مقدمة تحفة الأحوذي

شرح جامع الترمذي

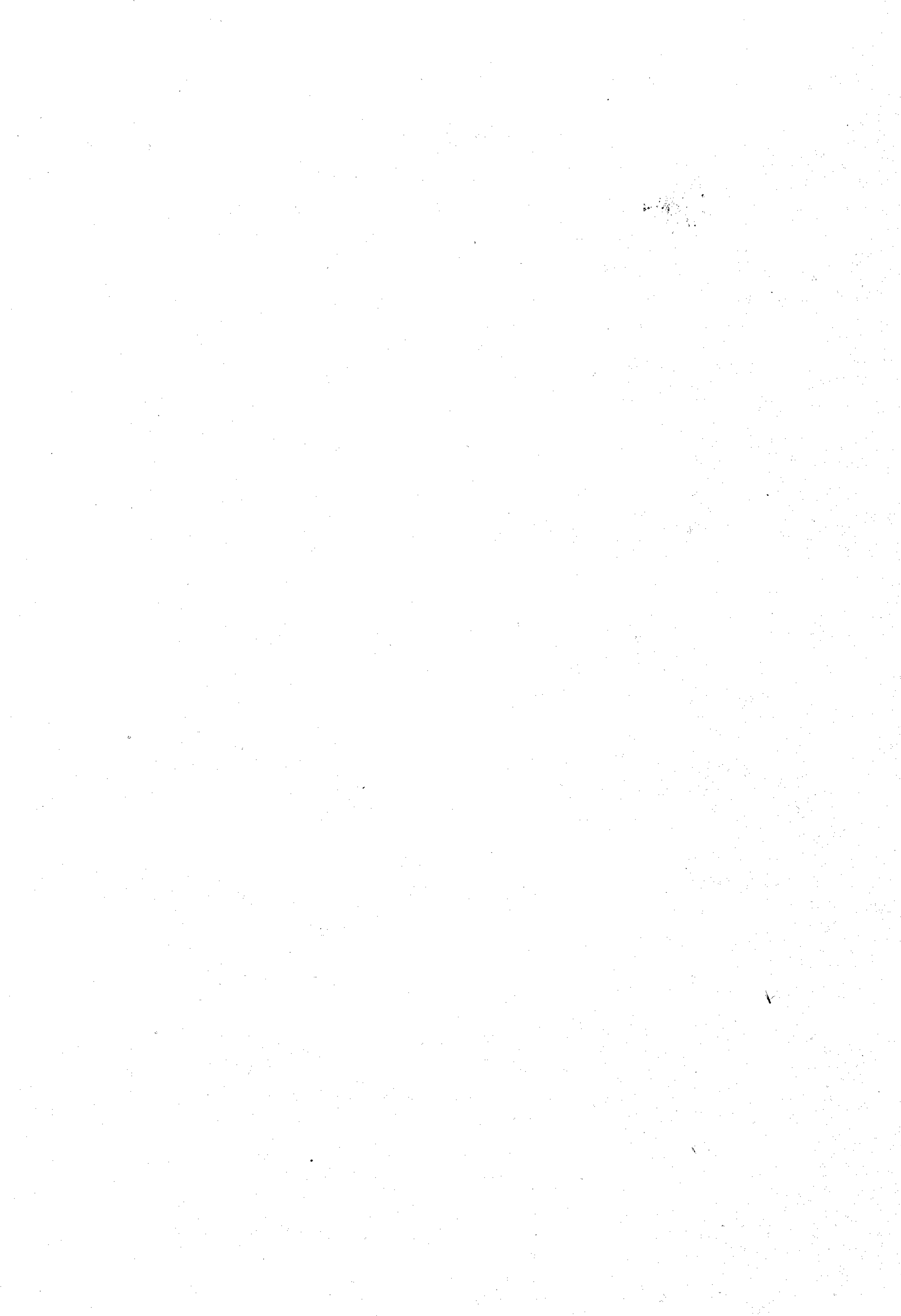
للإمام الحافظ أبي العلى محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري

١٢٨٣ — ١٣٥٣

ضبط غريبه
وراجع أصوله وصححه
عبد الرحمن محمد عثمان

الجزء الاول

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى شرح صدور أصفيائه بعلوم كلامه المعجز القديم ، وعرف أولياءه بمعارف كتابه المهيمن الكريم ، وروح أرواح أهل وداده بفوحات عرف ذكره الحكيم . والصلاة والسلام على رسوله الذى بين للناس ما نزل إليهم وهداهم إلى الصراط المستقيم ، وعلى آله وأصحابه الذين هم كالنجوم فى نقل أموره وأيامه وسننه وتبليغ دينه القويم .

أما بعد : فهذه فوائد مهمة فريدة ، ومباحث جمة مفيدة ، ومعارف رائقة عجيبة ، وعوارف رائعة غريبة ، وتحقيقات بديعة لطيفة ، وأبحاث نفيسة شريفة ، لا يستغنى عنها كل من يشتغل بعلم الحديث وكتبه ، بل لا بد منها لمن يشتغل بالجامع الصحيح للإمام الهمام أبى عيسى الترمذى رحمه الله . جمعها وحررها إمام العصر مسند الوقت ، شيخ المعارف وإمامها ، ومن فى يديه زمامها ، المحقق المحدث الفقيه الأجل الشيخ أبو العلى محمد عبدالرحمن المباركفورى طيب الله ثراه ، وجعل الجنة مثواه . صنفها وجعلها مقدمة لشرحه تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى ، وهى مشتملة على بابين : الباب الأول فى فوائد متعلقة بعلم الحديث وأهله وكتبه عموماً ، والباب الثانى فى فوائد متعلقة بالإمام الترمذى وجامعه خصوصاً . تقبلها الله ونفع بها المسلمين . قال :

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول

فيما يتعلق بعلم الحديث وكتبه وأهله عموماً

وفيه أحد وأربعون فصلاً

الفصل الأول

فى حد علم الحديث وموضوعه وغايته

قال الكرمانى فى شرح البخارى : اعلم أن علم الحديث موضوعه : ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث أنه رسول الله .

وحده : هو علم يعرف به أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله .

وغايته : هو الفوز بسعادة الدارين . قال السيوطى : هذا الحد مع شموله لعلم

الاستنباط غير محرر ، ولم يزل شيخنا العلامة محى الدين الكافيجى يتعجب من قوله إن موضوع علم الحديث ذات الرسول ، ويقول هذا موضوع الطب لاموضوع الحديث . كذا فى التدريب . قلت والعجب كل العجب من الكافيجى أنه كيف تعجب من قول الكرمانى «إن موضوع علم الحديث ذات الرسول» وكيف قال إن هذا موضوع الطب لاموضوع الحديث ؟ ألم يعلم أن موضوع الطب هو بدن الإنسان من حيث الصحة والمرض ، لا ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قال إن ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم من أفراد بدن الإنسان فبهذا الاعتبار صار ذاته صلى الله عليه وسلم موضوع الطب . قلنا لم يقل الكرمانى إن موضوع علم الحديث ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الصحة والمرض ، بل قال موضوع علم الحديث ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث أنه رسول الله . فبعد تقييده بهذه الحيثية ، كيف يكون ذاته صلى الله عليه وسلم موضوع الطب ؟ والعجب من السيوطى أيضاً أنه نقل كلام شيخه الكافيجى هذا وسكت . وقال صاحب كشف الظنون : علم الحديث هو علم يعرف به أقوال النبى صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله ، فاندرج فيه معرفة موضوعه .

وأما غايته فهى الفوز بسعادة الدارين . كذا فى الفوائد الخاقانية ، وهو ينقسم :

إلى العلم برواية الحديث ، وهو علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول عليه الصلاة والسلام من حيث أحوال رواتها ضبطاً وعدالة ، ومن حيث كيفية السند اتصالاً وانقطاعاً ، وغير ذلك . وقد اشتهر بأصول الحديث .

وإلى العلم بدراية الحديث ، وهو علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث وعن المراد منها ، مبنياً على قواعد العربية وضوابط الشريعة ، ومطابقاً لأحوال النبى صلى الله عليه وسلم .

وموضوعه : أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم من حيث دلالتها على المعنى المفهوم أو المراد .

وغايته التحلي بالآداب النبوية ، والتخلي عما يكرهه وينهاه ، ومنفعته أعظم المنافع كما لا يخفى على المتأمل .

ومباديه العلوم العربية كلها ، ومعرفة القصص والأخبار المتعلقة بالنبي صلى الله عليه وسلم ومعرفة الأصلين والفقه وغير ذلك . كذا فى مفتاح السعادة انتهى مافى الكشف .

وقال الجزائرى : قد قسموا علم الحديث إلى قسمين : قسم يتعلق بروايته ، وقسم يتعلق بدرايته . قال ابن الأكفانى فى إرشاد القاصد :

علم رواية الحديث علم ينقل أقوال النبى صلى الله عليه وسلم وأفعاله بالسماع المتصل وضبطها وتحريرها .

وعلم دراية الحديث علم يتعرف منه أنواع الرواية وأحكامها وشروط الرواة وأصناف المرويات واستخراج معانيها . قال الجزائرى : والأولى تسمية هذا الفن ، أى فن مصطلح الحديث الذى سماه ابن الأكفانى بعلم دراية الحديث باسمه المعروف ، أعنى مصطلح أهل الأثر ، فإنه أدل على المقصود وليس فيه شيء من الإبهام والإيهام . وقد جرى على ذلك الحافظ ابن حجر ، فسمى رسالته المشهورة فيه « نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر » انتهى .

وذكر صاحب الحطة ص ٣٦ تعريف علم الحديث فى فصلين فقال : الفصل الأول فى علم الحديث رواية ، وهو علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم ، من حيث الصحة والضعف ، ومن أحوال رواتها ضبطاً وعدالة ، وأحوال رجالها جرحاً وتعديلاً ، ومن حيث كيفية السند اتصالاً وانقطاعاً ، وغير ذلك . وقد اشتهر بأصول الحديث .

وقال الباجورى فى حاشيته على الشمائل المحمدية : إنهم عرفوا علم الحديث رواية بأنه علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، قيل أو إلى من دونه قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة . وموضوعه ذات النبى صلى الله عليه وسلم من حيث أنه نبى لا من حيث أنه إنسان مثلاً . وواضعه أصحابه أو إلى صحابى صلى الله عليه وسلم الذين تصدوا لضبط أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته .

وغايته الفوز بسعادة الدارين ، ومسائله قضاياه التى تذكر ضمناً كقولك قال صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات » فإنه متضمن لقضية قائله إنما الأعمال بالنيات من أقواله صلى الله عليه وسلم . واسمه علم الحديث رواية ، ونسبته أنه من العلوم الشرعية وهى الفقه والتفسير والحديث ، وفضله أن له شرفاً عظيماً من حيث أنه تعرف به كيفية الاقتداء به صلى الله عليه وسلم ، وحكمه الوجوب العينى على من انفرد ، والكفائى على من تعدد وواستمداده من أقوال النبى صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريره وهمه وأوصافه الخلقية وأخلاقه المرضية ، فهذه هى المبادىء العشرة .

الفصل الثانى فى علم الحديث دراية : وهو المراد عند الإطلاق ، وهو علم يعرف به حال الراوى والمروى من حيث القبول والرد ومايتبع ذلك ، وموضوعه الراوى والمروى من الحيثية المذكورة ، وغايته معرفة مايقبل ومايرد من ذلك ، ومسائله مايذكر فى كتبه من المقاصد كقولك كل حديث صحيح يقبل ، وواضعه ابن شهاب الزهرى فى خلافة عمر بن عبد العزيز بأمره ، وقد أمر أتباعه بعد فناء العلماء العارفين بالحديث بجمعه ، ولولاه لضاع الحديث . واسمه علم الحديث دراية ، وبقية المبادىء العشرة تعلم مما تقدم ، لأنه قد شارك فيه النوع الثانى الأول . كذا فى حاشية الباجورى . انتهى ما فى الحطة .

قلت قد ظهر من هذه العبارات أن علم الحديث يطلق على ثلاثة معان :

(الأول) أنه علم تعرف به أقوال رسول الله صلى الله علبه وسلم وأفعاله وأحواله ، وقد قيل له العلم برواية الحديث كما فى عبارة ابن الأكفانى والباجورى .

(والثانى) أنه علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول صلى الله عليه وسلم من حيث أحوال رواتها ضبطاً وعدالة ، ومن حيث كيفية السند اتصالاً وانقطاعاً ، وغير ذلك . وعلم الحديث بهذا المعنى الثانى هو المعروف بعلم أصول الحديث ، وقد قيل له العلم برواية الحديث أيضاً كما فى عبارة الكشف والحطة ، وقد قيل له : العلم بدراية الحديث أيضاً ، كما فى عبارة ابن الأكفانى والباجورى .

(والثالث) أنه علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث وعن المراد منها مبنياً على قواعد العربية وضوابط الشريعة ، ومطابقاً لأحوال النبى صلى الله عليه وسلم كما فى عبارة الكشف فاحفظ هذا . وقال العلامة الشيخ زكريا بن محمد الأنصارى فى فتح الباقى شرح ألفية العراقى : الحديث ويرادفه الخبر على الصحيح ما أضيف إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، قيل أو إلى صحابى أو إلى من دونه قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة ، ويعبر عن هذا بعلم الحديث رواية . ويحد بأنه علم يشتمل على نقل ذلك . وموضوعه ذات النبى صلى الله عليه وسلم من حيث أنه نبى ، وغايته الفوز بسعادة الدارين . وأما علم الحديث دراية وهو المراد عند الإطلاق كما فى النظم ، يعنى قول الناظم :

فهذه المقاصد المهمه توضح من علم الحديث رسمه

فهو علم يعرف به حال الراوى والمروى من حيث القبول والرد ، وموضوعه الراوى والمروى من حيث ذلك ، وغايته معرفة مايقبل وما يرد من ذلك ، ومسائله مايذكر فى كتبه من المقاصد ، انتهى . وقال العلامة عز الدين بن

جماعة : علم الحديث علم بقوانين تعرف بها أحوال السند والمتن ، وقد نظمه الجلال السيوطى فقال :

علم الحديث ذو قوانين تحد   يدرى بها أحوال متن وسند
فذانك الموضوع والمقصود   أن يعرف المقبول والمردود

فائدة فى حد المحدث والحافظ والمسند . قال السيوطى فى التدريب : اعلم أن أدنى درجات الثلاثة (من المحدث والحافظ والمسند) المسند بكسر النون ، وهو من يروى الحديث بإسناده ، سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد رواية . وأما المحدث فهو أرفع منه . قال الرافعى وغيره : إذا أوصى للعلماء لم يدخل الذين يسمعون الحديث ولا علم لهم بطرقه ولا بأسماء الرواة والمتون ، لأن السماع المجرد ليس بعلم . وقال التاج بن يونس فى شرح التعجيز : إذا أوصى المحدث تناول من علم طرق إثبات الحديث وعدالة رجاله ، لأن من اقتصر على السماع فقط ليس بعالم ، وكذا قال السبكى فى شرح المنهاج . وقال القاضى عبد الوهاب ذكر عيسى بن أبان عن مالك أنه قال : لايؤخذ العلم عن أربعة ويؤخذ عمن سواهم : لايؤخذ عن مبتدع يدعو إلى بدعة ، ولا عن سفيه يعلن بالسفه ، ولا عمن يكذب فى أحاديث الناس وإن كان يصدق فى أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم ولا عمن لايعرف هذا الشأن . قال القاضى فقوله : ولا عمن لايعرف هذا الشأن مراده إذا لم يكن ممن يعرف الرجال من الرواة ، ولايعرف هل زيد فى الحديث شىء أو نقص . وقال الزركشى : أما الفقهاء فاسم المحدث عندهم لايطلق إلا على من حفظ سند الحديث وعلم عدالة رجاله وجرحها دون المقتصر على السماع . وقال الشيخ تقى الدين السبكى أنه سأل الحافظ جمال الدين المزنى عن حد الحفظ الذى إذا انتهى إليه رجل جاز أن يطلق عليه الحافظ ، قال : يرجع إلى أهل العرف ، فقلت : وأين ؟ أهل العرف قليل جداً . قال : أقل ما يكون أن يكون الرجال الذين يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين

لايعرفهم ليكون الحكم للغالب ، فقلت له : هذا عزيز فى هذا الزمان ، أدركت أنت أحداً كذلك ؟ فقال : مارأينا مثل الشيخ شرف الدين الدمياطى ، ثم قال وابن دقيق العيد كان له فى هذا مشاركة جيدة ، ولكن أين السهى من الثرى . فقلت : كان يصل إلى هـذا الحد . قال : ما هو إلا كان يشارك مشاركة جيدة فى هذا ، أعنى فى الأسانيد ، وكان فى المتون أكثر لأجل الفقه والأصول .

وقال الشيخ فتح الدين بن سيد الناس : وأما المحدث فى عصرنا ، فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية ، وجمع رواة ، واطلع على كثير من الرواة والروايات فى عصره ، وتميز فى ذلك حتى عرف فيه حظه ، واشتهر فيه ضبطه ، فإن توسع فى ذلك حتى عرف شيوخه وشيخ شيوخه ، طبقة بعد طبقة ، بحيث يكون مايعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله منها ، فهذا هو الحافظ . وأما مايحكى عن بعض المتقدمين : كنا لانعد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث فى الإملاء ، فذلك بحسب أزمنتهم انتهى .

وسأل شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر شيخه أبا الفضل العراقى فقال : مايقول سيدى فى الحد الذى إذا بلغه الطالب فى هـذا الزمان استحق أن يسمى حافظاً ؟ وهل يتسامح بنقص بعض الأوصاف التى ذكرها المزنى وأبو الفتح فى ذلك لنقص زمانه أم لا ؟ فأجاب : الاجتهاد فى ذلك يختلف باختلاف غلبة الظن فى وقت ببلوغ بعضهم للحفظ وغلبته فى وقت آخر ، وباختلاف من يكون كثير المخالطة للذى يصفه بذلك . وكلام المزنى فيـه ضيق بحيث لم يسم ممن رآه بهـذا الوصف إلا الدمياطى ، وأما كلام أبى الفتح فهو أسهل بأن ينشط بعد معرفة شيوخه إلى شيوخ شيوخه وما فوق .

ولاشك أن جماعة من الحفاظ المتقدمين كان شيوخهم التابعين أو أتباع التابعين وشيوخ شيوخهم الصحابة أو التابعين ، فكان الأمر فى هـذا الزمان أسهل باعتبار تأخر الزمان ، فإن اكتفى بكون الحافظ يعرف شيوخه وشيوخ

شيوخه أو طبقة أخرى ، فهو سهل لمن جعله فيه ذلك دون غيره من حفظ المتون والأسانيد ومعرفة أنواع علوم الحديث كلها ومعرفة الصحيح من السقيم والمعمول به من غيره واختلاف العلماء واستنباط الأحكام فهوأمر ممكن بخلاف ما ذكر من جميع ما ذكر ، فإنه يحتاج إلى فراغ وطول عمر وانتفاء الموانع .

وقد روى عن الزهرى أنه قال : لايولد الحافظ إلا فى كل أربعين سنة ، فإن صح كان المراد رتبة الكمال فى الحفظ والإتقان ، وإن وجد فى زمانه من يوصف بالحفظ ، وكم من حافظ وغيره أحفظ منه . انتهى مافى التدريب مختصراً.

وقيل الحافظ : من أحاط علمه بمائة ألف حديث .

والحجة : من أحاط علمه بثلثمائة ألف حديث .

والحاكم : من أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية متناً وإسناداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً .

وذكر القارى فى شرح شرح النخبة عن العلامة الجزرى : أن الراوى هو الناقل للحديث بالإسناد ، والمحدث من تحمل الحديث رواية واعتنى به دراية ، والحافظ من روى مايصل إليه ووعى مايحتاج لديه .

الفصل الثانى

فى فضيلة علم الحديث وأهله

اعلم أن أنف العلوم الشرعية ومفتاحها ، ومشكاة الأدلة السمعية ومصباحها ، وعمدة المناهج اليقينية ورأسها ، ومبنى شرائع الإسلام وأساسها ، ومستند الروايات الفقهية كلها ، ومأخذ الفنون الدينية دقها وجلها ، وأسوة جملة الأحكام وأسّها ، وقاعدة جميع العقائد واسطقسها ، وسماء العبادات وقطب مدارها ، ومركز المعاملات ومحط جارها وقارها ، هو علم الحديث الشريف الذى تعرف به جوامع الكلم ، وتنفجر منه ينابيع الحكم ، وتدور عليه رحى

الشرع بالأسر ، وهو ملاك كل نهى وأمر ، ولولاه لقال من شاء ، ماشاء وخبط الناس خبط عشواء ، وركبوا متن عمياء .

فطوبى لمن جد فيه وحصل منه على تنويه ، يملك من العلوم النواصى ، ويقرب من أطرافها البعيد القاصى ، ومن لم يرضع من دره ولم يخض فى بحره ولم يقتطف من زهره ؛ ثم تعرض للكلام فى المسائل والأحكام فقد جار فيما حكم ، وقال على الله تعالى مالم يعلم ، كيف وهو كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والرسول أشرف الخلق كلهم أجمعين ، وقد أوتى جوامع الكلم وسواطع الحكم من عند رب العالمين . فكلامه أشرف الكلم وأفضلها ، وأجمع الحكم وأكملها . كما قيل كلام الملوك ملك الكلام ، وهو تلو كلام الله العلام ، وثانى أدلة الأحكام ، فإن علوم القرآن وعقائد الإسلام بأسرها ، وأحكام الشريعة المطهرة بتمامها ، وقواعد الطريقة الحقة بحذافيرها ، وكذا الكشفيات والعقليات بنقيرها وقطميرها ، تتوقف على بيانه صلى الله عليه وسلم ، فإنها مالم توزن بهذا القسطاس المستقيم ، ولم تضرب على ذلك المعيار القويم ، لايعتمد عليها ولا يصار إليها . فهذا العلم المنصوص والبناء المرصوص بمنزلة الصراف لجواهر العلوم عقليها ونقليها ، وكالنقاد لنقود كل فنون أصليها وفرعيها ، من وجوه التفاسير والفقهيات ونصوص الأحكام ، ومأخذ عقائد الإسلام وطرق السلوك إلى الله سبحانه وتعالى ذى الجلال والإكرام . فما كان منها كامل العيار فى نقد هذا الصراف فهو الحرى بالترويج والاشتهار ، وما كان زيفاً غير جيد عند ذاك النقاد فهو القمين بالرد والطرد والإنكار ، فكل قول يصدقه خبر الرسول فهو الأصلح للقبول . وكل مالا يساعده الحديث والقرآن فذلك فى الحقيقة سفسطة بلا برهان . فهى أى علوم الأحاديث مصابيح الدجى ومعالم الهدى وبمنزلة البدر المنير ، من انقاد لها فقد رشد واهتدى ، وأوتى الخير الكثير ، ومن أعرض عنها وتولى فقد غوى وهوى ومازاد نفسه إلا التخسير فإنه صلى الله

عليه وسلم نهى وأمر وأنذر وبشر ، وضرب الأمثال وذكر . وإنها لمثل القرآن بل هى أكثر . وقد ارتبط بها أتباعه صلى الله عليه وسلم الذى هو ملاك سعادة الدارين والحياة الأبدية بلا مَيْن . كيف ؟ وما الحق إلا فيما قاله صلى الله عليه وسلم أو عمل به ، أو قرره أو أشار إليه ، أو تفكر فيه أو خطر بباله أو يحس فى خلده واستقام عليه .

فالعلم فى الحقيقة هو علم السنة والكتاب ، والعمل العمل بهما فى كل إياب وذهاب ، ومنزلته بين العلوم منزلة الشمس بين كواكب السماء ، ومزية أهله على غيرهم من العلماء مزية الرجال على النساء ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . فياله من علم سيط بدمه الحق والهدى ، ونيط بعنقه الفوز بالدرجات العلى . وقد كان الإمام محمد بن على بن حسين عليه السلام يقول : إن من فقه الرجل بصيرته أو فطنته بالحديث . ولقد صدق ، فإنه لو تأمل المتأمل بالنظر العميق والفكر الدقيق ، لعلم أن لكل علم خاصية تتحصل بمزاولته للنفس الإنسانية كيفية من الكيفيات الحسنة أو السيئة . وهذا علم تعطى مزاولته صاحب هذا العلم معنى الصحابية ، لأنها فى الحقيقة هى الاطلاع على جزئيات أحواله صلى الله عليه وسلم ومشاهدة أوضاعه فى العبادات والعادات كلها . وعند بعد الزمان يتمكن هذا المعنى بمزاولته فى مدركة المزاول ، ويرتسم فى خياله بحيث يصير فى حكم المشاهدة والعيان . وإليه أشار القائل بقوله :

أهل الحديث هم أهل النبى وإن لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا

ويروى عن بعض العلماء أنه قال : أشد البواعث وأقوى الدواعى لى على تحصيل علم الحديث لفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالحاصل أن أهل الحديث كثر الله تعالى سوادهم ورفع عمادهم ، لهم نسبة خاصة ومعرفة مخصوصة بالنبى صلى الله عليه وسلم ، لايشاركهم فيها أحد من العالمين ، فضلا عن الناس أجمعين . لأنهم الذين لا يزال يجرى ذكر صفاته العليا وأحواله الكريمة

وشمائله الشريفة على لسانهم ولم يبرح تمثال جماله الكريم وخيال وجهه الوسيم ونور حديثه المستبين يتردد فى حاق وسط جنانهم ، فعلاقة باطنهم بباطنه العلى متصلة ، ونسبة ظاهرهم بظاهره النقى مسلسلة . وقال الله تعالى : « يوم ندعو كل أناس بإمامهم » قال الحافظ ابن كثير فى تفسيره : يخبر تبارك وتعالى عن يوم القيامة أنه يحاسب كل أمة بإمامهم ، وقد اختلفوا فى ذلك فقال مجاهد وقتادة : أى نبيهم . وهذا كقوله تعالى « لكل أمة رسول فإذا جاء رسولهم قضى بينهم بالقسط » الآية . وقال بعض السلف هذا أكبر شرف لأصحاب الحديث ، لأن إمامهم النبى صلى الله عليه وسلم انتهى . وقد ورد فى فضيلة علم الحديث وأهله أحاديث كثيرة ، وأنا أقتصر ههنا على ذكر خمسة :

الحديث الأول : روى الترمذى عن ابن مسعود قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى الناس بى يوم القيامة أكثرهم على صلاة » . وقال هذا حديث حسن غريب ، قال القارى فى المرقاة شرح المشكاة : ورواه ابن حبان فى صحيحه ذكره ميرك والأحاديث فى هذا الباب كثيرة ، قال ابن حبان عقب هذا الحديث فى الخبر بيان صحيح على أن أولى الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم فى القيامة يكون أصحاب الحديث إذ ليس فى هذه الأمة قوم أكثر صلاة عليه منهم . وقال غيره : لأنهم يصلون عليه قولاً وفعلاً انتهى . وقال الخطيب فى كتابه « شرف أصحاب الحديث » : قال لنا أبو نعيم هذه منقبة شريفة تختص بها رواة الآثار ونقلتها لأنه لايعرف العصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر مايعرف لهذه العصابة نسخاً وذكراً . وقال أبو اليمن ابن عساكر : ليهن أهل الحديث هذه البشرى فقد أتم الله نعمه عليهم بهذه الفضيلة الكبرى ، فإنهم أولى الناس بنبيهم وأقربهم إن شاء الله تعالى وسيلة يوم القيامة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنهم يخلدون ذكره فى طروسهم ، ويجددون الصلاة والتسليم عليه فى معظم الأوقات ،

فى مجالس مذاكراتهم ودروسهم ،فهم إن شاء الله تعالى : الفرقة الناجية، جعلنا الله منهم وحشرنا فى زمرتهم انتهى .

الحديث الثانى : روى الترمذى عن ابن مسعود قال: « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : نضر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى له من سامع » . وقال هـذا حديث حسن صحيح ، وفى الباب أحاديث أخرى . قال القارى خص مبلغ الحديث كما سمعه بهذا الدعاء لأنه سعى فى نضارة العلم وتجديد السنة فجازاه بالدعاء بما يناسب حاله ، وهذا يدل على شرف الحديث وفضله ودرجة طلابه ، حيث خصهم النبى صلى الله عليه وسلم بدعاء لم يشرك فيه أحد من الأمة . ولو لم يكن فى طلب الحديث وحفظه وتبليغه فائدة ، سوى أن يستفيد بركة هذه الدعوة المباركة ، لكفى ذلك فائدة وغنما ، وجل فى الدارين حظاً وقسما انتهى . وقال القاضى أبو بكر بن العربى : قال علماء الحديث ما من رجل يطلب الحديث إلا كان على وجهه نضرة لقول النبى صلى الله عليه وسلم : « نضر الله امرأً سمع مقالتى فوعاها فأداها كما سمعها » الحديث . قال وهذا دعاء منه عليه السلام لحملة علمه ، ولابد بفضل الله تعالى من نيل بركته انتهى . وإلى هذه النضرة أشار أبو العباس العزفى بقوله :

أهل الحديث عصابة الحق فازوا بدعوة سيد الخلق
فوجوههم زهر منضرة لألاؤها كتألق البرق
يا ليتنى معهم فيدركنى ماأدركوه بها من السبق

الحديث الثالث : روى الطبرانى فى الأوسط عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم خلفائى . قلنا يا رسول الله ومن خلفاؤك ؟ قال : الذين يروون أحاديثى ويعلمونها الناس » .

قال القسطلانى فى مقدمة إرشاد السارى بعد ذكر هذا الحديث : ولا ريب أن أداء السنن إلى المسلمين نصيحة لهم من وظائف الأنبياء صلوات الله وسلامه

عليهم أجمعين . فمن قام بذلك كان خليفة لمن يبلغ عنه . وكما لا يليق بالأنبياء عليهم السلام أن يهملوا أعاديهم ولا ينصحوهم ، كذلك لا يحسن لطالب الحديث وناقل السنن أن يمنحها صديقه ويمنعها عدوه . فعلى العالم بالسنة أن يجعل أكبر همه نشر الحديث فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه حيث قال : « بلغوا عني ولو آية » الحديث رواه البخاري . قال المظهري : « أي بلغوا عني أحاديثي ولو كانت قليلة » . قال البيضاوي : قال ولو آية ولم يقل ولو حديثاً ، لأن الأمر بتبليغ الحديث يفهم منه بطريق الأولوية ، فإن الآيات مع انتشارها وكثرة حملتها تكفل الله تعالى بحفظها وصونها عن الضياع والتحريف انتهى . وقال إمام الأئمة مالك رحمه الله تعالى : بلغني أن العلماء يسألون يوم القيامة عن تبليغهم العلم كما تسأل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . وقال سفيان الثوري : لا أعلم علماً أفضل من علم الحديث لمن أراد به وجه الله تعالى ، إن الناس يحتاجون إليه حتى في طعامهم وشرابهم ، فهو أفضل من التطوع بالصلاة والصيام لأنه فرض كفاية انتهى .

الحديث الرابع : روى البيهقي في المدخل عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يحمل هذا العمل من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين » كذا في المشكاة . قال القسطلاني بعد ذكره من حديث أسامة بن زيد . وهذا الحديث رواه من الصحابة علي وابن عمر وابن عمرو وابن مسعود وابن عباس وجابر ابن سمرة ومعاذ وأبو هريرة رضي الله عنهم ، واورده ابن عدي من طرق كثيرة كلها ضعيفة كما صرح به الدارقطني وأبو نعيم وابن عبد البر ؛ لكن يمكن أن يتقوى بتعدد طرق ويكون حسناً كما جزم به ابن كيكلدي العلائي وفيه تخصيص حملة السنة بهذه المنقبة العلية وتعظيم لهذه الأمة المحمدية ، وبيان لجلالة قدر المحدثين وعلو مرتبتهم في العالمين لأنهم . يحمون مشارع الشريعة

ومتون الروايات من تحريف الغالين وتأويل الجاهلين بنقل النصوص المحكمة لرد المتشابه إليها . وقال النووى فى أول تهذيبه : هذا إخبار منه صلى الله عليه بصيانة هذا العلم وحفظه وعدالة ناقليه ، وإن الله تعالى يوفق له فى كل عصر خلفاء من العدول يحملونه وينفون عنه التحريف فلا يضيع . وهذا تصريح بعدالة حامليه فى كل عصر ، وهكذا وقع ولله الحمد وهو من أعلام النبوة ولا يضر كون بعض الفساق يعرف شيئاً من علم الحديث ، فإن الحديث إنما هو أخبار بأن العدول يحملونه لا أن غيرهم لا يعرف شيئاً منه" انتهى . على أنه قد يقال ما يعرفه الفساق من العلم ليس بعلم حقيقته لعدم عملهم كما أشار إليه المولى سعد الدين التفتازانى فى تقرير قول التلخيص : وقد ينزل العالم منزلة الجاهل . وصرح به الإمام الشافعى فى قوله :

ولا العلم إلا مع التقى ولا العقل إلا مع الأدب

ولعمرى إن هذا الشأن من أقوى أركان الدين ، وأوثق عرى اليقين ، لا يرغب فى نشره إلا صادق تقى ، ولا يزهده إلا كل منافق شقى . قال ابن القطان : ليس فى الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث . وقال الحاكم : لولا كثرة طائفة المحدثين على حفظ الأسانيد ، لدرس منار الإسلام ، ولتمكن أهل الإلحاد والمبتدعة من وضع الأحاديث وقلب الأسانيد انتهى .

الحديث الخامس : أخرج الترمذى فى باب ما جاء فى أهل الشام من أبواب الفتن عن معاوية بن قرة عن أبيه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا فسد أهل الشام فلا خير فيكم ، لا تزال طائفة من أمتى منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة » . قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح . وقال : قال محمد بن إسماعيل (يعنى البخارى) قال على بن المدينى : هم أصحاب الحديث انتهى . قال الإمام البخارى فى صحيحه باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : « لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق » وهم أهل العلم قال الحافظ فى

الفتح قوله : وهم أهل العلم ، هو من كلام المصنف . وأخرج الترمذى حديث الباب ثم قال سمعت محمد بن إسماعيل يقول سمعت على بن المدينى يقول ، هم أصحاب الحديث . قال وذكر (أى البخارى) فى « كتاب خلق أفعال العباد » عقب حديث أبى سعيد فى قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) هم الطائفة المذكورة فى حديث : لا تزال طائفة من أمتى ، ثم ساقه وقال وجاء نحوه عن أبى هريرة ومعاوية وجابر وسلمة بن نفيل وقرة بن إياس انتهى . وأخرج الحاكم فى علوم الحديث بسند صحيح عن أحمد : إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدرى من هم ؟ ومن طريق يزيد بن هرون مثله انتهى ما فى الفتح .

قلت ولأهل العلم فى فضيلة الحديث وأهله أقوال كثيرة منثورة ومنظومة ؛ فمن أقوالهم المنظومة ما أنشد السيد المرتضى الحسينى لنفسه فى أماليه الشيخونية :

عليك بأصحاب الحديث فإنهم ... خيار عباد الله فى كل محفل
ولا تعدُوَنْ عيناك عنهم فإنهم ... نجوم الهدى فى أعين المتأمل
جهابذة شم سراة فمن أتى ... إلى حيهم يوماً فبالنور يمتلى
لقد شرقت شمس الهدى فى وجوههم ... وقدرهم فى الناس لا زال يعتلى
فلله محياهم معاً ومماتهم ... لقد ظفروا إدراك مجد مؤثل
وقال الإمام الشافعى مقالة ... غدت منهم فخراً لكل محصل
أرى المرء من أهل الحديث كأنه ... رأى المرء من صحب النبى المفضل
عليه صلاة الله ما ذر شارق ... وآل له والصحب أهل التفضل

ومنهما ما قال السيد المرتضى الواسطى :

علم الحديث شريف ليس يدركه ... إلا الذى فارق الأوطان مغتربا
وجاهد النفس فى تحصيله فغدا ... يجتاب بحراً وفى الأوعار مضطربا
يلقى الشيوخ ويروى عنهم سنداً ... وحافظ ماروى عنهم وما كتبا
ذاك الذى فاز بالحسنى وتم له ... حظ السعادة موهوباً ومكتسبا

طوبى لمن كان هذا العلم صاحبه ‏ لقد نفى الله عنه الهم والوصبا

ومنها ما قال بعضهم وأجاد :

أصح ما قيل بعد الذكر من خبر ‏ حديث خير البرايا سيد البشر

أعظم بها هادياً زكاه خالقه ‏ بالعدل والفضل والآيات والسور

فلو تمسك خلق الله أجمعهم ‏ بلفظة منه نالوا أشرف الوطر

هذا هو العلم والبحر الذى سعدت ‏ غواصه بأعالى جوهر الدرر

تشفى الصدور به حقاً وخادمه ‏ يوم الورود تراه فاز بالصدر

تلقى ملائكة الرحمن أجنحة ‏ له إذا سار هذا أفخر البشر

يستغفر الله حيتان البحار لمن ‏ يرعاه بالفهم لو وقتاً من العمر

الفضل لله هذا نور من شرقت ‏ له البشائر فى الآفاق بالبشر

صلى عليه إله العرش ما صدحت ‏ ورق على فنن الأغصان والشجر

ومنها ما قال محمد بن محمد المدينى :

أحق أناس يستضاء بهديهم ‏ أئمة أصحاب الحديث الأفاضل

خلائف أصحاب الحديث ذوو الحجى ‏ لهم رتب عليا وأسنى الفضائل

فلولاهم لم يعرف الشرع عالم ‏ ولم تك فتوى فى فنون المسائل

وهل نشر الآثار قوم سواهم ‏ نعم[1] حفظوها ناقلاً بعد ناقل

فديتهم من عصبة علم الهدى ‏ لقد أحرزوا فضلاً على كل فاضل

هم القوم لا يشقى لعمرى جليسهم ‏ فمن فاتهم يحظى بغير الفضائل

ومنها ما قال السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليمانى رحمه الله تعالى :

سلام على أهل الحديث فإننى ‏ نشأت على حب الأحاديث من مهدى

هم بذلوا فى حفظ سنة أحمد ‏ وتنقيحها من جهدهم غاية الجهد

وأعنى بهم أسلاف سنة أحمد ‏ أولئك فى بيت القصيد هم قصدى

---

(١) كذا فى الأصل ، والظاهر فهم الخ .

أولئك أمثال البخارى ومسلم ... وأحمد أهل الجد فى العلم والجد
بحور أحاشيهم عن الجزر إنما ... لهم مدد يأتى من الله بالمد
روَوْا وارتووا من بحر علم محمد ... وليس لهم تلك المذاهب من ورد
كفاهم كتاب الله والسنة التى ... كفت قبلهم صحب الرسول ذوى الجد
أأنتم أهدى أم صحابة أحمد ... وأهل الكسا هيهات ما الشوك كالورد
أولئك أهدى فى الطريقة منكم ... نعم[1] قدوتى حتى أوسد فى لحدى
وشتان ما بين المقلد والهدى ... ومن يقتدى والضد يعرف بالضد
فمن قلد النعمان أصبح شاربا ... نبيذاً وفيه القول للبعض بالحد
ومن يقتدى أضحى إمام معارف ... وكان أونسياً فى العبادة والزهد
فمقتدياً فى الحق كن لا مقلداً ... وخل أخا التقليد فى الأسر بالقد
وأقبح من كل ابتداع سمعته ... وأنكاه للقلب الموفق للرشد
مذاهب من رام الخلاف لبعضها ... يعض بأنياب الأساود والأسد
يصب عليه سوط ذم وغيبة ... ويجفوه من قد كان يهواه عن عمد
ويعزى إليه كل ما لا يقوله ... لتنصيصه عند التهامى والنجد
فيرميه أهل الرفض بالنصب فرية ... ويرميه أهل النصب بالرفض والجحد
وليس له ذنب سوى أنه غدا ... يتابع قول الله فى الحل والعقد
ويتبع أقوال النبى محمد ... وهل غيره بالله فى الشرع من يهدى
لئن عده الجهال ذنباً فحبذا ... به حبذا يوم انفرادى فى لحدى
علام جعلتم أيها الناس ديننا ... لأربعة لاشك فى فضلهم عندى ؟
هم علماء الدين شرقاً ومغرباً ... ونور عيون الفضل والحق والزهد

---

(١) كذا فى الأصل ، والظاهر « فهم » الخ .

ولكنهم كالناس ليس كلامهم ... دليلاً ولا تقليدهم فى غد يجدى
ولا زعموا حاشاهم أن قولهم ... دليل فيستهدى به كل مستهدى
بلى صرحوا أنا نقابل قولهم ... إذا خالف المنصوص بالقدح والرد

ومنها ماقال أبو محمد هبة الله بن الحسن الشيرازى :

عليك بأصحاب الحديث فإنهم ... على منهج للدين ما زال معجما
وما النور إلا فى الحديث وأهله ... إذا ما دجى الليل البهيم وأظلما
فأعلى البرايا من إلى السنن اعتزى ... وأعمى البرايا من إلى البدع انتمى
ومن ترك الآثار ضلل سعيه ... وهل يترك الآثار من كان مسلما

ومنها ماقال أبو بكر بن أبى داود السجستانى :

تمسك بحبل الله واتبع الهدى ... ولا تك بدعياً لعلك تفلح
ولذ بكتاب الله والسنن التى ... أتت عن رسول الله تنجو وتربح
ودع عنك آراء الرجال وقولهم ... فقول رسول الله أزكى وأشرح
ولا تك فى قوم تلهو بدينهم ... فتطعن فى أهل الحديث وتقدح
إذا ما اعتقدت الدهر ياصاح هذه
فأنت على خير تبيت وتصبح

ولله در أبى بكر حميد القرطبي فلقد أحسن وأجاد ، حيث قال :

نور الحديث مبين فادن واقتبس ... واحد الركاب له نحو الرضى الندس
واطلبه بالصين فهو العلم إن رفعت ... أعلامه برباها يا ابن أندلس
فلا تضع فى سوى تقييد شارده ... عمراً يفوتك بين اللحظ والنفس
وخل سمعك عن بلوى أخى جدل ... شغل اللبيب بها ضرب من الهوس
ما إن سمت بأبى بكر ولا عمر ... ولا أتت عن أبى هر ولا أنس
إلا هوى وخصومات ملفقة ... ليست برطب إذا عدت ولا يبس
فلا يغرك من أربابها هذر ... أجدى وجدك منها نغمة الجرس

أعرهم أذناً صماً إذا نطقوا   وكن إذا سألوا تعزى إلى خرس

ما العلم إلا كتاب الله أو أثر   يجلو بنور هداه كل ملتبس

نور لمقتبس خير لملتمس   حمى لمحترس نعمى لمبتئس

فاعكف ببابهما على طلابهما   تمحو العمى بهما عن كل ملتمس

ورد بقلبك عذباً من حياضهما   تغسل بماء الهدى مافيه من دنس

واقف النبي وأتباع النبي يكن   من هديهم أبداً تدنو إلى قبس

والزم مجالسهم واحفظ مُجالسهم

واندب مدارسهم بالأربع الدرس

واسلك طريقهم والزم فريقهم   تسكن رفيقهم فى حضرة القدس

تلك السعادة إن تلم بساحتها   فحط رحلك قد عوفيت من تعس

وقال بعض الأعلام مخمساً على هذه القصيدة :

إن كنت تطلب علماً جد ملتمس   وحرت إذ غُمَّ عنك الرطبُ باليبس

فاسمع لنصح لبيب أى محترس

نور الحديث مبين فادن واقتبس   واحد الركاب له نحو الرضى الندس

* * *

واقطع علائق من تحصيله منعت   تنظر شموس الهدى فى الأفق قد طلعت

وحُجْبَ غيٍ ترى عن قلبك ارتفعت

فاطلبه بالصين فهو العلم إن رفعت   أعلامه برُباها يا ابن أندلس

* * *

ولازم الدرس واغنم من فوائده   لا تقنع الدهر من حلوى موائده

واشرب فديتُك عَلاً من موارده

ولا تضع فى سوى تقييد شارده   عمراً يفوتك بين اللحظ والنفس

* * *

دع الـكلام فما فيه سوى الخطل   واحذر مجالسه تُحفظ من العلل
فهو شـــــر ابتداع جاء بالخلل
وخل سمعك عن بلوى أخى جدل   شغل اللبيب بها ضرب من الهوس

* * *

الله يعلم كم قد سيق من ضـــرر   للناس من أجله فى البدو والحضر
أقبِـحْ بها بدعــةً تدنى إلى الشرر
ما إن سمعت بأبى بكر ولا عمر   ولا أتت عن أبى هر ولا أنس

* * *

وكم دماء غـدت فى الناس مهرقة   فهو الـكلام بكسر ساء مخرقة
فلا ترى فيه شمس الحق مشـــرقة
إلا هوًى وخصوماتٍ ملفقـــةً   ليست برَطب إذا عدت ولا يبس

* * *

داء كما جرب فى الناس منتشـــر   وكتبه بين أهل العلم تستطر
ذر بدعـــة عند أهل الحق تُحتقر
فلا يغرك من أربابها هـــذر   أجدى وجدك منها نغمة الجرس

* * *

نأوا عن الحق بالأوهام وانطلقوا   فى مهمهٍ بلقـــع ما فيه مرتفق
وجادلوا بأباطيل بهـــا مرقوا
أعِرْهم أذناً صماً إذا نطقـــوا   وكن إذا سألوا تُعزى إلى خرس

* * *

وابعد عن الرأى بُعداً يعدُك الخطر   فهو السحابُ ولـكن ما به مَطَـر
الرأىُ أغصان ســـدر ما بها ثمر
ما العلم إلا كتاب الله أو أثر   يجلو بنور ســناه كل ملتبس

* * *

إن الحديث زلال خـــير منبجس   لم ينأ عنه سوى ذى الغى والهوس

فاعمل به لا تكن عنه بمنحبس

نـــور لمقتبس خـــير للمتمس   حمًى لمحــــترس نُعمى لمبتئس

* * *

وإن للدين أصــلين اعتنى بهما   خير القرون وجِدُّوا فى اطِّلابهما

يا ويل من جرى على اجتنابهما

فاعــكف ببابهمـــا على طِلابهما   تمحو العمى بهما عن كل ملتمس

* * *

ودع فريقاً جــروا على نقاضهما   ولا تملَّنَّ يوماً من عِراضهما

وسَرِّح الطرف وارتع فى رياضهما

ورِدْ بقلبك عــذباً من حياضهما   تغسل بماء الهدى ما فيه من دنس

* * *

لا تركننّ لتقليدٍ بأىٍّ زمن   فذاك جهل عظيم فى الصدور كمن

إن المقلد بيت العنكبوت سكن

واقف النبى وأتباع النبى تكن   من هـــديهم أبداً تدنو إلى قبس

* * *

شُــدّ الرحال إليهم كى تجالسهم   واحذر فديتك يوماً أن تعاكسهم

لا تحسُدَنّهم ولــكن كن مُنافسهم

والزم مجالســـهم واحفظ مُجالسهم   واندب مدارسهم بالأربُع الدرس

* * *

واطلب مودتهم وكن صديقهم   وكن مُجالسهم تشـــرب رحيقهم

ووقرهم كلهم واعرف حقوقهم

واسلك طريقهم واتبــع فريقهم   تــكن رفيقهم فى حضرة القــدس

* * *

هى الشريعة فانظر فى سماحتهـا كفيلة للنفوس باستراحتها
فى حظرها حكمة وفى إباحتهـا
تلك السعادة إن تلم بساحتها فحط رحلك قد عوفيت من تعس

وقال بعض علماء الهند :

أيا علماء الهند طال بقاؤكم وزال بفضل الله عنكم بلاؤكم
رجوتم بعلم العقل فوز سعادة وأخشى عليكم أن يخيب رجاؤكم
فلا فى تصانيف الأثير هداية ولا فى إشارات ابن سينا شفاؤكم
ولا طلعت شمس الهدى من مطالع فأوراقها ديجوركم لا ضياؤكم
ولا كان شرح الصدر للصدر شارحاً بل ازداد منه فى الصدور صداؤكم
وبازغة لا ضوء فيها إذا بدت وأظلم منها كالليالى ذكاؤكم
وسلمكم مما يفيد تسفلا ليس به نحو العلى ارتقاؤكم
فما علمكم يوم المعاد بنافع فيا ويلتى ماذا يكون جزاؤكم
أخذتم علوم الكفر شرعاً كأنما فلاسفة اليونان هم أنبياؤكم
مرضتم فزدتم علة فوق علة تداووا بعلم الشرع فهو دواؤكم
صحاح حديث المصطفى وحسانه شفاء عجيب فليزل منه داؤكم

الفصل الثالث

فيما يتعلق بتدوين الحديث

اعلم علمنى الله وإياك أن آثار النبى صلى الله عليه وسلم لم تكن فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم وعصر أصحابه وتبعهم مدونة فى الجوامع ولا مرتبة لوجهين :

أحدهما : أنهم كانوا فى ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت فى صحيح مسلم خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم .

والثانى : سعة حفظهم وسيلان أذهانهم ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون

الكتابة ثم حدث فى أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء بالأمصار ، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكرى الأقدار .

فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد بن أبى عروبة وغيرهما فكانوا يصنفون كل باب على حدة إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فى منتصف القرن الثانى فدونوا الأحكام .

فصنف الإمام مالك الموطأ وتوخى فيه القوىَّ من حديث أهل الحجاز ، ومزجه بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

وصنف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بمكة ، وأبو عمرو عبد الرحمن الأوزاعى بالشام ، وأبو عبد الله سفيان الثورى بالكوفة ، وحماد بن سلمة بن دينار بالبصرة ، وهشيم بواسط ، ومعمر باليمن ، وابن مبارك بخراسان ، وجرير بن عبد الحميد بالرى . وكان هؤلاء فى عصر واحد فلا يدرى أيهم سبق .

ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم فى النسج على منوالهم إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبى صلى الله عليه وسلم خاصة وذلك على رأس المائتين فصنفوا المسانيد ، فصنف عبيد الله بن موسى العبسى مسنداً ، ثم صنف نعيم بن حماد الخزاعى نزيل مصر مسنداً ، ثم اقتفى الأئمة أثرهم فى ذلك . فقلّ إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه فى المسانيد ، كالإمام أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه وعثمان بن أبى شيبة وغيرهم .

ومنهم من صنف على الأبواب والمسانيد معاً ، كأبى بكر بن شيبة ، كذا فى مقدمة فتح البارى . وقال الحافظ ابن الأثير الجزرى فى مقدمة جامع الأصول لما انتشر الإسلام واتسعت البلاد وتفرقت الصحابة فى الأقطار وكثرت الفتوح ومات معظم الصحابة وتفرق أصحابهم وأتباعهم وقل الضبط ، احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة ولعمرى إنها الأصل ، فإن الخاطر يغفل والذهن يغيب ، والذكر يهمل والقلم يحفظ ولا ينسى . فانتهى الأمر إلى زمان جماعة

من الأئمة مثل عبد الملك بن جريج ، ومالك بن أنس وغيرهما ممن كان فى عصرهما . فدونوا الحديث حتى قيل إن أول كتاب صنف فى الإسلام كتاب ابن جريج ، وقيل موطأ مالك . وقيل أول من صنف وبوب الربيع بن صبيح بالبصرة ، ثم انتشر جمع الحديث وتدوينه وسطره فى الأجزاء والكتب ، وكثر ذلك وعظم نفعه إلى زمن الإمامين أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى وأبى الحسين مسلم ابن الحجاج النيسابورى . فدونا كتابيهما وأثبتا من الأحاديث ماقطعا بصحته ، وثبت عندهما نقله وسميا كتابيهما الصحيح من الحديث ، وأطلقا هذا الاسم عليهما . وهما أول من سمى كتابه بذلك ولقد صدقا فيما قالا وبرأ فيما زعما ، ولذلك رزقهما الله حسن القبول فى شرق الأرض وغربها ، وبرها وبحرها ، والتصديق لقولهما ، والانقياد بسماع كتابيهما ، وهو ظاهر مستغن عن البيان ، ثم ازداد انتشار هذا النوع من التصنيف والجمع والتأليف وتفرقت أغراض الناس وتنوعت مقاصدهم إلى أن انقرض ذلك العصر الذى كانا فيه ، وجماعة من العلماء قد جمعوا وألفوا مثل أبى عيسى محمد بن عيسى الترمذى ، وأبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى ، وأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى ، وغيرهم من العلماء الذين لايحصون . وكان ذلك العصر خلاصة العصور فى تحصيل هذا العلم وإليه المنتهى . ثم من بعده نقص هذا الطلب وقل ذلك الحرص وفترت تلك الهمم . وكذلك كل نوع من العلوم والصنائع والدول وغيرها ؛ فإنه يبتدىء قليلا قليلا ولا يزال ينمى ويزيد ويعظم إلى أن يصل غاية هى منتهاه ، ويبلغ إلى أمد أقصاه . فكان غاية هذا العلم إلى زمان البخارى ومسلم ومن كان فى عصرهما . ثم نزل وتقاصر إلى زماننا هذا ، وسيزداد تقاصر الهمم قصوراً انتهى .

وقال الحافظ الذهبى فى تذكرة الحفاظ بعد ذكر الطبقة الرابعة من الحفاظ : وفى عصر هذه الطبقة تحولت دولة الإسلام من بنى أمية إلى بنى العباس فى عام اثنين وثلاثين ومائة ، فجرى بسبب ذلك التحول سيول من الدماء ، وذهب

تحت السيف عالم لا يحصيهم إلا الله بخراسان والعراق والجزيرة والشام . وفعلت العساكر الخراسانية الذين هم المسودة كل قبيح فلا حول ولا قوة إلا بالله . قال : وفى هذا الزمان ظهر بالبصرة عمرو بن عبيد العابد ، وواصل بن عطاء الغزال ودعوا الناس إلى الاعتزال والقول بالقدر . وظهر بخراسان الجهم بن صفوان ودعا إلى تعطيل الرب عز وجل وخلق القرآن ، وظهر بخراسان فى قبالته مقاتل ابن سليمان المفسر وبالغ فى إثبات الصفات حتى جسم . وقام على هؤلاء علماء التابعين وأئمة السلف ، وحذروا من بدعهم وشرع ، الكبار فى تدوين السنن وتأليف الفروع وتصنيف العربية ثم كثر ذلك فى أيام الرشيد وكثرت التصانيف وأخذ حفظ العلماء ينقص ، فلما دونت الكتب اتكل عليها ، وإنما كان قبل ذلك علم الصحابة والتابعين فى الصدور فهى كانت خزائن العلم لهم انتهى .

وقال صاحب الكشف : قال الحافظ ابن الأثير الجزرى فى جامع الأصول : وأما مبدأ جمع الحديث وتأليفه وانتشاره ، فإنه لما كان من أصول الفروض وجب الاعتناء به والاهتمام بضبطه وحفظه ، ولذلك يسر الله سبحانه وتعالى للعلماء الثقات الذين حفظوا قوانينه وأحاطوا فيه فتناقلوه كابراً عن كابر وأوصله كما سمعه أول إلى آخر ، وحببه الله تعالى إليهم بحكمة حفظ دينه وحراسة شريعته ؛ فما زال هذا العلم من عهد الرسول عليه الصلاة والسلام أشرف العلوم وأجلها لدى الصحابة والتابعين وتابعى التابعين خلفاً بعد سلف لا يشرف بينهم أحد بعد حفظ كتاب الله سبحانه وتعالى إلا بقدر ما يحفظ منه ، ولا يعظم فى النفوس إلا بحسب ما يسمع من الحديث عنه . فتوفرت الرغبات فيه ، فما زال لهم من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن انعطفت الهمم على تعلمه ، حتى لقد كان أحدهم يرحل المراحل ، ويقطع الفيافى والمفاوز ويجوب البلاد شرقاً وغرباً فى طلب حديث واحد ليسمعه من راويه . فمنهم من يكون الباعث له على الرحلة طلب ذلك الحديث لذاته ، ومنهم من يقرن بتلك الرغبة سماعه من ذلك الراوى

بعينه ، إما لثقته فى نفسه ، وإما لعلو إسناده . فانبعثت العزائم إلى تحصيله ، وكان اعتمادهم أولا على الحفظ والضبط فى القلوب غير ملتفتين إلى ما يكتبونه محافظة على هذا العلم كحفظهم كتاب الله سبحانه وتعالى .

فلما انتشر الإسلام واتسعت البلاد وتفرقت الصحابة فى الأقطار ، ومات معظمهم ، وقل الضبط احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة .

ولعمرى إنها الأصل فإن الخاطر يغفل والقلم يحفظ . فانتهى الأمر إلى زمن جماعة من الأئمة مثل عبد الملك بن جريج ، ومالك بن أنس وغيرهما . فدونوا الحديث حتى قيل إن أول كتاب صنف فى الإسلام كتاب ابن جريج ، وقيل موطأ مالك بن أنس ، وقيل إن أول من صنف وبوب الربيع بن صبيح بالبصرة ثم انتشر جمع الحديث وتدوينه وتسطيره فى الأجزاء والكتب ، وكثر ذلك وعظم نفعه إلى زمن الإمامين أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى وأبى الحسين مسلم بن الحجاج النيسابورى ، فدونا فى كتابيهما من الأحاديث ماقطعا بصحته ، وثبت عندهما نقله ، وسميا الصحيحان من الحديث . ولقد صدقا فيما قالا والله مجازيهما عليه ، ولذلك رزقهما الله تعالى حسن القبول شرقاً وغرباً .

ثم ازداد انتشار هذا النوع من التصنيف وكثر فى الأيدى ، وتفرقت أغراض الناس وتنوعت مقاصدهم إلى أن انقرض ذلك العصر الذى قد اجتمعوا واتفقوا فيه مثل أبى عيسى محمد بن عيسى الترمذى ، ومثل أبى داود سليمان ابن الأشعث السجستانى ، وأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى وغيرهم ، فكان ذلك العصر خلاصة العصور فى تحصيل هذا العلم وإليه المنتهى .

ثم نقص ذلك الطلب وقل الحرص وفترت الهمم ، فكذلك كل نوع من أنواع العلوم والصنايع والدول وغيرها فإنه يبتدئ قليلا قليلا ، ولايزال ينمو ويزيد إلى أن يصل إلى غاية هى منتهاه ثم يعود .

وكانت غاية هذا العلم انتهت إلى البخارى ومسلم ومن كان فى عصرهما ،

ثم نزل وتقاصر إلى ما شاء الله ، ثم إن هذا العلم على شرفه وعلو منزلته كان علماً عزيزاً مشكل اللفظ والمعنى . ولذلك كان الناس فى تصانيفهم مختلفى الأغراض ، فمنهم من قصر همته على تدوين الحديث مطلقاً ليحفظ لفظه ويستنبط منه الحكم كما فعله عبيد الله بن موسى الضبى وأبو داود الطيالسى وغيرهما أولا وثانياً أحمد بن حنبل ومن بعده ، فإنهم أثبتوا الأحاديث من مسانيد رواتها فيذكرون مسند أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه ويثبتون فيه كل مارووه عنه ، ثم يذكرون بعده الصحابة واحداً بعد واحد على هذا النسق . ومنهم من يثبت الأحاديث فى الأماكن التى هى دليل عليها ، فيضعون لكل حديث باباً يختص به ، فإن كان فى معنى الصلاة ذكروه فى باب الصلاة ، وإن كان فى معنى الزكاة ذكروه فيها كما فعل مالك فى الموطإ ، إلا أنه لقلة ما فيه من الأحاديث قلت أبوابه ، ثم اقتدى به من بعده ، فلما انتهى الأمر إلى زمن البخارى ومسلم وكثرت الأحاديث المودعة فى كتابيهما كثرت أبوابهما واقتدى بهما من جاء بعدهما . وهذا النوع أسهل مطلباً من الأول لأن الإنسان قد يعرف المعنى الذى يطلب الحديث لأجله وإن لم يعرف راويه ، بل ربما لا يحتاج إلى معرفة راويه . فإذا أراد حديثاً يتعلق بالصلاة طلبه من كتاب الصلاة ، لأن الحديث إذا أورد فى كتاب الصلاة علم الناظر أن ذلك الحديث هو دليل ذلك الحكم ، فلا يحتاج أن يفكر فيه خلاف الأول . ومنهم من استخرج أحاديث تتضمن ألفاظاً لغوية ومعانى مشكلة ، فوضع لها كتاباً قصره على ذكر متن الحديث وشرح غريبه وإعرابه ومعناه ، ولم يتعرض لذكر الأحكام كما فعل أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة وغيرهما .

ومنهم من أضاف إلى هذا الاختيار ذكر الأحكام وآراء الفقهاء مثل أبى سليمان أحمد بن محمد الخطابى فى معالم السنن وأعلام السنن وغيره من العلماء ، ومنهم من قصد ذكر الغريب دون متن الحديث واستخراج الكلمات الغريبة

ودونها ورتبها وشرحها كما فعل أبو عبيد أحمد بن محمد الهروى وغيره من العلماء ومنهم من قصد إلى استخراج أحاديث تتضمن أحكاماً شرعية غير جامعة فدونها وأخرج متونها وحدها كما فعله أبو محمد الحسين بن مسعود البغوى فى المصابيح وغير هؤلاء . ولما كان أولئك الأعلام هم السابقون فيه لم يأت صنيعهم على أكمل الأوضاع فإن غرضهم كان أولا حفظ الحديث مطاقاً وإثباته ودفع الكذب عنه ، والنظر فى طرقه وحفظ رجاله ،وتزكيتهم واعتبار أحوالهم والتفتيش عن أمورهم ، حتى قدحوا وجرحوا وعدلوا وأخذوا وتركوا هذا بعد الاحتياط والضبط والتدبر . فكان هذا مقصدهم الأكبر وغرضهم الأوفى . ولم يتسع الزمان لهم والعمر لأكثر من هذا الغرض الأعم ، والمهم الأعظم ، ولا رأوا فى أيامهم أن يشتغلوا بغيره من لوازم هذا الفن التى هى كالتوابع ، بل ولا يجوز لهم ذلك فإن الواجب أولا إثبات الذات ثم ترتيب الصفات . والأصل إنما هو عين الحديث ثم ترتيبه وتحسين وضعه ، ففعلوا ما هو الغرض المتعين واخترمتهم المنايا قبل الفراغ والتخلى لما فعله التابعون لهم والمقتدون بهم ؛ فتعبوا لراحة من بعدهم . ثم جاء الخلف الصالح فأحبوا أن يظهروا تلك الفضيلة ويشيعوا تلك العلوم التى أفنوا أعمارهم فى جمعها إما بإبداع ترتيب أو بزيادة تهذيب ،أو اختصار وتقريب أو استنباط حكم وشرح غريب . فمن هؤلاء المتأخرين من جمع بين كتب الأولين بنوع من التصرف والاختصار ، كمن جمع بين كتابى البخارى ومسلم مثل أبى بكر أحمد بن محمد الرمانى ، وأبى مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقى ، وأبى عبد الله محمد الحميدى ، فإنهم رتبوا على المسانيد دون الأبواب كما سبق ذكره وتلاهم أبو الحسن رزين بن معاوية العبدرى فجمع بين كتب البخارى ومسلم والموطأ لمالك وجامع الترمذى وسنن أبى داود والنسائى. ورتب على الأبواب ؛ إلا أن هؤلاء أودعوا متون الحديث عارية من الشرح وكان كتاب رزين أكبرها وأعمها حيث حوى هذه الكتب الستة التى هى أم

كتب الحديث وأشهرها بأحاديثها أخذ العلماء واستدل الفقهاء وأثبتوا الأحكام ومصنفوها أشهر علماء الحديث وأكثرهم حفظاً وإليهم المنتهى . وتلاه الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزرى ، فجمع بين كتاب رزين وبين الأصول الستة بتهذيبه وترتيب أبوابه وتسهيل مطالبه ، وشرح غريبه فى جامع الأصول ، فكان أجمع ما جمع فيه .

ثم جاء الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى فجمع بين الكتب الستة والمسانيد العشرة وغيرها فى جمع الجوامع ، فكان أعظم بكثير من جامع الأصول من جهة المتون ؛ إلا أنه لم يبال بما صنع فيه من جمع الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة ، وكان أول ما بدأ به هؤلاء المتأخرون أنهم حذفوا الأسانيد اكتفاء بذكر من روى الحديث من الصحابى إن كان خبراً ، وبذكر من يرويه عن الصحابى إن كان أثراً ، والرمز إلى المخرج ، لأن الغرض من ذكر الأسانيد كان أولا لإثبات الحديث وتصحيحه ، وهذه كانت وظيفة الأولين ، وقد كفوا تلك المؤنة فلا حاجة بهم إلى ذكر ما فرغوا منه ، ووضعوا لأصحاب الكتب الستة علامة ورمزاً بالحروف .

فجعلوا للبخارى (خ) لأن نسبته إلى بلده أشهر من اسمه وكنيته ، وليس فى حروف باقى الأسماء خاء . ولمسلم (م) لأن اسمه أشهر من نسبه وكنيته . ولمالك (ط) لأن اشتهار كتابه بالموطأ أكثر ، ولأن الميم أول حروف اسمه ، وقد أعطوها مسلماً وباقى حروفه مشبهة بغيرها ، وللترمذى (ت) لأن اشتهاره بنسبه أكثر ، ولأبى داود (د) لأن كنيته أشهر من اسمه ونسبه ، والدال أشهر حروفها ، وأبعدها من الاشتباه . والنسائى (س) لأن نسبه أشهر من اسمه وكنيته والسين أشهر حروف نسبه .

وكذلك وضعوا لأصحاب المسانيد بالإفراد والتركيب ، كما هو مسطور فى الجوامع . ثم إن أحوال نقلة الحديث فى عصر الصحابة والتابعين معروفة عند

كل أهل بلدة ؛ فمنهم بالحجاز ، ومنهم بالبصرة والكوفة من العراق ، ومنهم بالشام ومصر .

وكانت طريقة أهل الحجاز فى الأسانيد أعلى ممن سواهم وأمتن فى الصحة ، لاشتدادهم فى شروط النقل من العدالة والضبط . وسيد الطريقة الحجازية بعد السلف الإمام مالك عالم المدينة ، ثم أصحابه مثل الشافعى والعتبى وابن وهب ، ومن بعدهم الإمام أحمد بن حنبل . وكتاب مالك رحمة الله تعالى عليه الموطأ أودعه أصول الأحكام من الصحيح ، ثم أعنى الحفاظ لمعرفة طرق الأحاديث وأسانيدها المختلفة ؛ وربما يقع إسناد الحديث من طرق متعددة عن رواة مختلفين وقد يقع الحديث أيضاً فى أبواب متعددة باختلاف المعانى التى اشتمل عليها .

وجاء البخارى فخرج الأحاديث على أبوابها بجميع الطرق التى للحجازيين والعراقيين والشاميين ، واعتمد منها ماأجمعوا عليه ، وكرر الأحاديث وفرق الطرق والأسانيد فى الأبواب . ثم جاء مسلم فألف مسنده وحذا فيه حذو البخارى وجمع الطرق والأسانيد وبوبه ، ومع ذلك فلم يستوعبا الصحيح كله . وقد استدرك الناس عليهما فى ذلك ، ثم كتب أبو داود والترمذى والنسائى فى السنن فتوسعوا من الصحيح والحسن وغيرهما . انتهى ما فى الكشف .

وقال الجزائرى فى توجيه النظر : ولما توفى النبى صلى الله عليه وسلم بادر الصحابة إلى جمع ما كتب (أى من القرآن) فى عهده فى موضع واحد وسموا ذلك المصحف ، واقتصروا على ذلك ولم يتجاوزوه إلى كتابة الحديث وجمعه فى موضع واحد كما فعلوا بالقرآن ، لكن صرفوا هممهم إلى نشره بطريق الرواية ، إما بنفس الألفاظ التى سمعوها منه عليه الصلاة والسلام إن بقيت فى أذهانهم ، أو بما يؤدى معناها إن غابت عنهم ؛ فإن المقصود بالحديث هو المعنى ولا يتعلق فى الغالب حكم بالمبنى ، بخلاف القرآن ، فإن لألفاظه مدخلاً فى الإعجاز ، فلا يجوز إبدال لفظ منه بلفظ آخر ولو كان مرادفاً له ، خشية النسيان مع طول

الزمان ؛ فوجب أن يقيد بالكتابة ولا يكتفى فيه بالحفظ . قال ولم يزل أمر الحديث فى عصر الصحابة وأول عصر التابعين على ماذكرنا ، ولما أفضت الخلافة إلى من قام بحقها عمر بن عبد العزيز أمر بكتابة الحديث .

وكانت مبايعته بالخلافة فى صفر سنة تسع وتسعين ووفاته لخمس بقين من رجب سنة إحدى ومائة وعاش أربعين سنة وأشهراً ، وكان موته بالسم ، فإن بنى أمية ظهر لهم أنه إن امتدت أيامه خرج الأمر من أيديهم ولم يعهد به إلا لمن يصلح له فعاجلوه .

قال البخارى فى صحيحه فى كتاب العلم ، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبى بكر بن حزم : انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه ، فإنى خفت دروس العلم وذهاب العلماء . وأبو بكر هذا كان نائب عمر بن عبد العزيز فى الإمرة والقضاء على المدينة . روى عن السائب بن يزيد وعباد بن تميم وعمرو بن سليم الزرقى ، وروى عن خالته عمرة وعن خالدة ابنة أنس ولها صحبة .

قال مالك : لم يكن أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبى بكر ابن حزم . وكتب إليه عمر بن عبد العزيز أن يكتب له من العلم ما عند عمرة والقاسم فكتبه له . وأخذ عنه معمر والأوزاعى والليث ومالك وابن أبى ذئب وابن إسحاق وغيرهم ، وكانت وفاته فيما قاله الواقدى وابن سعد وجماعة سنة عشرين ومائة .

وأول من دون الحديث بأمر عمر بن عبد العزيز محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن عبد الله بن شهاب الزهرى المدنى ، أحد الأئمة الأعلام ، وعالم أهل الحجاز والشام . قال عبد الرزاق سمعت معمراً يقول : كنا نرى أنا قد أكثرنا عن الزهرى حتى قتل الوليد بن يزيد ، فإذا الدفاتر قد حملت على الدواب من خزائنه يقول من علم الزهرى .

ثم شاع التدوين فى الطبقة التى تلى طبقة الزهرى ولوقوع ذلك فى كثير من البلاد وشيوعه بين الناس اعتبروه الأول ، فقالوا : كانت الأحاديث فى عصر الصحابة وكبار التابعين غير مدونة ، فلما انتشرت العلماء فى الأمصار وشاع الابتداع دونت ممزوجة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين . قال : ولم يزل التأليف فى الحديث متتابعاً إلى أن ظهر الإمام البخارى وبرع فى علم الحديث ، فأراد أن يجرد الصحيح ويجعله فى كتاب على حدة ليخلص طالب الحديث من عناء البحث والسؤال ، فألف كتابه المشهور وأورد فيه ماتبين له صحته . واقتفى أثر الإمام البخارى فى ذلك الإمام مسلم بن الحجاج ، ولقب هذان الكتابان بالصحيحين ، فعظم انتفاع الناس بهما ورجعوا عند الاضطراب إليهما ؛ وألفت بعدهما كتب لا تحصى ، فمن أراد البحث عنهما فليرجع إلى مظان ذكرها . انتهى ملخصاً .

الفصل الرابع

فيما يتعلق بكتابة الحديث

قد ظنّ بعض الجهلة فى هذا الزمان أن الأحاديث النبوية لم تكن مكتوبة فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا فى عهد الصحابة رضى الله عنهم ، وإنما كتبت وجمعت فى عهد التابعين .

قلت : ظَنّ بعض الجهلة هذا فاسد مبنى على عدم وقوفه على حقيقة الحال ، فاعلم أن الأحاديث النبوية قد كانت تكتب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى عهد الصحابة رضى الله عنهم أيضاً ، ويدل على ما قلنا أحاديث كثيرة ، منها ما رواه أحمد فى مسنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « قلت : يارسول الله ، إنا نسمع منك أحاديث لانحفظها ، أفلا نكتبها ؟ قال : بلى فاكتبوها » . وفى رواية له : « قلت : يارسول الله ، إنى أسمع منك أشياء

أفأكتبها ؟ قال : نعم . قلت : فى الغضب والرضا . قال : نعم فإنى لا أقول فيهما إلا حقاً » . وفى رواية أخرى له ولأبى داود والدارمى : كنت أكتب كل شىء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهتنى قريش ، الحديث . وفيه : « اكتب ، فوالذى نفسى بيده مايخرج منه إلا الحق » .

ومنها مارواه البخارى ومسلم وغيرهما عن أبى هريرة أن خزاعة قتلوا رجلا من بنى ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه ، فأخبر بذلك النبى صلى الله عليه وسلم فركب راحلته فخطب فقال : إن الله حبس عن مكة القتل أو الفيل . الحديث . وفى آخره : فجاء رجل من أهل اليمن فقال اكتب لى يارسول الله ، فقال : « اكتبوا لأبى فلان » إلخ . قال الحافظ قوله : فجاء رجل من أهل اليمن هو أبو شاه بهاء منونة ، وسيأتى فى اللقطة مسمى ، وهناك من الزيادة عن الوليد ابن مسلم ، قلت للأوزاعى : ما قوله اكتبوا لى ، قال : هذه الخطبة التى سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومنها مارواه البخارى عن وهب بن منبه عن أخيه قال : سمعت أبا هريرة يقول : ما من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو ، فإنه كان يكتب ولا أكتب . قال الحافظ فى الفتح : هذا استدلال من أبى هريرة على ماذكره من أكثرية ماعند عبدالله ابن عمرو — أى ابن العاص — على ما عنده . ويستفاد من ذلك أن أبا هريرة كان جازماً بأنه ليس فى الصحابة أكثر حديثاً عن النبى صلى الله عليه وسلم منه إلا عبد الله ، مع أن الموجود المروى عن عبد الله بن عمرو أقل من الموجود المروى عن أبى هريرة بأضعاف مضاعفة .

فإن قلنا الاستثناء منقطع ، فلا إشكال ، إذ التقدير : لكن الذى كان من عبد الله ، وهو الكتابة ، لم يكن منى ، سواء لزم منه كونه أكثر حديثاً لما تقتضيه العادة أم لا . وإن قلنا الاستثناء متصل فالسبب فيه من جهات :

(أحدها) أن عبد الله كان مشتغلاً بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم فقلّت الرواية عنه .

(ثانيها) أنه كان أكثر مقامه بعد فتوح الأمصار بمصر أو بالطائف ، ولم تكن الرحلة إليهما ممن يطلب العلم كالرحلة إلى المدينة ، وكان أبو هريرة متصدياً فيها للفتوى والتحديث إلى أن مات ؛ ويظهر هذا من كثرة من حمل عن أبي هريرة ، فقد ذكر البخاري أنه روى عنه ثمانمائة نفس من التابعين ، ولم يقع هذا لغيره .

(ثالثها) ما اختص به أبو هريرة من دعوة النبي صلى الله عليه وسلم له ، بأن لا ينسى ما يحدثه به .

(رابعها) أن عبد الله كان قد ظفر في الشام بحمل جمل من كتب أهل الكتاب ، فكان ينظر فيها ويحدث منها ، فتجنب الأخذ عنه لذلك كثير من التابعين .

ومنها ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية قال : تحدث عند أبي هريرة بحديث ، فأخذ بيدي إلى بيته فأرانا كتباً من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال هذا هو مكتوب عندي .

وروى الحاكم في المستدرك عن حسن بن عمرو قال : حدثت عن أبي هريرة بحديث فأنكره ، فقلت إني سمعته منك ، قال : إن كنت سمعته فإنه مكتوب عندي ، فأخذ بيدي إلى بيته فأراني كتاباً من كتبه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوجد ذلك الحديث ، فقال : قد أخبرتك أني إن كنت حدثتك فهو مكتوب عندي .

فإن قلت قول أبي هريرة هو مكتوب عندي في هذا الحديث مخالف لقوله لا أكتب في حديث البخاري المذكور ، فكيف التوفيق ؟

قلت : قال الحافظ : لا يلزم من وجود الحديث مكتوباً عنده أن يكون

بخطه ، وقد ثبت أنه لم يكن يكتب ، فتعين أن المكتوب عنده بغير خطه . وقال ابن عبد البر : حديث البخارى أصح ، ويمكن الجمع بأنه لم يكن يكتب فى العهد النبوى ثم كتب بعده .

ومنها مارواه البخارى والترمذى والنسائى وابن ماجه عن أبى جحيفة قال قلت لعلى رضى‌الله عنه : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله ، أو فهم أعطيه رجل مسلم ، أو ما فى هذه الصحيفة . قال قلت : وما فى هذه الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر . قال الحافظ : قوله الصحيفة أى الورقة المكتوبة . وللنسائى من طريق الأشتر : فأخرج كتاباً من قراب سيفه . وقوله العقل أى الدية . قال ووقع للمصنف ومسلم من طريق يزيد التيمى عن على قال : ماعندنا شىء نقرأه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة ، فإذا فيها المدينة حرم الحديث . ولمسلم عن أبى الطفيل عن على : ما خصنا رسول الله صلى‌الله عليه وسلم بشىء لم يعم به الناس كافة إلا ما فى قراب سيفى هذا . وأخرج صحيفة مكتوبة فيها : «لعن الله من ذبح لغير الله» الحديث . وللنسائى من طريق الأشتر وغيره عن على فإذا فيها : «المؤمنون تتكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم» الحديث . ولأحمد من طريق طارق بن شهاب فيها : « فرائض الصدقة » .

والجمع بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة ، وكان جميع ذلك مكتوباً فيها ، فنقل كل واحد من الرواة عنه ماحفظه . انتهى .

ومنها مارواه النسائى والدارمى عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده : « أن رسول الله صلى‌الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن ، وكان فى كتابه أن من اعتبط مؤمناً قتلاً فإنه قود يده إلا أن يرضى أولياء المقتول » . وفيه : أن الرجل يقتل بالمرأة . وفيه : فى النفس الدية مائة من الإبل ، وعلى أهل الذهب ألف دينار ، وفى الأنف إذا أوعب جدعه الدية مائة من الإبل . الحديث .

ومنها مارواه البخارى عن أنس أن أبا بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين : بسم الله الرحمن الرحيم . هذه فريضة الصدقة التى فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، والتى أمر الله بها رسوله . فمن سُئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سئل فوقها فلايعط فى أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى . الحديث .

ومنها مارواه أحمد عن عبد الله بن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كتب الصدقة ولم يخرجها إلى عماله حتى توفى . قال فأخرجها أبو بكر من بعده فعمل بها حتى توفى ، ثم أخرجها عمر من بعده فعمل بها . قال : فلقد هلك عمر يوم هلك وإن ذلك لمقرون بوصيته ، فقال : كان فيها فى الإبل فى كل خمس شاة حتى تنتهى إلى أربع وعشرين ، فإذا بلغت إلى خمس وعشرين ففيها بنت مخاض إلى خمس وثلاثين ، الحديث .

ومنها مارواه الدارمى عن أبى قابيل عن عبد الله بن عمرو قال : بينما نحن حول رسول الله صلى الله عليه وسلم نكتب إذ سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى المدينتين تفتح أولاً ، قسطنطينية أو رومية .

ومنها مارواه الترمذى عن أبى راشد الحُبْرانى قال : أتيت عبدالله بن عمرو ابن العاص فقلت له : حدثنا مما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فألقى إلى صحيفة فقال هذا ما كتب لى رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال فنظرت فيها فإذا فيها : « أن أبا بكر الصديق قال : يارسول الله ، علمنى ماأقول إذا أصبحت وإذا أمسيت ، قال : يا أبا بكر ، قل اللهم فاطر السموات والأرض » الحديث .

ومنها ما أخرجه الدارمى عن بشير بن نهيك قال : كنت أكتب ما أسمع من أبى هريرة ، فلما أردت أن أفارقه أتيته بكتابه فقرأته عليه وقلت له : هذا ماسمعت منك ، قال نعم .

ومنها مارواه الدارمى أيضاً عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال : مايرغّبنى فى الحياة إلا الصادقة والوهط ، فأما الصادقة فصحيفة كتبتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما الوهط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها .

ومنها مارواه الدارمى أيضاً عن سعيد بن جبير يقول : كنت أسير مع ابن عباس فى طريق مكة ليلاً ، وكان يحدثنى بالحديث فأكتبه فى واسطة الرحل حتى أصبح فأكتبه .

ومنها ماروواه أبو داود فى الدعوات عن مسلم بن الحارث بن مسلم التميمى عن أبيه « أن النبى صلى الله عليه وسلم بعثنا فى سرية ، فلما بلغنا المغار استحثثت فرسى فسبقت أصحابى ، وتلقانى الحى بالرنين ، فقلت لهم : قولوا لا إله إلا الله تحرزوها ، فقالونها ، فلامنى أصحابى فقالوا أحرمتنا الغنيمة ؟ فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبروه بالذى صنعت ، فدعانى فحسّن لى ما صنعت ، وقال : أما إن الله قد كتب لك من كل إنسان منهم كذا وكذا . قال عبدالرحمن : فأنا نسيت الثواب ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما إنى سأكتب لك بالوصاة بعدى ، قال ففعل ، وختم عليه ودفعه إلىّ .

فإذا عرفت هذه الأحاديث والآثار ظهر لك أن الأحاديث النبوية كانت تكتب فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم وفى عهد الصحابة رضى الله عنهم أجمعين وبطل قول من زعم أنها لم تكن مكتوبة فى العهد النبوى وعهد الصحابة .

فإن قلت ماوجه الجمع بين هذه الأحاديث المرفوعة والآثار ، وبين مارواه مسلم فى صحيحه عن أبى سعيد الخدرى « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تكتبوا عنى ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه » .

قلت : وجه الجمع بينهما أن النهى خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره ، والإذن فى غير ذلك ؛ أو أن النهى خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن فى شىء واحد والإذن فى تفريقها ؛ أو النهى متقدم والإذن ناسخ له عند الأمن

من الالتباس ، وهو أقربها ، مع أنه لاينافيها . وقيل النهى خاص بمن خشى منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ والإذن لمن أمن منه ذلك . ومنهم من أعل حديث أبى سعيد وقال الصواب وقفه على أبى سعيد قاله البخارى وغيره . قال العلماء : كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظاً كما أخذوا حفظاً . لكن لما قصرت الهمم وخشى الأئمة ضياع العلم دونوه . وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهرى على رأس المائة بأمر عمر ابن عبد العزيز ، ثم كثر التدوين ثم التصنيف ، وحصل بذلك خير كثير ، فلله الحمد . ذكره الحافظ فى الفتح .

الفصل الخامس

فى إثبات حجية الأحاديث النبوية ووجوب العمل بها بكتاب الله تعالى

قال الله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه ومانهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب) قال الرازى : يعنى ما أعطاكم الرسول من الفىء فخذوه فهو لكم حلال ، وما نهاكم عن أخذه فانتهوا ، واتقوا الله فى أمر الفىء إن الله شديد العقاب على ما نهاكم عنه الرسول . والأجود أن تكون هذه الآية عامة فى كل ما آتى رسول الله ونهى عنه ، وأمر الفىء داخل فى عمومه ، انتهى كلامه .

قلت : بل الحق والصواب أن الآية عامة فى كل شىء يأتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من أمر أو نهى أو قول أو فعل وإن كان السبب خاصاً فالاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وكل شىء أتانا به من الشرع فقد أعطانا إياه وأوصله إلينا . فهذه الآية الكريمة نص صريح فى أن كل ما أتانا به رسول الله صلى الله عليه وبلغه إلينا من الأوامر وغيرها ، سواء كانت مذكورة فى الكتاب أى القرآن المجيد ، أو السنة أى الأحاديث النبوية الثابتة المحكمة

واجب علينا امتثاله والعمل به ، وكذا كل ما نهانا عنه من المنهيات والمنكرات المبينة فى الكتاب أو السنة واجب علينا الاجتناب منه والانتهاء عنه .

فإن قلت : قال الله تعالى (وما آتاكم الرسول) ولم يقل وما آتاكم محمد فلفظ الرسول يدل على أن ما آتاكم الرسول من حيث أنه رسول الله ، فنحن مأمورون بأخذ ما أتاناه رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل الله تعالى ، أى مما أوحى الله إليه من الكتاب ، ولسنا مأمورين بأخذ ما آتانا من قبل نفسه أى مما لم يوح إليه من الأحاديث . قلنا كل ماأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل نفسه من أمر الدين فهو مما أوحى الله تعالى إليه كما قال تعالى : (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى) وقال الله تعالى : (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم) أمر الله سبحانه وتعالى فى هذه الآية كل من يدعى محبته أن يتبع محمداً صلى الله عليه وسلم ، وما معنى اتباعه إلا اتباعه صلى الله عليه وسلم فى جميع أقواله وأفعاله وأحواله وهديه ومجموع أقواله وأفعاله وأحواله وهديه هو المعنى بالأحاديث النبوية فثبت أن من لم يتبع الأحاديث النبوية ولم ير العمل بها واجباً فهو فى دعوى محبته لله تعالى كاذب ، ومن كان فى هذه الدعوى كاذباً فهو فى دعوى إيمانه بالله تعالى كاذب بلا مرية .

وقال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) .

قال الحافظ ابن جرير : اختلف أهل التأويل فى معنى قوله (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) فقال بعضهم ذلك أمر من الله باتباع سنته . وقال آخرون : ذلك أمر من الله بطاعة الرسول فى حياته . والصواب من القول فى ذلك أن يقال هو أمر من الله بطاعة رسوله فى حياته فيما أمر ونهى ، وبعد وفاته فى اتباع سنته . وذلك أن الله عم بالأمر بطاعته ولم يخصص فى ذلك فى حال دون حال فهو على العموم حتى يخص

ذلك ما يجب التسليم له . قال وقوله : (فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول الخ) يعنى بذلك جل ثناؤه فإن اختلفتم أيها المؤمنون فى شىء من أمر دينكم أنتم فيما بينكم أو أنتم وولاة أمركم فاشتجرتم فردوه إلى الله . يعنى بذلك فارتادوا معرفة حكم ذلك الذى اشتجرتم أنتم بينكم أو أنتم وأولوا أمركم فيه من عند الله . يعنى بذلك من كتاب الله فاتبعوا ماوجدتم وأما قوله (والرسول) فإنه يقول فإن لم تجدوا إلى علم ذلك فى كتاب الله سبيلا فارتادوا معرفة ذلك أيضاً من عند الرسول إن كان حياً ، وإن كان ميتاً فمن سنته انتهى .

وقال الحافظ فى الفتح : « والنكتة فى إعادة العامل فى الرسول دون أولى الأمر مع أن المطاع فى الحقيقة هو الله تعالى كون الذى يعرف به ما يقع به التكليف هما القرآن والسنة ، فكان التقدير أطيعوا الله فيما نص عليكم فى القرآن وأطيعوا الرسول فيما بين لكم من القرآن وما ينصه عليكم من السنة أو المعنى أطيعوا الله فيما يأمركم به من الوحى المتعبد بتلاوته ، وأطيعوا الرسول فيما يأمركم به من الوحى الذى ليس بقرآن انتهى » .

وقال الله تعالى : (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) دلت هذه الآية على أنه صلى الله عليه وسلم كان مبيناً لمجملات القرآن ومفسراً لمشكلاته وليس بيانه وتفسيره صلى الله عليه وسلم إلا فى أحاديثه فكل حديث ورد فى الصلاة فهو بيان وتفسير لقوله تعالى : (وأقيموا الصلاة) وكل حديث جاء فى الزكاة فهو بيان وتفسير لقوله (وآتوا الزكاة) وكل حديث جاء فى الصوم فهو بيان وتفسير لقوله تعالى : (ثم أتموا الصيام إلى الليل) وكل حديث ورد فى الحج فهو بيان وتفسير لقوله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) . وهكذا ومن المعلوم أن الأخذ ببيانه صلى الله عليه وسلم لمجملات القرآن وتفسيره لمشكلاته والعمل بمقتضاه واجب علينا . فالأحاديث النبوية بأسرها واجبة الأخذ والعمل فإنها كلها بيان وتفسير لكتاب الله تعالى .

وقال الله تعالى : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) فيه أن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم هى طاعة الله بعينها ، وفى هذا من النداء بشرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلو شأنه وارتفاع مرتبته ما لا يقدر قدره ولا يبلغ مداه . ووجهه أن الرسول لا يأمر إلا بما أمر الله به ولا ينهى إلا ما نهى عنه ، ولولا بيانه صلى الله عليه وآله وسلم ما كنا نعرف كل فريضة فى كتاب الله كالحج والصلاة والزكاة والصوم كيف نأتيها . وقال الحسن : جعل الله طاعة رسوله طاعته وقامت به الحجة على المسلمين . ذكره صاحب فتح البيان . وقال الحافظ ابن كثير يخبر تعالى عن عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم بأن من أطاعه فقد أطاع الله ومن عصاه فقد عصى الله ، وما ذاك إلا لأنه ماينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى انتهى . وفيه إشارة إلى العمل بالحديث لأن طاعة الرسول لا تتحقق إلا إذا عمل بقوله واقتدى بفعله ، وذلك لا يتأتى إلا باتباع سنته والاعتصام بحديثه . فالقرآن داع إلى العمل بالسنة أى الحديث ، كما أن السنة تدعو إلى العمل بالقرآن والاعتصام به .

وقال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم) .

أمر المؤمنون باستجابة الله ورسوله والأمر للوجوب والاستجابة لهما ، هى قبول ما أمروا به ونهيا عنه فى الكتاب والسنة والعمل بمقتضاها ، ولا ريب أن الله ورسوله دعوا الأمة جميعها حاضرها وغائبها إلى التمسك بالثقلين « أى الكتاب والسنة » والاعتصام بهذين الأصلين النيرين .

وقال الله تعالى : (لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً ، قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذاً فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) فيه أن دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم ليس كدعاء آحاد الأمة بل هو أعظم خطراً وأجل قدراً من دعوات سائر الخلق . فإذا دعا

أحداً تعين عليه الإجابة ولا ريب أنه صلى الله عليه وسلم قد دعا أمته إلى التمسك بكتاب الله وسنته فى غير موضع منها ، فتعين على جميع الأمة أن يجيبوه ولا يقعدوا عن استجابته ، ودعاؤه صلى الله عليه وآله وسلم إياهم باق إلى يوم بقاء الأحاديث فى الأمهات الست وغيرها ، وبقاء القرآن فى الدنيا إلى قيام الساعة ، لا يبرأ ذمة أحد من الأمة من إجابة دعوته فى أى عصر وقطر عند وجود هذه الكتب بين ظهرانى العلماء من سائر أصنافهم على اختلاف مذاهبهم وتباين مشاربهم ، فمن لم يجب داعى الله فهو الخاسر فى الدنيا والآخرة .

وقال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدى الله ورسوله واتقوا الله إن الله سميع عليم إلى قوله وأنتم لا تشعرون) قال الحافظ ابن كثير فى تفسيره : هذه آداب أدَّب الله تعالى بها عباده المؤمنين فيما يعاملون به الرسول صلى الله عليه وسلم من التوقير والاحترام والتبجيل والإعظام ، فقال تبارك وتعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدى الله ورسوله) أى لا تسرعوا فى الأشياء بين يديه أى قبله ، بل كونوا تبعاً له فى جميع الأمور حتى يدخل فى عموم هذا الأدب الشرعى حديث معاذ رضى الله عنه حيث قال له النبى صلى الله عليه وسلم حين بعثه إلى اليمن : « بم تحكم ؟ قال بكتاب الله تعالى . قال صلى الله عليه وسلم فإن لم تجد ؟ قال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال صلى الله عليه وسلم فإن لم تجد ؟ قال رضى الله عنه أجتهد رأيى . فضرب فى صدره وقال : الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وقد رواه أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجة . فالغرض منه أنه أخر رأيه ونظره واجتهاده إلى ما بعد الكتاب والسنة ، ولو قدمه قبل البحث عنهما لكان من باب التقديم بين يدى الله ورسوله . قال على بن طلحة عن ابن عباس رضى الله عنهما (لا تقدموا بين يدى الله ورسوله) لا تقولوا خلاف الكتاب والسنة . وقال العوفى عنه : نهوا أن يتكلموا بين يدى كلامه . وقال مجاهد : لا تفتاتوا

على رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء حتى يقضي الله تعالى على لسانه ، وقال الضحاك : لاتقضوا أمراً دون الله ورسوله من شرائع دينكم . وقال سفيان الثورى : لا تقدموا بين يدى الله رسوله بقول ولا فعل ، انتهى .

وقال الله تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً) قال الحافظ ابن كثير : هذه الآية عامة فى جميع الأمور ، وذلك أنه إذا حكم الله ورسوله بشيء فليس لأحد مخالفته ، ولا اختيار لأحد ههنا ولا رأى ولا قول ، كما قال تبارك وتعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليما) . وفى الحديث : « والذى نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به » ، ولهذا شدد فى خلاف ذلك فقال : (ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً) كقوله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم انتهى) .

وقال الله تعالى : (لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً) قال الحافظ ابن كثير : هذه الآية الكريمة أصل كبير فى التأسى برسول الله صلى الله عليه وسلم فى أقواله وأفعاله وأحواله ، ولهذا أمر تبارك وتعالى : الناس بالتأسى بالنبى صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب فى صبره ومصابرته ومرابطته ومجاهدته وانتظاره الفرج من ربه عز وجل صلوات الله وسلامه عليه دائماً إلى يوم الدين . ولهذا قال تعالى للذين تقلقلوا وتضجروا وتزلزلوا واضطربوا فى أمرهم يوم الأحزاب (لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة) أى هلا اقتديتم به وتأسيتم بشمائله صلى الله عليه وسلم ، انتهى .

وقال الله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليما) قال الحافظ ابن كثير فى تفسيره : يقسم تعالى بنفسه الكريمة المقدسة أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم

الرسول صلى الله عليه وسلم فى جميع الأمور ، فما حكم به فهو الحق الذى يجب الانقياد له باطناً وظاهراً ، ولهذا قال لايجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليما . أى إذا حكموك يطيعونك فى بواطنهم فلا يجدوا فى أنفسهم حرجاً مما حكمت به وينقادون له فى الظاهر والباطن فيسلموا لذلك تسليما كلياً من غير ممانعة ولا مدافعة ولا منازعة كما ورد فى الحديث : «والذى نفسى بيده لايؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به » انتهى . وقال الرازى فى تفسيره الكبير : ظاهر الآية يدل على أنه لا يجوز تخصيص النص بالقياس لأنه يدل على أنه يجب متابعة قوله وحكمه على الإطلاق ، وأنه لا يجوز العدول منه إلى غيره ، ومثل هذه المبالغة المذكورة فى هذه الآية قلما يوجد فى شىء من التكاليف وذلك يوجد تقديم عموم القرآن والخبر على حكم القياس وقوله (ثم لا يجدوا إلى آخره) مشعر بذلك ، لأنه متى خطر بباله قياس يفضى إلى نقيض مدلول النص فهناك يحصل الحرج فى النفس ،فبين تعالى أنه لا يكمل إيمانه إلا بعد أن لايلتفت إلى ذلك الحرج ويسلم النص تسليما كلياً انتهى . والآيات فى هذا المعنى كثيرة . وفيما ذكرنا كفاية لمن له دراية .

الفصل السادس

فى أن حملة العلم فى الإسلام أكثرهم العجم

وذلك من الغريب الواقع ، لأن علماء الملة الإسلامية فى العلوم الشرعية والعقلية أكثرهم العجم إلا فى القليل النادر ، وإن كان منهم العربى فى نسبته فهوأعجمى فى لغته . والسبب فى ذلك أن الملة فى أولها لم يكن فيها علم ولا صناعة لمقتضى أحوال البداوة وإنما أحكام الشريعة كان الرجال ينقلونها فى صدورهم وقد عرفوا مأخذها من الكتاب والسنة بما تلقوه من صاحب الشرع وأصحابه والقوم يومئذ عرب لم يعرفوا أمر التعليم والتدوين ولا دعتهم إليه حاجة إلى

آخر عصر التابعين كما سبق وكانوا يسمون المختصين بحمل ذلك ونقله القراء ، فهم قراء كتاب الله سبحانه وتعالى والسنة المأثورة التى هى فى غالب موارده تفسير له وشرح .

فلما بعد النقل من لدن دولة الرشيد احتيج إلى وضع التفاسير القرآنية وتقييد الحديث مخافة ضياعه ، ثم احتيج إلى معرفة الأسانيد وتعديل الرواة . ثم كثر استخراج أحكام الواقعات من الكتاب والسنة وفسد مع ذلك اللسان ، فاحتيج إلى وضع القوانين النحوية ، وصارت العلوم الشرعية كلها ملكات فى الاستنباط والتنظير والقياس واحتاجت إلى علوم أخرى هى وسائل لها ، كقوانين العربية وقوانين الاستنباط والقياس ، والذب عن العقائد بالأدلة ، فصارت هذه الأمور كلها علوماً محتاجة إلى التعليم ، فاندرجت فى جملة الصنائع والعرب أبعد الناس عنها . فصارت العلوم لذلك حضرية والحضر هم العجم أو من فى معناهم ، لأن أهل الحواضر تبع للعجم فى الحضارة وأحوالها من الصنائع والحرف لأنهم أقوم على ذلك للحضارة الراسخة فيهم منذ دولة الفرس .

فكان صاحب صناعة النحو سيبويه والفارسى والزجاج كلهم عجم فى أنسابهم ، اكتسبوا اللسان العربى بمخالطة العرب وصيروه قوانين لمن بعدهم . وكذلك حملة الحديث وحفاظه أكثرهم عجم أو مستعجمون باللغة . وكان علماء أصول الفقه كلهم عجماً ، وكذلك حملة أهل الكلام وأكثر المفسرين ، ولم يقم بحفظ العلم وتدوينه إلا الأعاجم .

وأما العرب الذين أدركوا هذه الحضارة وخرجوا إليها عن البداوة فشغلتهم الرياسة فى الدولة العباسية ، وما دفعوا إليه من القيام بالملك عن القيام بالعلم ، مع ما يلحقهم من الأنفة عن انتحال العلم لكونه من جملة الصنائع ، والرؤساء يستنكفون عن الصنائع ، وأما العلوم العقلية فلم تظهر فى الملة إلا بعد أن تميز حملة

العلم ومؤلفوه ، واستقر العلم كله صناعة فاختصت بالعجم وتركها العرب فلم يحملها إلا المستعربون من العجم كذا فى كشف الظنون .

وقال الحافظ ابن الصلاح فى مقدمته ص ١٩٩ : روينا عن الزهرى قال : قدمت على عبد الملك بن مروان فقال من أين قدمت يا زهرى ؟ قلت : من مكة . قال فمن خلفت بها يسود أهلها ؟ قلت : عطاء بن أبى رباح . قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت : من الموالى . قال وبم سادهم ؟ قلت بالديانة والرواية . قال : إن أهل الديانة والرواية لينبغى أن يسودوا . قال فمن يسود أهل اليمن ؟ قال قلت : طاوس بن كيسان ، قال : فمن العرب أم من الموالى ! قال قلت : من الموالى . قال : وبم سادهم ؟ قلت : بما سادهم به عطاء ، قال إنه لينبغى ، قال فمن يسود أهل مصر ؟ قال قلت يزيد بن أبى حبيب ؟ قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت : من الموالى ، قال فمن يسود أهل الشام ؟ قال قلت : مكحول . قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت : من الموالى عبد نوبى أعتقته امرأةٌ من هذيل ، قال فمن يسود أهل الجزيرة ؟ قلت ميمون بن مهران ؟ قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت : من الموالى ، قال فمن يسود أهل خراسان ؟ قال قلت : الضحاك بن مزاحم . قال : فمن العرب أم من الموالى؟ قال قلت : من الموالى . قال فمن يسود أهل البصرة ؟ قال قلت : الحسن بن أبى الحسن . قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت من الموالى ، قال : فمن يسود أهل الكوفة ؟ قال قلت إبراهيم النخعى . قال فمن العرب أم من الموالى قال قلت : من العرب ، قال : ويلك يا زهرى فرجت عنى ؛ والله ليسودن الموالى على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها ، قال قلت : يا أمير المؤمنين إذاً هو أمر الله ودينه ، من حفظه ساد ، ومن ضيعه سقط .

وفيما نرويه عن عبد الله بن زيد بن أسلم قال : لما مات العبادلة صار الفقه فى جميع الموالى إلا المدينة فإن الله حصنها بقرشى ، فكان فقيه أهل المدينة سعيد

ابن المسيب غير مدافع . قلت : وفى هذا بعض الميل ، فقد كان حينئذ من العرب غير ابن المسيب فقهاء أئمة مشاهير ، منهم الشعبي والنخعي وجميع الفقهاء السبعة الذين منهم ابن المسيب عرف إلا سليمان بن يسار والله أعلم ، انتهى .

الفصل السابع

فى شيوع علم الحديث فى أرض الهند

قال صاحب الحطة ص ٧٠ اعلم أن الهند لم يكن بها علم الحديث منذ فتحها أهل الإسلام ، بل كان غريباً كالكبريت الأحمر ، وعديماً كعنقاء مغرب فى الخبر ، وإنما صناعة أهلها من قديم العهد والزمان فنون الفلسفة وحكمة اليونان ، والإضراب عن علوم السنة والقرآن إلا ما يذكر من الفقه على القلة . ولذلك تراهم إلى الآن عارين عن ذلك متحلين بما هنالك . وعمدة بضاعتهم اليوم هى الفقه الحنفى على طريق التقليد دون التحقيق إلا ماشاء الله تعالى فى أفراد منهم . ولأجل هذا يتوارثه أولهم عن آخرهم ، ويتناقله كابرهم عن كابرهم ، حتى كثرت فيهم الفتاوى والروايات ، وعمت البلوى بتعامل هذه التقليدات ، وتركت النصوص المحكمات ، وهجرت سنن سيد البريات ، ورفض عرض الفقه على الحديث وتطبيق المجتهدات بالسنن ، ودرج على ذلك زمان كثير حتى منّ الله تعالى على الهند بإفاضة هذا العلم على بعض علمائها ، كالشيخ عبد الحق بن سيف الدين الترك الدهلوى المتوفى سنة اثنتين وخمسين وألف وأمثالهم وهو أول من جاء به فى هذا الإقليم ، وأفاضه على سكانه فى أحسن تقويم ، ثم تصدى له ولده الشيخ نور الحق المتوفى سنة ثلاث وسبعين وألف ، وكذلك بعض تلامذته على القلة ومن سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها ، كما اتفق عليه أهل الملة .

وتحديث هؤلاء أهل الصلاح وإن كان على طريق الفقهاء المقلدة الصراح

دون المحدثين المبرزين المتبعين الأقحاح ، ولـكن مع ذلك لا يخـلو عن كثير فائدة فى الدين ، وعظيم عائدة بالمسلمين ، جزاهم الله تعالى عن المسلمين خير الجزاء ، وأفاض عليهم رحمته السحاء .

ثم جاء الله سبحانه وتعالى من بعدهم بالشيخ الأجل والمحدث الأكمل ناطق هذه الدورة وحكيمها ، وفائق تلك الطبقة وزعيمها ، الشيخ ولى الله بن عبد الرحيم الدهلوى المتوفى سنة ست وسبعين ومائة وألف وكذا بأولاده الأمجاد ، وأولاد أولاده أولى الإرشاد ، المشمرين لنشر هذا العلم عن ساق الجد والاجتهاد ، فعاد بهم علم الحديث غضاً طرياً بعد ما كان شيئاً فريا . وقد نفع الله بهم وبعلومهم كثيراً من عباده المؤمنين ، ونفى بسعيهم المشكور من فتن الإشراك والبـدع ومحدثات الأمور فى الدين ماليس بخاف على أحد من العالمين . فهؤلاء الـكرام قد رجّحوا علم السنة على غيرها من العلوم ، وجعلوا الفقه كالتابع له والمحـكوم .

وجاء تحديثهم حيث يرتضيه أهل الرواية ، ويبغيه أصحاب الدراية ، شهدت بذلك كتبهم وفتاواهم ، ونطقت به زبرهم ووصاياهم ، ومن كان يرتاب فى ذلك فليرجع إلى ما هنالك ، فعلى الهند وأهلها شكرهم ما دامت الهند وأهلها :

من زار بابك لم تـبـرح جوارحه   تروى أحاديث ما أوليت من منن
فالعين عن قرة والـكف عن صلة   والقلب عن جابر والسمع عن حسن

انتهى . وجملة الـكلام أن الشاه ولى الله المحدث الدهلوى رحمه الله تعالى ، غرس فى الهند شجرة علم الحديث ، فاشتدت هذه الشجرة وتمـكنت وطالت أغصانها ، وعلت وتشعبت قضبانها ، وانتشرت حتى أحاطت البلاد والأمصار ، وبلغت فروعها فى جميع النواحى والأقطـار ، وتخرج بإفاضة علمه جماعة عظيمة قاموا لنشر علوم الدين وإشاعة السنة النبوية ، وظهر بسعيه طائفة كبيرة اجتهدوا فى ترويج علوم الحديث وتبليغها ، منهم أبناؤه الـكرام : الشيخ الأجل الشاه

عبد العزيز ، والشيخ العلامة الشاه عبد الغنى ، والشيخ العلامة الشاه عبد القادر والشيخ العلامة الشاه رفيع الدين . ومنهم الشيخ العلامة محمد معين صاحب دراسات اللبيب ، والعلامة القاضى ثناء الله صاحب التفسير المظهرى ، وغيرهم ممن لا يحصى عددهم ، وكان كل واحد منهم إمام زمانه فى غزارة العلم وملازمة التقوى ونهاية فى الورع والزهد رأساً فى التحقيق والإتقان قد أشرب فى قلوبهم حب الحديث واتباعه .

وامتاز من بينهم الشيخ الأجل مسند الوقت الفقيه المفسر المحدث الشاه عبد العزيز بمزيد الاعتناء بعلوم الحديث والقرآن وسبقهم ، وحين كان عمره سبع عشرة سنة توفى والده المعظم فانتقل إليه وظيفة التدريس والافتاء والإرشاد والهداية ، فأكب الناس عليه وصار مرجعهم فى مهمات الدين والعلوم الشرعية ، فلازم التدريس والإرشاد إلى آخر عمره ودرس من سائر العلوم سيما الحديث والتفسير فإنه أقبل عليهما بشراشره ومجامع قلبه ، واعتنى بترويجهما بما لا يستطاع بيانه ، فنشأ بإفاضته العلمية كثير من العلماء العباد ، والفضلاء النقاد ، والجهابذة أولى الإصلاح والإرشاد ؛ منهم المجاهد الكبير والبطل الجليل السيد العلامة الشاه محمد إسماعيل الشهيد ابن الشاه عبد الغنى وابن بنته المحدث البارع فى الآفاق ، الشاه محمد إسحاق الدهلوى المهاجر المكى ، والشاه مخصوص الله ابن الشاه رفيع الدين ، والشاه عبد الحى البدهانوى ، والشيخ حسن على الهاشمى اللكنوى وغيرهم ، واختص من بينهم بكثرة العبادة والرياضة ومزيد الورع والتقوى ، والتبحر فى العلم والفضل ، والسعى فى الإصلاح والإرشاد وحسن الإفادة والإفاضة ابن بنته الكريمة الشيخ العلامة الشهير فى الآفاق الشاه محمد إسحاق المذكور ، فجلس بعده مجلسه ، وأفاد الناس بعلومه ، وانتهت إليه رياسة الحديث فى عصره ، وتخرجت عليه جماعة كبيرة منهم الشيخ الأجل مسند الوقت السيد محمد نذير حسين الدهلوى ، والشيخ المحدث عبد الغنى بن أبى سعيد

المجددى الدهلوى ثم المدنى ، والنواب قطب الدين مؤلف مظاهر حق ، والشاه فضل رحمن المراد أبادى ، والشيخ العلامة المحقق محمد بن ناصر الحازمى وغيرهم ، ثم إنه هاجر إلى مكة المكرمة واستخلف مَنْ هو فرد زمانه وقطب أوانه رحلة الآفاق ، شيخ العرب والعجم بالاتفاق ، المجدد على رأس المائة الثالثة عشر أعنى المحدث المفسر الفقيه شيخنا الأجل السيد محمد نذير حسين الدهلوى فى إشاعة العلوم الحديثية ، فولى التدريس والإفادة والإفتاء والوعظ والتذكير ، ودرس الكتب من جميع العلوم المتداولة ثنتى عشر سنة . ثم غلب عليه حب تدريس القرآن والحديث ، فترك اشتغاله بما سواهما إلا الفقه ، فاشتغل بتدريس هذه العلوم الثلاثة إلى آخر عمره أى من سنة سبعين بعد الألف والمائتين إلى سنة عشرين بعد الألف وثلثمائة ، فجميع مدة اشتغاله بتدريس هذه العلوم الثلاثة اثنتان وستون سنة ، أفاد شيخنا بعلومه ونفع بإفاضاته خلقاً كثيراً لايحصى عددهم ، فأنارت بأنوار فيوضه البلاد ، وأضاءت بأضواء علومه الأمصار ، انتشر تلامذته فى جميع أقطاع الأرض من الهند والعرب وغيرهما ، فليس من بلدة ولا قرية إلا وقد بلغ بها نفحاته المسكية ، ووصل إليها فوحاته العلمية ، سيقت إليه المطايا وشدت نحوه الرحال ليقتبس من أنوار معرفته ، ويغترف من بحار علومه ، ويتلقى من مكارم أخلاقه وشمائله ، ويستمسك بمحاسن آدابه وفضائله . فله على رقاب الناس منن عظيمة ، وأيادى جسيمة ، أفنى عمره العزيز فى إشاعة الدين ، وصرف متاعه وماله فى نشر العلوم الدينية ، وترويج السنن السنية ، لم يوجد مثله فى زمانه ، ولا بعده فى علمه وفضله ، وخلقه وحلمه ، وجوده وتواضعه ، وكرمه وعفوه ، كثرة عبادته لربه ، وخشيته له واتقائه ، وورعه وزهده ، وجميع الخصائل الحميدة ، والشيم المرضية والصفات الجميلة والسمات الحسنة ، وصنف تصانيف مفيدة تشهد له بطول الباع فى العلوم والاطلاع على الكتب ، وتدل على تبحره وسعة نظره وكثرة مطالعته وجودة حفظه ، ودقة فهمه وإصابة فكره ، حصل له من الشرف

والفضل مالم يحصل لأحد ممن عاصره ، وبلغ من العلى والرفعة مالم يبلغ غيره من معاصريه .

وممن سعى فى نشر علوم الحديث فى الهند واجتهد فى إشاعة السنن النبوية وإحيائها وبذل مجهوده لإعلاء الدين المستقيم ، وأفرغ جهده لإماتة المحدثات والمنكرات شيخنا المحدث المفسر الفقيه ، آية الله فى الأرض ، الشيخ حسين بن محسن الأنصارى الخزرجى السعدى اليمانى ، فإنه لما فرغ من تحصيل العلوم فى بلاد اليمن جلس مجلس الإفادة فدرس وأفاض بركاته على بلاد العرب ، ثم ارتحل فى حياة الرئيسة المكرمة النواب سكندربيكم إلى بوفال عند أخيه العلامة زين العابدين قاضى بوفال ، ولقى الرئيسة المذكورة ، فأكرمت نزله وفوضت إليه دار الحديث وأمرته بتدريس علوم الحديث . فانتفع به جمع كثير من علماء تلك البلدة وغيرها ، وانتشر صيته فى بلاد الهند ، وطار ذكره فى أقطارها ، ورحل إليه طلبة الحديث من كل ناحية وتلمذ له جماعة من العلماء المشهورين بالفضل والكمال ممن لايمكن حصرهم ، ثم بعد سنة أو سنتين من قدومه استأذن الرئيسة المذكورة فى الرجوع إلى بلدة الحديدة فأذنت له فرجع إلى وطنه ، ولما توفيت الرئيسة وتولت الحكومة بنتها الرئيسة شاهجهاربيكم ، وتزوجت بالسيد العلامة صديق حسن القنوجى ، استدعت من شيخنا أن يتحول بأهله ويتخذها كالوطن ، فأجاب بدعوتها ، ونزل بوفال واستوطنها ، ولم يزل محطاً للطلاب ومنهلا صافياً يرده الرواد ، وينثالون إليه من كل صوب وناحية ، إلى أن توفاه الله تعالى سنة سبع وعشرين بعد الألف وثلثمائة ، رحمه الله تعالى .

الفصل الثامن

الناس فى تصانيفهم التى جمعوها مختلفو الأغراض ، فمنهم من قصر همته على تدوين الحديث مطلقاً ليحفظ لفظه وليستنبط له الحكم كما فعله عبيد الله بن موسى العبسى ، وأبو داود الطيالسى ، وغيرهما من أئمة الحديث أولاً . وثانياً الإمام أحمد بن حنبل ومن بعده ، فإنهم أثبتوا الأحاديث فى مسانيد رواتها ، فيذكرون مسند أبى بكر الصديق مثلاً ، ويثبتون فيه كل ماروى عنه ، ثم يذكرون بعده الصحابة واحداً بعد واحد على هذا النسق .

ومنهم من يثبت الأحاديث فى الأماكن التى هى دليل عليها ، فيضعون لكل حديث باباً يختص به ، فإن كان فى معنى الصلاة ذكروا فى باب الصلاة ، وإن كان فى معنى الزكاة ذكروه فى باب الزكاة ، كما فعله مالك بن أنس فى الموطأ إلا أنه لقلة ما فيه من الأحاديث قلت أبوابه ، ثم اقتدى به من بعده . فلما انتهى الأمر إلى زمن البخارى ومسلم ، وكثرت الأحاديث المودعة فى كتابيهما ، كثرت أبوابهما ، واقتدى بهما من جاء بعدهما .

وهذا النوع أسهل مطلباً من الأول لوجهين :

الأول : أن الإنسان قد يعرف المعنى الذى يطلب الحديث لأجله ، وإن لم يعرف راويه ولا فى مسند من هو ، بل ربما لايحتاج إلى معرفة راويه .

والوجه الثانى : أن الحديث . . . . . . إذا ورد فى كتاب الصلاة علم الناظر فيه أن هذا الحديث ، هو دليل هذا الحكم من أحكام الصلاة ، فلا يحتاج أن يتفكر فيه .

ومنهم من استخرج أحاديث تتضمن ألفاظاً لغوية ومعانى مشكلة فوضع لها كتاباً على حدة على شرح الحديث وشرح غريبه ، وإعرابه ومعناه ، ولم

يتعرض لذكر الأحكام ، كما فعله أبو عبيد القاسم بن سلام ، وعبد الله بن مسلم ابن قتيبة وغيرهما .

ومنهم من أضاف إلى هذا ذكر الأحكام وآراء الفقهاء ، مثل أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي وغيرهم .

ومنهم من قصد ذكر الغريب دون متن الحديث واستخرج الكلمات الغريبة ودونها ، كما فعله أبو عبيد أحمد بن محمد الهروى وغيره .

ومنهم من قصد إلى استخراج أحاديث تتضمن ترغيباً وترهيباً ، وأحاديث تتضمن أحكاماً شرعية ، فدونها وأخرج متونها وحدها ، كما فعله أبو محمد الحسين ابن مسعود البغوى فى كتاب المصابيح .

وغير هؤلاء المذكورين من أئمة الحديث لو رمنا أن نستقصى ذكر كتبهم واختلاف أغراضهم ومقاصدهم فى تصانيفهم ، طال الخطب ولم ينته إلى حد .

الفصل التاسع

فى بيان طبقات كتب الحديث

اعلم أنه لاسبيل لنا إلى معرفة الشرائع والأحكام إلا خبر النبى صلى الله عليه وسلم بخلاف المصالح فإنها قد تدرك بالتجربة والنظر الصادق والحدس ونحو ذلك ، ولاسبيل لنا إلى معرفة أخباره صلى الله عليه وسلم إلا تلقى الروايات المنتهية إليه بالاتصال والعنعنة ، سواء كانت من لفظه صلى الله عليه وسلم ، أو كانت أحاديث موقوفة قد صحت الرواية بها عن جماعة من الصحابة والتابعين ، بحيث يبعد إقدامهم على الجزم بمثله لولا النص أو الإشارة من الشارع ؛ فمثل ذلك رواية عنه صلى الله عليه وسلم دلالة ، وتلقى تلك الروايات لاسبيل إليه فى يومنا هذا إلا تتبع الكتب المدونة فى علم الحديث ، فإنه لايوجد اليوم رواية يعتمد عليها غير مدونة .

وكتب الحديث على طبقات مختلفة ومنازل متباينة ، فوجب الاعتناء بمعرفة طبقات كتب الحديث ؛ فنقول هى باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات ، وذلك لأن أعلى أقسام الحديث ما ثبت بالتواتر ، وأجمعت الأمة على قبوله والعمل به ، ثم ما استفاض من طرق متعددة لايبقى معها شبهة يعتد بها ، واتفق على العمل به جمهور فقهاء الأمصار ، أو لم يختلف فيه علماء الحرمين خاصة ، فإن الحرمين محل الخلفاء الراشدين فى القرون الأولى ، ومحط رحال العلماء طبقة بعد طبقة ، يبعد أن يسلموا منهم الخطأ الظاهر ، أو كان قولا مشهوراً معمولاً به فى قطر عظيم مروياً عن جماعة عظيمة من الصحابة والتابعين ، ثم ماصح أوحسن سنده وشهد به علماء الحديث ولم يكن قولا متروكا لم يذهب إليه أحد من الأمة .

أما ما كان ضعيفاً موضوعاً أو منقطعاً أو مقلوباً فى سنده أو متنه ، أو من رواية المجاهيل ؛ أو مخالفاً لما أجمع عليه السلف طبقة بعد طبقة ، فلا سبيل إلى القول به . فالصحة أن يشترط مؤلف الكتاب على نفسه إيراد ماصح أو حسن غير مقلوب ولا شاذ ولا ضعيف إلا مع بيان حاله ، فإن إيراد الضعيف مع بيان حاله لايقدح فى الكتاب ، والشهرة أن تكون الأحاديث المذكورة فيها دائرة على ألسنة المحدثين قبل تدوينها وبعد تدوينها ، فيكون أئمة الحديث قبل المؤلف رووها بطرق شتى ، وأوردوها فى مسانيدهم ومجاميعهم ، وبعد المؤلف اشتغلوا برواية الكتاب وحفظه وكشف مشكله ، وشرح غريبه وبيان إعرابه ، وتخريج طرق أحاديثه واستنباط فقهها ، والفحص عن أحوال رواتها طبقة بعد طبقة إلى يومنا هذا ، حتى لايبقى شىء مما يتعلق به غير مبحوث عنه إلا ما شاء الله . ويكون نقاد الحديث قبل المصنف وبعده وافقوه فى القول بها وحكموا بصحتها ، وارتضوا رأى المصنف فيها ، وتلقوا كتابه بالمدح والثناء . ويكون أئمة الفقه لايزالون يستنبطون عنها ، ويعتمدون عليها ويعتنون بها . ويكون العامة لايخلون عن اعتقادها وتعظيمها .

وبالجملة فإذا اجتمعت هاتان الخصلتان كملا فى كتاب كان من الطبقة الأولى ثم و ثم ، وإن فقدنا رأساً لم يكن له اعتبار ، وما كان أعلى حد فى الطبقة الأولى فإنه يصل إلى حد التواتر ، ومادون ذلك يصل إلى الاستفاضة ، ثم إلى الصحة القطعية ، أعنى القطع المأخوذ فى علم الحديث المفيد للعمل . والطبقة الثانية إلى الاستفاضة أو الصحة القطعية أو الظنية . وهكذا ينزل الأمر . فالطبقة الأولى منحصرة بالاستقراء فى ثلاثة كتب : الموطأ وصحيح البخارى وصحيح مسلم . قال الشافعى : أصح الكتب بعد كتاب الله موطأ مالك . واتفق أهل الحديث على أن جميع مافيه صحيح على رأى مالك ومن وافقه ، وأما على رأى غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا قد اتصل السند به من طرق أخرى ، فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه .

وقد صنف فى زمان مالك موطآت كثيرة فى تخريج أحاديثه ووصل منقطعه مثل كتاب ابن أبى ذئب وابن عيينة والثورى ومعمر وغيرهم ممن شارك مالكاً فى الشيوخ ، وقد رواه عن مالك بغير واسطة أكثر من ألف رجل ، وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل إلى مالك من أقاصى البلاد كما كان النبى صلى الله عليه وسلم ذكره فى حديثه . فمنهم المبرزون من الفقهاء كالشافعى ومحمد بن الحسن وابن وهب وابن القاسم . ومنهم نحارير المحدثين ، كيحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدى وعبدالرزاق . ومنهم الملوك والأمراء ، كالرشيد وابنيه ، وقد اشتهر فى عصره حتى بلغ على جميع ديار الإسلام . ثم لم يأت زمان إلا هو أكثر له شهرة وأقوى به عناية ، وعليه بنى فقهاء الأمصار مذاهبهم حتى أهل العراق فى بعض أمرهم .

ولم يزل العلماء يخرجون أحاديثه ويذكرون متابعاته وشواهده ، ويشرحون غريبه ، ويضبطون مشكله ، ويبحثون عن فقهه ، ويفتشون عن رجاله ، إلى غاية ليس بعدها غاية ، وإن شئت الحق الصراح ، فقس كتاب الموطأ بكتاب

الآثار لمحمد ، والأمالى لأبى يوسف ، تجد بينه وبينها بعد المشرقين ، فهل سمعت أحداً من المحدثين والفقهاء تعرض لها واعتنى بها .

أما الصحيحان : فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيها من المتصل المرفوع صحيح بالقطع ، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما ، وأنه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمن ، وإن شئت الحق الصراح فقسهما بكتاب ابن أبى شيبه ، وكتاب الطحاوى ومسند الخوارزمى وغيرهما ، تجد بينها وبينهما بعد المشرقين .

وقد استدرك الحاكم عليهما أحاديث هى على شرطهما ولم يذكراها ، وقد تتبعت ما استدركه فوجدته قد أصاب من وجه ولم يصب من وجه ، وذلك لأنه وجد أحاديث مروية عن رجال الشيخين بشرطهما فى الصحة والاتصال ، فاتجه استدراكه عليهما من هذا الوجه ؛ ولكن الشيخين لا يذكران إلا حديثاً قد تناظر فيه مشائخهما ، وأجمعوا على القول به والتصحيح له ، كما أشار مسلم حيث قال : لم أذكر ههنا إلا ما أجمعوا عليه .

وجل ما تفرد به المستدرك كالموكأ عليه ، المخفى مكانه فى زمن مشائخهما ، وإن اشتهر أمره من بعد أو مااختلف المحدثون فى رجاله ، فالشيخان كأساتذتهما كانا يعتنيان بالبحث عن خصوص الأحاديث فى الوصل والانقطاع وغير ذلك ، حتى يتضح الحال . والحاكم يعتمد فى الأكثر على قواعد مخرجة من صنائعهم كقوله زيادة الثقات مقبولة ، وإذا اختلف الناس فى الوصل والإرسال والوقف والرفع وغير ذلك ، فالذى حفظ الزيادة حجة على من لم يحفظ ، والحق أنه كثيراً مايدخل الخلل فى الحفاظ من قبل الموقوف ووصل المنقطع لاسيما عند رغبتهم فى المتصل المرفوع وتنويههم به . فالشيخان لايقولان بكثير مما يقوله الحاكم ، والله أعلم . وهذه الكتب الثلاثة التى اعتنى القاضى عياض فى المشارق بضبط مشكلها ورد تصحيفها .

الطبقة الثانية : كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين ، ولـكنها تتلوها . كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر فى فنون الحديث ولم يرضوا فى كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم ، فتلقاها من بعدهم بالقبول ، واعتنى بهـا المحدثون والفقهاء طبقة بعد طبقة ، واشتهرت فيما بين الناس ، وتعلق بهـا القوم ، شرحاً لغريبها ، وفحصاً عن رجالهـا ، واستنباطاً لفقهها ؛ وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم كسنن أبى داود وجامع الترمذى ومجتبى النسائى .

وهذه الـكتب مع الطبقة الأولى اعتنى بأحاديثها رزين فى تجريد الصحاح ، وابن الأثير فى جامع الأصول وكاد مسند أحمد يكون من جملة هذه الطبقة ، فإن الإمام أحمد جعله أصلا يعرف به الصحيح والسقيم ، قال : ماليس فيه فلاتقبلوه .

والطبقة الثالثة : مسانيد وجوامع ومصنفات صنفت قبل البخارى ومسلم ، وفى زمانهما وبعدهما ، جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف ، والمعروف والغريب ، والشاذ والمنـكر ، والخطأ والصواب ، والثابت والمقلوب . ولم تشتهر فى العلماء ذلك الاشتهار وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة ، ولم يتداول ماتفردت به الفقهاء كثير تداول ، ولم يفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير فحص . ومنه مالم يخدمه لغوى لشرح غريب ولافقيه بتطبيقه بمذاهب السلف ، ولامحدث ببيان مشكله ، ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله ، ولاأريد المتأخرين المتعمقين وإنما كل مى فى الأئمة المتقدمين من أهل الحديث ، فهى باقية على استتارها واختفائها وخمولها ، كمسند أبى على ، ومصنف عبدالرزاق ، ومصنف أبى بكر بن أبى شيبة ، ومسند عبد بن حميد ، والطيالسى ، وكتب البيهقى والطحاوى والطبرانى ، وكان قصدهم جمع ماوجدوه لا تلخيصه وتهذيبه وتقريبه من العمل .

والطبقة الرابعة : كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد فى الطبقتين الأوليين وكانت فى المجاميع والمسانيد المختفية فنوهوا بأمرها وكانت على ألسنة من لم يكتب حديثه المحدثون ، كـكثير من الوعاظ المتشدقين ، وأهل

الأهواء والضعفاء أو كانت من آثار الصحابة والتابعين أو من أخبار بنى إسرائيل أو من كلام الحكماء والوعاظ ، خلطها الرواة بحديث النبى صلى الله عليه وسلم سهواً أو عمداً ، أو كانت من محتملات القرآن والحديث الصحيح فرواها بالمعنى قوم صالحون لا يعرفون غوامض الرواية فجعلوا المعانى أحاديث مرفوعة أو كانت معانى مفهومة من إشارات الكتاب والسنة جعلوها أحاديث مستبدة برأسها عمداً أو كانت جملا شتى فى أحاديث مختلفة جعلوها حديثاً واحداً نسق واحد. ومظنة هذه الأحاديث كتاب الضعفاء لابن حبان ، وكامل ابن عدى ، وكتب الخطيب وأبى نعيم والجوزقانى وابن عساكر وابن النجار والديلمى ، وكاد مسند الخوارزمى يكون من هذه الطبقة . وأصلح هذه الطبقة ما كان ضعيفاً محتملا ، وأسوؤها ما كان موضوعاً أو مقلوباً شديد النكارة . وهذه الطبقة مادة كتاب الموضوعات لابن الجوزى .

ههنا طبقة خامسة : منها مااشتهر على ألسنة الفقهاء والصوفية والمؤرخين ونحوهم وليس له أصل فى هذه الطبقات الأربع ، ومنها ما دسه الماجن فى دينه، العالم بلسانه . فأتى بإسناد قوى لا يمكن الجرح فيه ، وكلام بليغ لا يبعد صدوره عنه صلى الله عليه وسلم . فأثار فى الإسلام مصيبة عظيمة ، لكن الجهابذة من أهل الحديث يوردون مثل ذلك على المتابعات والشواهد ، فتهتك الأستار ، ويظهر العوار . أما الطبقة الأولى والثانية فعليهما اعتماد المحدثين وحوم حماها مرتفعهم ومسرحهم . وأما الثالثة فلا يباشرها للعمل عليها والقول بها إلا النحارير والجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال وعلل الأحاديث . نعم ربما يؤخذ منها المتابعات والشواهد ، وقد جعل الله لكل شىء قدراً . وأما الرابعة فالاشتغال بجمعها أو الاستنباط منها نوع تعمق من المتأخرين ، وإن شئت الحق فطوائف المبتدعين من الرافضة والمعتزلة وغيرهم ، يتمكنون بأدنى عناية أن يلخصوا منها شواهد مذاهبهم . فالانتصار بها غير صحيح فى معارك العلماء بالحديث ، والله أعلم كذا فى حجة الله البالغة ص ١٠٥ للعلامة الشاه ولى الله .

وقال الشاہ عبدالعزیز المحدث الدهلوی فی رسالته العجالة النافعة ما لفظه باید دانست کہ کتب احادیث باعتبار صحت و شہرت وقبول بر چند طبقہ میشوند۔ ومراد ما از صحت آن ست کہ مصنف التزام کند ایراد احادیث صحیحہ یا حسنہ وغیر آں درآنجا وارد نکند مگر مقرون بہ بیان حال آں از ضعف وغرابت وعلت وشذوذ زیرا کہ ایراد ضعیف وغریب ومعلول با بیان حال آن قدح نمی کند ومراد ما از شہرت آنست کہ اہل حدیث طبقۃً بعد طبقۃٍ بآں کتاب مشغول شوند بطریق روایت وضبط مشکل و تخریج احادیث آں تا ہیچ چیز از اں غیر مبین نماند ومراد ما از قبول آن ست کہ نقاد حدیث آں کتاب را اثبات کنند وبراں اعتراض نکنند وحکم صاحب کتاب را در بیان حال احادیث آں کتاب تصویب وتقریر نمایند وفقہا بآں احادیث تمسک نمایند بے اختلاف وبے انکار پس **طبقہ اولی** از کتب حدیث سہ کتاب اند موطا، صحیح بخاری صحیح مسلم وقاضی عیاض کتاب مشارق الانوار را برائے شرح ایں ہر سہ کتاب مخصوص نوشتہ وایں مشارق الانوار غیر مشارق الانوار صغانی ست کہ احادیث صحیحین دراں بحذف اسناد وقصہ جمع نمودہ بالجملہ برائے ضبط وشرح ایں ہر سہ کتاب مشارق الانوار قاضی عیاض کافی و شافی است ونسبت دریں ہر سہ کتب آن ست کہ موطا گویا اصل وام صحیحین است ودر کمال شہرت رسیدہ ہزار کس از علمائے عصر امام مالک موطا را روایت کردہ اند مثل شافعی وامام محمد ویحیی بن یحیی مصمودی ویحیی ابن یحیی تمیمی ویحیی بن بکیر وابو مصعب وقعنبی وعدالت وضبط رجال ایں کتاب مجمع علیہ است ودر مدینہ ومکہ وعراق وشام ویمن ومصر ومغرب مشہور شدہ وبنائے فقہائے امصار بر آنست ودر زمان امام مالک وبعد از زمان ایشاں نیز علما در تخریج بر موطا وذکر متابعات وشواہد احادیث آں سعی بلیغ نمودند ودر شرح غریب وضبط مشکلات وبیان فقہ وسائر وجوہ بیان آں قدر اہتمام نمودہ اند کہ زیادہ بر آں متصور نیست وصحیح بخاری وصحیح مسلم ہر چند در بسط وکثرت احادیث دہ چند موطا باشند لیکن طریق روایت احادیث وتمیز رجال وراہ اعتبار واستنباط از موطا آموختہ اند ومع ہذا ایں ہر دو کتاب نیز مخدوم طوائف انام وجمیع علمائے اسلام اند فرقہ مستخرجات برائے اینہا نوشتہ اند مثل اسماعیلی وابو عوانہ وطائفہ متصدی شرح غریب وضبط مشکل وبیان فقہ واحوال رواۃ آنہا شدہ اند ودر شہرت وتلقی بالقبول بدرجہ علیا رسیدہ اند صاحب جامع الاصول از فربری نقل کردہ است کہ صحیح بخاری را از بخاری بلا واسطہ نود ہزار کس سماع دارند خلص کلام آنکہ احادیث ایں ہر سہ کتاب اصح الاحادیث اند اگر بعضے احادیث ایں ہر سہ کتاب صحیح تر از بعض باشند واگر بنظر تفحص دیدہ شود احادیث مرفوعہ موطا غالباً در صحیح بخاری موجود اند پس صحیح بخاری مشتمل ست بر موطا باعتبار احادیث مرفوعہ آرے آثار صحابہ وتابعین در موطا زیادہ ست پس ایں ہر سہ کتاب را در طبقہ اولی باید داشت **وطبقہ ثانیہ** احادیثے کہ دریں ہر سہ صفت بدرجہ احادیث صحیحین نرسیدہ اند لیکن قریب بصحیحین اند دریں صفات وآں حدیث جامع ترمذی وسنن ابو داؤد وسنن نسائی است کہ مصنفان ایں کتب مشہور ومعروف اند بوثوق وعدالت وحفظ وضبط وتبحر در فنون حدیث و دریں کتابہا بتساہل وتسامح راضی نہ شدہ اند وحال حدیث وعلت آنرا بقدر امکان بیان نمودہ اند وہذا فیما بین علمائے اسلام شہرت یافتہ اند پس ایں شش کتاب را صحاح ستہ نامند وابن الاثیر در جامع الاصول احادیث ایں شش کتاب را جمع نمودہ وشرح غریب وضبط مشکلات واسماء رجال ودیگر متعلقات آنہا را بیان کردہ پس کتاب جامع الاصول گویا شرح ایں شش کتاب است چنانچہ مشارق الانوار شرح آں سہ کتاب است وصاحب جامع الاصول ابن ماجہ را در صحاح عد نکردہ

بلکه موطا را ششم قرار داده والحق معه لیکن حضرت والد ماجد قدس الله سره میفرمایند که مسند امام احمد نزد فقیر ازین طبقه ثانیه است
ودوی اصل است در معرفت صحیح از سقیم و بوی شناخته می شود حدیثی که آنرا اصل هست از آنچه اورا اصل نیست مگر آنکه در
مسند احمد احادیث ضعاف بسیار اند که حال آنها را بیان نکرده اما ضعیفی که درو ست ازان احادیث که متاخرین تصحیح آنها می کنند
بهتر می نماید و علمای حدیث و فقه آنرا پیشوای خود ساخته اند و بحقیقت رکن اعظم است در فن حدیث و همچنین سنن ابن ماجه
را نیز درین طبقه میتوان شمرد هر چند بعضی احادیث آن در غایت ضعف اند **وطبقه ثالثه** احادیثی که جماعه از علمای
متقدمین بر زمان بخاری و مسلم یا معاصرین آنها یا لاحقین با آنها در تصانیف خود روایت کرده اند و التزام صحت ننموده و
کتب آنها در شهرت و قبول در مرتبه طبقه اولی و ثانیه نرسیده هرچند مصنفین آن کتب موصوف بودند به تبحر در علوم حدیث
و وثوق و عدالت و ضبط احادیث صحیح و حسن و ضعیف بلکه متهم بالوضع نیز درآن کتب یافته می شود و رجال آن کتب بعضی
موصوف بعدالت اند و بعضی مستور و بعضی مجهول و اکثر آن احادیث معمول به نزد فقها نشده اند بلکه اجماع برخلاف آنها منعقد
گشته و درین کتب هم تفاضل و تفاوت هست بعضها اقوی من بعض اسامی آن کتب این است مسند شافعی سنن ابن ماجه
مسند دارمی مسند ابی یعلی موصلی مصنف عبدالرزاق مصنف ابوبکر بن ابی شیبه مسند عبد بن حمید مسند ابی داود طیالسی سنن
دارقطنی صحیح ابن حبان مستدرک حاکم کتب بیهقی کتب طحاوی تصانیف طبرانی۔ **وطبقه رابعه** احادیثی که نام و نشان
آنها در قرون سابقه معلوم نبود و متاخرین آنرا روایت کرده اند پس حال آنها از دو شق خالی نیست یا سلف تفحص کردند و آنها
را اصلی نیافته اند تا مشغول بروایت آنها می شدند یا یافتند و دران قدحی و علتی دیدند که باعث شد همه آنها را بر ترک روایت
آنها و علی کل تقدیر این احادیث اعتماد نیستند که در اثبات عقیده یا عملی با آنها تمسک کرده شود و لنعم ما قال بعض الشیوخ فی امثال هذا شعر

فان کنت لا تدری فتلك مصیبة * وان کنت تدری فالمصیبة اعظم

واین قسم احادیث راه بسیارے از محدثین زده است و بجهت کثرت طرق این احادیث که درین قسم کتب موجود اند مغرور شده
حکم بتواتر آنها نموده و در مقام و قطع و یقین بدان تمسک جسته برخلاف احادیث طبقات اولی و ثانیه و ثالثه مذهبی بر آورده
اند و درین قسم احادیث کتب بسیار مصنفه شده اند برخی را بشماریم کتاب الضعفاء لابن حبان و تصانیف الحاکم کتاب الضعفاء
للعقیلی کتاب الکامل لابن عدی تصانیف ابن مردویه تصانیف خطیب تصانیف ابن شاهین تفسیر ابن جریر فردوس دیلمی
بلکه سائر تصانیف او تصانیف ابی نعیم تصانیف جوزقانی تصانیف ابن عساکر تصانیف ابوالشیخ تصانیف ابن نجار و بیشتر
مسانید و وضع احادیث در باب مناقب و مثالب و در تفسیر و بیان اسباب نزول و در باب تاریخ و ذکر احوال بنی اسرائیل و
قصص انبیاء سابقین و ذکر بلدان و اطعمه و اشربه و حیوانات واقع شده و در طب و رقی و عزائم و دعوات و ثواب نوافل نیز این
حادثه رو داده ابن الجوزی در موضوعات خود غالب این احادیث را مجروح و مطعون ساخته دلائل وضع و کذب آنها را
مبرهن نموده کتاب تنزیه الشریعة در دفع غایله این احادیث کافی است و اکثر مسائل نادره مثل اسلام ابوین آنحضرت صلی الله
علیه وسلم و روایات مسح الرجلین از ابن عباس و امثال این نوادر از همین کتب می بر آید و مایه تصانیف شیخ جلال الدین سیوطی
در رسائل و نوادر خود همین کتابها است و اشتغال باحادیث این کتب و استنباط احکام ازانها لا طائل می نمایند و مع هذا

اگر کسے را رغبت تحقیق ایں کتب باشد میزان الضعفا ذہبی ولسان المیزان ابن حجر عسقلانی برائے احوال رجال ایں کتب بکارش می آید و برائے شرح غریب و توجیہات عبارات آں کتاب مجمع البحار شیخ محمد طاہر بوہرہ گجراتی مغنی است از جمیع موا

انتهى ما فى العجالة (ولأبى محمد على بن أحمد بن حزم الظاهرى مقالة فى ترتيب كتب الحديث ، جرى فيها على ما ظهر له فى ذلك ، ذكرها فى كتابه « مراتب الديانة » وقد أورد السيوطى خلاصتها فى شرح التقريب فقال : وأما ابن حزم فإنه قال : أولى الكتب الصحيحان ، ثم صحيح سعيد بن السكن ، والمنتقى لابن الجارود ، والمنتقى لقاسم بن أصبغ ، ثم بعد هذه الكتب كتاب أبى داود ، وكتاب النسائى ، ومصنف قاسم بن أصبغ ، ومصنف الطحاوى ومسانيد أحمد ، والبزار ، وابنى أبى شيبة أبى بكر وعثمان ، وابن راهويه والطيالسى ، والحسن ابن سفيان ، والمستدرك وابن سنجر ويعقوب بن شيبة وعلى بن المدينى وابن أبى عزرة ، وما جرى مجراها ، التى أفردت لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم صرفا ، ثم بعدها الكتب التى فيها كلامه وكلام غيره ، ثم ما كان فيه الصحيح فهو أجل مثل مصنف عبد الرزاق ، ومصنف ابن أبى شيبة ، ومصنف تقى بن مخلد ، وكتاب محمد بن نصر المروزى ، وكتاب ابن المنذر ، ثم مصنف حماد بن سلمة ، ومصنف سعيد بن منصور ، ومصنف وكيع ومصنف الزريابى ، وموطأ مالك ، وموطأ ابن أبى ذئب ، وموطأ ابن وهب ، ومسائل ابن حنبل ، وفقه أبى عبيد ، وفقه أبى ثور وما كان من هذا النمط مشهوراً كحديث شعبة وسفيان والليث والأوزاعى والحميدى وابن مهدى ومسدد ، وما جرى مجراها ، فهذه طبقة موطأ مالك بعضها أجمع للصحيح منه ، وبعضها مثله ، وبعضها دونه .

ولقد أحصيت ما فى حديث شعبة من الصحيح فوجدته ثمانمائة حديث ونيفامسندة ومرسلا يزيد على المائتين وأحصيت مافى موطأ مالك وما فى حديث سفيان بن عيينة فوجدت فى كل واحد منهما من المسند خمسمائة ونيفاً مسنداً ،

وثلاثمائة مرسلا ونيفاً . وفيه نيف وسبعون حديثاً ، قد ترك مالك نفسه العمل بها ، وفيها أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء انتهى) .

الفصل العاشر

فى ذكر أنواع الكتب المصنفة فى علم الحديث

قال العلامة الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوى فى العجالة النافعة ، ما نصه بالعربية : إن كتب الحديث لها طرق متنوعة كالجوامع ، والجامع فى اصطلاح المحدثين ما يوجد فيه جميع أقسام الحديث أى أحاديث العقائد وأحاديث الأحكام وأحاديث الرقاق وأحاديث آداب الأكل والشرب ، وأحاديث السفر والقيام والقعود ، والأحاديث المتعلقة بالتفسير والتاريخ والسير ، وأحاديث الفتن ، وأحاديث المناقب والمثالب . وقد صنف أهل العلم بالحديث فى كل فن من هذه الفنون الثمانية تصانيف مفرزة .

فأحاديث العقائد منها تسمى علم التوحيد ، وفيه كتاب التوحيد لأبى بكر ابن خزيمة وكتاب الأسماء والصفات للبيهقى .

وأحاديث الأحكام من كتاب الطهارة إلى كتاب الوصايا على ترتيب الفقه تسمى سنناً . والكتب المصنفة فيها أكثر من أن تحصر .

وأحاديث الرقاق تسمى علم السلوك والزهد ، وفيه كتاب الزهد للإمام أحمد وعبد الله بن المبارك وجماعة أخرى .

وأحاديث الآداب يقال لها علم الأدب ، وللبخارى كتاب مبسوط موسوم بالأدب المفرد .

والأحاديث المتعلقة بالتفسير تسمى علم التفسير ، كتفسير ابن مردويه ،

وتفسير الديلمى ، وتفسير ابن جرير ، فإنها من مشاهير تفاسير الحديث ، وكتاب الدر المنثور يجمعها كلها .

وأما أحاديث التواريخ والسير ، فهى قسمان :

قسم يتعلق بخلق السماء والأرض والحيوانات والجن والشياطين والملائكة والأنبياء الماضين والأمم السابقين ويسمى بدء الخلق .

وقسم يتعلق بوجود النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام وآله العظام من بدء ولادته إلى وفاته ويسمى سيرة ، كسيرة ابن إسحاق وسيرة ابن هشام ، وسيرة ملاعمر . والكتب المصنفة فى هذا الباب أيضاً كثيرة جداً ، وكتاب روضة الأحباب للسيد جمال الدين المحدث أحسن السير ، لكن إن تيسرت نسخة صحيحة منه خالية عن الإلحاق والتحريف ، ومدارج النبوة للشيخ عبدالحق الدهلوى ، والسيرة الشامية والمواهب اللدنية من مبسوطات السير .

وأحاديث الفتن تسمى علم الفتن وفيه كتاب الفتن لنعيم بن حماد وهو طويل عريض جداً أورد فيه كل رطب ويابس ، ومصنفات أخرى للآخرين .

وأحاديث المناقب والمثالب تسمى علم المناقب ، وفيها أيضاً تصانيف عديدة متنوعة ، وقد أفرد بعض المحدثين مناقب بعضهم عن بعض ، سيما مناقب الآل والأصحاب لغرض تعلق به كمناقب قريش ، ومناقب الأنصار ، ومناقب العشرة المبشرة المسماة بالرياض النضرة فى مناقب العشرة للمحب الطبرى ، وذخائر العقبى فى مناقب ذوى القربى ، وحلبة الكميت فى مناقب أهل البيت ، والديباج فى مناقب الأزواج . وصنفت كتب كثيرة فى مناقب الخلفاء الراشدين ، كالقول الصواب فى مناقب عمر بن الخطاب ، والقول الجلى فى مناقب على . وللنسائى رسالة طويلة الذيل فى مناقبه كرم الله وجهه وعليها نال الشهادة فى دمشق من أيدى نواصب الشام لفرط تعصبهم وعداوتهم معه رضى الله عنه .

فالجامع ما يوجد فيه أنموذج كل فن من هذه الفنون المذكورة ، كالجامع الصحيح للبخارى ، والجامع للترمذى .

وأما صحيح مسلم فإنه وإن كانت فيه أحاديث تلك الفنون لـكن ليس فيه ما يتعلق بفن التفسير والقراءة ، ولهذا لايقال له الجامع كما يقال لأخويه .

القسم الثانى : من المصنفات فى الحـديث المسانيد والمسند فى اصطلاحهم ذكر الأحاديث على ترتيب الصحابة رضى الله عنهم بحيث يوافق حروف الهجاء أو يوافق السوابق الإسلامية أو يوافق شرافة النسب ، فإن جمع على حروف التهجى . فالأحاديث المروية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه تقدم ، وكذا أحاديث أسامة بن زيد وأنس بن مالك ونحوهما على أحاديث الصحابة الأخر . وإن جمع على السوابق الإسلامية فتقدم العشرة المبشرة بالجنة ، وتذكر أحاديث الخلفاء الراشدين على الترتيب ، ثم أحاديث أهل بدر وأهل الحديبية ، ثم مسلمة الفتح ، ثم أحاديث النسوة الصحابيات ، وتقدم الأزواج المطهرات على كلهن ولم تقع رواية الحديث عن البنات الطاهرات إلا القدر اليسير من سيدة النساء لأنهن متن فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم ، وماتت سيدة النساء بعده بستة أشهر ولم تجـد رضى الله عنها فرصة الرواية . وإن جمع على القبـائل والأنساب ، فتـكتب أولا مسانيد بنى هاشم خصوصاً الحسن والحسين وعلى المرتضى ، ثم أحاديث القبائل التى هى الأقرباء منه صلى الله عليه وسلم فى النسب ، وحينئذ تقـدم مرويات عثمان ذى النورين على أحاديث أبى بكر الصديق ، وأحاديث الصديق وطلحة بن عبيد الله على أحاديث عمر بن الخطاب ، وقس البواقى على هذا .

القسم الثالث : منها المعاجم ، والمعجم فى اصطلاح المحدثين ، ماتذكر فيـه الأحاديث على ترتيب الشيوخ سواء يعتبر تقدم وفاة الشيخ أم توافق حروف التهجى أو الفضيلة أو التقدم فى العلم والتقوى ، ولـكن الغالب هو الترتيب.

على حروف الهجاء ومن هذا القسم المعاجم الثلاثة للطبرانى .

القسم الرابع : منها الأجزاء — والجزء فى اصطلاحهم تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد ، سواء كان ذلك الرجل فى طبقة الصحابة أو من بعدهم ، كجزء حديث أبى بكر ، وجزء حديث مالك ، وقس عليها — وهذا القسم أيضاً كثير جداً . وقد يختارون من المطالب الثمانية المذكورة فى صفة الجامع مطلباً جزئياً ، ويصنفون فيه مبسوطاً كما صنف أبو بكر بن أبى الدنيا فى باب النية وذم الدنيا كتابين مبسوطين ، والآجرى فى باب رؤية الله .

وعلى هذا القياس صنفت كتب كثيرة فى جزئيات تلك المطالب الثمانية ، بحيث لاتطيق الطاقة البشرية إحصاءها . وللحافظ ابن حجر والحافظ السيوطى يد طولى فى تأليف الرسائل .

والقسم الآخر : منها أربعون حديثاً وهو يجمع فى باب واحد ، أو أبواب شتى بسند واحد أو أسانيد متعددة . وهو أيضاً كثير جداً كما يسمع ويروى .

فالحاصل أن أقسام التصانيف فى علم الحديث ترجع إلى هذه الأنواع الستة المذكورة ، ويقال للرسائل الكتب أيضاً ، انتهى مافى العجالة معرباً .

قلت : ومن أنواع كتب الحديث المستخرجات قال العلامة الشاه عبدالعزيز الدهلوى فى البستان مستخرج در اصطلاح محدثين عبارت إز كتابيت كه براى إثبات أحاديث كتاب ديكر نويسند وترتيب متون وطرق إسناد بهمال كتاب را ملحوظ دارند وسند خودرا بوجهى كه مصنف آل كتاب درميان نماند تا شيخ آل مصنف ياشيخ الشيخ وهلم جهرابيان نمانيدوجول إز طريق ديكر نيز مثل آل ثابت شود وثوق واعتماد برروايت آل مصنف قوت كيردليكن اير بل مستخرج راصحيح ازال نامند كه طرق ديكر دراسانيد زائد كرده وراء طرق وأسانيد مسلم وقدرى قليل ازمتون نيز زائد كرده پس كويا كتاب مستقل شدنو ذهبى ازال صحيح كتابى جيدة جداً ساخته مشهور ست بمنتقى الذهبى

وآل دوصدوسى حديث ست انتهى .

وقال السيوطى فى التدريب : وموضوع المستخرج كما قال العراقى ، أن يأتى المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه فى شيخه أو من فوقه . قال شيخ الإسلام : وشرطه أن لايصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة . قال : ولذلك يقول أبو عوانة فى مستخرجه على مسلم بعد أن يسوق طرق مسلم كلها : من هنا لِمخرجه . ثم يسوق أسانيد يجتمع فيها مع مسلم فى من فوق ذلك وربما قال من هنا لم يخرجاه . قال ولا يظن أنه يعنى البخارى ومسلماً فإنى استقريت صيغه فى ذلك فوجدته إنما يعنى مسلماً وأبا الفضل أحمد بن سلمة ، فإنه كان قرين مسلم وصنف مثل مسلم ، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب انتهى .

والمستخرجات على الصحيحين أو على أحدهما كثيرة .

فالمستخرج على صحيح البخارى للإسماعيلى وللبرقانى ولابن أحمد الغطريفى ولأبى عبد الله بن أبى ذهل ولأبى بكر بن مردويه .

والمستخرج على صحيح مسلم لأبى عوانه الأسفراينى ، ولأبى جعفر بن حمدان ولأبى بكر محمد بن رجاء النيسابورى ، ولأبى بكر الجوزقى ولأبى حامد الشاذلى ولأبى الوليد حسان بن محمد القرشى ، ولأبى عمران موسى بن العباس الجوينى ، ولأبى نصر الطوسى ، ولأبى سعيد بن أبى عثمان الحيرى .

والمستخرج على كل منهما لأبى نعيم الأصبهانى ، وأبى عبد الله بن الأخرم ، وأبى ذر الهروى ، وأبى محمد الخلال ، وأبى على الماسرخسى ، وأبى مسعود سليمان بن إبراهيم الأصبهانى ، وأبى بكر اليزدى ولأبى بكر بن عبدان الشيرازى .

﴿ فائدة ﴾ اعلم أن نسخة كاملة صحيحة من كتاب المستخرج لأبى عوانة (وهو الحافظ يعقوب بن إسحاق) المذكور موجودة فى خزانة الكتب الجرمنية

مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر العسقلانى مصححة بتصحيحه ، وأيضاً نسخة كاملة صحيحة من كتاب المستخرج لأبى نعيم الأصبهانى المذكور موجودة فيها مكتوبة بخط إبراهيم الأفندى مصححة بتصحيح الحافظ السيوطى ، وأيضاً نسخة كاملة صحيحة من كتاب المستخرج لابن مندة موجودة فيها بخط عمر بن يحيى المصرى مصححة بتصحيح الحافظ ابن حجر العسقلانى .

﴿ فائدة أخرى ﴾ اعلم أن هذه المستخرجات لم يلتزم فيها موافقة الصحيحين فى الألفاظ لأنهم إنما يروون بالألفاظ التى وقعت لهم عن شيوخهم فحصل فيها تفاوت قليل فى اللفظ وفى المعنى أقل . وكذا مارواه البيهقى فى السنن والمعرفة وغيرهما والبغوى فى شرح السنة وشبههما ، قائلين رواه البخارى أو مسلم وقع فى بعضه أيضاً تفاوت فى المعنى وفى الألفاظ ، فمرادهم بقولهم ذلك أنهما إنما رويا أصل الحديث دون اللفظ الذى أورده ، وحينئذ فلا يجوز لك أن تنقل من الكتب المذكورة من المستخرجات وماذكر حديثاً وتقول فيه هو كذا فى الصحيحين إلا أن تقابله بهما ، أويقول المصنف أخرجاه بلفظه بخلاف المختصرات من الصحيحين فإنهم نقلوا فيها ألفاظهما من غير زيادة ولاتغيير ، فكذا أن تنقل منها وتعزو ذلك للصحيح ولو باللفظ .

ثم اعلم أن المستخرج لايختص بالصحيحين ، فقد استخرج محمد بن عبد الملك ابن أيمن على سنن أبى داود وأبو على الطوسى على الترمذى ، وأبو نعيم على التوحيد لابن خزيمة ، وأملى الحافظ أبو الفضل العراقى على المستدرك مستخرجاً لم يكمل .

ثم اعلم أن للكتب المخرجة على الصحيحين فوائد :

منها علو الإسناد : لأن مصنف المستخرج لو روى حديثاً مثلا من طريق البخارى لوقع انزل من الطريق الذى رواه به المستخرج .

ومنها القوة بكثرة الطرق للترجيح عند المعارضة : ذكره ابن الصلاح

فى مقدمة شرح مسلم ، وذلك بأن يضم المستخرج شخصاً آخر فأكثر مع الذى حـدث مصنف الصحيح عنه ، وربما ساق له طرقاً أخرى إلى الصحابى بعد فراغه من استخراجه كما يضع أبو عوانة .

ومنها أن يكون مصنف الصحيح روى عمن اختلط ولم يبين هل سمـاع ذلك الحديث فى هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده فيبينه المستخرج إما تصريحاً أو بأن يرويه عنه من طريق من لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط .

ومنهـا أن يروى فى الصحيح عن مدلس بالعنعنة : فيرويه المستخرج بالتصريح بالسماع .

ومنها أن يروى عن مبهم : كحدثنا فلان أو رجل أو فلان وغيره ، أو غير واحد فيعينه المستخرج .

ومنهـا أن يروى عن مهمل : كمحمد من غير ذكر مايميزه عن غيره من المحمدين ، ويـكون فى مشايخ من رواة كذلك من يشاركه فى الاسم فيميزه المستخرج .

قال شيخ الإسلام : وكل علة أعل بها حديث فى أحد الصحيحين ، جاءت رواية المستخرج سالمة منها فهى من فوائده ، وذلك كثير جداً .

ومن أنواعها المستدركات : والمستدرك كتاب استدرك فيه مافات من كتاب آخر على شريطته ، كمستدرك الحـاكم أبى عبدالله النيسابورى ، وسيأتى الـكلام عليه فى موضعه مفصلا .

ومن أنواعها كتب العلل : وهى الـكتب التى يجمع فيهـا الأحاديث المعلولة مع بيان عللها ، وممن صنف هذا النوع الإمام مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح ، والإمام الحافظ أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجى . قال الذهبى فى التذكرة : وللساجى كتاب جليل فى علل الحديث يدل على تبحره فى هـذا الفن انتهى . ومحمد بن عبد الله الحاكم النيسابورى صاحب المستدرك وأبو على

حسن بن محمد الزجاجى ، وألف فيه ابن الجوزى . ويأتى الكلام فيما يتعلق بهذا النوع مبسوطاً فى شرح العلل الصغير للترمذى .

ومن أنواعها كتب الأطراف : قال فى التدريب : ومن طرق التصنيف جمعه على الأطراف ، فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته ويجمع أسانيده إما مستوعباً أو مقيداً بكتب مخصوصة انتهى . (ومثاله هكذا أبو بردة بن أبى موسى الأشعرى عن عائشة حديث د ت سى ق أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من الخلاء قال غفرانك . وفى الطهارة عن عمرو بن محمد الناقد عن هاشم بن القاسم ت فيه عن محمد بن إسماعيل عن مالك بن إسماعيل كلاهما عن إسرائيل عن يوسف بن أبى بردة عن أبيه به وقال الترمذى حسن غريب سى فى اليوم والليلة عن أحمد بن نصر النيسابورى ق فى الطهارة عن أبى بكر ابن أبى شيبة كلاهما عن يحيى بن أبى بكير عن إسرائيل به . كذا فى تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ المزى) .

قلت : والكتب المصنفة فى الأطراف كثيرة منها :

(الأشراف على معرفة الأطراف) للحافظ ابن عساكر ، ذكر فيه أنه جمع أطراف سنن أبى داود وجامع الترمذى والنسائى وأسانيدها ، ورتب على حروف المعجم ، ثم وصل إلى أطراف الستة للمقدسى . وقد أضاف إليها سنن ابن ماجه ، فاختبر وسبر إلى أن ظهر له فيه أمارات النقص فأضاف إلى كتابه أطراف سنن ابن ماجه خشية من نقصه عنه وترك أطراف الصحيحين لتمام ماصنف فيها . قال فى تذكرة النوادر ص٤٧ نسخة من هذا الكتاب فى خزانة أياصوفيه تحت رقم ٤٥٥و٤٥٦ انتهى .

قلت[1] : والحافظ ابن عساكر هذا هو أبو القاسم على بن أبى محمد الحسن ابن هبة الله بن عبد الله بن الحسين الدمشقى الملقب ، ثقة الدين ، كان محدث

---

(١) ههنا بياض فى الأصل .

الشام فى وقته ومن أعيان الفقهاء الشافعية ، غلب عليه الحديث فاشتهر به ، وبالغ فى طلبه إلى أن جمع منه مالم يتفق لغيره ، ورحل وطوف وجاب ، البلاد ولقى المشائخ ، وكان رفيق الحافظ أبى سعد عبد الكريم ابن السمعانى فى الرحلة وكان حافظاً ديناً جمع بين المتون والأسانيد سمع ببغداد فى سنة عشرين وخمسمائة من أصحاب البرمكى والتنوخى والجوهرى ، ثم رجع إلى دمشق ثم رحل إلى خراسان ودخل نيسابور وهراة وأصبهان والجبال ، وصنف التصانيف المفيدة وخرج التخاريج ، وكان حسن الكلام على الأحاديث محظوظاً فى الجمع والتأليف ، صنف التاريخ الكبير لدمشق فى ثمانين مجلداً أتى فيه بالعجائب وهو على نسق تاريخ بغداد . قال لى شيخنا الحافظ العلامة زكى الدين أبو محمد عبد العظيم المنذرى حافظ مصر أدام الله به النفع وقد جرى ذكر هذا التاريخ وأخرج لى منه مجلداً وطال الحديث فى أمره واستعظامه : ما أظن هذا الرجل إلا عزم على وضع هذا التاريخ من يوم عقل على نفسه وشرع فى الجمع من ذلك الوقت ، وإلا فالعمر يقصر عن أن يجمع فيه الإنسان مثل هذا الكتاب بعد الاشتغال والتنبيه . ولقد قال الحق ، ومن وقف عليه عرف حقيقة هذا القول ومتى يتسع للإنسان الوقت حتى يضع مثله . وهذا الذى ظهر هو الذى اختاره وماصح له هذا إلا بعد مسودات مايكاد ينضبط حصرها . وله غيره تواليف حسنة وأجزاء ممتعة ، وله شعر لابأس به فمن ذلك قوله :

ألا إن الحديث أجل علم وأشرفه الأحاديث العوالى
وأنفع كل نوع منه عندى وأحسنه الفوائد والأمالى
وأنك لن ترى للعلم شيئاً يحققه كأفواه الرجال
فكن ياصاح ذا حرص عليه وخذه عن الرجال بلا ملال
ولا تأخذه عن صحف فترمى من التصحيف بالداء العضال

وكانت ولادة الحافظ المذكور فى أول المحرم سنة تسع وتسعين وأربعمائة .

وتوفى ليلة الاثنين الحادى والعشرين من رجب سنة إحدى وسبعين وخمسمائة بدمشق ، ودفن عند والده وأهله بمقابر باب الضغير رحمه الله تعالى . وصلى عليه الشيخ قطب الدين النيسابورى ، وحضر الصلاة عليه السلطان صلاح الدين ، كذا فى وفيات الأعيان .

وقال الذهبى فى التذكرة فى ترجمته : قال السمعانى أبو القاسم حافظ ثقة متقن دين خير حسن السمت جمع بين معرفة المتن والإسناد ، وكان كثير العلم غزير الفضل صحيح القراءة متثبتاً رحل وتعب وبالغ فى الطلب ، وجمع مالم يجمعه غيره وأربى على الأقران دخل نيسابور قبلى بشهر . سمعت معجمه والمجالسة للدينورى ، وكان قد شرع فى التاريخ الكبير لدمشق .

وقال أبو المواهب : ألم أر مثله ولا من اجتمع فيه من لزوم طريقة واحدة مدة أربعين سنة من لزوم الصلاة فى الصف الأول إلا من عذر ، والاعتكاف فى شهر رمضان وعشر ذى الحجة ، وعدم التطلع إلى تحصيل الأملاك وبناء الدور ، قد أسقط ذلك عن نفسه ، وأعرض عن طلب المناصب من الإمامة والخطابة ، وأباها بعد أن عرضت عليه ، وأخذ نفسه بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لاتأخذه فى الله لومة لائم .

وقال الحافظ عبدالقادر : أما رأيت حفظ من ابن عساكر . وقال ابن النجار : أبو القاسم إمام المحدثين فى وقته انتهت إليه الرياسة فى الحفظ والإتقان والنقل والمعرفة التامة ، وبه ختم هذا الشأن انتهى . ومن كتب الأطراف ، الأشراف أيضاً للحافظ سراج الدين عمر بن على بن الملقن .

ومنها تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ جمال الدين أبى الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزى المتوفى سنة اثنين وأربعين وسبعمائة . (قال الذهبى فى التذكرة) فى ترجمة الحافظ المزى : وعمل كتاب الأطراف فى بضعة وثمانين جزءاً خرج لنفسه وأملى مجالس وأوضح مشكلات ومعضلات ماسبق إليها فى علم

الحديث ورجاله انتهى . قال المزى فى خطبة الكتاب : الحمد لله رب العالمين ثم قال : أما بعد فإنى عزمت على أن أجمع فى هذا الكتاب إن شاء الله تعالى أطراف الكتب الستة التى هى عمدة أهل الإسلام ، وعليها مدار عامة الأحكام ، وهى صحيح محمد بن إسماعيل البخارى ، وصحيح مسلم بن الحجاج النيسابورى ، وسنن أبى داود السجستانى ، وجامع أبى عيسى الترمذى ، وسنن أبى عبد الرحمن النسائى ، وسنن أبى عبد الله بن ماجه القزوينى ، ومايجرى مجراها فى مقدمة كتاب مسلم ، وكتاب المراسيل لأبى داود ، وكتاب العلل للترمذى ، وهو الذى فى آخر الجامع له وكتاب الشمائل له ، وكتاب عمل يوم وليلة للنسائى معتمداً فى عامة ذلك على كتاب أبى مسعود الدمشقى ، وكتاب خلف الواسطى فى أحاديث الصحيحين ، وعلى كتاب أبى القاسم ابن عساكر فى كتب السنن وماتقدم ذكره معها ، ورتبته على نحو ترتيب كتاب أبى القاسم ، فإنه أحسن الكل ترتيباً ، وأضفت إلى ذلك بعض ما وقع لى من الزيادات التى أغفلوها أو أغفلها بعضهم ، أو لم يقع له من الأحاديث ومن الكلام عليها . وأصلحت ماعثرت عليه فى ذلك من وهم أو غلط ، وسميته (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) .

ومنها : مختصر أطراف المزى للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبى ، المتوفى سنة ثمان وأربعين وسبعمائة ، وللحافظ شمس الدين محمد بن على بن الحسن الحسينى الدمشقى أيضاً .

ومنها : أطراف الكتب الستة للشيخ شمس الدين محمد بن طاهر بن أحمد المقدسى المتوفى سنة سبع وخمسمائة ، قال ابن عساكر فى الأشراف : وهو أطراف الستة أيضاً جمع فيه أطراف السنن وأضاف إليها أطراف الصحيحين وابن ماجه فزهدت فيما كنت جمعته ، ثم أنى سبرته واختبرته فظهرت فيه أمارات النقص وألفيته مشتملا على أوهام كثيرة وترتيبه مختل ، راعى الحروف تارة وطرحها

أخرى انتهى . ومن ثمة لخصها الحافظ شمس الدين محمد بن على بن الحسن الحسينى الدمشقى ، ورتب أحسن ترتيب ، ومات سنة خمس وستين وسبعمائة (وشمس الدين المقدسى صاحب أطراف الكتب الستة المذكور هو أبو الفضل محمد بن طاهر بن على بن أحمد المقدسى الحافظ المعروف بابن القيسرانى ، كان أحد الرحالين فى طلب العلم والحديث ، سمع بالحجاز والشام ومصر والثغور والجزيرة والعراق والجبال وفارس وخوزستان وخراسان ، واستوطن همذان وكان من المشهورين بالحفظ والمعرفة بعلوم الحديث ، وله فى ذلك مصنفات ومجموعات تدل على غزارة علمه وجودة معرفته وصنف تصانيف كثيرة منها : أطراف الكتب الستة وهى صحيح البخارى ومسلم وأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه ، وأطراف الغرائب تصنيف الدارقطنى ، وكتاب الأنساب فى جزء لطيف وهو الذى ذيله الحافظ أبو موسى الأصبهانى وغير ذلك من الكتب ، وكانت له معرفة بعلم التصوف وأنواعه متفننًا فيه وله فيه تصنيف أيضًا ، وله شعر حسن وكتب عنه غير واحد من الحفاظ : منهم أبو موسى المذكور ، وكانت ولادته فى السادس من شوال سنة ثمان وأربعين وأربعمائة ببيت المقدس ، وأول سماعه سنة ستين وأربع مائة . ودخل بغداد سنة سبع وستين وأربع مائة ، ثم رجع إلى بيت المقدس فأحرم من ثم إلى مكة ، وتوفى عند قدومه من الحج آخر حجاته يوم الجمعة لليلتين بقيتا من شهر ربيع الأول سنة سبع وخمسمائة ببغداد ، ودفن فى المقبرة العتيقة بالجانب الغربى . وقيل توفى يوم الخميس لعشرين من الشهر المذكور رحمه الله تعالى) .

ومنها إتحاف المهرة بأطراف العشرة : للحافظ ابن حجر العسقلانى ، والمراد بالعشرة الكتب الستة والمسانيد الأربعة .

ومنها أطراف المسند المعتلى بأطراف المسند الحنبلى : للحافظ ابن حجر أيضًا وهو مجلدان أفرده من كتاب إتحاف المهرة بأطراف العشرة ، وله أطراف

المختارة أيضاً ، وهـذه المختـارة يأتى ذكـرها مع ترجمـة مصنفها فى الفصل الثانى والعشرين .

ومنها أطراف الصحيحين : للشيخ الحافظ الإمام أبى مسعود إبراهيم ابن محمد بن عبيد الدمشقى المتوفى سنة أربعمائة ، ولأبى محمد خلف بن محمد بن على بن حمدون الواسطى المتوفى سنة إحدى وأربعمائة ، ذكرهما الحافظ أبو القاسم ابن عساكر فى أول الأشراف وقال : وكان كتاب خلف أحسنهما ترتيباً ورسماً وأقلهما خطأ ووهماً . ولأبى نعيم أحمد بن عبـد الله الأصفهانى المتوفى سنة سبع عشرة وخمسمائة . وللحافظ أبى الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى سنة اثنين وخمسين وثمانمائة . قال الذهبى فى التذكرة فى ترجمة خلف بن محمـد الحافظ ما لفظه : جود تصنيف أطراف الصحيحين وأفاد ونبه ، وهو أقل أوهاماً من أطراف أبى مسعود الدمشقى انتهى .

﴿ فائدة ﴾ كتاب تحفـة الأشراف للحافظ المزى المذكور موجود فى خزانة الـكتب لخدابخش خان فى بلدة بانـكى بور ، وكتاب الأشراف للحافظ ابن عساكر موجود فى خزانة الـكتب الجرمنية فى مجلدين ، والمجلد الأول أطراف المسند المعتلى المذكور موجود فى خزانة الـكتب المحمودية بالمدينة المنورة .

ومنها أطراف المختارة للحافظ ابن حجر : وهو مجلد ضخم ذكره صاحب الـكشف وغيره .

الفصل الحادى عشر

فى ذكر الجوامع

قـد عرفت فيما تقـدم معنى الجوامع ومرادى بها هنا الـكتب التى قصد مصنفوها جمع الأحاديث النبوية فيها مطلقاً ، أو جمع أحاديث كتب مخصوصة كالستة أو العشرة مثلا .

فمنها جمع الجوامع لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ، وهو كبير ، أوله سبحان الذى مبدىء الكواكب اللوامع الخ . ذكر فيه أنه قصد استيعاب الأحاديث النبوية وقسمه قسمين : الأول ساق فيه لفظ الحديث بنصه يذكر من خرجه ومن رواه من واحد إلى عشرة أو أكثر ، يعرف منه حال الحديث مرتباً ترتيب اللغة على حروف المعجم . والثانى الأحاديث الفعلية المحضة أو المشتملة على قول وفعل أو سبب أو مراجعة ونحو ذلك ، مرتباً على مسانيد الصحابة ، قدم العشرة ثم بدأ بالباقى على حروف المعجم فى الأسماء ثم بالكنى كذلك ، ثم بالمبهمات ثم بالنساء ، ثم بالمراسيل ، وطائع لأجله كتباً كثيرة . قال فى الجامع الصغير : قصدت فى جمع الجوامع جمع الأحاديث النبوية بأسرها . قال شارحه المناوى : هذا بحسب ما اطلع عليه المؤلف لا باعتبار ما فى نفس الأمر لتعذر الإحاطة بها ، وإنافتها على ما جمعه الجامع المذكور لو تم . وقد اخترمته المنية قبل إتمامه . وفى تاريخ ابن عساكر عن أحمد : صح من الحديث سبعمائة ألف وكسر ، وقال أبوزرعة : كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث . وقال البخارى : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتى ألف حديث غير صحيح . وقال مسلم : صنفت الصحيح من ثلثمائة ألف حديث إلى غير ذلك انتهى .

أقول هذه الأعداد المذكورة ليست على الحقيقة وإنما المراد منها معنى الكثرة فقط ، ومع ذلك لا مجال إلى دعوى الإحاطة والاستيعاب ، وإن كان من الكتاب لتعذر الوصول إلى جميع المرويات والمسموعات . ثم إن الشيخ العلامة علاء الدين على بن حسام الدين الهندى الشهير بالمتقى ، رتب هذا الكتاب الكبير كما رتب الجامع الصغير وسماه (كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال) . ذكر فيه أنه وقف على كثير مما دونه الأئمة من كتب الحديث فلم ير فيها أكثر جمعاً منه ، حيث جمع فيه بين أصول الستة ، وأجاد مع كثرة الجدوى ، وحسن الإفادة ، وجعله قسمين لكن كان عارياً عن فوائد جليلة .

منها أنه لا يمكن كشف الحديث إلا إذا حفظ رأس الحديث إن كان قولياً ، واسم راويه إن كان فعلياً . ومن لا يكون كذلك يعسر عليه ذلك . فبوب أولاً كتاب الجامع الصغير وزوائده وسماه منهج العمال فى سنن الأقوال . ثم بوب بقية قسم الأقوال وسماه غاية العمال فى سنن الأقوال ، ثم بوب اسم الأفعال من جمع الجوامع وسماه مستدرك الأقوال . ثم جمع الجميع فى ترتيب كترتيب جامع الأصول وسماه كنز العمال ، ثم انتخبه ولخصه فصار كتاباً حافلا فى أربع مجلدات كذا فى كشف الظنون .

ومنها (الجامع الأزهر من حديث النبى الأنور) قال مؤلفه فى خطبة هذا الكتاب مالفظه : ومن البواعث على تأليف هذا الكتاب أن الحافظ الكبير الجلال السيوطى ادعى أن جمع فى (كتابه الجامع الكبير) الأحاديث النبوية مع أنه قد فاته الثلث فأكثر ، وهذا فيما وصلت إليه أيدينا بمصر وما لم يصل إلينا منها أكثر ، وفى الأقطار الخارجة عنها من ذلك أكثر ، فاغتر بهذه الدعوى كثير من الأكابر ، فصار كل حديث يسأل عنه أو يريد الكشف عنه يراجع الجامع الكبير ، فإن لم يجده فيه غلب على ظنه أن لاوجود له ، فربما أجاب بأنه لاأصل له ، فعظم بذلك الضرر لركون النفس إلى الثقة بزعمه الاستيعاب ، وتوهم أن مازاد على ذلك لايوجد فى كتاب ، فأردت التنبيه على مافاته فى هذا المجموع ، فما كان فى الجامع الكبير أكتبه بالمداد الأسود ، وما كان من المزيد فبالمداد الأحمر أو أجعل عليه مدة حمراء . ولم أورد فيه مما فى الكتب الستة إلا النادر لشهرتها وكثرة تداولها وسهولة الوقوف عليها . فعمدت إلى جمع الشوارد والاعتناء بالزوائد ، واعتمدت فى بيان حال الأسانيد على ماحرره جدنا من قبل الأمهات ، واسطة عقد الحفاظ زين الدين العراقى ، وولده شيخ الإسلام ولى الدين العراقى ، والحافظ الكبير نور الدين الهيثمى ، ومن فى طبقتهم فهم المرجع فى ذلك والعمدة ، وعليهم الاعتماد والعهدة .

ولما تم هـذا المطلب ، على هذا النمط الأطيب ، سميته « بالجامع الأزهر من حديث النبي الأنور » إلى أن قال : وهذا أوان الشروع فى المقصود ، فأقول بعون الملك المعبود ، مرتباً على حروف المعجم ، لكونه أسهل كشفاً وأقوم ، ولأن كلا من الطلاب لذلك ألف انتهى .

ومنها (جامع الأصول لأحاديث الرسول) لأبى السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزرى الشافعى المتوفى سنة ٦٠٦ ست وستمائة . أوله : الحمد لله الذى أوضح لمعالم الإسلام سبيلا الخ . ذكر أن مبنى هذا الكتاب على ثلاثة أركان : الأول فى المبادىء ، الثانى فى المقاصد ، الثالث فى الخواتيم . وأورد فى الأول مقدمة وأربعة فصول . وذكر فى المقدمة أن علوم الشريعة تنقسم إلى فرض ونفل ، والفرض فرض عين وفرض كفاية . وأن من أصول فروض الكفايات علم أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام ، وآثار أصحابه التى هى ثانى أدلة الأحكام ، وله أصول وأحكام وقواعد واصطلاحات ذكرها العلماء ، يحتاج طالبها إلى معرفتها .

كالعلم بالرجال وأساميهم وأنسابهم وأعمارهم ووقت وفاتهم .

والعلم بصفات الرواة وشرائطهم التى يجوز معها قبول روايتهم .

والعلم بمستند الرواة وإيرادهم بما سمعوه وذكر مراتبه .

والعلم بجواز نقل الحديث بعضه والزيادة فيه ، والإضافة إليه ماليس منه .

والعلم بالسند وشرائطه ، والعالى منه والنازل .

والعلم بالمرسل وانقسامه إلى المنقطع والموقوف والمعضل .

والعلم بالجرح والتعديل ، وبيان طبقات المجروحين .

والعلم بأقسام الصحيح الكذب والغريب والحسن . والعلم بأخبار التواتر والآحاد والناسخ والمنسوخ وغير ذلك .

فمن أتقنها أتى دار هذا العلم من بابها .

وذكر فى الفصل الأول : انتشار علم الحديث ومبدأ جمعه وتأليفه .

وفى الفصل الثانى : اختلاف أغراض الناس ومقاصدهم فى تصنيف الحديث .

وفى الفصل الثالث : اقتداء المتأخرين بالسالفين ، وسبب اختصار كتبهم وتأليفها .

وفى الفصل الرابع : خلاصة الغرض من جمع هذا الكتاب قال : ولما وقفت على الكتب ورأيت كتاب رزين وهو أكبرها وأعمها حيث حوى الكتب الستة التى هى أم كتب الحديث وأشهرها ، فأحببت أن أشتغل بهذا الكتاب الجامع ، فلما تتبعته وجدته قد أودع أحاديث فى أبواب غير تلك الأبواب أولى بها ، وذكر فيه أحاديث كثيرة ، وترك أكثر منها فجمعت بين كتابه وبين مالم يذكر من الأصول الستة . ورأيت فى كتابه أحاديث كثيرة لم أجدها فى الأصول لاختلاف النسخ والطرق ، وأنه قد اعتمد فى ترتيب كتابه على أبواب البخارى . فناجتنى نفسى أن أهذب كتابه ، وأرتب أبوابه ، وأضيف إليه ماأسقطه من الأصول ، وأتبعه شرح مافى الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى .

فشرعت فحذفت الأسانيد ولم أثبت إلا اسم الصحابى الذى روى الحديث إن كان خبراً ، أو اسم من يرويه عن الصحابى إن كان أثراً ، وأفردت باباً فى آخر الكتاب يتضمن أسماء المذكورين فى جميع الكتاب على الحروف .

وأما متون الحديث فلم أثبت منها إلا ما كان حديثاً أو أثراً ، وما كان من أقوال التابعين والأئمة فلم أذكره إلا نادراً ، وذكره رزين فى كتابه فقه مالك ، ورجحت اختيار الأبواب على المسانيد ، وبنيت الأبواب على المعانى . فكل حديث انفرد بمعنى أثبته فى بابه . فإن اشتمل على أكثر أوردته فى آخر الكتاب فى كتاب سميته (كتاب اللواحق) ثم أنى عمدت إلى كل كتاب من الكتب المسماة فى جميع هذا الكتاب ، وفصلته إلى أبواب وفصول لاختلاف معنى

الأحاديث . ولما كثر عدد الكتب جعلتها مرتبة على الحروف فأودعت كتاب الإيمان وكتاب الإيلاء فى الألف ، ثم عمدت إلى آخر كل حرف فذكرت فيه فصلا يستدل به على مواضع الأبواب من الكتاب . ورأيت أن أثبت أسماء رواة كل حديث أو أثر على هامش الكتاب حذاء أول الحديث ، ورقمت عن اسم كل راو علامة من أخرج ذلك الحديث من أصحاب الكتب الستة . وأما الغريب فذكرته فى آخر كل حرف على ترتيب الكتب ، وذكرت الكلمات التى فى المتون المحتاجة إلى الشرح ، بصورتها على هامش الكتاب ، وشرحها حذاءها انتهى ملخصاً .

ولهذا الكتاب العظيم مختصرات ، منها :

مختصر أبى جعفر محمد المروزى الاسترابادى : وهو على النسق الذى وضع الكتاب عليه ، أتمه فى ذى القعدة سنة اثنين وثمانين وستمائة ، وهو ابن تسع وستين سنة .

ومختصر شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم بن البازى الحموى الشافعى : المتوفى سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة ، جرده عن مازاده على الأصول من شرح الغريب والإعراب والتكرار وسماه (تحرير الأصول) أوله : الحمد لله رب العالمين إلخ ، ذكر فيه أن المتقدمين لما اشتغلوا بتصحيح الحديث وهو الأهم لم يأت تأليفهم على أكمل الأوضاع ، فجاء الخلف الصالح فأظهروا تلك الفضيلة ، إما بإبداع ترتيب أو بزيادة تهذيب . منهم الشيخ ابن الأثير نظر فى كتاب رزين واختار له وضعاً أجاد فيه . لكن كان قصورهم الناس داعياً إلى الإعراض فجرده . ومختصر الشيخ صلاح الدين خليل بن كيكلدى العلائى الدمشقى ، ثم القدسى ، المتوفى سنة إحدى وستين وسبعمائة واشتهر بتهذيب الأصول . ومختصر الشيخ عبد الرحمن بن على الشهير بابن الربيع الشيبانى اليمنى المتوفى سنة أربع وأربعين وتسعمائة تقريباً ، وهو أحسن المختصرات ، سماه (تيسير الوصول

إلى جامع الأصول) أوله : الحمد لله الذى يسر الوصول إلخ . وللشيخ مجد الدين أبى طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادى المتوفى سنة سبع عشرة وثمانمائة زوائد عليه سماه (تسهيل طريق الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول) ألفه للناصر بن الأشرف صاحب اليمن . وفى غريبه كتاب لمحب الدين أحمد ابن عبد الله الطبرى ، المتوفى سنة أربع وتسعين وستمائة . ومختصر الشيخ أحمد ابن رزق الله الأنصارى الحنفى . كذا فى كشف الظنون .

ومنها مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : للشيخ الإمام نور الدين على بن أبى بكر ابن سليمان الهيثمى ، قال فى خطبته مالفظه : وبعد فقد كنت جمعت بزوائد مسند الإمام أحمد وأبى يعلى الموصلى وأبى بكر البزار ومعاجم الطبرانى الثلاثة رضى الله تعالى عن مؤلفيهم وأرضاهم ، وجعل الجنة مثواهم ، كل واحد منها فى تصنيف مستقل ما خلا المعجم الأوسط والصغير فإنهما تصنيف واحد ، فقال لى سيدى وشيخى شيخ الحفاظ بالمشرق والمغرب ، ومفيد الكبار والصغار ومن دونهم ، الشيخ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن العراقى رضى الله تعالى عنه وأرضاه ، وجعل الجنة مثوانا ومثواه : إجمع هذه التصانيف واحذف أسانيدها لكى يجتمع أحاديث كل باب منها فى باب واحد من هذا . فلما رأيت إشارته أنى بذلك ، صرفت همتى إليه ، وسألت الله تعالى تسهيله والإعانة عليه . وأسأل الله النفع به إنه قريب مجيب انتهى كلامه .

قلت : الحافظ نور الدين على بن أبى بكر بن سليمان هذا ولد فى رجب سنة ٧٣٥ بالقاهرة ونشأ بها ، وهو مكثر سماعاً وشيوخاً ولم يكن الزين يعتمد فى شىء من أموره إلا عليه ، وزوجه ابنته ورزق منها أولاداً عدة . وكان عجيباً فى الدين والتقوى والزهد ، والإقبال على العلم والعبادة والمحبة للحديث وأهله ، وحدث بالكثير ، أخذ الناس عنه وأكثروا . مات فى سنة ٨٠٢ قال الحافظ ابن حجر : إنى تتبعت أوهامه فى مجمع الزوائد فبلغته فعاتبنى فتركت التتبع .

ومنها (جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد) : للشيخ العلامة محمد ابن محمد بن سليمان بن الفاسى بن طاهر السوسى الرودانى المغربى المالكى ، نزيل الحرمين الشريفين . قال فى خطبته مالفظه : أما بعد ؛ فهذا جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد ؛ الأول للإمام مجد الدين أبى السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزرى الموصلى رحمه الله ، جمع فيه ما فى تجريد رزين بن معاوية للأصول الستة بإبدال ابن ماجه بالموطإ ومانقصه رزين منها ، وعزى كل حديث إلى مخرجه سوى ما زاده ، أعنى ما فى تجريد رزين ولم يجده ابن الأثير فى الأصول الستة فإنه بيض له مكاناً حتى إذا عثر على مخرجه ، عزاه إليه فيه ورتبه على ترتيب بديع ، لكن لغموض دقة وضعه واتساع حجمه فى جمعه ، قل أن ينتفع به إلا ذو فكرة ذاكية وحافظة واعية .

وأما الثانى : فللحافظ نور الدين أبى الحسن على بن أبى بكر بن سليمان الهيثمى رحمه الله ، جمع فيه مافى مسند الإمام أحمد وأبى يعلى الموصلى وأبى بكر البزار ومعاجم الطبرانى الثلاثة من الأحاديث الزائدة على مافى الأصول الستة ، بجعل ابن ماجه ههنا دون الموطإ ، وعقب كل حديث بالكلام على رواته تعديلا وتجريحاً ، فجاء حجمه فى ست مجلدات يتناهز بجامع الأصول ، فتجشمت هذا الجمع منهما لضيق وسعى عن الإحاطة بكل ما فيهما ، فاقتضى الجمع أن أضيف إليهما سنن ابن ماجه ، لكن لكون جامع الأصول أخرجه من الستة فلم يذكر مافيه ، وكون مجمع الزوائد أدخله فلم يذكر زوائده ، لم يحسن منى أن أضيف كله إلى الجامع أو زوائده إلى المجمع ، لأن ذلك كجبر لأحدهما على خلاف مراده . فلهذا أفردت زوائده وعزوتها إليه . ولما كان اختلاف القوم فى سادس الستة أهو ابن ماجه أوالموطإ أو مسند الدارمى ؟ راعيت هذا الخلاف فأضفت لذلك أيضاً زوائد الدارمى مفردة إلا أن يتفق مع ابن ماجه فأجمعهما .

وتكامت على رجالها تجريحاً وتعديلا بما فى الكاشف للذهبى وتهذيب التهذيب والتقريب للحافظ ابن حجر وغيرها .

ورتبته على ترتيب أصوله لكونه مألف طبعى دون ترتيب الجامع ، وأينما عثرت على حديث مكرر عندهم فى أبواب أثبته فى أليق تلك الأبواب به ، وحذفته فى غيرها إلا لفائدة أو غفلة منى كما فعل مسلم رحمه الله . وأينما ورد فى حكم أو معنى حديثان فأكثر أو روايتا حديث فأكثر ، فإنى أقتصر فيه على ما هو أكثر فائدة من تلك الأحاديث أو الروايات ، وأحذف غيره إلا إن اشتمل على زيادة فإنى أخلص منه تلك الزيادة أو أذكره كله ، والحديث الذى تعدد من أخرجه أذكره بلفظ أحدهم وسياقه . ثم تارة أذكر من له اللفظ وتارة لا أذكره . وحيث قلت بضعف مثلا فمرادى أن فى إسناد ذلك الحديث من ضعف من رواته لا أن الحديث ضعيف من كل وجه إذ كثيراً مايكون الراوى ضعيفاً والحديث يكتنف بمايرقيه عن الضعف ، كتعدد طرقه أو المتابعات أو الشواهد . أو قلت بلين فالمراد أن فيه من اختلف فيه أهو مقبول أو مردود ؟ أو وفيه فلان . فالمراد ذكر اسمه ليطلب فى كتب الرجال لمعرفة حكمه عدالة أو جرحاً أو جهلا . ومن لم يذكر اسمه فى مجمع الزائد ممن خفى عليه معرفة حاله وقال فيه : وفيه من لم أعرفه . قلت أنا فى عزوه لفلان بخفاء وإن لم أذكر شيئاً بعد عزو حديث غير الجامع فذلك الحديث مقبول حسن أو صحيح برجال الصحيح أوغيرهم . وحيث قلت لأصحاب السنن فالمراد سنن أبى داود والترمذى والنسائى دون ابن ماجه لما مر . أو قلت للطبرانى ، فالحديث فى معاجمه الثلاثة الكبير والأوسط والصغير . وما كان من حديث فى الجمع أو الدارمى أو ابن ماجه وكان بعض رواته كذاباً أو متهماً أو متروكاً أو منكراً ، فإنى لا أخرجه لكونه فى حكم العدم هنا . وإذا عبر الراوى فى صيغة أدائه بنحو سمعت النبى صلى الله عليه وسلم أو قال أو عن ، قلت أنا بعد ذكر ذلك الراوى : رفعه إن كان صحابياً وأرسله

إن كان غيره ، وأكتب فوق كل راو رضى الله عنه بلاحبر ، فلا يترك القارىء قراءته ولا الناسخ ملاحظته . وما سوى ذلك مما دعت إليه حاجة الاختصار يكفى فى معرفته ممارسة الكتاب إن شاء الله تعالى انتهى كلامه .

وولد مؤلف جمع الفوائد سنة تسع وثلاثين وألف وقيل سنة سبع وثلاثين بعد الألف . وتوفى يوم الأحد حادى عشر من ذى القعدة سنة ١٠٩٤ وقد طبع هذا الكتب فى الهند فى المطبعة الخيرية الواقعة فى ميرثه . وقد كتب ناشره ترجمة مؤلف هذا الكتاب فى أوله نقلا عن خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر وغيره .

ومنها جامع المسانيد : للحافظ عماد الدين أبى الفداء إسماعيل بن عمر ، المعروف بابن كثير الدمشقى ، المتوفى سنة أربع وتسعين وسبعمائة ، وهو كتاب عظيم جمع فيه أحاديث الكتب العشرة فى أصول الإسلام ، أعنى الستة والمسانيد الأربعة .

ومنها (إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة) : لأحمد بن أبى بكر البوصيرى المتوفى سنة ٨٤٠ ، أفرد فيه زوائد مسانيد أبى داود الطيالسى والحميدى ومسدد وابن أبى عمرو وإسحق ، بن راهويه وابن أبى شيبة وأحمد بن منيع وعبد بن حميد والحرث بن محمد بن أبى أسامة وأبى يعلى الموصلى ، أى ما زاد من أحاديثها على الكتب الستة ، وهو مرتب على مائة كتاب .

ومنها : (بحر الأسانيد فى صحاح الأسانيد) : للحافظ الإمام الرحال أبى محمد الحسن بن أحمد السمرقندى ، المتوفى سنة ٤٩١ ، جمع فيه مائة ألف حديث ، لو رتب وهذب لم يقع فى الإسلام مثله ، وهو ثمان مائة جزء .

الفصل الثاني عشر

في ذكر كتب السنن وهي كثيرة

فمنها سنن الترمذي ويقال لها الجامع ويأتي ذكره مفصلا في الباب الثاني .

ومنها سنن أبي داود وسنن النسائي وسنن ابن ماجه : وسيأتي ذكرها .

ومنها سنن ابن حبان الحافظ : ورتبه علي بن بلبان الفارسي ترتيباً حسناً ، المتوفى سنة ٧٣٩ تسع وثلاثين وسبعمائة .

ومنها سنن الحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن السكن : المتوفى سنة ٣٥٣ ثلاث وخمسين وثلثمائة .

ومنها السنن الكبيرة والصغيرة : وهما كتابان لأبي بكر أحمد بن الحسين ابن علي الخروجردي البيهقي ، المتوفى سنة ٤٥٨ ثمان وخمسين وأربعمائة ، وهما على ترتيب مختصر المزني لم يصنف في الإسلام مثلهما . روى عنه أبو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشجاعي وغيره . وصنف الشيخ علاء الدين علي بن عثمان المعروف بابن التركاني الحنفي ، المتوفى سنة ٧٥٠ خمسين وسبعمائة ، كتاباً سماه (الجوهر النقي في الرد على البيهقي) في سفر كبير أوله : الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين الخ ثم قال هذه فوائد علقتها على السنن الكبيرة للبيهقي أكثرها اعتراضات عليه ومباحث معه الخ . ثم لخصه زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة وسماه (ترجيع الجوهر النقي) ورتبه على ترتيب حروف المعجم وصل فيه إلى حروف الميم .

ومنها سنن الحافظ سعيد بن منصور الخراساني : المتوفى سنة سبع وعشرين ومائتين .

ومنها سنن الإمام أبي بكر محمد بن يحيى الهمداني الشافعي : المتوفى سنة سبع وأربعين وثلثمائة ، قال شيرويه كانت سننه لم يسبق إلى مثلها .

ومنها سنن الحافظ أحمد بن محمد بن على الهمدانى : المعروف بابن الآل .

ومنها سنن القاضى يوسف بن يعقوب البغدادى : المتوفى سنة ثمان عشرة وأربعمائه .

ومنها سنن أبى مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجى البصرى : المتوفى سنة اثنتين وتسعين ومائتين .

ومنها سنن أبى بكر أحمد بن محمد بن هانىء الأثرم .

ومنها سنن ابن الشجاع .

ومنها سنن أبى قرة موسى بن طارق : ذكره البقاعى فى حاشية الألفية .

ومنها سنن الدارقطنى : وهو الإمام الحجة أبو الحسن على بن عمر الشهير بالحافظ البغدادى ، المتوفى سنة خمس وثمانين وثمانمائة .

ومنها سنن الدارمى : وسيأتى ترجمته فى الباب الثانى ، وقد عد ابن الصلاح سنن الدارمى فى المسانيد ، ووهم فى ذلك لأنه مرتب على الأبواب لا على المسانيد كذا فى شرح الألفية . قال ابن حجر : وأما كتاب السنن المسمى بمسند الدارمى فإنه ليس دون السنن فى المرتبة بل لو ضم إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه فإنه أمثل منه بكثير . قال العراقى فى النكت واشتهر تسميته بالمسند كما يسمى البخارى كتاب المسند الجامع ، إلا أن مسند الدارمى كثير الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة ذكره البقاعى كذا فى الكشف ص ٤٣٣ ج ٢ .

ومنها السنن الموجودة قبل الصحيحين : منها سنن لابن جريج وسنن لابن إسحاق غير سيرته المشهورة ، وسنن ابن قرة وهو الحافظ موسى بن طارق الزبيدى ، وعبد الرزاق بن همام الصنعانى المتوفى سنة إحدى عشرة ومائتين وغيرها . كذا ذكره صاحب النكت الوفية . كذا فى كشف الظنون .

قلت ومن كتب السنن ، سنن الدولابى : قال فى التذكرة ص ٢٦ ج ٢ : الدولابى الحافظ المتقن ، أبو جعفر محمد بن الصباح البزار مولى مزينة ، مصنف

السنن ، سمع إسماعيل بن زكريا وشريك بن عبد الله وابن أبى الزناد وإسماعيل ابن جعفر وهشيما وغيرهم ، وعنه أحمد وابنه وإبراهيم الحربى والبخارى ومسلم وأبو داود وحديثه فى الكتب الستة وثقه أحمد وقال أبو حاتم ثقة حجة . وقال تمتام حدثنا محمد بن الصباح الدولابى الثقة المأمون . وقال ابن حبان : ولد بقرية دولاب من الرى . وقال غيره كان أحمد . بن حنبل يعظمه . وقال ابن معين ثقة مأمون . وقال يعقوب بن شيبة ثقة صاحب حديث عالم بهشيم ، وقال ابن سعد مات بالكرخ فى المحرم سنة سبع وعشرين ومائتين رحمه الله تعالى ، وقال ولده أحمد عاش أبى سبعاً وسبعين سنة غير شهر أو شهرين انتهى .

الفصل الثالث عشر

فى ذكر المسانيد وهى كثيرة

فمنها مسند ابن أبى أسامة الحارث بن محمد التميمى : المتوفى سنة اثنتين وثمانين ومائتين .

ومنها مسند ابن أبى شيبة : الإمام أبى بكر عبد الله بن محمد بن أبى شيبة الواسطى الكوفى الحافظ المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائتين وهو كتاب كبير .

ومنها مسند ابن أبى عاصم أبى بكر أحمد بن عمرو الشيبانى : المتوفى سنة ٢٨٧ سبع وثمانين ومائتين ، وهو كبير نحو خمسين ألف حديث .

ومنها مسند ابن أبى عمرو أبى عبد الله محمد بن يحيى العدنى : المتوفى سنة ٢٤٣ ثلاث وأربعين ومائتين .

ومنها مسند ابن جميع : وهو أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى بن عبدالرحمن بن جميع الغسانى ، وقيل العسالى الحافظ الصيدانى ، ولد سنة ست وثلثمائة بصيدا ، وتوفى سنة اثنتين وأربعمائة .

ومنها مسند ابن راهويه : للإمام الحافظ إسحاق ، المتوفى سنة ثمان وثلاثين ومائتين .

ومنها مسند ابن شيبة يعقوب الحافظ : وهو أبو يوسف الدوسى ، جمع فيه مسند العشرة ، وابن مسعود وعمار وابن عباس ، وبعض الموالى . وقيل إن مسند على له فى خمسة مجلدات يذكر فيه الصحابى ثم يسوق ترجمته بأسانيده ثم يسوق أحاديثه ويذكر عللها ، ويمكن جمعه على الأبواب معللا وهو أحسن ، فإنه لا يأتى فيه تكرار ، لأن النظر فيه إلى المتن لا يغير الاختلاف فى صحابيه على الراوى بخلاف الأول .

ومنها مسند أبى داود : وهو سليمان بن داود الطيالسى ، المتوفى سنة أربع ومائتين قيل وهو أول من صنف فى المسانيد والذى حمل قائل هذا القول تقدم عصره على أعصار من صنف المسانيد وظن أنه هو الذى صنفها وليس كذلك فإنه ليس من تصنيف أبى داود ، وإنما بعض الحفاظ الخراسانيين جمع فيه مارواه يوسف بن حبيب خاصة عن أبى داود . ولأبى داود من الأحاديث التى لم تدخل هذا المسند قدره أو أكثر كما ذكره البقاعى فى حاشية الألفية . ولأبى عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الأسفراينى النيسابورى المتوفى سنة ثلاث عشرة وثلاث مائة . ولأبى يعلى الموصلى المتوفى سنة سبع وثلاثمائة . قال إسماعيل بن محمد التميمى : المسانيد كلها كالأنهار ، ومسند أبى يعلى كالبحر فيكون مجمع الأنهار .

ومنها مسند أبى العباس السراج : محمد بن إسحاق بن إبراهيم ، الحافظ النيسابورى ، المتوفى سنة ٣١٣ ثلاث عشرة وثلاثمائة وهو على الأبواب ، ذكره ابن حجر فى المعجم .

ومنها مسند أبى هريرة : للإمام المحدث أبى إسحاق إبراهيم بن حرب العسكرى السمسار المتوفى سنة ٢٨٢ اثنتين وثمانين ومائتين .

ومنها مسند الإمام أبى عبد الرحمن بقى بن مخلد القرطبى الحافظ : المتوفى سنة ٧٧٢ اثنتين وسبعين وسبعمائة . قال ابن حزم : روى فيه عن ألف وثلثمائة صحابى ونيف ، ورتبه على أبواب الفقه فهو مسند ومصنف ليس لأحد مثله انتهى .

ومنها مسند الإمام أبى محمد عبد بن حميد الكشى : المتوفى سنة ٢٤٩ تسع وأربعين ومائتين .

ومنها مسند الإمام أبى يوسف .

ومنها مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل : المتوفى سنة ٢٤١ إحدى وأربعين ومائتين ، يشتمل على ثلاثين ألف حديث فى أربعة وعشرين مجلد من نسخة الوقف بالمستنصرية ، وسيأتى ذكره مفصلا .

ومنها مسند الإمام الأعظم أبى حنيفة نعمان بن ثابت الكوفى : المتوفى سنة ١٥٠ خمسين ومائة .

ومنها مسند الإمام موسى بن جعفر الكاظم : رواه أبو نعيم الأصبهانى ، وروى عنه المسند موسى بن إبراهيم .

ومنها مسند أنس بن مالك : لأبى جعفر محمد بن الحسين بن موسى الحنينى .

ومنها مسند الأوزاعى .

ومنها مسند البزار وزوائده : على مسند أحمد والكتب الستة للحافظ ابن حجر العسقلانى لخصه من تصنيف شيخه الحافظ أبى الحسن الهيثمى ، أوله : الحمد لله حمداً كثيراً إلخ . وبعد فإننى لما علقت الأحاديث الزائدة على الكتب الستة فى مسند الإمام أحمد من جمع شيخنا الإمام أبى الحسن الهيثمى ، ووقفت على تخريج زوائد أبى بكر البزار لأبى الحسن المذكور على الكتب الستة ، فرأيت أن أفرد من تصنيفه ما أفرده أبو بكر المذكور عن الإمام أحمد ، وفرغت منه فى عشرين من شعبان سنة ٨٠٨ ثمان وثمانمائة .

ومنها : مسند حسن بن سفيان .

ومنها : مسند الحلوانى .

ومنها : مسند الحميدى .

ومنها : مسند الخوارزمى : وهو الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن محمد البرقانى الخوارزمى المتوفى سنة خمس وعشرين وأربعمائة ضمنه مايشتمل عليه الصحيحان.

ومنها : مسند الدارمى : وهو أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمى السمرقندى ، المتوفى سنة ٢٥٥ خمس وخمسين ومائتين ، وقد عده ابن الصلاح فى المسانيد ، ووهم فى ذلك لأنه مرتب على الأبواب لا على المسانيد كذا فى شرح الألفية . قال ابن حجر : وأما كتاب السنن المسمى بمسند الدارمى فإنه ليس دون السنن فى المرتبة بل لو ضم إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه فإنه أمثل منه بكثير . قال العراقى فى النكت : واشتهر تسميته بالمسند كما يسمى البخارى كتاب المسند الجامع ، إلا أن مسند الدارمى كثير الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة ذكره البقاعى .

ومنها : مسند الديلمى .

ومنها : مسند رامهرمزى .

ومنها : الرويانى .

ومنها : مسند الشافعى .

ومنها : مسند الشاميين لأبى زرعة .

ومنها : مسند الشهاب .

ومنها : مسند الصحابة الذين ماتوا فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم للسيوطى ذكره فى فهرست مؤلفاته .

ومنها مسند العشرة : جمعها الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعى .

ومنها مسند على بن موسى الرضى : فى فضل أهل البيت .

ومنها مسند على رضى الله تعالى عنه : لأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى ، المتوفى سنة ٣٠٣ ثلاث وثلثمائة .

ومنها مسند عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه : لأبى بكر أحمد بن سلمان النجار .

ومنها مسند العنبرى : أكثر من مائتى جزء وهو أبو إسحاق إبراهيم ابن إسماعيل الطوسى محدث طوس الحافظ المتوفى سنة ٢٨٠ ثمانين ومائتين .

ومنها مسند الفردوس : لأبى نصر الديلمى اختصره الشيخ شهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلانى وسماه تسديد القوس فى مختصر مسند فردوس .

ومنها مسند القاسم بن سلام البغدادى : وهو مشتمل على الغريب .

ومنها مسند القراآت : لإسماعيل بن إسحاق الأزدى المتوفى سنة ٨٢٠ عشرين وثمانمائة .

ومنها مسند القضاعى .

ومنها المسند الكبير : للإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى المتوفى سنة ٢٥٦ ست وخمسين ومائتين ذكره النويرى .

ومنها مسند لأبى الحسن مسدد بن مسرهد : المتوفى سنة ٢٢٨ ثمان وعشرين ومائتين ، ولأبى إسحاق إبراهيم بن سعيد الجوهرى البغدادى خرج فيه مسند أبى بكر الصديق رضى الله عنه فى نيف وعشرين جزءاً .

ولهيثم بن كليب الشاشى ، ولأبى الوليد محمد بن عبد الله الأرزقى . ولأبى جعفر محمد بن خسرو البلخى الحنفى ، المتوفى سنة ٥٢٣ ثلاث وعشرين وخمس مائة . ولأبى جعفر محمد بن مهدى المدينى ، المتوفى سنة ٢٧٢ اثنتين وسبعين ومائتين ، وللطيالسى ، ولعبد بن حميد ، المتوفى سنة تسع وأربعين وثلاث مائة ، وللحميدى وهو الإمام أبو بكر عبد الله بن الزبيل الحميدى ،

المتوفى سنة ٢٩٥ خمس وتسعين ومائتين ، ولأبى بكر ومسنده أحد عشر جزءاً ، ولإبراهيم بن معقل النسفى المتوفى سنة خمس وتسعين ومائتين ، ولأبى بكر ابن هارون ، ولأبى على الطوسى شيخ أبى حاتم ، وكان كتابه مخرجاً على كتاب الترمذى لكنه شاركه فى كثير من شيوخه . وللإمام أبى إسحاق إبراهيم بن يوسف الهنجابى المتوفى سنة إحدى وثلاثمائة فى مائة جزء ، وللإمام أبى إسحاق إبراهيم بن نصر الرازى المتوفى فى حدود سنة ٣٨٥ خمس وثمانين وثلثمائة فى نيف وثلاثين جزءاً قاله الخليلى .

ومنها مسند مالك للإمام أحمد بن شعيب النسائى : المتوفى سنة ٣٠٣ ثلاث وثلاثمائة ، وهو المسند الصحيح على كتاب مسلم ، اختصره يعقوب بن إسحاق أبو عوانة الحافظ .

ومنها المسند المنتخب : لعلى بن عبد العزيز البغوى .

الفصل الرابع عشر

فى ذكر المستخرجات والمستدركات وقد عرفت معناهما فيما تقدم

فمن المستخرجات : مستخرج أبى عوانة ، الحافظ يعقوب بن إسحاق الإسفراينى المتوفى سنة ٣١٦ ست عشرة وثلاث مائة وهو على صحيح مسلم . قال ابن حجر إذا اجتمع المستخرج مع صاحب الأصل فيمن فوق شيخه ، لايسميه مستخرجاً إلا إذا لم يجد طريقاً يوصله إلى شيخه . وحاصله أنه يشترط أن لايصل لى بعد مع وجود السند إلى الأقرب إلا لعذر . وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق غير طريق صاحب الكتاب . ومنها المستخرج فى الحديث لأبى القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق ابن مندة المتوفى سنة ٤٧٠ سبعين وأربعمائة ، جمعه من كتب الناس واستخرجه

للتذكرة . ولأبى نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانى المتوفى سنة ٤٣٠ ثلاثين وأربعمائة ، وهو مستخرج على البخارى أسانيده ومتونه ، لأنه يبحث فيه عن كل منها .

والمستخرجات كثيرة كالمستخرج على سنن أبى داود لمحمد بن عبد الملك ابن أيمن ، وعلى الترمذى لأبى على الطوسى ، واستخرج أبو نعيم على التوحيد لابن خزيمة . قال البقاعى والمستخرج لم يلتزم الصحة وإنما جعل قصده العلو .

ومن المستدركات المستدرك على الصحيحين فى الحديث للشيخ الإمام أبى عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابورى الحافظ المتوفى سنة ٤٠٥ خمس وأربع مائة زاد فيه فى عدد الحديث الصحيح على مافى الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين ، وقد خرجا عن رواته فى كتابيهما ، أو على شرط واحد منهما وما أداه اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما ، وهو واسع الخطو فى شرط الصحيح ، متساهل فى التقاطه كما ذكره ابن الصلاح . قال السمعانى فى الأنساب وكان فيه تشيع . وذكر أبو بكر الخطيب عن أبى إسحاق الأرموى أنه جمع أحاديث زعم أنها صحاح على شرط البخارى ومسلم ، يلزمهما إخراجها فى صحيحيهما ؛ منها حديث الطير ، وحديث من كنت مولاه ، فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك ولم يلتفتوا إلى قوله انتهى . قال البلقينى : وفيه ضعيف وموضوع أيضاً . وقد بين ذلك الحافظ الذهبى وجمع منه جزءاً من الموضوعات يقارب مائة حديث . قال ابن حجر إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية ولم يتيسر له تحريره وتنقيحه ، ثم قال إنى وجدت فى قريب نصف الجزء الثانى من تجزئة ستة من المستدرك ، إلى هنا انتهى إملاء الحاكم . قال : وماعدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة والتساهل فى القدر الملى قليل بالنسبة إلى مابعده ، كذا فى حاشية الألفية للبقاعى .

واختصره شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٨٤٨ ثمان وأربعين وثمان مائة ونبه على تساهله وتصحيحه ، واعترض على الأصل سراج الدين عمر بن على المعروف بابن الملقن الشافعى المتوفى سنة ٨٤٠ أربع وثمان مائة ، وعليه توضيح المدرك على المستدرك لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ إحدى عشرة وتسع مائة ذكر فى فهرست مؤلفاته فى فن الحديث أنه كتب منه اليسير وانتقى الأصل فى مجلد .

ومنها المستدرك عليهما : أى على البخارى ومسلم لأبى ذر الهروى الحافظ عبد بن أحمد بن محمد المالكى المتوفى سنة ٤٣٤ أربع وثلاثين وأربع مائة .

الفصل الخامس عشر

فى ذكر المسلسلات

قال فى التدريب ص ١٩٤ : المسلسل وهو ما تتابع رجال إسناده واحداً فواحداً على صفة واحدة أو حالة واحدة ، للرواة تارة ، وللرواية تارة أخرى . وصفات الرواة وأحوالهم أيضاً ، إما أقوال أو أفعال أوهما معاً ، وصفات الرواية إما أن تتعلق بصيغ الأداء أو بزمنها أو مكانها . وله أنواع كثيرة غيرها . فالمسلسل بأحوال الرواة الفعلية كمسلسل التشبيك باليد وهو حديث أبى هريرة : « شبك بيدى أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال خلق الله الأرض يوم السبت الحديث . فقد تسلسل لنا تشبيك كل واحد من رواته بيد من رواه عنه والعد فيها . وهوحديث اللهم صل على محمد إلى آخره . مسلسل بعد الكلمات الخمس فى يد كل راو ، وكذلك المسلسل بالمصافحة والأخذ باليد ، ووضع اليد على رأس الراوى . والمسلسل بأحوالهم القولية كحديث معاذ بن جبل : «أن النبى صلى الله عليه وسلم : قال له : يا معاذ إنى أحبك فقل فى دبر كل صلاة ، اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك . تسلسل لنا بقول كل من رواته وأنا أحبك

فقل . والمسلسل بهما معاً حديث أنس قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره . وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال : آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومره » وكذا كل راو من رواته . والمسلسل بصفاتهم القولية كالمسلسل بقراءة سورة الصف ونحوه . قال العراقى وصفات الرواة القولية وأحوالهم القولية متقاربة بل متماثلة . والمسلسل بصفاتهم الفعلية كاتفاق أسماء الرواة كالمسلسل بالمحمدين أو صفاتهم أو نسبتهم فالثانى كأحاديث رويناها كل رجالها دمشقيون أو مصريون أو كوفيون أو عراقيون .

والأول كمسلسل الفقهاء مطلقاً أو الشافعيين أو الحفاظ أو النحاة أو الكتاب أو الشعراء أو المعمرين . وصفات الرواية المتعلقة بصيغ الأداء كالمسلسل بسمعت فلاناً أو أخبرنا فلان أو أخبرنا فلان والله . أو أشهد بالله لسمعت فلاناً يقول ذلك كل راو منهم . والمتعلقة بالزمان كالمسلسل بروايته يوم العيد وقص الأظفار يوم الخميس ونحو ذلك . وبالمكان كالمسلسل بإجابة الدعاء فى الملتزم ، وقد جمعت كتاباً فيما وقع فى سماعاتى من المسلسلات بأسانيدها وجمع الناس فى ذلك كثيراً وأفضله مادل على الاتصال فى السماع وعدم التدليس ومن فوائده اشتماله على زيادة الضبط من الرواة ، وقلما يسلم عن خلل فى التسلل وقد ينقطع تسلسله فى وسطه أو أوله أو آخره كمسلسل أول حديث سمعته وهو حديث عبد الله بن عمرو : الراحمون يرحمهم الرحمن ، فإنه انتهى فيه التسلسل إلى عمرو بن دينار وانقطع فى سماع عمرو من أبى قابوس ، وسماع أبى قابوس من عبد الله بن عمرو وفى سماع عبد الله من النبى صلى الله عليه وسلم على ما هو الصحيح فيه . وقد رواه بعضهم كامل السلسلة فوهم فيه .

﴿ فائدة ﴾ قال شيخ الإسلام : من أصح مسلسل يروى فى الدنيا ، المسلسل بقراءة سورة الصف . قلت : والمسلسل بالحفاظ والفقهاء أيضاً ، بل ذكر فى شرح

فى شرح النخبة أن المسلسل بالحفاظ مما يفيد العلم القطعى انتهى مافى التدريب .

وقال الحافظ فى شرح النخبة : وإن اتفق الرواة فى إسناد من الأسانيد فى صيغ الأداء كسمعت فلاناً قال سمعت فلاناً أو حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ أو غيرها من الحالات القولية كسمعت فلاناً يقول : أشهد بالله لقد حدثنى فلان إلى آخره أو الفعلية كقوله : دخلنا على فلان فأطعمنا تمراً إلى آخره ، أو القولية والفعلية معاً كقوله : حدثنى فلان وهو آخذ بلحيته قال آمنت بالقدر إلى آخره فهو المسلسل وهو من صفات الإسناد ، وقد يقع التسلسل فى معظم الإسناد ، كحديث المسلسل بالأولية ، فإن السلسلة ينتهى فيه إلى سفيان بن عيينة فقط ، ومن رواه مسلسلاً إلى منتهاه فقد وهم انتهى .

والكتب المصنفة فى المسلسلات كثيرة .

فمنها مسلسلات الإبراهيمى فى الحديث للشيخ أبى محمد عبد الله بن عطاء الله الإبراهيمى .

ومنها مسلسلات ابن أبى عصرون وأبى القاسم عبد العزيز بن بندار الشيرازى .

ومنها مسلسلات بحرف العين المنتقاة من مسند الدارمى ذكر فى أسماء رواتها حرف العين .

ومنها مسلسلات الديباجى وهو أبو على حسين بن عبد الله بن عبد العزيز النهرى البلنسى المتوفى سنة ٦٦٩ تسع وستين وست مائة .

ومنها مسلسلات العلائى وهو صلاح الدين خليل بن كيكلدى العلائى أولها المسلسل بالأولية الخ ، وتوفى سنة ٦٩٤ أربع وتسعين وست مائة .

ومنها المسلسلات الكبرى وهى خمسة وثمانون حديثاً لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ إحدى عشرة وتسع مائة .

ومنها مسلسلات بأولية كاد لأبى الفتح الميدومى محمد بن محمد المصرى المتوفى سنه ٧٥٤ أربع وخمسين وسبعمائة .

ومنها مسلسل مازلت بالأشواق وهو حديث مازال بالأشواق إلى الديك الأبيض الخ .

قلت قد حدثنى شيخنا العلامة محمد بن عبدالعزيز المدعو بشيخ محمد الهاشمى الجعفرى بالحديث المسلسل بالأولية من لفظه ، وهو أول حديث سمعته منه قال : حدثنى مسند الوقت العلامة أبو الفضل عبد الحق المحمدى بالحديث المسلسل بالأولية من لفظه وهو أول حديث سمعته منه قال حدثنى إمام المحدثين القاضى محمد بن على الشوكانى رحمه الله تعالى ، عن شيخه السيد عبد القادر بن أحمد وهو عن شيخه محمد حياة السندى ، وهو عن الشيخ سالم بن الشيخ عبد الله ابن سالم البصرى المكى عن أبيه عن الشيخ محمد بن علاء الدين البابلى المصرى عن الشهاب أحمد بن محمد بن الشلبى ، عن يوسف بن زكريا الأنصارى عن إبراهيم بن على بن أحمد القلقشندى ، عن أحمد بن محمد بن المقدسى عن محمد ابن محمد بن إبراهيم الميدومى ، عن عبد اللطيف بن عبد المنعم الحرانى ، عن أبى الفرج ابن الجوزى عن إسماعيل بن أبى صالح النيسابورى ، عن أبيه عن محمد بن محمش الزيادى ، عن أبى حامد محمد بن محمد البزاز عن عبد الرحمن ابن بشر بن الحكم النيسابورى ، عن سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن أبى قابوس مولى عبدالله بن عمرو بن العاص عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى ، ارحموا من فى الأرض يرحمكم من فى السماء . وكل من هؤلاء يقول هو أول حديث سمعته من شيخه إلى سفيان بن عيينة رضى الله عنهم أجمعين والحمد لله رب العالمين . ثم كتب بعد ما حدثنى هذا الحديث بخطه الشريف هكذا قلت قد سمع منى أولا هذا الحديث المسلسل بالأولية المولوى عبد الرحمن ابن الحافظ عبد الرحيم من أهل مباركبور فأجزته أن يرويه عنى بالشروط المعتبرة عند مهرة هذا الفن ، وأوصيه بتقوى الله فى السر والعلن ،

وعدم القول بالرأى فى معنى الحديث ، واتباع السلف الصالح فى فهم مراده . وأسأل الله أن يوفقه لذلك ويختم لى وله بخير ، وكتبه محمد بن عبد العزيز المدعو بشيخ محمد بخطه فى سنة ١٣١٣ من الهجرة انتهى . وقد طبع شيخنا العلامة الحديث المسلسل بالأولية هذا بإسناده وسماه المكلل بالأولية فى المسلسل بالأولية.

الفصل السادس عشر

فى ذكر المعاجم وهو جمع المعجم ، وقد عرفت معناه فيما تقدم قال صاحب كشف الظنون : المعجم الكبير والصغير والأوسط فى الحديث للإمام أبى القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى الحافظ المتوفى سنة ٣٦٠ ستين وثلاث مائة رتب فى الكبير الصحابة على الحروف ، وهو مشتمل على نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث ، ورتب فى الأوسط والصغير شيوخه على الحروف أيضاً . ثم رتب الكبير الأمير علاء الدين على بن بلبان الفارسى ترتيباً حسناً ، وتوفى سنة ٧٣١ إحدى وثلاثين وسبعمائة . وقد أشار إلى القطب الحلبى بترتيبه فرتب جميعه أو أكثره . ولأبى سعد عبد الكريم بن محمد السمعانى كتاب التحبير فى المعجم الكبير .

ومنها المعجم الكبير والصغير والأوسط فى قراآت القرآن وأسمائه ؛ لأبى بكر محمد بن الحسن المعروف بالنقاش الموصلى المتوفى سنة ٣٥١ إحدى وخمسين وثلاثمائة .

ومنها المعجم الكبير والصغير : للحافظ أبى عبد الله محمد بن أحمد الذهبى المتوفى سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبع مائة .

ومنها معجم لابن جميع ولابن قانع ولأبى بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلى ذكره ابن حجر فى مجمع المؤسس .

ومنها معجم ما استعجم : للعلامة أبى عبيد الكبيرى ذكره فى مرج البحرين .

ومنها المعجم المترجم : تخريج الشيخ الإمام الحاكم زكى الدين أبى محمد عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى انتهى ما فى الكشف . فائدة . . . .[1]

الفصل السابع عشر

فى ذكر كتب الأمالى

قال صاحب كشف الظنون : الأمالى هو جمع الإملاء ، وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ويكتبه التلامذة فيصير كتاباً ويسمونه الإملاء والأمالى . وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها فى علومهم فاندرست لذهاب العلم والعلماء وإلى الله المصير ، وعلماء الشافعية يسمون مثله التعليق انتهى .

قلت وكتب الأمالى فى الحديث كثيرة فمنها : —

أمالى ابن حجر : أحمد بن على بن حجر العسقلانى الحافظ المتوفى سنة ٨٥٢ اثنتين وخمسين وثمانمائة أكثرها حديث أملاه بمدينة حلب .

ومنها أمالى ابن شمعون ؛ هو أبو الحسين محمد بن أحمد أملاه ، فى الحديث ورتب على أجزاء .

ومنها أمالى ابن عساكر فى الحديث : وهو أبو القاسم على بن الحسين ابن هبة الله الدمشقى صاحب التاريخ الكبير المتوفى سنة ٥٧١ إحدى وسبعين وخمس مائة .

ومنها أمالى أبى بكر يوسف بن القاسم بن يوسف بن فارس القاضى فيه أيضاً .

ومنها أمالى أبى جعفر محمد بن القاسم البخترى فى الحديث .

ومنها أمالى أبى طاهر محمد بن محمد بن محمش الزيادى فى الحديث .

ومنها أمالى أبى طاهر المخلص فى الحديث .

---

(١) هنا بياض فى الأصل .

ومنها أمالى أبى عبد الله حسين بن هارون بن جعفر الضبى فى الحديث .

ومنها أمالى أبى عثمان إسماعيل بن محمد بن أحمد الأصفهانى الحافظ فى الحديث .

ومنها أمالى أبى الفضل محمد بن ناصر السلامى وهى فى الحديث أيضاً .

ومنها أمالى أبى القاسم ابن بشران وهى فى الحديث .

ومنها أمالى أبى القاسم عبيد الله بن محمد بن إسحاق بن حبابة البزار فى الحديث أيضاً .

ومنها أمالى الجوهرى فى الحديث : هو أبو محمد الحسن بن على الحافظ .

ومنها أمالى الزعفرانى فى الحديث هو الإمام أبو عبد الله حسن بن أحمد قال الذهبى رأيت مجلداً من أماليه من سنة سبع وستمائة وسنة تسع وثمانين وخمسمائة .

ومنها الأمالى الشارحة على مفردات الفاتحة : للإمام أبى القاسم عبد الكريم ابن محمد الرافعى الشافعى المتوفى سنة ٦٢٣ ثلاث وعشرين وستمائة ، وهو ثلاثون مجلساً أملاها أحاديث بأسانيدها عن أشياخه على سورة الفاتحة وتكلم عليها .

ومنها أمالى القاضى المارستانى فى الحديث : هو أبو بكر محمد بن عبد الباقى .

ومنها أمالى القضاعى فى الحديث : هو أبو عبد الله محمد بن سلامة الشافعى المتوفى سنة ٤٥٤ أربع وخمسين وأربعمائة .

ومنها أمالى المنذرى فى الحديث .

ومنها أمالى نظام الملك فى الحديث : هو أبو على الحسين بن على بن إسحاق .

ومنها أمالى النقاش فى الحديث : هو أبو سعيد .

ومنها أمالى ولى الدين أبى زرعة : أحمد بن عبد الرحيم العراقى الحافظ المتوفى سنة ٨٢٦ ست وعشرين وثمانمائة ، وهو فى الحديث .

قال ابن الصلاح فى مقدمته : يستحب للمحدث العارف عقد مجلس لإملاء

الحديث ، فإنه من أعلى مراتب الرواية والسماع فيه أحسن وجوه التحمل وأقواها ، وليتخذ مستملياً يبلغ عنه إذا كثر الجمع ، فذلك دأب أكابر المحدثين المتصدين لمثل ذلك ومن يروى عنه ذلك مالك وشعبة ووكيع وأبو عاصم ويزيد بن هارون فى عدد كثير من أعلام السالفين ، وليكن مستمليه محصلا مستيقظاً كيلا يقع فى مثل ما روينا أن يزيد بن هارون سئل عن حديث فقال حدثنا به عدة ، فصاح به مستمليه : يا أبا خالد عدة ابن من ؟ فقال له : عدة ابن فقدتك . وليستمل على موضع مرتفع من كرسى أو نحوه ، فإن لم يجد استملى قائماً ، وعليه أن يتبع لفظ المحدث فيؤديه على وجهه من غير خلاف . والفائدة فى استملاء المستملى توصل من يسمع لفظ المملى على بعد منه إلى تفهمه وتحققه بإبلاغ المستملى ، وأما من لم يسمع إلا لفظ المستملى فليس يستفيد بذلك جواز روايته لذلك عن المملى مطلقاً من غير بيان الحال فيه ، وفى هذا كلام قد تقدم فى النوع الرابع والعشرين . ويستحب افتتاح المجلس بقراءة قارىء بشىء من القرآن العظيم ، فإذا فرغ استنصت المستملى أهل المجلس إن كان فيه لغط ثم يبسمل ويحمد الله تبارك وتعالى ويصلى على رسوله صلى الله عليه وسلم (إلى أن قال) : وكان من عادة غير واحد من المذكورين ختم الإملاء بشىء من الحكايات والنوادر والإنشادات بأسانيدها وذلك حسن ؛ انتهى كلام ابن الصلاح .

﴿ فائدة ﴾ لا بأس علينا أن نذكرهنا بعض مجالس الإملاء التى عقدت فى ذلك الزمان ليظهر شدة اعتناء الناس من أهل العلم وغيرهم بها ، وكثرة رغبتهم فى حضورها ، والحرص على سماع الحديث فيها ، قال الذهبى فى التذكرة فى ترجمة الحافظ أبى مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجى البصرى صاحب كتاب السنن ، قال أحمد بن جعفر الختلى : لما قدم الكجى بغداد أملى فى رحبة غسان ، فكان فى مجلسه سبعة مستملين يبلغ كل واحد منهم الآخر ، ويكتب الناس عنه قياماً ، ثم مسحت الرحبة وحسب من حضر بالمحبرة ، فبلغ ذلك نيفاً

وأربعين ألف محبرة سوى النظارة ، هذه حكاية ثابتة رواها الخطيب فى تاريخه عن بشر الفاتنى أنه سمع الختلى يقولها .

وقال فى ترجمة الحافظ الفريابى أبى بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض عن أبى حفص الزيات ، قال : لما ورد الفريابى إلى بغداد استقبل بالطيارات والزيارب[1] ، ثم أوعد له الناس إلى شارع المنار ليسمعوا منه ، فحزر من حضر مجلسه لسماع الحديث فقيل كانوا نحو ثلاثين ألفاً وكان المستملون ثلثمائة وستة عشر . قال أبو الفضل الزهرى : لما سمعت من الفريابى كان فى مجلسه من أصحاب المحابر من يكتب نحو عشرة آلاف إنسان ما بقى منهم غيرى ، هذا سوى من لا يكتب ، قال الذهبى : وسماعه منه فى سنة ثمان وتسعين ومائتين ، قال ابن عدى : كنا نشهد مجلس الفريابى وفيه عشرة آلاف أو أكثر ، وقال فى ترجمة الحافظ عاصم بن على بن عاصم بن صهيب الواسطى التيمى : قدم بغداد وأملى بها وتزاحموا عليه . قال أبو الحسين بن المبارك : كان مجلسه يحزر بأكثر من مائة ألف إنسان وكان يستملى عليه هرون مكحلة .

قال عمر بن حفص السدوسى : وجه المعتصم من يحزر مجلس شيخنا عاصم رحبة النخل وكان يجلس على سطح وينتشر الخلق حتى سمعته يوماً يقول : حدثنا الليث بن سعد وهم يستعيدونه فأعاده أربع عشرة مرة والناس يسمعون . وكان هرون يركب نخلة معوجة يستملى فحزر المجلس بعشرين ومائة ألف انتهى . وقال الحافظ فى تهذيب التهذيب : قال العجلى : شهدت مجلس عاصم بن على فحزروا من شهده ذلك اليوم ستين ومائة ألف انتهى . وقال الذهبى فى ترجمة المحاملى القاضى أبى عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد الضبى البغدادى : قال أبو بكر الداودى : كان يحضر مجلس المحاملى عشرة آلاف رجل انتهى . (وقال فى ترجمة الحافظ سليمان بن حرب الواشحى الأزدى البصرى قاضى مكة

---

(١) لعله الدبادب .

قال أبو حاتم : إمام لا يدلس ، ويتكلم فى الرجال والفقه ، وليس هو بدون عفان ، وقد ظهر من حديثه نحو عشرة آلاف حديث ، ومارأيت فى يده كتاباً قط . حضرت مجلسه ببغداد فحزر بأربعين ألفاً . بنى له شبه منبر بجنب قصر المأمون فصعده وحضر المأمون والأمراء فأرسل المأمون سيرساف وبقى يكتب مايملى انتهى . وقال فى ترجمته : كان المحدث الحافظ أبى زكريا يحيى بن محمد الذهلى النيسابورى . قال الحاكم : كان إمام نيسابور فى الفتيا والرياسة وابن إمامها سمعت ابن هانىء يقول : حضرنا الإملاء عند يحيى بن محمد فى رمضان ، وقتل فى شوال سنة سبع وستين ومائتين فرفضت مجالس الحديث وخبيت المحابر حتى لم يقدر أحد يمشى بمحبرة ولا كراس ، ودام ذلك إلى سنة سبعين فاحتال أبوعثمان سعيد بن إسماعيل الزاهد فى ورود السرى بن خزيمة ، وعقد مجالس الإملاء وعلق المحبرة بيده ، واجتمع عليه خلق عظيم انتهى . ويأتى ذكر مجلس الإملاء الذى عقده الإمام البخارى ببغداد فى ترجمته فى الفصل العشرين) .

الفصل الثامن عشر

فى ذكر كتب الحديث

التى صنفت فى أبواب خاصة ويقال لها الأجزاء

قال السيوطى فى التدريب : ويجمعون الأبواب بأن يفرد كل باب على حدة بالتصنيف ، كرؤية الله تعالى أفرده الآجرى ، ورفع اليدين فى الصلاة والقراءة خلف الإمام أفردهما البخارى . والنية أفرده ابن أبى الدنيا . والقضاء باليمين والشاهد أفرده الدارقطنى . والقنوت أفرده ابن منده . والبسملة أفرده ابن عبد البر وغيره ، انتهى . ويقال لهذه التصنيفات أجزاء . وقد ذكر صاحب كشف الظنون فى باب الجيم أجزاء كثيرة لأئمة الحديث .

فمنها جزء ابن نجيد ، وجزء ابن بشران هو أبو الحسين على بن محمد بن عبد الله المعدل ، وجزء ابن بوش هو محمد بن إبراهيم السراج ، وجزء ابن ديزيل هو إبراهيم بن الحسين الكسائى فيه حديث الإفك ، وجزء ابن راهويه هو الإمام إسحاق ، وجزء ابن مخلد محمد العطار ، وجزء ابن منده هو أبو جعفر محمد ابن منده ، وجزء أبى بكر محمد بن القاسم بن أبى الهيثم الأنبارى ، ومنها منتقاه الكبير والصغير ، وجزء أبى الحسن محمد بن على بن محمد الأزدى من حديث مالك بن أنس ، وجزء أبى الحسن على بن محمد بن عبيد رواية المحاملى عنه ، وجزء أبى الحسن بن زرقويه ، وجزء أبى الحسن محمد بن حامد بن السرى وهو مترجم بكتاب السنة ، وجزء أبى زرعة عبد الرحمن بن عمرو الضبى وهو مترجم بكتاب العلل ، وجزء أبى سعيد إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ، وجزء أبى عبدالله أحمد بن الحسن الصوفى عن يحيى بن معين ، وجزء أبى مسلم إبراهيم بن عبد الله البصرى عن أبى عبدالله محمد بن عبدالله بن المثنى ابن أنس بن مالك ، وجزء أبى معاوية الضرير ، وجزء أبى يعلى أحمد بن على ابن المثنى التميمى ، وجزء إسماعيل بن إسحاق القاضى جمعه من حديث أيوب السختيانى ، وجزء البغوى هو أبو القاسم ، وجزء بكار بن قتيبة بن عبد الله وغير ذلك . انتهى ما فى الكشف ملخصاً .

الفصل التاسع عشر

فى ذكر الكتب المصنفة فى الأربعينات فى الحديث

اعلم أنه قد ورد من طرق كثيرة بروايات متنوعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من حفظ على أمتى أربعين حديثاً فى أمر دينها بعثه الله تعالى يوم القيامة فى زمرة الفقهاء والعلماء » . واتفقوا على أنه حديث ضعيف ، وإن كثرت طرقه . وقد صنف العلماء فى هذا الباب ما لا يحصى من المصنفات ،

واختلفت مقاصدهم فى تأليفها وجمعها وترتيبها . فمنهم من اعتمد على ذكر أحاديث التوحيد وإثبات الصفات ، ومنهم من قصد ذكر أحاديث الأحكام ، ومنهم من اقتصر على مايتعلق بالعبادات ، ومنهم من اختار حديث المواعظ والرقائق ، ومنهم من قصد إخراج ماصح سنده وسلم من الطعن ، ومنهم من قصد ماعلا إسناده ، ومنهم من أحب تخريج ماطال متنه وظهر لسامعه حين يسمعه حسنه ، إلى غير ذلك . وسمى كل واحد منهم كتابه بكتاب الأربعين . كذا فى الكشف .

قلت وقال الإمام أحمد : هذا متن مشهور فيما بين الناس ، وليس له إسناد صحيح . ذكره صاحب المشكاة . وقال الحافظ فى التلخيص ص ٢٦٩ : حديث من حفظ على أمتى أربعين حديثاً كتب فقيهاً ، (رواه) الحسن بن سفيان فى مسنده وفى أربعينه من حديث ابن عباس . وروى من رواية ثلاثة عشر من الصحابة أخرجها ابن الجوزى فى العلل المتناهية وبين ضعفها كلها ، وأفرد ابن المنذرى الكلام عليه فى جزء مفرد . وقد لخصت القول فيه فى المجلس السادس عشر من الإملاء ، ثم جمعت طرقه فى جزء ليس فيها طريق تسلم من علة قادحة . انتهى كلام الحافظ .

وقال القارى فى المرقاة قال النووى : طرقه كلها ضعيفة . وقال الحافظ بن حجر جمعت طرقه كلها فى جزء ليس فيها طريق تسلم من علة قادحة ، قال ابن حجر المكى : ولذا قال النووى : واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه ، وقد اتفق الحفاظ على جواز العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال انتهى . وأنت خبير بأن قضية مامهدوه فى فن الحديث أن الحكم عليه بالضعف إنما هو بالنظر لكل طريق على حدته . وأما بالنظر إلى مجموع طرقه فحسن لغيره . فيرتقى عن درجة الضعف إلى درجة الحسن ، انتهى ما فى المرقاة .

قلت فى تخريج الهداية للزيلعى ص ١٨٩ ج ١ : وكم من حديث كثرت رواته وتعددت طرقه وهو حديث ضعيف كحديث الطير ، وحديث الحاجم والمحجوم ، وحديث من كنت مولاه فعلى مولاه . بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً انتهى . وفى تدريب الراوى : إذا روى الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها أنه حسن بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر ، وعرفنا بذلك أنه قد حفظه ولم يختل فى ضبطه ، وصار الحديث حسناً بذلك انتهى . وقد ذكر صاحب كشف الظنون فى باب الألف أربعينات كثيرة ، وفى باب الشين شروحها ، من شاء الوقوف عليها فليراجعه . قال فى ذكر الأربعين للنووى مالفظه : أربعين النووى وهو الإمام محدث الشام محيي الدين يحيي بن شرف الدين النووى الشافعى المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة قال فيه : ومن العلماء من جمع الأربعين فى أصول الدين ، وبعضهم فى الفروع ، وبعضهم فى الجهاد وبعضهم فى الزهد ، وبعضهم فى الآداب ، وبعضهم فى الخطب ، وكلها مقاصد صالحة . وقد رأيت جمع أربعين من هذا كله وهى أربعون حديثاً مشتملة على جميع ذلك وكل حديث منها قاعدة عظيمة من قواعد الدين ، وقد وصفه العلماء بأن مدار الإسلام عليه وهو نصف الإسلام أو ثلثه ونحو ذلك . والتزم فيه أن تكون صحيحة معظمها من صحيح البخارى ومسلم محذوفة الأسانيد ، ثم أتبعها بباب فى ضبط خفى ألفاظها . أوله الحمد لله رب العالمين قيوم السموات والأرضين الخ . وقد اعتنى العلماء بشرحه وحفظه فكثرت شروحه منها :

شرح الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد المعروف بابن رجب : البغدادى الحنبلى المتوفى سنة خمس وتسعين وسبعمائة وهو شرح كبير سماه (جامع العلوم والحكم فى شرح أربعين حديثاً من جوامع الكلم) أوله الحمد لله الذى أكمل لنا الدين إلخ . قال وقد جمع العلماء جموعاً من كلمات النبى صلى الله

عليه وسلم الجامعة كابن السنى فى الإيجاز ، والقضاعى فى الشهاب . وأملى الحافظ أبو عمرو بن الصلاح مجلساً سماه (الاحاديث الكلية) يقال إن مدار الدين عليها وما كان فى معناها من الكلمات الوجيزة الجامعة ، فاشتمل مجلسه هذا على تسعة وعشرين حديثاً . ثم إن النووى أخذ هذه الأحاديث وزاد عليها تمام اثنين وأربعين حديثاً وسماه بأربعين ، فاشتهرت ونفع الله سبحانه وتعالى بها ببركة نية جامعها انتهى .

وشرح نجم الدين سليمان بن عبد القوى الطوفى الحنبلى : المتوفى سنة ٧١٠ عشرة وسبعمائة ، وتاج الدين عمر بن على الفاكهى المتوفى سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة ، وجمال الدين يوسف بن الحسن بن محمود السرائى الأصل التبريزى المتوفى سنة أربع وثمانمائة ، والشيخ الإمام أبى العباس أحمد بن فرج الأشبيلى المتوفى سنة تسع وتسعين وستمائة ، وأبى حفص عمر البلبيسى الشافعى فرغ منه فى ربيع الآخر سنة خمس وخمسين وثمانمائة . وسماه (فيض المعين) وبرهان الدين إبراهيم بن أحمد الخجندى الحنفى المدنى المتوفى سنة إحدى وخمسين وثمانمائة .

والشهاب أحمد بن محمد بن أبى بكر الشيرازى الكازرونى : شرحها ممزوجاً وسماه (هادياً للمسترشدين) أوله الحمد لله الذى صحح بصحاح حديث من لاينطق إلخ . والشيخ زين الدين سريجاً بن محمد الملطى المتوفى سنة ثمان وثمانين وسبعمائة وسماه (نثر فوائد المربعين المنوية فى نشر فوائد الأربعين النووية) أربعة أجزاء والشيخ ولى الدين سماه (الجواهر البهية) والحافظ مسعود بن منصور الأمير بن سيف الدين عبدالله العلوى أيضاً شرحه ممزوجاً وسماه (الكافى) أوله الحمد لله الذى نور بسبحات أنواره الخ . ومعين بن صفى شرحه بالقول شرحاً صغيراً أوله الحمد لله والمنة على أن أتم علينا النعمة الخ . وشرح العلامة مصلح الدين محمد السعدى العبادى اللارى المتوفى سنة تسع وسبعين وتسعمائة ، وهو أفضل مادونوا فى بيانها . والحق أنه بالنسبة إليه سائر الشروح

كالأبدان الخالية عن الأرواح أوله أحسن حديث ينطق به الناطقون بالحق المبين الخ . ألفه للوزير على باشا وشرح الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي المتوفى سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة وهو ممزوج اسمه (فتح المبين) أوله الحمد لله الذى وفق طائفة من علماء كل عصر الخ . وشرح نور الدين محمد ابن عبدالله الأيجى المسمى (بسراج الطالبين ومنهاج العابدين) وهوشرح فارسى فى مجلد أوله الحمد لله بجميع محامده على جميع نعمه الخ . وشرح منلا على القارى المكى الهروى الحنفى المتوفى سنة أربع وأربعين وألف ، شرحاً لطيفاً جامعاً أنواع الفوائد وأظنه أنه فاق الجميع ، وشرح آخر ممزوج أيضاً أوله الحمد لله رافع أعلام الملة الزهراء الخ . وتخريجه للإمام شهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى سنة اثنين وخمسين وثمانمائه خرجه بالأسانيد العالية . وممن شرح الشيخ سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى المتوفى سنة أربع وثمانمائة انتهى .

الفصل العشرون

فى ذكر الكتب الستة المعروفة بالصحاح الستة

وفيه وصلان الأول فى ذكرها إجمالا والثانى فى ذكرها وذكر اسم تراجم مصنفيها تفصيلا .

الوصل الأول : اعلم أن أهل العلم قد دونوا فى الحديث على اختلاف أغراضهم ومقاصدهم كتباً كثيرة بحيث لايحصى عددها ، لكن الكتب الستة المعروفة بالصحاح الستة أعنى صحيح البخارى ، وصحيح مسلم ، وسنن أبى داود ، وجامع الترمذى ، وسنن النسائى ، وسنن ابن ماجه ، اشتهرت غاية الاشتهار واختيرت للقراءة والإقراء ، والسماع والإسماع ، وذلك لما فيها من الفوائد ماليس فى غيرها . قال أبو جعفر بن الزبير : أول ماأرشد إليه مااتفق المسلمون على اعتماده

وذلك الكتب الخمسة ، والموطأ الذى تقدمها وضعاً ولم يتأخر عنها رتبة ، وقد اختلفت مقاصدهم فيها ، وللصحيحين فيها شفوف، وللبخارى لمن أراد التفقه مقاصد جليلة ، ولأبى داود فى حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ماليس لغيره ، وللترمذى فى فنون الصناعة الحديثية مالم يشاركه غيره ، وقد سلك النسائى أغمض تلك المسالك وأجلها ؛ انتهى .

قال الحافظ ابن حجر : وأول من أضاف ابن ماجه إلى الخمسة الفضل بن طاهر حيث أدرجه معها فى أطرافه ، وكذا فى شروط الأئمة الستة ، ثم الحافظ عبد الغنى فى كتاب (الإكمال فى أسماء الرجال) الذى هذبه الحافظ المزى وقدموه على الموطأ لكثرة زوائده على الخمسة ، بخلاف الموطأ ، وهو كما قاله ابن الأثير كتاب مفيد قوى التبويب فى الفقه لكن فيه أحاديث ضعيفة جداً بل منكرة بل نقل عن الحافظ المزى : أن الغالب فيما انفرد به الضعف ولذا لم يضفه غير واحد إلى الخمسة ، بل جعلوا السادس الموطأ ، منهم رزين والمجد بن الأثير . وقال الحافظ : وينبغى أن يجعل مسند الدارمى سادساً للخمسة بدله ، فإنه قليل الرجال الضعفاء ، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة ، وإن كان فيه أحاديث مرسلة وموقوفة فهو مع ذلك أولى منه ؛ انتهى .

وقال القارى فى المرقاة شرح المشكاة ص ٢٣ ج ١ : إذا قالوا الكتب الخمسة أو الأصول الخمسة فهى : البخارى ومسلم وسنن أبى داود وجامع الترمذى ومجتنى النسائى ؛ انتهى .

الوصل الثانى : فى ذكر الكتب الستة وذكر تراجم مصنفيها تفصيلا .

أما صحيح البخارى وصحيح مسلم فقال الإمام النووى فى مقدمة شرح صحيح مسلم : اتفق العلماء رحمهم الله تعالى على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخارى ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول ، وكتاب البخارى أصحهما صحيحاً وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة ، وقد صح أن مسلماً كان

ممن يستفيد من البخارى ويعترف بأنه ليس له نظير فى علم الحديث . وهـذا الذى ذكرناه من ترجيح كتاب البخارى هو المذهب المختار الذى قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث . وقال أبو على الحسين ابن على النيسابورى الحافظ شيخ الحاكم أبى عبد الله بن البيع : كتاب مسلم أصح ؛ ووافقه بعض شيوخ المغرب ، والصحيح الأول ؛ انتهى .

وقال الحافظ ابن الصلاح فى علوم الحديث : أول من صنف فى الصحيح البخارى أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجُعفى مولاهم ، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابورى القشيرى من أنفسهم . ومسلم مع أنه أخذ عن البخارى واستفاد منه يشاركه فى أكثر شيوخه ، وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز . وأما ماروينا عن الشافعى رضى الله عنه من أنه قال : ماأعلم فى الأرض كتاباً فى العلم أكثر صواباً من كتاب مالك . ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ فإنما قال ذلك قبل وجود كتابى البخارى ومسلم . ثم إن كتاب البخارى أصح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد . وأما ماروينا عن أبى على الحافظ النيسابورى أستاذ الحاكم أبى عبد الله الحافظ من أنه قال : ماتحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج ، وقول من فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخارى : إن كان المراد به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح ، فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسروداً غير ممزوج بمثل ما فى كتاب البخارى فى تراجم أبوابه من الأشياء التى لم يسندها على الوصف المشروط فى الصحيح . فهذا لا بأس به وليس يلزم منه أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجع إلى نفس الصحيح على كتاب البخارى ، وإن كان المراد به أن كتاب مسلم أصح صحيحاً فهذا مردود على من يقوله ؛ انتهى .

﴿ تنبيه ﴾ قال الشيخ أبو محمد عبد الله بن أبى جمرة : قال لى من لقيت من العارفين عمن لقيه من السادة المقر لهم بالفضل أن صحيح البخارى ما قرىء فى

شدة إلافرجت ، ولاركب به فى مركب إلانجت[1] . قال وكان مجاب الدعوة وقد دعا لقاريه .

---

(١) فيما نقل عن الشيخ أبى محمد عبد الله بن أبى جمرة ـ الذى ورد التنبيه عن مقاله ـ نظر ، حيث ذكر فيما نقله عمن لقيه من « العارفين » ... أن صحيح البخارى « ما قرىء فى شدة إلا فرجت ، ولا ركب به فى مركب إلا نجت » ، وأنه « يستسقى به الغمام » ، وأن الكثيرين من المشايخ والعلماء الثقات قرأوه « لحصول المرادات ، وكفاية المهمات ، وقضاء الحاجات ، ورفع البليات ، وكشف الكربات ، وشفاء المرضى ، وعند المضايق والشدائد ، فحصل مرادهم .. ووجدوه كالترياق مجرباً .. إلخ .

ونحن نرى خلاف ذلك ... نرى أن شفاء المرضى ، ودفع الشدائد ، ونجاة المراكب بمن فيها .. ليست من وظائف صحيح البخارى ولادواعى وجوده أو قراءته . فإن وجوده بالمراكب لايمنعها من الغرق ، ووجوده فى البيوت لايمنعهـا من الحريق .. والوقائع الدالة على ذلك لاتحصى نقلا وعقلا ... وإنه لو صح ما قاله الشيخ ابن أبى جمرة لكان المصحف ـ كتاب الله ـ أولى بهـذه الخصائص منه .. بل بأكثر منها .. ولا جدال فى ذلك .. وإن استعظمه المستعظمون .. إنما الحرص على صحيح البخارى وموالاة قراءته فللعمل بمـا فيه من فرائض الدين ونوافله .. اتباعاً لنبينا الكريم وتأسياً به .. صلوات الله عليه وسلامه .

والذى نحن به موقنون ؟ أن من ينجى المراكب فى البر والبحر ، ويشفى المرضى فى الليل والنهار ، ويكشف الكربات ، ويغيث المضطرين .. ليس إلا الله سبحانه .. القريب المجيب .. بمحض فضله ومشيئته وحده .. واستجابة لمن دعاه من الصالحين بقلب سليم ولسان مبين .

قضـاء الحاجات ، وكشف الكربات ، ونجاة المراكب .. ليست إذن لوجود صحيح البخارى أو ســواه فى البيت أو المركب .. ولابتعليق الحجب والتمائم فى الأعناق والآباط .. إنما هى مقادير تجرى وفق مشيئة الله سبحانه بعد الأخذ بالأسباب الصحيحة المعلومة للناس .

والأسباب الصحيحة تدبير حسن بما كان فى الطوق ، ولجوء صحيـح صادق إلى الله الذى « له دعوة الحق » .

أما اللجوء إلى سواه من كتاب أو حجاب .. أو ولى أو ضريح أو شجر أو حجر .. واعتقاد السر والبركة والنفع فيه .. فلعمرى إنه عين الضلال ونهاية الخسار .

فى هـذه الكليات التى جرت بها المقادير من قبض وبسط ، وصحـة ومرض ، وهدى وضـلال ، وسعادة وشقاء ، وموت وحياة ، وإخصاب وعقم .. تبطل حيلة الإنسان وتنفد قدرته ، برغم مايتوهمه المتوهمون ، ويدعيه المبطلون .

من ذا الذى يعصمكم من الله إن أراد بـكم سوءاً ؟ ؟ كتاب أو حجاب أو ضريح ؟ ؟ الجواب الحاسم القاطع علمه الله تعالى لأكرم عباده عليه ، وأتقاهم له ، وأخوفهم منه ، قال : « قل : لن يجيرنى من الله أحد ..إلخ » . وقوله : «قل : أرأيتم إن أهلكنى الله ومن معى .. =

= فمن يجير الـكافرين من عذاب أليم ؟ » أو قوله عنه صلى الله عليه وسلم : « ولو تقول علينا بعض الأقاويل ، لأخذنا منه باليمين ، ثم لقطعنا منه الوتين ، فما منـكم من أحد عنه حاجزين » .

أو قوله تعالى : « ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلا ؛ إذن لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات .. ثم لا تجد لك علينا نصيراً » .

أو قوله تعالى : « قل لا أملك لنفسى نفعاً ولا ضراً .. إلا ماشاء الله .. الخ » .

أو قوله : « قل إنى لا أملك لـكم ضراً ولا رشداً .. الخ » .

أو قوله : « وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو .. الخ » .

ماذا تعنى هذه الآيات ، وهى متعلقة بالرسول ذاته ؟ ؟ وماذا يراد بها من آثار فى نفس المسلم .. إنها تعنى شيئاً هاماً جداً . . دقيقاً جداً . . جليلا جداً .. ضرورياً جداً .. بدونه لا يكون المرء مؤمناً أبداً .. فأى خطر لها بعد هذا ..؟

إنها تعنى أن القوة كلها لله .. والقدرة كلها لله .. والجبروت كله لله .. الجبروت المطلق غير المحدود .. والـكبرياء المطلقة غير المحدودة .. له تعالى

لـكن الناس ـ ومعهم بعض «العلماء» ـ ما قدروا الله حق قدره .. على حين أن الأرض (بمن عليها من خلق وأنبياء وأولياء وكتب وحجب وتمائم) قبضته يوم القيامة .. والسموات (بمن فيها من خلق وملائـكة وشموس وكواكب وأقمار) مطويات بيمينه .. فأى جبروت هذا ..؟؟ ولـكنهم الناس !! ما قدروا الله حق قدره .. ولارجوا له وقاراً .. وهو الذى له الخلق والأمر .. وله وحده منزلة الإله ، المعبود الحق . . النافع الضار ..

على حين أن للنبى منزلة العبد البشر ، الطامع فى رحمة ربه ، الشـديد الخوف من غضبه وبطشه .. كذا للأنبياء جميعاً والأولياء جميعاً منزلة عبودية لاتعدو أبداً طور الإنسان فى ضعفه وعجزه وافتقاره إلى فضل ربه وإلى إحسانه وولايته .

العجب مع هذا ؛ بل أشد العجب ـ من أناس بل وعلماء ـ يرجون النفع والضر ، والبركة والمدد ، والنجاة والنعم .. من الأضرحة وساكنيها ، يتمسحون بنحاسها وخشبها ثم يطوفون بها ويسعون إليها وينذرون لها ، يرجونها ويخافونها .. ونسوا أن الأنبياء ، والأولياء ، والشهداء ، والملائـكة ، وملوك الأرض والجبابرة ، ومعهم كل الخلائق .. من الأزل للأبد .. سوف يقفون .. يفرقون فرقاً ، ويخشعون خشوعاً ، ويرهقون رهقاً ، بعيد تصوره ، يهون بجانبه الموت من خشية الله ..

« إن كل من فى السموات ، والأرض .. إلا آتى الرحمن .. عبداً ..»

هذه الآيات مقصود منها الإعلام الصحيح بالفرق الشاسع بين قدرة الله الأكبر .. وبين ضعف نبيه بإزائه ، وافتقاره إلى إحسانه ، وشدة خوفه صلى الله عليه وسلم منه تعالى ، وطمعه فى رحمته ...! فـكيف بغيره من البشر والمخلوقات !

إذا كان هذا شأن الله سبحانه ـ وله المثل الأعلى ـ مع صفوة خلقه ، وأكرمهم عليه =

وقال الحافظ عماد الدين بن كثير : وكتاب البخارى الصحيح يستسقى بقراءته الغمام ، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام .

وقال الشيخ عبد الحق الدهلوى فى أشعة اللمعات : قرأ كثير من المشائخ والعلماء الثقات صحيح البخارى لحصول المرادات وكفاية المهمات وقضاء الحاجات ودفع البليات وكشف الكربات ، وصحة الأمراض وشفاء المرضى ، وعند المضائق والشدائد فحصل مرادهم وفازوا بمقاصدهم ، ووجدوه كالترياق مجربا ، وقد بلغ هذا المعنى عند علماء الحديث مرتبة الشهرة والاستفاضة .

ونقل السيد جمال الدين المحدث عن إستاذه السيد أصيل الدين أنه قال : قرأت صحيح البخارى نحو عشرين ومائة مرة فى الوقائع والمهمات لنفسى وللناس

= وأحبهم إليه ، وأعبدهم له ، وأخوفهم منه . . لايحابيه فى الحق أدنى محاباة . . ولايدع وعيده – بأقصى الوعيد – لخطرات الهفوات . .

فكيف . . يا للناس . . بسواه ؟ ؟ كيف تقوم الدنيا وتقعد للأضرحة والمشاهد والقبور ! كيف يعتقد الضر والنفع فى ساكنيها ؟ كيف يرجى ويخاف ميت أو حجاب أو كتاب ؟

إذا كان هذا شأن الله العظيم من نبيه خير البشر ، وسيد ولد آدم ، ونخر الإنسانية الذى مازاد عن كونه عبد . . عبد خلقه الله من تراب وآثره على الناس بالوحى . . . . عبد ؛ شديد الخوف من ربه العزيز الجبار المتكبر . . عبد شديد العجز أمام إرادة خالقه القوى المتين ، الكبير المتعال . . عبد لايملك لنفسه نفعاً ولاضراً . . ولاموتاً ولاحياة . . ولايملك لسواه . . كذلك لن يجيره من الله أحد ، إن مسه الله بضر أو بهلاك . . فكيف بباقى البشر وسائر المخلوقات ؟ وماذا بقى للضريح والميت ؟ والحجاب والكتاب من سر وبركة وتصرف فى الكون ؟ بعد هذا البيان . . طبعاً لاشىء على الإطلاق .

لهذا نذهب – بكل الاطمئنان – إلى القول بأن وجود صحيح البخارى أو سواه فى مركب لاينجيها من الغرق ، والحريق ، وأن قراءته لقضاء الحاجات ، ودفع البليات ، وكشف الكربات ، وشفاء المرضى . . إلخ ، ليس هو الترياق . . !

هذه لفتة عابرة ، رجونا بها تصحيح خطأ شائع ، من قصور فى الإدراك ، لتصح عقيدة الكثيرين فى الله تعالى . . الذى له دعوة الحق . . وإليه يرجع الأمر كله .

وإن صدق التوجه إلى الله ، وحسن التوكل عليه وحده ، وإحسان العقيدة فيه سبحانه ، وإخلاص العبادة له ، والأخذ بالأسباب ، مع اتباع سنة النبى الكريم صلوات الله عليه لهى البركة كلها ، والنجاح والفلاح فى الدنيا والآخرة . . وهذا هو الترياق الذى افتقدوه .

المصحح

الآخرين فبأى نية قرأنه حصل المقصود وكفى المطلوب انتهى مترجماً بالعربية .

قلت : قد أجاز كثير من أهل العلم فى هذا الزمان قراءة صحيح البخارى وختمه لشفاء الأمراض ودفع المصائب وحصول المقاصد ، فيجتمعون ويقرأ بعضهم الجزء الأول منه مثلا وبعضهم الجزء الثانى ، وبعضهم الثالث ، وهكذا فيختمونه باجتماعهم ثم يدعون الله تعالى لشفاء مرضاهم أو لدفع مصائبهم أو لحصول مقاصدهم . واستدلوا على ذلك بأن قراءته بتمامه رقية لشفاء المرضى ودفع المصائب وحصول المقاصد . والرقية بما ليس فيه شرك ولا كلمة لايفهم معناها جائزة بالاتفاق .

فإن قيل كيف علموا أن قراءته بتمامه رقية ولم يثبت كونه رقية لابالكتاب ولا بالسنة ولا بالإجماع ؟ يقال كون شيء من الآيات القرآنية أو ذكر أو دعاء من الأذكار والأدعية المأثورة رقية لشيء من الأمراض ؛ وجواز الاسترقاء به لا يتوقف على ثبوت كونه رقية من الكتاب والسنة ، فقد روى البخارى فى صحيحه عن أبى سعيد قال : « انطلق نفر من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فى سفرة سافروها حتى نزلوا على حى من أحياء العرب فاستضافوهم . فأبوا أن يضيفوهم ، فلدغ سيد ذلك الحى فسعوا بكل شيء — لا ينفعه شيء الحديث . وفيه : فقال ومايدريك أنها رقية ؟ » . قال الحافظ فى الفتح : وزاد سليمان بن قتة فى روايته بعد قوله « وما يدريك أنها رقية » قلت ألقى فى روعى . والدارقطنى من هذا الوجه : « فقلت يارسول الله شيء ألقى فى روعى » . وهو ظاهر فى أنه لم يكن عنده علم متقدم بمشروعية الرقى بالفاتحة . ولهذا قال له أصحابه لما رجع : ما كنت تحسن رقية . كما وقع فى رواية معبد بن سيرين انتهى .

أما الإمام البخارى فهو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفى أبو عبد الله البخارى جبل الحفظ وإمام الدنيا فى ثقة الحديث من الحادية عشرة . قاله الحافظ فى التقريب . وقال فى تهذيب التهذيب : روى عن عبيد الله بن

موسى ، ومحمد بن عبد الله الأنصارى ، وعفان ، وأبى عاصم النبيل ، ومكى بن إبراهيم ، وأبى المغيرة ، وأبى مسهر ، وأحمد بن خالد الوهبى ، وخلق كثير سواهم ممن سمع من التابعين فمن بعدهم إلى أن كتب عن أقرانه وعن تلامذته . روى عنه الترمذى فى الجامع كثيراً ومسلم فى غير الجامع ، وروى النسائى فى الصيام عن محمد بن إسماعيل عن حفص بن عمر بن الحارث عن حماد حديثاً هكذا وقع غير منسوب فى عامة الروايات عنه وفى أصل الصورى الذى كتبه عن ابن النحاس عن حمزة عن النسائى حدثنا محمد بن إسماعيل ، وهو أبو بكر الطبرانى . ووقع فى رواية ابن السنى وحده عن النسائى : حدثنا محمد بن إسماعيل البخارى وقد روى النسائى الكثير عن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم وهو ابن علية ، وهو يشارك البخارى فى كثير من شيوخه . وروى فى كتاب الكنى عن عبد الله ابن أحمد بن عبد السلام الخفاف عن البخارى عدة أحاديث ، فهذه قرينة ظاهرة فى أنه لم يلق البخارى . وروى عن البخارى أيضاً أبو زرعة ، وأبو حاتم وإبراهيم الحربى وابن أبى الدنيا وخلق كثير ، قال بكير بن نمير سمعت الحسن ابن الحسين البزار ببخارى يقول : رأيت محمد بن إسماعيل شيخاً نحيف الجسم ليس بالطويل ولا بالقصير ، ولد فى شوال سنة ١٩٤ وتوفى يوم السبت لغرة شوال سنة ٢٥٦ عاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً انتهى .

وقال الذهبى فى تذكرة الحفاظ : وأول سماعه للحديث سنة خمس ومائتين ، وحفظ تصانيف ابن المبارك وهو صبى ، وهو نشأ يتيما ورحل مع أمه وأخيه سنة عشرة ومائتين بعد أن سمع مرويات بلده من محمد بن سلام ، والمسندى ، ومحمد بن يوسف البيكندى ، وسمع ببلخ من مكى بن إبراهيم وببغداد من عفان وبمكة من المقرى وبالبصرة من أبى عاصم الأنصارى ، وبالكوفة من عبيد الله ابن موسى ، وبالشام من أبى المغيرة والفريابى ، وبعسقلان من آدم ، وبحمص من أبى اليمان ، وبدمشق من أبى مسهر شيئا ، وصنف وحدث ومافى وجهه

شعرة . وكان رأساً فى الذكاء ، رأساً فى العلم ، رأساً فى الورع والعبادة .
حدث عنه الترمذى ، ومحمد بن نصر المروزى الفقيه ، وصالح بن محمد جزرة ، ومطين ، وابن خزيمة ، وأبو قريش محمد بن جمعة ، وابن صاعد وابن أبى داود ، وأبو عبد الله الفربرى ، وأبو حامد بن الشرقى ، ومنصور بن محمد البزدوى ، وأبو عبد الله المحاملى ، وخلق كثير . وكان شيخاً نحيفاً ليس بطويل ولاقصير ، إلى السمرة كان يقول : لما طعنت فى ثمان عشرة سنة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم فى أيام عبيد الله بن موسى ، وحينئذ صنفت التاريخ عند قبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى الليالى المقمرة .

وعن البخارى قال : كتبت عن أكثر من ألف رجل ، ومن مناقبه قال وراقه محمد بن أبى حاتم : سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان :

كان البخارى يختلف معنا إلى السماع وهو غلام فلا يكتب ، حتى أتى على ذلك أياماً فكنا نقول له ، فقال : إنكما قد أكثرتما على فأعرضا على ما كتبتما ، فأخرجنا إليه ما كان عندنا ، فزاد على خمسة عشر ألف حديث فقرأها كلها عن ظهر قلب حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه . ثم قال أترون أنى أختلف هدراً وأضيع أيامى ؟ فعرفنا أنه لايتقدمه أحد . وقال محمد بن حميرويه : سمعت البخارى يقول أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، وأحفظ مائتى ألف حديث غير صحيح . قال الذهبى قد أفردت مناقب هذا الإمام فى جزء ضخم فيها العجب . وقال القاضى ابن خلكان : رحل فى طلب الحديث إلى أكثر محدثى الأمصار وكتب بخراسان والجبال ومدن العراق والحجاز والشام ومصر . وقدم بغداد واجتمع إليه أهلها واعترفوا بفضله وشهدوا بتفرده فى علم الرواة والدراية .

وحكى أبو عبد الله الحميدى فى كتاب جذوة المقتبس والخطيب فى تاريخ بغداد : أن البخارى لما قدم بغداد سمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها ، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر ،

ودفعوا إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث ، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخارى ، وأخذوا الموعد المجلس فحضر المجلس جماعة من أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها من البغداديين ، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه واحد من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخارى لاأعرفه فسأله عن آخر فقال لاأعرفه . فما زال يلقى عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخارى يقول لاأعرفه . فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون : الرجل فهم ومن كان منهم ضد ذلك يقضى على البخارى بالعجز والتقصير وقلة الفهم ، ثم انتدب رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة ، فقال البخارى لاأعرفه فسأله عن الآخر فقال : لاأعرفه . فلم يزل يلقى عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته . والبخارى يقول لاأعرفه . ثم انتدب الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة ، والبخارى لايزيدهم على قوله لاأعرفه ، فلما علم البخارى أنهم فرغوا ، التفت إلى الأول منهم فقال : أما حديثك الأول فهو كذا ، وحديثك الثانى فهو كذا والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه وفعل الآخرين كذلك ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها وأسانيدها ، إلى متونها . فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل انتهى .

قلت ذكر الحافظ هذه الحكاية بسنده فى مقدمة الفتح ثم قال : هنا يخضع للبخارى فى العجب من رده الخطأ إلى الصواب فإنه كان حافظاً ، بل العجب من حفظه الخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة ، وروينا عن أبى بكر الكلودانى قال : مارأيت مثل محمد بن إسماعيل ، كان يأخذ الكتاب من العلم فيطلع عليه اطلاعة فيحفظ عامة طرق الأحاديث ، وقد سبق ماحكاه عن محمد حاشد بن إسماعيل فى أيام طلبهم بالبصرة معه . وكونه كان يحفظ ماسمع

ولا يكتب . وقال أبو الأزهر : كان بسمرقند أربعمائة محدث فجمعوا وأحبوا أن يغالطوا محمد بن إسماعيل فأدخلوا إسناد الشام فى إسناد العراق ، وإسناد العراق فى إسناد الشام ، وإسناد الحرم فى إسناد اليمن . فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلقوا عليه بسقطة .

وقال غنجار فى تاريخه : سمعت أبا القاسم منصور بن إسحاق بن إبراهيم الأسدى يقول : سمعت أبا محمد عبدالله بن محمد بن إبراهيم يقول : سمعت يوسف بن موسى المروزى يقول : كنت بالبصرة فى جامعها إذ سمعت مناديا ينادى يا أهل العلم لقد قدم محمد بن إسماعيل البخارى ، فقاموا إليه وكنت معهم ، فرأينا رجلا شابا ليس فى لحيته بياض فصلى خلف الأسطوانة ، فلما فرغ أحدقوا به وسألوه أن يعقد لهم مجلساً للإملاء فأجابهم إلى ذلك ، فقام المنادى ثانياً فى جامع البصرة فقال : يا أهل العلم لقد قدم محمد بن إسماعيل البخارى فسألناه أن يعقد مجلس الإملاء فأجاب أنه يجلس غداً فى موضع كذا ، فلما كان بالغد حضر المحدثون والحفاظ والفقهاء والنظارة حتى اجتمع قريب من كذا كذا ألف نفس ، فجلس أبو عبد الله للإملاء ، فقال قبل أن يأخذ فى الإملاء : يا أهل البصرة أنا شاب وقد سألتمونى أن أحدثكم وسأحدثكم بأحاديث عن أهل بلدكم تستفيدونها — يعنى ليست عندكم — قال فتعجب الناس من قوله ، فأخذ فى الإملاء فقال : حدثنا عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبى رواد العتكى بلديكم ، قال حدثنا أبى عن شعبة عن منصور وغيره عن سالم بن أبى الجعد عن أنس بن مالك : أن أعرابياً جاء إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله : الرجل يحب القوم الحديث . ثم قال : هذا ليس عندكم عن منصور إنما هو عندكم عن غير منصور . قال يوسف بن موسى : فأملى عليهم مجلساً من هذا النسق ، يقول فى كل حديث : روى فلان هذا الحديث عندكم كذا ، فأما من رواية فلان يعنى التى يسوقها فليست عندكم انتهى .

وقال القاضى ابن خلكان : وكانت ولادته يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة . وقال أبو يعلى الخليلى فى كتاب الإرشاد : إن ولادته كانت لاثنتى عشرة خلت من الشهر المذكور ، وتوفى ليلة السبت بعد صلاة العشاء وكانت ليلة عيد الفطر ، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ست وخمسين ومائتين بخرتنك ، رحمه الله تعالى . وكان خالدبن أحمد بن خالد الذهلى أمير خراسان ، قد أخرجه من بخارى إلى خرتنك ثم حج خالد المذكور فوصل إلى بغداد فحبسه الموفق بن المتوكل/أخو المعتمد الخليفة فمات فى حبسه .

وقد اختلف فى اسم جده فقيل إنه يرذبه ، بفتح الياء المثناة من تحتها وسكون الراء وكسر الذال المعجمة وبعدها باء موحدة ثم هاء ساكنة . وقال أبو نصر بن ماكولاه فى كتاب الإكمال : هو يزدزبه ، بدال وزاى وباء معجمة بواحدة . وقال غيره : كان هذا الجد مجوسياً مات على دينه ، وأول من أسلم منهم المغيرة ، ووجدته فى موضع آخر عوض يرذبه الأحنف ، ولعل يرذبه كان أحنف الرجل . والبخارى بضم الباء الموحدة وفتح الخاء المعجمة وبعد الألف راء هذه النسبة إلى بخارى ، وهى من أعظم مدن ماوراء النهر بينها وبين سمرقند مسافة ثمانية أيام . وخرتنك بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء وفتح التاء المثناة من فوقها وسكون النون وبعدها كاف ، وهى قرية من قرى سمرقند ، ونسبة البخارى إلى سعيد بن جعفر الجعفى والى خرسان ، وكان له عليهم الولاء فنسبوا إليه انتهى .

وأما الإمام مسلم : فهو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى النيسابورى صاحب الصحيح أحد الأئمة الحفاظ وأعلام المحدثين ، رحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر ، وسمع يحيى بن يحيى النيسابورى ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وعبد الله بن مسلمة القعنبى وغيرهم ، وقدم

بغداد غير مرة فروى عنه أهلها ، وآخر قدومه إليها فى سنة تسع وخمسين ومائتين . وروى عنه الترمذى وكان من الثقات . وقال محمد الماسرجسى سمعت مسلم بن الحجاج يقول : صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة . وقال الحافظ أبو على النيسابورى : ماتحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم فى علم الحديث . وقال الخطيب البغدادى : كان مسلم يناضل عن البخارى حتى أوحش مابينه وبين محمد بن يحيي الذهلى بسببه . وقال أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ : لما استوطن البخارى نيسابور ، أكثر مسلم من الاختلاف إليه فلما وقع بين محمد بن يحيي والبخارى ماوقع فى مسألة اللفظ ونادى عليه ومنع الناس من الاختلاف إليه حتى هجر وخرج من نيسابور فى تلك المحنة قطعه أكثر الناس غير مسلم ، فإنه لم يتخلف عن زيارته ، فأنهى إلى محمد بن يحيي أن مسلم بن الحجاج على مذهبه قديماً وحديثاً ، وأنه عوتب على ذلك بالحجاز والعراق ولم يرجع عنه ، فلما كان يوم مجلس محمد بن يحيي قال فى آخر مجلسه : إلا من قال باللفظ فلا يحل أن يحضر مجلسنا. فأخذ مسلم الرداء فوق عمامته وقام على رؤوس الناس وخرج من مجلسه ، وجمع كل ما كتب منه وبعث به على ظهر حمال إلى باب محمد بن يحيي ، فاستحكمت بذلك الوحشة ، وتخلف عنه وعن زيارته . قاله القاضى ابن خلكان .

وقال الحافظ فى تهذيب التهذيب : روى عن القعنبى ، وأحمد بن يونس ، وإسماعيل بن أبى أويس ، وداود بن عمرو الضبى ويحيي بن يحيي النيسابورى ، والهيثم بن خارجة ، وسعيد بن منصور ، وشيبان بن فروخ ، وخلق كثير . روى عنه الترمذى حديثاً واحداً عن يحيي بن يحيي عن أبى معاوية عن محمد بن عمرو عن أبى سلمه وعن أبى هريرة حديث : أحصوا هلال شعبان لرمضان . ماله فى جامع الترمذى غيره ، وأبو الفضل أحمد بن سلمة ، وإبراهيم بن

أبى طالب . وأبو عمرو الخفاف ، وحسين بن محمد القبانى ، وأبو عمرو المستملى وصالح بن محمد الحافظ وآخرون .

قال أبوعمرو المستملى : أملى علينا إسحاق بن منصورسنة إحدى وخمسين ومسلم ينتحب عليه وأنا أستملى ، فنظر إسحاق بن منصور إلى مسلم فقال : لن نعدم الخير ماأبقاك الله للمسلمين . وقال الحاكم سمعت أبا الفضل محمد بن إبراهيم سمعت أحمد بن سلمة يقول : عقد لمسلم مجلس المذاكرة ، فذكر له حديث فلم يعرفه ، فانصرف إلى منزله وقدمت له سلة فيها تمر ، فكان يطلب الحديث ويأخذه تمرة تمرة ، فأصبح وقد فنى التمر ووجد الحديث .

زاد غيره : فكان ذلك سبب موته . وقال : حصل لمسلم فى كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله ، بحيث أن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل ، وذلك لما اختص به من جمع الطرق ، وجودة السياق ، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هى من غير تقطيع ولارواية بمعنى . وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه ، وحفظت منهم أكثر من عشرين إماماً ممن صنف المستخرج على مسلم فسبحان المعطى الوهاب .

وله من التصنيف غير الجامع ، كتاب الانتفاع بجلود السباع ، والطبقات مختصر ، والكنى كذلك . ومسند حديث مالك ، وذكره الحاكم فى المستدرك فى كتاب الجنائز استطراداً ، وقيل إنه صنف مسنداً كبيراً على الصحابة لم ينته . قال الحاكم كان تام القامة أبيض الرأس واللحية ، يرخى طرف عمامته بين كتفيه . قال فيه شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء ، كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم ماعلمته إلا خيراً ، وكان بزازاً ، وكان أبوه الحجاج من المشيخة . وقال ابن الأخرم : إنما خرّجت مدينتنا هذه من رجال الحديث ثلاثة محمد بن يحيى وإبراهيم بن أبى طالب ومسلماً . وقال ابن عقدة : قلما يقع الغلط لمسلم فى الرجال لأنه كتب الحديث على وجهه . وقال أبو بكر الجارودى : حدثنا مسلم

ابن الحجاج وكان من أوعية العلم . وقال مسلمة بن قاسم : ثقة جليل القدر من الأئمة . وقال ابن أبى حاتم : كتبت عنه وكان ثقة من الحفاظ له معرفة بالحديث وسئل أبى عنه فقال صدوق . وقال بندار الحفاظ أربعة : أبو زرعة ومحمد بن إسماعيل والدارمى ومسلم انتهى .

وقال ابن خلكان : وتوفى مسلم عشية يوم الأحد ودفن بنصرآباد ظاهر نيسابور يوم الاثنين لخمس . وقيل لست بقين من شهر رجب الفرد سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور وعمره خمس وخمسون سنة ، هكذا وجدته فى بعض الكتب ولم أر أحداً من الحفاظ ضبط مولده ولا تقدير عمره . وأجمعوا على أنه ولد بعد المائتين وكان شيخنا تقى الدين أبو عمرو عثمان المعروف بابن الصلاح يذكر مولده : وغالب ظنى أنه قال سنة اثنتين ومائتين ثم كشفت ماقاله ابن صلاح الدين فإذا هو فى سنة ست ومائتين . نقل ذلك من كتاب علماء الأمصار تصنيف الحاكم أبى عبد الله بن البيع النيسابورى الحافظ . ووقفت على الكتاب الذى نقل منه وملكت النسخة التى نقل منها أيضاً وكانت ملكه وبيعت فى تركته ووصلت وملكتها ؛ وصورة ماقاله بأن مسلم بن الحجاج توفى بنيسابور لخمس بقين من شهر رجب الفرد سنة إحدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين فتكون ولادته فى سنة ست ومائتين انتهى .

وأما جامع الترمذى فسيأتى ذكره مع ترجمة الإمام الترمذى فى الباب الثانى .

وأما سنن أبى داود فقال هو : كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث انتخبت ما ضمنته وجمعت فى كتابى هذا أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث من الصحيح وما يشبهه ويقاربه . ويكفى الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث :

أحدها — إنما الأعمال بالنيات .

والثانى — من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه .

والثالث — لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه .

الرابع — الحلال بين والحرام بين وبين ذلك مشتبهات الحديث .

كذا فى مفاتيح الدجى شرح مصابيح الهدى . قال الشاه عبد العزيز الدهلوى : ومعنى الكفاية أنه بعد معرفة القواعد الكلية للشريعة ومشهوراتها لا تبقى حاجة إلى مجتهد ومرشد فى جزئيات الوقائع .

لأن الحديث الأول يكفى لتصحيح العبادات .

والثانى لمحافظة أوقات العمر العزيز .

والثالث لمراعاة حقوق الجيران والأقارب وأهل التعارف والمعاملة .

والرابع لدفع الشك والتردد الذى يحصل باختلاف العلماء أو اختلاف الأدلة .

فهذه الأحاديث الأربعة عند الرجل العاقل كالشيخ والأستاذ انتهى .

قال ابن السبكى فى طبقاته : وهى من دواوين الإسلام والفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ الصحيح عليها وعلى سنن الترمذى انتهى . وروى الحافظ أبو طاهر السلفى بسنده إلى حسن بن محمد بن إبراهيم أنه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المنام يقول من أراد أن يستمسك بالسنن فليقرأ سنن أبى داود . وروى عن يحيى بن زكريا بن يحيى الساجى أنه قال ، أصل الإسلام كتاب الله سبحانه وتعالى ، وعماده سنن أبى داود . وقال ابن الأعرابى : إن حصل لأحد علم كتاب الله وسنن أبى داود يكفيه ذلك فى مقدمات الدين . ولهذا مثلوا فى كتب الأصول لبضاعة الاجتهاد فى علم الحديث بسنن أبى داود . وهو لما جمع كتاب السنن قديماً عرضه على الإمام أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه .

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب : كتاب السنن لأبى داود كتاب شريف لم يصنف فى علم الدين كتاب مثله ، وقد رزق القبول من كافة الناس وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ، وعليه معول أهل العراق ومصر وبلاد المغرب وكثير من أقطار الأرض ؛ فكان تصنيف علماء الحديث قبل أبى داود الجوامع

والمسانيد ونحوها فيجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخباراً وقصصاً ومواعظ وأدباً . فأما السنن المحضة فلم يقصد أحد جمعها واستيفاءها على حسب ما اتفق لأبى داود . كذلك حل هذا الكتاب عند أئمة الحديث وعلماء الأثر محل العجب فضربت فيه أكباد الإبل ودامت إليه الرحل .

قال ابن الإعرابى : لو أن رجلا لم يكن عنده من العلم إلا المصحف ثم كتاب أبى داود لم يحتج معهما إلى شىء من العلم . قال الخطابى : وهذا كما قال لاشك فيه ، فقد جمع فى كتابه هذا من الحديث فى أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه ما لم يعلم متقدماً سبقه إليه ولا متأخراً لحقه فيه .

قال النووى فى القطعة التى كتبها من شرح سنن أبى داود ينبغى للمتشاغل بالفقه وغيره الاعتبار بسنن أبى داود بمعرفته التامة ، فإن معظم أحاديث الأحكام التى يحتج بها فيه مع سهولة تناوله وتلخيص أحاديثه وبراعة مصنفه واعتنائه بتهذيبه .

وقال إبراهيم الحربى : لما صنف أبو داود كتاب السنن ألين لأبى داود الحديث كما ألين لداود الحديد . وحكى أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الحافظ : أن شرط أبى داود والنسائى أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال السند من غير قطع ولا إرسال . وقال الخطابى : كتاب أبى داود جامع لنوعى الصحيح والحسن وأما السقيم فعلى طبقات ؛ شرها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول . وكتاب أبى داود خلا منها ، برىء من جملة وجوهها . ويحكى عنه أنه قال : ما ذكرت فى كتابى حديثاً أجمع الناس على تركه . وقال الحافظ أبو جعفر بن الزبير فى برنامجه : روى هذا الكتاب عن أبى داود ممن اتصلت أسانيدنا به أربعة رجال .

أبو بكر بن محمد بن بكر بن عبد الرزاق التمار البصرى المعروف بابن داسة بفتح السين وتخفيفها ، نص عليه القاضى أبو محمد بن حوطة الله ، وألفيته

فى أصل القاضى أبى الفضل عياض بن موسى اليحصبى المالكى من كتاب الغنية مشدداً ، وكذا وجدته فى بعضها ما قيدته عن شيخنا أبى الحسن الغافقى شكلا من غير تنصيص .

وأبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر المعروف بابن الأعرابى .

وأبو على محمد بن أحمد بن عمرو اللولوى البصرى .

وأبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملى وراق أبى داود ولم يتشعب طرقه كما اتفق فى الصحيحين إلا أن رواية ابن الأعرابى يسقط منها كتاب الفتن والملاحم والحروف والخاتم ونحو النصف من كتاب اللباس ، وفاته أيضاً من كتاب الوضوء والصلاة والنكاح أوراق كثيرة ، ورواية ابن داسة أكمل الروايات ، ورواية الرملى تقاربها ، ورواية اللولوى من أصح الروايات لأنها من آخر ما أملى أبو داود وعليها مات .

وقال الشاه عبد العزيز الدهلوى : رواية اللولوى مشهورة فى المشرق ، ورواية ابن داسة مروجة فى المغرب ، وأحدهما يقارب الآخر وإنما الاختلاف بينهما بالتقديم والتأخير دون الزيادة والنقصان ، بخلاف رواية ابن الأعرابى فإن نقصانها بين بالنسبة إلى هاتين النسختين انتهى .

ولسنن أبى داود شروح عديدة :

فمنها معالم السنن : للإمام الخطابى ولخصه الحافظ شهاب الدين أبو محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسى ، المتوفى سنة تسع وستين وسبعمائة ، وسماه عجالة العالم من كتاب المعالم .

ومنها شرح الإمام النووى لكنه لم يتم .

ومنها شرح الحافظ ابن القيم : ذكر فيه أن الحافظ زكى الدين المنذرى قد أحسن فى اختصاره فهذبته نحو ما هذب هو به الأصل ؛ وزدت عليه من الكلام على علل سكت عنها إذ لم يكملها ، وتصحيح أحاديثه والكلام على متون

مشكله لم يفتح معضها ، وبسط الكلام على مواضع لعل الناظر لايجده في كتاب سواه .

ومنها شرح سراج الدين عمر بن على بن الملقن ؛ شرح زوائده على صحيحين فى مجلدين .

ومنها شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملى المقدسى الشافعى، المتوفى سنة أربع وأربعين وثمانمائة .

ومنها شرح الشيخ قطب الدين أبى بكر بن أحمد اليمنى الشافعى المتوفى سنة اثنتين وخمسين وستمائة فى أربع مجلدات كبار .

ومنها شرح الإمام ولى الدين أبى زرعة أحمد بن الحافظ أبى الفضل زين الدين العراقى المتوفى سنة ست وعشرين وثمانمائة : وهو شرح مبسوط لم يؤلف مثله ، كتب منه من أوله إلى سجود السهو فى سبع مجلدات ، وكتب مجلداً فيه الصيام والحج والجهاد ، ولو كمل لجاء فى أكثر من أربعين مجلداً .

ومنها شرح الحافظ علاء الدين مغلطائى بن قليج ، المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة ولم يكمله .

ومنها شرح الشيخ شهاب الدين أبى محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هلال المقدسى ؛ من أصحاب المزى ، المتوفى بالقدس سنة خمس وستين وسبعمائة ، وسماه (انتحاء السنن واقتفاء السنن) أوله الحمد لله الذى أرسل رسوله بالهدى الخ .

ومنها شرح الحافظ شهاب بن رسلان : وهو شرح حافل ينقل فيه عن شيخه الحافظ ابن حجر . حكى صاحب غاية المقصود عن الشيخ العلامة حسين بن محسن الأنصارى اليمانى أنه رأى شرح ابن رسلان فى بعض بلاد العرب ، وأنه فى ثمان مجلدات كبار .

ومنها شرح العينى : صاحب عمدة القارى شرح قطعة من السنن .

ومنها شرح الحافظ السيوطى : وسماه مرقاة الصعود إلى سنن أبى داود .

ومنها شرح أبى الحسن السندى ابن عبد الهادى المدنى المتوفى سنة تسع وثلاثين ومائة وألف ، وهو شرح لطيف بالقول سماه (فتح الودود على سنن أبى داود).

وأما أبو داود: فهو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدى السجستانى الإمام الحافظ العلم ، أحد حفاظ الحديث وعلله ، وفى الدرجة العليا من النسك والصلاح وعلم الفقه والورع والإتقان ، أحد من رحل وطوف البلاد وجمع وصنف وسمع بخراسان والعراق والجزيرة والشام والحجاز ومصر. ولد سنة اثنتين ومائتين ، وقدم بغداد مراراً ثم نزل إلى البصرة وسكنها وأخذ الحديث عن أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وقتيبة بن سعيد ، وعثمان بن أبى شيبة ، وعبدالله بن مسلمة ، ومسدد بن مسرهد ، وموسى بن إسماعيل ، والحسن بن عمرو السدوسى ، وعمرو بن مرزوق ، وعبد الله بن محمد النفيلى ، ومحمد بن بشار ، وزهير بن حرب ، وعبيد الله بن عمر بن ميسرة ، وأبى بكر بن أبى شيبة ومحمد بن المثنى ، ومحمد بن العلاء ، وغير هؤلاء من أئمة الحديث ممن لا يحصى كثرة . قال المنذرى : قال أحمد بن محمد بن ياسر الهروى : سليمان بن الأشعث السجزى كان أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه وعلله وسنده ، فى أعلى درجة النسك والعفاف والصلاح والورع من فرسان الحديث . وقال أحمد بن محمد ابن الليث : جاء سهل بن عبد الله التسترى إلى أبى داود السجستانى فقيل : يا أبا داود هذا سهل بن عبد الله جاءك زائراً . قال فرحب به وأجلسه . فقال له سهل : يا أبا داود لى إليك حاجة . قال وما هى ؟ قال حتى تقول قد قضيتها مع الإمكان . قال : قد قضيتها مع الإمكان . قال أخرج إلى لسانك الذى حدثت به أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أقبله . قال فأخرج إليه لسانه فقبله انتهى . كذا فى مقدمة (غاية المقصود حل سنن أبى داود) وقال الحافظ الذهبى

فى التذكرة فى ترجمته : حدث عنه الترمذى ، والنسائى ، وابنه أبو بكر بن أبى داود ، وأبو عوانة ، وأبو بشر الدولابى ، وعلى بن الحسن بن العبد ، وأبو أسامة محمد بن عبد الملك ، وأبو سعيد بن الأعرابى ، وأبو على اللؤلؤى ، وأبو بكر بن داسة ، وأبوسالم محمد بن سعيد الجلودى ، وأبوعمرو أحمد بن على .

فهؤلاء السبعة رووا عنه سننه . وحدث أيضاً عنه محمد بن يحيى الصولى ، وأبو بكر النجاد ، ومحمد بن أحمد بن يعقوب المنقرى وغيرهم . وكتب عنه شيخه أحمد بن حنبل حديث العتيرة وأراه كتابه فاستحسنه . وقال محمد بن إسحاق الصاغانى : لين لأبى داود الحديث كما لين لداود الحديد ، وكذلك إبراهيم الحربى ، انتهى ما فى التذكرة .

وقال فى مقدمة غاية المقصود : قال أبو سليمان وحدثنى عبد الله بن محمد السبكى ، قال حدثنى أبو بكر بن جابر خادم أبى داود قال : كنت معه ببغداد فصلينا المغرب إذ قرع الباب ففتحته فإذا خادم يقول : هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن ، فدخلت إلى أبى داود فأخبرته بمكانه ، فأذن له فدخل وقعد ، ثم أقبل عليه أبو داود وقال : ماجاء بالأمير فى مثل هذا الوقت ؟ قال : خلال ثلاث ، قال : وماهى ؟ قال تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطناً لترحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض . قال : هذه واحدة هات الثانية . قال : تروى لأولادى كتاب السنن . قال : نعم هات الثالثة . فقال : تفرد لهم الرواية ، فإن أولاد الخلفاء لايقعدون مع العامة . فقال : أما هذه فلا سبيل إليها فإن الناس شريفهم ووضيعهم فى العلم سواء . قال ابن جابر فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون ويضرب بينهم وبين الناس ستر ، فيسمعون مع العامة انتهى .

وفى الإكمال قال أبو بكر الخلال : أبو داود هو الإمام المقدم فى زمانه ، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم وبصره بمواضعه أحد فى زمانه انتهى .

وقال ابن حبان : أبو داود أحد أئمة الدنيا ، فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً وإتقاناً انتهى .

وقال الحافظ موسى بن هارون : خلق أبو داود فى الدنيا للحديث والآخرة للجنة ومارأيت أفضل منه . توفى فى البصرة يوم الجمعة منتصف شوال سنة خمس وسبعين ومائتين ودفن بها ، وسجستانى بكسر السين المهملة والجيم وسكون السين الثانية ، منسوب إلى سجستان ، الإقليم المعروف بين خراسان وكرمان ، وقيل هو منسوب إلى سجستان أو سجستانة قرية بالبصرة ، والأول أكثر وأشهر ويقال فى النسبة إلى سجستان سجزى أيضاً ، وقد نسب إليها أبو داود وغيره كذلك ، وهو عجيب التغيير فى النسب ، قاله المنذرى وابن خلكان . وأخذ الحديث عنه ابنه أبو بكر عبد الله بن أبى داود وكان من أكابر الحفاظ ببغداد عالماً متفقاً عليه إمام ابن إمام ، وشارك أباه فى شيوخه بمصر والشام ، وسمع ببغداد وخراسان وأصبهان وشيراز وتوفى سنة ست عشرة وثلاثمائة .

واحتج به ممن صنف الصحيح أبو على الحافظ النيسابورى وابن حمزة الأصبهانى ، وأخذ عنه الحافظ أبو عبد الرحمن النسائى صاحب السنن المشهورة ، وعبد الرحمن النيسابورى ، وأحمد بن محمد الخلال ، وأبو عيسى الترمذى . وروى عنه السنن ابن داسة واللؤلؤى ، وابن الأعرابى ، وأبو عيسى الرملى ، وروى عنه أحمد بن حنبل فرد حديث . وكان أبو داود يفتخر بذلك وأبو الحسن على بن عبد ، وروى عنه خلق سواهم وعرض كتابه السنن على أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه . وأنشد الإمام الحافظ أبو طاهر السلفى فى حقه :

لان الحديث وعلمه بكماله ... لإمام أهليه إلى داود
مثل الذى لان الحديد وسبكه ... لنبى أهل زمانه داود

وأما سنن النسائى المسمى بالمجتبى أو المجتنى — فقال السيد جمال الدين : صنف فى أول الأمر كتاباً يقال له السنن الكبير للنسائى ، وهو كتاب جليل لم يكتب

مثله فى جمع طرق الحديث وبيان مخرجه ، وبعده اختصره وسماه بالمجتنى بالنون . وسبب اختصاره أن أحداً من أمراء زمانه سأله أن جميع أحاديث كتابك صحيح ؟ فقال فى جوابه لا ، فأمره الأمير بتجريد الصحاح وكتابة صحيح مجرد فانتخب منه المجتنى ، وكل حديث تكلم فى إسناده أسقطه منه ، فإذا أطلق المحدثون بقولهم رواه النسائى ، فمرادهم هذا المختصر المسمى بالمجتنى لا الكتاب الكبير ، كذا فى المرقاة . وقال ابن الأثير : وسأله بعض الأمراء عن كتابه السنن الكبرى أكله صحيح ؟ فقال لا ، قال فاكتب لنا الصحيح منه مجرداً . فصنع المجتبى من السنن ولخص منها الصغيرة وترك كل حديث أورده فى الكبيرة مما تكلم فى إسناده بالتعايل رواه ابن عساكر . وسماه المجتبى بالنون أو الباء الموحدة والمعنى قريب ، والأشهر هو الأخير ، وإذا أطلق أهل الحديث على أن النسائى روى حديثاً فإنما يريدون المجتبى لا السنن الكبرى ، وهى إحدى الكتب الستة . قال الحافظ أبو على : للنسائى شرط فى الرجال أشد من شرط مسلم . وكذلك الحاكم والخطيب كانا يقولان إنه صحيح ، وإن له شرطاً فى الرجال أشد من شرط مسلم ، لكن قولهم غير مسلم .

قال البقاعى فى شرح الألفية عن ابن كثير : إن فى النسائى رجالاً مجهولين إما عيناً أو حالاً ، وفيهم المجروح ، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة . وقال الشوكانى : وله مصنفات كثيرة فى الحديث والعلل منها السنن ، وهى أقل السنن الأربع بعد الصحيح حديثاً ضعيفاً . قال الذهبى والتاج السبكى : إن النسائى أحفظ من مسلم صاحب الصحيح . وذكر فى كشف الظنون من شروحه شرح الشيخ سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى زوائده على الأربعة ، أعنى الصحيحين ، وأبى داود والترمذى فى مجلد ، وتوفى سنة أربع وثمانمائة . وعلى السنن تعليقة لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة . وللشيخ أبى الحسن السندى أيضاً تعليقة

بالقول ، لـكنها أبسط من تعليقة السيوطى بالقول .

وأما النسائى مصنف هذا الـكتاب فهو أحمد بن شعيب بن على بن سنان ابن بحر بن دينار أبو عبد الرحمن النسائى القاضى الحافظ سمع من خلائق لايحصون . وروى القراءة عن أحمد بن نصر النيسابورى ، وأبى شعيب السوسى وعنه ابنه عبد الـكريم ، وأبو بـكر أحمد بن محمد بن إسحاق بن السنى وأبو على الحسن بن الخضر الأسيوطى والحسن بن رشيق العسكرى وأبو القاسم حمزة بن محمد بن على الـكنانى الحافظ ، وأبو الحسن محمد بن عبدالله بن زكريا ابن حبويه ، ومحمد بن معاوية بن الأحمر ومحمد بن قاسم الاندرلسى ، وعلى بن أبى جعفر الطحاوى ، وأبو بكر أحمد بن محمد المهندس . هؤلاء رواة كتاب السنن عنه ، وأبو بشر الدولابى وهو من أقرانه وأبو عوانة فى صحيحه ، وأبو جعفر الطحاوى ، وأبو بكر بن الحداد الفقيه ، وأبو جعفر العقيلى ، وأبو على بن هارون ، وأبو على النيسابورى الحافظ ، وأمم لايحصون .

قال ابن عدى سمعت منصوراً الفقيه وأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى يقولان : أبو عبد الرحمن إمام من أئمة المسلمين . وقال محمد بن سعد البارودى : ذكرت النسائى لقاسم المطرز فقال : هو إمام أو يستحق أن يكون إماماً . وقال أبو على النيسابورى سألت النسائى وكان من أئمة المسلمين ماتقول فى فيه ؟ وقال فى موضع آخر : أنا النسائى الإمام فى الحديث بلا مدافعة . وقال فى موضع آخر : رأيت من أئمة الحديث أربعة فى وطنى وأسفارى ، اثنان بنيسابور محمد بن إسحاق ، وإبراهيم بن أبى طالب ، والنسائى بمصر ، وعبدان بالأهواز . وقال مأمون المصرى : خرجنا إلى طرسوس فاجتمع من الحفاظ عبد الله بن أحمد ، ومربع ، وأبو الآذان وكيلجة وغيرهم فكتبوا كلهم بانتخاب النسائى . وقال أبو الحسين بن المظفر : سمعت مشائخنا بمصر يعترفون لأبى عبد الرحمن النسائى بالتقدم والإمامة ، ويصفون من اجتهاده فى العبادة بالليل والنهار ، ومواظبته على الحج

والجهاد ، وإقامته السنن المأثورة ، واحترازه عن مجالس السلطان ، وإن ذلك لم يزل دأبه إلى أن استشهد .

وقال الحاكم : سمعت على بن عمر الحافظ غير مرة يقول : أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره . وقال مرة سمعت على بن عمر يقول : النسائى أفقه مشائخ مصر فى عصره وأعرفهم بالصحيح والسقيم ، وأعلم بالرجال فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه ، فخرج إلى الرملة ، فسئل عن فضائل معاوية فأمسك عنه ، فضربوه فى الجامع ، فقال أخرجونى إلى مكة فأخرجوه وهو عليل وتوفى مقتولاً شهيداً . وقال الدارقطنى أيضاً سمعت أباطالب الحافظ يقول : من يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن ؟ كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث بها ، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة . وقال الدارقطنى : كان أبو بكر بن الحداد الفقيه كثير الحديث ولم يحدث عن أحد غير أبى عبد الرحمن النسائى فقط ، وقال رضيت به حجة بينى وبين الله تعالى . وقال أبو بكر المأمونى : سألته عن تصنيفه كتاب الخصائص فقال : دخلت دمشق والمنحرف بها عن على كثير . وصنف كتاب الخصائص رجاء أن يهديهم الله ، ثم صنف بعد ذلك كتاب فضائل الصحابة وقرأها على الناس وقيل له وأنا حاضر : ألا تخرج فضائل معاوية ؟ فقال أى شىء أخرج ؟ اللهم لاتشبع بطنه ، وسكت وسكت السائل . وقال النسائى يشبه أن يكون مولدى فى سنة (٢١٥) لأن رحلتى الأولى إلى قتيبة كانت فى سنة (٣٥)[1] أقمت عنده سنةوشهرين . وقال ابن يونس قدم مصر قديماً وكتب بها وكتب عنه وكان إماماً فى الحديث ثقة ثبتاً حافظاً وكان خروجه من مصر فى ذى القعدة سنة (٣٠٢) وتوفى بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت

---

(١) قال الذهبى فى ترجمة النسائى : رحل إلى قتيبة وله خمس عشرة سنة سنة ثلاثين ، فقال أقمت عنده سنة وشهرين .

من صفر سنة (٣٠٣) . قال الحافظ قال الذهبي فى مختصره : عاش ثمانياً وثمانين سنة وكأنه بناه على ما تقدم من مولده فهو تقريب ؛ كذا فى تهذيب التهذيب .

﴿ فائدة ﴾ قال القاضى ابن خلكان : ونسبته إلى نسأ بفتح النون وفتح السين المهملة وبعدها همزة ، وهى مدينة بخراسان خرج منها جماعة من الأعيان انتهى . وقال القارى فى المرقاة : النسأى بفتح النون والمد كما فى جامع الأصول واقتصر عليه المصنف وبالقصر كما فى طبقات الفقهاء نسبة إلى بلد بخراسان قريب مرو انتهى . وقال صاحب مجمع البحار فى المغنى : النسائى بنون مفتوحة وخفة سين مهملة ومد وهمزة نسبة إلى نساء مدينة بخراسان انتهى .

قلت النسائى بالمد والنسأى بالقصر كلاهما صحيح فإن الظاهر أن مدينة نساء التى هى بخراسان يقال لها نساء ونسأ بالوجهين والله تعالى أعلم .

وأما سنن ابن ماجه فهو سادس الصحاح الستة . قال الذهبى فى تذكرة الحفاظ عن ابن ماجه قال : عرضت هذه السنن على أبى زرعة فنظر فيه وقال : أظن إن وقع هذا فى أيدى الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها . ثم قال : لعله لايكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما فى إسناده ضعف . قال سنن أبى عبد الله كتاب حسن لولا ما كدر من أحاديث واهية ليست بالكثيرة ، وعدد كتب سننه اثنان وثلاثون كتاباً . قال أبو الحسن القطان صاحب ابن ماجه : فى السنن ألف وخمسمائة باب وجملة ما فيها أربعة آلاف حديث انتهى ما فى التذكرة . وقال ابن الأثير : كتابه كتاب مفيد قوى النفع فى الفقه لكن فيه أحاديث ضعيفة جداً بل منكرة حتى نقل عن الحافظ المزى أن الغالب فيما تفرد به الضعف ولذا لم يضفه غير واحد إلى الخمسة بل جعلوا السادس الموطأ . وفيه عدة أحاديث ثلاثيات من طريق جبارة بن المغلس ، وفيه حديث فى فضل قزوين منكر بل موضوع ولذا طعنوا فيه وفى مصنفه ، وواضعه رجل اسمه ميسرة .

قال صاحب كشف الظنون : شرح قطعة منها فى خمس مجلدات الحافظ علاء

الدين مغلطاى ابن قايج ، المتوفى سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمائة . والجلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ إحدى عشرة وتسعمائة تماماً سماه « مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه » أوله الحمد لله ذى الجلال والإكرام . وشرحها الحافظ برهان الدين إبراهيم ابن محمد الحلبي سبط ابن العجمى المتوفى سنة ٨٤١ إحدى وأربعين وثمانمائة . وشرحها الشيخ كمال الدين بن موسى الدميرى الشافعى المتوفى سنة ٨٠٨ ثمان وثمانمائة فى نحو خمس مجلدات سماه « الديباجة » مات قبل تحريره . وشرح الشيخ سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى المتوفى سنة ٨٠٤ أربع وثمانمائة زوائده على الخمسة ؛ أعنى الصحيحين وأبى داود والترمذى والنسائى فى ثمان مجلدات ، سماه ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه ، وألحق فى خطبته بيان من وافقه من باقى الأئمة الستة مع ضبط المشكل من الأسماء والكنى ، ومايحتاج إليه من الغرائب مما لم يوافق الباقين . ابتدأه فى ذى القعدة سنة ثمانمائة وفرغ فى شوال من السنة التى تليها ، وشرحه الشيخ أبو الحسن السندى ابن عبد الهادى المدنى المتوفى سنة ١١٣٩ تسع وثلاثين ومائة وألف . وهو شرح لطيف بالقول انتهى .

قلت وشرحه الشيخ الصالح التقى عبد الغنى ابن الشيخ أبى سعيد المجددى الدهلوى نزيل المدينة المنورة على صاحبها الصلاة والتحية ، وسماه إنجاح الحاجة وأنى قد طالعت النصف الثانى من شرح المغلطاى وهو موجود فى خزانة الكتب لخدا بخش خان فى بانكى پور ، وشرحه العلامة أبو البقاء الدنيرى صاحب حياة الحيوان . قال الشوكانى فى البدر الطالع : محمد بن موسى بن عيسى بن الكمال أبو البقاء الدميرى الأصل القاهرى الشافعى ولد فى أوائل سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة تقريباً كما كتب ذلك بخطه ، ونشأ بالقاهرة فتكسب بالخياطة ثم أقبل على العلم فقرأ على التقى السبكى ، وأبى الفضل النويرى ، والجمال الإسنوى ، وأبن الملقن والبلقينى ، وأخذ الأدب عن القيراطى ، والعربية وغيرها عن

البهاء بن عقيل ، وسمع من جماعة وبرع فى التفسير والحديث ، والفقه وأصوله والعربية والأدب وغير ذلك . وتصدى للإقراء والإفتاء وصنف مصنفات جيدة منها شرح سنن ابن ماجه فى نحو خمس مجلدات سماه الديباجه ، مات قبل تبييضه وشرح المنهاج فى أربع مجلدات « سماه النجم الوهاج » لخصه من شرح السبكى والإسنوى وغيرهما ، وزاد على ذلك زوائد نفيسة ونظم فى الفقه أرجوزة مفيدة وله تذكرة حسنة . ومن مصنفاته حياة الحيوان الكتاب المشهور الكثير الفوائد مع كثرة ما فيه من المناكير ، واختصر شرح الصفدى للامية العجم ، وأفتى بمكة ، ودرس بها فى أيام مجاورته ، ومات فى ثالث جمادى الأولى سنة ثمان وثمانمائة انتهى .

وأما ابن ماجه فهو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعى بالولاء ، القزوينى الحافظ المشهور . كان إماماً فى الحديث عارفاً بعلومه وجميع مايتعلق به ارتحل إلى العراق والبصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر والرى لكتب الحديث ، وله تفسير القرآن الكريم وتاريخ مليح وكتابه فى الحديث أحد الصحاح الستة . وكانت ولادته سنة ٢٠٩ تسع ومائتين وتوفى يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين رحمه الله تعالى وصلى عليه أخوه أبو بكر وتولى دفنه أخواه أبو بكر وعبد الله وابنه عبد الله ، وماجه بفتح الميم والجيم وبينهما ألف وفى الآخر هاء ساكنة . والربعى بفتح الراء والباء الموحدة وبعدها عين مهملة ، هذه النسبة إلى ربيعة ، وهى اسم لعدة قبائل لا أدرى إلى أيها ينسب المذكور . والقزوينى بفتح القاف وسكون الزاى وكسر الواو وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها نون ، هذه النسبة إلى قزوين ، وهى من أشهر مدن عراق العجم ، خرج منها جماعة من العلماء . قاله القاضى ابن خلكان . وقال الذهبى فى التذكرة : قال أبو يعلى الخليلى :

ابن ماجه ثقة كبير متفق عليه محتج به ، له معرفة وحفظ ، ارتحل إلى العراقين ومكة والشام ومصر . انتهى .

﴿ تنبيه ﴾ اختلف فى ماجه ، فقيل إنه لقب والد محمد بن يزيد ، وقيل إنه اسم أمه . قال القارى فى المرقاة فى شرح قول صاحب المشكاة : وأبى عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزوينى مالفظه : بإثبات ألف ابن خطأ ، فإنه بدل من ابن يزيد ، ففى القاموس ماجه لقب والد محمد بن يزيد صاحب السنن لا جده . وفى شرح الأربعين : إن ماجه اسم أمه . انتهى . وقال صاحب الحطة والصحيح أن ماجه اسم أمه ، وعلى كلا القولين يكتب الألف على لفظ ابن فى الرسم ليعلم أنه وصف لمحمد لا لما يليه ، فهو مثل عبد الله بن مالك بن بُحينة . وإسماعيل ابن إبراهيم بن علية . وفى إنجاح الحاجة : ماجه على ما ذكر المجد فى القاموس والنووى فى تهذيب الأسماء لقب والده لا جده ، انتهى . والصحيح هو الأول ، انتهى ما فى الحطة .

الفصل الحادى والعشرون

فى بيان أن الأحاديث الصحاح

ليست كلها متساوية فى الصحة بل بعضها أعلى من بعض

قال الشيخ عبد الحق الدهلوى فى مقدمة شرح المشكاة : اعلم أن الذى تقرر عند جمهور المحدثين أن صحيح البخارى مقدم على سائر الكتب المصنفة حتى قالوا : أصح الكتب بعد كتاب الله صحيح البخارى ، وبعض المغاربة رجحوا صحيح مسلم على صحيح البخارى . والجمهور يقولون إن هذا فيما يرجع إلى حسن البيان وجودة الوضع والترتيب ، ورعاية دقائق الإشارات ومحاسن النكات فى الأسانيد . وهذا خارج عن المبحث والكلام فى الصحة والقوة وما يتعلق بها ، وليس كتاب يساوى صحيح البخارى فى هذا الباب بدليل كمال الصفات التى

اعتبرت فى الصحة فى رجاله ، وبعضهم توقف فى ترجيح أحدهما على الآخر ، والحق هو الأول . والحديث الذى اتفق البخارى ومسلم على تخريجه يسمى متفقاً عليه . وقال الشيخ : بشرط أن يكون عن صحابى واحد ، وقالوا مجموع الأحاديث المتفق عليها ألفان وثلاثمائة وستة وعشرون . وبالجملة ما اتفق عليه الشيخان مقدم على غيره ، ثم ماتفرد به البخارى ، ثم ماتفرد به مسلم ، ثم ما كان على شرط البخارى ومسلم ، ثم ماهو على شرط البخارى ، ثم ماهو على شرط مسلم ، ثم ماهو رواه من غيرهم من الأئمة الذين التزموا الصحة وصححوه . فالأقسام سبعة والمراد بشرط البخارى ومسلم أن يكون الرجال متصفين بالصفات التى يتصف بها رجال البخارى ومسلم من الضبط والعدالة وعدم الشذوذ والنكارة والغفلة . وقيل المراد بشرط البخارى ومسلم رجالهما أنفسهم . انتهى .

وقال الحافظ فى شرح النخبة : ويتفاوت رتبه — أى رتب الصحيح — بسبب تفاوت هذه الأوصاف المقتضية للتصحيح فى القوة ، فإنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذى عليه مدار الصحة ، اقتضت أن يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الأمور المقوية ، وإذا كان كذلك فما يكون رواته فى الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التى توجب الترجيح كان أصح مما دونه ، (إلى أن قال) فالصفات التى تدور عليها الصحة فى كتاب البخارى أتم منها فى كتاب مسلم وأشد ، وشرطه فيها أقوى وأسد .

أما رجحانه من حيث الاتصال فلاشتراطه أن يكون الراوى قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة . واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة وألزم البخارى بأنه يحتاج أن لايقبل العنعنة أصلاً ، وما ألزمه به ليس بلازم لأن الراوى إذا ثبت له اللقاء مرة ، لايجرى فى روايته احتمال أن لا يكون قد سمع ، لأنه يلزم من جريانه أن يكون مدلساً . والمسألة مفروضة فى غير المدلس .

وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلأن الرجال الذين تكلم فيهم من

رجال مسلم أكثر عدداً من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخارى ، مع أن البخارى لم يكثر من إخراج حديثهم ، بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم فى الأمرين .

وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال فلأن ماانتقد على البخارى من الأحاديث أقل عدداً مما انتقد على مسلم . هذا مع اتفاق العلماء على أن البخارى كان أجل من مسلم فى العلوم وأعرف منه بصناعة الحديث ، وأن مسلماً تلميذه وخِرِّيجه ، ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره ، حتى قال الدارقطنى : لولا البخارى لما راح مسلم ولاجاء . ومن ثم أى ومن هذه الجهة ، وهى أرجحية شرط البخارى على غيره قدم صحيح البخارى على غيره من الكتب المصنفة فى الحديث ، ثم صحيح مسلم لمشاركته للبخارى فى اتفاق العلماء على تلقى كتابه بالقبول أيضاً سوى ماعلل ، ثم يقدم فى الأرجحية من حيث الأصحية ماوافقه شرطهما ، لأن المراد به رواتهما مع باقى شروط الصحيح . ورواتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم ، فهم مقدمون على غيرهم فى رواياتهم وهذا أصل لايخرج عنه إلا بدليل .

فإن كان الخبر على شرطهما معاً كان دون ما أخرجه مسلم أو مثله ، وإن كان على شرط أحدهما فيقدم شرط البخارى وحده على شرط مسلم وحده تبعاً لأصل كل منهما . فخرج لنا من هذا ستة أقسام يتفاوت درجاتها فى الصحة ، وثم قسم سابع وهو ماليس على شرطها اجتماعاً وانفراداً . وهذا التفاوت إنما هو بالنظر إلى الحيثية المذكورة ، انتهى . فظهر من هذا أن مراتب الصحيح متفاوتة وأن الترجيح لصحيح البخارى حاصل على سائر الكتب الحديثية عند جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء . وخالف هذا القول المجمع عليه الشيخ ابن الهمام وقلده فى ذلك الشيخ عبد الحق الدهلوى . ورد عليهما الشيخ العلامة محمد الملقب بالمعين فى دراساته رداً حسناً وأبطل قولهما إبطالاً بالغاً حيث قال :

الدراسة الحادية عشر فى إبطال قول من يدعى مساواة حديث غير الصحيحين بحديثهما فى الصحة ، قال كمال الدين بن الهمام فى التحرير : كون مافى الصحيحين راجحاً على ماروى برجالهما فى غيرهما ، أو على ما تحقق فيه شرطهما بعد إمامة المخرج تحكم . زاد فى فتح القدير : تحكم لايجوز التقليد فيه ، إذ الأصحية ليست إلا لاشتمال رواتهما على الشروط التى اعتبراها . فإذا فرض وجود تلك الشروط فى رواة حديث فى غير الكتابين فلا يكون الحكم إلا بأصحية ما فى الكتابين غير التحكم ، ثم حكمهما أو أحدهما بأن الراوى المعين مجتمع فيه تلك الشروط ، ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع ، فيجوز كون الواقع خلافه . وقد أخرج مسلم فى كتابه عن كثير ممن لم يسلم من غوائل الجرح . وكذا فى البخارى جماعة تكلم فيهم ؛ فدار الأمر فى الرواة على اجتهاد العلماء فيهم فى الشروط ، حتى إن من اعتبر شرطاً وألغاه الآخر يكون مارواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكافياً لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط . وكذلك فى من ضَعَّف راوياً وثقه آخر . نعم تسكن نفس غير المجتهد ، ومن لم يختبر أمر الراوى بنفسه إلى ما اجتمع عليه . أما المجتهد فى اعتبار الشروط وعدمه والذى اختبر الراوى فلا يرجع إلا إلى رأى نفسه ، انتهى .

أقول وبالله التوفيق ، ومنه السداد وإليه التبرى وعليه الاعتماد : يريد بهذا الكلام الانقداح فيما تمالأت عليه كلمة المحدثين سلفاً وخلفاً والفقهاء المتقدمين والمتأخرين إلا الشيخ المذكور ومن تبعه من تلامذته وبعض الحنفية المتأخرين من الترتيب المشهور بين صحاح الأحاديث ، وأنها خمسة أقسام أعلاها ما اتفق عليه البخارى ومسلم ، ثم ما انفرد به البخارى ، ثم ما انفرد به مسلم ، ثم صحيح على شرطهما ولم يخرجه واحد منهما ، ثم صحيح على شرط البخارى ، ثم صحيح على شرط مسلم ، ثم صحيح عند غيرهما مستوفياً فيه الشروط المعتبرة فى الصحة .

وغرضه من ذلك كما قال الشيخ الدهلوى فى مقدمة شرح سفر السعادة ،

بعد ما مشى ممشاه ورضى بما ارتضاه ، تأييد مصادمة الفقهاء الحنفية بالمحدثين ، ومعارضتهم إياهم . قال الشيخ الدهلوى : ومجال مقال الفقهاء فيما قرره المحدثون واسع . وقال مشيراً إلى كلام ابن الهمام السابق : وهذا نافع مفيد فى غرضنا من شرح هذا الكتاب — يعنى السفر — وهو تأييد المذهب الحنفى . وهذا صريح فى إقرارهم بأن تأييده مذهب الحنفية إنما يتأتى بصيرورة الصحيحين كغيرهما من الصحاح بإبطال الخصوصية منهما صحة وثقة ، وأن محاولة الانقداح المذكور فى الترتيب المتقدم إنما هو لكون هذا المذهب فى الأغلب على خلاف ما فى الصحيحين. هذا ماحاولوا وأرادوا ، ولكن الله سبحانه وتعالى ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن . وإنزال العالى من علوه لما كان أحد القدحين . ليتهم لم يقدموا على القدح فى منيع مرتبة الصحيحين ورفيع قدرهما وكونهما أصح كتاب فى الصحيح المجرد تحت أديم السماء . وأنهما أصح الكتب بعد القرآن العزيز بإجماع من عليه التعويل فى هذا العلم الشريف قاطبة فى كل عصر ، وإجماع كل فقيه مخالف وموافق على ما لا يوجد ، مثل ذلك الإجماع على فضل أبى حنيفة على الفقهاء الثلاثة من المعاند والمخالف ، مع دعوى ذلك عن أكثر أهل المذهب .

ومن ثبوت الأصحية لهذين السفرين المباركين لا يلزم خلاف الحديث الصحيح القادح على أبى حنيفة فيما خالف أحاديثهما على ماستعرف إن شاء الله تعالى حتى يلجأهم ذلك إلى الوقيعة فيهما بإبطال مابه اختصّا ، وصارا قرير عين من أقر الله عينه . وبعد سلامة صاحب المذهب عن الطعن أية مبالاة من وهن الروايات المخالفة بأحاديثهما وتركها ، لما صح عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم على أن المنصف البطل القائل بصريح الحق وطريقه إذا رأى تمام الحجة على إمامه فى شىء ينفك عقدة تقليده له فيه ، وليس تمام الحجة عليه من الطعن فى شىء ، وهذا أبو جعفر الطحاوى مع مبالغته المفرطة فى نصرة المذهب يقول إذا تمت الحجة على أبى حنيفة تراه فى آثار المعانى كيف يأتى بكلام جديد حتى يقول فى بعض المواضع فما

قال أبو حنيفة باطل . وأمثال ذلك مما لا يرتضيه كل مقلد متعصب . ولنشتغل بما أردنا الإفصاح عنه مما ظهر علينا بحمد الله سبحانه فى إبطال قول المبطل لمنيع منزلتهما فى تجريد الصحيح ، ولله الحجة البالغة .

فاعلم واستمع وأنت تنفض يديك عن لوث التقاليد والتزايق ، وتمسح عينيك عن قذى العصوبة فى نظرك إلى شواهق ذروة التحقيق ، أن الحذاق الكبراء من هذا الفن تكلموا فى تعيين شروط الشيخين فى الصحيحين ، على اختلاف كثير لم يقض وطراً عن تعيين تلك الشروط . وآلت كلمتهم إلى أن شرطهما فيهما بذل جهدهم فى التيقظ من كل وجه فى الأسانيد والمتون من حيث ما أمكن لهم من صرف مجهودهما فى كونهما سلطانى سلاطين الصنعة . ولما لم يَبْقَ ريب بإجماع العلماء فى تقديم البخارى على مسلم ، ثم مسلم على أهل عصره ومن بعده من أئمة هذا الفن فى معرفة الصحيح والعلل ، فإنهم لا يختلفون أن ابن المدينى كان أعلم أقرانه بعلل الحديث ، وعنه أخذ البخارى ذلك . ومع ذلك كان ابن المدينى إذا بلغه عن البخارى شىء يقول مارأى مثل نفسه . وعرض مسلم كتابه على أبى زرعة الرازى فما أشار أن له علة تركه . قاله شيخ الإسلام فى مقدمة شرح البخارى : لم يبق سبيل إلى ضبط ماراعياه واحتاطاه على مبلغ كالهما وخبرتهما فى دقائق التصحيح والعلل فى كتابيهما . وقد ثبت أنهما أخرجاهما عن ألوف من الصحاح الثابتة عندهما ، حتى قال البخارى : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، ومائتى ألف حديث غير صحيح . وقال مسلم : ليس كل شىء عندى من الصحيح وضعته ههنا ، إنما وضعت ما أجمعوا عليه . فدققا النظر فى الصحيح عندهما وأخرج منهما اللب وكل مابه وقع التدقيق ، فهو شرطهما ، فلايعرف شرطهما إلا بتصريحهما ولم يصرحا . فلا محيص إلى الفوز بشروطهما إلا الإخراج عن رجالهما بأعيانهم . ولهذا قال الإمام النووى

وغيره ممن نظر فيما فصلنا لك : إن المراد بقولهم على شرط الشيخين أن يكون رجال إسناده فى كتابيهما .

وعلل النووى كلامه هذا بقوله : لأنه ليس لهما شرط فى كتابيهما ولا فى غيرهما ؛ انتهى . يعنى لم يصرحا به ولم يوجد بالإجماع فى عصرهما ولا فيما بعد ذلك مثلهما فى هذا الفن وإمامته ، فلاسبيل إلى إتيان مثل شروطهما فى حذاقتهما من غير الرواية عن رجالهما بالأعيان ، وذلك أيضاً برواية غيرهما عنهم لايوجب المساواة بهما ، ولايزول به خصوص أصحية ما فيهما بالنسبة إلى غيرهما ، وذلك من وجوه :

الوجه الأول : أن الشيخين لا يكتفيان فى التصحيح بمجرد حال الراوى فى العدالة والاتصال من غير نظر إلى غيره ، بل ينظران فى حاله مع من روى عنه فى كثرة ملازمته له أو قلتها ، أو كونه من بلده ممارساً لحديثه ، أو غريباً من بلد من أخذ عنه .

الوجه الثانى : وهو أدق من الأول ؛ أنهما يرويان عن أناس ثقات ضعفوا فى أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم ، فيجىء عنهم حديث غير من ضعفوا فيه برجال كلهم فى الكتابين أو فى أحدهما ، فنسبة أنه على شرطهما أو أحدهما غلط ، كأن يقال فى هيثم عن الزهرى ، وكل من هيثم والزهرى أخرجا له فهو على شرطهما ، فيقال بل ليس على شرط واحد منهما لأنهما إنما أخرجا لهيثم من غير حديث الزهرى ، فإنه يعنى هيثما ضعف فيه لأنه كان دخل عليه فأخذ عنه عشرين حديثاً ، فلقيه صاحب له وهو راجع عنه فسأله روايتهما ، وكان ثم ريح شديدة ، فذهبت بالأوراق من يده ، فلقيه الرجل فصار هيثم يحدث بما علق منها بذهنه ، ولم يكن أتقن حفظها ، فوهم فى أشياء منها ضعف فى الزهرى بسببها . وكذا همام ضعيف فى ابن جريج ، مع أن كلا منهما أخرجا له ، لكن لم يخرجا له عن ابن جريج شيئاً . ولهذا قال ابن الصلاح

فى شرح مسلم : من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه فى صحيحه بأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ ، بل ذلك يتوقف على النظر فى كيفية رواية مسلم عنه ، وعلى أى وجه اعتمد عليه .

الوجه الثالث : من روى إسناداً بلفظه من رجالهما ، كسماك عن ابن عباس فسماك على شرط مسلم فقط ، وعكرمة انفرد به البخارى ، فالحق فيه أنه ليس على شرط واحد منهما .

الوجه الرابع : قد يروى عن رجالهما أو أحدهما فى حالة اختلاطهم التى ماروينا عنهم إلا قبلها كأحمد بن عبد الرحمن بن أخى عبد الله بن وهب اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر ، وإنما أخذ عنه قبل ذلك .

الوجه الخامس : أخرج مسلم عن بعض الضعفاء ، ولا يضره ذلك فإنه يذكر أولا الحديث بأسانيد نظيفة ويجعله أصلا ثم يتبعه بإسناد أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمبالغة ، فمن أتى بسند فيه هؤلاء فقد أتى على رجال مسلم بعينه وليس على شرط مسلم .

الوجه السادس : ربما يدخل مسلم من حديث غير الإثبات مارواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه بسند نازل فيعمد إلى رواية غيرهم للارتفاع ولا يضره كروايته عن أسباط بن نصر ، وقطن وأحمد بن عيسى المصرى . ولما لامه أبو زرعة على روايته عن هؤلاء قال له : إنما أدخلت من حديثهم ما رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلى « عنهم » بارتفاع ، ويكون عندى برواية أوثق منهم بنزول . فاقتصر على ذلك ، وليس من الحوامل على ذلك علو السند وحده بل ربما يوجد محاسن كثيرة فى إسناد فيه مبهم ، كروان فى بعض أسانيد البخارى فيعمدون إلى ذكر الحديث بذلك السند بعد الوقوف عليه من طريق آخر عندهم . ومما يحمل على ذلك إلزام من يعتقد شخصاً وقع فى رجال السند فيسرد الحاذق الخبير ذلك الإسناد حين البحث مع من يحسن

الظن إليه . ومن هذا القبيل رواية على بن حسين بن على بن أبي طالب رضى الله تعالى عنهم عن مروان بن الحكم مع ماله من موبقات الأعمال وشنائع الأفعال . فعد من لا خبرة عنده مروان من مشائخه ، وهذا والله لجفاء عظيم ليؤاخذ الله سبحانه به الجافى .

والحاصل أن الحذاق ربما يروون عن رجال ليسوا على باله ، ولا يضرهم ذلك بما رزقوا من البصارة فى أمرهم على ما رواه النووى عن سفيان أنه كان يقول : حدثنى فلان وهو كذاب . فقيل له : أنت تروى عنه وتقول هو كذاب ؟ قال : إنى أعرف كذبه من صدقه . وهذا الذى بسطنا لك يعطيك أن رواية غير الشيخين عن رجال الشيخين لا يوجب مساواة مرويه بمرويهما .

وقد أطال صاحب الدراسات هاهنا الكلام فى عدة أوراق وأجاد فيه ، ثم قال ما لفظه : قال (أى ابن الهمام) رحمه الله تعالى تحكم لا يجوز فيه التقليد إذ الأصحية ليست إلا لاشتمال رواتهما الخ . أقول قد مر الجواب عن ذلك مامر ، وعرفت إن شاء الله تعالى وهو غير بعيد فراجعه . قال فإذا فرض وجود تلك الشروط فى رواة حديث فى غير الكتابين إلخ . أقول فرض وجود تلك الشروط فى حديث غيرهما مسلم ؛ إذ لم يقم دليل على الامتناع العقلى ، وليس لإثباته محاول ، لكن لا يلزم من تسليم فرض الوجود نفس ذلك الوجود ، وإنما الكلام فى وجود الشروط وانتفاء ذلك فى الغير قد بيّنّا دليله ، فلا معنى لكون رجحان مافى الصحيحين تحكماً . قال ثم حكمهما أو أحدهما بأن الراوى المعين المجتمع فيه تلك الشروط ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع ، فيجوز كون الواقع خلافه .

أقول رجحان مافى الصحيحين فى الصحة على غيرهما وهو المتنازع فيه ، لا يتوقف على القطع المذكور وإنما يكتفى فيه غلبة الظن بدليل يورث ذلك ، وقد حكم الحفاظ المتقنون طبقة بعد طبقة حتى لم يشذ منهم واحد بأن الشروط

التى توجد فى رواتهما لا توجد فى غيرهم ، وليس حكمهم هذا بمجرد حسن الظن إليهما إجمالا من غير فحص بليغ عن أحوال الرواة فى كمال حذاقة الحفاظ فى فن الجرح والتعديل ومعرفة الأحوال ، مما يتعجب الناظر فى كتب ذلك الفن من جملة الفنون الحديثية . فما زال إلا عن علم تفصيلى عن طريق تعين لحصوله ، ولولا ذلك لما وقع الانتقاد من رواتهما على من وقع ، ومثل هذا عن كل حافظ فى الأمة ، بل وعن كل فقيه موافق ومخالف أيضاً إلا عن ابن الهمام وتوابعه ، لو لم يورث غلبة الظن ، ولم يقم دليلا على أرجحية مافى الكتابين على غيرهما لم يثبت فى الشريعة المطهرة كثير مما ثبت من الظن الغالب ، بل لا يثبت أبداً حديث صحيح ، فإن صحة الحديث بمعنى الظن الغالب فى صدق صدوره عن النبى صلى الله عليه وسلم فى غير الصحيحين ، فإنها فيهما بمعنى القطع عند المحققين . فإن لم يثبت الظن الغالب بإجماع الحفاظ ، فلأن لا يثبت بحكم المخرج الواحد الإمام فى الفن بصحة سند ، كابن خزيمة مثلا أولى ، وهذه مفسدة يتعوذ منها إلى الله سبحانه ، فإنها تنسد باب إثبات الصحة فى كلام الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأية مفسدة أعظم ؟ فإذا ثبتت غلبة الظن للقريب من القطع بوجود شروط فيهما لا توجد فى غيرهما إجمالا ، وإن لم يحصل ذلك تفصيلا فى كل شرط ادعاه بعض المشائخ وجوده فيهما من غير تصريح من الشيخين ، ثبت الرجحان المطلوب فى أغلب أحاديث الكتابين إلا الأحرف اليسيرة التى عددناها فيما تقدم فلا تأييد لقوله .

وقد أخرج مسلم الخ لما أراد تأييده من إثبات التحكم فى الحكم برجحان مافى الصحيحين على أنه قد مر من حكم ذلك المنتقد ، وأنه مما تعقب الانتقاد فيه وأثبت وجود الشرائط فيها بحكم الجم الغفير من العلماء ، بل كلهم غير قائل منهم حكموا بذلك من غير بصيرة . وقد تقرر عند من غلب عليه فن الحديث من الحنفية أن التعديل متى غلب على الجرح جعل الجرح كأن لم يكن . صرح

بذلك الخوارزمى فى مقدمة مسند أبى حنيفة ، قال : فدار الأمر فى الرواة على اجتهاد العلماء فيهم فى الشروط الخ .

أقول إن أراد بهذا التفريع تفريع دوران كون الرواة مجتمعاً فيهم الشروط على حكمهم ، ويكون تفرعه على قوله ، فإذا فرض وجود تلك الشروط الخ وإن كان خلاف الظاهر بالسباق والسياق ، فالحكم بهذا الدوران مسلم ، لكن حصل العلم بوقوع الاجتهاد ووجدان الشروط فى الصحيحين على مالم يوجد فى غيره ، فالرجحان ثابت بدليله . وإن أراد بهذا التفريع تفريع دوران أمر الرواة فى وجود شرط دون شرط على حكمهم ، ويكون تفرعه على قوله ، ثم حكمهما أو أحدهما الخ على ما هو الظاهر بل المتعين بدليل السياق ، وهو قوله : حتى إن من اعتبر شرطاً وألغاه الآخر يكون مارواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط مكافياً لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط . وكذا فيمن ضعف راوياً ووثقه آخر انتهى . فهو وإن سلمنا صحته من حيث أن باختلاف الاشتراط والإلغاء فى شرط يكون الحكم عند كل من المشترط والملغى على ما بيّن من الكفاية للمعارضة ، لكن لا نسلم أن ذلك مما يثبت التحكم فى رجحان الكتابين ، وذلك لأنه ليس الكلام فى الترجيح عند المشترط والملغى وحدهما ، بل الكلام فى الترجيح من الحفاظ الناظرين فى شرائط المخرج ، بل وفى ترجيح الفقهاء المستدلين على دعاويهم بأحاديث الصحيحين وأحاديث غيرهما . ولهذا قال ابن الهمام فى مبحث الترجيح فى كتابه (التحرير) فى عد مابه ترجيح الحديث وكالمنسوب إلى كتاب عرف بالصحة على مالم يلتزمها انتهى .

قال الشارح : أى كترجح المروى فى كتاب عرف بالصحة كالصحيحين على منسوب إلى كتاب لم يلتزم الصحة قال : فلو أبدى سنداً اعتبر الأصحية انتهى قال الشارح : أى أظهر من يلتزم الصحة سنداً لذلك المروى ، اعتبر الأصحية بينهما طريقاً فأيهما فاز بها فاز بالتقديم انتهى .

وهو صريح فى أن الترجيح المتنازع فيه هو ترجيح الناظرين فى أحاديث كتب الحديث من الحفاظ والفقهاء ، لا الترجيح الواقع بين المخرج المشترط لشرط ، وبين الآخر الملغى لذلك الشرط ، وإذا كان كذلك كان الأصحية والرجحان عند الحفاظ والفقهاء بل كل عاقل ، لما ضيق فى شرائطه ودقق فيها . فمروى مسلم حيث ألغى اللقاء بعد المعاصرة ، لا يساوى مروى البخارى مع اشتراطه اللقاء بل الرواية أيضاً . فلو صح عنعنة المعاصر عند مسلم وحده لمعارضة مافى البخارى مما فيه الرواية عن ذلك المعاصر ، فهو مالم يقبله الحفاظ والفقهاء قاطبة ، ولا يقبله أيضاً كل ذى بحة صادقة . ولهذا قدم صحيح البخارى على صحيح مسلم . هذا حال صحيح مسلم ، فما ظنك ممن (١) لم يتضيق على نفسه تضييقه فى صحيحه بالنسبة إلى صحيح البخارى ، فهذا الكلام من شيخ الحنفية وإمامهم فى تحكم القول برجحان الصحيحين من المحدثين والحفاظ مما يتعجب منه والله تعالى أعلم .

قال : نعم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يختبر أمر الراوى بنفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثر ، وأما المجتهد فى اعتبار الشرط الخ أقول : لا نسلم أن المختبر الممتحن لحال الراوى ليس ممن تسكن نفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثرون لا يحكم على ما حكموا عليه من اجتماع الأمّة على عدالة رواة الصحيحين ، ولا يرجع إلا إلى ما اختبره بنفسه ، فيقدم حديث الراوى الذى اختبره بنفسه على حديث الراوى المجتمع على اختباره وامتحانه ألوف من جهابذة فن الجرح والتعديل ، لأن اختبار الواحد وإن كان إماماً فى الفن ، لا يعدل اختبار آلاف من أئمته ، وليس من ضرورة اختباره بنفسه أن لا يرى لاختبار الأمة فضلا على اختباره ، وهذا ظاهر لاسترة به . فالمختبر فى ترجيح ما اجتمع عليه الأكثر كالعامى الغير المختبر ، فكل من علم أن حفاظ الأمة اختبروا أمر رواة الصحيحين وامتحنوهم ، يرجح حديثهما على حديث غيرهما ، وإن اختبر فيه أمر رواته

---

(١) كذا فى الأصل ١٢

بنفسه ، فرجحان الصحيحين عنده متحتم من غير تحكم .

وأما المجتهد فى اعتبار الشرط وعدمه فيلزم عليه رجحان ما هو أضيق شرطاً فى الواقع ، لكونه أحوط وأقرب إلى الصدق والصواب . وليس كتاب أضيق فى الشروط على وجه الأرض من الصحيحين ، فإن أنصف المجتهد فى الشروط لا يرجع إلى رأى نفسه بإلغاء الشروط إلى ما هو أكثر شروطاً وأضيق ، فيقبل حديثه ويقدمه على حديث ليس فيه تلك الشروط . وإن ألغاها باجتهاده ورأيه فيها ، وأيضاً ما اجتهد الشيخان فيه من الشروط ورأياه ، رآه أكثر المجتهدين فى الشروط ، فيتقوى لامحالة عند الملغى رأيهما . كما أن مجتهداً فى فرع إذا رأى مائة مجتهد يقولون بخلافه يتقوى عنده القول المخالف له إن أنصف ، فإن لكثرة الظنون تأثيراً فى الإصابة بصريح النص من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فرجحان الصحيحين على غيرهما ليس بتحكم عند من يلغى كثيراً مما اشترطا أيضاً . انتهى مافى الدراسات .

وقال العلامة سلام الله الحنفى فى مقدمة المحلى شرح الموطأ بعد نقل كلام ابن الهمام المذكور ما لفظه : ويمكن أن يجاب بأن للشيخين مزية على غيرهما فى معرفة علل الحديث وملازمة الرواة لمن رووا عنه وعدمها ، وكونهم من بلد واحد أو بلدين . فقد يكون حديث برجال كلهم فى الكتابين أو أحدهما مع كونه ضعيفاً ، فقد يكون الراوى ثقة مع كونه ضعيفاً فى الرواية عن أناس ثقات مخصوصين . مثاله من هشيم[1] والزهرى أخرج له من أن هشيماً ضعيف فى الزهرى ، لأنه كان رحل إليه فأخذ عنه عشرين حديثاً ، فهبت ريح شديدة فذهبت بالأوراق ، فصار هشيم يحدث مما علق منها بذهنه ولم يكن أتقن حفظها فوهم فى أشياء منها ، وضعف فى الزهرى بسببها . وكذا همام ضعيف فى ابن جريج مع أن كلا منهما أخرجا له لكن لم يخرجا له عن ابن جريج شيئاً . انتهى كلامه .

---

(١) لعله عن هشيم عن الزهري أخرجا له مع أن هشيما الخ .

الفصل الثانى والعشرون

فى ذكر الكتب الصحاح التى هى غير الصحاح الستة ، وهى عدة كتب . ومنها :

صحيح ابن خزيمة : وهو الحافظ الكبير إمام الأئمة شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمى النيسابورى . قال الذهبى فى التذكرة : ولد سنة ٢٢٣ ثلاث وعشرين ومائتين ، وعنى بهذا الشأن فى الحداثة ، وسمع من إسحاق بن راهويه ومحمد بن حميد ، ولم يحدث عنهما لصغره ، ونقص إتقانه إذ ذاك . وسمع من محمود بن غيلان ، وعتبة بن عبدالله اليحمدى المروزى ، ومحمد بن أبان المستملى ، وإسحاق بن موسى الخطمى وعلى بن حجر ، وأحمد بن منيع ، وأبى قدامة السرخسى ، وبشر بن معاذ ، وأبى كريب ، وعبد الجبار بن العلاء وطبقتهم ، فأكثر وجود وصنف واشتهر اسمه ، وانتهت إليه الإمامة والحفظ فى عصره بخراسان .

حدث عنه الشيخان خارج صحيحيهما ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم أحد شيوخه ، وأحمد بن المبارك المستملى ، وإبراهيم بن أبى طالب ، وأبو على النيسابورى ، وإسحاق بن سعيد النسرى ، وأبو عمرو بن حمدان ، وأبو حامد أحمد بن محمد بن بالويه ، وأبو بكر أحمد بن مهران المقرئ ، ومحمد بن أحمد بن بصير ، وحفيده محمد بن الفضل بن محمد ، وخلق لا يحصون . قال أبو عثمان الحيرى حدثنا ابن خزيمة قال : كنت إذا أردت أن أصنف الشىء دخلت فى الصلاة مستخيراً حتى يقع لى فيها ، ثم قال أبو عثمان الزاهد : إن الله ليدفع البلاء عن أهل نيسابور بابن خزيمة . وقال أبو بكر محمد بن جعفر : سمعت ابن خزيمة وسئل من أين أوتيت هذا العلم ؟ فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ماء زمزم لما شُرِب له » ، وإنى لما شربت ماء زمزم سألت الله علماً نافعاً .

وقال أبو على النيسابورى ، كان ابن خزيمة يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارئ السورة . قال الذهبى : هذا الإمام كان فريد عصره ، فأخبرنى الحسن ابن على ، أنبأنا ابن الليثى ، أنبأنا أبو الوقت ، أنبأنا أبو إسماعيل الأنصارى أنبأنا عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن صالح ، أنبأنا أبى ، أخبرنا أبو حاتم محمد ابن حبان التميمى قال : ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ، ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها ، حتى كأن السنن بين عينيه ، إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط .

وقال الحاكم فى كتاب علوم الحديث : فضائل ابن خزيمة مجموعة عندى فى أوراق كثيرة ، ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتاباً سوى المسائل ، والمسائل المصنفة مائة جزء ، وله فقه حديث بريرة فى ثلاثة أجزاء . قال الذهبى : قد استوعب الحاكم سيرة ابن خزيمة وأحواله . وساق : أنه عمل دعوة عديمة النظير فى بستان خرج إليه ، يمر فى أسواق نيسابور ويعزم على الناس ، ويبادرون معه فرحين مسرورين ، حاملين ما أمكنهم من الشواء والحلوى والطيبات حتى لم يتركوا فى المدينة شيئاً من ذلك ، واجتمع عالم لا يحصون ، وهذه دعوة لم يتهيأ مثلها إلا لسلطان . وكانت وفاته فى ثانى ذى القعدة سنة ٣١١ إحدى عشرة وثلاثمائة ، وهو فى تسع وثمانين سنة .

ومنها صحيح ابن حبان : وهو الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمى البستى صاحب التصانيف ، سمع الحسين بن إدريس الهروى ، وأبا خليفة الجمحى ، وأبا عبد الرحمن النسائى ، وعمران بن موسى بن مجاشع ، والحسن بن سفيان ، وأبا يعلى الموصلى ، وأحمد بن الحسن الصوفى ، وجعفر بن أحمد الدمشقى ، وأبا بكر بن خزيمة وأمماً لا يحصون من مصر إلى خراسان . حدث عنه الحاكم ، ومنصور ، وعبد الله الخالدى ، وأبو معاذ عبد الرحمن بن محمد بن رزق الله ، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن

عبدون الروزنى ، ومحمد بن أحمد بن منصور البوقانى ، وخلق . قال أبو سعد الإدريسى : كان على قضاء سمرقند زماناً ، وكان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار ، عالماً بالطب والنجوم وفنون العلم . صنف المسند الصحيح والتاريخ ، وكتاب الضعفاء ، وفقه الناس ، بسمرقند .

وقال الحاكم : كان ابن حبان من أوعية العلم فى الفقه واللغة والحديث والوعظ ، ومن عقلاء الرجال . قدم نيسابور فسمع من عبد الله بن شيرويه وغيره ، ورحل إلى بخارى فلقى عمر بن محمد بن بجير ، ثم ورد نيسابور سنة أربع وثلاثين وسار إلى قضاء نسأ ، ثم انصرف إلينا سنة سبع فأقام بنسابور وبنى الخانقاه ، وقرئ عليه جملة من مصنفاته ، ثم خرج من نيسابور إلى وطنه سجستان عام أربعين ، وكانت الرحلة إليه لسماع كتبه . وقال الخطيب : كان ثقة نبيلا فهماً . قال الذهبى : مات أبو حاتم بن حبان فى شوال سنة ٣٥٤ أربع وخمسين وثلاثمائة وهو فى عشر[١] المائتين .

ومنها صحيح أبى عوانة : وهو الحافظ الثقة الكبير يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسفرائينى النيسابورى الأصل ، صاحب الصحيح المسند المخرج على صحيح مسلم ، وله فيه زيادات عدة . طوف الدنيا وعنى بهذا الشأن ، وسمع يونس بن عبد الأعلى ، وأحمد بن الأزهر ، والزعفرانى ، وعلى بن حرب ، وعمر بن شبة ، ومحمد بن يحيى الذهلى ، وعلى بن أشكاب وطبقتهم ومن بعدهم . حدث عنه الحافظ أحمد بن على الرازى ، وأبو على النيسابورى ، ويحيى بن منصور القاضى ، وابن عدى ، والطبرانى ، والإسماعيلى ، وحسينك ، وخلق ، وولده أبو مصعب محمد ، وابن ابن أخيه ، وأبو نعيم عبد الملك بن الحسن الإسفرائينى خاتمة أصحابه . قال الحاكم : أبو عوانة من علماء الحديث وأثباتهم ، سمعت

---

(١) كذا فى الأصل . قال في هامش التذكرة (ص ١٣٢ ج ٣ طبع ثاني) : لعله فى عشر الثمانين .

ابنه محمداً يقول : إنه توفى سنة ٣١٦ (ست عشرة وثلاثمائة) . وقال غيره : قبر أبى عوانة عليه مشهد مبنى بأسفرائين يزار[1] ، وهو بداخل المدينة . وكان أول من أدخل كتب الشافعى ومذهبه إلى أسفرائين ، أخذ ذلك عن الربيع والمزنى ، وهو ثقة جليل .

ومنها صحيح[2] ابن السكن : وهو الحافظ أبو على سعيد بن عثمان بن سعيد ابن السكن البغدادى نزيل مصر ، ولد سنة ١٩٤ أربع وتسعين ومائة ، سمع أبا القاسم البغوى ، وسعيد بن عبد العزيز الحلبى ، ومحمد بن محمد بن بدر الباهلى ، وأبا عروبة الحرانى ، ومحمد بن يوسف الفربرى ، وابن جوصا ، وطبقتهم من جيحون إلى النيل . وعنى بهذا الشأن وجمع وصنف وبعُد صيته ، روى عنه أبو عبد الله بن منده ، وعبد الغنى بن سعيد ، وعلى بن محمد الدقاق ، وعبد الله ابن محمد بن أسد القرطبى ، وأبو عبد الله محمد بن يحيى بن مفرج ، وأبو جعفر ابن عون الله وآخرون ، ووقع كتابه الصحيح المنتقى إلى أهل أندلس . توفى فى المحرم سنة ٣٥٣ (ثلاث وخمسين وثلاثمائة) .

ومنها صحيح الإسماعيلى : وهو الإمام الحافظ الثبت شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الإسماعيلى الجرجانى ، كبير الشافعية بناحيته . ولد سنة ٢٧٧ (سبع وسبعين ومائتين) ، وسمع سنة تسع وثمانين

---

(١) القبور المباح زيارتها فى الشرع هى قبور الموتى فى الجبانات العامة ؛ للعظة والعبرة الصادقة ، كى تذكر الآخرة . أما اتخاذ قبور الصالحين عيداً ومزاراً بعد البناء عليها وتجصيصها وزخرفتها ، والاحتفال بها ، وشد الرحال إليها .. فكل ذلك نهى عنه الشرع وشدد فى النهى؛ نهى عن الدعاء والاستغاثة والتبرك بمن فيها ، وكذا عن النذر لهم أو اعتقاد النفع والضر فيهم .

ذلك أن قبور الصالحين وتعظيمها كانت فى جميع حقب التاريخ وفى أعقاب جميع النبوات سبباً مباشراً فى شرك المشركين وضلال الضالين . . . (المصحح)

(٢) ويقال له الصحيح المنتقى كما فى التذكرة ، ويقال له أيضاً : الصحاح المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما فى الكشف ص ٧٦ ج ٢

وبعدها من إبراهيم بن زهير الحلوانى ، وحمزة بن محمد الكاتب ، ويوسف بن يعقوب القاضى ، وأحمد بن محمد بن مسروق ، ومحمد بن يحيى المروزى ، والحسن ابن علويه ، وجعفر بن محمد الفريابى ، ومحمد بن عبد الله الحضرمى ، وابن أبى شيبة ، وأبى خليفة الجمحى ، وبهلول بن إسحاق الأنبارى ، وعبدان ، وأبى يعلى ، وابن خزيمة ، وخلق . وله معجم مروى ، وصنف الصحيح وأشياء كثيرة من جملتها مسند عمر رضى الله عنه ، هذبه فى مجلدين .

قال الذهبى : طالعته وعلقت منه ، وابتهرت بحفظ هذا الإمام ، وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين فى الحفظ والمعرفة . حدث عنه الحاكم ، والبرقانى ، وحمزة السهمى ، وأبو القاسم العبدرى ، والحسين بن محمد الباسانى ، وأبو الحسن محمد بن على الطبرى ، والحافظ أبو بكر محمد بن إدريس الجرجرائى ، وعبد الواحد ابن منير المعدل ، وسبط الإسماعيلى أبو عمرو عبد الرحمن بن محمد الفارسى ، وخلق سواهم . قال حمزة : وسمعت أبا محمد الحسن ابن على الحافظ بالبصرة يقول : كان الواجب للشيخ أبى بكر أن يصنف لنفسه شيئاً ويختار ويجتهد ، فإنه كان يقدر عليه لكثرة ما كان كتب ولغزارة علمه وفهمه وجلالته ، وما كان ينبغى له أن يتقيد بكتاب محمد بن إسماعيل ، فإنه أجل من أن يتبع غيره ، أو كما قال . قال الحاكم : كان الإسماعيلى واحد عصره وشيخ المحدثين والفقهاء ، وأجلهم فى الرياسة والمروءة والسخاء . ولا خلاف بين علماء الفريقين وعقلائهم فيه . قال الذهبى : قد جمع مع إمامته فى علم الحديث والفقه رفعة الإسناد والتفرد ببلاد العجم . وقال حمزة : مات فى رجب فى غرته من سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة عن أربع وتسعين سنة .

﴿ فائدة ﴾ اعلم أن نسخة قلمية من صحيح ابن خزيمة موجودة فى خزانة الكتب الجرمنية ، وعلى هامشها حواش للحافظ ابن حجر مفيدة نافعة ، والمجلدان الأخيران منها سالمان عن النقص ، والمجلد الأول منها ناقص ، ونسخة

قلمية صحيحة كاملة من كتاب صحيح ابن حبان أيضاً موجودة فيها مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر ، وله على هامشها أيضاً حواش مفيدة . والمجلد الأول من هذا الكتاب موجود فى خزانة الكتب المحمودية بالمدينة المنورة ، ونسخة قلمية كاملة صحيحة من كتاب صحيح أبى عوانة موجودة فى خزانة الكتب الجرمنية مكتوبة بخط يحيى بن نعيم الأنصارى ، ونسخة صحيحة قلمية نفيسة من هذا الكتاب موجودة فى خزانة الكتب للعلامة أبى الطيب شمس الحق العظيم أبادى مصنف « غاية المقصود وعون المعبود » رحمه الله تعالى وغفر له . وقد نقلت من هذه النسخة المباركة بعض الروايات فى رسالتى «المقالة الحسنى فى سنية المصافحة باليد اليمنى » . ونسخة قلمية من كتاب صحيح ابن السكن موجودة فيها أيضاً مكتوبة بخط الحافظ السيوطى . ونسخة قلمية صحيحة من كتاب صحيح الإسماعيلى موجودة فيها أيضاً مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر .

ومنها صحيح المستدرك للحاكم : وهو الحافظ الكبير إمام المحدثين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبى الطهمانى النيسابورى المعروف بابن البيع ، صاحب التصانيف . ولد سنة ٣٢١ (إحدى وعشرين وثلاثمائة) فى ربيع الأول . طلب الحديث من الصغر باعتناء أبيه وخاله ، فسمع سنة ثلاثين ورحل إلى العراق وهو ابن عشرين ، وحج ، ثم جال فى خراسان وما وراء النهر ، فسمع بالبلاد من ألفى شيخ أو نحو ذلك . وقد رأى أبوه مسلماً روى عن أبيه ، ومحمد بن على بن عمر المذكور ، وأبى العباس الأصم ، وأبى جعفر محمد بن صالح بن هانىء ، ومحمد بن عبد الله الصفار ، وأبى عبد الله بن الأخرم وأبى العباس بن محبوب ، وأبى حامد بن حيويه ، والحسن بن يعقوب البخارى وأبى النصر محمد بن محمد بن يوسف ، وأبى الوليد حسان بن محمد ، وأبى عمرو ابن السماك ، وأبى بكر النجاد ، وابن درستويه ، وأبى سهل بن زياد ، وعبدالرحمن بن حمدان الجلاب ، وعلى بن محمد بن عقبة الشيبانى ، وأبى على الحافظ

وانتفع بصحبته ، ومازال يسمع حتى سمع من أصحابه . حدث عنه الدارقطنى ، وأبوالفتح بن أبى الفوارس ، وأبو العلاء الواسطى ، ومحمد بن أحمد بن يعقوب ، وأبو ذر الهروى ، وأبو يعلى الخليلى ، وأبوبكرالبيهقى ، وأبو القاسم القشيرى ، وأبو صالح المؤذن ، والزكى عبد الحميد البحيرى ، وعثمان بن محمد المحمى ، وأبو بكر أحمد بن على بن خلف الشيرازى .

قال الخطيب أبو بكر : أبو عبد الله الحاكم كان ثقة يميل إلى التشيع ، فحدثنى إبراهيم بن محمد الأرموى وكان صالحاً عالماً قال : جمع الحاكم أحاديث وزعم أنها صحاح على شرط البخارى ومسلم . منها حديث الطير . ومن كنت مولاه فعلى مولاه . فأنكرها عليه أصحاب الحديث فلم يلتفتوا إلى قوله . قال الحسن بن أحمد السمرقندى الحافظ : سمعت أبا عبد الرحمن الشاذياخى صاحب الحاكم يقول : كنا فى مجلس السيد أبى الحسن ، فسئل أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير فقال : لايصح ، ولو صح لما كان أحد أفضل من على رضى الله عنه بعد النبى صلى الله عليه وسلم .

قال الذهبى : ثم تغير رأى الحاكم وأخرج حديث الطير فى مستدركه . ولاريب أن فى المستدرك أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة ، بل فيه أحاديث موضوعة شأن المستدرك بإخراجها فيه . وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جداً أفردتها بمصنف ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل . وأما حديث من كنت مولاه فله طرق جيدة ، وقد أفردت ذلك أيضاً .

قال عبد الله الغافر بن إسماعيل : أبو عبد الله الحاكم هو إمام أهل الحديث فى عصره ، العارف به حق معرفته . وقرأ على قراء زمانه وتفقه على أبى الوليد وأبى سهل الأستاذ ، واختص بصحبة إمام وقته أبى بكر الضبعى ، فكان يراجعه فى السؤال والجرح والتعديل والعلل . وذاكر مثل الجعابى وأبى على الماسرجسى ، واتفق له من التصانيف مالعله يبلغ قريباً من ألف جزء مع تخريج

الصحيحين وتاريخ نيسابور ، وكتاب مزكى الأخبار والمدخل إلى علم الصحيح وكتاب الإكليل وفضائل الشافعي وغير ذلك . قال الحافظ أبو حازم العبدري سمعت الحاكم يقول : وكان إمام أهل الحديث فى عصره يقول : شربت ماء زمزم وسألت الله أن يرزقنى حسن التصنيف . قال الحافظ أبو موسى : كان الحاكم دخل الحمام واغتسل وخرج ، فقال آه ، فقبض روحه ، وهو متزر ، لم يلبس قميصه بعد ، وصلى عليه القاضى أبو بكر الحيرى . توفى الحاكم فى صفر سنة ٤٠٥ (خمس وأربعمائة) .

قلت : تساهل الحاكم فى تصحيح الحديث مشهور ، كما أن تساهل ابن الجوزى فى تضعيف الحديث مشهور . قال السيوطى فى أول تعقباته على موضوعات ابن الجوزى : إن كتاب الموضوعات جمع الإمام أبى الفرج بن الجوزى ، قد نبه الحفاظ قديماً وحديثاً على أن فيه تساهلا كثيراً ، وأحاديث ليست بموضوعة ، بل هى من وادى الضعيف . وفيه أحاديث حسان وأخرى صحاح ، بل وفيه حديث من صحيح مسلم نبه عليه الحافظ أبو الفضل بن حجر . ووجدت فيه حديثاً من صحيح البخارى من رواية حماد بن شاكر ، وآخر متنه من البخارى من رواية صحابى غير الذى أورده عنه . وقد قال شيخ الإسلام ابن حجر : إن تساهله (أى تساهل ابن الجوزى) وتساهل الحاكم فى المستدرك أعدم النفع بكتابيهما ؛ إذ ما من حديث فيهما إلا ويمكن أنه مما وقع فيه التساهل فلذلك وجب على الناقد الاعتناء بما ينقله منهما من غير تقليد لهما .

وقد اعتنى الحافظ الذهبى بالمستدرك فاختصره معلقاً أسانيده ، وأقره على مالا كلام فيه . وتعقب ما فيه الكلام ، وجرد بعض الحفاظ منه مائة حديث موضوعة فى جزء . وأما موضوعات ابن الجوزى فلم أقف على من اعتنى بشأنها فاختصرتها معلقاً أسانيدها ، وتعقبت منها كثيراً على وجه الاختصار على نحو ما صنع الذهبى فى المستدرك ، ثم جمعت كتاباً حافلا فى الأحاديث المتعقبة خاصة

بسطت فيه الكلام على كل حديث حديث ، مع ذكر طرقها وشواهدها ، وما وقفت عليه من كلام الحفاظ عليها ، وما عثرت أنا عليه فى ضمن المطالعة من من المتابعات ونحو ذلك . غير أن الهمم عن الاعتناء بتحصيله قواصر ، وأهل هذا الفن كانوا فى الصدر الأول قليلا ، فما ظنك بهم فى هذا العصر الدابر ، فأردت أن ألخص الكتاب المذكور فى تأليف وجيز ، أقتصر منه على إيراد الحديث على طريقة الأطراف ، وأعقبه بذكر من أعله ، ثم أردفه برده إما بتوثيقه أو ذكر متابعه أو شاهده ، وأنبه على من خرجه من الأئمة المعتبرة فى شىء من كتبه الجليل انتهى .

وقال فى آخر :

أبو الفرج الجوزى ألف مجمعاً ... تضمنه الموضوع فانسع الوادى
وهذا كتابى فيه حررت جملة ... ثلاثاً وستين منه تحرير نقاد
حديث رواه مسلم ثم آخر ... رواه البخارى فى رواية حماد
وفى مسند فوق الثلاثين ثم فى ... كتاب أبى داود تسع بتعداد
ثلاثون عند الترمذى ولابن ماجه ... ه مثلها عشرة لدى النسائى الساد
وستون فى المستدرك مع تداخل ... مرات ولم أقصد بعد بإفراد
مجموع ما فيه من الكتب التى ... نرى مائة مع نحو ثلاثون بآحاد
كذا فيه مما أخرج الدارمى والبخ ... ارى فى غير الصحيح بإسناد
وما أخرج البستى وابن خزيمة ... مع البيهقى والدارقطنى وأنداد
فدونك تأليفاً وجيزاً محرراً ... إذا أبهم الداجى به يهتدى البادى
ويا طالما أنعمت فكراً ومقلة ... وأشغلت أوقاتى ببحث وإجهاد
ونقبت عن طرق الأحاديث دائماً ... وأعملت إعمال الجد بإسعاد
ولم أك ذا كل على الناس آخذاً ... كلامهم من غير ود ولا عادى
ولا ظفرت عينى بما أقتدى به ... فأرتاح مما أجتنيه بأكداد

فيارب فاجعله لوجهك مخلصاً فأنت مرامى منك أطلب إرشاد
وكل علم ابنى أن يراد به ولى خسيسة قدر ذات هم وإنفاد
ومن كان ذا حظ عظيم يكن إلى جناب العلى القدسى يحدو به الحادى

انتهى .

وروى الخطيب وغيره عن أبى أويس ، واسمه عبد الله بن أويس عن العلاء ابن عبدالرحمن عن أبيه عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا أم الناس جهر ببسم الله الرحمن الرحيم . قال الزيلعى فى نصب الراية بعد ذكر هذا الحديث ، والكلام على إسناده مالفظه ، ومجرد الكلام فى الرجل لا يسقط حديثه ، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السنة إذ لم يسلم من كلام الناس إلا من عصمه الله ، بل خرج فى الصحيح لخلق ممن تكلم فيهم ، ومنهم جعفر بن سليمان الضبعى ، والحارث بل عبد الأيادى ، وأيمن بن نابل الحبشى ، وخالد بن مخلد القطوانى ، وسويد بن سعيد الحدثانى ، ويونس بن أبى إسحاق السبيعى وغيرهم ولكن صاحبا الصحيح رحمهما الله إذا أخرجا لمن تكلم فيه فإنهم ينطقون من حديثه ما توسع عليه وظهرت شواهده ، وعلم أن له أصلا . ولا يروون ماتفرد به سيما إذا خالفه الثقات . كما أخرج مسلم لأبى أويس حديث : «قسمت الصلاة بينى وبين عبدى » لأنه لم يتفرد به ، بل رواه غيره من الأثبات كمالك وشعيب وابن عيينة . فصار حديثه متابعة ، وهذه العلة راجت على كثير ممن استدرك على الصحيحين فتساهلوا فى استدراكهم . ومن أكثرهم تساهلا الحاكم أبو عبد الله فى كتابه المستدرك فإنه يقول : هذا حديث على شرط الشيخين أو أحدهما ، وفيه هذه العلة ، إذ لا يلزم من كون الراوى محتجاً به فى الصحيح أنه إذا وجد فى أىّ حديثٍ كان ذلك الحديث على شرطه لما بيناه بل الحاكم كثيراً ما يجىء إلى حديث لم يخرج الغالب رواته فى الصحيح ، كحديث روى عن عكرمة عن ابن عباس فيقول فيه : هذا حديث على شرط البخارى . يعنى

لكون البخارى أخرج لعكرمة وهذا أيضاً تساهل . وكثيراً ما يخرج حديثاً بعض رجاله للبخارى وبعضهم لمسلم فيقول : هذا على شرط الشيخين . وهذا أيضاً تساهل ، وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحبا الصحيح عن شيخ معين لضبطه حديثه وخصوصيته به ، ولم يخرجا حديثه عن غيره لضعفه فيه ، أو لعدم ضبطه حديثه ، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه ، أو لغير ذلك ، فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ ثم يقول هذا على شرط الشيخين ، أو البخارى أو مسلم . وهذا أيضاً تساهل ، لأن صاحبى الصحيح لم يحتجا به إلا فى شيخ معين لا فى غيره . فلا يكون على شرطهما ، وهذا كما خرج البخارى ومسلم حديث خالد بن مخلد القطوانى عن سليمان بن بلال وغيره ، ولم يخرجا حديثه عن عبد الله بن المثنى ، فإن خالداً غير معروف بالرواية عن ابن المثنى ، فإذا قال قائل فى حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنى هذا على شرط البخارى ومسلم ، كان متساهلا . وكثيراً ما يجىء إلى حديث فيه رجل ضعيف أو متهم بالكذب وغالب رجاله رجال الصحيح فيقول : هذا على شرط الشيخين أو البخارى أو مسلم ، وهذا أيضاً تساهل فاحش ، ومن تأمل كتابه المستدرك تبين له ما ذكرناه . انتهى كلام الزيلعى .

قال الجزائرى : قد اختلف فى حكم ما انفرد الحاكم بتصحيحه ، فقال ابن الصلاح : الأولى أن نتوسط فى أمره فنقول : ما حكم بتصحيحه ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح ، فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه . ويقاربه فى حكمه صحيح أبى حاتم ابن حبان البستى انتهى . وظاهر هذا الكلام أن ما انفرد بتصحيحه ولم يكن لغيره فيه حكم أن يجعل دائراً بين الصحيح والحسن احتياطاً . وقد ظن بعضهم أن كلامه يدل على أنه يحكم عليه بالحسن فقط ، فنسب إليه التحكم فى هذا الحكم .

وقال كثير من المحدثين : إن ما انفرد الحاكم بتصحيحه يبحث عنه ويحكم عليه بما يقضى به حاله من الصحة أو الحسن أو الضعف ، والذى حمل ابن الصلاح على ما قال ، هو ما ذهب إليه من أن أمر التصحيح قد انقطع ولم يبق له أهل ، والصحيح أنه لم ينقطع ، وأنه سائغ لمن كملت عنده أدواته وكان قادراً عليه . انتهى .

ومن الكتب الصحاح « المختارة » للحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي ، التزم فيه الصحة ، فصحح فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها . قال ابن كثير : وهذا الكتاب لم يتم ، وكان بعض الحفاظ من مشايخنا يرجحه على مستدرك الحاكم . كذا فى الشواذ الفياح ذكره صاحب الكشف .

وضياء الدين المقدسى هذا هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد السعدى المقدسى ، ثم الدمشقى الصالحى الحنبلى صاحب التصانيف النافعة ، ولد سنة تسع وستين وخمسمائة ، وأجاز له السلفى وشهده ، وسمع من أبى المعالى بن صابر ، وأبى المجد البانياسى ، وأحمد بن الموازينى ، وعمر بن على الجوينى ، ويحيى الثقفى وطبقتهم بدمشق ، وأبى القاسم البوصيرى وطبقته بمصر ، والمبارك ابن المعطوس ، وابن الجوزى وطبقتهما ببغداد ، وأبى جعفر الصيدلانى وطبقته بأصبهان ، وعبد الباقى بن عثمان بهمدان ، والمؤيد الطوسى وطبقته بنيسابور ، وعبد المعز بن محمد البزار بهراة ، وأبى مظفر بن السمعانى بمرو . ورحل مرتين إلى أصبهان وسمع بها مالا يوصف كثرة ، وحصل أصولا كثيرة ، ونسخ وصنف وصحح ولين وجرح وعدل ، وكان المرجوع إليه فى هذا الشأن . قال تلميذه عمر ابن الحاجب : شيخنا أبو عبد الله شيخ وقته ونسيج وحده علماً وحفظاً وثقة وديناً من العلماء الربانيين ، وهو أكثر من أن يدخل عليه مثلى . كان شديد التحرى فى الرواية ، مجتهداً فى العبادة ، كثير الذكر ، منقطعاً متواضعاً ، سهل العارية . رأيت جماعة من المحدثين ذكروه فأطنبوا فى فقهه ومدحوه بالحفظ

والزهد . سألت الزكى البرزالى عنه فقال : ثقة جبل حافظ دين . قال ابن النجار: حافظ متقن حجة عالم بالرجال ، ورع تقى ماراأيت مثله فى نباهته وعفته وحسن طريقته . وقال الشرف بن النابلسى : مارأيت مثل شيخنا الضياء . ذكره الذهبى فى التذكرة وقال : قد استوفيت سيرته وتواليفه فى التاريخ الكبير . عاش أربعاً وسبعين سنة ، وتوفى إلى رضوان الله تعالى فى جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وستمائة . انتهى .

﴿ فائدة ﴾ اعلم أن نسخة قلمية من كتاب المختارة للحافظ ضياء الدين المقدسى هذا موجودة فى خزانة الكتب الجرمنية ، مكتوبة بخط الحافظ ابن كثير . ونسخة صحيحة قلمية من كتاب صحيح المستدرك للحاكم موجودة فيها ، مكتوبة بخط الحافظ الذهبى ، وعلى هامش هذه النسخة تلخيص الحافظ الذهبى بخطه أيضاً . ونسخة قلمية من كتاب تلخيص المستدرك للذهبى أيضاً موجودة فيها . ونسخة قلمية من المستدرك . ونسخة قلمية من تلخيص الذهبى موجودة أيضاً فى خزانة الكتب المحمودية بالمدينة المنورة . وقد طبع الآن المستدرك مع تلخيص الذهبى فى مطبعة دائرة المعارف ببلدة حيدر أباد الدكن .

الفصل الثالث والعشرون

فى ذكر كتب الأحاديث المعزوة إلى الأئمة الأربعة
الذين هم أصحاب المذاهب المتبوعة وذكر تراجمهم

قال صاحب كشف الظنون : مسند الإمام الأعظم أبى حنيفة نعمان بن ثابت الكوفى المتوفى سنة ١٥٠ خمسين ومائة ، رواه حسن بن زياد اللؤلؤى ، ورتب للمسند المذكور الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفى برواية الحارثى على أبواب الفقه ، وله عليه الأمالى فى مجلدين ، ومختصر المسند المسمى بالمعتمد لجمال الدين محمود بن أحمد القونوى الدمشقى المتوفى سنة ٧٧٠ سبعين وسبعمائة ، ثم شرحه وسماه

المستند ، وجمع زوائده أبو المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي المتوفى سنة ٦٦٥ خمس وستين وستمائة . أوله : الحمد لله الذي سقانا بطوله من أصفى شرائع الشرائع . إلخ . قال : وقد سمعت في الشام عن بعض أهلين بمقداره ماينقصه ويستصغره ويستعظم غيره ، وينسبه إلى قلة رواية الحديث ، ويستدل على ذلك بمسند الشافعي وموطإ مالك . وزعم أنه ليس لأبي حنيفة مسند ، وكان لايروى إلا عدة أحاديث ، فلحقتني حمية دينية ، فأردت أن أجمع بين خمسة عشر من مسانيده التي جمعها له فحول علماء الحديث :—

الأول : الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي البخاري المعروف بعبد الله الأستاذ .

الثاني : الإمام الحافظ أبو القاسم طلحة بن محمد بن جعفر الشاهد العدل .

الثالث : الإمام أبو الحسن محمد بن المطهر بن موسى بن عيسى بن محمد .

الرابع : الإمام الحافظ أبو نعيم الأصبهاني الشافعي .

الخامس : الشيخ أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري .

السادس : الإمام أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني .

السابع : الإمام الحافظ عمر بن حسن الشيباني .

الثامن : أبو بكر أحمد بن محمد بن خالد الكلاعي .

التاسع : الإمام أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ، والمروي عنه يسمى بنسخة أبي يوسف .

العاشر : الإمام محمد بن حسن الشيباني ، والمروي عنه يسمى بنسخة محمد .

الحادي عشر : ابنه الإمام حماد ، ورواه عن أبي حنيفة .

الثاني عشر : الإمام محمد أيضاً ، وروى معظمه عن التابعين ، وما رواه يسمى الآثار .

الثالث عشر : الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الله بن أبي العوام السعدي .

الرابع عشر : الإمام الحافظ أبو عبد الله حسين بن محمد بن خسرو البلخى المتوفى سنة ٥٢٣ ثلاث وعشرين وخمسمائة ، وقد خرجه تخريجاً حسناً ولم يحدث إلا باليسير ، وهو فى مجلدين .

الخامس عشر : الإمام الماوردى .

فجمعتها على ترتيب أبواب الفقه بحذف المعاد وترك تكرير الإسناد ، واختصره الإمام شرف الدين إسماعيل بن عيسى بن دولة الأوغانى المكى ، وسماه « اختيار اعتماد المسانيد فى اختصار أسماء بعض رجال الأسانيد » وتوفى سنة ٨٩٢ اثنين وتسعين وثمانمائة ، ذكر فيه نبذة من مناقب الإمام ، واختصره أيضاً الإمام أبو البقاء أحمد بن أبى الضياء محمد القرشى العدوى المالكى . أوله : الحمد لله رب العالمين . إلخ . فهذا مختصر مسند الإمام الأعظم الذى جمعه الإمام أبو المؤيد الخوارزمى ، حذفت الأسانيد منه وما كان مكرراً عنه ، وسميته « المستند فى مختصر المسند » واختصره محمد بن عباد الخلاطى المتوفى سنة ٦٥٢ اثنتين وخمسين وستمائة وسماه « مقصد المسند » واختصره أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الحنفى ، وجمع زوائده أيضاً حافظ الدين محمد بن محمد الكردرى المعروف بابن البزار المتوفى سنة ٨٢٧ سبع وعشرين وثمانمائة ، وشرحه جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ إحدى عشرة وتسعمائة ، سماه «التعليقة المنيفة على مسند أبى حنيفة» واختصره بعضهم ، أوله : الحمد لله الذى أكمل ديننا . إلخ . قال لما رأى المسند الكبير لأبى المؤيد الخوارزمى ووجده مطولا بالأسانيد فحذفه ، ثم وجد مختصرين من المسند الكبير ، أحدهما للإمام جمال الدين محمود بن أبى العباس القونوى ، والثانى للإمام أبى البقاء بن أحمد الضياء المكى ، ورأى أن الأول ماوفى المقصود ، والثانى أتى به لكنه ماحذف الحديث المكرر . انتهى .

وقال العلامة الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوى فى البستان مالفظه :

﴿ فائدة ﴾ مهمه بايد دانست كه از تصانيف أئمة أربع رحمهم الله در علم حديث أمر وزدردست مردم غيراذ موطأ موجود نيست ومسانيد أئمه ديگر كه درعالم مشهوراست خودايشال به تصنيف آل نپرداخته اندبلكه ديگران بعد ايشال آمده مرويات راجمع نموده اندو مسند فلانى مسمى كرده وبرهر عاقل پوشيده نمى ماندكه مرويات شخص ازهر رطب ويابس مجموع ومخلوط مى باشدتا وقيتكه خودال شخص كه اعتقاد بزرگى وفضيلت أوداريم آل مخلوط رامتميزنه كندوبارها بنظرا معان وتعمق مطالعة ننمايد وشاگردان خودرا تعليم نكندمحل اعتقاد جه قسم تواندبو وتفصيل ايل دجمال آنكه مسند حضرت امام أعظم كه بالفعل مشهورست تأليف قاضى القضاة أبو المؤيد محمد ابن محمود ابن محمد الخوارزمى ست كه درسن ششصد وبنقاد وجار آنرا رائج ساخنة مسانيد إمام أعظم راكه علمائى سابق پرواخة بودندديل مسند جمع كرده بزعم خودبيهج جيزرا ازمرويات امام أعظم تركك نه كرده وقبل ازوى برجند مسانيد بسياربراتى مرويات امام أعظم ساخنت بودند جنانجه خودش درخطبه ايل مسند نام آنبا ومصنفين آنبا وسند خود بآن مصنفين بيان نموده أما بيشتر رائج ومشهور دومسند بودوتا حال موجود ومتداول ست أول مسند حافظ الحديث محمد بن يعقوب الحارثى دوم مسند حافظ الوقت حسين بن محمد بن خسرو رحمة الله عليه جنانجه أجازت ايل برسه مسند براقم الحروف نيزاز شيوخ خودرسيده بس ايل مسندرا نسبت بحضرت امام أعظم كردن أزال باب ست كه مسند أبى بكررا مثلااز مسند إمام أحمد نسبت بحضرت أبو بكرصديق نمائيم وازتصانيف ايشال انكاريم وآل مغلطه بيش نيست انتهى .

قال فى تهذيب التهذيب : النعمان بن ثابت التيمى أبوحنيفة الكوفى مولى بنى تيم الله بن ثعلبة ، وقيل إنه من أبناء فارس ، رأى أنساً ، وروى عن عطاء ابن أبى رباح ، وعاصم بن أبى النجود ، وعلقمة بن مرثد ، وحماد بن أبى سليمان

والحكم بن عتيبة ، وسلمة بن كهيل ، وأبي جعفر محمد بن علي ، وعلي بن الأقمر ، وزياد بن علاقة ، وسعيد بن مسروق الثوري ، وعدي بن ثابت الأنصاري ، وعطية بن سعد العوفي ، وأبي سفيان السعدي ، وعبد الكريم أبي أمية ، ويحيى ابن سعيد الأنصاري ، وهشام بن عروة في آخرين . وعنه ابنه حماد وإبراهيم ابن طهمان ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وزفر بن الهذيل ، وأبو يوسف القاضي ، وأبو يحيى الحماني ، وعيسى بن يونس ، ووكيع ويزيد بن زريع ، وأسد بن عمرو البجلي ، وحكام بن يعلى بن سلم الرازي ، وخارجة بن مصعب ، وعبد المجيد بن أبي رواد ، وعلي بن مسهر ، ومحمد بن بشر العبدي ، وعبد الرزاق ومحمد بن الحسن الشيباني ، ومصعب بن المقدام ويحيى بن يمان ، وأبو عصمة نوح بن أبي مريم ، وأبو عبد الرحمن المقري ، وأبو نعيم وأبو عاصم وآخرون .

قال العجلي : أبو حنيفة كوفي تيمي ، من رهط حمزة الزيات ، كان خزازاً يبيع الخز ويروى عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة قال : نحن ماأبناء فارس الأحرار . ولد جدي النعمان سنة ثمانين ، وذهب جدي ثابت إلى علي وهو صغير فدعا له بالبركة فيه وفي ذريته . وقال محمد بن سعد العوفي : سمعت ابن معين يقول : كان أبو حنيفة ثقة لايحدث بالحديث إلا بما يحفظه ، ولا يحدث بما لا يحفظ . وقال صالح بن محمد الأسدي عن ابن معين : كان أبو حنيفة ثقة في الحديث . وقال أبو وهب محمد بن مزاحم : سمعت ابن المبارك يقول : أفقه الناس أبو حنيفة . ما رأيت في الفقه مثله . وقال أيضاً : لولا أن الله تعالى أغاثني بأبي حنيفة وسفيان كنت كسائر الناس . وقال ابن أبي خيثمة حدثنا سليمان ابن أبي شيخ قال : كان أبو حنيفة ورعاً سخياً . وعن ابن عيسى بن الطباع سمعت روح بن عبادة يقول : كنت عند ابن جريج سنة خمسين ومائة فأتاه موت أبي حنيفة فاسترجع وتوجع وقال أي علم ذهب .

وقال أبو نعيم : كان أبو حنيفة صاحب غوص فى المسائل . وقال أحمد بن على بن سعيد القاضى سمعت يحيى بن معين يقول : سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول : لا نكذب الله ما سمعنا أحسن من رأى أبى حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله . وقال الربيع وحرملة : سمعنا الشافعى يقول : الناس عيال فى الفقه على أبى حنيفة . ويروى عن أبى يوسف قال : بينما أنا أمشى مع أبى حنيفة إذ سمعت رجلاً يقول لرجل : هذا أبو حنيفة لاينام الليل ، فقال أبو حنيفة : لايتحدث عنى بما لم أفعل ، وكان يحيى الليل ، يعنى بعد ذلك . وقال إسماعيل بن حماد بن أبى حنيفة عن أبيه قال : لما مات أبى سألنا الحسن بن عمارة أن يتولى غسله ففعل ، فلما غسله قال : رحمك الله تعالى وغفر لك ، لم تفطر منذ ثلاثين سنة ، ولم تتوسد يمينك بالليل منذ أربعين سنة ، وقد أتعبت من بعدك ، وفضحت القراء . وقال على بن معبد : حدثنا عبيد الله بن عمرو الرقى قال : كلم ابن هبيرة أبا حنيفة أن يلى قضاء الكوفة ، فأبى عليه ، فضربه مائة سوط وعشرة أسواط وهو على الامتناع ، فلما رأى ذلك خلى سبيله .

وقال ابن أبى داود عن نصر بن على : سمعت ابن داود ـ يعنى الخريبى ـ يقول : الناس فى أبى حنيفة حاسد وجاهل . وقال أحمد بن عبدة قاضى الرى عن أبيه : كنا عند ابن عائشة فذكر حديثاً لأبى حنيفة ثم قال : أما إنكم لو رأيتموه لأردتموه ، فما مثله ومثلكم إلا كما قيل :

أقلوا عليهم ويلكم لا أبا لكم   من اللوم أو سدوا المكان الذى سدوا

وقال الصغانى عن ابن معين : سمعت عبيد بن أبى قرة يقول : سمعت يحيى ابن الضريس يقول : شهدت سفيان وأتاه رجل فقال : ماتنقم على أبى حنيفة ؟ قال وماله ، قال سمعته يقول : آخذ بكتاب الله ، فإن لم أجد فبسنة رسول الله ، فإن لم أجد فبقول الصحابة ، آخذ بقول من شئت منهم ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم . فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبى وابن سيرين وعطاء ،

فقوم اجتهدوا ، فأجتهد كما اجتهدوا . قال أبو نعيم وجماعة : مات سنة خمسين ومائة . وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن ابن معين : مات سنة إحدى وخمسين . له فى كتاب الترمذى من رواية عبد الحميد الحمانى عنه قال : مارأيت أكذب من جابر الجعفى ولا أفضل من عطاء بن أبى رباح . وفى كتاب النسائى حديثه عن ابن أبى ذر عن ابن عباس قال : ليس على من أتى بهيمة حد .

قلت : وفى رواية أبى على الأسيوطى والمغاربة عن النسائى قال حدثنا على ابن حجر حدثنا عيسى هو ابن يونس عن النعمان عن عاصم ، فذكره ولم ينسب النعمان وفى رواية ابن الأحمر ـ يعنى أباحنيفة ـ أورد عقيب حديث الدراوردى عن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً : من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ، الحديث . وليس هذا الحديث فى رواية حمزة بن السنى ولا ابن حيوة عن النسائى وقد تابع النعمان عليه عن عاصم سفيان الثورى .

ومناقب الإمام أبى حنيفة كثيرة جداً ، فرضى الله تعالى عنه ، وأسكنه الفردوس آمين . انتهى .

وقال الذهبى فى التذكرة : رأى أنس بن مالك غير مرة لما قدم عليهم الكوفة . ورواه ابن سعد عن سيف بن جابر أنه سمع أباحنيفة يقوله . وتفقه به زفر بن الهذيل ، وداود الطائى ، والقاضى أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وأسد ابن عمرو ، والحسن بن زياد اللؤلؤى ، ونوح الجامع ، وأبو مطيع البلخى ، وعدة . وكان قد تفقه بحماد بن أبى سليمان وغيره . كان إماماً ورعاً عالماً عاملاً متعبداً كبير الشأن ، لايقبل جوائز السلطان ، بل يتجر ويتكسب . قال ضرار ابن صرد : سئل يزيد بن هارون أيما أفقه الثورى أوأبو حنيفة ؟ فقال أبو حنيفة أفقه ، وسفيان أحفظ للحديث . وقال يزيد : مارأيت أحداً أورع ولا أعقل من أبى حنيفة . وروى أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز عن يحيى بن معين قال : لابأس به ، لم يكن يتهم ، ولقد ضربه يزيد بن عمر بن هبيرة على القضاء

فأبى أن يكون قاضياً . انتهى .

قال ابن خلدون : اعلم أن الأئمة المجتهدين تفاوتوا فى الإكثار من هـذه الصناعة والإقلال . فأبو حنيفة يقال بلغت روايته إلى سبعة عشر حديثاً أو نحوها ، ومالك إنما صح عنده مافى كتاب الموطإ وغايتها ثلاثمائة حديث ونحوها ، وأحمد ابن حنبل فى مسنده خمسون ألف حديث ، ولـكل ماأداه مااجتهاده فى ذلك . وقد تقوّل بعض المبغضين المتعسفين إلى أن منهم من كان قليل البضاعة فى الحديث ، فلهذا قلّت روايته ، ولاسبيل إلى هذا المعتقد فى كبار الأئمـة ، لأن الشريعة إنما تؤخذ من الـكتاب والسنة ، ومن كان قليل البضاعة من الحديث فيتعين عليه طلبه وروايته والجد والتشمير فى ذلك ، ليأخذ الدين عن أصول صحيحة ، ويتلقى الأحكام عن صاحبها المبلّغ لها ؛ وإنما قلل منهم من قلل الرواية لأجل المطاعن التى تعترضه فيها ، والعلل التى تعترض فى طرقها ، سيما والجرح مقـدم عند الأكثر ، فيؤديه الاجتهاد إلى ترك الأخذ بمـا يعرض مثل ذلك فيه من الأحاديث وطرق الأسانيد . ويكثر ذلك فتقل روايته لضعف فى الطرق . هذا مع أن أهل الحجاز أكثر رواية للحديث من أهل العراق لأن المدينة دار الهجرة ومأوى الصحابة ، ومن انتقل منهم إلى العراق كان شغلهم بالجهاد أكثر .

والإمام أبو حنيفة إنما قلّت روايته لـمـا شدد فى شروط الرواية والتحمل وضعف رواية الحديث اليقينى إذا عارضها الفعل النفسى ، وقلّت من أجلهـا روايته فقل حديثه لا أنه ترك رواية الحديث متعمداً فحاشاه من ذلك .

ويدل على أنه من كبار المجتهدين فى علم الحديث اعتماد مذهبه بينهم ، والتعويل عليه ، واعتباره رداً وقبولاً . وأما غيره من المحـدثين وهم الجمهور ، فتوسعوا فى الشروط وكثر حديثهم ، والـكل عن اجتهاد . وقد توسع أصحابه من بعـده فى الشروط وكثرت رواياتهم . وروى الطحاوى فأكثر وكتب مسنده وهو جليل القدر ، إلا أنه لايعدل الصحيحين ، لأن الشروط التى

اعتمدها البخارى ومسلم فى كتابيهما مجمع عليها بين الأمة كما قالوه . وشروط الطحاوى غير متفق عليها كالرواية عن المستور الحال وغيره ، فلذا قدم الصحيحان بل وكتب السنن المرفوعة عليه لتأخر شرطه عن شروطهم ، ومن أجل هـذا قيل فى الصحيحين بالإجماع على قبولهما من جهة الإجماع على صحـة ما فيهما من الشروط المتفق عليها ، فلا تأخذك ريبة فى ذلك ، فالقوم أحق الناس بالظن الجميل بهم ، والتماس المخارج الصحيحة لهم . والله سبحانه وتعالى أعلم بحقائق الأمور . انتهى كلام ابن خلدون .

وقال الجلال السيوطى : وقفت على فتيـا رفعت إلى الحافظ الولى العراقى صورتها : هل روى أبو حنيفة عن أحـد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وهل يعد فى التابعين أم لا ؟ فأجاب بما نصه : الإمام أبو حنيفة لم تصح روايته عن أحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد رأى أنس بن مالك ، فمن يكتفى فى التابعى بمجرد رؤية الصحابة يجعله تابعياً ، ومن لا يكتفى بذلك لا يعده تابعياً . ورفع هـذا السؤال إلى الحافظ ابن حجر العسقلانى فأجاب بما نصه : أدرك الإمام أبو حنيفة جماعة من الصحابة لأنه ولد بالـكوفة سـنة ثمانين من الهجرة ، وبهـا يومئذ من الصحابة عبد الله بن أبى أوفى ، فإنه مات بعد ذلك بالاتفاق ، وبالبصرة يومئذ أنس بن مالك ، ومات سنة تسعين أو بعدها . وقد أورد ابن سعد بسند لا بأس به : أن أبا حنيفة رأى أنساً وكان غير هذين من الصحابة أحياء فى البلاد . وقد جمع بعضهم جزءاً فيما ورد من رواية أبى حنيفة عن الصحابة ، لـكن لا يخلو إسناده من ضعف ؛ والمعتمد على إدراكه ماتقدم ، وعلى رؤيته لبعض الصحابة ماأورده ابن سعد فى الطبقات ، فهو بهذا الاعتبار من طبقة التابعين ، ولم يثبت ذلك لأحد من أئمة الأمصار المعاصرين له ، كالأوزاعى بالشام ، والحمادين بالبصرة ، والثورى بالـكوفة ، ومالك بالمدينة ، ومسلم بن خالد الزنجى بمكة ، والليث بن سعد بمصر . انتهى .

وقال السخاوى فى شرحه لألفية العراقى : المعتمد أنه لارواية له عن أحد من الصحابة لصغره فى زمن إدراكه إياهم . انتهى . وقال ابن حجر المكى فى شرح المشكاة : أخذ الفقه عن حماد بن أبى سليمان وأدرك أربعة من الصحابة ، بل ثمانية ، منهم أنس ، وعبد الله بن أبى أوفى ، وسهل بن سعد ، وأبوالطفيل انتهى . قيل : ولم يلق أحداً منهم . قلت : لكن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، والمثبت مقدم على النافى . انتهى . وقال ابن خلكان : أدرك أبو حنيفة أربعة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، وهم : أنس بن مالك ، وعبد الله ابن أبى أوفى بالكوفة ، وسهل بن سعد الساعدى بالمدينة ، وأبو الطفيل عامر ابن واثلة بمكة ، ولم يلق أحداً منهم ولا أخذ عنه ، وأصحابه يقولون لقى جماعة من الصحابة وروى عنهم ، ولم يثبت ذلك عند أهل النقل . انتهى .

وقال النووى فى تهذيب الأسماء : قال الشيخ أبو إسحاق فى الطبقات : هو النعمان بن ثابت بن زوطى بن ماه ، مولى تيم الله بن ثعلبة ، ولد سنة ثمانين من الهجرة وتوفى ببغداد سنة خمسين ومائة وهو ابن سبعين سنة . أخذ الفقه عن حماد بن أبى سليمان ، وكان فى زمنه أربعة من الصحابة : أنس بن مالك ، وعبد الله بن أبى أوفى ، وسهل بن سعد ، وأبو الطفيل ، ولم يأخذ عن أحد منهم . انتهى .

وقال الحافظ فى التقريب : النعمان بن ثابت الكوفى أبو حنيفة الإمام ، يقال أصله من فارس ، ويقال مولى بنى تميم ، فقيه مشهور من السادسة . انتهى .

وقال الحافظ فى أول التقريب : السادسة طبقته ... وعاصر الخامسة لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج . انتهى . فظهر من كلام هؤلاء العلماء المحققين المعتبرين أن الإمام أبا حنيفة لم يلق أحداً من الصحابة ولا أخذ عن أحد منهم .

وللإمام مالك فى الحديث كتاب مشهور بالموطإ . قال السيوطى فى تنوير

الحوالك : قال القاضى أبو بكر بن العربى فى شرح الترمذى : الموطأ هو الأصل الأول واللباب ، وكتاب البخارى هو الأصـل الثانى فى هذا الباب ، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذى . وذكر ابن الهباب أن مالـكاً روى مائة ألف حديث جمع منه فى الموطإ عشرة آلاف ، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويختبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى خمسمائة . وقال الـكيا الهراسى فى تعليقه فى الأصول : إن موطأ مالك كان اشتمل على تسعة آلاف حديث ، ثم لم يزل ينتقى حتى رجع إلى سبعمائة .

وأخرج أبو الحسن بن فهر فى فضائل مالك عن عتيـق بن يعقوب قال : وضـع مالك على نحو من عشرة آلاف حديث ، فلم يزل ينظر فيه فى كل سنة ويسقط منه حتى بقى هذا . وأخرج ابن عبد البر عن عمر بن عبدالواحد صاحب الأوزاعى قال : عرضنا على مالك الموطأ فى أربعين يوماً ، فقال : كتاب ألفته فى أربعين سنة أخذتموه فى أربعين يوماً ؟ ماأقل ماتفقهون فيه . وقال أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الـكنانى الأصفهانى : قلت لأبى حاتم الرازى : لم سمى موطأ مالك بالموطإ ؟ فقال : شىء قد صنفه ووطأه للناس حتى قيل موطأ مالك كما قيل جامع سفيان . وقال أبو الحسن بن فهر : أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن فراس ، سمعت أبى يقول ، سمعت على بن أحمـد الخلنجى يقول ، سمعت بعض المشايخ يقول قال مالك : عرضت كتابى هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة ، فكلهم واطأنى ، فسميته الموطأ . قال ابن فهر : لم يسبق مالكاً أحد على هذه التسمية ، فإن من ألف فى زمانه سمى بعضهم بالجامع ، وبعضهم بالمصنف ، وبعضهم بالمؤلف . والموطأ الممهد المنقح .

وأخرج ابن عبد البر عن المفضل بن محمد بن حرب المدنى قال : أول من عمل كتاباً بالمدينة على معنى الموطأ من ذكر ما اجتمع عليه أهل المدينة عبد العزيز ابن عبد الله بن أبى سلمة الماجشون ، وعمل ذلك كتاباً بغير حديث ، فأتى به

مالك فنظر فيه فقال : ما أحسن ما عمل هذا ، ولو كنت أنا الذى عملت ابتدأت بالآثار ، ثم شددت ذلك بالكلام . ثم إنه عزم على تصنيف الموطإ فصنفه ، فعمل من كان بالمدينة يومئذ من العلماء الموطآت ، فقيل لمالك : شغلت نفسك بعمل هذا الكتاب وقد شركك فيه الناس وعملوا أمثاله ، فقال : ائتونى بما عملوا به ، فأتى ، فنظر فى ذلك ثم نبذه وقال : لتعلمن إنه لا يرتفع إلا ما أريد به وجه الله . قال فكأنما ألقيت تلك الكتب فى الآبار .

وقال الشافعى : ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك ، أخرجه ابن فهر من طريق يونس بن عبد الأعلى عنه . وفى لفظ ما وضع على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن من كتاب مالك . وفى لفظ : ما فى الأرض بعد كتاب الله أكثر ثواباً من موطإ مالك . وفى لفظ : ما بعد كتاب الله أنفع من الموطإ . وقال الحافظ مغلطائى : أول من صنف الصحيح مالك . وقال فى كشف الظنون : الموطأ للإمام مالك بن أنس الحميرى الأصبحى المدنى إمام دار الهجرة ، المتوفى سنة ١٧٩ (تسع وسبعين ومائة) ، وهو كتاب قديم مبارك ، شرحه أبو محمد عبد الله بن محمد النحوى البطليوسى المتوفى سنة ٥٢١ (إحدى وعشرين وخمسمائة) ، وأبو مروان بن عبد الملك بن حبيب المالكى المتوفى سنة ٢٣٩ (تسع وثلاثين ومائتين) ، والشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ، وسماه « كشف المغطا فى شرح الموطا » ، وله تنوير الحوالك على موطإ الإمام مالك ، وجرد أحاديثه فى كتاب أيضاً ، وله كتاب آخر وهو المسمى بإسعاف المبطا فى رجال الموطا ، وتوفى سنة ٩١١ (إحدى عشرة وتسعمائة) . وصنف الحافظ أبو عمر بن عبد البر يوسف بن عبد الله القرطبى كتاباً سماه « التغطا بحديث الموطإ » ، وتوفى سنة ٤٦٣ (ثلاث وستين وأربعمائة) . وله كتاب التمهيد لما فى الموطإ من المعانى والأسانيد . قال ابن حزم : وهو كتاب فى الفقه والحديث ولا أعلم نظيره ، واختصره وسماه الاستذكار ، واختصره

أبو الوليد سليمان بن خلف الباجى المتوفى سنة ٤٧٤ (أربع وسبعين وأربعمائة) سماه المنتقى . والشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبى ، انتقاء أيضاً . وابن رَشِيق القيروانى المتوفى سنة ٤٥٦ (ست وخمسين وأربعمائة) . ولإبراهيم ابن محمد الأسلمى المتوفى سنة ٧٨٤ (أربع وثمانين وسبعمائة) موطأ أضعاف موطأ مالك ، وشرح موطأ الإمام مالك القاضى الحافظ أبو بكر محمد بن العربى المغربى المتوفى سنة ٥٤٦ (ست وأربعين وخمسمائة) وسماه القبس . قال القاضى أبو بكر فيه : هذا أول كتاب ألف فى شرائع الإسلام وهو آخره ، لأنه لم يؤلف مثله ، إذ بناه مالك رحمه الله على تمهيد الأصول للفروع ، ونبه فيه على معظم أصول الفقه التى يرجع إليها فى مسائله وفروعه ، وانتخبه الإمام الخطابى أبو سليمان أحمد بن محمد البستى المتوفى سنة ٣٨٨ (ثمان وثمانين وثلثمائة) ، ولخصه أبو الحسن على بن محمد بن خلف القابسى ، وهو المشهور بملخص الموطإ ، مشتمل على خمسمائة وعشرين حديثاً متصل الإسناد ، واقتصر على رواية أبى عبد الله عبدالرحمن بن القاسم المصرى من رواية أبى سعيد سحنون بن سعيد عنه قال : وهى عندى آثر الروايات بالتقديم ، لأن ابن القاسم امتاز بالاختصاص فى صحبة مالك مع طولها ، وحسن العنايات بمتابعته مع ما كان فيه من الفهم والعلم والورع ، وسلامته من التكثر فى النقل عن غير مالك . إلخ .

قال أبو القاسم بن محمد بن حسين الشافعى : الموطآت المعروفة عن مالك أحد عشر معناها متقارب ، والمستعمل منها أربعة : موطأ يحيى بن يحيى ، وموطأ ابن بكير ، وموطأ أبى مصعب ، وهو أبو مصعب أحمد بن أبى بكر الزهرى ، وموطأ ابن وهب ، ثم ضعف الاستعمال إلا فى موطإ يحيى ثم فى موطإ ابن بكير . وفى تقديم الأبواب وتأخيرها اختلاف فى النسخ ، وأكثر ما يوجد فيها ترتيب الباجى ، وهو أن يعقب الصلاة بالجنائز ، ثم الزكاة ، ثم الصيام ، ثم اتفقت النسخ إلى الحج ، ثم اختلفت بعد ذلك .

وروى أبو نعيم فى الحليـة عن مالك بن أنس أنه قال : شاورنى هارون الرشيد فى أن يعلق الموطأ فى الكعبة ويحمل الناس على ما فيه ، فقلت : لاتفعل فإن أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليـه وسلم اختلفوا فى الفروع وتفرقوا فى البلدان وكل مصيب ، فقال : وفقك الله تعالى يا أبا عبد الله .

وروى ابن سعد فى الطبقات عن مالك بن أنس قال : لما حج المنصور قال لى : قد عزمت على أن آمر بكتبك هذه التى وضعتها فتنسخ ، ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة وآمرهم أن يعملوا بما فيها ولا يتعدوه إلى غيْره ، فقلت : يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا ، فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل ، وسمعوا أحاديث ، ورووا روايات ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم ودانوا به ، فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم . كذا فى عقود الجمان . وشرحه ـ أعنى موطأ مالك ـ خاتمة المحدثين محمد بن عبد الباقى بن يوسف بن أحمد بن علوان الزرقانى المصرى المالكى المتوفى سنة اثنتين وعشرين ومائة . وألف شرحاً بسيطاً فى ثلاث مجلدات . انتهى ما فى الكشف .

وقال القاضى عياض فى المدارك : لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطإ . وقال ابن فرحون : أما من اعتنى بالكلام على حديثه ورجاله والتصنيف فى ذلك ، فعدد كثير من المالكيين وغيرهم ، وعد القاضى منهم نحواً من تسعين رجلا . انتهى . وذكر السيوطى فى تنوير الحوالك وابن فرحون أسماء كثير ممن شرح الموطأ .

قلت : وقد شرح موطأ الإمام مالك الشيخ سلام الله الحنفى ، من أولاد الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوى ، سماه المحلى بأسرار الموطإ . وللعلامة الشيخ الأجل الشاه ولى الله المحدث الدهلوى على موطإ الإمام مالك شرحان :

أحدهما بالفارسية سماه المصفى : جرد فيه الأحاديث والآثار ، وحذف أقوال مالك وبعض بلاغاته ، وتكلم فيه كلام المجتهدين .

وثانيهما بالعربية ، وسماه المسوى : اكتفى فيه على ذكر اختلاف المذاهب وعلى قدر من شرح الغريب وغيره مما لابد منه .

وأما الإمام مالك : فهو ابن أنس بن مالك بن أبى عامر بن عمرو بن الحارث الحافظ ، فقيه الأمة شيخ الإسلام ، أبو عبد الله الأصبحى المدنى الفقيه إمام دار الهجرة . وهم حلفاء عثمان بن عبد الله التيمى أخى طلحة رضى الله عنهما حدث عن نافع ، والمقبرى ، ونعيم المجمر ، والزهرى ، وعامر بن عبد الله بن الزبير ، وابن المنكدر ، وعبد الله بن دينار ، وخلق كثير . حدث عنه أمم لايكادون يحصون ، منهم ابن المبارك ، والقطان ، وابن مهدى ، وابن وهب ، وابن القاسم ، والقعنبى ، وعبد الله بن يوسف ، وسعيد بن منصور ، ويحيى بن يحيى النيسابورى ، ويحيى بن يحيى الأندلسى ، ويحيى بن بكير ، وقتيبة ، وأبو مصعب الزبيرى ، وخاتمة أصحابه أبو حذافة السهمى .

وقد رأى مالك عطاء بن أبى رباح لما قدم المدينة .

قال عبد الله بن أحمد قلت لأبى : من أثبت أصحاب الزهرى ؟ قال : مالك أثبت فى كل شىء . وقال عبد الرزاق فى حديث : « يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل فى طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة » ، فكنا نرى أنه مالك . وكان عبد الرحمن بن مهدى لايقدم على مالك أحداً .

وقال الشافعى : إذا ذكر العلماء فمالك النجم . قال ابن مهدى : مالك أفقه من الحكم وحماد . وقال الشافعى : لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز وقال ابن وهب : لولا مالك والليث لضللنا . وقال شعبة : قدمت المدينة بعد موت نافع بسنة فإذا لمالك حلقة ، قال أبو مصعب سمعت مالكاً يقول : ما أفتيت حتى شهد لى سبعون أنى أهل لذلك . وقال أشهب : كان مالك إذا اعتم جعل منها تحت ذقنه ويسدل طرفها بين كتفيه . وقال مصعب : كان مالك يلبس الثياب العدنية الجياد ويتطيب . وقال القعنبى : كنت عند ابن عيينة

فبلغه نعي مالك فحزن ، وقال : ماترك على ظهر الأرض مثله . قال عبد الرحمن ابن واقد : قد رأيت باب مالك بالمدينة كأنه باب الأمير . وقال ابن معين : مالك أحب إلى في نافع من أيوب وعبيدالله . وقال وهيب : إمام أهل الحديث مالك . قال أحمد بن الخليل ، سمعت إسحاق بن إبراهيم يقول : إذا اجتمع الثوري ومالك والأوزاعي على أمر فهو سنة ، وإن لم يكن فيه نص .

قال أحمد بن حنبل أخبرنا شريح بن النعمان عن عبد الله بن نافع قال : قال مالك رحمه الله : الله في السماء ، وعلمه في كل مكان . وصح أيضاً عن مالك أنه قال : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .

وروى سعيد بن أبي مريم ، عن أشهب بن عبد العزيز قال : رأيت أبا حنيفة بين يدي مالك كالصبي بين يدي أبيه . قال الذهبي : فهذا يدل على حسن أدب أبي حنيفة وتواضعه مع كونه أسن من مالك بثلاث عشر سنة .

قال إسماعيل القاضي ، حدثنا أبو مصعب ، سمعت مالكاً يقول : دخلت على أبي جعفر أمير المؤمنين وهو على فراشه وإذا جاء صبي يخرج ثم يرجع ، فقال لي : أتدري من هذا ؟ فقلت : لا ، قال ابني ، وإنما يفزع من هيبتك . ثم سألني عن أشياء منها حلال ومنها حرام ، ثم قال لي : أنت والله أعقل الناس وأعلم الناس ، قلت لا والله يا أمير المؤمنين ، قال بلى ، ولكنك تكتم لئن بقيت لأكتبن قولك كما يكتب ، ولأبعثن به إلى الآفاق فأحملهم عليه . قال الحاكم : أخبرنا علي بن عيسى الحيري أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدي ، أخبرنا قتيبة ، سمعت معن بن عيسى يقول : قدم هارون أمير المؤمنين المدينة ليحج ومعه أبو يوسف ، فأتى مالك أمير المؤمنين فقربه وأكرمه ، فلما جلس أقبل عليه أبو يوسف ، فسأله عن مسألة فلم يجبه ، ثم عاد فسأله فلم يجبه ، قال أمير المؤمنين : ياأبا عبد الله هذا قاضينا يعقوب يسألك ، فأقبل عليه مالك :

فقال : يا هذا إذا رأيتنى جلست لأهل الباطل فتعال أجبك معهم ، كذا فى التذكرة . وقال ابن خلكان : كان مالك إذا أراد أن يحدث توضأ وجلس على صدر فراشه وسرح لحيته ، وتمكن فى جلوسه بوقار وهيبة ، ثم حدث ، فقيل له فى ذلك فقال : أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحدث به إلا متمكناً على طهارة . وكان يكره أن يحدث على الطريق أو قائماً أو مستعجلا ويقول : أحب أن أنفهم ماأحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان لايركب فى المدينة مع ضعفه وكبر سنه ، ويقول : لا أركب فى مدينة فيها جثة رسول الله صلى الله عليه وسلم مدفونة . وقال الشافعى : قال لى محمد بن الحسن : أيهما أعلم صاحبنا أم صاحبكم ؟ يعنى أبا حنيفة ومالكاً رضى الله عنهما ، قال قلت : على الإنصاف ؟ قال نعم . قال قلت ناشدتك الله من أعلم بالقرآن صاحبنا أم صاحبكم ، قال : اللهم صاحبكم ، قال قلت : ناشدتك الله من أعلم بالسنة صاحبنا أم صاحبكم ؟ قال : اللهم صاحبكم ، قال قلت : ناشدتك الله من أعلم بأقاويل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المتقدمين صاحبنا أم صاحبكم ؟ قال : اللهم صاحبكم ، قال الشافعى : فلم يبق إلا القياس ، والقياس لايكون إلا على هذه الأشياء ، فعلى أى شىء نقيس انتهى .

قال عبد الله بن المبارك : كنت عند مالك وهو يحدثنا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلدغته عقرب ست عشرة مرة ، وهو يتغير لونه ويصفر وجهه ولا يقطع الحديث ، فلما تفرق الناس عنه قلت له : لقد رأيت اليوم منك عجباً ، فقال : صبرت إجلالا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال الذهبى: عاش ستاً وثمانين سنة ، وقيل ولد سنة ست وتسعين . وقال أبوداود : سنة اثنتين وتسعين . وأما يحيى بن بكير فقال سمعته يقول : ولدت سنة ثلاث وتسعين ، فهذا أصح الأقوال . وأما وفاته فقال أبومصعب : لعشر مضت لربيع الأول ، وكذلك قال ابن وهب . وقال ابن سحنون : فى حادى عشر ربيع

الأول ، وكذلك قال ابن أبى أويس فى بكرة أربعة عشرة منه . وقال مصعب الزبيرى : فى صفر ، وكلهم قالوا فى سنة تسعة وسبعين ومائة .

ومسند الإمام الشافعى : رتبه الأمير سنجر بن عبدالله علم الدين الجاولى ، وشرحه جماعة ، منهما : أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزرى ، المتوفى سنة ست وستمائة ، وسماه كتاب الشافعى العينى فى شرح مسند الشافعى ، وهو فى خمسة مجلدات ، وانتخبه الشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبى ، وسماه المنتخب المرضى من مسند الشافعى . وجمع مسنده أبو عبد الله بن يعقوب بن يوسف الأصم الشافعى ، المتوفى سنة ست وأربعين ومائتين وشرحه الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزوينى الرافعى عقيب الشرح الكبير ، وابتدأ فى رجب سنة اثنتى عشرة وستمائة وهو فى مجلدين ، وتوفى سنة ثلاث وعشرين وستمائة . وصنف السيوطى كتاباً سماه أيضاً الشافى العينى على مسند الشافعى . وتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة ، كذا فى كشف الظنون .

وقال الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوى فى البستان مسند حضرت إمام شافعى عبارت ست از أحاديث مرفوعه كه إمام شافعى آنرابه حضور شاكردان خود بسند بيان مى فرمودوروايت مى نمود وآنجه ازير احاديث در مسموعات أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ازربيع بن سليمان درضمن كتاب اللام ومبسوط واقع شده آنرايك جا جمع نموده مسند إمام شافعى نام كرده وربيع بن سليمان بى واسطه شاكر دامام شافعى ست وهمه احاديث را ازامام شافعى شنيده كرجيار حديث ازجزواول كه بواسطه بويطى ازامام شافعى روايت مى كند وجامع وملقط آل احاديث شخصى ازنيشابور ست كه اورابو جعفر محمد بن طركونيد وازابواب ام ومبسوط آل احاديث را التقاط كرده جد انوشته وجول اين همه بفرموده أبو العباس اصم بودمؤاف مسند شافعى أوا انكارند وبعضى كونيد كه خود بو العباس انتخاب آل حديث كرده ست

محمد بن مطر كاتب محض بودحال آل مسندنه برمسانيد ترتيب يافته است و نه برابواب بلكه كيف ما اتفق التقاط نموده جدا نوشته است ولهذا تكرار بسيار درا كثر مواضع درال يافته مى شود انتهى .

وقال السيوطى فى التدريب ص ٥٧ : مسند الشافعى ليس من تصنيفه وإنما لقطه بعض الحفاظ النيسابوريين من مسموع الأصم من الأم وسمعه عليه ، فإنه كان سمع الأم أو غالبها على الربيع عن الشافعى . وعمرو كان آخر من روى عنه وحصل له صمم ، وكان فى السماع عليه مشقة انتهى .

وأما ترجمة الإمام الشافعى : فهو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس ابن عثمان بن شافع بن السايب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصى بن كلاب القرشى المطلبى المكى ، نسيب رسول الله صلى الله عليه وسلم وناصر سنته . ولد سنة خمسين ومائة بغزة ، فحمل إلى مكة لما فطم فنشأ بها ، وأقبل على العلوم فتفقه بمسلم الزنجى وغيره . حدث عن عمه محمد بن على ، وعبد العزيز الماجشون ، ومالك الإمام وإسماعيل بن جعفر ، وإبراهيم بن أبى يحيى وخلق . وعنه أحمد والحميدى وأبو عبيد والبويطى وأبو ثور والربيع المرادى والزعفرانى وأمم سواهم ، وكان من أحذق قريش بالرمى كان يصيب من العشرة عشرة . وكان أولا قد برع فى ذلك وفى الشعر واللغة وأيام العرب ثم أقبل على الفقه والحديث ، وجوّد القرآن على إسماعيل بن قسطنطين مقرى مكة ، وكان يختم فى رمضان ستين مرة ثم حفظ الموطأ وعرضه على مالك وأذن له مسلم بن خالد بالفتوى وهو ابن عشرين سنة أو دونها . وكتب عن محمد بن الحسن الفقيه وقر بختى ؛ روى ذلك ابن أبى حاتم عن الربيع عنه ، وكان مع فرط ذكائه وسيلان ذهنه يستعمل اللبان ليقوى حفظه فأعقبه رمى الدم سنة .

قال إسحاق بن راهويه : قال لى أحمد بن حنبل بمكة : تعال حتى أريك رجلا لم تر عيناك مثله ، فأقامنى على الشافعى .

وقال أبو ثور : ما رأيت مثل الشافعي ولا رأى هو مثل نفسه .

وقال حرملة : سمعت الشافعي يقول : سميت ببغداد ناصر الحديث . ووثقه أحمد وغيره .

وقال ابن معين : ليس به بأس ، قال الفضل بن زياد : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ما أحد مس محبرة ولا قلماً إلا وللشافعي في عنقه منة .

وقال ابن راهويه : الشافعي إمام ، ما أحد تكلم بالرأي إلا والشافعي أكثرهم أتباعاً وأقلهم خطأ .

وقال أبو داود : ما أعلم للشافعي حديثاً خطأ .

وقال أبو حاتم : صدوق ، وصح عن الشافعي أنه قال : إذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط .

وقال الربيع سمعته يقول : إذا رويت حديثاً صحيحاً فلم آخذ به فأشهدكم أن عقلي قد ذهب . توفي أول شعبان سنة أربع ومائتين بمصر ، وكان قد انتقل إليها سنة تسع وتسعين ومائة رضي الله عنه ، كذا في التذكرة .

وقال الحافظ : قال أبو نعيم عبد الملك بن محمد في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « اللهم اهد قريشاً فإن عالمها يملأ طباق الأرض علماً » الحديث . قال في هذا الحديث علامة بينة للميزان ؛ المراد بذلك رجل من علماء هذه الأمة من قريش ظهر علمه وانتشر في البلاد ، وهذه صفة لا نعلمها قد أحاطت إلا بالشافعي ، إذ كان كل واحد من قريش من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وإن كان علمه قد ظهر وانتشر فإنه لم يبلغ مبلغاً يقع تأويل كل هذه الرواية عليه ، إذ كان لكل واحد منهم نتف وقطع من العلم ومسائل ، وليس في كل بلد من بلاد المسلمين مدرس ومفت ومصنف يصنف على مذهب قرشي إلا على مذهب الشافعي ، فعلم أنه يعنيه لا غيره .

وقال أبو سعيد الفريابي : قال أحمد بن حنبل : إن الله يقيض للناس في كل

رأس مائة سنة من يعلمهم السنن ، وينفى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الكذب ، فنظرنا فإذا فى رأس المائة عمر بن عبد العزيز ، وفى رأس المائتين الشافعى .

وقال المزنى : سمعت الشافعى يقول : حفظت القرآن وأنا ابن سبع سنين ، وحفظت الموطأ وأنا ابن عشر ، وقال الباغندى : حدثنى الربيع بن سليمان الجيزى ، حدثنا الحميدى ، سمعت مسلم بن خالد ومر على الشافعى وهو يفتى وهو ابن خمس عشرة سنة ، فقال له : افت ، فقد آن لك أن تفتى . ورواه غيره عن الربيع قال ، سمعت الحميدى يقول ، قال مسلم فذكره ، وهو الصواب انتهى .

ومسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل : يشتمل على ثلاثين ألف حديث فى أربعة وعشرين مجلداً من نسخة الوقف بالمستنصرية ، وهو كتاب جليل من جملة أصول الإسلام ، وقد وقع له فيه ما ينوف عن ثلاثمائة حديث ثلاثية الإسناد . ذكروا أن أحمد بن حنبل شرط فيه أن لايخرج إلا حديثاً صحيحاً عنده . قال أبو موسى المدينى : لكن يقال أن فيه أحاديث موضوعة كما ذكره البقاعى ، وزوائده لولده عبد الله وجمع غريبه أبو عمر محمد بن عبد الواحد المعروف بغلام ثعلب فى كتاب ، وتوفى سنة ٣٤٥ خمس وأربعين وثلثمائة ، واختصره الشيخ الإمام سراج الدين عمر بن على المعروف بابن الملقن الشافعى ، المتوفى سنة ٨٠٥ خمس وثمانمائة وعليه تعليقة للسيوطى فى إعرابه سماها عقود الزبرجد . وقد شرح المسند أبو الحسن بن عبد الهادى السندى نزيل المدينة المنورة ، المتوفى سنة ١١٣٩ تسع وثلاثين ومائة وألف شرحاً كبيراً نحواً من خمسين كراسة كبار واختصره الشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبى وسماه « در المنتقد من مسند أحمد » كذا فى كشف الظنون . وقال العلامة الشاه عبد العزيز المحدث الدهوى فى البستان : مسند حضرت أمام أحمد بن حنبل سهر جلد تصنيف وتسويد خود آل أمام عالى مقام ست ليكن دروى زيادات بسيار از يسر ايشان عبدالله

ست وبعض اززیادات اذ أبو بکرقطیعی که راوی آل کتاب ازپسر ایشان‌ست
نیزست وآل کتاب مستطاب مشتمل است برهژده مسند أول مسند عشرة
مبشره ست وما معه دوم مسند أهل بیت نبوی علیهم السلام سیوم مسند ابن
مسعود جهارم مسند ابن عمر بنجم مسند عبد الله بن عمرو بن العاص وأبی رمثه
ششم مسند حضرت عباس ویسران بزرکوار ایشان ، مفتم مسند عبد الله بن
عباس بهشتم مسند أبی هریره نهم مسند أنس بن مالك خادم رسول الله صلی الله
علیه وسلم دهم مسند أبی سعید خدری یازدسم مسند جابر بن عبد الله أنصاری
دوازدهم مسند مکیان سیزدهم مسند مدنیان جهاردهم مسند کوفیان بانزدهم
مسند بصریان شانزدهم مسند شامیان مهفدهم مسند أنصار سردهم مسند عائشة
مع مسند النساء وتمام کتاب برابر یکصد ومفتاد ودوجز وتقسیم نموده
اند وصاحب این تجزیه حسن بن علی مذهب‌ست که ازقطیعی روایت آل کتاب
می کند وإمام أحمد این کتاب به طریق بیاض جمع میکردو ترتیب وتهذیب
اوازال امام بوقوع نیامده بلکه بعد ازوی یسراً وعبد الله به ترتیب آل
برداخته لیکن درانجا خطاهای بسیار کرده مدنیان رادر شامیان درج کردوه
وبالعکس جنانجه حفاظ متقنین بران ترتیب کرده اندو بعض ازمحدثان
اصفهان آنرا بترتیب أبواب مرتب کرده انداما آل نسخه دیده نشده وحافظ
ناصر الدین بن زریق آنرابر أبواب مرتب ساخته بود لیکن آل نسخه سم
درحادثه تیمورکه بر دمشق واقع شده مفقود کشت وحافظ أبو بکر محب
الدین آنرابر معجم حروف ترتیب داده لیکن دراسمائی مقلین فقط وحافظ
أبو الحسن هیثمی احادثی راکه در مسند امام أحمدزائد بر احادیث صحاح سته
است جدا کرده بر ابواب مرتب ساخته ومسند امام أحمد مشهور آنست که
دراصل سی هزارحدیث است وبازیادات بسر ایشان عبدالله جهل مهزار حدیث
أما بعض از محدثین از بعض ثقات وشیوخ خودنقل کرده اندکه همکی سی

بهزار حديث ست والله أعلم وممكن ست تطبيق باسقاط مكرر وشمارآن يس هرد وقول صحيح باشند انتهى .

قال النووى فى التقريب : وأما مسند الإمام أحمد بن حنبل وأبى داود الطيالسى وغيرهما من المسانيد فلا تلتحق بالأصول الخمسة وما أشبهها فى الاحتجاج بها والركون إلى مافيها . قال السيوطى فى التدريب : اعترض على التمثيل بمسند أحمد بأنه شرط فى مسنده الصحيح . قال العراقى : ولانسلم ذلك ، والذى رواه عنه أبو موسى المدينى أنه سئل عن حديث فقال انظروه ، فإن كان فى المسند ، وإلا فليس بحجة ، فهذا ليس بصريح فى أن كل مافيه حجة بل ماليس فيه ليس بحجة ، قال على : إن ثم أحاديث صحيحة مخرجة فى الصحيحين وليست فيه : منها حديث عائشة فى قصة أم زرع ، قال : وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق بل فيه أحاديث موضوعة جمعتها فى جزء . ولعبد الله ابنه فيه زيادات فيها الضعيف والموضوع انتهى . وقد ألف شيخ الإسلام (يعنى الحافظ ابن حجر) كتاباً فى رد ذلك سماه « القول المسدد فى الذب عن المسند » قال فى خطبته : فقد ذكرت فى هذه الأوراق ماحضرنى من الكلام على الأحاديث التى زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة وهى فى مسند أحمد ذبًا عن هذا التصنيف العظيم ، الذى تلقته الأمة بالقبول والتكريم ، وجعله إمامهم حجة يرجع إليه ويعول عند الاختلاف عليه ثم سرد الأحاديث التى جمعها العراقى وهى تسعة وأضاف إليها خمسة عشر حديثاً أوردها ابن الجوزى فى الموضوعات وهى فيه ، وأجاب عنها حديثاً حديثاً .

قلت : وقد فاته أحاديث أخر أوردها ابن الجوزى وهى فيه ، وجمعتها فى جزء سميته الذيل الممهد مع الذب عنها وعدتها أربعة عشر حديثاً . وقال شيخ الإسلام فى كتابه « تعجيل المنفعة فى رجال الأربعة » ليس فى المسند حديث لاأصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة ، منها حديث عبد الرحمن بن عوف أنه

يدخل الجنة زحفاً قال والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهوا أوضرب وكتب من تحت الضرب وقال فى كتابه تجريد زوائد مسند البزار : إذا كان الحديث فى مسند أحمد لم يعز إلى غيره من المسانيد . وقال التيمى : فى زوائد المسند مسند أحمد أصح صحيحاً من غيره . وقال ابن كثير : لايوازى مسند أحمد كتاب مسند فى كثرته وحسن سياقاته وقد فاته أحاديث كثيرة جداً ، بل قيل إنه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين فى الصحيحين قريباً من مائتين . وقال الحسينى فى كتابه : « التذكرة فى رجال العشرة » عدة أحاديث المسند أربعون ألفاً بالمكرر انتهى . وقال الحافظ فى تعجيل المنفعة قال الحسينى فى خطبه التذكرة مرغباً فى كتابه : ذكرت رجال الأئمة الأربعة المقتدى بهم لأن عمدتهم فى الاستدلال لهم لمذاهبهم فى الغالب على ماروه فى مسانيدهم بأسانيدهم فإن الموطأ لمالك هو مذهبه الذى يدين الله به أتباعه ويقلدونه ، مع أنه لم يرو فيه إلا الصحيح عنده . وكذلك مسند الشافعى موضوع لأدلته على ماصح عنده من مروياته . وكذلك مسند أبى حنيفة ، وأمامسند أحمد فإنه أعم من ذلك كله وأشمل . انتهى كلامه وفيه مناقشات .

الأولى : ليس الأمر عند المالكية كما ذكر بل اعتمادهم فى الأحكام والفتوى على ماروه أبو القاسم عن مالك سواء وافق مافى الموطأ أم لا . وقد جمع بعض المغاربة كتاباً فيما خالف فيه المالكية نصوص الموطإ ، كالرفع عند الركوع والاعتدال .

الثانية : قوله إن مالكا لم يخرج فى كتابه إلا ماصح عنده فى مقام المنع ، وبيان ذلك يعرفة من أمعن النظر فى كتابه .

الثالثة : مانسبه لمسند الشافعى ليس الأمر فيه كذلك ، بل الأحاديث المذكورة فيه منها مايستدل به لمذهبه ومنها مايورده مستدلا لغيره ويوهيه ثم إن الشافعى لم يعمل فى هذا المسند وإنما التقطه بعض النيسابوريين من الأم وغيرها من

مسموعات أبى العباس الأصم التى كان انفرد بروايتها عن الربيع وبقى من حديث الشافعى شىء كثير لم يقع فى هذا المسند ، ويكفى فى الدلالة على ذلك قول إمام الأئمة أبى بكر بن خزيمة إنه لا يعرف عن النبى صلى الله عليه وسلم سنة لم يودعها الشافعى كتابه وكم من سنة وردت عنه صلى الله عليه وسلم لا توجد فى هذا المسند ، ولم يرتب الذى جمع حديث الشافعى أحاديثه المذكورة لا على المسانيد ولا على الأبواب وهو قصور شديد فإنه اكتفى بالتقاطها من كتب الأم وغيرها كيف ما اتفق ، ولذلك وقع فيها تكرار فى كثير من المواضع ، ومن أراد الوقوف على حديث الشافعى فعليه بكتاب معرفة السنن والآثار للبيهقى ، فإنه تتبع فلم يترك له فى تصانيفه القديمة والجديدة حديثاً إلا ذكره وأورده مرتباً على أبواب الأحكام ، فلو كان الحسينى اعتبر ما فيه لكان أولى .

الرابعة : قوله وكذلك مسند أبى حنيفة توهم أنه جمع أبى حنيفة وليس كذلك ، والموجود من حديث أبى حنيفة مفرداً إنما هو كتاب الآثار التى رواها محمد بن الحسن عنه ويوجد فى تصانيف محمد بن الحسن وأبى يوسف قبله من حديث أبى حنيفة أشياء أخرى . وقد اعتنى الحافظ أبو محمد الحارثى وكان بعد الثلاثمائة بحديث أبى حنيفة فجمعه فى مجلدة ورتبه على شيوخ أبى حنيفة . وكذلك خرج المرفوع منه الحافظ أبو بكر بن المقرى وتصنيفه أصغر من تصنيف الحارثى ونظيره مسند أبى حنيفة للحافظ أبى الحسين ابن المظفر . وأما الذى اعتمده الحسينى على تخريج رجاله فهو ابن خسرو كما قدمت وهو متأخر ، وفى كتابه زيادات على ما فى كتابى الحارثى وابن المقرى انتهى .

الفصل الرابع والعشرون

فى ذكر كتب الحديث

التى صنفها الأئمة الحنفية وذكر تراجمهم وهى قليلة

فمنها كتاب «الآثار» للإمام محمد بن الحسن وهو مختصر على ترتيب الفقه ذكر فيه ماروى فيه عن أبى حنيفة من الآثار وعليه شرح للحافظ الطحاوى الحنفى ، والإمام محمد هذا هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيبانى بالولاء الفقيه الحنفى أصله من قرية على باب دمشق فى وسط الغوطه اسمه حرستا ، وقدم أبوه من الشام إلى العراق وأقام بواسط فولد له بها محمد المذكور ونشأ بالكوفة فطلب الحديث ولقى جماعة من أعلام الأئمة وحضر مجلس أبى حنيفة سنين . ثم تفقه على أبى يوسف صاحب أبى حنيفة وصنف الكتب الكثيرة النادرة منها الجامع الكبير والجامع الصغير وغيرهما وله فى مصنفاته المسائل المشكلة خصوصاً المتعلقة بالعربية ، ونشر علم أبى حنيفة وكان من أفصح الناس ، وكان إذا تكلم خيل إلى سامعه أن القرآن نزل بلغته ، ولما دخل الإمام الشافعى رضى الله عنه بغداد كان بها وجرى بينهما مجالس ومسائل بحضرة هارون الرشيد . وقال الشافعى : مارأيت أحداً يسأل عن مسألة فيها نظر إلا تبينت الكراهة فى وجهه ، إلا محمد بن الحسن . وقال أيضاً حملت من علم محمد بن الحسن وقر بعير . وروى عن الشافعى أنه قال : مارأيت سميناً ذكياً إلا محمد بن الحسن . وكان الرشيد قد ولاه قضاء الرقة ثم عزله عنها ، وقدم بغداد وحكى محمد بن الحسن قال : أتوا أبا حنيفة فى امرأة ماتت وفى جوفها ولد يتحرك فأمرهم فشقوا جوفها واستخرجوا الولد وكان غلاماً فعاش حتى طلب العلم ، وكان يتردد إلى مجلس محمد بن الحسن وسمى ابن أبى حنيفة ، ولم يزل محمد بن الحسن ملازماً للرشيد حتى خرج إلى الرى خرجته الأولى ، فخرج معه ومات برنبويه قرية من قرى الرى فى سنة تسع

وثمانين ومائة ومولده سنة خمس وثلاثين ، وقيل إحدى وثلاثين ، وقيل اثنتين وثلاثين ومائة كذا فى وفيات الأعيان للقاضى ابن خلكان . وقال الذهبى فى الميزان : محمد بن الحسن الشيبانى أبو عبد الله أحد الفقهاء لينه النسائى وغيره من قبل حفظه ، يروى عن مالك بن أنس وغيره ، وكان من بحور العلم والفقه قوياً فى مالك انتهى . وقال الحافظ فى لسان الميزان : هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيبانى مولاهم الفقيه أبو عبد الله ، ولد بواسط ونشأ بالكوفة وتفقه على أبى حنيفة رحمة الله عليه ، وسمع الحديث من الثورى ومسعر وعمر بن ذر ومالك بن مغول والأوزاعى ومالك بن أنس وزمعة بن صالح وجماعة . وعنه الشافعى وأبو سليمان الجوزجانى وأبو عبيد بن سلام وهشام وعبيد الله الرازى وعلى بن مسلم الطوسى وغيرهم . ولى القضاء أيام الرشيد ، قال ابن سعد : كان أبوه فى جند أهل الشام فقدم واسط فولد محمد بها سنة اثنتين وثلاثين ومائة . قال ابن عبد الحكم سمعت الشافعى يقول : قال محمد بن الحسن : أقمت على باب مالك ثلاث سنين وسمعت من لفظه أكثر من سبع مائة حديث . وقال ابن المنذر : سمعت المزنى يقول : سمعت الشافعى يقول ما رأيت سميناً أخف روحاً من محمد بن الحسن ، وما رأيت أفصح منه . وقال عباس الدورى عن ابن معين : كتبت الجامع الصغير عن محمد بن الحسن . وقال الربيع : سمعت الشافعى يقول حملت عن محمد وقر بعير كتباً . ونقل ابن عدى عن إسحاق بن راهويه سمعت يحيى بن آدم يقول : كان شريك لايجوز شهادة المرجئة ، فشهد عنده محمد بن الحسن فرد شهادته : فقيل له فى ذلك فقال: أنا لا أجيز من يقول الصلاة ليس من الإيمان . ومن طريق أبى نعيم قال قال أبو يوسف : محمد بن الحسن يكذب علىّ . قال ابن عدى : ومحمد لم تكن له عناية بالحديث وقد استغنى أهل الحديث عن تخريج حديثه . وقال أبو إسماعيل الترمذى سمعت أحمد بن حنبل يقول : كان محمد بن الحسن فى الأول يذهب مذهب جهم . وقال حنبل بن إسحاق عن أحمد : كان

أبو يوسف مضعفاً فى الحـديث ، وأما محمد بن الحسن وشيخه فـكانا مخالفين للأثر . وقال سعيد بن عمرو البردعى سمعت أبا زرعة الرازى يقول : كان محمد ابن الحسن جهمياً وكذا شيخه وكان أبو يوسف بعيداً من التجهم . قال زكريا الساجى : كان مرجئاً . وقال محمد بن سعد الصوفى : سمعت يحيى بن معين يرميه بالـكذب . وقال الأحوص بن الفضل الملائى عن أبيه : حسن اللؤلؤى ومحمد ابن الحسن ضعيفان ، وكذا قال معاوية بن صالح عن ابن معين ، وقال ابن أبى مريم : عنه ليس بشىء ولا يكتب حديثه . وقال عمرو بن على : ضعيف . وقال أبو داود : لا يستحق الترك . وقال عبد الله بن على المدينى عن أبيه : صدوق . وقال ثعلب : توفى الـكسائى ومحمد بن الحسن فى يوم واحد ، فقال الناس : دفن اليوم اللغة والفقه . وذكره العقيلى فى الضعفاء . انتهى كلام الحافظ .

ومنها « شرح معانى الآثار » للطحاوى الحنفى ، وهو أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوى ، ولد سنة ثمان وعشرين ومائتين ، وتوفى سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، ذكر فيه أنه سأله بعض أصحابه تأليفاً فى الآثار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الأحكام التى يتوهم أهل الإلحاد والزندقة أن بعضها ينقض بعضها لقلة علمهم بناسخها ومنسوخها وجعله أبواباً ، فذكر فى كل منها مافيه من الناسخ والمنسوخ وتأويل العلماء وإقامة الحجة على الصحيح .

ولأبى الحسين محمد بن محمد الباهلى المتوفى سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، ولأبى محمد بدر الدين محمود بن محمد العينى المتوفى سنة خمس وخمسين وثمانمائة شرح على شرح الآثار للطحاوى . وللشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفى كتاب فى رجاله سماه « الإيثار برجال معانى الآثار » وتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة . قال الاتقانى فى صوم الهداية عند مسألة قضاء المريض حين ساق الخلاف عن الطحاوى فيها راداً على المشايخ باعتماد قوله ، فأقول : لا معنى لإنـكارهم على أبى جعفر ، لأنه مؤتمن لا متهم ، مع غزارة علمه واجتهاده وورعه وتقدمه فى معرفة

المذاهب وغيرها ولأنه رأى ماذكره فى الخلاف إنما هو بعد ثبوته عنده بوجهه فإنكارهم عليه بعد تأخر زمانهم بكثير لا يجدى نفعاً فى ذلك لعدم بلوغهم إياه فإن شككت فى أمر أبى جعفر فانظر فى كتاب شرح معانى الآثار هل ترى له نظيراً فى سائر المذاهب فضلا عن مذهبنا هذا ؟ وقال البيهقى فى كتاب المعرفة فى أواخر باب مولد الشافعى قبيل باب ما يكون به الطهارة من الماء : وحين شرعت فى هذا الكتاب بعث إلى بعض إخوانى من أهل العلم بالحديث بكتاب لأبى جعفر الطحاوى وشكا فيما كتبه إلىّ مارأى فيه من تضعيف أخبار صحيحة عند الحفاظ حين خالفها رأيه وتصحيح أخبار ضعيفة عندهم حين وافقها رأيه وسألنى أن أجيب عما احتج به فيما حكم. فاستخرت الله تعالى فى النظر فيه وإضافة الجواب عنه إلى ما خرجت فى هذا الكتاب من كلام الشافعى عن ما احتج به أو رده من الأخبار جواباً عن أكثر ماتكلف به هذا الشيخ من تسوية الأخبار على مذهبه ، وتضعيف مالا حيلة له فيه بما لا يضعف به ، والاحتجاج بما هو ضعيف عنده غيره الخ ؛ هذا لعمرى تحامل ظاهر من هذا الإمام فى شأن هذا الأستاذ الذى اعتمده أكابر المشائخ كذا فى كشف الظنون . وقال الذهبى فى تذكرة الحفاظ : الطحاوى الإمام العلامة الحافظ صاحب التصانيف البديعة أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدى الحجرى المصرى الطحاوى الحنفى وطحا من قرى مصر سمع هارون بن سعيد الأيلى وعبد الغنى بن رفاعة ويونس ابن عبد الأعلى وعيسى بن مثرود ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وبحر بن نصر وطبقتهم . روى عنه أحمد بن القاسم الخشاب وأبو الحسن محمد بن أحمد الأخميمى ويوسف الميانجى وأبو بكر بن المقرىء والطبرانى وأحمد بن عبدالوارث الزجاج وعبد العزيز بن محمد الجوهرى قاضى الصعيد ومحمد بن بكر بن مطروح وآخرون . خرج إلى الشام سنة ثمان وستين ومائتين ، فتفقه بالقاضى أبى حازم وبغيره . قال ابن يونس : ولد سنة سبع وثلاثين ومائتين ، وكان ثقة ثبتاً فقيهاً

عاقلا لم يخلف مثله . قال أبو إسحاق الشيرازى فى الطبقات : انتهت إلى أبى جعفر رياسة أبى حنيفة بمصر أخذ العلم عن أبى جعفر بن أبى عمران وأبى حازم القاضى وغيرهما وكان أولا شافعياً يقرأ على المزنى فقال والله لاجاء منك شيء ، فغضب من ذلك وانتقل إلى ابن أبى عمران فلما صنف مختصره فقال رحم الله أبا إبراهيم لو كان حياً لـكفر عن يمينه . قال الذهبى : صنف أبو جعفر فى اختلاف العلماء وفى الشروط وفى أحكام القرآن العظيم وكتاب معانى الآثار وهو ابن أخت المزنى ،وأما ابن أبى عمران الحنفى فكان قاضى الديار المصرية بعد القاضى بكار .
قال ابن يونس : مات أبو جعفر فى مستهل ذى القعدة سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة عن بضع وثمانين سنة انتهى .

﴿فائدة﴾ قال العلامة الشاه عبدالعزيز الدهلوى فى بستان المحدثين : بايددانست كه مختصر طحاوى دلالت مى كندكه وى مجتهد منتسب بود ومحض مقلد مذهب حنفى نه بودزيرا كه درال مختصر جيزها اختيار كرده كه مخالف مذهب أبو حنيفة است رحمة الله تعالى عليه ولهذا آل مختصر درفقنهاى اين مذهب كه محض مقلد آندجندال شيوع بيدانه كرده وقال فى دراسات اللبيب للطحاوى مع تصديه مذهب أبى حنيفة وتخريج متمسكه من المرفوع والموقوف : أنه إذا خالف قوله الحـديث يفرع ويقول فبطل قول أبى حنيفة ومن يرى قولا من أقوال أحد كائناً من كان باطلا يرى العمل به حراماً انتهى[١] .

الفصل الخامس والعشرون

فى علم أسماء الرجال

اعلم أن علم أسماء رجال الأحاديث نصف علم الحديث كما صرح به العراقى فى شرح الألفية عن على بن المدينى فإنه سند ومتن والسند عبارة عن الرواة فمعرفة

(١) ههنا بياض فى الأصل .

أحوالها نصف العلم على مالا يخفى والكتب المصنفة فيه على أنواع .

منها : المؤتلف والمختلف لجماعة كالدارقطني والخطيب البغدادي وابن ماكولا وابن نقطة ، ومن المتأخرين الذهبي والمزني وابن حجر وغيرهم .

ومنها : الأسماء المجردة عن الألقاب والكنى معا صنف فيه الإمام مسلم وعلى ابن المديني والنسائي وأبو بشر الدولابي وابن عبد البر ، لكن أحسنها ترتيباً كتاب الإمام أبي عبد الله الحاكم ، وللذهبي المقتنى في سرد الكنى .

ومنها القاب ، صنف فيه أبو بكر الشيرازي وأبو الفضل الفكي ، سماه « منتهى الكمال » وابن الجوزي .

ومنها : المتشابه صنف فيه الخطيب كتاباً سماه « تلخيص المتشابه » ثم ذيله بما فاته .

ومنها : الأسماء المجردة عن الألقاب والكنى صنف فيه أيضاً غير واحد : فمنهم من جمع التراجم مطلقاً كابن سعد في الطبقات ، وابن أبي خيثمة أحمد بن زهير ، والإمام أبي عبد الله البخاري في تاريخهما. ومنهم من جمع الثقات كابن حبان وابن شاهين ومنهم من جمع الضعفاء كابن عدى . ومنهم من جمع كليهما جرحاً وتعديلا ومنهم من جمع رجال البخاري وغيره من أصحاب الكتب الستة والسنن على ما بين في هذا المحل .

أسماء رجال صحيح البخاري ــ مجلد للشيخ أبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي البخاري . المتوفى سنة ثمان وتسعين وثلثمائة .

أسماء رجال صحيح مسلم ــ للشيخ الإمام أبي بكر أحمد بن على بن محمد المعروف بابن منجويه الأصفهاني ، المتوفى سنة ثمان وعشرين وأربعمائة .

أسماء رجال الصحيحين ــ للإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر بن على ابن أحمد المقدسي، المتوفى سنة سبع وخمسمائة ، جمع فيه بين كتاب أبي نصر وابن منجويه وأحسن في ترتيبه على الحروف ، واستدرك عليهما وجمع بينهما أيضاً

الشيخ أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبرى المعروف باللالكائى ، المتوفى سنة ثمان عشرة وأربعمائة .

أسماء رجال سنن أبي داود لأبي على حسين بن محمد الجيانى الغسانى الحافظ المتوفى سنة ثمان وتسعين وأربعمائة .

أسماء رجال الكتب الستة — للحافظ ابن النجار محمد بن محمود بن الحسن ابن هبة الله صاحب ذيل تاريخ بغداد للخطيب ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة سماه الكمال ، وللشيخ سراج الدين عمر بن على المعروف بابن الملقن المتوفى سنة أربع وثمانمائة ؛ قاله صاحب كشف الظنون فى باب الألف . وقال فى باب الكاف « الكمال فى معرفة الرجال » للشيخ الإمام محب الدين بن البنجار محمد ابن محمود البغدادى ، المتوفى سنة اثنتين وأربعين وستمائة . وللحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد المقدسى الجماعيلى الحنبلى المتوفى سنة ستمائة . وتهذيب الكمال فى أسماء الرجال للحافظ جمال الدين يوسف بن الزكى المزى ، المتوفى سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة وهو كتاب كبير لم يؤلف مثله ولا يظن أن يستطاع . قيل إنه لم يكمله وكمله علاء الدين مغلطاى بن قليج المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة فى ثلاثة عشر مجلداً ثم لخصه واختصره الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبى المتوفى سنة ثمان وأربعين وسبعمائة وأبو بكر بن أبي المجد الحنبلى المتوفى سنة أربع وثمانمائة وشمس الدين محمد بن على الدمشقى الحافظ ، المتوفى سنة خمس وستين وسبعمائة وأضاف إليه مافى الموطأ . وأبو العباس أحمد بن سعد العسكرى المتوفى سنة خمسين وسبعمائة وعليه زوائد للسيوطى ، وإكمال التهذيب للسراج عمر بن على بن الملقن . ومختصر التهذيب للحافظ الآندرشى صاحب العمدة فى مختصر الأطراف ، ومختصره أيضاً للقاضى تقى الدين أبى بكر أحمد بن شهبة الدمشقى المتوفى سنة أحدى وخمسين وثمانمائة . ومختصر تهذيب الكمال للحافظ شهاب

الدين أحمد بن على المعروف بابن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة وهو كبير فى ستة مجلدات انتهى .

قلت : قال الحافظ فى خطبة تهذيب التهذيب : أما بعد فإن كتاب الكمال فى أسماء الرجال الذى ألفه الحافظ الكبير أبو محمد عبد الغنى بن عبد الواحد ابن سرور المقدسى وهذبه الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكى المزى من أجل المصنفات فى معرفة حملة الآثار وضعاً وأعظم المؤلفات فى بصائر ذوى الألباب وقعاً ؛ ولاسيما التهذيب فهو الذى وفق بين اسم الكتاب ومسماه وألف بين لفظه ومعناه بيد أنه أطال وأطاب ، ووجد مكان القول ذا سعة فقال وأصاب ، ولكن قصرت الهمم عن تحصيله لطوله ، فاقتصر بعض الناس على الكشف من الكاشف الذى اختصره منه الحافظ أبو عبد الله الذهبى ولما نظرت فى هذه الكتب وجدت تراجم الكاشف إنما هى كالعنوان تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه ، ثم رأيت للذهبى كتاباً سماه تذهيب التهذيب أطال فيه العبارة ولم يعد مافى التهذيب غالباً وإن زاد . ففى بعض الأحايين وفيات بالظن والتخمين أو مناقب لبعض المترجمين مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح الذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح . هذا وفى التهذيب عدد من الأسماء لم يعرف الشيخ بشىء من أحوالهم بل لايزيد على قوله روى عن فلان روى عنه فلان أخرج له فلان . وهذا لايروى الغلة ولايشفى العلة فاستخرت الله تعالى فى اختصار التهذيب على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة ، وهو أننى اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة ، وأحذف منه ماأطال به الكتاب من الأحاديث التى يخرجها من مروياته العالية من الموافقات والأبدال وغير ذلك من أنواع العلو ، فإن ذلك بالمعاجم والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب وإن كان لايلحق المؤلف من ذلك عاب ، حاشا وكلا ، بل هو والله العديم النظير المطلع النحرير لكن العمر يسير والزمان قصير ، فحذفت هذا جملة وهو نحو ثلث الكتاب انتهى بقدر الحاجة .

قال صاحب الكشف ص ٣٣١ ج ٢ : وللتهذيب مختصرات منها الكاشف للذهبي ، وذيله لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم المتوفى سنة ٧٢٦ ست وعشرين وسبعمائة ومختصر أبي بكر بن أبي المجد الحنبلي المتوفى سنة أربع وثمانمائة ومختصر ابن حجر العسقلاني وهو المذكور آنفاً المسمى بتهذيب التهذيب ثم اختصره ثانياً وسماه « تقريب التهذيب » وله فوائد الاحتفال في أفعال الرجال المذكورين في البخاري زيادة على تهذيب الكمال ، ومختصر أبي العباس أحمد بن سعد العسكري المتوفى سنة خمس وخمسين وسبعمائة واختصره شمس الدين محمد بن علي الدمشقي مع ضم رجال الموطأ وغيره إليه وسماه « التذكرة في رجال العشرة » وللسيوطي مختصر بزوائد الرجال على تهذيب الكمال ثم قال ابن حجر : وقد كتبت من غير هذا الكتاب غير نسخة ثم إنني في زمن الاشتغال ألحقت فيه أشياء كثيرة تظهر في هوامش هذه النسخة وهي نسخة الأصل فمن له نسخة فليلحقها بها ، فإني ألحقت منها تراجم كثيرة جداً في سنة ست وأربعين وثمانمائة معظمها ممن جرى ذكره في التأليف ، وألحقت أيضاً من ذكره صاحب الكمال وحذفه المصنف لكونه لم يقع له على رواية مع احتمال وجودها فزدت تراجمهم وألحقت من تراجم الترمذي . ومن السنن الكبرى للنسائي من أغفلهم المصنف ، وأرجو أن أجرد جميع مازاد على التهذيب انتهى .

وقال الحافظ في تعجيل المنفعة : ورجال الكتب الستة قد جمعوا في عدة تصانيف كرجال الصحيحين لأبي الفضل محمد بن طاهر ومن قبله للحاكم ورجال البخاري لأبي نصر الكلاباذي ثم لأبي الوليد الباجي ورجال مسلم لأبي بكر ابن منجويه ورجال الصحيحين وأبي داود والترمذي لبعض المغاربة سماه الزهرة وقد ذكر عدة ما لكل منهم عند من أخرج له وأظنه اقتصر فيه على شيوخهم ورجال أبي داود لأبي علي الغساني وكذا رجال النسائي ثم جمع الحافظ عبدالغني

ابن عبد الواحد المقدسى رجال البخارى ومسلم وأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه فى كتابه الكمال . وكان سبب ذلك أن ابن طاهر أهمل أطراف هذه الكتب الستة فأراد عبد الغنى أن يفرد رجالها بالذكر وهو الذى هذبه المزى وسماه تهذيب الكمال ، ثم اختصره الذهبى فى تذهيب التهذيب ثم اختصره فى الكاشف واشتهرت هذه الكتب قديماً وحديثاً انتهى .

وقال صاحب الكشف فى باب الثاء : وعلم الثقات والضعفاء من رواة الحديث وهو من أجل نوع وأفخمه من أنواع علم أسماء الرجال فإنه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه وإلى الاحتياط فى أمور الدين وتمييز مواقع الغلط والخطأ فى بدء الأصل الأعظم الذى عليه مبنى الإسلام وأساس الشريعة وللحفاظ فيه تصانيف كثيرة ، منها ما أفرد فى الثقات ككتاب «الثقات» للإمام الحافظ أبى حاتم محمد ابن حبان البستى ، المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة . وكتاب الثقات ممن لم يقع فى الكتب الستة للشيخ زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفى . المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة ، وهو كبير فى أربع مجلدات . وكتاب الثقات لخليل بن شاهين . وكتاب الثقات للعجلى . ومنها ما أفرد فى الضعفاء ككتاب الضعفاء للبخارى وكتاب الضعفاء للنسائى والضعفاء لمحمد بن عمرو العقيلى ، المتوفى سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة ، ومنها ماجمع بينهما كتاب البخارى وتاريخ ابن أبى خيثمة . قال ابن الصلاح : وما أغزر فوائده . وكتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم انتهى .

وقال فى باب الجيم : علم الجرح والتعديل هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم والكلام فى الرجال جرحاً وتعديلا ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وجوز ذلك تورعاً وصوناً للشريعة

لا طعناً فى الناس وكما جاز الجرح فى الشهود جاز فى الرواة والتثبت فى أمر الدين أولى من التثبت فى الحقوق والأموال فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام فى ذلك . وأول من عنى بذلك من الأئمة الحفاظ شعبة بن الحجاج ثم تبعه يحيى ابن سعيد . قال الذهبى فى ميزان الاعتدال : أول من جمع كلامه فى ذلك الإمام الذى قال فيه أحمد بن حنبل : ما رأيت بعينى مثل يحيى بن سعيد القطان وتكلم فى ذلك بعده تلامذته يحيى بن معين وعلى بن المدينى وأحمد بن حنبل وعمرو ابن على الفلاس وأبو خيثمة وتلامذتهم كأبى زرعة وأبى حاتم والبخارى ومسلم وأبى إسحاق الجوزجانى السعدى وخلق من بعدهم ، مثل النسائى وابن خزيمة والترمذى والدولابى والعقيلى وله مصنف مفيد فى معرفة الضعفاء ولأبى حاتم بن حبان كتاب كبير عندى فى ذلك ولأبى أحمد بن عدى كتاب الكامل هو أكمل الكتب وأجلها فى ذلك وكتاب أبى الفتح الأزدى ، وكتاب أبى محمد ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل ، والضعفاء للدارقطنى والضعفاء للحاكم وغير ذلك . وقد ذيل ابن طاهر المقدسى على الكامل لابن عدى بكتاب لم أره . وصنف أبو الفرج بن الجوزى كتاباً كبيراً فى ذلك كنت اختصرته أولا ثم ذيلت عليه ذيلا بعد ذيل انتهى كلام الذهبى . ومن الكتب المصنفة فيه كتاب الجرح والتعديل لأبى الحسن أحمد بن عبد الله العجلى الكوفى نزيل طرابلس المغرب المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين ، وكتاب الجرح والتعديل للإمام الحافظ أبى محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم محمد الرازى المتوفى سنة سبع وعشرين وثلاثمائة وهو كتاب كبير أوله الحمد لله رب العالمين بجميع محامده كلها الخ ذكر فيه أنه لما لم يجد سبيلا إلى معرفة شىء من معانى كتاب الله سبحانه وتعالى ولا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من جهة النقل والرواية وجب أن يميز بين العدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الحديث الكاذب

والكذب انتهى . والكامل لابن عدى وهو أكمل الكتب فيه وميزان الاعتدال فى نقد الرجال للذهبى وهو أجمع ما جمع ، ولسان الميزان لابن حجر انتهى . ومن الكتب المصنفة فيه تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة للحافظ ابن حجر رحمه الله .

الفصل السادس والعشرون

فى ذكر أئمة الجرح والتعديل وأسماء الرجال

وذكر مصنفى الكتب التى ذكرها صاحب كشف الظنون

فنهم شعبة بن الحجاج وهو أول من تكلم فى الرجال . قال الحافظ فى تهذيب التهذيب : وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين وجانب الضعفاء والمتروكين وصار علماً يقتدى به وتبعه بعده أهل العراق انتهى . وقال فيه قال صالح جزرة : أول من تكلم فى الرجال شعبة ثم أحمد ويحيى انتهى . وستأتى ترجمة شعبة فى الباب الثانى .

ومنهم يحيى بن سعيد القطان . قال الذهبى فى التذكرة قال ابن المدينى : ما رأيت أحداً أعلم بالرجال منه ، انتهى . وقال الحافظ فى تهذيب التهذيب قال ابن منجويه : كان من سادات أهل زمانه حفظاً وورعاً وفهماً وفضلا وديناً وعلماً وهو الذى مهد لأهل العراق رسم الحديث ، وأمعن فى البحث عن الثقات وترك الضعفاء انتهى . وستأتى ترجمته أيضاً فى الباب الثانى .

ومنهم يحيى بن معين : قال أحمد بن حنبل : كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس هو بحديث ، وكان يقول : ههنا رجل خلقه الله لهذا الشأن يظهر كذب الكذابين ، يعنى يحيى بن معين . وقال حنبل عن أحمد : كان ابن معين أعلمنا بالرجال ، وله كتاب التاريخ فى أحوال الرجال ، وستأتى ترجمته أيضاً فى الباب الثانى .

ومنهم على بن المدينى : قال أبو حاتم الرازى ، كان على علماً فى الناس فى معرفة الحديث والعلل . وقال عبد الرحمن بن مهدى : على بن المدينى أعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وستأتى ترجمته أيضاً فى الباب الثانى . ومنهم أحمد بن حنبل ، ستأتى ترجمته أيضاً فى الباب الثانى .

ومنهم عمرو بن على الفلاس ، قال الذهبى فى التذكرة : عمرو بن على بن بحر بن كنيز الحافظ الإمام الثبت أبو حفص الباهلى البصرى الصيرفى الفلاس أحد الأعلام ، مولده بعيد الستين ومائة ، سمع يزيد بن زريع ، وعبد العزيز ابن عبد الصمد العمى ، وسفيان بن عيينة ، ومعتمر بن سليمان وطبقتهم ، فأكثر وأتقن وجود وأحسن وحدث عنه الستة والنسائى أيضاً بواسطة ، وعفان وهو من شيوخه ، وأبو زرعة ، ومحمد بن جرير ، وابن صاعد ، والمحاملى ، وأبو روق المزانى ، وأمم سواهم . قال النسائى : ثقة حافظ صاحب حديث . وقال أبو حاتم : كان أرشق من على بن المدينى . وقال عباس العنبرى : ما تعلمت الحديث إلا منه . وقال حجاج بن الشاعر عمرو بن على : لا نبالى أحدث من حفظه أو من كتابه . وقال أبو زرعة : ذاك من فرسان الحديث ، لم ير بالبصرة أحفظ منه ومن ابن المدينى والشاذكونى . وقال ابن أشكاب : ما رأيت مثل الفلاس وكان يحسن كل شىء ، مات الفلاس بسامرا فى ذى القعدة سنة تسع وأربعين ومائتين ، وقد تردد إلى أصبهان مرات انتهى .

وفى تهذيب التهذيب : حكى ابن مكرم بالبصرة قال : ما قدم علينا بعد على بن المدينى مثل عمرو بن على . وقال أبو زرعة : كان من فرسان الحديث . وفى الترمذى سمعت أبا زرعة يقول : روى عفان عن عمرو بن على حديثاً . وقال الدارقطنى : كان من الحفاظ ، وبعض أصحاب الحديث يفضلونه على ابن المدينى ويتعصبون له ، وقد صنف المسند والعلل والتاريخ . وهو إمام متقن ، وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال الحسين بن إسماعيل المحاملى : حدثنا

أبو حفص الفلاس وكان من نبلاء المحدثين . وقال عبد الله بن على بن المدينى : سألت أبى عنه فقال : كان يطلب ، قلت قد روى عن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن : الشفعة لا تورث . فقال : ليس هذا فى كتاب عبد الأعلى . قال الحاكم : وقد كان عمرو بن على أيضاً يقول فى على بن المدينى ، وقد أجل الله تعالى محلهما جميعاً عن ذلك ، يعنى أن كلام الأقران غير معتبر فى حق بعضهم بعضاً إذا كان غير مفسر لا يقدح انتهى .

ومنهم أبو خيثمة زهير بن حرب بن شداد الحرشى النسائى ، نزيل بغداد ، مولى بن الحريش بن كعب ، روى عن عبد الله بن إدريس ، وابن عيينة ، وحفص ابن غياث ، وحميد بن عبد الرحمن الرواسى ، والقطان ، وأبى النضر وخلق . وعنه البخارى ومسلم وأبو داود وابن ماجه . وروى له النسائى بواسطة أحمد بن على بن سعيد المروزى وابنه أبو بكر بن أبى خيثمة وأبو زرعة وأبو حاتم ، وبقى بن مخلد وإبراهيم الحربى وموسى بن هارون وابن أبى الدنيا ويعقوب بن شيبة وأبو يعلى الموصلى وجماعة . قال معاوية بن صالح عن ابن معين ثقة . وقال على بن الجنيد عن ابن معين يكفى قبيلة . وقال أبو حاتم : صدوق . وقال يعقوب ابن شيبة : زهير أثبت من عبد الله بن أبى شيبة . وكان فى عبد الله تهاون بالحديث لم يكن يفصل هذه الأشياء ، يعنى الألفاظ . وقال جعفر الفريابى : قلت لابن نمير أيهما أحب إليك ؟ فقال : أبو خيثمة ، وجعل يطريه ويضع من أبى بكر . وقال الآجرى : قلت لأبى داود وكان أبو خيثمة حجة فى الرجال ؟ قال : ما كان أحسن علمه . وقال النسائى ثقة مأمون . وقال الحسين بن فهم : ثقة ثبت . وقال أبو بكر الخطيب : كان ثقة ثبتاً حافظاً متقناً . قال محمد بن عبدالله الحضرمى وغيره : مات سنة أربع وثلاثين ومائتين . وقال ابنه أبو بكر : ولد أبى سنة ١٦٠ ستين ومائة ، ومات ليلة الخميس لسبع خلون من شعبان وهو ابن أربع وسبعين سنة . وقال صاحب الزهرة : روى عنه مسلم ألف حديث

ومائتى حديث وإحدى وثمانين حديثاً ، كذا فى تهذيب التهذيب ص ٣٤٣ ج ٣ .

ومنهم أبو زرعة الرازى : قال ابن وارة سمعت إسحاق بن راهويه يقول كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل . وستأتى ترجمته فى الباب الثانى .

ومنهم أبو حاتم الرازى : واسمه محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلى ، الحافظ الكبير أحد الأعلام ، ولد سنة خمس وتسعين ومائة . روى عن محمد بن عبد الله الأنصارى ، وعثمان بن الهيثم ، وعفان بن مسلم ، وأبى نعيم ، وعبيد الله ابن موسى ، وعبد الله بن صالح كاتب الليث ، وعبد الله بن صالح العجلى ، والأصمعى ، وعمر بن حفص بن غياث ، وطبقتهم وخلق ممن بعدهم . روى عنه أبو داود والنسائى وابن ماجه فى التفسير . وروى البخارى فى الصحيح فى باب المحصر عن محمد عن يحيى بن صالح الوحاظى فذكر الكلاباذى فى ترجمة يحيى بن صالح أن ابن أبى سعيد السرخسى أخبره أن محمداً هو ابن إدريس أبو حاتم الرازى ، وذكر أنه رآه فى أصل عتيق . وقال الحاكم أبو أحمد فى الكنى : أبو حاتم محمد بن إدريس روى عنه محمد بن إسماعيل الجعفى ، وابنه عبد الرحمن ، وعبدة بن سليمان المروزى ، والربيع بن سليمان المرادى ، ويونس بن عبد الأعلى ومحمد بن عوف الطائى وهم من شيوخه ، ورفيقه أبو زرعة الرازى ، وأبو زرعة الدمشقى وآخرون . قال أبو بكر الخلال : أبو حاتم إمام فى الحديث ، روى عن أحمد مسائل كثيرة وقعت إلينا متفرقة كلها غريب . وقال ابن خراش : كان من أهل الأمانة والمعرفة . وقال النسائى ثقة . وقال أبو نعيم إمام فى الحفظ . وقال اللالكائى : كان إماماً عالماً بالحديث حافظاً له ، متقناً ثبتاً .

وقال ابن أبى حاتم : سمعت موسى بن إسحاق القاضى يقول : مارأيت أحفظ من والدك ، قلت له : فرأيت أبا زرعة ؟ قال : لا . وسمعت يونس بن عبد الأعلى يقول : أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان ودعا لهما وقال : بقاؤهما

صلاح للمسلمين . وقال الخطيب : كان أحد الأئمة الحفاظ الأثبات مشهوراً بالعلم مذكوراً بالفضل ، وكان أول كتبه الحديث سنة تسع ومائتين . قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : أول سنة خرجت في طلب الحديث أقمت سنين أحسب ومشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ ، فلما زاد على ألف فرسخ تركته . قال وسمعت أبي يقول : أقمت سنة أربع عشرة ومائتين بالبصرة ثمانية أشهر قد كنت عزمت على أن أقيم سنة ، فانقطعت نفقتي ، فجعلت أبيع ثيابي شيئاً بعد شيء حتى بقيت بلا شيء . وقال أيضاً سمعت أبي يقول : قلت على باب أبي الوليد الطيالسي : من أغرب على حديثاً غريباً مسنداً صحيحاً لم أسمع به ، فله على درهم يتصدق به ، وهناك حلق من الخلق أبو زرعة فمن دونه ، وإنما كان مرادي أن أستخرج منهم ما ليس عندي ، فما تهيأ لأحد منهم أن يغرب عليّ حديثاً . وقال أحمد بن سلمة النيسابوري : ما رأيت بعد إسحاق ومحمد بن يحيي أحفظ للحديث ولا أعلم بمعانيه من أبي حاتم . قال ابن المنادي وغير واحد : مات في شعبان سنة سبع وسبعين ومائتين . وقد ذكر ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل لوالده ترجمة مليحة ، فيها أشياء تدل على عظم قدره وجلالته وسعة حفظه ، رحمه الله . منها ما قال أبو حاتم : قدم محمد بن يحيي النيسابوري الري فألقيت عليه ثلاثة عشر حديثاً من حديث الزهري ، فلم يعرف منها إلا ثلاثة ، وهذا يدل على حفظ عظيم ، فإن الذهلي شهد له مشائخه وأهل عصره بالتبحر في معرفة حديث الزهري ، ومع ذلك فأغرب عليه أبو حاتم ، كذا في تهذيب التهذيب . وقال الذهبي في التذكرة : قال — رأى أبو حاتم — بقيت بالبصرة سنة أربع عشرة فبعت ثيابي حتى نفدت وجعت يومين فأعلمت رفيقي فقال : معي دينار ، فأعطاني نصفه وطلعنا مرة من البحر وقد فرغ زادنا فمشينا ثلاثة أيام لا نأكل شيئاً ، فألقينا بأنفسنا وفينا شيخ فسقط مغشياً عليه ، فجئنا نحركه وهو لا يعقل ، فتركناه ومشينا فرسخاً فسقطت مغشياً عليّ ، ومضى

صاحبى فرأى بعد سفينة فنزلوا الساحل ، فلوح بثوبه فجاءوه فسقوه ، فقال : أدركوا رفيقين لى ، فما شعرت إلا برجل يرش على وجهى ثم سقانى ، ثم أتوا بالشيخ فبقينا أياماً حتى رجعت إلينا أنفسنا ، انتهى .

ومنهم الإمام البخارى والإمام مسلم : وقد تقدم ترجمتها .

ومنهم الجوزجانى (١) : وهو الحافظ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب ابن يعقوب السعدى ، نزيل دمشق ومحدثها ، سمع الحسين بن على الجعفى ، ويزيد بن هارون وجعفر بن عون ، وشبابة ، وطبقتهم فأكثر ، وتفقه بأحمد ابن حنبل ، حدث عنه أبو داود الترمذى والنسائى ، وأبو زرعة ، ومحمد بن جرير ، وابن جوصا ، وأبو بشر الدولابى ، وآخرون . وثقه النسائى ، قال ابن عدى : سكن دمشق فكان يحدث على المنبر ويكاتبه أحمد بن حنبل فيتقوى بذلك ، ويقرأ كتابه على المنبر ، قال : وكان يتحامل على علىّ رضى الله عنه . وقال الدارقطنى كان من الحفاظ الثقات المصنفين ، وفيه انحراف عن علىّ . قال أبو الدحداح : مات فى ذى القعدة سنة تسع ، وقال غيره : سنة ست وخمسين ومائتين ، وله كتاب فى الضعفاء ، كذا فى التذكرة .

ومنهم النسائى وابن خزيمة : وقد تقدمت تراجمهما .

ومنهم أبو عيسى الترمذى : وتأتى ترجمته مبسوطة فى الباب الثانى .

ومنهم الدولابى ، وهو الحافظ المتقن أبو جعفر محمد بن الصباح البزار ، مولى مزينة مصنف السنن ، سمع إسماعيل بن زكريا ، وشريك بن عبد الله ، وابن أبى الزناد ، وإسماعيل بن جعفر ، وهشيما وغيرهم . وعنه : أحمد وابنه ، وإبراهيم الحربى ، والبخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، وحديثه فى الكتب الستة ، وآخر من بقى من أصحابه أبو العلاء محمد بن أحمد بن جعفر الوكيعى ، وقد مرت ترجمته فى ذكر السنن .

---

(١) بضم الجيم الأولى وزاى وجيم ١٢ تقريب .

ومنهم العقيلي[1] : وهو الحافظ الإمام أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي ، صاحب كتاب الضعفاء الكبير ، سمع جده لأمه يزيد بن محمد العقيلي ومحمد بن إسماعيل الصائغ ، وأبا يحيى بن أبي ميسرة ، ومحمد بن أحمد ابن الوليد بن برد الأنطاكي ، ويحيى بن أيوب العلاف ، ومحمد بن إسماعيل الترمذي ، وإسحاق بن إبراهيم الدبري ، وعلى بن عبد العزيز بن البغوي ، ومحمد بن خزيمة ، ومحمد بن موسى الباخي صاحب عبيد الله بن موسى ، وخلقاً كثيراً وكان مقيما بالحرمين ، حدث عنه أبو الحسن محمد بن نافع الخزاعي ، ويوسف بن البرجيل المصري ، وأبو بكر بن المقرى وآخرون . قال مسلمة ابن القاسم : كان العقيلي جليل القدر عظيم الخطر ، مارأيت مثله . وكان كثير التصانيف ، فكان يقول لمن أتاه من المحدثين اقرأ من كتابك ولا تخرج أصله ، فتكلمنا في ذلك وقلنا إما أن يكون أحفظ الناس ، وإما أن يكون من أكذب الناس ، فاجتمعنا عليه ، فلما أتيت بالزيادة والنقص فطن لذلك ، فأخذ مني الكتاب وأخذ القلم فأصلحها من حفظه ، فانصرفنا من عنده وقد طابت أنفسنا ، وعلمنا أنه من أحفظ الناس . وقال الحافظ : أبو الحسن بن سهل القطان : أبو جعفر ، ثقة ، جليل القدر عالم بالحديث مقدم في الحفظ ، توفي سنة ٣٢٢ اثنتين وعشرين وثلاثمائة كذا في التذكرة .

ومنهم ابن حبان : وهو أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي صاحب التصانيف ، وقد تقدم ترجمته .

ومنهم ابن عدى : وهو الإمام الحافظ الكبير ، أبو أحمد عبد الله بن عدى بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجرجاني ، ويعرف أيضاً بابن القطان ،

---

(١) بضم العين المهملة وفتح القاف منسوب إلى عقيل بن كعب منه عبد الله بن شقيق وأبو عطية وأبو نصر بن لقيط بن عامر والعقيلي صاحب تصنيف في معرفة الضعيف والقوى ١٢ مغني .

صاحب كتاب الكامل فى الجرح والتعديل ، كان أحد الأعلام ، ولد سنة سبع وسبعين ومائتين ، وسمع سنة تسعين ، وارتحل أولا سنة سبع وتسعين ، وسمع بهلول بن إسحاق الأنبارى ، ومحمد بن عثمان بن أبى سويد ، ومحمد ابن يحيى المروزى ، وخلائق . وعنه أبو العباس بن عقدة شيخه ، وأبو سعيد المالينى ، والحسن بن رامين ، ومحمد بن عبدالله بن عبد كويه ، وحمزة بن يوسف السهمى ، وأبو الحسين أحمد بن العالى وآخرون ، وهو المصنف فى الكلام على الرجال عارف بالعلل . قال أبو القاسم بن عساكر : كان ثقة على لحن فيه . قال السهمى : سألت الدراقطنى أن يصنف كتاباً فى الضعفاء فقال : أليس عندك كتاب ابن عدى ؟ فقلت بلى . قال فيه كفاية لايزاد عليه ، قال حمزة السهمى : كان حافظاً متقناً لم يكن فى زمانه أحد مثله ، تفرد برواية أحاديث وهب ، منها لابنيه عدى وأبى زرعة وتفرد بها عنه .

قال الخليلى : كان عديم النظير حفظاً وجلالة . سألت عبد الله بن محمد الحافظ أيهما أحفظ ابن عدى أو ابن قانع ؟ فقال : زر قميص ابن عدى أحفظ من عبد الباقى بن قانع ، قال الخليلى وسمعت أحمد بن أبى مسلم الحافظ يقول : لم أر أحداً مثل أبى أحمد بن عدى ، فكيف فوقه فى الحفظ . وكان أحمد قد لقى الطبرانى وأبا أحمد الحاكم وقد قال لى : كان حفظ هؤلاء تكلفاً وحفظ ابن عدى طبعاً زاد فى معجمه على ألف شيخ . قال أبو الوليد الباجى : ابن عدى حافظ لابأس به . قال حمزة بن يوسف : توفى أبو أحمد فى جمادى الآخر سنة خمس وستين وثلاثمائة ، وصلى عليه الإمام أبو بكر الإسماعيلى .

ومنهم أبو الفتح الأزدى : وهو محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الموصلى ، حدث عن أبى يعلى ، ومحمد بن جرير ، والباغندى ، وأحمد بن الحسين بن عبد الجبار الصوفى ، وأبى عروبة الحرانى وطبقتهم . وعنه إبراهيم ابن عمر البرمكى ، وأبو نعيم الحافظ ، وأحمد بن الفتح بن فرغان وآخرون . قال

الخطيب : كان حافظاً صنف فى علوم الحديث . وسألت البرقانى عنه فضعفه . وحدثنى النجيب عبد الغفار الأرموى قال : رأيت أهل الموصل يوهنونه ولا يعدونه شيئاً . قال الذهبى : له مصنف كبير فى الضعفاء ، وهو قوى النفس فى الجرح ، وهاه جماعة بلامستند طائل ، مات فى سنة أربع وسبعين وثلاثمائة .

ومنهم ابن أبى حاتم : وهو الإمام الحافظ الناقد أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ الكبير أبى حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمى الحنظلى الرازى ، وقيل إن الحنظلى نسبة إلى درب حنظلة بالرى ، قال الذهبى : ولد سنة أربعين ، وارتحل به أبوه وأدرك الأسانيد العالية ، سمع أبا سعيد الأشج ، وعلى بن المنذر الطريقى ، والحسن بن عرفة ، وأحمد بن سنان القطان ، ويونس بن عبد الأعلى ، ومحمد ابن اسماعيل الأحمسى وحجاج بن الشاعر ، ومحمد بن حسان الأزرق ، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه ، وابن وارة ، وأبا زرعة وخلائق بالأقاليم ، لكنه لم يرحل إلى خراسان . روى عنه حسينك التميمى ، ويوسف الميانجى ، وأبو الشيخ ابن حبان ، وعلى بن مدرك ، وأبو أحمد الحاكم ، وأحمد بن محمد البصير ، وعبد الله بن محمد بن أسد ، وآخرون . قال أبو يعلى : الخليلى : أخذ علم أبيه وأبى زرعة . وكان بحراً فى العلوم ومعرفة الرجال ، صنف فى الفقه واختلاف الصحابة والتابعين ، وكان زاهداً يعد من الأبدال . قال الذهبى : كتابه فى الجرح والتعديل يقضى له بالرتبة المتقنة فى الحفظ ، وكتابه فى التفسير عدة مجلدات ، وله مصنف كبير فى الرد على الجهمية يدل على إمامته : قال على بن أحمد الفرضى : ما رأيت أحداً ممن عرف عبد الرحمن ذكر عنه جهالة قط . ويروى أن أباه كان يتعجب من تعبد عبد الرحمن ويقول : من يقوى على عبادة عبد الرحمن ؟ لاأعرف له ذنباً . قال ابن أبى حاتم : لم يدعنى أبى أطلب الحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان .

قال أبو الحسن على بن إبراهيم الرازى الخطيب فى ترجمة عملها لعبد الرحمن :

كان رحمه الله قد كساه الله بهاء ونوراً يسر به من نظر إليه . سمعته يقول رحل بى أبى سنة خمس وخمسين وما احتلمت بعد ، فلما بلغنا ذا الحليفة احتلمت ، فسر أبى حيث أدركت حجة الإسلام . قال وسمعت فى هذه السنة من محمد بن أبى عبد الرحمن المقرىء ، وسمعت على بن أحمد الخوارزمى يحكى عن ابن أبى حاتم قال : كنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرقة ، نهارنا ندور على الشيوخ ، وبالليل ننسخ ونقابل ، فأتينا يوماً أنا ورفيق لى شيخاً فقالوا هو عليل ، فرأيت سمكة أعجبتنا فاشتريناها فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس بعض الشيوخ فمضينا ، فلم تزل السمكة ثلاثة أيام وكادت أن تنتن وأكلناها نيئة لم نتفرغ نشويها ثم قال : لا يستطاع العلم براحة الجسد . ثم قال أبو الحسن رحل مع أبيه وحج مع محمد بن حماد الظهرانى ورحل بنفسه إلى الشام ومصر سنة اثنتين وستين ، ثم رحل إلى أصبهان سنة أربع وستين . وقال لى أبو عبد الله القزوينى : إذا صليت مع ابن أبى حاتم فسلم نفسك إليه يعمل بها ما شاء .

قال أبو الوليد الباجى : ابن أبى حاتم ثقة حافظ قال عمر بن إبراهيم الهروى الزاهد أخبرنا الحسين بن أحمد الصفار ، سمعت ابن أبى حاتم يقول : وقع عندنا الغلاء فأنفذ بعض أصدقائى حبوباً من أصبهان فبعته بعشرين ألف وقال : اشتر لى بها داراً فأنفقتها على الفقراء ، وكتبت إليه اشتريت لك بها قصراً فى الجنة ، فقال : رضيت إن ضمنت ، فكتبت على نفسى صكاً بالضمان[1] فأريت فى المنام قد قبلنا ضمانك ولا تعد . قال الذهبى : الحسين ضعيف . قال محمد بن مهرويه ، سمعت ابن الجنيد ، سمعت يحيى بن معين يقول : إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم فى الجنة من مائتى سنة . قال محمد : فدخلت على ابن أبى حاتم وهو يحدث بكتاب الجرح والتعديل فحدثته بهذا فبكى وارتعدت يداه

---

(١) لعله قالها على سبيل التجوز فى الاعتذار ، إن لم يكن على سبيل التلطف فى الدعابه ، وإلا فالصحيح أنه لا يجوز ولا يصح الضمان على الله ، سبحانه وتعالى عن ذلك .

وسقط الكتاب . وجعل يبكى ويستعيدنى الحكاية . وقال الذهبى : مات فى المحرم سنة سبع وعشرين وثلاثمائة انتهى .

ومنهم الإمام الدارقطنى : وهو أبو الحسن على بن عمر بن أحمد بن مهدى البغدادى ، الحافظ الشهير ، صاحب السنن ؛ مولده سنة ست وثلاثمائة ، سمع البغوى ، وابن أبى داود ، وابن صاعد ، والحضرمى ، وابن دريد ، وابن نيروز ، وعلى بن عبد الله بن مبشر ، وخلائق ببغداد والبصرة والكوفة وواسط ، وارتحل فى كهولته إلى مصر والشام ، وصنف التصانيف . حدث عنه الحاكم وأبو حامد الأسفراييني ، وتمام الرازى ، والحافظ عبد الغنى الأزدى ، وأبو بكر البرقانى ، وأبو ذر الهروى ، وأبو نعيم الأصبهانى ، وأبو محمد الخلال ، والقاضى أبو الطيب الطبرى ، وأمم سواهم . قال الحاكم : صار الدارقطنى أوحد عصره فى الحفظ والفهم والورع ، وإماماً فى القراء والنحويين ، وأقمت فى سنة سبع وستين ببغداد أربعة أشهر ، وكثر اجتماعنا ، فصادفته فوق ما وصف لى ، وسألته عن العلل والشيوخ . وله مصنفات يطول ذكرها ، فأشهد أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله . وقال الخطيب : كان فريد عصره وإمام وقته ، وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال ، مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد ، والأخذ من علوم كالقراءات ، فإن له فيها مصنفاً سبق فيه إلى عقد الأبواب قبل فهرس الحروف ، وتأسى القراء به بعده ، ومن ذلك المعرفة بمذاهب الفقهاء . بلغنى أنه درس الفقه على أبى سعيد الأصطخرى ومنها المعرفة بالآداب والشعر ، فقيل كان يحفظ دواوين جماعة ، وحدثنى حمزة بن محمد بن طاهر أنه كان يحفظ ديوان السيد الحميرى ، ولهذا نسب إلى التشيع . قال ابن الذهبى : ما أبعده من التشيع .

قال الخطيب : وحدثنى الأزهرى قال : بلغنى أن الدارقطنى حضر فى حداثته مجلس إسماعيل الصفار فقعد ينسخ جزءاً والصفار يملى ، فقال رجل : لا يصح سماعك وأنت تنسخ ، فقال : فهمى للإملاء خلاف فهمك أتحفظ كم أملى الشيخ؟

قال : لا أدرى ، قال : أملى ثمانية عشر حديثاً ، الحديث الأول عن فلان عن فلان ومتنه كذا وكذا . والثانى عن فلان عن فلان ومتنه كذا وكذا . ومر فى ذلك حتى أتى على الأحاديث ، فتعجب الناس منه . أو كما قال : قال رجاء ابن محمد المعدل قلت للدارقطنى : هل رأيت مثل نفسك ؟ فقال . قال الله تعالى « فلاتزكوا أنفسكم » قال فألححت عليه فقال : لم أر أحداً جمع ما جمعت . وقال أبو ذر الحافظ قلت للحاكم : هل رأيت مثل الدارقطنى ؟ فقال : هو لم ير مثل نفسه ، فكيف أنا ؟ رواها الخطيب فى تاريخه عن أبى الوليد الباجى عن أبى ذر ، وكان عبد الغنى إذا ذكر الدارقطنى قال : أستاذى . قال القاضى أبو الطيب الطبرى : الدارقطنى أمير المؤمنين فى الحديث . وقال الخطيب قال لى أبو القاسم الأزهرى : كان الدارقطنى ذكياً إذا ذكر شيئاً من العلم أى نوع كان ، وجد عنده منه نصيب وافر . لقد حدثنى محمد بن طلحة البغالى أنه حضر مع الدارقطنى دعوة فجرى ذكر الأكلة ، فاندفع الدارقطنى يورد نوادر الأكلة حتى قطع أكثر ليلته بذلك .

قال الأزهرى : رأيت الدارقطنى أجاب ابن أبى الفوارس عن علة حديث أو اسم ، فقال : ياأبا الفتح ليس بين الشرق والغرب من يعرف هذا غيرى . قال الخطيب فى ترجمة الدارقطنى : سألت البرقانى هل كان أبو الحسن يملى عليك العلل من حفظه ؟ قال : نعم ، وأنا الذى جمعتها وقرأها الناس من نسختى . وحدثنا العقيقى : حضرت مجلس الدارقطنى ، وجاءه أبو الحسن البيضاوى برجل غريب وسأله أن يملى عليه أحاديث ، فأملى عليه من حفظه مجلساً يزيد أحاديثه على العشرين متون جميعها « نعم الشىء الهدية أمام الحاجة » ، فانصرف الرجل ثم جاء من الغد وأهدى له شيئاً فقربه إليه ، فأملى عليه من حفظه سبعة عشر حديثاً متونها « إذا جاءكم كريم قوم فأكرموه » . قال الذهبى : هنا يخضع للدارقطنى واسعة حفظه الجامع لقوة الحافظة ولقوة الفهم والمعرفة ، وإذا شئت

أن تبين براعة هذا الإمام فطالع العلل له ، فإنك تندهش ويطول تعجبك . قال السلمي : سمعت الدارقطني ، يقول ما شيء أبغض إليّ من الكلام . قال ابن طاهر : اختلفوا ببغداد ، فقال قوم علي أفضل من عثمان رضي الله عنهما ، فتحاكموا إلى الدارقطني قال : فأمسكت وقلت الإمساك خير ، ثم لم أر لديني السكوت ، وقلت عثمان أفضل لاتفاق جماعة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا ، وهو قول أهل السنة ، وهو أول عقد من الرفض . قال عبد الغني أحسن الناس كلاماً على الحديث ابن المديني في زمانه ، وموسى بن هرون في وقته ، والدارقطني في وقته .

توفي في ثامن ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة رحمه الله انتهى قلت[1] :

ومنهم الحاكم : وهو أبو عبدالله محمد بن عبد الله بن محمد الضبي النيسابوري ، صاحب المستدرك ، وقد تقدم ترجمته .

ومنهم ابن القطان : وهو الحافظ الناقد أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالملك ابن يحيى بن إبراهيم الحميري الكتامي الفاسي الشهير بابن القطان ، قال الأبار في ترجمته : كان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لأسماء رجاله ، وأشدهم عناية بالرواية ، رأس طلبة مراكش ، ونال بخدمة السلطان دنيا عظيمة . وله تواليف ، حدث ودرس إلى أن قال : ومات وهو على قضاء سلجماسة في ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وستمائة . قال ابن مسدي : كان معروفاً بالحفظ والإتقان ، ومن أئمة هذا الشأن ، مصري الأصل مراكشي الدار ، كان شيخ شيوخ أهل العلم في الدولة المؤمنية ، فتمكن من الكتب وبلغ غاية الأمنية ، ولي قضاء الجماعة . قال الذهبي : طالعت كتابه المسمى بالوهم والإيهام الذي وضعه على الأحكام الكبرى لعبد الحق يدل على حفظه وقوة فهمه ، لكنه تعنت في أحوال رجال فما أنصف ، بحيث أنه أخذ يلين هشام بن عروة ونحوه انتهى .

---

(١) ههنا بياض في الأصل .

وقال فى ميزان الاعتدال ص ٢٢٩ ج ١ فى ترجمة حفص بن بعيل : قال ابن القطان : لايعرف له حال ولايعرف . قلت : لم أذكر هذا النوع فى كتابى هذا ابن القطان يتكلم فى كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أوأخذ عمن عاصره مايدل على عدالته . وهذا شىء كثير . ففى الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستوون ماضعفهم أحد ولاهم بمجاهيل انتهى : وقال أيضاً فى ترجمة مالك بن الحسين الزيادى المصرى : قال ابن القطان هو ممن لم يثبت عدالته ، يريد أنه مانص أحد على أنه ثقة . وفى رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم ، والجمهور على أنه كان من المشائخ . قد روى عنه جماعة ولم يأت إلا بما ينكر عليه أن حديثه صحيح انتهى .

ومنهم الحافظ الذهبى : وهو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ، ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة . قال فى البدر الطالع : وأجاز له فى سنة مولده جماعة بعناية أخيه من الرضاع ، أخذ عن الدمياطى وابن الصواف ومهر فى فن الحديث وجمع فيه المجاميع المفيدة الكثيرة . قال ابن حجر : حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفاً ، وجمع تاريخ الإسلام ، فأربى فيه على ماتقدمه بتحرير أخبار المحدثين خصوصاً انتهى . ولعل تاريخ الإسلام فى زيادة على عشرين مجلداً وقفت منه على أجزاء وله الميزان فى نقد الرجال جعله مختصاً بالضعفاء الذين قد تكلم فيهم متكلم وإن كانوا غير ضعفاء فى الواقع ، ولهذا ذكر فيه مثل ابن معين وعلى بن المدينى، باعتبار أنه قد تكلم فيهما متكلم وهو كتاب مفيد ، وجميع مصنفاته مقبولة مرغوب فيها ، رحل إليه الناس لأجلها وأخذوها عنه ، وتداولوها وقرأوها وكتبوها فى حياته ، وطارت فى جميع بقاع الأرض ، وله فيها تعبيرات رائقة وألفاظ رشيقة غالباً ، لم يسلك فيها مسلك أهل عصره ، ولا من قبلهم ولا من بعدهم ، وقد أكثر التشنيع عليه تلميذه السبكى وذكره فى مواضع من طبقاته ولم يأت بطائل ، بل غاية ماقال : إنه كان إذا ترجم الظاهرية والحنابلة أطال

فى تقريظهم ، وإذا ترجم غيرهم من شافعى أوحنفى لم يستوف مايستحقه . وعندى أن هذا مثل ما قال الأول : * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها * فإن الرجل قد ملىء حباً للحديث وغلب عليه ، فصار الناس عنده أهله ، وأكثر محققيهم وأكابرهم هم من كان يطيل الثناء عليه لا من غلب عليه التقليد ، وقطع عمره فى الاشتغال بما لا يفيد .

ومن جملة ما قاله السبكى : إنه كان إذا أخذ القلم غضب حتى لايدرى مايقول .

وهذا باطل ، فإن مصنفاته تشهد بخلاف هذه المقالة ، وغالبها الإنصاف والذب عن الأفاضل ، وإذا جرى قلمه بالوقيعه فى أحد ، فإن لم يكن من معاصريه فهو إنما روى ذلك عن غيره وإن كان من معاصريه ، فالغالب أنه لايفعل ذلك إلا مع من يستحقه ، وإن وقع مايخالف ذلك نادراً فهذا شأن البشر وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم ، والأهوية تختلف والمقاصد تتباين ، وربك يحكم بينهم فيما كانوا فيه يختلفون . قال الصفدى : لم يكن عنده جمود المحدثين ، بل كان فقيه النفس له دراية بأقوال الناس . مات رحمه الله تعالى فى سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبعمائة انتهى .

قلت : قال الحافظ ابن حجر فى شرح النخبة فى شأن الذهبى : هو من أهل الاستقراء التام فى نقد الرجال انتهى .

﴿تنبيه﴾ أعلم أن الحافظ الذهبى صنف كتابه ميزان الاعتدال فى الضعفاء ، لكن ليس كل من ذكره فيه ضعيفاً ، بل ذكر فيه كثيراً من الثقات ، وإنما صنع هذا تبعاً لابن عدى فى الكامل ، فإنه قد شرط أن كل من تكلم فيه متكلم يذكره فيه فتبعه فى ذلك الذهبى فى ميزانه . قال الحافظ فى شرح ألفيته : فيه أى معرفة الثقات والضعفاء لأئمة الحديث تصانيف ، منها ما أفرد فيه الضعفاء ، وصنف فيه البخارى والنسائى والعقيلى والساجى وابن حبان والدارقطنى والأزدى وابن عدى ، ولكنه ذكر فى كتابه الكامل كل من تكلم فيه وإن

كان ثقة ، وتبعه على ذلك الذهبي فى الميزان إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين وفاته جماعة ، ذيلت عليه ذيلا فى مجلد انتهى . وقال السخاوى فى فتح المغيث : وجمع الذهبي معظمها فى ميزانه فجاء كتاباً نفيساً عليه معول من جاء بعده ، مع أنه تبع ابن عدى فى إيراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقة انتهى . وقال الذهبي فى الميزان فى ترجمة ثابت البنانى : ثابت ثابت كاسمه ، ولولا ذكر ابن عدى له ما ذكرته انتهى . وقال فيه فى ترجمة حماد بن أبى سليمان تكلم فيه للإرجاء ، ولولا ذكر ابن عدى له فى كامله لما أوردته ، انتهى .

الفصل السابع والعشرون

فى ذكر علم أصول الحديث ويقال له علم رواية الحديث والأول أشهر

وهو علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول عليه الصلاة والسلام من حيث أحوال رواتها ضبطاً وعدالة ، ومن حيث كيفية السند اتصالا وانقطاعاً وغير ذلك . وقيل هو علم يعرف به أحوال الراوى والمروى من حيث القبول والرد .

وموضوعه : الراوى والمروى من حيث ذلك ، وغايته ما يقبل وما يرد من ذلك .

ومسائله ما يذكر فى كتبه من المقاصد كقولهم : زيادة الثقة مقبولة مالم تناف رواية من هو أوثق منه . وكقولهم : القوى لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف .

وقد صنف فى هذا العلم كتب كثيرة . قال الحافظ فى شرح النخبة : إن التصانيف فى اصطلاح أهل الحديث قد كثرت للأئمة فى القديم والحديث . فمن أول من صنف فى ذلك القاضى أبو محمد الرامهرمزى كتابه المحدث الفاصل لكنه لم يستوعب . والحاكم أبو عبد الله النيسابورى : لكنه لم يهذب ولم يرتب وتلاه أبو نعيم الأصفهانى : فعمل على كتابه مستخرجاً وأبقى أشياء للمتعقب ،

ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادى ، فصنف فى قوانين الرواية كتاباً سماه « الكفاية » ، وفى آدابها كتاباً سماه « الجامع لآداب الشيخ والسامع » وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً ، وكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة : كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه . ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بنصيب فجمع القاضى عياض كتاباً لطيفاً سماه « الإلماع » ، وأبو حفص الميانجى جزءاً سماه « مالا يسع المحدث جهله » وأمثال ذلك من التصانيف التى اشتهرت وبسطت ليتوفر علمها ، واختصرت ليتيسر فهمها ، إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقى الدين أبو عمرو عثمان ابن الصلاح عبد الرحمن الشهرزورى نزيل دمشق ، فجمع لما ولى تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور ، فهذب فنونه وأملاه شيئاً بعد شىء ، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب ، واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة ، فجمع شتات مقاصدها وضم إليه من غيرها نخب فوائدها ، فاجتمع فى كتابه ماتفرق فى غيره ، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره ، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومقتصر ومعارض له ومنتصر ، انتهى .

قلت : أما القاضى أبو محمد الرامهرمزى صاحب كتاب « المحدث الفاصل » فهو الحافظ الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسى . سمع أباه ، ومحمد بن عبدالله الحضرمى الحافظ ، والقاضى أبا حصين الوادعى ، ومحمد بن حبان المازنى ، وعبيد ابن غنام النخعى ، والحسن بن المثنى العنبرى ، ومحمد بن عثمان بن أبى شيبة ، ويوسف بن يعقوب القاضى ، وموسى بن هارون ، وأبا سعيد عبد الله بن الحسن الحرانى ، وأبا خليفة الجمحى ، وجعفر بن محمد الفريابى ، وعبدان بن أحمد الأهوازى ، وطبقتهم . وأول سماعه فى سنة تسعين ومائتين حدث عنه أبو الحسين محمد بن أحمد الصيداوى فى معجمه ، والحسن بن الليث الشيرازى الحافظ ، وأبو بكر أحمد بن مردويه ، والقاضى أبو عبد الله بن إسحاق النهاوندى ،

وطوائف من أهل فارس . وكان من أئمة هذا الشأن . ومن تأمل كتابه فى علم الحديث لاح له ذلك . قال الذهبى : لم أظفر بموته وأظنه بقى إلى حدود الخمسين وثلاثمائة . وأما أبو القاسم بن مندة ، فذكر فى كتاب الوفيات له أنه عاش إلى قرب الستين وثلاثمائة بمدينة رمهرمز ، انتهى . وأما الحاكم أبو عبد الله النيسابورى : فقد تقدم ترجمته ، واسم كتابه معرفة علوم الحديث . قال صاحب الكشف ص ١٢٩ ج ١ : معرفة علوم الحديث أول من تصدى له الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابورى ، المتوفى سنة خمس وأربعمائة ، أوله : الحمد لله ذى المن والإحسان والقدرة . وهو خمسة أشياء مشتملة على خمسين نوعاً وتبعه فى ذلك ابن الصلاح فذكر من أنواع الحديث خمسة وستين نوعاً انتهى.

وأما أبو نعيم الأصفهانى : فهو الحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الصوفى الأحول ، سبط الزاهد محمد بن يوسف البناء ، ولد سنة ست وثلاثين وثلاثمائة ، رحلت الحفاظ إلى بابه لعلمه وحفظه وعلو إسناده ، أول ما سمع فى أربع وأربعين وثلاثمائة من مسند أصبهان المعمر أبى محمد بن فارس ، وسمع من أبى أحمد الغسال ، وأحمد بن معبد السمسار ، وأحمد بن بندار العشار ، وأحمد بن محمد القصار ، وعبد الله بن الحسن بن بندار ، وأبى بكر بن الهيثم البندار ، وخلائق بخراسان والعراق ، فأكثر وتهيأ له من لقيا الكبار ما لم يقع لحافظ . روى عنه كوشيار بن لياليروز الجبلى ، ومات قبله ببضع وثلاثين سنة ، وأبو بكر بن أبى على الذكوانى ، وأبو سعيد المالينى ، والحفاظ الخطيب ، وأبو صالح المؤذن ، وأبو على الوحشى وخلق كثير . قال الخطيب : لم أر أحداً أطلق عليه اسم الحفظ غير أبى نعيم وأبى حازم العبدوى . قال على بن المفضل الحافظ : قد ذكر شيخنا السلفى أخبار أبى نعيم فسمى نحواً من ثمانين نفساً حدثوه عنه ، ولم يصنف مثل كتابه حلية الأولياء . قال أحمد بن محمد بن مردويه : كان أبو نعيم فى وقته مرحولا إليه ،

لم يكن فى أفق من الآفاق أحد أحفظ منه ولا أسند ، كان حفاظ الدنيا قد اجتمعوا عنده وكل يوم نوبة ، وأحدهم يقرأ مايريده إلى قريب الظهر ، فإذا قام إلى داره ربما كان يقرأ عليه فى الطريق جزء لم يكن له غذاء سوى التسميع والتصنيف . وقال حمزة بن العباس العلوى : كان أصحاب الحديث يقولون بقى الحافظ أربع عشرة بلا نظير لايوجد لا شرقاً ولا غرباً أعلى أستاذاً منه ، ولا أحفظ منه . وكانوا يقولون : لما صنف كتاب الحلية حمل الكتاب فى حياته إلى نيسابور فاشتروه بأربعمائة دينار . ولأبى نعيم تصانيف مشهورة : ككتاب معرفة الصحابة ، وكتاب دلائل النبوة فى مجلدين ، وكتاب المستخرج على البخارى ، والمستخرج على مسلم ، وكتاب تاريخ أصبهان ، وصفة الجنة ، وكتاب الطب ، وكتاب فضائل الصحابة ، وكتاب المعتقد ، وأشياء صغار يعمل فيها الواهيات ويكاسر عنها كدأب غيره من المحدثين ، والله الموعد .

وأما ابن الصلاح : صاحب كتاب علوم الحديث ، فهو الإمام الحافظ المفتى شيخ الإسلام تقى الدين أبو عمرو عثمان الشهرزورى الشافعى ، ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة ، وتفقه على والده بشهرزور ، ثم اشتغل بالموصل مدة . قال القاضى : فتلقى شمس الدين ، فبلغنى أنه كرر عليه جميع المهذب ولم يطر شاربه ، ثم صار معيداً على العلامة العماد بن يونس . قال الذهبى : وسمع من عبيد الله بن السمين ، ونصر الله بن سلامه ، ومحمود بن على الموصلى ، وعبدالمحسن بن الطوسى وارتحل إلى بغداد فسمع من أبى أحمد بن سكينة ، وعمر بن طبرزد . وبهمذان من أبى الفضل بن المغرم . وبنيسابور من منصور ، والمؤيد ، وزينب وطبقتهم . وبمرو من أبى المظفر بن السمعانى وجماعة . وبدمشق من القاضى جمال الدين عبد الصمد بن الحرستانى ، والشيخ موفق الدين المقدسى ، والشيخ فخر الدين بن عساكر . وبحلب من أبى محمد بن علوان . وبحران من الحافظ عبد القادر . ودرس بالمدرسة الصلاحية ببيت المقدس ، فلما هدم المعظم سور البلد قدم دمشق

ودرس بالرواحية ، ثم ولى مشيخة دار الحديث الأشرفية ، ثم تدريس الشامية الصغرى ، وصنف وأفتى وتخرج به الأصحاب ، وكان من أعلام الدين .

قال ابن خلكان : كان أحد فضلاء عصره فى التفسير والفقه ، وله مشاركة فى عدة ، وكانت فتاواه مسددة ، وهو أحد الشيوخ الذين انتفعت بهم وأقمت عنده مدة للاشتغال ، ولازمته سنة اثنتين وثلاثين ، وله إشكالات على الوسيط قال أبو حفص بن الحاجب فى معجمه : إمام ورع وافر العقل حسن السمت متبحر فى الأصول والفروع ، بارع فى الطلب حتى صار يضرب به المثل ، واجتهد فى نفسه فى الطاعة والعبادة . قال الذهبى : وكان سلفياً حسن الاعتقاد كافاً عن تأويل المتكلمين مؤمناً بما ثبت من النصوص ، غير خائض ولا معمق ، وكان وافر الجلالة حسن البزة ، كثير الهيبة ، موقراً عند السلطان والأمراء ، تفقه به الأئمة عبدالرحمن بن نوح ، وكمال الدين بن سيار ، وكمال الدين إسحاق ، وتقى الدين ابن رزين ، والقاضى وغيرهم . وتوفى فى الخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وستمائة .

وأما القاضى عياض : فستأتى ترجمته فى الفصل التاسع والعشرين .

وأما الخطيب البغدادى : فهو الحافظ الكبير الإمام ، محدث الشام والعراق أبو بكر أحمد بن على بن ثابت بن أحمد بن مهدى ، صاحب التصانيف ، ولد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ، وكان والده خطيب قرية درزنجان من سواد العراق ، ممن سمع وقرأ القرآن على الكتانى ، فحرص على ولده هذا وأسمعه فى فى الصغر سنة ثلاث وأربعمائة . ثم ألهم طلب هذا الشأن ورحل فيه إلى الأقاليم ، وبرع وصنف وجمع وسارت بتصانيفه الركبان ، وتقدم فى عامة فنون الحديث . تفقه بأبى الحسن بن المحاملى وبالقاضى أبى الطيب . وقال أول ماسمعت فى المحرم سنة ثلاث ، واستشرت البرقانى فى الرحلة إلى عبد الرحمن بن النحاس بمصر أو أخرج إلى نيسابور ، فقال : إن خرجت إلى مصر إنما تخرج إلى رجل واحد ،

فإن فاتك ضاعت رحلتك ، وإن خرجت إلى نيسابور ففيها جماعة ، فخرجت إلى نيسابور ، وكنت كثيراً إذاكر البرقانى بالأحاديث ، فيكتبها عنى ويضمنها جموعه ، وحدث عنى وأنا أسمع .

قال ابن ما كولا : كان أبو بكر الخطيب آخر الأعيان ممن شاهدناه معرفة وحفظاً وإتقاناً وضبطاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وتفنناً فى علله وأسانيده ، وعلماً بصحيحه وغريبه ، وفرده ومنكره ومطروحه ، ثم قال : ولم يكن للبغداديين بعد الدارقطنى مثله . وسألت الصورى عن الخطيب وأبى نصر السجزى ، ففضل الخطيب تفضيلا بيناً . وقال مؤتمن الساجى : ما أخرجت بغداد بعد الدارقطنى مثل الخطيب . وقال أبو سعيد السمعانى : كان الخطيب مهيباً وقوراً ثقة ، متحرياً حسن الخط كثير الضبط فصيحاً ، ختم به الحفاظ . قال : وقرأ بمكة على كريمة الصحيح فى خمسة أيام ، وخرج من بغداد بعد فتنة البساسيرى لتشوش الحال إلى الشام . قال مكى الرميلى : مرض الخطيب فى رمضان من سنة ثلاث وستين فى نصفه إلى أن اشتد به الحال فى أول ذى الحجة ، ومات يوم سابعه ، وأوصى إلى أبى الفضل بن خيرون ووقف كتبه على يده ، وفرق ماله فى وجوه البر ، وشيعه القضاة والخلق ، وأمهم أبو الحسين بن المهتدى بالله ، ودفن بجنب بشر الحافى ، كذا فى التذكرة .

ومن أجل كتب أصول الحديث وأحسنها « كتاب علوم الحديث » : للحافظ ابن الصلاح . قال صاحب الكشف : علوم الحديث كتاب لأبى عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح الشهرزورى ، الحافظ الشافعى الدمشقى ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة . قال الشيخ برهان الدين الإيناسى فى « شرح المفتاح من علوم ابن الصلاح » : إن كتابه هذا أحسن تصنيف فيه ، وحصر ذلك فى خمسة وستين نوعاً ، وقد اعتنى به العلماء فى زمانه إلى هذا الزمان . منهم من اختصره ، ومنهم من اعترض عليه ، فجمع برهان الدين

المذكور فى كتابه كلام المصنف بنصه ، وكلام الحافظ زين الدين العراقى وغيره كما مر فى الشين ، ومختصره أيضاً لقاضى القضاة بدر الدين بن جماعة ، وشرحه عز الدين محمد بن أحمد بن جماعة ، المتوفى سنة تسع عشرة وثمانمائة ، واختصره الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووى ، المتوفى سنة ست وسبعين وسبعمائة ، وسماه الإرشاد ، ثم اختصره وسماه بالتقريب ، واختصره أيضاً عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشى المعروف بابن كثير ، المتوفى سنه أربع وسبعين وسبعمائة ، واختصره [1] . . . علاء الدين على بن عثمان الماردينى ، المتوفى سنة خمسين وسبعمائة ، ونظمه شهاب الدين محمد بن أحمد بن خليل القاضى الجوينى ، المتوفى سنة ثلاث وتسعين وستمائة ، وعلى الأصل نكت للشيخ بدر الدين محمد ابن بهادر بن عبد الله الزركشى ، المتوفى سنة أربع وتسعين وسبعمائة ، ونكت الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة ، أوله : الحمد لله الذى لا تنفد مع كثرة الإنفاق خزائنه الخ . قال : وكنت قد بحثت على الفوائد التى جمعها شيخى العراقى على مصنف الشيخ ابن الصلاح ، وكنت فى أثناء ذلك وبعده إذا وقعت لى النكتة الغريبة والنادرة العجيبة والاعتراض القوى والضعيف ، ربما علقته على هامش الأصل ، وربما أغفلته ، فرأيت جمع وضم ما يليق به ، فجمعت ورقمت على أوله كل مسألة ، إما « ص » وإما « ع » . الأول لابن الصلاح ، والثانى للعراقى ، ثم كتب كراسة سماها « بالإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح » .

قال البقاعى فى حاشية شرح الألفية : قيل إن ابن الصلاح أملى كتابه إملاء فكتبه فى حال الإملاء جمع جم فلم يقع مرتباً على ما فى نفسه ، وصار إذا ظهر له أن غير ما وقع له أحسن ترتيباً ، ويراعى ما كتب من النسخ ويحفظ قلوب أصحابها فلا يغيرها ، وربما غاب بعضها ، فلو غير ترتيب غيره تخالف النسخ فتركها على أول حالها ، انتهى . واختصره الإمام بهاء الدين أحمد بن سعيد

---

(١) هنا بياض فى الأصل .

الأندلسى ، ذكره البقاعى . قال القاضى أبو البركات عبد العزيز البغدادى : فى الفنون الجليلة ، وأنواع علوم الحديث كثيرة ، وقد أطنب فيها الأئمة حتى أن الضعيف وهو نوع منها بلغ به أبو حاتم بن حيان فى تقسيمه خمسين قسماً إلا واحداً فما ظنك بغيره .

وشرحه الشيخ الإمام أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقى ، المتوفى سنة ست وثمانمائة ، أوله : الحمـد لله الذى ألهم لإيضاح ما أبهم الخ سماه ، « التقييد والإيضاح ، لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح » . قال فإن أحسن ما صنف أهل الحديث فى معرفة الاصطلاح ، كتاب علوم الحديث لابن الصلاح ، جمع فيه غرر الفوائد ، فادعى أن فيه غير موضع قد خولف فيه ، وأماكن أخر تحتاج إلى تقييد وتنبيه ، فأردت أن أجمع نكتاً عليه تقيد مطلقه وتفتح مغلقه ، ورداً على إيراد ماأورد عليه ، وقد كان الشيخ علاء الدين مغلطائى أوقفنى على شىء جمعه عليه سماه « إصلاح ابن الصلاح » . وأيضاً قد اختصره جماعة وتعقبوه فى مواضع منه ، فحيث كان الاعتراض عليه غير صحيح ذكرته بصيغة اعترض وسميته « التقييد والإيضاح ، لما اطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح » فذكره بالقول الخ . وفرغ من تبييضه يوم الأحـد الحادى والعشرين من ذى القعدة سنة ست وتسعين وسبعمائة .

قال ابن حجر : وأول كتاب فى علوم الحديث كتاب « المحدث الفاصل فى غالب الظن » وإن كان يوجد قبله مصنفات مفردة فى أشياء من فنونه ، لـكن هذا أجمع ما جمع فى ذلك فى زمانه ، ثم توسعوا فيه ؛ انتهى ما فى الـكشف .

قلت : ومن أحسن مختصرات كتاب علوم الحديث ، مختصر الإمام النووى المسمى بالتقريب المذكور . قال صاحب الـكشف : التقريب والتيسير ، لمعرفة سنن البشير النذير ، فى أصول الحديث للشيخ الإمام محى الدين يحيى ابن شرف النووى المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة ، لخص فيه كتابه الإرشاد

الذى اختصره من كتاب علوم الحديث لابن الصلاح ، فصار زبدة خلاصته ، أوله : الحمد لله الفتاح المنان الخ ، وله شروح : منها شرح الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقى ، المتوفى سنة ست وثمانمائة ، وشرح برهان الدين إبراهيم بن محمد القباقبى الحلبى ثم المقدسى ، المتوفى فى حدود سنة إحدى وخمسين وثمانمائة . وشرح الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ، وسماه « تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى » ، وله « التذنيب ، فى الزوائد على التقريب » . وشرح الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى ، المتوفى سنة اثنين وتسعمائة ، قرأه بمكة المكرمة فسمعوا عليه ، انتهى .

ومن كتب أصول الحديث « الاقتراح » للشيخ تقى الدين محمد بن على بن وهب بن دقيق العيد المنفلوطى الشافعى ، المتوفى سنة اثنين وسبعمائة ، وهو مختصر ذكره الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى ، المتوفى سنة ست وثمانمائة فى الغنية ، وأنه نظمه كذا فى الكشف .

ومنها ألفية الحديث للشيخ الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى المتوفى سنة خمس وثمانمائة أولها :

يقول راجى ربه المقتدر　　　عبد الرحيم بن الحسين الأثرى

لخص فيها كتاب علوم الحديث لابن الصلاح ، وعبر عنه بلفظ الشيخ وزاد عليه ، وفرغ منها بطيبة فى جمادى الآخرة سنة ٧٦٨ ثمان وستين وسبعمائة ، ثم شرحها وفرغ عنه فى خمس وعشرين رمضان سنة إحدى وسبعين وسبعمائة ، وسماه[١] . « فتح المغيث ، بشرح ألفية الحديث » ذكر فيه أنه شرع فى شرح

---

(١) قوله سماه فتح المغيث الخ فى هذا القول نظر فإن شرح الألفية للسخاوى هو الذى اسمه فتح المغيث فى شرح ألفيه الحديث ، وأما شرح ناظمها فليس اسمه فتح المغيث كما لا يخفى على من فتش وبحث عن تسمية شرحى (ناظم والسخاوى) .

كبير ، ثم استطال وعدل إلى شرح متوسط ، وترك الأول وبدأ بقوله : الحمد لله الذى قبل بصحيح النية حسن العمل الخ . وملخص هذا الشرح للسيد الشريف محمد أمين الشهير بأمير بادشاه البخارى نزيل مكة المكرمة ، أوله : الحمد لله الذى أسند حديث الوجود الخ ، فرغ عنه بمكة المكرمة فى رمضان سنة ٩٧٢ اثنتين وسبعين وتسعمائة ، وعلى هذا الشرح حاشية للشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفى ، المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة . وحاشية برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعى ، المتوفى سنة خمس وثمانين وثمانمائة ، بلغ إلى نصفه وسماه : « النكت الوفية ، بما فى شرح الألفية » أورد فيه ما استفاد من شيخه ابن حجر ، أوله : الحمد لله الذى من أسند إليه الخ . ومن شروحها المشهورة شرح القاضى زكريا بن محمد الأنصارى ، المتوفى سنة ثمان وعشرين وتسعمائة ، وهو شرح مختصر ممزوج سماه : « فتح الباقى ، بشرح ألفية العراقى » . فرغ عنه فى رجب سنة ست وتسعين وثمانمائة أوله : الحمد لله الذى وصل من انقطع الخ . قال السخاوى : شرع فى غيبتى فيه مستمداً من شرحى ، بحيث تعجب الفضلاء من ذلك انتهى .

وشرح جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة . وشرح الشيخ إبراهيم بن محمد الحلبى ، المتوفى سنة خمس وخمسين وتسعمائة . وشرح زين الدين أبى محمد عبد الرحمن بن أبى بكر العينى ، المتوفى سنة ٨٩٣ ثلاث وتسعين وثمانمائة . وشرح أبى الفداء إسماعيل بن إبراهيم ابن جماعة الكنانى القدسى ، المتوفى سنة إحدى وستين وثمانمائة ، وهو شرح حسن . وشرح قطب الدين محمد بن محمد الخيضرى الدمشقى ، المتوفى سنة أربع وتسعين وثمانمائة ، سماه صعود المراقى . وشرح شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى ، المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة ، وهو شرح حسن لعله أحسن الشروح ، كذا فى الكشف .

ومنها الخلاصة فى أصول الحديث لشرف الدين حسن بن محمد الطيبى ، المتوفى سنة ٧٤٣ ثلاث وأربعين وسبعمائة . وهو مختصر على مقدمة ، وأربعة أبواب وخاتمة . ذكر أنه لخصه من علوم الحديث لابن الصلاح ، ومختصر النووى والقاضى بن جماعة ، وأضاف إلى ذلك زيادات مهمة من جامع الأصول وغيره ، وعليه حاشية للعلامة السيد الشريف على بن محمد الجرجانى المتوفى سنة ٨١٦ ست عشرة وثمانمائة .

ومنها المختصر المنسوب إلى العلامة السيد على بن محمد الشريف الجرجانى ، أوله : الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله أجمعين ، وبعد : فهذا مختصر جامع لمعرفة علم الحديث ، مرتب على مقدمة ومقاصد الخ . وشرحه الفاضل اللكنوى صاحب التعليق الممجد ، وقال فى آخره : وقد لخص من خلاصته (أى الطيبى) ، ومن مقدمته التى أدرجها فى مفتتح حاشيته المسماة بالكاشف عن حقائق السنن تلخيصاً مجرداً مصنف هذا المختصر ، كما لخص حاشية المشكاة للطيبى تلخيصاً مجرداً وهو المشهور بحاشية السيد . وقد اختلف أبناء عصرنا ومن قبلنا فى مؤلف هذا المختصر ، فقال بعضهم لكمال الدين ابن أبى شريف القدسى تلميذ ابن الهمام وهو قول باطل لاسند له ، وقال بعضهم للسيد جمال الدين المحدث مؤلف «روضة الأحباب» وإليه نسب مختصر حاشية المشكاة للطيبى أيضاً ، وهو أيضاً باطل ، لأن السيد جمال الدين قد نسب مختصر حاشية الطيبى إلى السيد الشريف على الجرجانى على مانقله على القارى المكى فى المرقاة حاشية المشكاة فى شرح حديث أبى سعيد : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على حلقة فقال : ما أجلسكم ؟ قالوا : جلسنا نذكر الله ، قال : آلله ما أجلسكم إلا ذلك ؟ الحديث . بقوله : قال السيد جمال الدين الصواب بالجر لقول المحقق الشريف فى حاشيته همزة الاستفهام وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجر معها انتهى . وكذا هو فى أصل سماعنا من المشكاة وصحيح مسلم ،

ووقع فى بعض نسخ المشكاة بالنصب انتهى . وهو يشعر بأن خلاصة الطيبى حاشية من السيد على الجرجانى على المشكاة كما هو مشهور بين الناس وهو بعيد جداً .

أما أولا : فلأنه غير مذكور فى أسامى مؤلفاته . وأما ثانياً : فبأنه مع جلالته كيف يختصر كلام الطيبى اختصاراً مجرداً لا يكون معه تصرف أبداً انتهى كلام القارى . فهذا الكلام كما تراه يدل على أن مختصر حاشية الطيبى ليس للسيد جمال الدين ، فإنه قد نقل عنه بنفسه ونسبه إلى السيد الشريف . ومن المعلوم أن مؤلف ذلك المختصر ، وهذا المختصر واحد على مايعلم من حوالة مؤلف هذا المختصر ، على ذلك المختصر كما مر ذكره فى بحث الموضوع ، فعلم قطعاً أن هذا المختصر ليس من مؤلفات السيد جمال الدين ، وأن مؤلف هذا المختصر فى أصول الحديث ومختصر حاشية الطيبى واحد ، والمشهور انتسابهما إلى السيد الشريف مؤلف التصانيف المشهورة فى المعقول وغيره ، المتوفى سنة ست عشرة بعد ثمانمائة . وما استبعده على القارى غير لائق لأن يعتمد عليه . أما أول وجهى استبعاده : فلأن أسامى مؤلفاته ليست مضبوطة منحصرة فى تأليف معتمد حتى يكون عدم ذكره فيها وجهاً لخروجه من مؤلفاته . وأما ثانى وجهيه : فلأن السيد الشريف ، وإن كان ذا مهارة فى العلوم العقلية والأدبية وغيرها ، لكن لم تكن له مهارة فى الفنون الحديثية فلا يستبعد منه اختصار كلام الطيبى فى هذا الفن اختصاراً مجرداً .

والحاصل أن هذا المختصر ملخص من خلاصة الطيبى ومن مقدمة حاشيته على المشكاة كما لايخفى على من طالعهما ، وهو مؤلف مختصر حاشية الطيبى وليس واحد منهما للسيد جمال الدين ، ولا لابن أبى شريف . وقد صرح السخاوى فى « ضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع » فى ترجمة السيد الشريف الجرجانى نقلا عنه أن للسيد حاشية على المشكاة أيضاً وذكر كثيراً من تأليفاته ،

فتعين أن هذا المختصر أيضاً من تأليفاته واندفع التردد والاستبعاد انتهى .

ومنها : «نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر» للحافظ ابن حجر العسقلانى ، وهو متن متين فى أصول الحديث ، وشرحه المسمى «بنزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر» له أيضاً . وشرح الشرح على بن سلطان محمد الهروى القارى ، وسماه «مصطلحات أهل الأثر على شرح نخبة الفكر» وشرح الشرح المسمى «باليواقيت والدرر» للشيخ محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوى الحدادى ، المتوفى سنة إحدى وثلاثين وألف ، أوله : الحمد لله الذى جعل أهل الحديث فى الحديث والقديم الخ قال كنت سئلت مراراً أن أضع شرحاً على شرح النخبة فسودت أكثره ، ثم حال دون إتمامه وتبييضه حائل ، فبيضت ما كنت سودته وأبرزت ما عن الناس كتمته ، ضاماً إليه ما لأسلافنا فأوردت أولا ترجمة المصنف وقال : قد انتهى شرح الشرح مع انتهاء المحرم افتتاح عام سنة أربع وعشرين وألف . وشرح النخبة كمال الدين محمد ابن مصنفها ، وسماها «نتيجة النظر فى شرح نخبة الفكر» ونظمها ابن الصيرفى أحمد بن صدقة ، المتوفى سنة خمس وتسعمائة ، وشرحه المولى محمد أكرم بن عبد الرحمن المكى شرحاً ممزوجاً وسماه «إمعان النظر فى توضيح نخبة الفكر» وعليه حاشية للشيخ إبراهيم اللقانى المتوفى سنة أربعين وألف . ونظمها أيضاً محمد الشمنى وفرغ منها فى شوال سنة أربع عشرة وثمانمائة ثم شرح هذا النظم ولده تقى الدين أحمد وسماه «العالى الرتبة فى شرح نظم النخبة» وعليه تعليقة للشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفى ، ونظم النخبة الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الطوفى ، المتوفى سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة . ونظمها منصور سبط الناصر الطبلاوى أوله : الحمد لله الذى علم السنن إلخ ، وأتمه سنة عشرة وألف . ونظمها القاضى برهان الدين محمد بن أبى إسحاق المقدسى ، المتوفى فى حدود سنة تسعمائة ، كذا فى الكشف .

ومنها : تذكرة فى علوم الحديث للحافظ سراج الدين عمر بن الملقن الشافعى

المتوفى سنة أربع وثمان مائة ، أولها : أحمد الله على نعمائه ، وأشكره على آلائه ، وأصلى على أشرف الخلق محمد وآله وأسلم . وبعد : فهذه تذكرة فى علوم الحديث يتنبه بها المبتدى ويتبصر بها المنتهى ، اقتضبتها من المقنع تأليفى إلخ . ثم شرحها شرحاً حسناً كما فى الكشف .

قلت : هذه التذكرة موجودة عندنا وهى قلمية على نحو ورقتين . قال المؤلف فى آخرها : فرغت من تحرير هذه التذكرة فى نحو ساعتين من صبيحة يوم الجمعة سابع وعشرين جمادى الأولى من سنة ثلاث وستين وسبعمائة .

ومنها : « بغية النقاد » للإمام الحافظ عبد الله بن المواق .

ومنها : « تنقيح الأنظار فى علوم الآثار » للسيد العلامة محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير الصنعانى ، المتوفى سنة أربعين وثمانمائة ، كذا فى إتحاف النبلاء .

ومنها : « الروض المكلل والورد المعلل » فى مصطلح الحديث ، للحافظ السيوطى .

ومنها : « رياض الأزهار فى جلاء الأبصار » أوله : الحمد لله الذى وفق العلماء لتحصيل الأحاديث النبوية إلخ ، وهو على مقدمة وستة أبواب وخاتمة :

المقدمة : فى تحريض الطالب ببيان جل فائدته .

الباب الأول : فى الألفاظ المصطلحة لأهل الحديث .

الثانى : فى تحمل الأحاديث وروايتها .

الثالث : فى آداب المحدثين وغيرهم .

الرابع : فى آداب الطالبين واجتهادهم .

الخامس : فى معرفة الصحابة والتابعين .

السادس : فى تصنيفه بالجواز والوجوب وبيان شرائطه وطرقه .

والخاتمة : فى مسائل شتى تتعلق به .

ومنها : « الدرر فى مصطلح أهل الأثر » ليونس بن يونس الرشيدى الأنزوى وهو متن مختصر ، ثم شرحه فى سنة عشرين وألف وسماه « تحفة أهل النظر » أول المتن : الحمد لله الذى بيّن بصحيح حديث نبينا إلخ ، وأول الشرح : الحمد لله الذى شفا قلوبنا إلخ .

ومنها : « الصفوة فى أصول الأحاديث » مختصر على مقدمة وأربعة أقسام لبعض المتأخرين .

ومنها : « معلم الطلاب بما للأحاديث من الألقاب » أرجوزة فى أصـول الحديث ، لأحمد بن بكر المغربى أولها :

يقول بعد الحمد ثم الشكر عبد الإله أحمد بن بكر . إلخ

ومنها : « المختصر الجامع لمعرفة مصطلح الحديث النافع » وهو مرتب على مقدمة ومقاصد ، والمقاصد مرتبة على أربعة أبواب :

المقدمة فى بيان أصول الحديث واصطلاحاته .

والباب الأول : فى أقسام الحديث وأنواعه .

والباب الثانى : فى الجرح والتعديل .

والباب الثالث : فى تحمل الحديث .

والباب الرابع : فى أسماء الرجال .

ومنها : « المنظومة البيقونية فى مصطلح الحديث » فى أربع وثلاثين بيتاً ، أولهـــا :

أبدأ بالحمد مصلياً على محمد خير نبى أرسلا

شرحها السيد العلامة صديق بن حسن القنوجى سماه « العرجون فى شرح البيقون » أوله : الحمد لله الذى رفع أهل الحديث مكاناً علياً ، وشرحها الشيخ محمـد الزرقانى ، أوله : الحمد لله العزيز القوى الغافر إلخ ، وعلى شرح الزرقانى حاشية للشيخ العلامة عطية الأجهورى الشافعى الأزهرى ، أولها : الحمـد لله

حمداً يوافى نعمه إلخ . قال هذه حواش على شرح الرسالة المسماة بمنظومة البيقونى للعالم الربانى سيدى محمد الزرقانى ، وهى مأخوذة من شرحى الحموى والدمياطى لهذه المنظومة ، ومن شرح شيخ الإسلام على ألفية العراقى وبعض حواشيها كحاشية الطوخى ، والعلامة العدوى . ومن شرح النخبة للحافظ ابن حجر العسقلانى ، وبعض حواشيه ، ومع يسير من القاموس والمختار والمصباح ، وتكملة أحاديث من الجامع الصغير وغيره .

ومنها : « منظومة ابن فرح » شهاب الدين الأشبيلى فى أصول الحديث لامية فى ثلاثين بيتاً أولها : * غرامى صحيح والرجا فيك معضل * إلخ

شرحها عزالدين محمد بن أحمد بن جماعة ، وسماها « زوال الترح » ، وتوفى سنة ست وثمانمائة ، وله شرحان غيره ، وشرحها يحيى بن عبد الرحمن القرافى أوله : الحمد لله الذى قبل بصحيح النية إلخ .

ومنها : « ألفية الحديث » للحافظ السيوطى أولها :

لله حمدى وإليه أستند وما ينوب فعليه أعتمد
ثم على نبيه محمد خير صلاة وسلام سرمد
وهذه ألفية تحكى الدرر منظومة ضمنتها علم الأثر
فائقة ألفية العراقى فى الجمع والإيجاز واتساق

وقال فى آخرها :

نظمتها فى خمسة الأيام بقدرة المهيمن العلام
ختمتها يوم الخميس العاشر ياصاح من شهر ربيع الآخر
من عام إحدى وثمانين التى بعد ثمان مائة للهجرة

وقد طبع هذا الكتاب بمصر سنة ١٣٥٢ هـ .

ومنها : « توجيه النظر إلى أصول الأثر » للشيخ طاهر بن صالح بن أحمد الجزائرى الدمشقى . قال مؤلفه : قد وقع الفراغ من إتمامه فى سحر ليلة الأربعاء

لثلاث بقين من ذى القعدة ، من شهور سنة ألف وثلاثمائة وثمانية وعشرين من الهجرة ، وذلك فى مدينة مصر .

ومنها : « قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث » للشيخ السيد محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم القاسمى الدمشقى ، فرغ من تصنيفه سنة عشرين بعد ألف وثلثمائة .

الفصل الثامن والعشرون

فى ذكر كتب غريب الحديث

قال أبو سليمان أحمد بن محمد بن أحمد الخطابى : الغريب من الكلام إنما هو الغامض البعيد من الفهم ، كما أن الغريب من الناس إنما هو البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل . والغريب من الكلام يقال به على وجهين ، أحدهما : أن يراد به أنه بعيد المعنى غامضه ، لايتناوله الفهم إلا عن بُعد ومعاناة فكر . والوجه الآخر: أن يراد به الكلام من بعُدت به الدار من شواذ قبائل العرب ، فإذا وقعت إلينا الكلمة من كلامهم استغربناها . انتهى .

وفى التقريب وشرحه التدريب : غريب الحديث — وهو ماوقع فى متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم ، لقلة استعمالها ، وهو فن مهم يقبح جهله بأهل الحديث ، والخوض فيه صعب حقيق بالتحرى ، جدير بالتوقى ، فليتحر خائضه ، وليتق الله أن يقدم على تفسير كلام نبيه صلى الله عليه وسلم بمجرد الظنون ، وكان السلف يتثبتون فيه أشد تثبت ، فقد روينا عن أحمد أنه سئل عن حرف منه ، فقال : سلوا أصحاب الغريب ، فإنى أكره أن أتكلم فى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن . وسئل الأصمعى عن معنى حديث : الجار أحق بسقبه ، فقال : أنا لا أفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن العرب تزعم أن السقب اللزيق ، وقد أكثر العلماء التصنيف فيه . قيل أول من

صنفه النضر بن شميل ، قاله الحاكم . وقيل: أبو عبيدة معمر بن المثنى ، ثم النضر ، ثم الأصمعى ، وكتبهما صغيرة قليلة . وألف بعدهما أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه المشهور ، فاستقصى وأجاد ، وذلك بعد المائتين ، ثم تتبع أبو محمد عبد الله ابن مسلم بن قتيبة الدينورى ما فات أبا عبيد فى كتابه المشهور ، ثم تتبع أبو سليمان الخطابى ما فاتهما فى كتابه المشهور ، ونبه على أغاليط لهما ، فهذه أمهاته ، أى أصوله ، ثم ألف بعدها كتب كثيرة فيها زوائد وفوائد كثيرة ، ولا يقلد منها إلا ما كان مصنفوها أئمة أجلة ، كجمع الغرائب لعبد الغافر الفارسى ، وغريب الحديث لقاسم السرقسطى ، والفائق للزمخشرى ، والغريبين للهروى ، وذيله للحافظ أبى موسى المدينى ، ثم النهاية لابن الأثير ، وهى أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشهرها الآن وأكثرها تداولا ، انتهى .

وقال ابن الأثير فى النهاية : وقد عرفت أيدك الله وإيانا بلطفه وتوفيقه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح العرب لساناً ، وأوضحهم بياناً ، وأعذبهم نطقاً ، وأسدهم لفظاً ، وأبينهم لهجة ، وأقومهم حجة ، وأعرفهم بمواقع الخطاب ، وأهداهم إلى طرق الصواب ؛ تأييداً إلهياً ، ولطفاً سماوياً ، وعناية ربانية ، ورعاية روحانية ، حتى لقد قال له على بن أبى طالب كرم الله وجهه وسمعه يخاطب وفد بنى نهد : يارسول الله ، نحن بنو أب واحد ونراك تكلم وفود العرب بما لا نفهم أكثره ، فقال : أدبنى ربى فأحسن تأديبى ، ورُبيت فى بنى سعد . فكان صلى الله عليه وسلم يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم ، وتباين بطونهم وأفخاذهم وفصائلهم ، كلا منهم بما يفهمون ويحادثهم بما يعلمون . ولهذا قال صَدَّق الله قوله : أُمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم . وكأن الله عز وجل قد أعلمه مالم يكن يَعْلَمُهُ غيره من بنى أبيه ، وجمع فيه من المعارف ماتفرق ولم يوجد فى قاصى العرب ودانيه .

وكان أصحابه رضى الله عنهم ومن يفِدُ عليه من العرب يعرفون أكثر

مايقوله ، وماجهلوه سألوه عنه فيوضحه لهم . واستمر عصره صلى الله عليه وسلم إلى حين وفاته على هذا السنن المستقيم ، وجاء العصر الثانى وهو عصر الصحابة جارياً على هذا النمط ، سالكاً هذا المنهج ، فكان اللسان العربى عندهم صحيحاً محروساً لايتداخله الخلل ، ولايتطرق إليه الزلل ، إلى أن فتحت الأمصار ، وخالط العرب غير جنسهم من الروم والفرس والحبش والنبط وغيرهم من أنواع الأمم الذين فتح الله على المسلمين بلادهم ، وأفاء عليهم أموالهم ورقابهم ، فاختلطت الفرق وامتزجت الألسُن ، وتداخلت اللغات ، ونشأ بينهم الأولاد ، فتعلموا من اللسان العربى مالابد لهم فى الخطاب منه ، وحفظوا من اللغة مالاغنى لهم فى المحاورة عنه ، وتركوا ماعداه لعدم الحاجة إليه ، وأهملوه لقلة الرغبة فى الباعث عليه ، فصار بعد كونه من أهم المعارف مُطَّرحاً مهجوراً ، وبعد فرضيته اللازمة كأن لم يكن شيئاً مذكوراً ، وتمادت الأيام والحالة هذه على مافيها من التماسك والثبات ، واستمرت على سنن من الاستقامة والصلاح إلى أن انقرض عصر الصحابة والشأن قريب ، والقائم بواجب هذا الأمر لقلته غريب ، وجاء التابعون لهم بإحسان فسلكوا سبيلهم ، لكنهم قلوا فى الإتقان عدداً ، واقتفَوْا هديهم ، وإن كانوا مدوا فى البيان يداً ، فما انقضى زمانهم على إحسانهم إلا واللسان العربى قد استحال أعجمياً أو كاد ، فلاترى المستقل به والحافظ عليه إلا الآحاد . هذا والعصر ذلك العصر القديم ، والعهد ذلك العهد الكريم ، فجهل الناس من هذا المهم ما كان يلزمهم معرفته ، وأخروا منه ما كان يجب عليهم تقدمته ، واتخذوه وراءهم ظهرياً ، فصار نسياً منسياً ، والمشتغل به عندهم بعيداً قصياً . فلما أعضل الداء وعز الدواء ، ألهم الله عز وجل جماعة من أولى المعارف والنهى ، وذوى البصائر والحجى ، أن صرفوا إلى هذا الشأن طرفاً من عنايتهم ، وجانباً من رعايتهم ، فشرّعوا للناس موارداً ، ومهدوا فيه لهم معاهداً ، حراسة لهذا العلم الشريف من الضياع ، وحفظاً لهذا

المهم العزيز من الاختلال . فقيل إن أول من جمع فى هـذا الفن شيئاً وألّف أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى[١] ؛ فجمع من ألفاظ غريب الحـديث والأثر كتاباً صغيراً ذا أوراق معدودات ، ولم تكن قلته لجهله بغيره من غريب الحديث وإنما كان ذلك لأمرين ، أحدهما : أن كل مبتدىء لشىء لم يُسبق إليه ، ومبتدع لأمر لم يُتقدم فيه عليه ، فإنه يكون قليلا ثم يكثر ، وصغيراً ثم يكبر . والثانى : أن الناس يومئذ كان فيهم بقية وعندهم معرفة ، فلم يـكن الجهل قد عم ، ولا الخطب قد طم .

ثم جمع أبو الحسن النضر بن شميل المازنى[٢] بعده كتاباً فى غريب الحديث أكبر من كتاب أبى عبيدة ، وشرح فيه وبسط على صغر حجمه ولطفه .

ثم جمع عبد الملك بن قريب الأصمعى[٣] ، وكان فى عصر أبى عبيدة ، وتأخر

---

(١) قوله أبو عبيدة معمر بن المثنى : تأتى ترجمته فى الباب الثانى فى الفصل الرابع عشر .

(٢) قوله أبو الحسن النضر بن شميل الخ : قال القاضى ابن خلـكان فى ترجمة النضر بن شميل هذا : (كان عالماً بفنون من العلم ، صدوقاً ثقة ، صاحب غريب وفقه وشعر ومعرفة بأيام العرب ورواية الحديث ، وهو من أصحاب الخليل بن أحمد . ذكره أبو عبيدة فى كتاب مثالب أهل البصرة فقال : ضاقت المعيشة على النضر بن شميل البصرى بالبصرة ، فخرج يريد خراسان فشيعه من أهل البصرة نحو من ثلاثة آلاف رجل ما فيهم إلا محدث أو نحوى أو لغوى أو عروضى أو أخبارى ، فلما صار بالمربد جلس وقال : يا أهل البصرة يعز على فراقـكم ، والله لو وجدت كل يوم كيلجة باقلى ما فارقتـكم ، قال فلم يكن أحد فيهم يتـكاف له ذلك ، فسار حتى وصـل خراسان ، فأفاد بها مالا عظيماً ، وكانت إقامته بمرو ، وسمع من هشام بن عروة وإسماعيل بن أبى خالد وحميد الطويل وعبد الله بن عوف وهشام بن حبان وغيرهم من التابعين . وروى عنه يحيى بن معين وعلى بن المدينى وكل من أدركه من أئمة عصره ، ودخل نيسابور غير مرة وأقام بها زماناً ، وسمع منه أهلها ، وله مع المأمون بن هارون الرشيد لما كان مقيماً بمرو حكايات ونوادر لأنه كان يجالسه . وأخبار النضر كثيرة ، وله تصانيف كثيرة . فمن ذلك كتاب فى الأجناس على مثال الغريب ، وسماه كتاب الصفات ، وله كتاب السلاح ، وكتاب خلق الفرس ، وكتاب الأنواء ، وكتاب المعانى ، وكتاب غريب الحديث ، وكتاب المصادر ، وكتاب المدخل إلى كتاب العين للخليل بن أحمد ، وغـير ذلك من التصانيف ، وتوفى فى سلخ ذى الحجة سنة أربع ومائتين ، وقيل فى أولها ، وقيل سنة ثلاث ومائتين بمدينة مرو من بلاد خراسان ، وبها ولد . ونشأ بالبصرة فلذلك نسب إليها رحمه الله تعالى ، انتهى ملخصا) .

(٣) قوله عبد الملك بن قريب الأصمعى : تأتى ترجمته فى الباب الثانى فى الفصل الرابع عشر .

عنه كتاباً أحسن فيه الصُّنع ، وأجاد ونَيَّف على كتابه وزاد . وكذلك محمد ابن المستنير[1] المعروف بقطرب وغيره من أئمة اللغة والفقه ، جمعوا أحاديث تكلموا على لغتها ومعناها فى أوراق ذوات عدد ، ولم يكد أحدهم ينفرد عن غيره بكبير حديث لم يذكره الآخر . واستمرت الحال إلى زمن أبى عبيدالقاسم ابن سلام[2] ، وذلك بعد المائتين ، فجمع كتابه المشهور فى غريب الحديث والآثار ، الذى صار وإن كان أخيراً أولاً ، لما حواه من الأحاديث والآثار الكثيرة والمعانى اللطيفة والفوائد الجمة ، فصار هو القدوة فى هذا الشأن ، فإنه أفنى فيه عمره ، وأطاب به ذكره ، حتى لقد قال فيما يروى عنه : إنى جمعت كتابى هذا فى أربعين سنة ، وهو كان خلاصة عمرى . ولقد صدق رحمه الله ، فإنه احتاج إلى تتبع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على كثرتها ، وآثار الصحابة والتابعين على تفرقها وتعددها ، حتى جمع منها ما احتاج إلى بيانه بطرق أسانيدها ، وحفظ رواتها ، وهذا فن عزيز شريف لايوفق له إلا السعداء . وظن رحمه الله على كثرة تعبه وطول نصبه أنه قد أتى على معظم غريب الحديث وأكثر الآثار ، وما علم أن الشوط بطين والمنهل معين ، وبقى على ذلك كتابه فى أيدى الناس يرجعون إليه ويعتمدون فى غريب الحديث عليه ، إلى عصر

---

(١) قوله محمد بن المستنير الخ قال ابن خلكان : أبو على محمد بن المستنير بن أحمد النحوى اللغوى البصرى ، مولى سالم بن زياد المعروف بقطرب ، أخذ الأدب عن سيبويه وعن جماعة من العلماء البصريين ، وكان حريصاً على الاشتغال والتعلم ، وكان يبكر إلى سيبويه قبل حضور أحد من التلامذة فقال يوماً ما أنت إلا قطراب ليل فبقى عليه هذا اللقب . وكان من أئمة عصره ، وله من التصانيف : كتاب معانى القرآن ، وكتاب الاشتقاق ، وكتاب القوافى ، وكتاب النوادر ، وكتاب الأزمنة ، وكتاب الفرق ، وكتاب الأصوات ، وكتاب الصفات ، وكتاب العلل فى النحو ، وكتاب الأضداد ، وكتاب خلق الفرس ، وكتاب خلق الإنسان ، وكتاب غريب الحديث ، وكتاب الهمزة ، وكتاب فعل وأفعل ، وكتاب الرد على الملحدين فى تشابه القرآن وغير ذلك ، وهو أول من وضع المثلث فى اللغة وتوفى سنة ست ومائتين انتهى .

(٢) قوله إلى زمن أبى عبيد القاسم بن سلام الخ ؛ تأتى ترجمة أبى عبيد القاسم بن سلام فى الباب الثانى فى الفصل الثالث عشر من غريب القرآن الكريم .

أبى محمد عبد الله بن مسلم[1] بن قتيبة الدينورى رحمه الله ، فصنف كتابه المشهور فى غريب الحديث والآثار ، حذا فيه حذو أبى عبيد ، ولم يودعه شيئاً من الأحاديث المودعة فى كتاب أبى عبيد إلا مادعت إليه حاجة من زيادة شرح وبيان أو استدراك أو اعتراض ، فجاء كتابه مثل كتاب أبى عبيد أو أكبر منه . وقال فى مقدمة كتابه : وقد كنت زماناً أرى أن كتاب أبى عبيد قد جمع تفسير غريب الحديث ، وأن الناظر فيه مستغن به ، ثم تعقبت ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة ، فوجدت ماترك نحواً مما ذكر ، فتتبعت ماأغفل وفسرته على نحو مما فسر ، وأرجو أن لا يكون بقى بعد هذين الكتابين من غريب الحديث مايكون لأحد فيه مقال . وقد كان فى زمانه الإمام إبراهيم بن إسحاق[2] الحربى رحمه الله ، وجمع كتابه المشهور فى غريب الحديث ، وهو

---

(١) قوله إلى عصر أبى محمد عبد الله بن مسلم إلخ . قال ابن خلكان : أبو محمد عبد الله ابن مسلم بن قتيبة الدينورى ، وقيل المروزى النحوى اللغوى ، صاحب كتاب المعارف وأدب الكاتب . كان فاضلا ثقة سكن بغداد وحدث بها عن إسحاق بن راهويه وأبى حاتم السجستانى وتلك الطبقة . وروى عنه ابنه أحمد وابن درستويه الفارسى ، وتصانيفه كلها مفيدة ، منها ؛ غريب الحديث ، وعيون الأخبار ، ومشكل القرآن ، ومشكل الحديث ، وطبقات الشعراء ، والأشربة ، وإصلاح الغلط ، وكتاب التفقيه وغير ذلك . وأقر كتبه ببغداد إلى حين وفاته ، وكانت ولادته سنة ثلاث عشرة ومائتين ، وتوفى فى ذى القعدة سنة سبعين ، وقيل سنة إحدى وسبعين ، وقيل سنة ست وسبعين ومائتين ، والأخير أصح الأقوال ، وكانت وفاته فجأة ؛ صاح صيحة سمعت من بعد ، ثم أغمى عليه ومات ، وقيل أكل هريسة فأصابته حرارة ، ثم صاح صيحة شديدة ثم أغمى عليه إلى وقت الظهر ، ثم اضطرب ساعة ثم هدأ ، فما زال يتشهد إلى وقت السحر ، ثم مات رحمه الله تعالى ؛ انتهى ملخصاً .

(٢) قوله الإمام إبراهيم بن إسحاق إلخ : هو الحافظ الشيخ إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم ابن بشير بن عبد الله بن ديسم ، أبو إسحاق الحربى البغدادى ، أحد الأعلام ، ولد سنة ثمان وتسعين ومائة ، سمع أبا نعيم وهوذة بن خليفة وعفان وعبد الله بن صالح العجلى وأبا عبيد ومسدداً وطبقتهم ، وتفقه على الإمام أحمد ، فكان من جلة أصحابه . حدث عنه أبو بكر النجاد وأبو بكر الشافعى وعمر بن جعفر الختلى وخلق . قال الخطيب : كان إماماً فى العلم رأساً فى الزهد ، عارفاً بالفقه بصيراً بالأحكام حافظاً للحديث مميزاً للعلة قيماً بالأدب جماعة للغة ، صنف غريب الحديث وكتباً كثيرة ، أصله من مرو . قال القفطى : غريب الحديث له من أنفس الكتب وأكثرها . قال ثعلب : مافقدت إبراهيم الحربى من مجلس لغة ولا نحو من خمسين سنة . قال =

كتاب كبير ذو مجلدات عدة ، جمع فيه وبسط القول ، وشرح واستقصى الأحاديث بطرق أسانيدها ، وأطاله بذكر متونها وألفاظها ، وإن لم يكن فيها إلا كلمة واحدة غريبة ، فطال لذلك كتابه ، وبسبب طوله تُرِك وهُجِر ، وإن كان كثير الفوائد ، جم المنافع ، فإن الرجل كان إماماً حافظاً متقناً عارفاً بالفقه والحديث واللغة والأدب ، رحمة الله عليه . ثم صنف الناس غير من ذكرنا في هذا الفن تصانيف كثيرة ، منهم : شمر بن حَمْدَويه(١) ، وأبو العباس أحمد

= السلمي : سألت الدارقطني عن إبراهيم الحربي فقال : كان يقاس بأحمد بن حنبل في زهده وعلمه وورعه . وقيل إن المعتضد سير إلى الحربي عشرة آلاف فردها ، ثم سير إليه مرة أخرى فردها ، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : قال لي أبي ؛ امض إلى إبراهيم الحربي حتى يلقي عليك الفرائض . قال الحاكم : سمعت محمد بن صالح القاضي قال : لانعلم أن بغداداً خرجت مثل إبراهيم الحربي في الفقه والحديث والأدب والزهد ، يعني من جميع هذه الأشياء . وقال الدارقطني : هو إمام بارع في كل علم ، صدوق . قال إبراهيم الحربي : ما شكوت إلى أمي ولا إلى أختي ولا إلى امرأتي ولا إلى بناتي قط حمى وجدتها ؛ الرجل هو الذي يدخل غمه على نفسه ولا يغم عياله . وكان بي شقيقة خمساً وأربعين سنة ، ما أخبرت بها أحداً ولي عشرون سنة أبصر بفرد عين ما أخبرت بها أحداً قط ، وأفنيت من عمري ثلاثين سنة برغيفين ، إن جاءتني بهما أمي أو أختي أكلت ، وإلا بقيت جائعاً عطشان إلى الليلة الثانية . وأفنيت ثلاثين سنة من عمري برغيف في اليوم والليلة ، إن جاءتني به امرأتي أو أحدى بناتي أكلته وإلا بقيت جائعاً عطشان إلى الليلة الأخرى ، والآن آكل نصف رغيف وأربع عشرة تمرة إن كان برنياً أو نيفاً وعشرين إن كان دقلا ، ومرضت ابنتي فمضت امرأتي فأقامت عندها شهراً فقام إفطاري في هذا الشهر بدرهم ودانقين ونصف ، ودخلت الحمام واشتريت صابوناً بدانقين ، فقام شهر رمضان كله بدرهم وأربعة دوانق ونصف . مات ببغداد سنة خمس وثمان ومائتين ، وصلى عليه يوسف بن يعقوب القاضي في شارع باب الأنبار ، وكان الجمع كثيراً جداً ، وكان يوماً في عقب مطر ووحل ، ودفن في بيته رحمه الله تعالى .

(١) قوله شمر بن حمدويه : هو أبو عمرو . شمر بن حمدويه الهروي ، كان ثقة عالماً ، فاضلا حافظاً للغريب ، راوية للأشعار والأخبار ، رحل إلى العراق في شبيبته ، وأخذ عن ابن الأعرابي وعن جماعة من أصحاب أبي عمرو الشيباني والفراء منهم الرياشي وأبو نصر وأبو حاتم وأبو عدنان . ثم لما رجع إلى خراسان أخذ عن أصحاب النضر بن شميل والليث بن المظفر ، وألف كتاباً كبيراً على حروف المعجم وابتدأ بحرف الجيم ، لم يسبقه إلى مثله أحد تقدمه ولا أدركه من بعده . ولما أكمل الكتاب بخل به فلم ينسخه أحد من أصحابه ، فلم يبارك له فيما فعله حتى مضى لسبيله ، فاختزن بعض أقاربه ذلك الكتاب واتصل بيعقوب بن الليث ، فقلد بعض أعماله واستصحبه إلى فارس ونواحيها ، فحمل معه ذلك الكتاب فأناخ يعقوب بن الليث بالسبب من السواد فجرى الماء من النهروان على عسكره ، وغرق ذلك الكتاب في جملة =

ابن يحيى[1] اللغوى المعروف بثعلب ، وأبو العباس محمد بن يزيد[2] الثمالى المعروف

= ماغرق من سواد العسكر. قال ابن منصور الأزهرى . أدركت أنا من ذلك الكتاب تفاريق أجزاء بغير خط شمر ، فتصفحت أبوابها فوجدتها على غاية من الكمال . وتوفى سنة خمس وخمسين ومائتين ، كذا فى نزهة الألباء فى طبقات الأدباء . وقال السيوطى فى بغية الوعاة : شمر بن حمدويه الهروى أبو عمرو اللغوى الأديب ، رحل إلى العراق . وأخذ عن ابن الأعرابى والفراء والأصمعى وأبى حاتم وسلمة بن عاصم وغيرهم ، وكتب الحديث وألف كتاباً كبيراً فى اللغة ابتدأه بحرف الجيم ، وكان ضنيناً به لم ينسخ فى حياته ، ففقد بعد موته إلا يسيراً ذكره فى البلغة . وقال غيره : كان كتابه الجيم فى غاية الكمال ، أودعه تفسير القرآن وغريب الحديث ، وله أيضاً غريب الحديث كبير جداً وكتاب السلاح والجبال والأودية انتهى .

(١) قوله وأبو العباس أحمد بن يحيى إلخ : كان إمام الكوفيين فى النحو واللغة ، سمع ابن الأعرابى والزبير بن بكار ، وروى عنه الأخفش الأصغر وأبو بكر الأنبارى وأبو عمرو الزاهد وغيرهم . وكان ثقة حجة صالحاً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة ، والمعرفة بالعربية ، ورواية الشعر القديم ، مقدماً عند الشيوخ منذ هو حدث . وكان ابن الأعرابى إذا شك فى شىء قال له : ما تقول يا أبا العباس فى هذا ، ثقة بغزارة حفظه . وصنف كتاب الفصيح وهو صغير الحجم كثير الفائدة ، وكان له شعر . ولد ثعلب فى سنة مائتين لشهرين مضيا منها ، وقيل سنة أربع ومائتين ، وقيل إحدى ومائتين ، وتوفى يوم السبت لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الأولى ، وقيل لعشر خلون منها ، سنة إحدى وتسعين ومائتين ببغداد ، ودفن بمقبرة باب الشام رحمه الله تعالى . وكان سبب وفاته أنه خرج من الجامع يوم الجمعة بعد العصر ، وكان قد لحقه صمم لا يسمع إلا بعد تعب ، وكان فى يده كتاب ينظر فيه فى الطريق فصدمته فرس فألقته فى هوة ، فأخرج منها وهو كالمختلط ، فحمل إلى منزله على تلك الحال وهو يتأوه من رأسه فمات ثانى يوم . ومن تصانيفه كتاب المصون ، وكتاب اختلاف النحويين ، وكتاب معانى القرآن ، وكتاب ما تلحن فيه العامة ، وكتاب القراءات ، وكتاب معانى الشعر ، وكتاب التصغير ، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف وغير ذلك .

(٢) قوله أبو العباس محمد بن يزيد إلخ : هو الشيخ العلامة أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدى الثمالى البصرى ، المعروف بالمبرد النحوى ، نزل بغداد وكان إماماً فى النحو واللغة ، وله التواليف النافعة فى الأدب ، منها : كتاب الكامل ، ومنها الروضة والمقتضب ، وغير ذلك ، أخذ الأدب عن أبى عثمان المازنى وأبى حاتم السجستانى ، وأخذ عنه نفطويه وغيره من الأئمة ، وكان المبرد المذكور وأبو العباس أحمد بن يحيى الملقب بثعلب صاحب كتاب الفصيح عالمين متعارضين ، قد ختم بهما تاريخ الأدباء ، وفيهما يقول بعض أهل عصرهما من جملة أبيات وهو أبو بكر بن أبى الأزهر :

أيا طالب العلم لا تجهلن ... وعذ بالمبرد أو ثعلب

تجد عند هذين علم الورى ... فلا تك كالجمل الأجرب

علوم الخلائق مقرونة ... بهذين فى الشرق والمغرب =

بالمبرد ، وأبو بكر محمد بن القاسم[١] الأنباري ، وأحمد بن الحسن الكندي[٢] وأبو عمر محمد بن عبد الواحد[٣] الزاهد صاحب ثعلب ، وغير هؤلاء من أئمة

= وكانت ولادة المبرد يوم الاثنين عيد الأضحى سنة عشر ومائتين ، وقيل سنة سبع ومائتين ، وتوفى يوم الاثنين ليلتين بقيتا من ذى الحجة ، وقيل ذى القعدة سنة ست وثمانين ، وقيل خمس وثمانين ومائتين ببغداد رحمه الله تعالى .

(١) قوله : أبو بكر محمد بن قاسم الخ : هو الحافظ شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن القاسم ابن محمد بن بشار الأنبارى النحوى ، صاحب التصانيف فى النحو والأدب ، سمع أبا العباس الكديمى وإسماعيل القاضى وأحمد بن الهيثم البزار وطبقتهم ، صنف التصانيف الكثيرة ، ويروى بأسانيده ويملى من حفظه ، وكان من أفراد الدهر فى سعة الحفظ مع الصدق والدين . قال الخطيب كان صدوقاً ديناً من أهل السنة صنف فى القرآن والغريب والمشكل والوقف والابتداء ، حدث عنه أبو عمر بن حيوية ، وأحمد بن نصر الشذائى ، وعبد الواحد بن أبى الهيثم ، والدارقطنى ، وأحمد بن محمد الجراح وآخرون . قال أبو على القالى : كان شيخنا أبو بكر يحفظ فيما قيل ثلاث مائة ألف بيت شاهداً فى القرآن . وقال أبو على التنوخى : كان ابن الأنبارى يملى من حفظه ، وما أملى من دفتر قط . حكى الدارقطنى : أنه حضره تصحف ، قال فأعظمت له أن يحمل عنه وهم وهبته ، فعرفت مستمليه ، فلما حضرت الجمعة الأخرى قال ابن الأنبارى : إنا صحفنا الاسم الفلانى ونبهنا عليه ذلك الشاب على الصواب . قال محمد بن جعفر التميمى : ما رأيت أحداً أحفظ من ابن الأنبارى ، ولا أغزر من علمه . وحدثونى أنه قال : أحفظ ثلاثة عشر صندوقاً ، وقيل : كان ممن يحفظ عشرين ومائة تفسير بأسانيد ، ومن جملة تصانيفه : غريب الحديث ، قيل إنه خمسة وأربعون ألف ورقة .

وكانت ولادته يوم الأحد لإحدى عشرة ليلة خلت من رجب سنة إحدى وسبعين ومائتين ، وتوفى ليلة عيد النحر سنة ثمان وعشرين ، وقيل سنه سبع وعشرين وثلثمائة . والأنبارى بفتح الهمزة وسكون النون وبعدها باء موحدة وبعد الألف راء هذه النسبة إلى الإنبار ، بلدة قديمة على الفرات بينها وبين بغداد عشرة فراسخ .

(٢) قوله : أحمد بن الحسن الكندى .

(٣) قوله : أبو عمر محمد بن عبدالواحد الخ : هو الإمام محمد بن عبد الواحد بن أبى هاشم أبو عمر اللغوى الزاهد المعروف بغلام ثعلب ، سمع إبراهيم الحربى وأحمد بن عبيد الله النرسى وموسى بن سهل الوشاء وإبراهيم بن الهيثم البلدى وأحمد بن سعيد الجمال والكديمى وطبقتهم . روى عنه أبو الحسن بن زرقويه والحاكم وابن مندة والقاضى أبو القاسم بن المنذر وأبو الحسين بن بشران وعلى بن أحمد الرزاز ، وأبو على بن شاذان وعدة . قال أبو القاسم عبد الواحد بن برهان الأسدى : لم يتكلم فى علم اللغة أحد من الأولين والآخرين أحسن من كلام أبى عمر الزاهد ، قال وله كتاب غريب الحديث صنفه على مسند أحمد بن حنبل وجعل يستحسنه جداً . قال على بن على عن أبيه قال : ومن الرواة الذين لم نر قط أحفظ منهم أبو عمر غلام ثعلب أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة لغة فيما بلغنى وجميع كتبه إنما أملاها بغير تصنيف ولسعة حفظه اتهم ، وكان يسأل عن الشىء الذى يقدر السائل أنه وضعه فيجيب ، ثم يسأله عنه بعد =

اللغـة والنحو والفقه والحديث ، ولم يخل زمان وعصر ممن جمع فى هـذا الفن شيئاً ، وانفرد فيه بتأليف ، واستبد فيه بتصنيف . واستمرت الحال إلى عهد الإمام أبى سليمان أحمد بن محمد بن أحمد الخطابى البستى رحمه الله تعالى ، وكان بعد الثلاثمائة والستين وقبلها ، فألف كتابه المشهور فى غريب الحديث ، سلك فيـه نهج أبى عبيد وابن قتيبة واقتفى هديهما ، وقال فى مقدمة كتابه بعد أن ذكر كتابيهما وأثنى عليهما : وبقيت بعدهما صُبابة للقول فيها متبرض ، توايت جمعها وتفسيرها ، مسترسلاً بحسن هدايتهما وفضل إرشادهما ، بعد أن مضى على زمانٌ وأنا أحسب أنه لم يبق فى هذا الباب لأحد متكلم ، وأن الأول لم يترك للآخر شيئاً ، واتـكل على قول ابن قتيبة فى خطبة كتابه إنه لم يبق لأحـد فى غريب الحديث مقال .

وقال الخطابى أيضاً بعد أن ذكر جماعة من مصنفى الغريب وأثنى عليهم : إلا أن هذه الكتب على كثرة عددها إذا حصلت كان مآلها كالكتاب الواحد إذ كان مصنفوها إنمـا سبيلهم فيهـا أن يتوالوا على الحديث الواحد فيعتوروه فيما بينهم ، ثم يتباروا فى تفسيره ، ويدخل بعضهم على بعض ، ولم يكن من شرط المسبوق أن يفرج للسابق عما أحرزه ، وأن يقتضب الـكلام فى شىء لم يفسر قبله ، على شاكلة ابن قتيبة وصنيعه فى كتابه الذى عقب به كتاب أبى عبيد ، ثم إنه ليس لواحد من هذه الـكتب التى ذكرناها أن يكون شىء منها على منهاج كتاب أبى عبيد فى بيان اللفظ وصحة المعنى وجودة الاستنباط وكثرة الفقه ، ولا أن يكون من جنس كتاب ابن قتيبة فى إشباع التفسير وإيراد

ــــــــــ

= سنة فيجيب بجوابه . كان عمر أحد أئمة اللغة المشاهير المـكثرين ، صحب أبا العباس ثعلباً زمانا فعرف به ونسب إليه وأكثر من الأخذ عنه ، واستدرك على كتابه الفصيح جزءاً لطيفاً سماه فائت الفصيح وشرحه أيضاً فى جزء آخر وله كتـاب اليواقيت وكتـاب شرح الفصيح لثعلب وكتاب الجرجانى وكتـاب الموضح ، وغـير ذلك . توفى سنة خمس وأربعين وثلاث مائة فى ذى القعدة ومولده سنة إحدى وستين ومائتين .

الحجة ، وذكر النظائر وتخليص المعانى ، إنما هى أو عامتها إذا تقسَّمت وقعت بين مقصر لايورد فى كتابه إلا أطرافاً وسواقط من الحديث ، ثم لايوفيها حقها من إشباع التفسير وإيضاح المعنى ، وبين مطيل يسرد الأحاديث المشهورة التى لايكاد يشكل منها شىء ثم يتكلف تفسيرها ويُطنب فيها ، وفى الكتابين غنى ومندوحة عن كل كتاب ذكرناه قبل ، إذ كانا قد أتيا على جماع ماتضمنت الأحاديث المودعة فيهما من تفسير وتأويل ، وزادا عليه فصارا أحق به وأملك له ، ولعل الشىء بعد الشىء منها قد يفوتهما .

قال الخطابى : وأما كتابنا هذا فإنى ذكرت فيه مالم يرد فى كتابيهما ، فصرفت إلى جمعه عنايتى ، ولم أزل أتتبع مظانها وألتقط آحادها ، حتى اجتمع منها ماأحب الله أن يوفق له ، واتسق الكتاب ، فصار كنحو من كتاب أبى عبيد أو كتاب صاحبه . قال : وبلغنى أن أباعبيد مكث فى تصنيف كتابه أربعين سنة ، يسأل العلماء عما أودعه من تفسير الحديث والأثر ؛ والناس إذ ذاك متوافرون ، والروضة أُنُفٌ ، والحوض ملآن ؛ ثم قد غادر الكثير منه لمن بعده ، ثم سعى له أبو محمد سعى الجواد فأسأر القدر الذى جمعناه فى كتابنا ، وقد بقى من وراء ذلك أحاديث ذوات عدد لم أتيسر لتفسيرها ، تركتها ليفتحها الله على من يشاء من عباده ، ولكل وقت قوم ، ولكل نَشْء علم ، قال الله تعالى : (وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلاَّ عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ) .

قلت : لقد أحسن الخطابى رحمة الله عليه وأنصف ، عرف الحق فقاله ، وتحرى الصدق فنطق به ، وكانت هذه الكتب الثلاثة فى غريب الحديث والأثر أمهات الكتب ، وهى الدائرة فى أيدى الناس ، والتى يعول عليها علماء الأمصار إلا أنها وغيرها من الكتب المصنفة التى ذكرناها أو لم نذكرها ، لم يكن فيها كتاب صُنِّف مرتباً ومقفى يرجع الإنسان عند طلب الحديث إليه ، إلا كتاب الحربى ، وهو على طوله وعسر ترتيبه ، لايوجد الحديث فيه إلا بعد تعب وعناء ،

ولا خفاء بما فى ذلك من المشقة والنصب ، مع ما فيه من كون الحديث المطلوب لايعرف فى أى واحد من هذه الكتب هو ، فيحتاج طالب غريب حديث إلى اعتبار جميع الكتب أو أكثرها حتى يجد غرضه من بعضها .

فلما كان زمن أبى عبيد أحمد بن محمد الهروى صاحب الإمام أبى منصور (١) الأزهرى اللغوى ، وكان فى زمن الخطابى وبعده وفى طبقته ، صنف كتابه المشهور السائر فى الجمع بين غريبى القرآن العزيز والحديث ، ورتبه مقفى على حروف المعجم على وضع لم يسبق فى غريب القرآن والحديث إليه ، فاستخرج الكلمات اللغوية الغريبة من أماكنها ، وأثبتها فى حروفها وذكر معانيها ، إذ كان الغرض والمقصِد من هذا التصنيف معرفة الكلمة الغريبة لغة وإعراباً ومعنى ، لا معرفة متون الأحاديث والآثار وطرق أسانيدها وأسماء رُواتها ، فإن ذلك علم مستقل بنفسه ، مشهور بين أهله ، ثم إنه جمع فيه من غريب الحديث ما فى كتاب أبى عبيد وابن قتيبة وغيرهما ممن تقدمه عصره من مصنفى الغريب مع ما أضاف إليه مما تتبعه من كلمات لم تكن فى واحد من الكتب المصنفة قبله ، فجاء كتابه جامعاً فى الحسن بين الإحاطة والوضع ، فإذا أراد الإنسان كلمة غريبة وجدها فى حرفها بغير تعب ، إلا أنه جاء الحديث مفرقاً فى

---

(١) قوله : أبى منصور الخ : هو الإمام أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهرى الهروى اللغوى كان فقيهاً شافعى المذهب غلبت عليه اللغة فاشتهر بها وكان متفقاً على فضله وثقته ودرايته وورعه . روى عن أبى الفضل محمد بن أبى جعفر المنذرى اللغوى عن أبى العباس ثعلب وغيره ، ودخل بغداد وأدرك بها أبا بكر بن دريد ولم يروعنه شيئاً ، وأخذ عن أبى عبد الله إبراهيم ابن عرفة الملقب نفطويه ، وعن أبى بكر محمد بن السرى المعروف بابن السراج النحوى ، وقيل إنه لم يأخذ عنه شيئاً . وكان قد رحل وطاف فى أرض العرب فى طلب اللغة ، وكان جامعاً لشتات اللغة مطلعاً على أسرارها ودقائقها ، وصنف فى اللغة كتاب التهذيب وهو من الكتب المختارة يكون أكثر من عشر مجلدات ، وله تصنيف فى غريب الألفاظ التى استعملها الفقهاء فى مجلد وهو عمدة الفقهاء فى تفسير مايشكل عليهم من اللغة المتعلقة بالفقه وكتاب التفسير ، ورأى ببغداد أبا إسحاق الزجاج وأبا بكر بن الأنبارى ولم ينقل أنه أخذ عنهما شيئاً وكانت ولادته سنة اثنتين وثمانين ومائتين ، وتوفى فى سنة سبعين وثلاثمائة مائة فى أواخرها ، وقيل سنة إحدى وسبعين بمدينة هراة .

حروف كلماته ، حيث كان المقصود والغرض ، فانتشر كتابه بهـذا التسهيل والتيسير فى البلاد والأمصار ، وصار هو العمدة فى غريب الحديث والآثار ، ومازال الناس بعـده يقتفون هديه ، ويتبعون أثره ، ويشـكرون له سعيه ، ويستدركون ما فاته من غريب الحديث والآثار ، ويجمعون فيه مجاميع .

والأيام تنقضى ، والأعمار تفنى ولا تنقضى ، إلا عن تصنيف فى هذا الفن إلى عهد الإمام أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى الخوارزمى رحمه الله ، فصنف كتابه المشهور فى غريب الحديث وسماه « الفائق » .

ولقد صادف هذا الاسم مسمى ، وكشف من غريب الحديث كل معمى ، ورتبه على وضع اختاره مقفى على حروف المعجم ، ولـكن فى العثور على طلب الحديث منه كلفة ومشقة ، وإن كانت دون غيره من متقدمى الـكتب لأنه جمع فى التقفية بين إيراد الحديث مسروداً جميعه أو أكثره أو أقله ، ثم شرح ما فيه من غريب ، فيجىء شرحُ كل كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديث فى حرف واحد من حروف المعجم ، فترد الـكلمة فى غير حرفها ، وإذا تطلبها الإنسان تعب حتى يجدها . فـكان كتاب الهروى أقرب متناولاً وأسهل مأخذاً ، وإن كانت كلماته متفرقة فى حروفها ، وكان النفع به أتم ، والفائدة منه أعم .

فلما كان زمن الحافظ أبى موسى محمد بن أبى بكر[1] بن أبى عيسى المدينى الأصفهانى ، وكان إماماً فى عصره ، حافظاً متقناً ، تشد إليه الرحال ، وتناط به من الطلبة الآمال ؛ قد صنف كتاباً جمع فيه ما فات الهروى من غريب القرآن

---

(١) قوله (الحافظ أبو موسى بن محمد بن أبى بكر إلخ ، كان إمام عصره فى الحفظ والمعرفة وله فى الحديث وعلومه تواليف مفيدة ، وصنف كتـاب المغيث فى مجلد كمل به كتـاب الغريبين للهروى واستدرك عليه ، وهو كتاب نافع ، وله كتاب الزيادات فى جزء لطيف جعله ذيلا على كتاب شيخه أبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى سماه كتاب الأنساب وذكر من أهمله وما قصر فيه ، ورحل عن أصبهان فى طلب الحديث ثم رجع إليها وأقام بها ، وكانت ولادته فى ذى القعدة سنة إحـدى وخمسمائة ، وتوفى ليلة الأربعاء تاسع جمـادى الأولى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة وكانت وفاته ومولده بأصبهان رحمه الله تعالى) .

والحديث يناسبه قدراً وفائدة ، ويماثله حجماً وعائدة ، سلك فى وضعه مسلكه ، وذهب فيه مذهبه ، ورتبه كما رتبه ، ثم قال : واعلم أنه سيبقى بعد كتابى أشياء لم تقع لى ولا وقفت عليها ، لأن كلام العرب لاينحصر ، ولقد صدق رحمه الله فإن الذى فاته من الغريب كثير ، ومات سنة إحدى وثمانين وخمسمائة .

وكان فى زماننا أيضاً معاصر أبى موسى الإمام أبو الفرج عبد الرحمن[1] ابن على بن الجوزى البغدادى ، رحمه الله ، كان متفنناً فى علومه ، متنوعاً فى معارفه ، فاضلا ، لكنه كان يغلب عليه الوعظ .

وقد صنف كتاباً فى غريب الحديث خاصة ، نهج فيه طريق الهروى فى كتابه ، وسلك فيه محجته ، مجرداً من غريب القرآن ، وهذا لفظه فى مقدمته بعد أن ذكر مصنفى الغريب قال : فقويت الظنون أنه لم يبق شىء . وإذاً قد

---

(١) قوله أبو الفرج عبد الرحمن الخ ، كان علامة عصره وإمام وقته فى الحديث وصناعة الوعظ صنف فى فنون عديدة منها « زاد المسير فى علم التفسير » فى أربعة أجزاء أتى فيه بأشياء غريبة وله فى الحديث تصانيف كثيرة ، وله « المنتظم فى التاريخ » وهو كبير ، وله « الموضوعات » فى أربعة أجزاء ذكر فيها كل حديث موضوع ، وله « تلقيح فهوم الأثر » على وضع كتاب المعارف لابن قتيبة ، وله « لقط المنافع » فى الطب . وبالجملة فكتبه أكثر من أن تعد ، وكتب بخطه شيئاً كثيراً والناس يغالون فى ذلك حتى يقولوا إن جمعت الكراريس التى كتبها وحسبت مدة عمره وقسمت الكراريس على المدة ، فكان ماخص كل يوم تسع كراريس وهذا شىء عظيم لايكاد يقبله العقل ، ويقال إنه جمعت براية أقلامه التى كتب بها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فحصل منها شىء كثير وأوصى أن يسخن بها الماء الذى يغسل به بعد موته ففعل ذلك فكفت وفضل منها . وله أشعار كثيرة، وكانت له فى مجالس الوعظ أجوبة نادرة ، فمن أحسن مايحكى عنه أنه وقع النزاع ببغداد بين أهل السنة والشيعة فى المفاضلة بين أبى بكر وعلى رضى الله عنهما ، فرضى الكل بما يجيب به الشيخ أبو الفرج ، فأقاموا شخصاً سأله عن ذلك وهو على الكرسى فى مجلس وعظه ، فقال : أفضلهما من كانت ابنته تحته ونزل فى الحال حتى لايراجع فى ذلك ، فقال السنية هو أبو بكر لأن ابنته عائشة تحت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالت الشيعة هو على بن أبى طالب رضى الله عنه لأن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تحته وهذه من لطائف الأجوبة ولو حصل بعد الفكر التام وإمعان النظر كان فى غاية الحسن فضلا عن البديهة . وله محاسن كثيرة يطول شرحها وتوفى ليلة الجمعة ثانى عشر رمضان سنة سبع وتسعين وخمسمائة ببغداد ، ودفن بباب حرب ذكره ابن خلكان . وأطال الحافظ الذهبى ترجمته فى التذكرة فأجاد وأحسن ، وذكره أيضاً الحافظ ابن رجب فى طبقاته والعماد الكاتب فى الخريدة والحموى وابن النجار وأبو شامة وغيرهم .

فاتهم أشياء ، فرأيت أن أبذل الوسع فى جمع غريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتابعيهم ، وأرجو أن لا يشذ عنى مهم من ذلك ، وأن يغنى كتابى عن جميع ماصُنف فى ذلك . هذا قوله .

ولقد تتبعت كتابه فرأيته مختصراً من كتاب الهروى ، منتزعاً من أبوابه شيئاً فشيئاً ، ووضعاً فوضعاً ، ولم يزد عليه إلا الكلمة الشاذة ، واللفظة الفاذة ، ولقد قايست مازاد فى كتابه على ماأخذه من كتاب الهروى ، فلم يكن إلا جزءاً يسيراً من أجزاء كثيرة .

وأما أبو موسى الأصفهانى رحمه الله : فإنه لم يذكر فى كتابه مما ذكره الهروى إلا كلمة اضطر إلى ذكرها ، إما لخلل فيها أو زيادة فى شرحها ، أو وجه آخر فى معناها ، ومع ذلك فإن كتابه يضاهى كتاب الهروى كما سبق ، لأن وضع كتابه استدراك ما فات الهروى . ولما وقفت على كتابه الذى جعله مكملا لكتاب الهروى ومتمماً ، وهو فى غاية من الحسن والكمال ، وكان الإنسان إذا أراد كلمة غريبة يحتاج إلى أن يتطلبها فى أحد الكتابين ، فإن وجدها فيه وإلا طلبها من الكتاب الآخر ، وهما كتابان كبيران ذوا مجلدات عدة ، ولا خفاء بما فى ذلك من الكلفة ، فرأيت أن أجمع ما فيهما من غريب الحديث مجرداً من غريب القرآن ، وأضيف كل كلمة إلى أختها فى بابها ، تسهيلا لكلفة الطلب ، وتمادت بى الأيام فى ذلك أقدم رجلا وأؤخر أخرى ، إلى أن قويت العزيمة وخلصت النية ، وتحققت فى إظهار ما فى القوة إلى الفعل ، ويسر الله الأمر وسهله وسنّاه ووفق إليه ، فحينئذ أمعنت النظر وأنعمت الفكر فى اعتبار الكتابين ، والجمع بين ألفاظهما ، وإضافة كل منهما إلى نظيره فى بابه ، فوجدتها على كثرة ما أودع فيها من غريب الحديث والأثر قد فاتهما الكثير الوافر ، فإنى فى بادىء الأمر وأول النظر ، مر بذكرى كلمات غريبة من غرائب أحاديث الكتب الصحاح ، كالبخارى ومسلم ، وكفاك بهما شهرة

فى كتب الحديث لم يرد شىء منها فى هذين الكتابين ، فحيث عرفت ذلك تنبهت لاعتبار غير هذين الكتابين من كتب الحديث المدونة المصنفة فى أول الزمان وأوسطه وآخره فتتبعتها، واستقريت ما حضرنى منها ، واستقصيت مطالعتها من المسانيد والمجاميع ، وكتب السنن والغرائب قديمها وحديثها ، وكتب اللغة على اختلافها ، فرأيت فيها من الكلمات الغريبة مما فات الكتابين كثيراً ، فصدفت حينئذ عن الاقتصار على الجمع بين كتابيهما ، وأضفت ماعثرت عليه ووجدته من الغرائب إلى مافى كتابيهما فى حروفها مع نظائرها وأمثالها وما أحسن ما قال الخطابى وأبوموسى رحمة الله عليهما فى مقدمتى كتابيهما ، وأنا أقول أيضاً مقتدياً بهما ، كم يكون قد فاتنى من الكلمات الغريبة التى تشتمل عليها أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتابعيهم رضى الله عنهم ، جعلها الله سبحانه ذخيرة لغيرى يظهرها على يده ليذكر بها ، ولقد صدق القائل الثانى : كم ترك الأول للآخر (إلى أن قال) وقد سميته النهاية فى غريب الحديث والأثر انتهى .

(قال صاحب كشف الظنون : نهاية فى غريب الحديث وهى مجلدات للشيخ الإمام أبى السعادات مبارك بن أبى الكرم محمد المعروف بابن الأثير الجزرى ، المتوفى سنة ست وستمائة ، أخذه من الغريبين للهروى ، وغريب الحديث لأبى موسى الأصبهانى ورتبه على حروف المعجم بالتزام الأول والثانى من كل كلمة واتباعها بالثالث ، وجعل على ما فى كتاب الهروى هاء بالحمرة ، وعلى ما فى كتاب أبى موسى سيناً ، وما أضافه من غيرهما جعله مهملا من غير علامة ليتميز فيها ؛ أوله : أحمد الله على نعمه بجميع محامده الخ ، ثم ذيله صفى الدين محمود بن أبى بكر الأرموى ، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة واختصره عيسى بن محمد الصفوى ، المتوفى سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة فى قريب من نصف حجمه ، واختصره جلال الدين السيوطى وسماه الدر النثير ، وله التذييل

والتذنيب على نهاية الغريب انتهى .

قلت : ومن كتب غريب الحديث « مجمع بحار الأنوار فى غرائب التنزيل ولطائف الأخبار » للعلامة محمد طاهر الهندى الفتنى ، وله عليه ذيل وتكملة جرى فيه على طريق نهاية ابن الأثير . قال فى خطبته بعد ذكر علو مرتبته علم الحديث وعظمة شأنه ، والإشارة إلى ماصنف فى شرح الحديث وغريبه : وقد عنّ لخاطرى الفاتر أن همم أهل البلاد إليه فاترة ، والأعمار قاصرة : والعدة معهم يسير ، والأمر خطير . فمقتضى أحوالهم أن يكون الكلام مقتصراً على حل الغرائب للقرآن والأخبار ، ومتضمناً لما فيها من الرموز والأسرار ، مشتملا على وجوه العبر ونظم الفرائد ، محذوفاً عنه ما لا يحظى إلا من تبحر فى هذا الفن وتأهل لتلك الزوائد ، مرتباً على ترتيب حروف التهجى ، ليسهل الوصول إلى المعانى ، ويسقط التكرار ويبين المواضع والمبانى ، فحركنى ذلك أن أصرف زبدة أوقاتى بعد مباحثة أصحابى إلى ذلك الجناب ، ليكون ذلك من قنية عمرى ذخيرة للمآب ، فأسود على ذلك المنهج شرحاً للصحيحين وجامع الأصول ، وآخر للمشكاة ليسهل الوصول ، ثم استطلت أن أحمل الأخلة رفعها ، وأكلفهم جمعها ، كراهة ما فيها من الأشياء المعادة ، وإن كانت لا تخلو عن الإفادة ، فأردت أن أستصفى منها المختصر ، وأنقى عن كل ما تكرر ، فجعلت كتاب النهاية لابن الأثير أصلا له ، فلا أذكر منها إلا ماليس له تعرض دونه ، ولم أغادر منه إلا ما ندر ، أو شاع بينهم وانتشر ، وأضم إلى ذلك ما فى ناظر عين الغريبين من الفوائد ، وماعثرت عليها من غير تلك الكتب من الزوائد ، ليكون للطالب فى أكثر الأحاديث ومعظمها كافيا ، بل لجل العوائد فى فنون العلم وغرائب القرآن وافيا .

ومنها مجرد فى غريب الحديث ؛ للشيخ أبى محمد عبد اللطيف بن يوسف ابن محمد الملقب بالمطحن الموصلى البغدادى ، المتوفى سنة تسع وعشرين ، وستمائة

أوله : الحمد لله ذى الأبد الخ ذكر فيه أنه لخص فيه كتابه الكبير فى غريب الحديث .

ومنها : « جمل الغرائب » للقاضى بيان الحق شهاب الدين محمود بن أبى الحسن النيسابورى ، جمع فيه غريب الحديث ، ورتب على أربعة وعشرين باباً ، أوله : الحمد لله الذى بحمده ابتداء كل مقال الخ .

ومنها : « مجمع الغرائب » فى غريب الحديث لعبد الغافر الحنفى ، المتوفى سنة سبع وثلاثين وخمسمائة ، ولأبى إسماعيل الفارسى ، المتوفى سنة تسع وعشرين وخمسمائة .

ومنها : « تهذيب فى غريب الحديث » لأبى المحسن عبد الواحد بن إسماعيل الشافعى .

الفصل التاسع والعشرون

فى ذكر كتب شروح الأحاديث المشهورة

وهى كثيرة جداً ، لا تسع هذه المقدمة المختصرة إحاطتها ، وأنا أكتفى على ذكر بعض الشروح المشهورة .

اعلم أن أساليب الشرح على ثلاثة أقسام :

الأول — الشرح بقال أقول ، كشرح المقاصد ، وشرح الطوالع للأصفهانى ، وشرح العضد ، وأما المتن فقد يكتب فى بعض النسخ بتمامه ، وقد لا يكتب لكونه مندرجاً فى الشرح بلا امتياز .

الثانى — الشرح بقوله كشرح البخارى لابن حجر والكرمانى ونحوهما وفى أمثاله لا يلتزم المتن ، وإنما المقصود ذكر المواضع المشروحة ، ومع ذلك قد يكتب بعض النساخ متنه تماماً ، إما فى الهامش ، وإما فى المسطر فلا ينكر نفعه .

والثالث — الشرح مزجاً ، ويقال له شرح ممزوج ، يمزج فيه عبارة المتن والشرح ، ثم يمتاز إما بالميم والشين ، وإما بخط يخط فوق المتن ، وهو طريقة أكثر الشراح المتأخرين من المحققين وغيرهم ، لكنه ليس بالمأمون عن الخلط والغلط . ثم إن من آداب الشارح وشرطه أن يبذل النصرة فيما قد التزم شرحه بقدر الاستطاعة : ويذب عما قد تكفل إيضاحه بما يذب به صاحب تلك الصناعة ، ليكون شارحاً غير ناقص وجارح ، ومفسراً غير معترض ، اللهم إلا إذا عثر على شيء لا يمكن حمله على وجه صحيح ، فحينئذ ينبغى أن ينبه عليه بتعريض أو تصريح ، متمسكا بذيل العدل والإنصاف ، متجنباً عن البغى والاعتساف ، لأن الإنسان محل النسيان ، والقلم ليس بمعصوم من الطغيان ، فكيف بمن جمع المطالب من محالها المتفرقة ، وليس كل كتاب ينقل المصنف عنه سالماً من العيب ، محفوظاً له عن ظهر الغيب ، حتى يلام فى خطئه ، فينبغى أن يتأدب عن تصريح الطعن للسلف مطلقاً ، ويكنى بمثل قيل وظن ووهم وأعترض وأجيب ، وبعض الشراح والمحشى أو بعض الشروح والحواشى ، ونحو ذلك من غير تعيين ، كما هو دأب الفضلاء من المتأخرين ، فإنهم تأنقوا فى أسلوب التحرير ، وتأدبوا فى الرد والاعتراض على المتقدمين بأمثال ما ذكر ، تنزيهاً لهم عما يفسد اعتقاد المبتدئين فيهم وتعظيما لحقهم ، وربما حملوا هفواتهم على الغلط من الناسخين لا من الراسخين ، وإن لم يكن ذلك قالوا لأنه لفرط اهتمامهم بالمباحثة والإفادة ، لم يفرغوا لتكرير النظر والإعادة ، وأجابوا عن لمز بعضهم بأن ألفاظ كذا وكذا ألفاظ فلان بعبارته ، بقولهم إنا لا نعرف كتاباً ليس فيه ذلك ، فإن تصانيف المتأخرين بل المتقدمين ، لا تخلو عن مثل ذلك ، لا لعدم الاقتدار على التغيير ، بل حذراً عن تضييع الزمان فيه وعن مثالبهم ، بأنهم عزوا إلى أنفسهم ما ليس لهم ، بأنه إن اتفق فهو من توارد الخواطر ، كما فى تعاقب الحوافر على الحوافر . هكذا فى كشف الظنون ص ٢٨ ج ١ .

فمنها : « مشارق الأنوار على صحاح الآثار » للقاضى عياض ، وهو كتاب مفيد جداً فى تفسير غريب الحديث المختص بالصحاح الثلاثة ، وهى الموطأ والبخارى ومسلم . وقد أكثر شراح الصحاح الستة وغيرها النقل عما فى هذا الكتاب المفيد من الفوائد فى شروحهم ، وقد يذكرون اسمه ويقولون : قال القاضى عياض ، وقد يقولون : قال القاضى فقط . قال العلامة الشاه عبد العزيز فى عجالته النافعة ما معربه : كتاب مشارق الأنوار للقاضى عياض ،كاف وشاف لشرح الموطإ وصحيح البخارى وصحيح مسلم انتهى .

قال ابن خلكان فى ترجمته القاضى عياض : هذا هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض السبتى ، كان إمام وقته فى الحديث وعلومه ، والنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم ، وصنف التصانيف المفيدة ، منها : « كتاب الإكمال » فى شرح كتاب مسلم ، كمل به المعلم فى شرح كتاب مسلم للمازرى . ومنها « مشارق الأنوار » وهو كتاب مفيد جداً فى تفسير غريب الحديث المختص بالصحاح الثلاثة ، وهى الموطإ والبخارى ومسلم وشرح حديث أم زرع شرحاً مستوفى ، وله كتاب سماه « التنبيهات » جمع فيه غرائب وفوائد .

وبالجلة : فكل تواليفه بديعة ، ذكره أبو القاسم بن بشكوال فى كتاب الصلة فقال : دخل الأندلس طالباً للعلم ، فأخذ بقرطبة عن جماعة ، وجمع من الحديث كثيراً ، وكان له عناية كثيرة به ، والاهتمام بجمعه وتقييده ، وهو من أهل اليقين فى العلم والذكاء والفطنة والفهم ، واستقضى ببلده — يعنى مدينة سبتة — مدة طويلة ، حمدت سيرته فيها ، ثم نقل منها إلى قضاء غرناطة فلم تطل مدته فيها انتهى كلامه . وذكره ابن الأبار فى أصحاب أبى على الغسانى وقال : من أهل سبتة ، وأصله من بسطة ، يكنى أبا الفضل ، أحد الأئمة الحفاظ الفقهاء المحدثين الأدباء ، وتواليفه وأشعاره شاهدة بذلك ، كتب إليه أبو على فى جماعة جلة ، ولقى أيضاً آخرين مثلهم ، وشيوخه يقاربون المائة ، وكان مولد القاضى عياض

بمدينة سبتة فى النصف من شعبان سنة ست وسبعين وأربعمائة ، وتوفى بمراكش يوم الجمعة سابع جمادى الآخرة ، وقيل فى شهر رمضان سنة أربع وأربعين وخمسمائة ، رحمه الله تعالى ، ودفن بباب إيلان داخل المدينة . وتولى القضاء بغرناطة سنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة ، وعياض بكسر العين المهملة وفتح الياء المثناة من تحتها وبعد الياء ضاد معجمة . واليحصبي بفتح الياء المثناة من تحتها وسكون الحاء المهملة وضم الصاد المهملة وفتحها وكسرها وبعدها باء موحدة ، كذا فى وفيات الأعيان للقاضى ابن خلكان .

وقال الذهبي فى ترجمته : أجازه القاضى الحافظ أبو على الغسانى ، وكان يمكنه السماع منه وهو ابن عشرين سنة ، وإنما دخل القاضى إلى الأندلس بعد موته ، فأخذ عن محمد بن حمدين ، وأبى على بن سكرة وأبى الحسين سراج وأبى محمد بن عتاب ، وهشام بن أحمد ، وأبى بحر بن العاص ، وخلق . وتفقه بأبى عبد الله محمد بن عيسى التميمى ، والقاضى أبى عبد الله محمد بن عبد الله المسيل ، وصنف التصانيف التى سارت بها الركبان ، واشتهر اسمه وبعد صيته .

قال ابن بشكوال : هو من أهل العلم واليقين والذكاء والفهم ، استقضى بسبتة مدة طويلة حمدت سيرته فيها ، ثم نقل عنها إلى قضاء غرناطة فلم تطل مدته فيها ، وقدم علينا قرطبة فأخذنا عنه .

وقال الفقيه محمد بن حمادة السبتى : جلس القاضى للمناظرة ، وله نحو من ثمان وعشرين سنة ، وولى القضاء وله خمس وثلاثون سنة ، فسار بأحسن سيرة وكان هينا من غير ضعف ، صليبا فى الحق ، تفقه على أبى عبد الله التميمى ، وصحب أبا إسحاق بن جعفر الفقيه ، ولم يكن أحد بسبتة فى عصره أكثر تواليفا من تواليفه . له كتاب « الشفا فى شرف المصطفى » ، وكتاب « ترتيب المدارك وتقريب المسالك فى ذكر فقهاء مذهب مالك » ، وكتاب « العقيدة » وكتاب « شرح حديث أم زرع » ، وكتاب « جامع التاريخ » الذى أربى على جميع

المؤلفات ، جمع فيه أخبار ملوك الأندلس والمغرب ، واستوعب فيه أخبار سبتة وعلمائها . وله كتاب « مشارق الأنوار في اقتفاء صحيح الآثار » من الموطإ والصحيحين (إلى أن قال) وحاز من الرياسة في بلده ، ومن الرفعة ما لم يصل إليه أحد قط من أهل بلده ، وما زاده ذلك إلا تواضعاً وخشية لله .

قال الذهبي : روى عنه خلق كثير ، منهم عبدالله بن أحمد العصيري عمه ، وأبو جعفر بن القصير الغرناطي ، وأبو القاسم خلف بن بشكوال ، وأبو محمد عيسى بن الحجري ، ومحمد بن الحسن الجابري انتهى .

ومنها : « مطالع الأنوار » لابن قرقول . قال ابن خلكان في ترجمته : هو أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله الحمزي المعروف بابن قرقول ، صاحب كتاب « مطالع الأنوار » الذي وضعه على مثال كتاب « مشارق الأنوار » للقاضي عياض . كان من الأفاضل ، وصحب جماعة من علماء الأندلس ولم أقف على شيء من أحواله سوى هذا القدر ، وكانت ولادته بالمرية من بلاد الأندلس ، في صفر سنة خمس وخمسمائة ، وتوفي بمدينة فاس يوم الجمعة أول وقت العصر ، سادس شوال سنة تسع وستين وخمسمائة . وكان قد صلى الجمعة في الجامع ، فلما حضرته الوفاة تلا سورة الإخلاص وجعل يكررها بسرعة ، ثم تشهد ثلاث مرات وسقط على وجهه ساجداً فوقع ميتاً ، رحمه الله تعالى . وقرقول : بضم القافين وسكون الراء المهملة بينهما وبعد الواو لام . والمرية بفتح الميم وكسر الراء المهملة وتشديد الياء المثناة من تحتها وبعدها هاء ، وهي مدينة كبيرة بالأندلس ، على شاطىء البحر من مراسي المراكب ، وفاس : بالفاء والسين المهملة ، وهي مدينة عظيمة بالمغرب بالقرب من سبتة ، ونسبته الحمزي بفتح الحاء المهملة وبعد الميم الساكنة زاي معجمة إلى حمزة آشير بعد الهمزة وكسر الشين المثلثة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها راء مهملة ، وحمزة هي بليدة بإفريقية ما بين بجاية وقلعة بني حماد ، كذا ذكر لي جماعة من أهل

تلك البلاد انتهى .

ومنها : « شروح صحيح البخارى » وهى كثيرة ، ذكر أكثرها صاحب كشف الظنون وقال : ومن أعظم شروح البخارى شرح الحافظ العلامة شيخ الإسلام ، أبى الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة اثنين وخمسين وثمانمائة ، وهو فى عشرة أجزاء ومقدمته فى جزء ، وسماه : « فتح البارى » ومقدمته على عشرة فصول ، سماها : « هدى السارى » ، وشهرته وانفراده بما يشتمل عليه من الفوائد الحديثية ، والنكات الأدبية ، والفرائد الفقهية ، تغنى عن وصفه ، سيما وقد امتاز بجمع طرق الحديث التى ربما يتبين من بعضها ترجيح أحد الاحتمالات شرحاً وإعراباً ، وطريقته فى الأحاديث المكررة أنه يشرح فى كل موضع ما يتعلق بمقصد البخارى ، يذكر فيه ويحيل بباقى شرحه على المكان المشروح فيه ، وكذا ربما يقع له ترجيح أحد الأوجه فى الإعراب أو غيره ، من الاحتمالات أو الأقوال فى موضع ، وفى موضع آخر غيره ، إلى غير ذلك مما لاطعن عليه بسببه ، بل هذا أمر لا ينفك عنه أحد من الأئمة .

وكان ابتداء تأليفه فى أوائل سنة سبع عشرة وثمانمائة على طريق الإملاء بعد أن كملت مقدمته فى مجلد ضخم فى سنة ثلاث عشرة وثمانمائة ، وسبق منه الوعد للشرح ، ثم صار يكتب بخطه شيئاً فشيئاً ، فيكتب الكراسة ، ثم يكتبها جماعة من الأئمة المعتبرين ، ويعارض بالأصل مع المباحثة فى يوم من الأسبوع وذلك بقراءة العلامة ابن خضر . فصار السفر لايكمل منه إلا وقد قوبل وحرر إلى أن انتهى فى أول يوم من رجب سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة ، سوى ما ألحقه فيه بعد ذلك ، فلم ينته إلا قبيل وفاته . ولما تم مصنفه عمل وليمة عظيمة لم يتخلف عنها من وجوه المسلمين إلا نادراً ، بالمكان المسمى بالتاج والسبع وجوه ، فى يوم السبت ثانى شعبان سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة ، وقرىء

فى المجلس الأخير ، وهناك حضره الأئمة كالقاياتى والونائى والسعد الديرى ، وكان المصروف فى الوليمة المذكورة نحو خمسمائة دينار ، فطلبه ملوك الأطراف بالاستكتاب ، واشترى بنحو ثلاثمائة دينار ، وانتشر فى الآفاق ، ومختصر هذا الشرح للشيخ أبى الفتح محمد بن الحسين المراغى ، المتوفى سنة تسع وخمسين وثمانمائة .

ومن الشروح المشهورة أيضاً : شرح العلامة بدر الدين أبى محمد محمود ابن أحمد العينى الحنفى ، المتوفى سنة خمس وخمسين وثمانمائة ، وهو شرح كبير أيضاً فى عشرة أجزاء وأزيد ، وسماه « عمدة القارى » ذكر فيه أنه لما دخل إلى البلاد الشمالية قبل الثمانمائة مستصحباً فيه هذا الكتاب ، ظفر هناك من بعض مشائخه بغرائب النوادر المتعلقة بذلك الكتاب . ثم لما عاد إلى مصر شرحه وهو بخطه فى إحدى وعشرين مجلداً بمدرسته التى انشأها بحارة كتامة بالقرب من الجامع الأزهر ، وشرع فى تأليفه فى أواخر شهر رجب سنة إحدى وعشرين وثمانمائة ، وفرغ منه من نصف الثلث الأول من جمادى الأولى سنة سبع وأربعين وثمانمائة ، واستمد فيه من فتح البارى ، بحيث ينقل منه الورقة بكمالها . وكان يستعيره من البرهان بن خضر بإذن مصنفه له ، وتعقبه فى مواضع وطوله بما تعمد الحافظ ابن حجر حذفه من سياق الحديث بتمامه ، وإفراد كل من تراجم الرواة بالكلام ، وتباين الأنساب واللغات والإعراب والمعانى والبيان ، واستنباط الفوائد من الحديث والأسئلة والأجوبة .

وحكى أن بعض الفضلاء ذكر لابن حجر ترجيح شرح العينى ، بما اشتمل عليه من البديع وغيره ، فقال بديهة : هذا شىء نقله من شرح ركن الدين ، وقد كنت وقفت عليه قبله ، ولكن تركت النقل منه لكونه لم يتم ، إنما كتب منه قطعة ، وخشيت من تعبى بعد فراغها فى الإرسال ، ولذا لم يتكلم العينى بعد تلك القطعة بشىء من ذلك ، انتهى .

وبالجملة : فإن شرحه حافل كامل فى معناه ، لكن لم ينتشر كانتشار فتح البارى فى حياة مؤلفه وهلم جرا ، انتهى ما فى الكشف .

﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن الحافظ ابن حجر قد أجاب عما اعترض عليه العينى فى شرحه عمدة القارى فى كتاب مستقل سماه « انتقاض الاعتراض » قال صاحب الكشف فى ذكر هذا الكتاب بحث فيه عما اعترض عليه العينى فى شرحه ، لكنه لم يجب عن أكثرها ، ولكنه كان يكتب الاعتراضات ويبيضها ليجيب عنها ، فاخترمته المنية أوله : اللهم إنى أحمدك الخ ، ذكر فيه أنه لما أكمل شرحه — يعنى فتح البارى — كثرت الرغبات فيه من ملوك الأطراف ، فاستنسخت نسخة لصاحب المغرب أبى فارس عبد العزيز ، وصاحب المشرق شاهرخ ، وللملك الظاهر ، فحسده العينى وادعى الفضيلة عليه ، فكتب فى رده ، وبيان غلطه فى شرحه ، وأجاب برمز : ح و ع ، إلى الفتح وأحمد والعينى والمعترض ، انتهى .

قلت : نسخة قلمية من كتاب « انتقاض الاعتراض » موجودة فى خزانة الكتب فى رامفور .

ومن شروح صحيح البخارى «إعلام السنن» للإمام الخطابى ، وهو شرح لطيف فيه نكت لطيفة ، ولطائف شريفة ، أوله : الحمد لله المنعم ، الخ ، ذكر فيه أنه لما فرغ من تأليف « معالم السنن » ببلخ ، سأله أهلها أن يصنف شرحاً للبخارى ، فأجاب وهو فى مجلد .

والخطابى هذا : هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب ، البستى الخطابى ، صاحب التصانيف ، سمع أبا سعيد بن الأعرابى بمكة ، وإسماعيل بن محمد الصفار وطبقته ببغداد ، وأبا بكر بن داسة بالبصرة ، وأبا العباس الأصم وطبقته بنيسابور . روى عن الحاكم وأبو حامد الإسفرائنى ، وأبو نصر محمد ابن أحمد البلخى الغزنوى : وأبو مسعود الحسين بن محمد الكرابيسى ، وأبو عمرو

محمد بن عبد الله الزرجاهى ، وخلق سواهم . ووهم أبو منصور الثعالبى فى اليتيمة حيث سماه أحمد بن محمد . أقام مدة بنيسابور يصنف ، فعمل غريب الحديث ، وكتاب « معالم السنن » وكتاب « شرح الأسماء الحسنى » وكتاب « العزلة » ، وكتاب « الغنية عن الكلام وأهله » وغير ذلك . وكان ثقة متثبتاً من أوعية العلم ، قد أخذ اللغة عن أبى عمر الزاهد ببغداد ، والفقه عن أبى على بن أبى هريرة والقفال ، وله شعر جيد ذكره الذهبى .

وقال ابن خلكان : كان الخطابى فقيهاً أديباً محدثاً . له التصانيف البديعة ، منها : « غريب الحديث » و« معالم السنن » فى شرح سنن أبى داود و« إعلام السنن » فى شرح البخارى وكتاب « الشجاج » ، وكتاب « شأن الدعاء » وكتاب « إصلاح غلط المحدثين » وغير ذلك . وكان يشبه فى عصره بأبى عبيد القاسم بن سلام علماً وأدباً ، وزهداً وورعاً ، وتدريساً وتأليفاً . وكانت وفاته فى شهر ربيع الأول سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة بمدينة بست رحمه الله تعالى .

والخطابى : بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة وبعد الألف باء موحدة ، هذه النسبة إلى جده الخطاب المذكور . وقيل إنه من ذرية زيد بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، فنسب إليه والله أعلم . والبستى : بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة وبعدها تاء مثناة من فوقها ، هذه النسبة إلى بست ، وهى مدينة من بلاد كابل بين هراة وغزنة ، كثيرة الأشجار والأنهار .

قال الحاكم أبو عبد الله محمد بن البيع : سألت أبا القاسم المظفر بن طاهر ابن محمد البستى الفقيه ، عن اسم أبى سليمان الخطابى أحمد أو حمد ، فإن بعض الناس يقول أحمد ، فقال سمعته يقول : اسمى الذى سميت به حمد ولكن الناس كتبوا أحمد فتركته عليه .

واعتنى الإمام محمد التميمى بشرح مالم يذكره الخطابى مع التنبيه على أوهامه .

وكذا أبو جعفر أحمد بن سعيد الداودى ، وهو ممن ينقل عنه ابن التين الآتى .

ومنها : « شرح ابن بطال » ، وهو الإمام أبو الحسن على بن خلف الشهير بابن بطال ، المغربى المالكى ، وغالبه فقه الإمام مالك من غير تعرض لموضوع الكتاب غالباً . كانت وفاته سنة ٤٤٤ أو سنة ٤٤٩ أصله من قرطبة ، وأخرجته الفتنة إلى بلنسية ، وكان عالماً فقيهاً ، عنى بالحديث ، وولى قضاء لورقة ، وروى عن جماعة ، وله كتاب « الاعتصام » فى الحديث .

ومنها : « شرح ابن التين » وهو الإمام عبد الواحد بن التين ، بالتاء المثناة فوق ثم بالياء التحتية ، السفاقسى .

ومنها : « شرح ابن المنير » وهو الإمام ناصر الدين على بن محمد بن المنير الإسكندرانى ، وهو كبير فى نحو عشر مجلدات ، وله حواش على شرح ابن بطال . وله أيضاً كلام على التراجم « سماه المتوارى على تراجم البخارى » .

ومنها : « شرح مغلطائى » ، وهو الإمام الحافظ علاء الدين مغلطائى بن قليج التركى المصرى الحنفى ، المتوفى سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة ، وهو شرح كبير سماه « التلويح » ، وهو شرح بالقول ، أوله : الحمد لله الذى أيقظ من خلقه الخ .

ومنها : « شرح الكرمانى » وهو العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن على الكرمانى ، المتوفى سنة ست وثمانين وسبعمائة ، وهو شرح وسط مشهور بالقول ، جامع لفرائد الفوائد وزوائد الفرائد ، وسماه « الكواكب الدرارى » أوله : الحمد لله الذى أنعم علينا بجلائل النعم ودقائقها الخ . ذكر فيه أن علم الحديث أفضل العلوم ، وكتاب البخارى أجل الكتب نقلا وأكثرها تعديلا وضبطاً ، وليس له شرح مشتمل على كشف بعض مايتعلق به ، فضلا عن كلها . فشرح الألفاظ اللغوية ، ووجه الأعاريب النحوية البعيدة ، وضبط الروايات وأسماء الرجال وألقاب الرواة ، ووفق بين الأحاديث المتنافية ، وفرغ عنه بمكة

المكرمة سنة خمس وسبعين وسبعمائة ، لكن قال الحافظ ابن حجر فى الدرر الكامنة : وهو شرح مفيد على أوهام فيه فى النقل ، لأنه لم يأخذه إلا من الصحف انتهى .

ومنها : « شرح ابن الملقن » ، وهو الإمام سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى ، المتوفى سنة أربع وثمانمائة ، وهو شرح كبير فى نحو عشرين مجلداً أوله : ربنا آتنا من لدنك رحمة ، الآية . أحمد الله سبحانه وتعالى على توالى إنعامه الخ . قدم فيه مقدمة مهمة ، وذكر أنه حصر المقصود فى عشرة أقسام فى كل حديث وسماه « شواهد التوضيح » . قال السخاوى : اعتمد فيه على شرح شيخه مغلطائى والقطب ، وزاد فيه قليلا . قال ابن حجر : وهو فى أوائله أقعد منه فى أواخره ، بل هو من نصفه الباقى قليل الجدوى انتهى .

ومنها : « شرح الزركشى » ، وهو الشيخ بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشى الشافعى ، المتوفى سنة أربع وتسعين وسبعمائة ، وهو شرح مختصر فى مجلد ، قصد فيه إيضاح غريبه ، وإعراب غامضه ، وضبط نسب أو اسم يخشى فيه التصحيف ، منتخباً من الأقوال أصحها ، ومن المعانى أوضحها ، مع إيجاز العبارة ، والرمز بالإشارة ، وإلحاق فوائد يكاد يستغنى به اللبيب عن الشروح ، لأن أكثر الحديث ظاهر لايحتاج إلى بيان ، كذا قال ، وسماه « التنقيح » وعليه نكت للحافظ ابن حجر ، وهى تعليقة بالقول ولم تكمل . وللقاضى محب الدين أحمد بن نصر الله البغدادى الحنبلى ، المتوفى سنة أربع وأربعين وثمانمائة نكت أيضاً على تنقيح الزركشى .

ومنها : شرح الفاضل العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلانى المصرى الشافعى ، صاحب المواهب اللدنية ، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة ، وهو شرح كبير ممزوج فى نحو عشرة أسفار كبار أوله : الحمد لله الذى شرح بمعا ف عوارف السنة النبوية صدور أوليائه الخ ، وسماه « إرشاد السارى » قال

الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوى ، فى بستان المحدثين ازاجل تصانيف مقبولة قسطلانى اين شرح است كه فتح البارى وكرمانى رادرال اختصار تمام جمع نمودة وبين الإيجاز والإطناب واقع كرديده .

ومنها : شرح العلامة شمس الدين أبى عبد الله محمد بن عبدالدائم بن موسى البرماوى الشافعى ، المتوفى سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة ، وهو شرح حسن فى أربعة أجزاء ، سماه « اللامع الصبيح » ، أوله : الحمد لله المرشد إلى الجامع الصحيح الخ ، ذكر فيه أنه جمع بين شرح الكرمانى باقتصار ، وبين التنقيح للزركشى بإيضاح وتنبيه .

ومنها : شرح الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووى ، وهو شرح قطعة من أوله إلى آخر كتاب الإيمان ، ذكر فى شرح مسلم أنه جمع فيه جملا مشتملة على نفائس من أنواع العلوم .

ومنها : شرح الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقى ، وهو شرح قطعة من أوله أيضاً .

ومنها : شرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلى ، وهو شرح قطعة من أوله أيضاً سماه فتح البارى . قال صاحب الكشف نقلا عن صاحب « الجوهر المنضد » ، فى طبقات متأخرى أصحاب أحمد ، وصل إلى كتاب الجنائز .

ومنها : شرح العلامة سراج الدين عمر بن رسلان البلقينى الشافعى ، وهو شرح قطعة من أوله أيضاً إلى كتاب الإيمان فى نحو خمسين كراسة ، وسماه « فيض الجارى » .

ومنها : شرح المهلب بن أبى صفرة الأزدى ، وهو ممن اختصر الصحيح .

ومنها : شروح صحيح مسلم وهى كثيرة أيضاً :

منها : شرح الإمام الحافظ أبى زكريا يحيى بن شرف النووى الشافعى ، المتوفى

سنة ست وسبعين وستمائة ، وهو شرح متوسط مفيد سماه «المنهاج» فى شرح مسلم ابن الحجاج . قال : ولولا ضعف الهمم وقلة الراغبين ، لبسطته فبلغت به مايزيد على مائة من المجلدات ، لكني أقتصر على التوسط انتهى . وهو يكون فى مجلدين أو ثلاثة غالباً ، ومختصر هذا الشرح للشيخ شمس الدين محمد بن يوسف القونوى الحنفى ، المتوفى سنة ثمان وثمانين وسبعمائة .

ومنها : شرح القاضى عياض بن موسى اليحصبى المالكى ، المتوفى سنة أربع وأربعين وخمسمائة ، سماه « الإكمال فى شرح مسلم » كمل به المعلم للمازرى ، وهو شرح أبى عبد الله محمد بن على المازرى ، المتوفى سنة ست وثلاثين وخمسمائة ، وسماه « المعلم بفوائد كتاب مسلم » .

ومنها : شرح أبى العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبى ، المتوفى سنة خمس وستين وستمائة ، وهو شرح على مختصره له ، ذكر فيه أنه لما لخصه ورتبه وبوبه شرح غريبه ، ونبه على نكت من إعرابه على وجوه الاستدلال بأحاديثه وسماه « المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم » ، أول الشرح : الحمد لله كما وجب لكبريائه وجلاله الخ .

ومنها : شرح الإمام أبى عبد الله محمد بن خليفة الوشتانى الأبى المالكى ، المتوفى سنة سبع وعشرين وثمانمائة ، وهو كبير فى أربع مجلدات أوله : الحمد لله العظيم سلطانه الخ ، سماه « إكمال المعلم » ذكر فيه أنه ضمنه كتب شراحه الأربعة ، المازرى وعياض والقرطبى والنووى ، مع زيادات مكملة وتنبيه . ونقل عن شيخه أبى عبد الله محمد بن عرفة أنه قال : مايشق علىّ فهم شىء كما يشق من كلام عياض فى بعض مواضع من الإكمال . ولما دار أسماء هذه الشروح كثيراً أشار بالميم إلى المازرى ، والعين إلى عياض ، والطاء إلى القرطبى ، والدال لمحى الدين النووى ، ولفظ الشيخ إلى شيخه ابن عرفة .

ومنها : شرح عماد الدين عبد الرحمن بن عبد العلى المصرى .

ومنها شرح غريبه للإمام عبد الغافر بن إسماعيل الفارسى ، المتوفى سنة تسع وعشرين وخمسمائة ، سماه « المفهم فى شرح غريب مسلم » .

ومنها : شرح شمس الدين أبى المظفر يوسف بن قزأوغلى سبط بن الجوزى ، المتوفى سنة أربع وخمسين وستمائة .

ومنها : شرح أبى الفرج عيسى بن مسعود الزواوى ، المتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة ، وهو شرح كبير فى خمس مجلدات ، جمع من المعلم والإكمال والمفهم والمنهاج .

ومنها : شرح القاضى زين الدين زكريا بن محمد الأنصارى الشافعى ، المتوفى سنة ست وعشرين وتسعمائة ، ذكره الشعرانى . وقال غالب مسودته بخطى .

ومنها : شرح الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة سماه « الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج » .

ومنها : شرح الإمام قوام السنة أبى القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهانى الحافظ ، المتوفى سنة خمس وثلاثين وخمسمائة .

ومنها : شرح الشيخ تقى الدين أبى بكر محمد الحصنى الدمشقى الشافعى ، المتوفى سنة تسع وعشرين وثمانمائة .

ومنها : شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلانى الشافعى ، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة ، وسماه « منهاج الابتهاج بشرح مسلم بن الحجاج » بلغ إلى نحو نصفه فى ثمانية أجزاء كبار .

ومنها : شرح مولانا على القارى الهروى نزيل مكة المكرمة ، المتوفى سنة ست عشرة وألف فى أربع مجلدات ، كذا فى الكشف .

قلت : نسخة قلمية كاملة من كتاب «المفهم شرح مسلم» للقرطبى ، موجودة فى خزانة الكتب الجرمنية ، ونسخة قلمية كاملة من كتاب « المنهاج شرح مسلم ابن الحجاج » للنووى أيضاً ، موجودة فيها ، ونسخة قلمية كاملة من كتاب

« الديباج على صحيح مسلم بن بن الحجاج » للسيوطى أيضاً موجودة فيها .

ومن شروح صحيح مسلم « السراج الوهاج » للنواب صديق حسن خان ، والى بهوبال ، غفر الله له . ولصحيح مسلم مختصرات عديدة ذكرها صاحب الكشف .

وأما شروح جامع الترمذى ، فسيأتى ذكرها فى الباب الثانى .

وأما شروح أبى داود النسائى وابن ماجه ، فقد تقدم ذكرها فى الفصل العشرين .

ومن شروح كتب الحديث شروح موطإ الإمام مالك وهى كثيرة ، وقد مر ذكرها فى الفصل الثالث والعشرين .

ومن شروح كتب الحديث شروح المصابيح وهى كثيرة . قال صاحب كشف الظنون : مصابيح السنة للإمام حسين بن مسعود الفراء البغوى الشافعى ، المتوفى سنة ست عشرة وخمسمائة ، قيل عدد أحاديثه أربعة آلاف وسبعمائة وتسعة عشر حديثاً ؛ منها المختص بالبخارى ثلاثمائة وخمسة وعشرون حديثاً ، وبمسلم ثمانمائة وخمسة وسبعون حديثاً ، ومنها المتفق عليه ألف وإحدى وخمسون حديثاً ، والباقى من كتب أخرى ، أوله : الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى الخ . قيل : المؤلف لم يسم هذا الكتاب بالمصابيح نصاً منه وإنما صار هذا الاسم علماً له بالغلبة من حيث أنه ذكر بعد قوله أما بعد : إن احاديث هذا الكتاب مصابيح الخ ، لكن ذكر أن عدد الأحاديث المذكورة فيه أربعة آلاف وأربعمائة وأربعة وثمانون حديثاً ، منها ماهو من الصحاح ألفان وأربعمائة وأربعة وثلاثون حديثاً ، ومنها ماهو من الحسان وهو ألفان وخمسون حديثاً . قاله ابن الملك قال المؤلف : هذه ألفاظ صدرت عن صدر النبوة مما أورده الأئمة فى كتبهم جمعتها للمنقطعين إلى العبادة لتكون لهم بعد كتاب الله تعالى حظاً من السنن الخ ، وترك ذكر الأسانيد اعتماداً على نقل الأئمة ، وقسم أحاديث كل باب إلى صحاح وحسان ، وعني بالصحاح ما أخرجه الشيخان ، وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذى

وغيرهما ، وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشار إليه ، وأعرض عن ذكر ما كان منكراً أو موضوعاً . هذا هو المشروط فى الخطبة . لكن ذكر فى آخر باب مناقب قريش حديثاً وقال فى آخره منكر ، وقد ألحقه بعض المحدثين .

قال النووى فى التقريب : وأما تقسيم البغوى إلى حسان وصحاح ، مريداً بالصحاح مافى الصحيحين ، وبالحسان مافى السنن فليس بصواب ، لأن فى السنن الصحيح والحسن والضعيف والمنكر انتهى .

وأجيب أنه اصطلح عليه فى كتابه ولا مناقشة فيه ، واعتنى بشأنه العلماء بالقراءة والتعليق . فشرحه : الشيخ الإمام القاضى ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوى المتوفى سنة خمس وثمانين وستمائة .

وشهاب الدين فضل الله بن حسين التوربشتى الحنفى ، وسماه « الميسر » أوله : الحمد لله الذى شرع لنا الحق وأوضح دليله الخ .

وشمس الدين محمد بن مظفر الخلخالى ، وسماه « التنوير » ، وتوفى سنة خمس وأربعين وسبعمائة .

وعلاء الدين على بن محمد الشهير « بمصنفك » المتوفى سنة خمس وسبعين وثمانمائة ، ألفه بإشارة حضرة صاحب الرسالة عليه السلام ، لابن قربان بقونية ، سنة خمسين وثمانمائة .

ومحمد بن محمد الواسطى البغدادى ، مدرس المستنصرية ، المعروف بابن العاقولى ، المتوفى سنة سبع وتسعين وسبعمائة .

وشمس الدين محمد بن محمد بن الجزرى فى ثلاثة مجلدات ، وتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة ، ألفه بما وراء النهر وسماه « تصحيح المصابيح » .

وظهير الدين محمود بن عبدالصمد الفارقى ، وقرأ يعقوب بن إدريس الحنفى الرومى القرمانى ، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة .

وقطب الدين محمد الأزنيقى ، المتوفى سنة أربع وثمانين وثمانمائة .

وشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا .

وعلى بن عبد الله بن أحمد المعروف بزين العرب ، قيل إنه نحجوانى ؛ والذى فى شرح على القارى أنه مصرى ، والأول منقول من قاسم زاده ، والمفهوم من أول شرحه أنه شرحه ثلاث مرات ، والمتداول الأوسط ، فإنه مشهور عن الأول والثالث .

ومظهر الدين الحسين بن محمود بن الحسن الزيدانى ، سماه « المفاتيح فى شرح المصابيح » أوله : الحمد لله ملء السموات وملء الأرض الخ ، أورد فى أوله مقدمة فى اصطلاح أصحاب الحديث وأنواع علومه ، هكذا وجدت فى ظهر نسخة منه .

ومن شروحه « الأزهار » واختصره الشيخ أبو النجيب عبد القاهر بن عبد الله السهروردى ، المتوفى سنة ثلاث وستين وخمسمائة ، واختصره الشيخ تقى الدين على بن عبد الكافى السبكى فى كتاب سماه « ضياء المصابيح » ، وتوفى سنة ست وخمسين وسبعمائة .

وصنف الشيخ مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادى ، كتاباً سماه « التخاريج فى فوائد متعلقة بأحاديث المصابيح » ، وتوفى سنة سبع عشرة وثمانمائة ، ثم إن الشيخ ولى الدين أبا عبد الله الخطيب كمل المصابيح وذيل أبوابه ، فذكر الصحابى الذى روى الحديث عنه ، وذكر الكتاب الذى أخرجه منه ، وزاد على كل باب من صحاحه وحسانه إلا نادراً فصلا ثالثاً و سماه « مشكاة المصابيح » فصار كتاباً كاملا . فرغ من جمعه آخر يوم الجمعة من رمضان سنة سبع وثلاثين وسبعمائة ، وله أسماء رجال المشكاة .

وشرحه العلامة حسن بن محمد بن الطيبى ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة ، وسماه « الكاشف عن حقائق السنن » أوله : الحمد لله مشيد أركان الدين الحنيف الخ ، قال : وكنت قبل قد استشرت الأخ فى الدين بقية الأولياء قطب العلماء ، ولى الدين محمد بن عبد الله الخطيب فى جمع أصل من الأحاديث ، فاتفق رأينا على تكملة المصابيح وتهذيبه ، وتعيين روايته ، فما قصرت فيما أشار

إليه من جمعه الخ ، ثم إنه بذل وسعه . فلما فرغ من إتمامه شمرت عن ساق الجد في شرح معضله بعد تتبع الكتب ، معلماً لكل مصنف بعلامة ، فعلامة معالم السنن وأحكامها خط ، وعلامة شرح السنة « حسن » . وشرح مسلم« مح » . والفائق « فا » ومفردات الراغب « غب » ونهاية الجزرى « نه » والشيخ التوربشتى « تو » والقاضى البيضاوى « قض » والمظهر « مظ » والأشرف « شف » .

وشرحه أبو الحسن على بن محمد المعروف بعلم الدين السخاوى ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة .

وعبد العزيز الأبهرى ، المتوفى فى حدود سنة خمس وتسعين وثمانمائة لأمير عليشير وسماه « منهاج المشكاة » وهو تاريخ تأليفه ، أوله : إن أصح حديث ترويه الثقات فى الأعصار الخ .

وعلى المشكاة حاشية للعلامة السيد الشريف .

وللشيخ نور الدين على بن سلطان محمد الهروى ، المعروف بالقارى ، المتوفى سنة أربع عشرة وألف ، شرح عظيم ممزوج على المشكاة مسمى « بالمرقاة » فى أربعة مجلدات ، جمع فيه جميع الشروح والحواشى ، ثم جاء بعده واحد من الفضلاء فزاد فى كل باب فصلا آخر فصار كله أربعة فصول ، مما وجد بعدها فى الدواوين المعتبرة للأئمة السبعة ، أعنى الحميدى ، وابن الأثير ، والصغانى ، والقضاعى ، والإقليشى ، والنووى ، والمدينى ، من كل حديث استدل به مجتهد فى مذهبه ، فكان كالشرح لهذين الكتابين ، وسماه « أنوار المشكاة » ، فعدد الكتب فيه تسعة وعشرون ، والأبواب ثلاثمائة وسبعة وعشرون ، والفصول ألف وثمانية وثلاثون .

ومن شروح المصابيح : شرح الشيخ عبد المؤمن بن أبى بكر بن محمد الزعفرانى ، وشرحه خليل بن مقبل الحلبى شرحاً بسيطاً .

ومن شروح المصابيح «مفتاح الفتوح» أوله : الحمد لله الذى قصرت الأفهام

عما يليق بكبريائه الخ ، ذكر فيه أنه جمعه من شرح السنة والغريبين والفائق والنهاية ، ووضع حروف الرموز لتلك الكتب ، وفرغ منه فى إحدى وعشرين من رمضان سنة سبع وسبعمائة .

وشرحه الشيخ أبو عبد الله إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن عبد الملك بن عمر ، المدعو بالأشرف الفقاعى . وشرحه الشيخ صدر الدين أبو عبد الله محمد ابن إبراهيم السلمى المناوى الشافعى ، وسماه « المناهيج والتفاتيح فى شرح أحاديث المصابيح » ، أوله : الحمد لله كاشف مصابيح الهدى الخ ، ذكر أن المصابيح هو الذى عكف عليه المتعبدون ، لكنه لطلب الاختصار لم يذكر كثيراً من الصحابة رواة الآثار ، ولا تعرض لتخريج تلك الأخبار ، بل اصطلح على أن جعل الصحاح هو ما فى الصحيحين أو أحدهما ، والحسان ما ليس فى واحد منهما ، والتزم أن من كان من ضعيف نبه عليه ، وأن ما كان منكراً أو موضوعاً لم يذكره ولا يشير إليه ، فوقع له بعد ذلك أن ذكر أحاديث من الصحاح ليست فى أحد من الصحيحين ، وأحاديث من الحسان هى فى أحد الصحيحين ، وأدخل فى الحسان أحاديث ولم ينبه عليها ، وهى ضعيفة واهية ، وربما ذكر أحاديث موضوعة فى غاية السقوط متناهية ، فجعلت موضوع كتابى هـذا لتخريج أحاديثه ، ونسبة كل حديث إلى مخرجه من أصحاب الكتب الستة ، فإن لم يكن الحديث فى شىء من الكتب الستة خرجته من غيرها ، كمسند الشافعى وموطإ مالك وغيرهما .

ومنها « تلفيقات المصابيح » لقطب الدين محمد السكيدى الأزنيقى ، قال : وسلكت فى النقل منها طريق الاختصار ، وكان جل اعتمادى وغاية اهتمامى بشرح مسلم للنووى ، لأنه كان أجمعها فوائد وأكثرها عوائد ، وما لا ترى علامة فهو من نتائج خاطرى ، وذكر فى أوله مقدمة فى أصول الحديث .

ومن شروحه : « منهل الينابيع » شرحه غياث الدين محمد بن محمد الواسطى ، المتوفى سنة ثمان عشرة وسبعمائة ، وأبو ذر أحمد بن إبراهيم الحلبى ولم يكمله .

ومن شروحه شرح محمد بن عبد اللطيف المعروف بابن الملك ، وهو شرح لطيف ممزوج كشرح أبيه للمشارق ، أوله : الحمد لله الذى بصرنا بالصراط المستقيم الخ . قال صاحب الأنوار : ترتيب الجمع من الصحيحين على فضائل الصحابة الرواة ، ورتبه ابن الأثير على حروف التهجى ، والصغانى والقضاعى والإقليشى رتبوه على ألفاظ متشابهات فى أوائل الكلمات . والنووى والمدينى وغيرهما رتبوه باعتبار الأخلاق والصفات والأزمنة والأوقات . والمصابيح أحسن ترتيباً من هذا الجمع فإنه وضع دلائل الأحكام على نهج يستحسنه الفقيه ، ووضع الترغيب والترهيب على ما يقتضيه العلم ويرتضيه ، ولو فكر أحد فى تغيير باب عن موضعه لم يجد له موضعاً أنسب مما اقتضى رأيه .

ومن شروحه : « تنوير المصابيح » وهو شرح ممزوج كشرح ابن الملك لعبد الرحمن بن خليل أوله : الحمد لله الذى جعلنا من ورثة الأنبياء الخ . وهو من المتأخرين لأنه ينقل عن شرح زين العرب ، وذكر أنه لم يكن له شرح يحتوى متنه ، ولعله لم ير شرح ابن الملك . وذكر أن فى النسخ اختلافات فنبه عليها ، وأنه أجاب كما ذهب إليه المجتهدون بظاهر الحديث نصرة على أهل الرأى على نهج ما سلكوا إليه ، وأنه جمع فوائد الشروح ، ولم يذكر المنقول عنه ، ولا رواة أهل الرأى على نهج ضياء المصابيح لفضل الله بن شمس السبواسى ، وهى حاشية على شرح ابن الملك كتبها بإشارة من مفتى عصره ، وحل فيها المواضع المشكلة من المتن أولها : الحمد لله الذى جعل العلم أعز الأشياء الخ ، وهى فى مجلد أتمه سنة تسع وألف ، وقال فيه : قد تم هذا الكتاب .

ومن شروح المصابيح : شرح عثمان بن الحاج محمد الهروى ، أوله : الحمد لله الذى شرح صدور العالمين الخ . وهو شرح مختصر متأخر عن البيضاوى لأنه ذكره فيه ، وشرحه أيضاً القاضى البيضاوى ، قيل اسمه « تحفة الأبرار » انتهى مافى الكشف .

الفصل الثلاثون

فى ذكر كتب الحديث التى صنفت فى الأحكام وهى كثيرة

فمنها : « بلوغ المرام من أدلة الأحكام » للحافظ ابن حجر .

وهو مختصر فى الأحكام نافع جداً . قال الحافظ فى أوله ما لفظه : هذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية ، حررته تحريراً بالغاً ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغاً ، ويستعين به الطالب المبتدى ، ولا يستغنى عنه الراغب المنتهى ، انتهى . وقد طبع هذا المختصر المبارك شيخنا العلامة محمد بن عبدالعزيز ، المدعو بشيخ محمد الهاشمى الجعفرى فى المطبع الصِّدِّيقى الكائن فى بهوپال حين كان قاضياً بها ، نقلا من نسخة صحيحة مقروءة على شيخ الإسلام القاضى زكريا الأنصارى المصرى الأزهرى ، تلميذ المصنف الحافظ ابن حجر ، وقد أعطانى نسخة منه على سبيل المناولة المقرونة بالإجازة ، ثم قرأت عليه أحاديث من أوله ، وأجازنى بروايته مشافهة . وقد كتب الإجازة فى آخر الكتاب بخطه الشريف هكذا : قد قرأ فيه من أوله أحاديث المولوى عبد الرحمن بن الحافظ عبد الرحيم ، وأجزته أن يرويه عنى بالشروط المقررة عند أهل الحديث وأئمتهم ، ويلزم على نفسه الاتباع ، ويجتنب الابتداع ، وأسأل الله أن يعيننى وإياه على ذلك ؛ وكتب هذه الأحرف محمد بن عبد العزيز المدعو بشيخ محمد سنة ١٣١٣ ﻫ انتهى .

وقد طبع شيخنا العلامة المذكور إسناد هذا الكتاب إلى المصنف الحافظ ابن حجر هكذا : بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله حق حمده ، والصلاة والسلام على من لا نبى بعده . أما بعد : فيقول خادم الحديث محمد بن عبد العزيز المدعو بشيخ محمد الهاشمى الجعفرى ، والفاطمى الزينبى ، إنى أروى « بلوغ المرام » لشيخ الإسلام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى رحمه الله تعالى عن شيخى العلامة الثقة الثبت الشيخ أبى الفضل

عبد الحق المحمدى ، عن الإمام محمد بن على الشوكانى رحمه الله تعالى ، عن الإمام السيد عبد القادر بن أحمد ، عن السيد أحمد بن عبد الرحمن ، عن السيد الحسين بن أحمد زباره ، عن عبدالعزيز بن محمد الجيشى ، عن إبراهيم بن عبدالله ابن جُعمان ، عن محمد بن إبراهيم بن جعمان ، عن إبراهيم بن محمد بن جعمان ، عن السيد الطاهر الأهدل ، عن عبدالرحمن بن الدَّيْبَع ، عن الحافظ السخاوى عن مؤلفه الحافظ ابن حجر .

وأرويه أيضاً عن شيخى أبا الفضل عبد الحق المحمدى فى جملة ما أجازنى مشافهة ، عن الإمام الشوكانى فى إجازته العامة لسائر مروياته ، عن السيد على ابن إبراهيم ، عن حامد بن شاكر ، عن السيد أحمد بن يوسف ، عن السيد إبراهيم بن القاسم بن المؤيد ، عن السيد الحسين بن أحمد زباره ، عن القاضى أحمد بن صالح بن أبى الرجال ، عن محمد البابلى ، عن أبى النجا سالم عن النجم محمد بن أحمد ، عن صاحب هذه النسخة شيخ الإسلام زكريا ، عن المؤلف الحافظ ابن حجر رحمهم الله تعالى ورضى عنهم أجمعين ، وأنابهم الجنة بفضله آمين ، وصلى الله على رسوله محمد وآله وسلم ، والحمد لله رب العالمين انتهى .

قلت ولكتاب بلوغ المرام شروح :

منها : « البدر التمام » للقاضى العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربى .

ومنها : « سبل السلام » للعلامة السيد محمد بن إسماعيل الأمير الكحلانى ثم الصنعانى ، قال فى أوله : هذا شرح لطيف على بلوغ المرام ، تأليف الشيخ العلامة شيخ الإسلام ، أحمد بن على بن حجر أحله الله دار السلام ، اختصرته عن شرح القاضى العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربى أعلا الله درجاته فى عليين ، مقتصراً على حل ألفاظه وبيان معانيه ، قاصداً بذلك وجه الله ، ثم التقريب للطالبين والناظرين فيه ، معرضاً عن ذكر الخلافات والأقاويل ، إلا أن يدعو إليه ما يرتبط به الدليل ، متجنباً للإيجاز المخل ، والإطناب الممل ،

وقد ضممت إليه زيادات جمة على ما فى الأصل من الفوائد انتهى .

ومنها : « فتح العلام » للعلامة أبى الخير نور الحسن خان بن السيد صديق ابن حسن بن على الحسينى القنوجى فى مجلدين ، فرغ من تأليفه سنة ١٣٠٢ ﻫ ، وقد طبع بمصر بالمطبعة الأميرية ونفدت نسخه .

ومنها : « مسك الختام » للسيد العلامة النواب . صديق بن حسن خان رحمه الله تعالى ، وهى بالفارسية (قال فى كتابه « إتحاف النبلاء مسك الختام شرح بلوغ المرام » الكاتب الحروف عفا الله عنه واين نام اورادرمنام الهام شده دومجلد كلال است أوله الحمد لله عز وجل ودروى بدر تمام وسبل السلام وتلخيص مصنف علام را باختصار وإيجاز جمع ساخته وبعبارات فارسى عام فهم نكاشته وجول آخرين شروح واجمع آنها براى أصول وفروع است اين نام بدال مناسبت تامدار دوايل شرح أحسن كتب مؤلفة ايل بى بضاعت است وجامع روايت ودرايت تكاد العيون تأكله والقلوب تشربه) .

ومن المختصرات فى الأحكام « منتقى الأخبار » للشيخ الإمام العلامة أبى البركات ، مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم الحرانى المعروف بابن تيمية ، وقد يلتبس على من لا معرفة له بأحوال الناس مصنف منتقى الأخبار ابن تيمية هذا بحفيده شيخ الإسلام ، تقى الدين أحمد بن عبد الحليم ، شيخ ابن القيم ، وليس الأمر كذلك ، فإن ابن تيمية مصنف منتقى الأخبار جد ابن تيمية الذى هو شيخ ابن القيم ، فلنا أن نذكر ترجمتهما ههنا فنقول : قال الشوكانى فى النيل فى ترجمة مصنف المنتقى : هو الشيخ الإمام علامة عصره المجتهد المطلق أبو البركات شيخ الحنابلة ، مجد الدين عبد السلام بن عبد الله ابن أبى القاسم بن محمد بن الخضر بن محمد بن على بن عبدالله الحرانى المعروف بابن تيمية . قال الذهبى فى النبلاء : ولد سنة تسعين وخمسمائة تقريباً ، وتفقه على عمه الخطيب ، وقدم بغداد وهو مراهق مع السيف ابن عمه ، وسمع من أحمد

ابن سكينة ، وابن طبرزد ، ويوسف بن كامل وعدة . وسمع بحران من حنبل ، وعبد القادر الحافظ ، وتلا بالعشر على الشيخ عبد الواحد بن سلطان ، حدث عنه ولده شهاب الدين ، والدمياطى ، وأمين الدين بن شقير ، وعبد الغنى بن منصور ، ومحمد بن البزار ، والواعظ محمد بن عبد المحسن وغيرهم ، وتفقه وبرع واشتغل وصنف التصانيف ، وانتهت إليه الإمامة فى الفقه ، ودرس القراءات وصنف فيها أرجوزة . تلا عليه الشيخ القيروانى وحج فى سنة إحدى وخمسين على درب العراق ، وابتهر علماء بغداد لذكائه وفضائله ، والتمس منه أستاذ دار الخلافة محى الدين بن الجوزى الإقامة عندهم ، فتعلل بالأهل والوطن .

قال الذهبى : سمعت الشيخ تقى الدين أبا العباس يقول : كان الشيخ ابن مالك يقول : ألين للشيخ المجد الفقه كما ألين لداود الحديد . قال الشيخ : وكانت فى جدنا حدة ، اجتمع ببعض الشيوخ وأورد عليه مسألة فقال : الجواب عنها من ستين وجهاً : الأول كذا ، والثانى كذا ، وسردها إلى آخرها ، وقد رضينا عنك بإعادة أجوبة الجميع ، فخضع له وابتهر . قال العلامة بن حمدان : كنت أطالع على درس الشيخ وما أبقى ممكناً ، فإذا أصبحت وحضرت ينقل أشياء غريبة لم أعرفها قال الشيخ تقى الدين : وجدناه عجيباً فى سرد المتون وحفظ المذاهب بلا كلفة ، وسافر مع ابن عمه إلى العراق ليخدمه وله ثلاث عشرة سنة فكان يبيت عنده ويسمعه ويكرر مسائل الخلاف فيحفظ المسألة . وأبو البقاء شيخه فى النحو والفرائض . وأبو بكر بن غنيمة شيخه فى الفقه ، وأقام ببغداد ستة أعوام مكباً على الاشتغال ، ثم ارتحل إلى بغداد قبل العشرين وستمائة ، فتزود من العلم وصنف التصانيف ، مع الدين والتقوى وحسن الاتباع . وتوفى بحران يوم الفطر سنة اثنتين وخمسين وستمائة . وإنما قيل لجده تيمية لأنه حج على درب تيماء ، فرأى هناك طفلة ، فلما رجع وجد امرأته قد ولدت له بنتاً ، فقال يا تيمية يا تيمية ، فلقب بذلك . وقيل إن أم جده كانت تسمى تيمية ،

وكانت واعظة انتهى ما فى النيل .

وأما حفيده فقال الذهبى فى التذكرة فى ترجمته مالفظه : ابن تيمية الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد ، المفسر المجتهد البارع ، شيخ الإسلام ، علم الزهاد نادرة العصر ، أبو العباس أحمد بن المفتى ، شهاب الدين عبد الحليم بن الإمام المجتهد شيخ الإسلام مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم الحرانى ، أحد الأعلام ، ولد فى ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة . وقدم مع أهله سنة سبع ، فسمع من ابن عبد الدائم ، وابن أبى اليسر ، والكمال بن عبد ، وابن الصيرفى ، وابن أبى الخير وخلق كثير ، وعنى بالحديث ونسخ الأجزاء ودار على الشيوخ وخرج وانتقى وبرع فى الرجال ، وعلل الحديث وفقهه ، وفى علوم الإسلام وعلم الكلام وغير ذلك ، وكان من بحور العلم والأذكياء المعدودين ، والزهاد الأفراد ، والشجعان الكبار ، والكرماء الأجواد ، أثنى عليه الموافق والمخالف ، وسارت بتصانيفه الركبان ، لعلها ثلاث مائة جلد . حدث بدمشق ومصر والثغر ، وقد امتحن وأوذى مرات ، وحبس بقلعة مصر والقاهرة والإسكندرية ، وبقلعة دمشق مرتين ، وبها توفى فى العشرين من ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة فى قاعة معتقلا ، ودفن إلى جنب أخيه الإمام شرف الدين بمقابر الصوفية ، رحمهما الله تعالى انتهى .

قال صاحب كشف الظنون بعد ذكر المنتقى لمجد الدين بن تيمية ، هذا ما لفظه : شرحه السراج عمر بن على بن الملقن الشافعى ، المتوفى سنة أربع وثمانمائة ولم يكمله ، بل كتب منه قطعة انتهى . وقال صاحب البدر المنير : وأحكام الحافظ مجد الدين عبد السلام بن تيمية المسمى بالمنتقى ، هو كاسمه وما أحسنه لولا إطلاقه فى كثير من الأحاديث العزو إلى الأئمة دون التحسين والتضعيف . فيقول مثلا : رواه أحمد ، رواه الدارقطنى ، رواه أبو داود ، ويكون الحديث ضعيفاً ، وأشد من ذلك كون الحديث فى جامع الترمذى مبيناً

ضعفه ، فيعزوه إليه من دون بيان ضعفه . وينبغى للحافظ جمع هذه المواضع وكتبها على حواشى هذا الكتاب ، أو جمعها فى مصنف يستكمل فائدة الكتاب المذكور ، انتهى . والحمد لله قد بين ذلك كله ، وزاد عليه محدث اليمن ومجتهدها محمد بن على الشوكانى ، المتوفى سنة ١٢٥٠ فى كتابه نيل الأوطار ، الذى شرح به المنتقى شرحاً وسطاً بلغ ثمانية أجزاء ، وقد جمع فيه من فقه الحديث مالعلك لا تعثر عليه فى كتاب آخر .

ومنها : « الأحكام الكبرى » للشيخ أبى محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدى الأشبيلى ، المتوفى سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة ببجاية ، وهو كتاب كبير فى نحو ثلاثة مجلدات ، انتقاه من كتب الأحاديث . وله « الأحكام الصغرى » ، وشرحه الشيخ صدر الدين محمد بن عمر بن المرحل المصرى ، المتوفى سنة ست عشرة وسبعمائة ، كتب منه ثلاثة مجلدات ، وأشبيلية وبجاية بكسر أولهما : بلدتان بالأندلس .

ومنها : « الأحكام الكبرى » للشيخ محب الدين أحمد بن عبد الله الطبرى المكى الشافعى ، المتوفى بمكة المكرمة سنة أربع وتسعين وستمائة ، وهو أيضاً كتاب كبير ، جمع فيه الصحاح والحسان ، لكن ربما أورد الأحاديث المضعفة ولم يبين ، كذا قال تلميذه اليافعى . وذكر جمال الدين فى المنهل الصافى أن له « الأحكام الوسطى » فى مجلد كبير ، و« الصغرى » أيضاً تتضمن ألف حديث وخمسة عشر حديثاً انتهى .

ومنها « الأحكام الصغرى » للإمام الحافظ عماد الدين أبى الفداء إسماعيل ابن عمر بن كثير الدمشقى الشافعى ، المتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة .

ومنها : « عمدة الأحكام » عن سيد الأنام ، لتقى الدين الشيخ الإمام أبى محمد عبد الغنى بن عبد الواحد بن على بن مسرور الجماعيلى المقدسى ، المتوفى سنة ستمائة فى ثلاثة مجلدات عز نظيره ، أوله : الحمد لله أتم الحمد وأكمله الخ .

قال ، وحصرت الكلام فى خمسة أقسام :

الأول — التعريف بمن ذكر من رواة الحديث إجمالا ، وله أسماء رجالها فى مجلد ، قال : أفردت هذا بكتاب سميته العدة .

الثانى — فى أحاديثه .

الثالث — بيان ما وقع فيه من المبهمات .

الرابع — فى ضبط لفظه .

الخامس — الإشارة إلى بعض مايستنبط .

وشرحه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمسانى المالكى ، المتوفى سنة إحدى وثمانين وسبعمائة فى خمسة مجلدات ، أوله : الحمد لله الجبار الخ . قال سألنى البعض اختصار جملة من أحاديث الأحكام ، مما اتفق عليه الإمامان البخارى ومسلم فأجبته . قال الحافظ ابن حجر العسقلانى : جمع فيه بين كلام ابن دقيق العيد وابن العطار والفاكهانى وغيرهم .

وشرحه سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى ، المتوفى سنة أربع وثمانمائة سماه بالأعلام ، وهو من أحسن مصنفاته ، وأبو طاهر مجد الدين محمد ابن يعقوب الفيروزابادى الشيرازى ، وسماه « عدة الحكام فى شرح عمدة الأحكام » مجلدان ، المتوفى سنة سبع عشرة وثمانمائة .

وشرحه السيد تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن محمد بن حسن بن أبى الوفا العلوى ، المتوفى سنة خمس وسبعين وثمانمائة ، أورد فى أوله ست مقالات أوله : الحمد لله الذى نور بصائرنا بنور الإسلام الخ ، سماه « عدة الحكام » .

وشرحه عبد الرحمن بن على بن خلف الشيخ زين الدين أبو المعالى الفارسكورى الشافعى ، شرح العمدة شرحاً دل على كثرة فضله ، وولى قضاء المدينة النبوية فى سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة ، وتوفى فى سنة ثمان وثمانمائة لعل ذلك عمدة الفقه .

وشرحه الشيخ عماد الدين إسماعيل بن أحمد بن سعيد بن محمد بن الأثير الحلبي الشافعي ، أوله : الحمد لله منور البصائر الخ . ذكر فيه أنه حفظ العمدة التي رتبها على أبواب الفقه وفيها خمسمائة حديث ، فقرأ على الشيخ ابن دقيق ، ثم شرحه إملاء وسماه « إحكام الأحكام فى شرح أحاديث سيد الأنام » كذا فى الكشف .

قلت : كتاب عمدة الأحكام للحافظ عبد الغنى المذكور الذى طبع فى المطبعة المنيرية مع شرحه لابن دقيق العيد ، وقع فى أوله : الحمد لله الملك الجبار الواحد القهار ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، رب السموات والأرض وما بينهما العزيز الغفار ، وصلى الله على المصطفى المختار ، وعلى آله وصحبه الأطهار ، أما بعد : فإن بعض الإخوان سألنى اختصار جملة من أحاديث الأحكام ، مما اتفق عليه الإمامان ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخارى ، ومسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى ، فأجبته إلى سؤاله رجاء المنفعة به إلخ .

وقال مصحح هذا الكتاب فى هامشه : هذه خطبة المؤلف رحمه الله ولم نجدها فى نسخ الشروح الخطية التى بين أيدينا ووجدناها فى نسخ المتن مثبوتة ، فأثبتناها فى هذه النسخة حفظاً للأصل ، ولعل الشراح لم يتعرضوا لها اقتصاراً على المهم المقصود ، انتهى كلام المصحح .

ومنها « المنتقى » فى الأحكام لابن الجارود ، وهو الحافظ الإمام الناقد أبو محمد عبد الله بن على بن الجارود ، النيسابورى ، المجاور بمكة ، سمع أبا سعيد ابن الأشج ، ومحمد بن آدم ، وعلى بن خشرم ، ويعقوب بن إبراهيم الدورقى ، وعبد الله بن هاشم الطوسى ، والحسن بن محمد الزعفرانى وخلقاً . حدث عنه أبو حامد بن الشرقى ، ومحمد بن نافع المكى ، ويحيى بن منصور السجزى وآخرون ، وكان من العلماء المتقنين المجودين . توفى سنة سبع وثلاثمائة .

الفصل الحادى والثلاثون

فى ذكر المختصرات فى الحديث

وهى كثيرة منها : « مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية » للإمام رضى الدين حسن بن محمد الصغانى[1] المتوفى سنة خمسين وستمائة ، جمع فيه من الأحاديث الصحاح عدداً على تعداد الشارح الكازرونى ، وهو ألفان ومائتان وستة وأربعون حديثاً ، وبين فى أول كل باب أو نوع عدد أحاديثه وقال : هذا كتاب أرتضيه وأستضىء لضيائه ، والعمل بمقتضاه . ألفته لخزانة المستنصر بن الظاهر بن الناصر بن المستضىء العباسى أوله : الحمد لله محيي الرمم ، ومجرى القلم الخ ، ذكر أنه لما فرغ من مصباح الدجى والشمس المنيرة ، ضممت إليهما مافى كتاب النجم والشهاب لتجتمع الصحاح . قال : وهذا الكتاب حجة بينى وبين الله فى الصحة والرضاء به ، ورمز فيه بالحروف ، فالخاء إشارة للبخارى ، والميم لمسلم ، والقاف لما اتفقا عليه ، ورتبه بترتيب أنيق جعله اثنى عشر باباً .

الأول على فصلين : الأول — فى ابتداؤه بمن الموصولة أو الشرطية . و [الفصل] الثانى : فيما ابتداؤه بمن الاستفهامية .

الثانى — فى أن ؛ وفيه عشرة فصول .

الثالث — فى لا .

الرابع — فى إذ وإذا .

الخامس — فى فصلين : الأول فى ما وأنواعها ؛ والثانى : فى يا وأقسامها .

السادس — فيه اثنا عشر فصلا فى بعض الكلمات ، كقد ولد وبين وهكذا .

---

(١) بفتح الصاد المهملة وتخفيف الغين المعجمة ، ويقال الصاغانى ، قرية بمرو ، يقال لها جاغان فعرب .

السابع — فيه سبعة فصول كالمبتدإ والمعروف وما أشبه ذلك .

الثامن — فيه ستة فصول .

التاسع — فى العدد ونحوه .

العاشر — فى الماضى .

الحادى عشر — فى لام الابتداء .

الثانى عشر — فى الكلمات القدسية كذا فى الكشف .

والصغانى هذا : هو أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن على العدوى العمرى الحنفى ، حامل لواء اللغة فى زمانه . قال الذهبى : ولد بمدينة لاهور سنة سبع وسبعين وخمسمائة ، ونشأ بغزنة ودخل بغداد سنة خمس عشرة وستمائة ، وذهب منها بالرياسة الشريفة إلى صاحب الهند ، فبقى هناك مدة ، وحج ودخل اليمن . ثم عاد إلى بغداد ثم إلى الهند ثم إلى بغداد ، وكان إليه المنتهى فى اللغة . وله من التصانيف « مجمع البحرين » فى اللغة ، و « تكملة الصحاح والعباب » وصل فيه إلى فصل بكم حتى قيل :

إن الصغانى الذى حاز العلوم والحكم
كان قصارى أمره أن انتهى إلى بكم

و « النوادر فى اللغة والتراكيب » ، وأسماء القارة ، وأسماء الأسد ، وأسماء الذئب ، ومشارق الأنوار ، وشرح البخارى ، ودر السحابة فى وفيات الصحابة ، والعروض ، وشرح أبيات المفصل ، وبغية الصديان وغير ذلك .

وشروح « مشارق الأنوار » كثيرة ، منها : شرح الشيخ أكمل الدين محمد بن محمود البابرتى الحنفى ، سماه « تحفة الأبرار فى شرح مشارق الأنوار » ، وتوفى سنة ست وثمانين وسبعمائه . والشيخ مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادى الشيرازى ، المتوفى سنة سبع عشرة وثمانمائة ، وهو فى أربعة مجلدات سماه « شوارق الأسرار العلية فى شرح مشارق الأنوار النبوية » ، وخير

الدين خضر بن عمر العطوفى من علماء الدولة العثمانية ، سماه « الكشف الشارق » فى ثلاثة مجلدات ، والشيخ الإمام سعيد بن محمد بن مسعود الكازرونى ، سماه « المطالع المصطفوية » وتوفى سنة ثمان وخمسين وسبعمائة . ذكر فى آخر كل فصل وباب عدد الأحاديث ، فجمعه على أن يكون ألفين ومائتى حديث وستة وأربعين حديثاً ، والشيخ عبد اللطيف بن عبد العزيز ، المعروف بابن الملك ، شرحه شرحاً لطيفاً سماه « مبارك الأزهار فى شرح مشارق الأنوار » أوله : الحمد لله على هدية الهداية والإسلام .

واعلم أن الشارح ابن الملك التزم أن يبين كل حديث أنه مما انفرد به أحد الشيخين أو اتفقا عليه ، لاختلاف نسخ المشارق فى العلامات ، وعدم العلم بما هو الأصح ، ونبه على ماوقع من المصنف فى بعض المواضع من علامات غير مطابقة للواقع ، بأنه نسب الحديث إلى الصحيحين ولم يكن إلا فى أحدهما ، أو أخرجه غيرهما ، أو لم يوافق اسم الراوى لما فيهما ، وذكر أحوال راوى الحديث ، واقتصر على ذكره مرة ، وعلى شرح ابن الملك حاشية أولها : الحمد لله الذى خلق أرواح الخ ، وعليه حاشية أيضاً لمولانا إبراهيم بن أحمد المعيد ، أولها : الحمد لله الذى خلق أرواح ذوى العقول الخ ، سماها « صواب الأفكار » . وحاشية أخرى لمحمد بن أحمد الأزنيقى الشهير بوحى زاده ، المتوفى سنة ثمان عشرة وألف أولها : الحمد لله الذى هدانا لهذا الخ ، ورتب المولى إبراهيم بن مصطفى شرح ابن الملك على فصول وأبواب كالمصابيح ، وسماه « أنواع البوارق فى ترتيب شرح المشارق » أوله : نحمدك يامن أشرق قلوبنا الخ ، قال رتبته كترتيب المصابيح بلا تغيير ، إلا فى محل الاحتياج ، وربما ألحقت به شيئاً من المصابيح ، وتم ترتيبه فى أول شعبان سنة سبع وثمانين وتسعمائة .

وشرحه المولى شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا مكرراً ولم يشتهر ، وتوفى سنة رأبعين وتسعمائة .

وشرحه وجيه الدين عمر بن عبد المحسن الأرزنجانى ، وسماه « حدائق الأزهار شرح مشارق الأنوار » أوله : الحمد لله على توافر فضله وآلائه الخ ، قال جميع ما أوردته فيه من شرح السنة ؛ ونوادر الأصول ، والفائق والنهاية ، ومجمع الغرائب ، ومطالع الأنوار ، وشرح البيضاوى ، والتحفة لبدر الدين الإربلى .

وشرحه شمس الدين بن الصانع محمد بن عبد الرحمن ، الزمردى الحنفى ، المتوفى سنة ست وسبعين وسبعمائة .

والمولى محمد بن مصلح الدين القوجوى المعروف بشيخ زاده المحشى ، المتوفى سنة إحدى وخمسين وتسعمائة ، وجلال الدين رسولا بن أحمد البتانى المتوفى سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة كتب عليه قطعة ولم يكملها .

وشرحه وحيد الدين كذا فى الكشف .

ومنها « الجامع الصغير من حديث البشير النذير » للحافظ السيوطى ، قال فى أوله : هذا كتاب أودعت فيه من الكلم النبوية ألوفاً ، ومن الحكم المصطفوية صنوفاً ، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة ، ولخصت فيه من معادن الأثر إبريزه ، وبالغت فى تحرير التخريج ، فتركت القشر وأخذت اللباب ، وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب . ففاق بذلك الكتب المؤلفة فى هذا النوع : كالفائق ، والشهاب ، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية مالم يودع قبله فى كتاب ، ورتبته على حروف المعجم ، مراعياً أول الحديث فما بعده تسهيلا على الطلاب ، وسميته : « الجامع الصغير من حديث البشير النذير » لأنه مقتضب من الكتاب الكبير ، الذى سميته جامع الجوامع ، وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها انتهى .

وله شروح عديدة :

منها : « شرح الشيخ شمس الدين محمد بن العلقمى الشافعى» تلميذ المصنف ، المتوفى سنة تسع وعشرين وتسعمائة ، وهو شرح بالقول فى مجلدين ، وسماه :

« الـكوكب المنير » لـكنه ترك أحاديث بلا شرح لـكونها غير محتاجة إليه ، قال حيث أقول « شيخنا » فمرادى المصنف ، وحيث أقول « فى الحديث » علامة الصحة أو الحسن ، فمن تصحيح المؤلف برمز صورته « صح » أو « ح » بخطه وحيث أقول و « كتبا » فالمراد بهما السيد الشريف يوسف الأرسونى وابن مغلتاى .

وشرح الشيخ شهاب الدين أبى العباس أحمد بن محمد ، المتبولى الشافعى ، وسماه « بالاستدراك النضير على الجامع الصغير » أوله : الحمد لله شارح صـدور أهل السنة الخ ، ذكر فيه أن ابن العلقمى أطال فيما لا يحتاج إليه ، واختصر فيما يحتاج ، بل ترك أحاديث فشرحها مفصـلا ، وقدم مقـدمة فى أصول الحديث فى مجـلد .

وشرح الشيخ شمس الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوى الشافعى ، المتوفى سنة ثلاثين وألف تقريباً ، شرح أولا بالقول كابن العلقمى فاستحسنه المغاربة ، فالتمسوا منه أن يمزجه فاستأنف العمل ، وصنف شرحاً كبيراً ممزوجاً فى مجلدات ، وسماه « فيض القدير » أوله : الحمـد لله الذى جعل الإنسان هو الجـامع الصغير الخ ، قال : ويليق أن يدعى بالبدر المنير ، وذكر أن مراده من القاضى : هو البيضاوى ، ومن العراقى : هو الزين ، ومن جدى : هو القاضى يحيي المناوى ، ثم اختصره بعضهم وسماه « التيسير » أوله : الحمـد لله الذى علمنـا من تأويل الأحاديث الخ .

وشرح العلامة نور الدين على القارى نزيل مكة المـكرمة ، كذا ذكر هذه الشروح صاحب كشف الظنون .

قلت : وقوله (ثم اختصره يعنى فيض القدير وبعضهم سماه التيسير) فيـه نظر ، فإن المصنف عبد الرؤوف المناوى هو الذى اختصره وسماه هو بالتيسير لا غيره ، كما صرح به فى أول التيسير .

وشرح الشيخ على بن الشيخ نور الدين بن محمد بن إبراهيم المعروف بالعزيزى ، أوله : الحمد لله الذى وفقنا للاشتغال بسنة رسوله ، وتبليغها من رغب فيها ، وإجابة لمسئوله ، وهو شرح صغير ممزوج سماه « بالسراج المنير » قال فيه : جمعته من شروح الكتاب ، فحيث قلت قال الشيخ ، فمرادى به شيخى خادم السنة محمد الحجازى الشعرانى المشهور بالواعظ ، وإذا لم أعز الكلام لأحد فهو عن الشيخ عبد الرؤوف المناوى انتهى .

وشرح العلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليمانى ، وهو شرح موجز ممزوج فى مجلدين .

الفصل الثانى والثلاثون
فى ذكر الكتب المصنفة فى تخريج الأحاديث

وهى كثيرة .

فمنها : « نصب الراية لأحاديث الهداية » للعلامة الزيلعى .

ومنها : « الدراية فى تخريج أحاديث الهداية » للحافظ ابن حجر العسقلانى ، قال صاحب كشف الظنون فى ذكر كتاب الهداية : وخرج الشيخ جمال الدين يوسف الزيلعى المتوفى سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمائة أحاديثه ، وسماه : « نصب الراية » لأحاديث الهداية ، ولخصه الشيخ أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة ، وسماه « الدراية فى منتخب أحاديث الهداية » . وذكر فيه أن الزيلعى استوعب ما ذكره من الأحاديث والآثار ، ثم اعتمد ذكر أدلة المخالفين فى كل باب ، وهو كثير الإنصاف ، يحكى ما وجده من غير اعتراض ، فكثر الإقبال عليه .

قلت : قال الحافظ ابن حجر فى أول الدراية : إنى لما لخصت تخريج الأحاديث التى تضمنها شرح الوجيز للإمام أبى القاسم الرافعى ، وجاء مع

اختصاره جامعاً لمقاصد الأصل مع مزيد كثير فيما راجعت عليه تخريج أحاديث الهداية للإمام جمال الدين الزيلعى ، فسألنى بعض الأحباب الأعزة أن ألخص الكتاب الآخر لينتفع به أهل مذهبه ، كما انتفع أهل المذهب ، فأجبته إلى طلبه وبادرت إلى وفق رغبته ، فلخصته تلخيصاً حسناً ، مبيناً غير مخل من مقاصد الأصل ، إلا ببعض ما قد يستغنى عنه انتهى .

قلت : لو ذكر الحافظ أحاديث الخصوم أيضاً بالاختصار ، لكان أحسن وأجود وأتم فائدة .

والحافظ الزيلعى هذا هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد ، وقيل ابن يوسف بن محمد الحنفى ، أحد حفاظ الحديث ، سمع من أصحاب النجيب ، وأخذ عن الفخر الزيلعى شارح الكنز ، والعلاء بن التركمانى ، وابن عقيل ، وألف تخريج أحاديث الهداية ، سماه « بنصب الراية لأحاديث الهداية » ، وتخريج أحاديث الكشاف ، سماه « بالكاف الشاف » وغير ذلك . وكانت وفاته فى المحرم سنة اثنتين وستين وسبعمائة . وفى الدرر الكامنة للحافظ ابن حجر : ذكر لى شيخنا الزين العراقى أنه كان مرافق الزيلعى فى مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التى كانا قد اعتنيا بتخريجها . فالعراقى لتخريج أحاديث الإحياء والأحاديث التى يشير إليها الترمذى فى كل باب ، والزيلعى لتخريج أحاديث الهداية والكشاف ، وكل منهما يعين الآخر انتهى .

﴿ تنبيه ﴾ اعلم أنه قد وقع الاختلاف فى تسمية الزيلعى صاحب نصب الراية ، فسماه الكفوى يوسف بن عبد الله ، ووافقه كلام صاحب الكشف عند ذكر الهداية كما تقدم ، وكلامه عند ذكر الكشاف يدل على عكس ذلك حيث قال : وممن خرج أحاديثه جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعى الخ ، وكذا سماه الشيخ محمد بن على الشنوانى المصرى فى رسالته « الدرر السنية فى ماعلا من أسانيد الشنوانية » والشيخ عابد السندى المدنى فى رسالته « حصر الشارد »

وغيرها ، وهو الموافق لما ذكره السيوطي في حسن المحاضرة .

ومنها : تخريج أحاديث الهداية لابن التركماني ، وهو علي بن عثمان بن إبراهيم الماريديني علاء الدين الشهير بابن التركماني أستاذ الحافظ الزيلعي ، كان إماماً في الفقه والأصول والحديث ، ملازماً للاشتغال والإفادة ، له تصانيف بديعة ، منها « بهجة لأعاريب بما في القرآن من الغريب » ، و « المنتخب في الحديث » ، و « المؤتلف والمختلف » وكتاب « الضعفاء والمتروكين » ، و « الجوهر النقي في الرد على البيهقي » و « المعدن في أصول الفقه » و « مختصر المحصل في الكلام » و « مختصر رسالة القشيري » و « تخريج أحاديث الهداية » وغير ذلك . مات يوم عاشوراء سنة خمسين وسبعمائة .

ومنها : تخريج أحاديث إحياء العلوم للإمام الغزالي ، قال صاحب كشف الظنون في ذكر كتاب إحياء العلوم : وقد صنف الحافظ زين الدين عبد الرحيم ابن حسين العراقي ، المتوفى سنة ست وثمانمائة كتابين في تخريج أحاديثه ، أحدهما كبير وهو الذي صنفه سنة إحدى وخمسين وسبعمائة ، وقد تعذر الوقوف فيه على بعض أحاديثه ، ثم ظفر كثيراً مما عزب عنه إلى سنة ستين وسبعمائة ، فصنف صغيره المسمى « بالمغني عن حمل الأسفار في الأسفار ، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار » أوله : الحمد لله الذي أحيا علوم الدين الخ ، اقتصر فيه على ذكر طرق الحديث وصحابيه ومخرجه ، وبيان صحته وضعف مخرجه ، وحيث كرر المصنف ذكر الحديث اكتفى بذكره في أول مرة ، وربما أعاد لغرض ، ثم إن تلميذه الحافظ ابن حجر العسقلاني استدرك على ما فاته في مجلد ، وصنف الشيخ زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي المصري ، المتوفى بها سنة تسع وسبعين وثمانمائة أيضاً كتاباً سماه : « تحفة الأحياء ، فيما فات من تخريج أحاديث الإحياء » . انتهى ما في الكشف .

قلت : تأتي ترجمة الحافظ زين الدين العراقي ، والحافظ ابن حجر في الفصل التاسع من الباب الثاني من هذه المقدمة .

وأما زين الدين قاسم بن قطلوبغا ، فهو أبو العدل قاسم بن قطلوبغا المعروف بقاسم الحنفى ، ولد فى المحرم سنة ٨٠٢ اثنتين وثمانمائة بالقاهرة ، ومات أبوه وهو صغير فنشأ يتيما ، وحفظ القرآن وكتباً ، وعرض بعضها على العز بن جماعة ثم أقبل على الاشتغال على جماعة من علماء عصره ، كالعلاء البخارى ، والشرف السبكى ، وابن الهمام ، وقرأ فى غالب الفنون ، وتصدر للتدريس والإفتاء قديماً ، وأخذ عنه الفضلاء فى فنون كثيرة ، وصار المشار إليه فى الحنفية ولم يخلف بعده مثله . وله مؤلفات منها : «شرح منظومة ابن الجزرى» فى مجلدين ، وحاشية « شرح الألفية للعراقى » و « شرح النخبة » لابن حجر ، وخرج أحاديث « عوارف المعارف » للسهروردى ، وأحاديث « الاختيار شرح المختار » فى مجلدين ، وكذلك خرج أحاديث البردوى فى أصول الفقه ، وتفسير أبى الليث ، و « منهاج العابدين » و « الأربعين فى أصول الدين » ، و « جواهر القرآن وبداية الهداية » ، و « الشفاء » ، و « إتحاف الأحياء ، بما فات من تخريج أحاديث الإحياء » ، و « منية الألمعى بما فات الزيلعى » ، و « بغية الرائد فى تخريج أحاديث شرح العقائد » ، و « نزهة الرائض فى أدلة الفرائض» ورتب «مسند أبى حنيفة» لابن المقرى ، وبوب «مسند أبى حنيفة» أيضاً للحارثى ، و « الأمالى على مسند أبى حنيفة » فى مجلدين ، و « الموطأ » برواية محمد بن الحسن ، ومسند عقبة بن عامر الصحابى ، و « عوالى كل من أبى الليث والطحاوى » و «تعليق مسند الفردوس» و «أسئلة الحاكم» للدارقطنى ، و « من روى عن أبيه عن جده » فى مجلد و « الاهتمام الكلى بإصلاح ثقات العجلى » فى مجلد ، وزوائد رجال كل من الموطإ ومسند الشافعى وسنن الدارقطنى على الستة والثقات ممن لم يقع فى الكتب الستة فى أربع مجلدات ، و « تقويم اللسان فى الضعفاء » فى مجلدين ، و «فضول اللسان» وحاشية على كل من المشتبه والتقريب لابن حجر ، والأجوبة على اعتراض ابن أبى شيبة على أبى حنيفة فى الحديث ،

و « تبصرة النـاقد فى كبت الحاسد » فى الدفع عن أبى حنيفة ، و « ترصيع الجوهر النقى » كتب منه إلى أثناء التيمم ، ، و« تلخيص سيرة مغلطاى » و « تلخيص دولة الترك » ، وكتاب ترجم فيه لمن صنف من الحنفية وسماه « تاج التراجم » ، وكتاب ترجم فيه مشايخ مشايخه ومشايخ شيوخ العصر ومعجم شيوخه ، وشرح كتباً من كتب فقه الحنفية كالقدورى والنقاية ، ومختصر المنار ، ودرر البحار فى المذاهب الأربعة ، وأجوبة على اعتراضات العز بن جمـاعة على أصول الحنفية ، وتعليقة على الأندلسية فى العروض ، و « مختصر تلخيص المفتاح » ، و « شرح منار النظر فى المنطق » لابن سيناء ، وله مصنفات غير هذه . وقد برع فى عدة فنون ولم ينل مايليق بجلاله من المناصب حتى التدريس فى الأمكنة التى صار بدرس بها من هو دونه فى جميع الأوصاف ، وله نظم كنظم العلماء ، فمنه راداً على من قال :

إن كنت كاذبة الذى حدثتنى فعليك إثم أبى حنيفـة أو زفر
الواثبـين على القيـاس تمـرداً والراغبين عن التمسك بالأثر

فقـال :

كذب الذى نسب المآثم للذى قاس المسائل بالكتاب وبالأثر
إن الكتاب وسنـة المختـار قد دلا عليه فدع مقالة من فشر

وتوفى فى ليلة الخميس رابع ربيع الآخر سنة ٨٧٩ تسع وسبعين وثمانمائة .

ومنها : « تخريج أحاديث تفسير البيضاوى » ، قال صاحب كشف الظنون فى ذكر هذا التفسير : والشيخ عبد الرؤوف المناوى خرج أحاديثه فى كتاب أوله : الله أحمد أن جعلنى من خدام أهل الكتاب الخ وسماه : « الفتح السماوى بتخريج أحاديث البيضاوى » انتهى . وقال فى ذكر حواشى هذا التفسير حاشية الفاضل القاضى زكريا بن محمد الأنصارى المصرى ، المتـوفى سنة عشرة وتسعمائة ، وهى فى مجلد سماها « فتح الجليل ببيان خفى أنوار التنزيل » أولها :

الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب الخ ، نبه فيها على الأحاديث الموضوعة التى فى أواخر السور انتهى .

ومنها : « تخريج أحاديث الكشاف » للعلامة الزمخشرى ، قال صاحب الكشف : وممن خرج أحاديثه الإمام المحدث جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعى الحنفى ، ولخص كتابه الحافظ الكبير شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن حجر ، فى كتاب سماه « الكاف الشاف فى تحرير أحاديث الكشاف » فى مجلد ، واستدرك عليه فى مجلد آخر . قال ابن حجر : استوعب ما فيه من الأحاديث المرفوعة فأكثر من تبيين طرقها وتسمية مخرجيها ، على نمط ما فى أحاديث الهداية ، لكنه فاته كثير من الأحاديث المرفوعة ، فالتى يذكرها الزمخشرى بطريق الإشارة ولم يتعرض غالباً لشىء من الآثار المرفوعة انتهى .

ومنها : « تخريج أحاديث كتاب الطريقة المحمدية » ، قال صاحب الكشف فى ذكر هذا الكتاب : وتخريج أحاديثه « إدراك الحقيقة فى تخريج أحاديث الطريقة » ، الإمام العالم على بن حسن بن صدقة المصرى الأصل ، ثم اليمانى ، إمام جامع محمد أغا المعروف بإمام بيرام باشا ، وفرغ من تأليفه فى رمضان سنة ١٠٥٠ خمسين وألف ، أوله : الحمد لله المنان الذى حقه الخ ، وهو تأليف مفيد نافع انتهى .

ومنها : « التلخيص الحبير » للحافظ ابن حجر العسقلانى ، قال فى أوله : قد وقفت على تخريج أحاديث شرح الوجيز ، للإمام أبى القاسم الرافعى شكر الله سعيه لجماعة من المتأخرين ، منهم القاضى عز الدين بن جماعة ، والإمام أبو أمامة ابن النقاش ، والعلامة سراج الدين عمر بن على الأنصارى ، والمفتى بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى ، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد ، وأوسعها عبارة وأخلصها إشارة كتاب شيخنا سراج الدين ، إلا أنه أطاله بالتكرار ، فجاء فى سبع مجلدات ، ثم رأيته لخصه فى مجلدة لطيفة ، أخل

فيها بكثير من مقاصد المطول وتنبيهاته ، فرأيت تلخيصه فى قدر ثلث حجمه ، مع الالتزام بتحصيل مقاصده ، فمن الله بذلك ، ثم تتبعت عليه الفوائد الزوائد من تخاريج المذكورين معه ومن تخريج أحاديث الهداية فى فقه الحنفية ، للإمام جمال الدين الزيلعى ، لأنه ينبه فيه على ما يحتج به مخالفوه ، وأرجو الله إن تم هذا التتبع أن يكون حاوياً لجل ما يستدل به الفقهاء فى مصنفاتهم فى الفروع ، وهذا مقصد جليل انتهى .

قلت : الوجيز فى الفروع للإمام حجة الإسلام أبى حامد محمد بن محمد الغزالى الشافعى ، المتوفى سنة خمس وخمسمائة ، أخذه من البسيط والوسيط له وزاد فيه أموراً ، وهو كتاب جليل عمدة فى مذهب الشافعى ، وقد اعتنى به الأئمة فشرحه الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازى ، والقاضى سراج الدين أبو الثناء محمود بن أبى بكر الأرموى ، وعماد الدين أبو حامد محمد بن يونس الإربلى ، وأبو الفتوح أسعد بن محمود العجلى الشافعى ، صنف كتاباً فى شرح مشكلات الوجيز والبسيط ، تكلم على المواضع المشكلة فيهما ، ونقل من الكتب المبسوطة عليهما . والإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزوينى الرافعى الشافعى ، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وستمائة ، شرحه شرحاً كبيراً ، سماه « فتح العزيز على كتاب الوجيز » ، وهو الذى لم يصنف فى المذاهب مثله . وله شرح آخر أصغر منه وأخصر . قال السلفانى : وقفت للوجيز على سبعين شرحاً ، وقد قيل : لو كان الغزالى نبياً لكان معجزته الوجيز .

ومنها : « تخريج الأربعين النووية » بالأسانيد العالية ، للحافظ ابن حجر ، ذكره صاحب الكشف ، وهو مذكور أيضاً فى فهرست تصنيفات الحافظ ابن حجر .

ومنها : « هداية الرواة إلى تخريج المصابيح والمشكاة » ، للحافظ ابن حجر أيضاً ، ذكره صاحب الكشف ، وهو أيضاً مذكور فى فهرست

تصانيف الحافظ .

ومنها : « تخريج أحاديث الخلاصة » للعلامة الزيلعى ، قال فى الكشف : خلاصة الفتاوى للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخارى ، المتوفى سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة ، وهو كتاب مشهور معتمد فى مجلد ، وللزيلعى المحدث تخريج أحاديثه انتهى مختصراً .

ومنها : « تخريج أحاديث منهاج الوصول إلى علم الأصول » للشيخ الإمام سراج الدين عمر بن على بن الملقن ، فى جزء ، وللشيخ شمس الدين عبد الرحيم ابن حسين العراقى ، المتوفى سنة ست وثمانمائة .

قلت : « منهاج الوصول إلى علم الأصول » مختصر للقاضى الإمام ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوى ، المتوفى سنة خمس وثمانين وستمائة ، وهو مرتب على مقدمة وسبعة كتب ، أوله : تقدس من تمجد بالعظمة والجلال الخ .

ومنها : « تخريج أحاديث شرح عقائد النسفى » للشيخ جلال الدين السيوطى والمولى على بن محمد القارى المكى .

ومنها : « تخريج أحاديث الكفاية » قال فى الكشف : وللشيخ شمس الدين محمد بن ظهير الحموى كتاب الكفاية فى الفقه ، خرج السيوطى أحاديثه ، لكنه لم يتم ذكره فى فهرست مؤلفاته فى فن الحديث .

ومنها : « مناهل الصفا فى تخريج أحاديث الشفا » ، (أى شفا فى تعريف حقوق المصطفى ، للعلامة الإمام القاضى عياض) ، للحافظ جلال الدين السيوطى .

ومنها : « نشر العبير فى تخريج أحاديث الشرح الكبير » للحافظ السيوطى أيضاً .

ومنها : « الوسائل فى تخريج أحاديث خلاصة الدلائل » قال فى الكشف وشرحه (أى مختصر القدورى) حسام الدين على بن أحمد المكى الرازى ،

وسماه « خلاصة الدلائل فى تنقيح المسائل » ، وتوفى سنة ثمان وتسعين وخمسمائة ، وهو شرح مفيد مختصر نافع ، وعليه ثلاث تعليقات لابن صبيح أحمد بن عثمان التركانى ، الأولى : فى حل مشكلاته . والثانية : فى ما أهمله من مسائل الهداية . والثالثة : فى أحاديثه والكلام عليها . وتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة ، وسماه « الطرق والوسائل إلى معرفة أحاديث خلاصة الدلائل » ، فرغ من تبييضه سنة ثلاثين وسبعمائة .

الفصل الثالث والثلاثون

فى ذكر الكتب التى صنفت فى الأحاديث الموضوعة

وهى كثيرة

منها : « الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة » للقاضى الشوكانى رحمه الله تعالى ، قال فى خطبته : الحمد لله رب العالمين ، وبه نستعين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، وآله الطاهرين ، وبعد : فلما كان تمييز الموضوع من الحديث على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أجل الفنون ، وأعظم العلوم ، وأنبل الفوائد من جهات تكثر تعدادها ، لو لم يكن منها إلا تنبيه المقصرين فى علم السنة ، على ما هو مكذوب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليجتنبوه ، ويحذروا من العمل به واعتقاد ما فيه ، وإرشاد الناس إليه ، كما وقع كثيراً للمصنفين فى الفقه ، والمتصدين للوعظ ، والمشتغلين بالعبادة ، والمتعرضين للتصنيف فى الزهد ، فيكون لمن بين لهؤلاء ماهو مكذوب من السنة أجر من قام للبيان الذى أوجبه الله ؛ مع مافى ذلك من تخليص عباد الله من معرة العمل بالكذب ، وأخذه على يد المتعرضين لما ليس من شأنهم من التأليف والاستدلال ، والقيل والقال . وقد أكثر العلماء رحمهم الله من البيان للأحاديث الموضوعة ، وهتكوا أستار الكذابين ، ونفوا عن حديث رسول الله

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انتحال المبطلين ، وتحريف الغالين ، وافتراء المفترين ، وزور المزورين ، وهم رحمهم الله تعالى قسمان :

قسم جعلوا مصنفاتهم مختصة بالرجال الكذابين والضعفاء ، وما هو أعم من ذلك ، وبينوا فى تراجمهم ما رووه من موضوع وضعيف ، كمصنف ابن حبان ، والعقيلى ، والأزدى فى الضعفاء ، وأفراد الدارقطنى ، وتاريخ الخطيب ، والحاكم ، وكامل ابن عدى ، وميزان الذهبى .

وقسم جعلوا مصنفاتهم مختصة بالأحاديث الموضوعة ، كموضوعات ابن الجوزى ، والصغانى ، والجوزقانى ، والقزوينى . ومن ذلك مختصر المجد صاحب القاموس ، ومقاصد السخاوى ، وتمييز الطيب من الخبيث للربيع ، والذيل على موضوعات ابن الجوزى للسيوطى ، وكذلك كتاب الوجيز له ، واللآلىء المصنوعة له ، وتخريج الإحياء للعراقى ، والتذكرة لابن طاهر الفتنى ، وها أنا بمعونة الله وتيسيره أجمع فى هذا الكتاب جميع ما تضمنه هذه المصنفات من الأحاديث الموضوعة ، وقد أذكر مالا يصح إطلاق الموضوع عليه ، بل غاية ما فيه أنه ضعيف بمرة ، وقد يكون ضعيفاً ضعفاً خفيفاً ، وقد يكون أعلى من ذلك ، والحامل على ذكر ما كان هكذا التنبيه على أنه قد عد ذلك بعض المصنفين موضوعاً كابن الجوزى ، فإنه تساهل فى موضوعاته ، حتى ذكر فيها ما هو صحيح فضلا عن الحسن فضلا عن الضعيف . وقد تعقبه السيوطى بما فيه كفاية ، وقدأشرت إلى تعقباته تارة منسوبة إليه ، وتارة منسوبة إلى كتبه ، واختصرتها اختصاراً لا يخل بالمراد ، ودفعت ما يستحق الدفع منها ، وأهملت ما لا يتعلق به فائدة ، وسميت هذا الكتاب « الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة » انتهى .

ومنها : « الموضوعات الكبرى » فى أربعة مجلدات ، وهى الموضوعات من الأحاديث المرفوعات ، أوله : الحمد لله على التعليم حمداً الخ ، ذكر

فى أوله أربعة أبواب .

الأول — فى ذم الكذب .

الثانى — فى حديث من كذب علىّ .

الثالث — فى الوصيــة بانتقاد الرجال .

الرابع — فيما اشتمل عليه هذا الـكتاب،وهو خمسون كتاباً من الكتب ، ثم شرحه المقصود وهو الشيخ أبى الفرج عبد الرحمن بن علىّ ، المعروف بابن الجوزى البغدادى ، المتوفى سنة سبع وتسعين وخمسمائة ذكر فيه كل حديث موضوع . وقد نص ابن الصلاح ومن تبعه فى علوم الحديث على أن ابن الجوزى معترض عليه فى كتابه الموضوعات ، فإنه أورد فيه أحاديث كثيرة ، وحكم بوضعهــا وليست بموضوعة ، بل هى ضعيفة فقط ، وربما تـكون حسنة أو صحيحة ، وقال فى ألفيته :

وأكثر الجامع فيــه إذ خرج لمطلق الضعف عنى أبا الفــرج

وقد أورد ابن حجر فى الذب عن مسند أحمد جملة من الأحاديث التى أوردها ابن الجوزى فى الموضوعات ، وهى فى مسند أحمد ، ورد عنها أحسن الرد ، وأبلغ من ذلك أن منها حديثاً مخرجاً فى صحيح مسلم ، حتى قال شيخ الإسلام : هذه غفلة شديدة من ابن الجوزى حيث حكم على هذا الحديث بالوضع . وقد شرع ابن حجر فى تأليف تعقبات على الموضوعات ، وقد تتبع جلال الدين السيوطى جملة من الأحاديث ليست بموضوعة ، منها ما هو فى السنن الأربعة والمستدرك فى تأليف سماه « النكت البديعات على الموضوعات » ولخصها أيضاً فى كتاب مع زيادات وتعقبات سماه « اللالىء المصنوعة فى الأخبار الموضوعة » كذا فى الـكشف .

ومنها : « اللآلىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة » للحافظ جلال الدين السيوطى ، قال فى أوله بعد الحمد والصلاة : إن من مهمات الدين التنبيه على

ما وضع من الحديث ، واختلق على سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحابته أجمعين . وقد جمع فى ذلك الحافظ أبو الفرج بن الجوزى كتاباً فأكثر فيه من إخراج الضعيف الذى لم ينحط إلى رتبة الوضع ، بل ومن الحسن ومن الصحيح كما نبه على ذلك الأئمة الحفاظ ، ومنهم ابن الصلاح فى علوم الحديث وأتباعه ، وطالما اختلج فى ضميرى انتقاءه وانتقاده واختصاره لينتفع به مرتاده ، إلى أن استخرت الله تعالى وانشرح صدرى لذلك ، وهيأ لى إلى أسبابه المسالك ، فأورد الحديث من الكتاب الذى أورده هو منه ، كتاريخ الخطيب ، والحاكم ، وكامل بن عدى ، والضعفاء للعقيلى ، ولابن حبان ، وللأزدى ، وأفراد الدارقطنى ، والحلية لأبى نعيم وغيرهم بأسانيدهم ، حاذفاً إسناد أبى الفرج إليهم ، ثم أعقبهم بكلامه . ثم إن كان متعقباً نبهت عليه وأقول فى أول ما أريده : قلت . وفى آخره والله أعلم . ورمزت لما أورده الحافظ أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزقانى صورة « ج » إعلاماً بتوافق المصنفين على الحكم بوضع الحديث ، وسميته : « اللآلىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة » .

قال : وإنى كنت شرعت فى هذا التأليف فى سنة سبعين وثمانمائة وفرغت منه فى سنة خمس وسبعين ، وكانت التعقبات فيه قليلة وعلى وجه الاختصار ، وكتب منه عدة نسخ ، ومنها نسخة راحت إلى بلاد التكرور ، ثم بدا لى فى هذه السنة ، وهى سنة خمس وتسعمائة استئناف التعقبات على وجه مبسوط ، وإلحاق موضوعات كثيرة فاتت أبا الفرج فلم يذكرها ، ففعلت ذلك ، فخرج الكتاب عن هيأته التى كان عليها أولا ، وتعذر إلحاق مازدته فى تلك النسخ التى كتبت إلا بإعدام تلك ، وإنشاء نسخ مبتدأة ، فأبقيت تلك على ماهى عليه ، ويطلق عليه الموضوعات الصغرى وهذه الكبرى ، وعليها الاعتماد ، انتهى كلام السيوطى .

وله ذيل على اللآلىء وله أيضاً النكت البديعات على الموضوعات ، وله أيضاً

التعقبات على موضوعات ابن الجوزى ، وقد ذكرت ما قال فى أول هذا الكتاب وآخره فى الفصل الثانى والعشرين من هذا الباب .

ومنها كتاب : « الموضوعات الكبرى » للعلامة على بن محمد سلطان القارى الهروى .

ومنها : « تذكرة الموضوعات » للعلامة محمد طاهر بن على الفتنى ، قال فى خطبته: ومما بعثنى إليه أنه اشتهر فى البلدان موضوعات الصغانى وغيره ، وظنى أن إمامهم كتاب ابن الجوزى ونحوه (إلى أن قال) وأنا أورد بعض ماوقع فى مختصر الشيخ محمد بن يعقوب الفيروزابادى ، من كتاب « المغنى من حمل الأسفار فى الأسفار » للشيخ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى فى تخريج الإحياء ، وفى المقاصد الحسنة للشيخ العلامة أبى الخير شمس الدين السخاوى ، وفى كتاب اللآلىء للشيخ جلال الدين السيوطى ، وفى كتاب الذيل له ، وفى كتاب الوجيز له ، وموضوعات الصغانى ، وموضوعات المصابيح التى جمعها الشيخ سراج الدين عمر بن على القزوينى ، ومؤلف الشيخ على بن إبراهيم العطار وغير ذلك . فأجمع أقوال العلماء فى كل حديث كى يتضح لك الحق الحقيق بالقبول انتهى .

ومنها : «تذكرة فى الأحاديث الموضوعة » للحافظ أبى الفضل محمد بن طاهر ابن على بن أحمد المقدسى ، المعروف بابن القيسرانى ، رتبها على الحروف .

ومنها : « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » للشيخ أبى الحسن على بن محمد بن عراق الكنانى ، المتوفى سنة ثلاث وستين وتسعمائة أوله : الحمد لله الذى من بتنزيه الشريعة الخ ، جمع فيه بين موضوعات ابن الجوزى والسيوطى ، ورتب على ترتيبه وأهداه إلى السلطان سليمان خان .

ومنها : رسالتان للصغانى جمع فيهما الأحاديث الموضوعة وأدرج فيهما كثيراً من الأحاديث الغير الموضوعة ، فعد لذلك من المشددين كابن الجوزى وغيره قال السخاوى فى « فتح المغيث بشرح ألفية الحديث » : ذكر أى الصغانى فيها

أحاديث من الشهاب للقضاعى ، والنجم للإقليشى وغيرهما كأربعين ابن ودعان ، والوصية لعلى بن أبى طالب ، وخطبة الوداع ، وأحاديث أبى الدنيا الأشيح ، ونسطور ، ونعيم بن سالم ، ودينار ، وسمعان . وفيها الكثير أيضاً من الصحيح والحسن وما فيه ضعف يسير انتهى .

الفصل الرابع والثلاثون

فى ذكر الكتب المصنفة فى الأحاديث الناسخة والمنسوخة

قال ابن خلدون فى كتاب العبر : قد ثبت فى شريعتنا جواز النسخ ووقوعه لطفاً من الله بعباده ، وتخفيفاً عنهم باعتبار مصالحهم التى تكفل لهم بها ، قال تعالى : ماننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ، فإذا تعارض الخبران بالنفى والإثبات ، وتعذر الجمع بينهما ببعض التأويل وعلم تقدم أحدهما ، تعين أن المتأخر ناسخ ، ومعرفة الناسخ والمنسوخ من أهم علوم الحديث وأصعبها .

قال الزهرى : أعيى الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه . وكان للشافعى رضى الله عنه فيه قدم راسخة انتهى . وقال صاحب الكشف : ألف فى ناسخ الحديث ومنسوخه جمع كثير : منهم أبو محمد قاسم بن أصبغ القرطبى النحوى ، المتوفى سنة أربعين وثلاثمائة . وأبو بكر محمد بن عثمان المعروف بالجعد الشيبانى . أحد أصحاب ابن كيسان . وأحمد بن إسحاق الأنبارى ، المتوفى سنة ثمان عشرة وثلاثمائة . وأبو جعفر أحمد بن محمد النحاس النحوى ، المتوفى سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة . وأبو بكر محمد بن موسى الحازمى الهمدانى ، المتوفى سنة أربع وثمانين وخمسمائة . وأبو القاسم هبة الله بن سلامة النحوى ، المتوفى سنة عشرة وأربعمائة . وأبو حفص عمر بن شاهين البغدادى الواعظ المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة .

وقد اختصر كتاب ابن شاهين إبراهيم بن على المعروف بابن عبد الحق فى مجلد ، وتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة . وللإمام عبد الكريم بن هوازن

القشيرى فيه كتاب ، وألف محمد بن بحر الأصبهانى المتوفى سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة فيه كتاباً أيضاً انتهى .

فمن الكتب المصنفة فى ناسخ الحديث ومنسوخه : « أخبار أهل الرسوخ بمقدار الحديث المنسوخ » للإمام أبى الفرج عبد الرحمن بن على الجوزى .

ومنها : « عدة المنسوخ من الحديث » للشيخ حسين بن عبد الرحمن الأهدل اليمنى ، وهو مختصر أخبار أهل الرسوخ لابن الجوزى .

ومنها : « إفادة الشيوخ بمقدار الناسخ والمنسوخ » أى ناسخ القرآن والحديث ومنسوخهما ، للسيد العلامة الشيخ أبى الطيب ، صديق بن حسن القنوجى وهى بالفارسية رتبها على مقدمة وبابين وخاتمة . المقدمة فى بيان معانى النسخ وأحكامه ، والباب الأول فى ناسخ القرآن ومنسوخه على ترتيب السور ، والثانى فى ناسخ الحديث ومنسوخه ، والخاتمة فى ذكر فوائد مهمة .

قال فى أول الباب الثانى مالفظه : ومجموع آل (أى حديث منسوخ) بحسب استقراء شيخ إمام أبى الفرج عبد الرحمن بن على الجوزى وديكر اجله اهل حديث واكابر اهل فن بست ويك حديث است ونزدشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحرانى ده حديث ونزد حافظ بن القيم ازده هم كترو ابو الفرج بن جوزى دار اخبار اهل الرسوخ كه دريل باب نوشته گفته كه جول تخليط ايشال در ناسخ ومنسوخ حديث ديدم كتابى مهذب ززلل سليم از تخليط جمع نمودم بعده جول آل كتاب دراز شده خواستم كه هر قدر احاديث كه نسخ آل بصحت رسيده يادروى احتمال نسخ بوده جدا كانه بتوبسم وازآنجه وجهى ازبراى نسخ واحتمال آل ندارد اعراض كنم پس هر كه مخبرى رابشنود كه دعوى نسخ مى‌كندوآل منسوخ دريل مختصر نيست بداندكه دعوى اوسست وتمام اين احاديث بست ويك حديث است انتهى .

ومنها : « كتاب الاعتبار[1] فى بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار » . للحافظ الإمام أبى بكر محمد بن موسى الحازمى ، وهو زين الدين محمد بن أبى عثمان موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمى الهمذانى ، أحد الحفاظ المتقنين ، وعباد الله الصالحين . حفظ القرآن الكريم وحضر بهمذان أبا الوقت عبد الأول بن عيسى السجزى ، وسمع بها من أبى منصور شهردار بن شيرويه الديلمى ، وأبى زرعة طاهر بن محمد المقدسى ، وأبى العلاء الحسن بن أحمد الحافظ ، وجماعة كثيرة ؛ وتفقه ببغداد على الشيخ جمال الدين ، وواثق بن فضلان وغيره . وسمع الحديث ببغداد من أبى الحسين عبد الحق ، وأبى نصر عبد الرحيم ابنى عبد الخالق بن أحمد بن يوسف ، وأبى الفتح عبيد الله بن عبد الله ابن شاتيل وغيرهم ، ثم عنى بنفسه فارتحل فى طلبه إلى عدة بلاد من العراق ثم إلى الشام والموصل وبلاد فارس وأصبهان وهمذان وكثير من بلاد أذربيجان ، وكتب عن أكثر شيوخ هذه البلاد ، وغلب عليه الحديث وبرع فيه واشتهر به ، وصنف فيه وفى غيره كتباً مفيدة .

منها : « الناسخ والمنسوخ فى الحديث » ، وكتاب « الفيصل فى مشتبه النسبة » ، وكتاب « العجالة فى النسب » ، وكتاب « ما اتفق لفظه وافترق معناه » فى الأماكن والبلدان المشتبهة فى الخط ، وكتاب « سلسلة الذهب » فيما رواه الإمام الشافعى وشروط الأئمة ، وغير ذلك من الكتب النافعة . واستوطن بغداد وسكن بالجانب الشرقى ، ولم يزل مواظب الاشتغال ملازم الخير إلى أن اخترمته المنية وغصن شبابه نضير ، وذلك فى ليلة الاثنين الثامن والعشرين من جمادى الأولى سنة أربع وثمانين وخمسمائة بمدينة بغداد ، ودفن فى المقبرة الشونيزية ، وفرق كتبه على أصحاب الحديث . وكانت ولادته فى سنة ثمان أو تسع وأربعين وخمسمائة بطريق همذان ، وحمل إليها ونشأ بها .

---

(١) قد طبع هذا الكتاب بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بمحروسة حيدر أباد الدكن .

والحازمى بفتح الحاء المهملة وبعد الألف زاء مكسورة وبعدها ميم ، هذه النسبة إلى جده حازم المذكور .

الباب الخامس والثلاثون

فى ذكر الكتب المصنفة فى التلفيق والتوفيق

بين الأحاديث المتناقضة ظاهراً

قال فى التدريب :

النوع السادس والثلاثون معرفة مختلف الحديث وحكمه ، هذا فن من أهم الأنواع ، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف . وهو أن يأتى حديثان متضادان فى المعنى ظاهراً ، فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما ، فيعمل به دون الآخر (وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه ، والأصوليون الغواصون على المعانى) الدقيقة (وصنف فيه الإمام الشافعى رحمه الله تعالى) وهو أول من تكلم فيه (ولم يقصد رحمه الله استيفاءه) ولا إفراده بالتأليف (بل ذكر جملة منه) فى كتاب الأم (ينبه بها على طريقه) أى الجمع فى ذلك (ثم صنف فيه ابن قتيبة فأتى فيه بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة) قصر فيها باعه (لكون غيرها أولى وأقوى) منها (وترك معظم المختلف) . ثم صنف فى ذلك ابن جرير والطحاوى كتابه « مشكل الآثار » . وكان ابن خزيمة من أحسن الناس كلاماً فيه حتى قال : لا أعرف حديثين متضادين فمن كان عنده فليأتنى به لأؤلف بينهما (ومن جمع ما ذكرنا) من الحديث والفقه والأصول والغوص على المعانى الدقيقة (لا يشكل عليه من ذلك إلا النادر فى الأحيان) انتهى . وممن ألف فيه الحافظ الإمام أبو يحيى زكريا بن يحيى البصرى الساجى ، المتوفى سنة ٣٠٧ ، ولأبى الفرج ابن الجوزى التحقيق فى أحاديث الخلاف ، وقد اختصره إبراهيم بن على بن عبد الحق .

الفصل السادس والثلاثون

فى ذكر الكتب المصنفة فى أنساب أهل الحديث ورجاله

قال صاحب كشف الظنون : علم الأنساب وهو علم يتعرف منه أنساب الناس وقواعده الكلية والجزئية . والغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى نسب شخص ، وهو علم عظيم النفع جليل القدر ، أشار الكتاب العظيم فى (وجعلنا كم شعوباً وقبائل لتعارفوا) إلى تفهمه وحث الرسول الكريم فى « تعلموا أنسابكم تصلوا أرحامكم » على تعلمه . والعرب قد اعتنى فى ضبط نسبه إلى أن كثر أهل الإسلام واختلط نسبهم بالأعجام ، فتعذر ضبطه بالآباء ، فانتسب كل مجهول النسب إلى بلده أو حرفته أو نحو ذلك ، حتى غلب هذا النوع .

قال صاحب الكشف : وهذا العلم من زياداتى على مفتاح السعادة[1] والعجب من ذلك الفاضل كيف غفل عنه ، مع أنه علم مشهور طويل الذيل ، وقد صنفوا فيه كتباً كثيرة . والذى فتح هذا الباب وضبط علم الأنساب ، هو الإمام النسابة هشام بن محمد بن السائب الكلبى ، المتوفى سنة أربع ومائتين ، فإنه صنف فيه خمسة كتب : المنزلة ، والجمهرة ، والوجيز ، والفريد ، والملوك . ثم اقتفى أثره جماعة أوردنا آثارهم هنا . منها : « أنساب الأشراف » لأبى الحسن أحمد بن يحيى البلاذرى ؛ وهو كتاب كبير كثير الفائدة ، كتب منه عشرين مجلداً ولم يتم . « وأنساب السمعانى » هو الإمام أبو سعد عبد الكريم ابن محمد المروزى الشافعى الحافظ ، المتوفى سنة اثنين وستين وخمسمائة ، وهو كتاب عظيم فى هذا الفن ، وتمامه يكون فى ثمان مجلدات ، لكنه قليل

---

(١) قال صاحب الكشف فى باب الميم ص ٤٨٠ ج ٢ مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم للمولى أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده المتوفى سنة اثنتين وستين وتسعمائة ، ذكر فيه مائة وخمسين فناً وأجاد ، ثم ترجمه ابنه المولى كمال الدين محمد المتوفى سنة اثنتين وثلاثين وألف بإلحاقات كثيرة فى مجلد كبير ، فبلغ فيه من العلوم خمسمائة فن .

الوجود . ولما كان كبير الحجم لخصه عز الدين أبو الحسن على بن محمد بن الأثير الجزرى ، المتوفى سنة ثلاثين وستمائة ، زاد فيه أشياء واستدرك على مافاته وسماه « اللباب » وهو فى ثلاث مجلدات ، وفرغ فى جمادى الأولى سنة خمس عشرة وستمائة ، وهو أحسن من الأصل على قول ابن خلكان أوله : (الحمد لله الذى أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين) الخ ، ثم لخصه السيوطى وجرده عن المنتسبين ، وزاد عليه أشياء وسماه « لب اللباب فى تحرير الأنساب » أوله : الحمد لله المنزه عن الأشباه الخ . قال وقد استقصيت كثيراً مما فاتهما ، واستدركت منه جميعاً غالبه من معجم البلدان لياقوت ، وهو فى مجلد صغير الحجم ، فرغ منه فى صفر سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة .

ولخص أيضاً القاضى قطب الدين محمد بن محمد الخيضرى الشافعى ، المتوفى سنة أربع وتسعين وثمانمائة أنساب السمعانى ، وضم إليه ما عند ابن الأثير والرشاطى وغيرهما من الزيادات ، وسماه « الاكتساب » .

وأنساب المحدثين للحافظ محب الدين محمد بن محمود بن النجار البغدادى ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة ، وصنف فيه أيضاً أبو الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسرانى المقدسى ، المتوفى سنة سبع وخمسمائة ، ثم ذيله تلميذه أبو موسى محمد بن عمر الأصبهانى ، المتوفى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة فى جزء ذكر فيه ما أهمله . والذيل على الذيل المذكور للحافظ محمد بن محمد بن نقطة ، الحنبلى البغدادى ، المتوفى سنة تسع وعشرين وستمائة ، وفيه « البيان والتبيين فى أنساب المحدثين » لأبى عبد الله محمد بن أحمد الزهرى المتوفى سنة سبع عشرة وستمائة ، انتهى بقدر الحاجة .

وذكر صاحب الكشف ههنا كتباً كثيرة فى الأنساب من شاء الوقوف عليها فليراجعه . والسمعانى هو تاج الإسلام أبو سعد ، ويقال أبو سعيد عبد الكريم بن أبى بكر محمد بن أبى المظفر المنصور التميمى المروزى الفقيه الحافظ ،

رحل فى طلب العلم والحديث إلى شرق الأرض وغربها وشمالها وجنوبها ، وسافر إلى ماوراء النهر وسائر بلاد خراسان عدة دفعات ، وإلى قومس والرى وأصبهان وهمذان وبلاد الجبال والعراق والحجاز والموصل والجزيرة والشام وغيرها من البلاد التى يطول ذكرها ، ويتعذر حصرها ، ولقى العلماء وأخذ عنهم وجالسهم ، وروى عنهم واقتدى بأفعالهم الجميلة وآثارهم الحميدة . وكان عدة شيوخه تزيد على أربعة آلاف شيخ ، وصنف التصانيف الحسنة الغزيرة الفائدة . فمن ذلك تذييل تاريخ بغداد الذى صنفه الحافظ أبو بكر الخطيب ، وهو نحو خمسة عشر مجلداً ، ومن ذلك تاريخ مرو يزيد على عشرين مجلداً ، وكذلك « الأنساب » نحو ثمانية مجلدات . وكانت ولادة أبى سعد بمرو يوم الاثنين الحادى والعشرين من شعبان سنة ست وخمسمائة . وتوفى بمرو ليلة غرة ربيع الأول سنة اثنتين وستين وخمسمائة رحمه الله تعالى .

والسمعانى : بفتح السين المهملة وسكون الميم وفتح العين المهملة وبعد الألف نون ، هذه النسبة إلى سمعان ، وهو بطن من تميم . قال بعض العلماء : ويجوز بكسر السين أيضاً .

﴿ فائدة ﴾ اعلم أن المعروف بابن الأثير الجزرى ثلاثة إخوة :

أحدهم : أبو الحسن على بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى ، الملقب عز الدين ، وهو الذى لخص كتاب الأنساب للسمعانى وسماه « اللباب » ، وهو الذى صنف الكتاب الكبير فى التاريخ وسماه « بالكامل » ، وصنف « أسد الغابة فى معرفة الصحابة » رضى الله عنهم .

وثانيهم : أبو السعادات المبارك بن أبى الكرم ، محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى ، المعروف بابن الأثير الجزرى ، الملقب مجد الدين . وله المصنفات البديعة ، منها : « جامع الأصول فى أحاديث

الرسول » وكتاب « النهاية فى غريب الحديث » وكتاب « الإنصاف فى الجمع بين الكشف والكشاف » فى تفسير القرآن الكريم .

وثالثهم : أبو الفتح نصر الله بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن عبد الواحد الشيبانى ، المعروف بابن الأثير الجزرى ، الملقب ضياء الدين . وله مصنفات عجيبة ، منها : «المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر» و«الوشى المرقوم فى حل المنظوم» وكتاب «المعانى المخترعة فى صناعة الإنشاء» وله مجموع اختار فيه شعر أبى تمام والبحترى وديك الجن والمتنبى وهو فى مجلد واحد كبير .

﴿ فائدة أخرى ﴾ قال السيوطى فى التدريب ص٢٦٨ صنف فى الأنساب : الحازمى كتاب « العجالة » ، وهو صغير الحجم والرُشاطى[1] ، ثم الحافظ أبو سعد السمعانى كتاباً ضخماً حافلا ، واختصره ابن الأثير فى ثلاثة مجلدات وسماه « اللباب » وزاد فيه شيئاً يسيراً ، وقد اختصرته أنا فى مجلدة لطيفة وزدت فيه الجم الخفير وسميته « لب اللباب » انتهى .

﴿ فائدة أخرى ﴾ قال فى التدريب : قد كانت العرب إنما تنتسب إلى قبائلها فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى القرى انتسبوا إلى القرى والمدائن كالعجم ، ثم من كان ناقلة من بلد إلى بلد وأراد الانتساب إليهما فليبدأ بالأول فيقول فى ناقلة مصر إلى دمشق المصرى الدمشقى . والأحسن ثم الدمشقى لدلالة « ثم » على الترتيب ، وله أن ينتسب إلى أحدهما فقط وهو قليل ، قاله المصنف

---

(١) قال ابن خلكان ص ٢٦٨ ج١ أبو محمد عبد الله بن على بن عبد الله بن خلف بن أحمد ابن عمر اللخمى ، المعروف بالرشاطى الأندلسى المرى ، كانت له عناية كثيرة بالحديث والرجال والرواة والتواريخ ، وله كتاب حسن سماه «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار فى أنساب الصحابة ورواة الآثار» أخذه الناس عنه ، وأحسن فيه ، وجمع وما أقصر ، وهو على أسلوب كتاب أبى سعيد السمعانى الحافظ الذى سماه «بالأنساب» ومولد الرشاطى صبيحة يوم السبت لثمان خلون من جمادى الآخرة سنة ست وستين وأربعمائة ، وتوفى شهيداً بالمرية عند تغلب العدو عليها صبيحة يوم الجمعة ولعشرين من جمادى الأولى سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة ، رحمه الله تعالى . والرشاطى بضم الراء وفتح الشين المعجمة وبعد الألف طاء مهملة مكسورة ثم ياء مثناة من تحتها .

فى تهذيبه . ومن كان من أهل قرية بلدة بإضافة قرية إليها فيجوز أن ينسب إلى القرية فقط وإلى البلدة فقط ، وإلى الناحية التى فيها تلك البلدة . زاد المصنف وإلى الإقليم فقط ، فيقول فيمن هو من حرستا مثلا وهى قرية من قرى الغوطة التى هى كورة من كور دمشق الحرستانى أو الغوطى والدمشقى أو الشامى ، وله الجمع فيبدأ بالأعم وهو الإقليم ثم الناحية ثم البلد ثم القرية ، فيقال الشامى الدمشقى الغوطى الحرستانى ، وكذا فى النسب إلى القبائل يبدأ بالعام قبل الخاص ليحصل بالثانى فائدة لم تكن لازمة فى الأول . فيقال القرشى ثم الهاشمى ، ولا يقال الهاشمى القرشى لأنه لا فائدة للثانى حينئذ ، إذ يلزم من كونه هاشمياً كونه قرشياً بخلاف العكس ، ذكره المصنف فى تهذيبه . قال : فإن قيل فينبغى ألا يذكر الأعم بل يقتصر على الأخص ، فالجواب : أنه قد يخفى على بعض الناس كون الهاشمى قرشياً ، ويظهر هذا الخفاء فى البطون الخفية كالأشهل من الأنصار ، إذ لو اقتصر على الأشهل لم يعرف كثير من الناس أنه من الأنصار أم لا ، فذكر العام ثم الخاص لدفع هذا الوهم . قال : وقد يقتصرون على الخاص وقد يقتصرون على العام ، وهذا قليل . قال : وإذا جمع بين النسب إلى القبيلة والبلد ، قدم النسب إلى القبيلة ، انتهى[١] .

الفصل السابع والثلاثون

فى ذكر الكتب المصنفة فى وفيات المحدثين

قال السيوطى فى التدريب : النوع الستون التواريخ ، لمواليد الرواة والسماع والقدوم للبلد الفلانى والوفيات لهم ، هو فن مهم به يعرف اتصال الحديث وانقطاعه ، وقد ادعى قوم الرواية عن قوم ، فنظر فى التاريخ فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين كما سأل إسماعيل بن عياش رجلا اختباراً : أى سنة كتبت عن خالد بن معدان ؟ فقال : سنة ثلاث عشرة ومائة ، فقال : أنت

(١) ههنا بياض فى الأصل .

تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين ؟ فإنه مات سنة ست ومائة ، وقيل خمس ، وقيل أربع ، وقيل ثلاث ، وقيل ثمان . وسأل الحاكم محمد بن حاتم الكسى عن مولده لما حدث عن عبد بن حميد فقال : سنة ستين ومائتين . فقال : هذا سمع من عبد بعد موته بثلاث عشرة سنة . قال حفص بن غياث القاضي : إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين ، يعنى سنه وسن من كتب عنه ، انتهى .

وكثير من الكتب الجامعة لرجال الحديث ، يتعرض فى الأكثر لذكر الوفيات ، وقد أفرد الوفيات بالتأليف جمع من العلماء ، فقد ابتدأ أبو سليمان محمد ابن عبد الله الحافظ بجمع وفيات النقلة من وقت الهجرة فوصل إلى سنة ٣٣٨ ثم ذيل على كتابه الإمام أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكتانى الدمشقى الصوفى ، المتوفى سنة ست وستين وأربعمائة ، ثم ذيل على الكتانى أبو محمد هبة الله بن أحمد الأكفانى ذيلا صغيراً يشتمل على نحو عشرين سنة وصل فيه إلى سنة خمس وثمانين وأربعمائة ، ثم ذيل على الأكفانى الحافظ العلامة على بن المفضل المقدسى ، ثم الإسكندرانى المالكى ، المتوفى سنة إحدى عشرة وستمائة وصل إلى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة ، ثم ذيل على ابن المفضل عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى ذيلا كبيراً فى ثلاثة مجلدات سماه « التكملة لوفيات النقلة » . ثم ذيل على المنذرى تلميذه الشريف عز الدين أحمد بن محمد الحسينى إلى سنة أربع وسبعين وستمائة . وذيل على عز الدين المحدث أحمد بن أيبك الدمياطى إلى سنة تسع وأربعين وسبع مائة ، وذيل على ابن أيبك الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم العراقى ، والكل مرتب على حسب وفياتهم فى السنين والشهور ، لا على ترتيب حروف الهجاء .

ومن الكتب المفردة بوفيات النقلة ، تاريخ الإمام الحافظ القاسم بن محمد البرزالى الأشبيلى ، ثم الدمشقى الشافعى ، وقد ذيل عليه الحافظ تقى الدين بن

رافع من سنة ٧٣٧ إلى ٧٧٤ . وذيل الذيل تقى الدين بن حجر ، ومنها « وفيات الشيوخ » لمبارك بن أحمد الأنصارى ، ولإبراهيم بن إسماعيل المعروف بالحبال كتاب « الوفيات » .

الفصل الثامن والثلاثون

فى ذكر الكتب المصنفة فى أسماء الصحابة

فأول من يعرف عنه التصنيف فى هذا النوع ، أبو محمد عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى ، أفرد أسماء الصحابة فى مؤلف ، وجمعها مضمومة إلى من بعدهم جماعة من طبقة مشائخه ، كخليفة بن الخياط المحدث النسابة ، ومحمد بن سعد الذى بلغ مؤلفه خمسة عشر مجلداً . ومن قرنائه كالإمام الحافظ أبى يوسف يعقوب بن سفيان الفارسى الفسوى ، المتوفى سنة سبع وسبعين ومائتين . والإمام الحافظ أبى بكر أحمد بن أبى خيثمة زهير بن حرب ، المتوفى سنة تسع وسبعين ومائتين . وصنف فى الصحابة خاصة جمع بعدهم ، كالحافظ الكبير أبى القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوى الأصل البغدادى ، والحافظ الكبير أبى بكر عبد الله بن أبى داود السجستانى ، ثم على بن السكن ، وأبو بكر عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين ، المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاث مائة . وأبو منصور البارودى . والحافظ الإمام أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى ، المتوفى سنة ستين وثلاثمائة .

قال السيوطى فى التدريب : النوع التاسع والثلاثون معرفة الصحابة . هذا علم كبير جليل عظيم الفائدة ، وبه يعرف المتصل من المرسل ، وفيه كتب كثيرة مؤلفة ، ككتاب « الصحابة » لابن حبان ، وهو مختصر فى مجلد . وكتاب أبى عبد الله بن منده ، وهو كبير جليل ، وذيل عليه أبو موسى المدينى .

وكتاب أبى نعيم الأصبهانى ، وكتاب العسكرى . ومن أحسنها وأكثرها

فوائد « الاستيعاب » لابن عبد البر ، لولا ما شانه بذكر ماشجر بين الصحابة وحكايته عن الإخباريين ، والغالب عليهم الإكثار والتخليط فيما يروونه ، وذيل عليه ابن فتحون .

قال المصنف (يعني النووي) زيادة على ابن الصلاح : وقد جمع أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير الجزري في الصحابة كتاباً حسناً أسماه « أسد الغابة » جمع فيه كتباً كثيرة ، وهي كتاب ابن منده ، وأبي موسى ، وأبي نعيم ، وابن عبد البر ، وزاد من غيرها أسماء ، وضبط وحقق أشياء حسنة على ما فيه من التكرار بحسب الاختلاف في الاسم والكنية .

قال المصنف : وقد اختصرته بحمد الله ولم يشتهر هذا المختصر ، وقد اختصره الذهبي أيضاً في كتاب لطيف سماه « التجريد » . ولشيخ الإسلام (يعني الحافظ ابن حجر) في ذلك « الإصابة في تمييز الصحابة » كتاب حافل ، وقد اختصرته انتهى . وقد ألف كل من البخاري ومسلم كتاباً في أسماء الوحدان أي الصحابة الذين ليس لهم إلا حديث واحد . وكذلك ألف يحيى بن عبد الوهاب بن منده الأصبهاني ، المتوفى سنة إحدى عشرة وخمسمائة ، كتاباً في « من عاش من الصحابة ، عشرين سنة ومائة » .

الفصل التاسع والثلاثون

في ذكر الكتب المصنفة في المختلف والمؤتلف والمتفق والمفترق والمشتبه من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوها

قال السيوطي في التدريب : هو فن جليل يقبح جهله بأهل العلم لاسيما أهل الحديث ، ومن لم يعرفه يكثر خطأه ويفتضح بين أهله ، وهو ما يتفق في الخط دون اللفظ ، وفيه مصنفات لجماعة من الحفاظ . وأول من صنف فيه عبد الغني ابن سعيد ، ثم شيخه الدارقطني وتلاهما الناس ، ولكن أحسنها وأكملها

« الإكمال » لابن ماكولا . قال ابن الصلاح ـ على إعواز فيه ـ قال المصنف (يعني النووى) : وأتمه الحافظ أبو بكر بن نقطة بذيل مفيد ، ثم ذيل على ابن نقطة الحافظ ، جمال الدين بن الصابونى ، والحافظ منصور بن سليم ، ثم ذيل عليها الحافظ علاء الدين مغلطائى بذيل كبير ، وجمع فيه الحافظ أبو عبد الله الذهبي مجلداً سماه « مشتبه النسبة » فأجحف فى الاختصار ، واعتمد على ضبط القلم ، فجاء شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر فألف «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه » فضمنه وحرره وضبطه بالحرف ، واستدرك ما فاته فى مجلد ضخم ، وهو أجل كتب هذا النوع وأتمها ؛ انتهى .

ومن الكتب المؤلفة فى ذلك « تلقيح الأفهام فى المختلف والمؤتلف » للحافظ الإمام المؤرخ كمال الدين أبى الفضائل عبد الرزاق بن أحمد بن محمد الصابونى المعروف بابن الفُوطَى ، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة .

ومنها : كتاب « المؤتلف والمختلف » للعلامة على بن عثمان بن إبراهيم الماردينى علاء الدين الشهير بابن التركمانى ، المتوفى سنة خمس وأربعين وسبعمائة .

ومنها : كتاب « المؤتلف والمختلف » لأبى القاسم يحيى بن على الحضرمى ابن الطحان المصرى المؤرخ ، المتوفى سنة ست عشرة وأربعمائة .

ومنها : كتاب « المختلف والمؤتلف » لأبى أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكرى صاحب التصانيف المفيدة ، كانت ولادته يوم الخميس لست عشرة ليلة خلت من شوال سنة ثلاث وتسعين ومائتين ، وتوفى يوم الجمعة لسبع خلون من ذى الحجة سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة .

ومنها : « كتاب المختلف والمؤتلف» لأبى المظفر محمد بن أحمد المعاوى[1]

---

(١) كذا فى الأصل — والصحيح هو « الأموى » كذا ورد بقواميس الأعلام «المصحح»

الأبيوردى الشاعر المشهور ، المتوفى سنة سبع وخمسمائة .

وأما « المتفق والمفترق » فهو مايتفق خطه ولفظه ، ولكن يفترق شخصه كالخليل بن أحمد اسم لعدة أشخاص . وممن ألف فيه أبو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب كتابه « المتفق والمفترق » .

وأما المشتبه ، فهو ما تتفق فيه الأسماء خطاً ونطقاً ، وتختلف الآباء أو النسب نطقاً مع ائتلافها خطاً أو بالعكس ، كمحمد بن عقيل بكسر القاف ، ومحمد بن عقيل بفتحها ، وشريح بن النعمان ، وسريج بن النعمان ، الأول بالشين المعجمة والحاء المهملة ، والثانى بالسين المهملة والجيم .

ومن الكتب المصنفة فى ذلك كتاب « مشتبه النسبة » للحافظ عبد الغنى ابن سعيد الأزدى المصرى أوله : الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، وصلى الله على سيدنا محمد رسوله وعلى أبرار عترته وسلم تسليما ، أما بعد : فإنى لما صنفت كتابى فى مؤتلف أسماء المحدثين ومختلفها ، فنظرت فإذا من ينسب منهم إلى قبيلة أو بلدة أو صنيعة قد يقع فيها من التصحيف والتحريف مثل ما يقع فى الأسماء والكنى التى حواها كتاب « المؤتلف والمختلف » الذى تقدم تصنيفى إياه قبل هذا الكتاب وغيره ، فاستخرت الله تعالى وألفت كتاباً فى المنسوب منهم إلى قبيلة أو بلدة أو صنيعة يشتبه انتسابه فى الخط ويفترق فى اللفظ والمعنى على من ليس له بذلك علم ولا له به دراية .

ومنها « تلخيص المتشابه » للخطيب وهو من أحسن كتبه .

الفصل الأربعون

فى ذكر بعض الأصول التى ذكرها الحنفية أو غيرهم

لرد الأحاديث الصحيحة والكلام عليها

فمنها : ما قال بعضهم فى مقدمة شرحه الموطإ : إن عمل أحد من الأئمة المعروفين على حديث يكفى لتصحيح الحديث ، سيما لموافقيه ومقلديه ، بل هو فوق تصحيح المحدثين انتهى .

قلت : عمل إمام من الأئمة المعروفين على وفق حديث رواه ، لا يكفى لتصحيح ذلك الحديث البتة ، ولا يكون عمله وفتياه على وفقه حكماً منه بصحته ، وهذا هو الحق ، وأما عمله وفتياه على وفق حديث لم يروه ، فعدم كفايته لتصحيح ذلك الحديث ، وعدم كونه حكماً منه بصحته أظهر وأبين ، لاحتمال أنه لم يبلغه .

قال النووى فى التقريب : وعمل العالم وفتياه على وفق حديث رواه ، ليس حكماً بصحته ، ولا مخالفته قدح فى صحته ولا فى رواته انتهى .

وقال السيوطى فى التدريب : وعمل العالم وفتياه على وفق حديث رواه ، ليس حكماً منه بصحته ، ولا بتعديل رواته لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطاً أو لدليل آخر وفق ذلك الخبر . وصحح الآمدى وغيره من الأصوليين أنه حكم بذلك . وقال إمام الحرمين : إن لم يكن فى مسالك الاحتياط . وفرق ابن تيمية بين أن يعمل به فى الترغيب وغيره ، ولا مخالفته له قدح منه فى صحته ولا فى رواته ، لإمكان أن يكون ذلك لمانع من معارض أو غيره .

وقد روى مالك حديث الخيار ولم يعمل به لعمل أهل المدينة بخلافه ، ولم يكن ذلك قدحاً فى نافع راويه . وقال ابن كثير : فى القسم الأول نظر إذا لم

يكن فى الباب غير ذلك الحديث ، وتعرض للاحتجاج به فى فتياه أو حكمه ، واستشهد به عند العمل بمقتضاه .

قال العراقى : والجواب أنه لايلزم ـ من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث ـ أن لا يكون ثم دليل آخر من قياس أو إجماع ، ولا يلزم المفتى أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته بل ولا بعضها ، ولعل له دليلا آخر ، واستأنس بالحديث الوارد فى الباب وربما كان يرى العمل بالضعيف وتقديمه على القياس كما تقدم ، انتهى ما فى التدريب .

ومن ههنا ظهر أن قول الشعرانى فى كشف الغمة : لولا ماصح (أى الحديث) عنده (أى عند المجتهد) ما استدل به ، ولا يقدح فيه تجريح غيره من المحدثين والمجتهدين من طريق روايتهم انتهى . وكذا قوله فيه فى موضع آخر ، ولم أعز أحاديثه إلى من خرجها من الأئمة ، لأنى ما ذكرت فيه إلا ما استدل به الأئمة المجتهدون لمذاهبهم ، وكفانا صحة لذلك الحديث استدلال مجتهد به انتهى . مجرد دعوى لا دليل عليها ، ألا ترى أن الإمام أبا حنيفة قد عمل على وفق حديث : « لامهر أقل من عشرة دراهم » وقد صرح الحنفية بأنه حديث ضعيف . قال فى الهداية : ولنا قوله صلى الله عليه وسلم : « ولا مهر أقل من عشرة » .

قال الزيلعى الحنفى فى نصب الراية ص١٩ ج ٢ قال عليه السلام : « لامهر أقل من عشرة دراهم » ، قلت : تقدم فى الكفاءة حديث مبشر بن عبيد ، حدثنى الحجاج بن أرطاة ، عن عطاء وعمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تنكحوا النساء إلا الأكفاء ، ولا يزوجهن إلا الأولياء ، ولا مهر دون عشرة دراهم » انتهى . وهو حديث ضعيف تقدم الكلام عليه ، انتهى ما فى نصب الراية بلفظه .

وقال الفاضل اللكنوى فى عمدة الرعاية فى شرح قوله « أقله عشرة دراهم » هذا عندنا ، أى تعيين الأقل بعشرة دراهم مذهبنا لأحاديث وردت بذلك ، ثم

ذكرها ، ثم قال : إن هذه الأحاديث كلها أسانيدها مجروحة غير قابلة لأن يحتج بها . وأجاب عنه العينى فى البناية : بأنه إذا روى الحديث من طرق مفرداتها ضعيفة يصير حسناً ، ويحتج به . أقول لا يخفى ما فيه ، فإن بكثرة الطرق إنما يصير الحديث حسناً إذا كان الضعف فيها يسيراً فينجبر بالتعدد ، لا إذا كانت شديدة الضعف بأن لا يخلو واحد منها عن كذاب أو متهم ، والأمر فيما نحن فيه كذلك انتهى ملخصاً .

ومنها : أنه لو رأى أحد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المنام ، وسأله عن حديث لا يعلم صحته هل هو صحيح أم لا ، فقال : هو حديث صحيح ، فهذا الحديث يكون صحيحاً قابلا للاحتجاج . وكذا تثبت صحة الحديث بالكشف[1] والإلهام ، ويجوز الاحتجاج به . قال الشيخ محى الدين محمد بن على المعروف بابن عربى الطائى المالكى ، المتوفى سنة ثمان وثلاثين وستمائة : بلغنى عن النبى صلى الله عليه وسلم أن من قال لا إله إلا الله سبعين ألفاً غفر له ، ومن قيل له غفر له أيضاً ، فكنت ذكرت التهليلة بالعدد المروى من غير أن أنوى لأحد بالخصوص ، بل على الوجه الإجمالى ، فحضرت طعاماً مع بعض الأصحاب وفيهم شاب مشهور بالكشف ، فإذا هو فى أثناء الأكل أظهر البكاء ، فسألته عن السبب فقال : أرى أمى فى العذاب ، فوهبت فى باطنى ثواب التهليلة المذكورة لها ، فضحك وقال : إنى أراها الآن فى حسن المآب . قال الشيخ فعرفت صحة الحديث بصحة كشفه ، وصحة كشفه بصحة الحديث انتهى .

وقد عقد الشيخ باباً فى الفتوحات المكية للعارفين والأولياء الآخذين عن

---

(١) لعمرى إن صحه الأحاديث لاتثبت بالكشف و الإلهام والأحلام ؛ بل إن مدار الصحة على العلم والصدق والصحو والتنبه والتذكر ــ وإن أكثر ما ورد من كلام ابن عربى فى الفتوحات المكية وفصوص الحكم وغيرهما ، لباطل . بل من أبطل الباطل ، فلا يعتد به ، ولا يعول عليه ولا على كلام أمثاله من الصوفية المغالين . المصحح .

باطن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين ماخصوا به من طريق معهود فى أخذ الأحكام عن النبى صلى الله عليه وسلم فقال : إن أحدهم إذا احتاج فى واقعة أو سؤال عن حديث ، رأى النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ، فينزل عليه جبرائيل عليه السلام ، فيسأله عما احتاج إليه الولى ، فيجيبه النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ، ويسمع هذا الولى ، فيعى ما قال صلى الله تعالى عليه وسلم ، قال وهذا كما سأل جبرائيل عليه السلام من الإيمان وشرائع الإسلام ، فأجابه صلى الله تعالى عليه وسلم ووعوه . قال ونصحح من هذا الطريق أحاديث النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ، فرب حديث صحيح عند أهل الفن لايثبت عندنا من هذا الطريق ، ورب موضوع عندهم يصح بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، هذا حديث قلته انتهى .

قلت : إن الحديث الذى لايعلم صحته لايكون صحيحاً بتصحيحه صلى الله عليه وسلم فى المنام ولا بالكشف والإلهام ، فإن أمثال هذا الحكم لا تثبت بقوله صلى الله عليه وسلم فى المنام ، وإنما تثبت بقوله فى حياته فى الدنيا ، ولأن مدار تصحيح الحديث على الإسناد . قال القارى فى شرح النخبة : وأما الكشف والإلهام فخارجان عن المبحث لاحتمال الغلط فيها انتهى .

وقال العينى فى بعض أسئلته وأجوبته ما لفظه : منها ما قيل إن رؤيا النبى عليه الصلاة والسلام إذا كانت حقاً فهل يطلق عليه الصحابى أم لا . أجيب بلا ، إذ لا يصدق عليه حد الصحابى ، وهو مسلم رأى النبى عليه الصلاة والسلام ، إذ المراد منه الرؤية المعهودة الجارية على العادة ، أو الرؤية فى حياته فى الدنيا ، لأن النبى عليه الصلاة والسلام هو المخبر عن الله ، وهو ما كان مخبراً عنه الناس فى الدنيا لا فى القبر .

ومنها : ما قيل الحديث المسموع منه فى المنام ، هل هو حجة يستدل به

أم لا ؟ أجيب بلا ، إذ يشترط فى الاستدلال به أن يكون الراوى ضابطاً عند السماع ، والنوم ليس حال الضبط .

ومنها : التقرير الذى نقله بعض الحنفية فى آخر مقدمة شرحه للموطإ عن بعض مشائخه ، وهو أن المشهور على ألسنة العلماء أن صحيح البخارى أصح الكتب بعد كتاب الله ، وهذا صار كالمجمع عليه فيما بينهم ، فإذا عمل أحد الأئمة بحديث خالف ظاهره حديث البخارى ، قالوا يلزم المخالفة بين المشهور وبين هذا العمل ، خصوصاً الحنفية ، فإنهم متهمون بهذا أكثر من غيرهم ، فلهذا تحتاج المقولة المشهورة إلى التوضيح والتشريح ، وطريقته إيضاح معناها بحيث يزول الاشتباه . وأيضاً قد اشتهر عند المحدثين بناء على المقولة المشهورة أن أقسام الصحيح سبعة ، أصحها ما اتفق عليه الشيخان ، ثم ماأخرجه البخارى الخ ، فإذا وقع العمل بما يخالف حديث البخارى ألزموا العامل بما لا يلزم . وقد تكلم صاحب فتح القدير فى هذا المقام فى انحصار أصح الحديث فى البخارى ، لكن المقام بعد فى خفاء .

وطريق الإيضاح : أن يبين أن المراد بكونه أصح الكتب أن مصنفه فى هذا الكتاب اشترط فى صحة الحديث مالم يشترط غيره من المحدثين وشدد فيها ، وإن خالف بعض تلاميذه فى هذا الاشتراط ، كالمسلم على مالايخفى على القاريين ، ومعناه أن الكتاب بمجموعه أصح من بقية الكتب من حيث المجموع ، وليس معناه أن كل حديث فى البخارى فهو أصح من كل حديث مما فى غيره من الكتب كما فهموا ، وهذا لا ينافى أن يعمل بحديث خالف حديثاً مما فى البخارى ، فإن الفرق بين أحكام الكل الإفرادى والمجموعى مما لا يخفى على الواقف ، فرب موضع يصح الحكم على الكل الإفرادى ولايصح على المجموعى ، ورب موضع بالعكس ، كما يقال كل إنسان يشبعه هذا الرغيف ، فههنا إن أريد أن هذا الفرد من الرغيف يشبع مجموع أفراد الإنسان فلا يصح وإن أريد أنه يشبع

واحداً من أفراد الإنسان أى فرد كان ، فهو صحيح لا محالة . ومثال العكس كل إنسان يحمل هذا الحجر المخصوص إلى غير ذلك من الأمثلة .

والطريق الثانى : أنه لا يخفى أن فى صحيح البخارى من الأحاديث ما هو صحيح بالاتفاق وضعاف بالاتفاق ، ومختلف فيها ، حتى أن البخارى بنفسه صرح فى الكتاب بالنسبة ببعض الأحاديث أنه لا يصح ، فكيف يدعى كل حديث مما فى البخارى أصح مما فى غيره من الكتب . فلا محالة يضطر إلى التخصيص ببعض الأحاديث التى ليست فى التراجم .

وقد تكلم الدارقطنى على أحاديث البخارى حديثاً حديثاً ، واعترض على كثير من أحاديثه ، وإن أجاب عن أكثرها صاحب فتح البارى فى مقدمة الصحيح ، لكن اضطر إلى الاعتراف بكون بعض أحاديثه ضعيفاً وأنصف وإن كان مولعاً بتصحيح أحاديثه .

والطريق الثالث : بعد تسليم أصحية أحاديثه ، أن العمل على حديث غيره لا ينافى أصحيته ، فقد يوجد فى المفوق مايفوق به الفائق ، ويجعل المفضول فاضلا بل أفضل ، ونظائره فى الشريعة غير قليلة ، كما أن القياس ظنى ، لكن ما كان بعلة منصوصة فهو قطعى ، وكذا خبر الواحد ظنى ، لكن المحفوف بالقرائن قد يكون قطعياً ، صرح به الشيخ صاحب فتح البارى فى شرح النخبة ، فى حديث تحويل قبلة أهل قباء . وكذا لا يخفى على من نظر فى كتب الحديث أن أهل الحديث يصرحون بصحة حديث مع كون العمل على خلافه إجماعاً . فبهذا التقرير ظهر أن أصحية الحديث لا ينافى العمل على خلافه ، وهذا ليس بخلافية بل إجماع من العلماء ، كما إذا صار الحديث الصحيح منسوخاً فهذا ليس فيه خلاف أن العمل ههنا متحقق بخلاف المنسوخ مع كونه صحيحاً إجماعاً . فلو سلمنا أن البخارى أصح الأحاديث لكن فيه المنسوخ والعمل بخلافه لا محالة ، فقد انحل الإشكال وزال الاشتباه .

والطريق الرابع : أن الحكم بصحة الحديث إنما يكون بالاجتهاد لا بالقطع ، فيمكن أن يخالف اجتهاده اجتهاد غيره فى تصحيح الأحاديث ، كما هو المشاهد فيما بين العلماء ، فرب حديث ضعيف عند واحد من المحدثين ، وهو صحيح عند غيره انتهى .

قلت : هذا التقرير وإن ذكره هذا البعض مفتخراً به ، وإظهاراً لجلالة شأن بعض مشائخه ، حيث قال فى أوله تقرير أنيق أفاده بعض مشائخى أدام الله علوه ، نختم به هذه المقدمة ، وإن جاء بعض معانيه فى الأوراق المتقدمة بمواضع شتى ، لكن جلالة لكلامه ذكرناه بدون التغيير فى ألفاظه . وقال فى آخره انتهى بلفظه الشريف ، لكنه مخدوش من جهة اللفظ والمعنى ، أما من جهة اللفظ فقوله كالمسلم ، بالألف واللام ليس بصحيح ، والصحيح كمسلم بغير الألف واللام ، لأن مسلماً صاحب الصحيح لا يقال له المسلم ، بل يقال له مسلم بدون الألف واللام ، فإن كنت فى شك منه فانظر بلوغ المرام ، ومشكاة المصابيح ، والمنتقى ، والترغيب و الترهيب للمنذرى ، وتلخيص السنن له ، وآثار السنن للنيموى ، وشرح مسلم للنووى ، وفتح البارى وعمدة القارى ، وغير ذلك من الكتب التى وقع فيها ذكر الإمام مسلم صاحب الصحيح رحمه الله تعالى ، هل وقع فيها المسلم بالألف واللام ، أم وقع فيهـا مسلم بدون الألف واللام . فإن طالعت هذه الكتب وغيرها من أولها إلى آخرها لا تجد المسلم بالألف واللام البتة ، فالعجب من صاحب هذا التقرير الأنيق أنه كيف قال كالمسلم .

فإن قال قائل : المسلم كالحارث ويجوز فيه الوجهان دخول اللام عليه ، ونزعها عنه ، فكذا فى مسلم يجوز دخول اللام ونزعها عنه .

قلنا : دخول الألف واللام على مثل الحارث موقوف على السماع . قال ابن هشام فى مغنى اللبيب : أل على ثلاثة أوجه ، ثم قال بعد ذكر الوجهين الأولين : الوجه الثالث : أن تكون زائدة ، وهى نوعان ، لازمة وغير لازمة ، ثم قال بعد

ذكر النوع الأول ، والثانية نوعان كثيرة واقعة فى الفصيح وغيرها ، فالأولى الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح ، أصله كحارث ، وعباس ، وضحاك ، فتقول فيها : الحارث والعباس والضحاك ، ويتوقف هذا النوع على السماع ، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك فى نحو محمد ومعروف وأحمد انتهى . ولا شك أنه ليس مسلم من نحو حارث وعباس ، ولم ينقل عن أحد من المتقدمين إدخال الألف واللام على مسلم ، ولا وقع فى كتاب من كتبهم المسلم بالألف واللام ، فلا يصح قول صاحب هذا التقرير كالمسلم بالألف واللام .

وأما قوله : لا يخفى أن فى صحيح البخارى من الأحاديث ما هو صحيح بالاتفاق وضعاف بالاتفاق ، ففيه أن قوله ضعاف إما معطوف على ما الموصولة أو على قوله صحيح ، وعلى الأول يجب أن يكون قوله ضعاف بالنصب دون الرفع ، لأن ما فى محل النصب على أنه اسم أن ، وعلى الثانى يجب أن يكون قوله ضعاف بالإفراد دون الجمع ، وإلا يكون تقدير الكلام أن فى صحيح البخارى من الأحاديث ما هو ضعاف وهو فاسد لعدم المطابقة بين المبتدأ وهو لفظ هو ، وبين خبره وهو لفظة ضعاف .

وأما قوله : ومختلف فيها ، ففيه أيضاً أنه إما معطوف على الموصولة وإما معطوف على قوله صحيح ، وعلى الأول يجب أن يكون مختلفاً فيها بالنصب كما عرفت ، وعلى الثانى يجب أن يكون مختلف فيه بتذكير الضمير المجرور لا بتأنيثه .

وأما قوله : حتى أن البخارى بنفسه صرح فى الكتاب ، ففيه أنه لا حاجة إلى زيادة الباء فى قوله بنفسه بل كان عليه أن يقول حتى أن البخارى نفسه صرح فى الكتاب ، فإنه لا يقال جاء زيد بنفسه ، بل يقال جاء زيد نفسه .

وأما قوله : « بالنسبة ببعض الأحاديث » ففيه أنه كان عليه أن يقول بالنسبة

إلى بعض الأحاديث ، فإن صلة النسبة تأتى بإلى لا بالباء ، قال فى المنجد : يقال بالنسبة إلى كذا أى بالنظر إليه ، وبالقياس عليه .

وأما قوله : « فكيف يدعى كل حديث مما فى البخارى أصح مما فى غيره من الكتب » ففيه أنه كان عليه أن يقول فكيف يدعى أن كل حديث مما فى البخارى أصح مما فى غيره من الكتب بزيادة أن بعد قوله « فكيف يدعى » .

وأما قوله : « وإن جاب عن أكثرها صاحب فتح البارى فى مقدمة الصحيح » ففيه مسامحة ظاهرة ، فإن الحافظ ابن حجر العسقلانى إنما أجاب عن اعتراض الدارقطنى فى مقدمة فتح البارى لا فى مقدمة الصحيح ، بل ليس للحافظ ابن حجر مقدمة للصحيح ، فكان لصاحب التقرير أن يقول : وإن أجاب عن أكثرها صاحب فتح البارى فى مقدمته

وأما قوله : « وهذا ليس بخلافية بل إجماع من العلماء » ففيه أن اسم ليس وهو الضمير المستكن فيه الراجع إلى هذا مذكر وخبره ، وهو قوله بخلافية مؤنث ، فلا مطابقة بينهما ، فكان عليه أن يقول ، وهذا ليس فيه خلاف ، بل عليه إجماع العلماء أو يقول : هذه المسألة ليست بخلافية ، بل عليها إجماع العلماء ، وفيه خدشات أخرى لا تخفى على المتأمل .

وأما كونه مخدوشاً من جهة المعنى فقوله : « المشهور أن صحيح البخارى أصح الكتب بعد كتاب الله وهذا صار كالمجمع عليه فيما بينهم » ففيه أن قوله هذا صحيح وبه صرح العلماء الحنفية أيضاً . قال العينى فى شرح البخارى : اتفق علماء الشرق والغرب على أنه ليس بعد كتاب الله أصح من صحيحى البخارى ومسلم ، فرجح البعض منهم المغاربة صحيح مسلم على صحيح البخارى ، والجمهور على ترجيح البخارى على مسلم انتهى .

وقال القارى فى المرقاة ص ١٥ ج ١ : اتفقت العلماء على تلقى الصحيحين

بالقبول ، وأنهما أصح الكتب المؤلفة ، ثم الجمهور على أن صحيح البخارى أرجحهما وأصحهما انتهى .

لكن قوله الآتى (ومعناه أن الكتاب بمجموعه أصح من بقية الكتب من حيث المجموع وليس معناه أن كل حديث فى البخارى فهو أصح من كل حديث مما فى غيره من الكتب كما فهموا) فباطل جداً ، بل الحق والصحيح هو ما فهموه من أن معناه أن كل حديث مسند فى البخارى أصح من كل حديث فى غيره من الكتب على سبيل الكل الإفرادى كما فهموا ، فتوضيحه أن المراد بقول العلماء : صحيح البخارى أصح الكتب بعد كتاب الله ، أن كل حديث مسند فى صحيح البخارى الذى هو على شرطه أصح من كل حديث فى غيره من الكتب ، وليس معناه أن كل حديث فى صحيح البخارى مطلقاً مسنداً كان أو معلقاً ، وسواء كان على شرطه أو لم يكن ، هو أصح من كل حديث فى غيره من الكتب .

قال الحافظ فى مقدمة الفتح ص ٤٠١ : الجواب عما يتعلق بالمعلق سهل لأن موضوع الكتابين إنما هو للمسندات والمعلق ليس بمسند ، ولهذا لم يتعرض الدارقطنى فيما يتبعه على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التى لم توصل فى موضع آخر لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب ، وإنما ذكرت استيناساً واستشهاداً انتهى .

والدليل على صحة ما فهموه أن هذا الحكم مبنى على شدة شرط البخارى صحيحه ، واشتراطه فيه ما لم يشترط أحد من أئمة الحديث فى كتابه . وقد راعى الإمام البخارى شرطه الشديد ، والتزمه فى كل حديث من مسندات صحيحه على سبيل الكل الإفرادى لافى مجموع أحاديثه من حيث المجموع ، فظهر بهذا كله أن المراد بقول العلماء أصح الكتب بعد كتاب الله صحيح البخارى هو أن كل حديث مسند فى صحيح البخارى أصح من غيره على سبيل

الكل الإفرادى دون الكل المجموعى ، كما فهم صاحب التحرير .

وأما شرط البخارى الذى راعاه فى كل حديث مسند من مسنداته والتزمه ، فقد بينه الحافظ فى مقدمة الفتح ص ١٠ مفصلا . قال : وأما من حيث التفصيل فقد قررنا أن مدار الحديث الصحيح على الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل . وعند التأمل يظهر أن كتاب البخارى أتقن رجالا وأشد اتصالا ، وبيان ذلك من أوجه :

أحدها — أن الذين انفرد البخارى بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلا ، المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلا ، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخارى ستمائة وعشرون رجلا ، المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون . ولا شك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلا أولى من التخريج عمن تكلم فيه ، وإن لم يكن ذلك الكلام قادحاً .

ثانيها — أن الذين انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم ، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس ، بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كأبى الزبير عن جابر ، وسهيل عن أبيه ، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه ، وحماد بن سلمة عن ثابت وغير ذلك .

ثالثها — أن الذين انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم ، واطلع على أحاديثهم ، وميز جيدها من موهونها ، بخلاف مسلم ، فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين ومن بعدهم . ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم عنهم .

رابعها — أن البخارى يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية اتفاقاً ، ومسلم يخرجها أصولا كما تقدم ذلك من تقرير الحافظ أبى بكر الحازمى . فهذه الأوجه

الأربعة تتعلق بإتقان الرواة ، وبقى ما يتعلق بالاتصال وهو :

الوجه الخامس — وذلك أن مسلماً كان مذهبه على ما صرح به فى مقدمة صحيحه ، وبالغ فى الرد على من خالفه ، أن الإسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن عنه ، وإن لم يثبت اجتماعهم لا إن كان المعنعن مدلساً ، والبخارى لا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة . وقد أظهر البخارى هذا المذهب فى تاريخه وجرى عليه فى صحيحه ، وأكثر منه حتى أنه ربما خرج الحديث الذى لا تعلق له بالباب جملة إلا ليبين سماع راو من شيخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً معنعناً ، وهذا مما يرجح به كتابه . لأنا وإن سلمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال ، فلا يخفى أن شرط البخارى أوضح فى الاتصال ، وأما ما يتعلق بعدم العلة وهو :

الوجه السادس — فإن الأحاديث التى انتقدت عليها بلغت مائتى حديث وعشرة أحاديث ، اختص البخارى منها بأقل من ثمانين ، وباقى ذلك مختص بمسلم . ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر انتهى ما فى مقدمة الفتح .

وأما قوله والطريق الثانى أنه لا يخفى أن فى صحيح البخارى من الأحاديث ما هو صحيح بالاتفاق وضعاف بالاتفاق ومختلف فيها ، ففيه أنه خلاف لما عليه جمهور المحدثين ، ولما نقل عن البخارى ، فقد روى عنه أنه قال : كنا عند إسحاق بن راهويه فقال : لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة النبى صلى الله عليه وسلم ، فوقع ذلك فى قلبى ، فأخذت فى جمع الجامع الصحيح . وعن محمد ابن سليمان بن فارس قال : سمعت البخارى يقول : رأيت النبى صلى الله عليه وسلم وكأننى واقف بين يديه ، وبيدى مروحة أذب عنه ، فسألت بعض المعبرين فقال لى : أنت تذب عنه الكذب . فهو الذى حملنى على إخراج الجامع الصحيح . وروى الإسماعيلى عنه قال : لم أخرج فى هذا الكتاب إلا صحيحاً ، وما تركت من الصحيح أكثر .

وقال إبراهيم بن معقل النسفى : سمعت البخارى يقول : ما أدخلت فى كتاب الجامع إلا ماصح ، وتركت من الصحيح حتى لا يطول .

وقال أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلى . لما ألف البخارى كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلى بن المدينى وغيرهم ، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا فى أربعة أحاديث . قال العقيلى : والقول فيها قول البخارى ، ذكره الحافظ .

فعلم من هذا أن جميع ما فى البخارى صحيح ، وليس فيه حديث ضعيف ولا مختلف فيه . وأما التعليقات فهى خارجة عن موضوع الكتاب ومقاصده ، ومع ذلك هى محكومة بالصحة إلا ما ورد بصيغة التمريض ، فظهر بطلان هذا القول(١) .

---

(١) ههنا بياض فى الأصل ، وقد أجبت عن الطريق الثالث والرابع فقلت قوله : والطريق الثالث بعد تسليم أصحية أحاديثه ، أن العمل على حديث غيره لاينافى أصحيته مخالف للحق والصواب فإن بين تسليم أصحية أحاديث البخارى وبين العمل بحديث غيره منافاة جداً ، لأنه لما سلم أن أحاديث البخارى أصح الصحاح مطلقاً وجب تقديم أحاديثه وترجيحها على غيرها عند التعارض ولزم العمل بها ، ولا يجوز العدول إلى أحاديث غيره بتأويلات واهية محاماة للمذهب كما هو دأب الحنفية ، فإن فى هذا الصنيع إباء عن تسليم أصحية أحاديث البخارى وخروجاً عن الإجماع .

قال أبو إسحاق الاسفرائينى : أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التى اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ، ولايحصل الخلاف فيها بحال ، وإن حصل فذاك فى طرقها ورواتها . قال : فمن خالف حكمه خبراً منها وليس له تأويل سائغ للخبر ، نقضنا حكمه لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول انتهى . والحاصل أنه يؤخذ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأصح فالأصح ، ويعمل به ويتمسك بما هو أقوى وأسند من سننه .

وأما قوله : فقد يوجد فى المفوق مايفوق به الفائق ، ويجعل المفضول فاضلا بل أفضل ، لحاصله أن حديث غير البخارى قد يعرضه مايفوق به حديث البخارى ، ويترجح به عليه . وفيه أنه لابد حينئذ من أن يكون الحديث المفوق ، أى حديث غير البخارى فى المرتبة العليا من جميع الجهات ، وحديث البخارى فى المرتبة السفلى من جميع الجهات ، أى لابد بعد وجود شروط الترجيح وتحققها من أن يوجد فى حديث غير البخارى المرجحات ، باعتبار الإسناد والمتن والمرجحات بحسب الأمور الخارجية التى اعتبرها المحققون من فقهاء أهل الحديث . =

ومنها : أن القارى قال فى المرقاة ص ٣٦٤ ج ٢ جهل الراوى المتأخر لا يضر للمجتهد حيث ثبت الحديث عنده وقال به انتهى . وقال بعضهم : إن ضعف الراوى المتأخر عن المجتهد لا يدل على كون حديثه ضعيفاً عند المجتهد إذا عمل

= قال الحافظ فى شرح النخبة فى ذكر درجات الصحيح : وهذا التفاوت إنما هو بالنظر إلى الحيثية المذكورة ، أما لو رجح قسم على مافوقه بأمور أخرى تقتضى الترجيح على ما فوقه ، فإنه يقدم على ما فوقه ، إذ قد يعرض للمفوق مايجعله فائقاً ، كما لو كان الحديث عند مسلم مثلا وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر ، لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم ، فإنه يقدم على الحديث الذى يخرجه البخارى إذا كان فرداً مطلقاً ، وكما لو كان الحديث لذى لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها أصح الأسانيد ، كمالك عن نافع عن ابن عمر ، فإنه يقدم على ما انفرد به أحدهما ، انتهى .

وحاصل كلامه أنه إنما يحكم بتقديم حديث غير صحيح البخارى ، إذا كان فى المرتبة العليا من جميع الجهات ، على حديث البخارى إذا كان فى المرتبة السفلى من جميع الجهات . ولاشك فى أن الأمور التى تجعل حديث غير البخارى فى المرتبة العليا من جميع الجهات ، وتقتضى رجحانه وتقديمه على حديث البخارى لم توجد فى حديث من الأحاديث التى رجحها الحنفية على أحاديث البخارى ، ولم يصرح أحد من الأئمة النقاد المتقدمين بتحققها فى حديث من أحاديث غيره التى تمسك بها الحنفية وقدموها ، كما لايخفى على من له ممارسة بدلائل المسائل الاختلافية ، فمجرد إمكان وجود الأمور المقتضية للترجيح واحتمال تحققها ، لايجدى شيئاً ولا يكفى لإثبات مارامه صاحب هذا التقرير .

وأما دعوى الحنفية أنهم إنما خالفوا أحاديث البخارى إذا وجدوا فى أحاديث غيره ماترجحت به على أحاديث البخارى وفاقتها ، فبطلانها ظاهر على من له خبرة بالمسائل الاختلافية فقد خالفوا غير قليل من الأحاديث المخرجة فى الصحيحين التى هى صريحة فى مقصودها ومحكمة غير منسوخة بتأويلات فاسدة ، نصرة لمذهبهم .

وأما قوله : كما أن القياس ظنى ، لكن ما كان بعلة منصوصة فهو قطعى ، ففيه : أن هذا النوع من القياس أيضاً لم يقل به أحد أنكر القياس مطلقاً كما بين فى محله ، فكيف يكون قطعياً عنده .

وأما قوله : وكذاخبر الواحد ظنى ، لكن المحفوف بالقرائن قد يكون قطعياً ، ففيه : أن كون الخبر المحتف بالقرائن مفيداً للعلم اليقينى مما لاننكره ، لكن لايلزم منه أن يكون حديث غير البخارى أرجح من حديثه .

قال الحافظ فى النخبة وشرحها : وقد يقع فى أخبار الآحاد المنقسمة إلى مشهور وعزيز وغريب مايفيد العلم النظرى بالقرائن على المختار خلافاً لمن أبى ذلك ، والخلاف فى التحقيق =

به ، بل عمله به يدل على كونه صحيحاً عنده ، وأمثال هذا الحديث ضعيفة عند المحدث المتأخر لوقوع الراوى الضعيف بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم هى

= لفظى لأن من جوز إطلاق العلم قيده بكونه نظرياً وهو الحاصل عن الاستدلال ، ومن أبى الإطلاق خص لفظ العلم بالمتواتر وماعداه عنده ظنى ، لكنه لاينفى أن ما احتف بالقرائن أرجح مما خلا عنها . والخبر المحتف بالقرائن أنواع ، منها ما أخرجه الشيخان فى صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر ، فإنه احتف به قرائن : منها جلالتهما فى هذا الشأن وتقدمهما فى تمييز الصحيح على غيرهما ، وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول ، وهذا التلقى وحده أقوى فى إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر ، إلا أن هذا يختص بما لم ينتقده(١) أحد من الحفاظ مما فى الكتابين ، وبما لم يقع التخالف(٢) بين مدلوليه مما وقع فى الكتابين حيث لاترجيح لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر وماعدا ذلك فالإجماع على تسليم صحته . فإن قيل : إنما اتفقوا على وجوب العمل به لاعلى صحته منعناه ، وسند المنع أنهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجه الشيخان ، فلم يبق للصحيحين فيها مزية والإجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة . وممن صرح بإفادة ما أخرجه الشيخان العلم النظرى الأستاذ أبو إسحاق الاسفرائينى ، ومن أئمة الحديث أبو عبد الله الحميدى وأبو الفضل بن طاهر وغيرهما ؛ ويحتمل أن يقال المزية المذكورة كون أحاديثهما أصح(٣) الحديث ، انتهى . =

(١) قلت الأحاديث المنتقدة أيضاً صحيحة داخلة تحت التلقى والإجماع على صحتها موجود فإن الانتقاد فى أكثرها وارد على خصوصية السند والمتن وقد أجابوا عن ذلك بما جعلوه هباء منثوراً حتى حكم المتقنون حكماً كلياً أن كل ماضعف من أحاديثهما فهو مبنى على علل ليست بقادحة .

(٢) قلت هذا الاستثناء غير مسلم به ، فإن المتناقضين فى كلام الشارع متناقض عندنا وعدم الترجيح عند من فرض عدمه عدم كائناً من كان لايدل على عدم الترجيح فى نفس الأمر ، وعدم ظهور الجمع عند من لم يظهر له ذلك لايدل على عدم وجود وجه الجمع فى الواقع ، وربما يظهر كلا الأمرين عند من حكم بامتناعهما بحكم حاله فضلا عن غيره ، وأيضاً الجهل بالتوفيق والنسخ لاينافى العلم كما لايخفى ، فالتناقض فى الظاهر لاينافى العلم بالمدلول .

(٣) قلت الإجماع على كون أحاديثهما أصح الأحاديث والتلقى لأحاديثهما بالقبول وحده كاف لكونها مقطوعة الصحة والثبوت ، مفيدة للعلم اليقينى . قال الشاه ولى الله المحدث الدهلوى : أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع ، انتهى . وأول من أنكر كون الإجماع مفيداً للعلم ابن الهمام مع تسليمه الإجماع على أصحية أحاديث الصحيحين ، ولما لم يكن هذا واضحاً مال تلميذه شارح التحرير إلى إنكار التلقى فقال لم يقع الإجماع على أن أحاديثهما أصح الصحاح ، وهو أول من خرق هذا الإجماع وسببه مخالفة أحاديثهما للمذهب الحنفى . وقد بسط للرد على ابن الهام وتلميذه صاحب دراسات اللبيب فعليك أن تراجعه .

صحيحة عند المجتهد المتقدم لأجل عمله به ، ولعدم وقوع الراوى الضعيف بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم . مثال جهل الراوى المتأخر ما رواه الترمذى

= وجملة الكلام أن كون خبر الواحد المحفوف بالقرائن مفيداً للعلم لايقتضى ترجيح حديث غير البخارى على حديث البخارى ، بل يدل كلام الحافظ على خلاف ما رامه صاحب التقرير ، كما لايخفى على من له أدنى تأمل .

وأما قوله : كما إذا صار الحديث الصحيح منسوخاً (إلى قوله) فلو سلمنا أن البخارى أصح الأحاديث ، لكن فيه المنسوخ والعمل بخلافه لامحالة ، انحل الإشكال وزال الاشتباه . ففيه : أن الكلام إنما هو فى الحديث الغير المنسوخ لا المنسوخ ، فالتنظير به هو فى غير محله ، فلا يلتفت إليه . مع أن الحنفية قد خالفوا أحاديث البخارى التى هى صريحة فى مرادها محكمة غير منسوخة ، بتأويلات باطلة وأهواء زائغة وآراء فاسدة ، محاماة للمذهب . وهو ظاهر على من له أدنى اطلاع على المسائل الاختلافية .

وأما قوله : وكذا لايخفى على من له نظر فى كتب الحديث أن أهل الحديث يصرحون بصحة حديث مع كون العمل على خلافه إجماعاً . فهو مردود على قائله ، فإن أئمة الحديث قاطبة قد صرحوا وأمروا بالعمل بالحديث الصحيح ، وقالوا لايلتفت إلى قول أحد وراءه مع وجود السنة النبوية الصحيحة الثابتة . « إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل » .

وأما قوله : الطريق الرابع أن الحكم بصحة الحديث إنما يكون بالاجتهاد لابالقطع ، فيمكن أن يخالف اجتهاده اجتهاد غيره فى تصحيح الأحاديث ، إلخ . فباطل من وجوه :

الأول : أن تصحيح الحديث أو تضعيفه ليس من الأمور الاجتهادية ، فإن بناء هذا الحكم ليس على اجتهاد العلماء واستنباطاتهم ، كما يكون بناء الأحكام الشرعية الغير المنصوصة فى الكتاب والسنة على اجتهاد الفقهاء واستخراجاتهم ، فصحة الحديث أو ضعفه يدور على أوصاف تقتضى هذا الحكم ، وهى من الأمور المحسوسة التى تدرك بالحس من السمع والبصر . فكون الراوى ثقة أو ضعيفاً ، وكونه جيد الحفظ تام الضبط ، أو سيء الحفظ قليل الضبط . وكذا معرفة المعاصرة بين الراوى والمروى عنه ، وثبوت اللقاء والسماع مثلا ليس مما يحتاج فيه إلى الاجتهاد والقياس والظن والتخمين ، فبين اجتهادات الفقهاء وبين الحكم بصحة الحديث وضعفه بون بعيد ، فإن المحدث يجزم بصحة الحديث أو ضعفه إذا اختبر الحديث ويرى ماحكم عليه بصحته واجب العمل ، فقد اتفقوا على أنه يجب العمل بكل ماصح من الحديث بخلاف ما استنبطه الفقيه ، فإنه لايجزم به ولايحكم على سبيل الجزم بأنه يجب العمل بما استخرجه .

وأما اختلاف أئمة الحديث فى حديث واحد ، فيصححه بعضهم ويضعفه البعض الآخر ، فلا يدل على كونه من الأمور الاجتهادية ، لأن هذا الاختلاف إنما ينشأ لأمور لا ترجع إلى الاجتهاد والقياس والظن .

فمنها : أن للحديث إسنادين مثلا ، أحدهما ضعيف والآخر صحيح ، وبلغ بعضهم بالطريق الضعيف فحكم عليه بالضعف ، وبلغ آخر بالطريق الصحيح فجزم بصحته . =

فى جامعه قال : حدثنا محمود بن غيلان ، أخبرنا وهب بن جرير ، عن شعبة عن يحيى إمام بنى تيم الله ، عن أبى ماجد ، عن عبد الله بن مسعود قال : سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المشى خلف الجنازة ، فقال : « مادون الخبب فإن كان خيراً عجلتموه ، وإن كان شراً فلا يبعد إلا أهل النار . الجنازة متبوعة

= ومنها : أنه بلغ كل واحد منهما بسند ضعيف ، لكن اطلع واحد منهما على شواهده أو متابعاته ، فصححه أو حسنه لشواهده أو متابعاته ، ولم يطلع على هذه الشواهد والمتابعات الآخر ، فاستمر على تضعيفه .

ومنها : أنه وقف كل واحد منهما على شواهده أو متابعاته ، لكن ضعف من ضعفه بالنسبة إلى سند خاص ومتن خاص .

ومنها : أنه ضعف الحديث لما رأى فى سنده راوياً جرحه إمام من أئمة الجرح والتعديل ، ثم إنه رجع الإمام الجارح عن جرحه لما تفحص وبحث عن حاله مرة أخرى ، وتحقق عنده عدالته ، لكن لم يقف على رجوعه عن جرحه من ضعفه معتمداً على جرحه ، وكذا اختلافهم فى حق راو واحد ، فإنه قد يكون لاختلاف كيفية السؤال ، وقد يكون لأنه لم يجد فيمن اختبره وبحث عن حاله ما يجرحه بسببه فوثقه لسلامته عن غوائل الجرح ، ثم إنه تغير حاله وارتكب أموراً تقتضى الجرح فجرحه ، وسمع منه أصحابه الجرح والتعديل كليهما ، أو سمع بعض أصحابه الجرح فقط فنقلوا عنه الجرح . وسمع البعض الآخر تعديله وتوثيقه فنقلوا التعديل مع أن التعديل كانا والجرح فى زمانين . وقد يكون لأنه لم يقف الباحث عن حاله على ما يجرحه بسببه لقصور تصفحه ، فعدله ، ثم وقف إمام آخر على أوصاف فيه تقتضى جرحه لتصفحه التام وبحثه البالغ عن أحواله فيجرحه .

والثانى : أن مدار تصحيح الحديث على وجود الأوصاف المقتضية للتصحيح ، وهى : العدالة والضبط والإتقان واتصال السند والسلامة من الشذوذ والعلة ، فما كان رواته فى الدرجة العليا من العدالة والضبط ، وسائر الصفات التى توجب الترجيح ، كان أصح مما دونه . ومن المعلوم أن هذه الصفات المذكورة التى تدور عليها الصحة فى كتاب البخارى أتم وأشد منها فى غيره ، وشرطه فيه أقوى وأسد ، فبمجرد إمكان مخالفة اجتهاده اجتهاد غيره فى تصحيح الأحاديث لايثبت صحة ما فى غير الصحيح ، وضعف ما فى الصحيح ، فضلا عن الترجيح على ما فيه .

والثالث : أن تصحيح الحديث أو تضعيفه ، إنما يقبل ممن له عناية بعلوم الحديث ومهارة تامة وملكة قوية فى معرفة الرجال وأحوال الرواة وعلل الحديث .

ومن الظاهر البين أن جميع من كانوا من أئمة الحديث على هذا الوصف قد رجحوا أحاديث صحيح البخارى على أحاديث سائر الكتب ، ولم يخالف اجتهادهم اجتهاد البخارى فى تصحيح أحاديث جامعه ، بل وافقوه ، فمجرد إمكان المخالفة لايضر صحته ولاينافى أصحيته فافهم . وهذان الجوابان بعد ثبوت ما ادعاه صاحب التقرير من أن الحكم بصحة الحديث إنما يكون بالاجتهاد لابالقطع ودونه خرط القتاد وقلل الجبال .

أبو الفضل المباركفورى

ولا تتبع ، وليس معها من تقدمها » . فهذا الحديث ضعيف عند الترمذى وعند البخارى أيضاً ، كما ذكره الترمذى لوقوع أبى ماجد ، وهو رجل مجهول بينهما و بين النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو صحيح عند أبى حنيفة لعمله به وعدم وقوع أبى ماجد بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم .

ومثال الراوى الضعيف المتأخر ماروواه الترمذى أيضاً قال : حدثنا يحيى ابن موسى ، أخبرنا أبو معاوية ، أخبرنا خالد بن إياس ، ويقال خالد بن إلياس ، عن صالح مولى التوأمة ، عن أبى هريرة قال : كان النبى صلى الله عليه وسلم ينهض فى الصلاة على صدور قدميه ، فهذا الحديث ضعيف عند الترمذى لوقوع خالد بن إياس ، وهو ضعيف متروك بينه وبين النبى صل الله عليه وسلم ، وهو صحيح عند أبى حنيفة لعمله به ، ولعدم وقوع خالد بن إياس بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم .

قلت : قد عرفت فيما تقدم أن عمل المجتهد على حديث ليس تصحيحاً له فعمله به لا يدل على أنه كان صحيحاً عنده ، لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطاً أو لدليل آخر وافق ذلك الخبر . قال الحافظ بن الصلاح : إن عمل العالم أو فتياه على وفق حديث ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث ، وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحاً منه فى صحته ولا فى رواته والله أعلم .

ومنها أن الشيخ عبد الحق الدهلوى قال فى اللمعات : عدم صحة أحاديث الضربتين فى زمن الأئمة الذين استدلوا بها محل منع ، إذ يحتمل أن تطرق الضعف والوهن فيها بعدهم من جهة لين بعض الرواة الذين رووها بعد زمن الأئمة . فالمتأخرون من المحدثين الذين جاءوا بعدهم أوردوها فى السنن دون الصحاح ، فلا يلزم من وجود الضعف فى الحديث عند المتأخرين وجوده عند المتقدمين . مثلا رجال الإسناد فى زمن أبى حنيفة كان واحد من التابعين يروى عن الصحابى أو اثنين أو ثلاثة إن لم يكونوا منهم ، وكانوا ثقات من أهل الضبط والإتقان

ثم روى ذلك الحديث من بعده من لم يكن فى تلك الدرجة فصار الحديث عند علماء الحديث مثل البخارى ومسلم والترمذى وأمثالهم ضعيفاً ، ولا يضر فى الاستدلال عند أبى حنيفة فتدبر . وهذه نكتة جيدة انتهى كلام الشيخ .

قلت : قد تدبرنا فعلمنا أنه لا يثبت بهذه النكتة صحة أحاديث الضربتين الضعيفة البتة .

أما أولاً : فلأنا سلمنا أنه يحتمل أن يتطرق الضعف فى أحاديث الضربتين بعد زمن الإمام أبى حنيفة وغيره من الأئمة المتقدمين القائلين بالضربتين ، ولكن هذا احتمال محض ؛ وبالاحتمال لا يثبت صحة هذه الأحاديث الضعيفة التى ثبت ضعفها عند المتأخرين من حفاظ الحديث ، الماهرين بفنون الحديث ، مثل البخارى ومسلم والترمذى وأمثالهم .

وأما ثانياً : فلأنا لا نسلم أن من قال بالتيمم بالضربتين ، كالإمام أبى حنيفة وغيره ، استدل بهذه الأحاديث الضعيفة حتى يثبت باستدلاله بها صحتها ، بل نقول يحتمل أن هذه الأحاديث الضعيفة لم تبلغه ، وإنما استدل ببعض آثار الصحابة رضى الله عنهم ، فما لم يثبت استدلاله بهذه الأحاديث الضعيفة لا يثبت بالنكتة المذكورة صحة هذه الأحاديث الضعيفة .

وأما ثالثاً : فلأنه لو سلم أنه استدل بهذه الأحاديث الضعيفة ، فعلى هذا التقدير أيضاً لا يلزم صحتها لجواز أنه لم يبلغه فى هذا الباب غير هذه الأحاديث الضعاف فاستدل بها وعمل بمقتضاها مع العلم بضعفها . قال النووى فى التقريب : وعمل العالم وفتياه على وفق حديث ليس حكماً بصحته ولا مخالفته قدح فى صحته ولا فى رواته . قال السيوطى فى التدريب : وقال ابن كثير : فى القسم الأول نظر إذا لم يكن فى الباب غير ذلك الحديث ، فتعرض للاحتجاج به فى فتياه أو حكمه ، أو استشهد به عند العمل بمقتضاه . قال القارى : والجواب أنه لا يلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث أن لا يكون ثم دليل

آخر من قياس أو إجماع ، ولا يلزم المفتى أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته بل ولا بعضها ، ولعل له دليلا آخر ، واستأنس بالحديث الوارد فى الباب ، وربما كان يرى العمل بالضعيف وتقديمه على القياس انتهى .

وأما رابعاً : فلأن هذه النكتة ليست بجيدة بل هى فاسدة ، فإن حاصلها أنه لا يلزم من وجود الضعف فى الحديث فى الزمن المتأخر وجوده فيه فى الزمن المتقدم . وعلى هذا يلزم صحة كل حديث ضعيف ثبت ضعفه فى الزمن المتأخر لضعف بعض رواته ، فإن الراوى الضعيف إما أن يكون تابعياً أو غيره ممن دونه . فعلى الأول : يقال إن الحديث كان فى زمن الصحابة صحيحاً ، والضعف إنما حدث فى زمن التابعى . وعلى الثانى يقال : إن الحديث كان صحيحاً فى زمن التابعى والضعف إنما حدث فى زمن غير التابعى ممن دونه ، واللازم باطل ، فالملزوم كذلك ، فتدبر وتفكر .

ومنها : ماذكره الشيخ العلامة محمد الملقب بالمعين فى كتابه « دراسات اللبيب » : ومن الإغراب البديع معارضة حديث الرفعات من أكثر الحنفية ، بما حكى ابن عيينة أنه اجتمع أبو حنيفة مع الأوزاعى بمكة فى دار الحناطين ، فقال الأوزاعى : ما بالكم لاترفعون عند الركوع والرفع منه ؟ قال لأجل أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه شىء . فقال الأوزاعى : كيف لم يصح ، وحدثنى الزهرى عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، وعند الركوع وعند الرفع منه ؟ فقال أبو حنيفة : حدثنا حماد عن إبراهيم ، عن علقمة عن الأسود ، عن عبد الله بن مسعود : أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان لايرفع يديه إلاعند افتتاح الصلاة ثم لايعود بشىء من ذلك . فقال الأوزاعى : أحدثك عن الزهرى عن سالم عن أبيه ، وتقول حدثنى حماد عن إبراهيم ؟ فقال أبو حنيفة : كان حماد أفقه من الزهرى وكان إبراهيم أفقه من سالم ، وعلقمة ليس بدون ابن عمر فى الفقه ،

وإن كان لابن عمر صحبة وله فضل صحبة ، وللأسود فضل كثير ، وعبد الله عبدالله . قال ابن الهمام : فرجح بفقه لرواة كما رجح الأوزاعى بعلو الإسناد انتهى . وذلك لإغراب من وجوه فذكرها .

ومنها : أن هذه الحكاية عن ابن عيينة معلقة ، ولم أر من أسندها ، ومن عنده السند فليأت به حتى ننظر فى رجاله . والمعلقات من أمثالها ليس من الاحتجاج فى شىء ، ولهذا لم يتعرض لها الحافظ الزيلعى فى تخريج الهداية مع استيفائه حجج المسألة من كل قوى وضعيف يعتبر به ويشهد له . وذلك لأن المعلق من غير الجامع الصحيح كما لا يحتج به ، لا يصلح للاعتبار والشهادة مطلقاً وليس فى ذلك كالضعاف التى تنقسم إلى ما يعتبر بها ، وإلى مالا يعتبر . ومن هذا سقط ما أشار إليه ابن الهمام من الاعتبار والشهادة بقوله ، ويؤيد صحة هذه الزيادة ، يعنى زيادة بعض الرواة فى حديث ابن مسعود ، ثم لايعود رواية أبى حنيفة من غير الطريق المذكور ، وذلك أنه اجتمع مع الأوزاعى بمكة فى دار الحناطين كما حكى ابن عيينة إلى آخرها لما عرفت من تعليقها وحكم التعاليق .

ومنها : أن فقه الرواة لا أثر له فى صحة المروى وإنما مدارها على العدالة والضبط ، وكل ما اشترط فى صحة الحديث ، إذ قلة الفقه لا توجب الوهن فى شرائط التحمل ، وما يلازمه الوثوق بالرواية ، وإذا انتفى ذلك بقى العلو لسند ابن عمر مع ماله من الصحة . والحنفية لايعتقدون أيضاً أن قلة فقه الراوى مما يتطرق به الوهن إلى مرويه ، بل يرون أن رواية قليل الفقه من الصحابة إذا خالفها القياس من كل وجه ، يقدم القياس عليها ، من غير أن يتطرق عندهم وهن بعدم فقه الراوى فى صحة مرويه ، أو يحصل زيادة وثوق بفقه الراوى ، لصحة مرويه من مروى من دونه فى الفقه ، وما ذهبوا إليه من تقديم القياس على رواية ، مثل أبى هريرة وأنس بن مالك وجابر بن سمرة ، وهم عندهم ممن يقل فقههم من الصحابة قد وقع عليهم بذلك الطعن الشديد ، لاسيما فى حكمهم

على أبى هريرة رضى الله عنه بقلة الفقه ، حيث نسبوهم بعظم الجسارة بهذا القول . ثم ذكر صاحب الدراسات ههنا كلاماً طويلا وهو مفيد نافع جداً ، فعليك أن تراجعه .

ومنها : ما قال صاحب الدراسات فى الدراسة السابعة : اعلم سددك الله سبحانه على سواء السبيل ، وأذاقك حلاوة صفوة الدليل ، أنك إذا عرفت ما قدمنا فى المباحث السابقة من أنه لا حجة لأحد مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وترسخ أساس مابيناه من الدلائل ؛ علمت أنه كما يجب ترك قول إمام واحد مخالف بالحديث . كذلك يجب ترك قول مائة إمام مثلا إذا كان مخالفاً بالحديث الصحيح . فلو وجدنا حديثاً صحيحاً خالفه الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى ، وجب علينا ترك أقوالهم فوراً بعين ما ذكرنا من الدراسات المتقدمة إلى أن يظهر عندنا معارضة منهم لهذا الحديث بحديث آخر رجحوه عليه ، أو جواب يتسترون به عن ورود الحديث حجة عليهم ، واحتمال أنه لم يبلغهم الحديث كائن ههنا أيضاً ، ولو على ضعف لاستيفاء المذاهب الأربعة أكثر ما ثبت من السنة الصحيحة .

وكذلك احتمال أن واحداً منهم أو أكثر أخذ بهذا الحديث بعد العلم به فى قوله الجديد ، ورجع عما خالفه لم يرتفع بعدم نقله إلينا ، بل ولا بعد وصول ذلك إلى أتباعه جميعاً والشافعى لايتحقق لقوله خلاف بالحديث الصحيح بعدما قال وصح عنه : إذا وجد الحديث الصحيح فهو مذهبى . وبهذا القول اتخذ أصحابه ، فينسبون إليه ماثبت فى الصحيح أنه مذهبه ، وذلك فى عدة مواضع ، وكذلك الأئمة الثلاثة صح عنهم ماصح عن الشافعى ، لكن أتباعه قد خصوا من بين أتباعهم بإقرار ذلك وترك ما خالف الحديث من أقواله . وعلى كل حال نعتقد أن للأئمة الأربعة أعذاراً موجهة عن هذا الحديث ، وذلك مما أوجب حسن الظن إليهم ، لا ترك الحديث لقولهم ، فيعمل بالحديث ويترك

قولهم . وذلك لو تحققت الأمر على ما هو عليه ؛ تركت أقوالهم بقولهم عند صحة الحديث ، أنه يجب ترك قولهم ، وخلاف الأئمة الأربعة ليس مما عد دليلا على علة خفية فى الحديث ، بل ولا خلاف أكثر منهم من العلماء ، ولا عدم أخذهم للحديث إذا ثبت من حذاق الفن الحكم عليه بالصحة أو بالحسن . وليس أحد من المحدثين يلتفت فى صحة الحديث وحسنه إلى اشتراط أخذ أهل العلم له . وأما ما استمر عليه دأب الإمام الجليل أبى عيسى بن عيسى بن سورة الترمذى فى أكثر الأحاديث من قوله ، والعمل على هذا عند أهل العلم أو أكثره ، أو بعضه يأتى به بعد الفراغ عن الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو بهما ، أو غير ذلك مما يحكم به على اصطلاحه ، فهو ليس عنده مما يشترط فى صلب ما حكم به .

ولاشك فى أن كون الحديث معمولا به عند الصحابة ومن بعدهم ، مما يؤيد أمر ثبوته . وليس الكلام فى ذلك ، وإنما الكلام فى أنه ليس مما يشترط فى الحسن والصحة ، حتى إذا لم يأخذ به أجلة القوم منهم ، يعد بذلك معلولا ؛ وإن كان الترمذى يرى ذلك فهو مما اختص به على خلاف جماهير العلماء .

قلت : قول صاحب الدراسات (أما ما استمر عليه دأب الإمام أبى عيسى الترمذى فى أكثر الأحاديث من قوله ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، أو أكثره أو بعضه (إلى قوله) فهو ليس عنده مما يشترط فى صلب ماحكم به) هو الظاهر ، وهو الحق والصواب .

الفصل الحادى والأربعون

فى تذكرة كتب الحديث القلمية النادرة وبيان أمكنة وجودها ليستفيد منها من استطاع إليه سبيلا

فمنها : « صحيح بن حبان » للحافظ أبى حاتم محمد بن حبان البستى ، المتوفى سنة ٣٥٤ أربع وخمسين وثلاثمائة . ويوجد هذا الكتاب فى مواضع عديدة ، فنسخة صحيحة نفيسة منه مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر ، فى خزانة الكتب الجرمنية ، وقد كتب الحافظ على هامشها حواشى مفيدة نافعة جداً . والمجلد الأول منه فى خزانة الكتب المحمودية بالمدينة المنورة .

ومنها : « صحيح ابن خزيمة » للحافظ الإمام أبى بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابورى ، المتوفى سنة ٣١١ إحدى عشرة وثلاثمائة .

يوجد هذا الكتاب أيضاً فى مواضع ، فنسخة كاملة منه موجودة فى الخزانة الجرمنية ، لكن المجلد الأول منها ناقص ، والمجلدان الأخيران منها سالمان عن النقص ، وقد كتب الحافظ ابن حجر على هامشها أيضاً حواشى نافعة .

ومنها : « صحيح أبى عوانة » للحافظ أبى عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسفراينى النيسابورى الأصل ، المتوفى سنة ست عشرة وثلاثمائة . ويوجد هذا الكتاب أيضاً فى مواضع ، فنسخة كاملة منه مكتوبة بخط يحيى بن نعيم الأنصارى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ونسخة صحيحة نفيسة منه موجودة فى خزانة الكتب للعلامة أبى الطيب شمس الحق العظيم آبادى ، مصنف « غاية المقصود وعون المعبود » رحمه الله تعالى وغفر له ، وقد نقلت من هذه النسخة المباركة بعض الروايات فى رسالتى « المقالة الحسنى فى سنية المصافحة باليد اليمنى » .

ومنها : « الصحيح المنتقى » للحافظ أبى على سعيد بن عثمان بن سعيد بن

السكن البغدادى ، المتوفى سنة ٣٥٣ ثلاث وخمسين وثلاثمائة . لم أقف على وجوده إلا فى الخزانة الجرمنية ، فنسخة منه مكتوبة بخط الحافظ السيوطى موجودة فيها .

ومنها : « صحيح الإسماعيلى » وهو مستخرج على صحيح البخارى ، للحافظ الإمام أبى بكر بن أهيم بن إسماعيل الجرجانى ، المتوفى سنة ٣٧١ إحدى وسبعين وثلاثمائة .

نسخة منه مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر ، موجودة فى الخزانة الجرمنية ، وقد اختصر الحافظ هذا الكتاب ولخصه وسماه « المنتقى » .

ومنها : « المستخرج على صحيح مسلم » للحافظ أبى عوانة يعقوب بن إسحاق المذكور .

نسخة صحيحة من هذا الكتاب ، مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر ، موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها : « المستخرج لابن منده » وهو الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده المتوفى سنة ٤٧٠ سبعين وأربعمائة .

نسخة صحيحة منه مصححة من الحافظ ابن حجر ، مكتوبة بخط عمر بن يحيى المصرى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها « المستخرج » لأبى نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهانى ، المتوفى سنة ٤٣٠ ثلاثين وأربعمائة ، نسخة من هذا الكتاب مكتوبة بخط إبراهيم الأفندى ، مصححة من الحافظ السيوطى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها : « مسند ابن أبى أسامة » وهو الإمام الحارث بن محمد بن أبى أسامة ، أبو محمد التميمى البغدادى ، المتوفى سنة ٢٨٢ اثنتين وثمانين ومائتين ، ومسنده هذا مرتب على الشيوخ لا على الصحابة .

نسخة كاملة من هذا الكتاب موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها : «مسند ابن أبى عمرو» وهو الحافظ أبو عبد الله محمد بن يحيى بن أبى عمرو العدنى الدراوردى ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين ومائتين . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الملا على القارى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها : « مسند الطيالسى » وهو الإمام سليمان بن داود بن الجارود ، أبو داود الطيالسى البصرى ، المتوفى سنة ٢٠٤ أربع ومائتين . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط إبراهيم الأفندى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها : « مسند أبى عوانة » وهو الحافظ يعقوب بن إسحاق المذكور . نسخة كاملة من هذا الكتاب ، مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر ، موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها : « مسند ابن أبى شيبة » وهو الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبى شيبة ، إبراهيم بن عثمان الواسطى الأصل الكوفى ، المتوفى سنة ٢٣٥ خمس وثلاثين ومائتين ، وهو كتاب كبير . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ السيوطى موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها : « مسند أبى يعلى » وهو الحافظ أحمد بن على بن المثنى ، الموصلى التميمى المتوفى سنة سبع وثلاثمائة . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الإمام الشوكانى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية . قال الذهبى فى تذكرة الحفاظ ص ٢٧٦ ج ٢ قال السمعانى : سمعت إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ يقول : قرأت المسانيد كمسند العدنى ومسند ابن منيع وهى كالأنهار ، ومسند أبى يعلى كالبحر يكون مجتمع الأنهار .

ومنها : « مسند بقى بن مخلد القرطبى » ، المتوفى سنة ٧٧٢ اثنتين وسبعين وسبعمائة ، نسخة من هذا الكتاب موجودة فى الخزانة الجرمنية .

قال فى كشف الظنون : مسند الإمام أبى عبد الرحمن بقى بن مخلد القرطبى الحافظ ، المتوفى سنة ٧٧٢ اثنين وسبعين وسبعمائة . قال ابن حزم : روى فيه عن

ألف وثلاثمائة صحابي ونيف ، رتبه على أبواب الفقه ، فهو مسند ومصنف ليس لأحد مثله انتهى .

ومنها : « مسند البزار » وهو الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصرى ، المتوفى سنة ٢٩٢ اثنتين وتسعين ومائتين . ونسخة صحيحة حسنة كاملة من هذا الكتاب ، مكتوبة بخط الحافظ الهيثمى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية ، وقد كانت هذه النسخة عند الحافظ ابن حجر ومسند البزار هذا معلل .

ومنها : « مسند الفردوس » وهو عبارة عن فردوس الأخبار للديلمى ، وهو الحافظ شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسرو الديلمى ، المتوفى سنة ٥٠٩ تسع وخمسمائة ، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ السيوطى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية . قال صاحب الكشف : « فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب » فى الحديث ، لأبى شجاع شيرويه بن شهردار بن بشرويه بن فناخسرو الهمدانى الديلمى أوله : إن أحسن ما نطق به الناطقون الخ ، ذكر فيه أنه أورد فيه عشرة آلاف حديث ، وذكر فيه أنه أورد القضاعى فيه أيضاً عشرة آلاف حديث ، وذكر فى الفردوس رواتها ورتبها على حروف المعجم مجردة عن الأسانيد ، ووضع علامات مخرجه بجانبه ، وعدد رموزه عشرون ، واقتفى السيوطى أثره فى جامعه الصغير ، ثم جمع ولده الحافظ شهردار ، المتوفى سنة ٥٥٨ ثمان وخمسين وخمسمائة أسانيد كتاب الفردوس ورتبها ترتيباً حسناً فى أربع مجلدات ، وسماه « مسند الفردوس » انتهى بلفظه .

ومنها : « المسند الكبير » للإمام محمد بن إسماعيل البخارى صاحب الصحيح . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ ابن تيمية ، موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها : « مسند عبد بن حميد » بن نصر الإمام الحافظ الكشى ، المتوفى

سنة ٢٤٩ تسع وأربعين ومائتين . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الإمام الشوكانى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها : « مسند الحميدى » وهو الإمام أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشى الأسدى الحميدى المكى ، المتوفى سنة ٢١٩ تسع عشرة ومائتين .

والحميدى هذا غير الحميدى صاحب الجمع بين الصحيحين . نسخة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر فى أحد عشر جزءاً موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها : « مسند الخوارزمى » وهو الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمى البرقانى ، المتوفى سنة ٤٢٥ خمس وعشرين وأربعمائة . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الإمام يحيى بن ناصر موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها : « مسند ابن أبى عاصم » وهو الحافظ الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو النبيل أبى عاصم الشيبانى ، المتوفى سنة ٢٨٧ سبع وثمانين ومائتين . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ المنذرى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية . قال فى كشف الظنون : وهو كبير نحو خمسين ألف حديث انتهى .

ومنها : « مسند ابن جميع » أبى الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن جميع ، المتوفى سنة ٤٠٢ اثنتين وأربعمائة . نسخة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر ، موجودة فى الخزانة الجرمنية . وقد كتب الحافظ على هامش هذه النسخة حواشى مفيدة .

ومنها : « مسند ابن راهويه » وهو الإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد أبو يعقوب الحنظلى المعروف بابن راهويه المروزى ، المتوفى سنة ثمان وثلاثين ومائتين . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ السيوطى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية . وللحافظ الذهبى تصنيف فى نقد رجال هذا

الكتاب ، ونقله السيوطى على هامش هذه النسخة .

ومنها : « مسند الإمام أبى إسحاق إبراهيم بن نصر الرازى » ، المتوفى سنة ٣٨٥ خمس وثمانين وثلاثمائة ، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الإمام السيوطى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية ؛ قال صاحب كشف الظنون : وللإمام أبى إسحاق إبراهيم بن نصر الرازى ، المتوفى فى حدود سنة خمس وثمانين وثلاثمائة (مسند) فى نيف وثلاثين جزءاً قاله الخليلى انتهى .

ومنها : « مسند أبى هريرة » للإمام المحدث أبى إسحاق إبراهيم بن حرب العسكرى السمسار ، المتوفى سنة اثنتين وثمانين ومائتين .

نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط العلامة الإمام ابن تيمية ، موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها : « مصنف ابن أبى شيبة » للإمام الحافظ أبى بكر عبد الله بن محمد ابن أبى شبة العبسى ، المتوفى سنة ٢٣٥ خمس وثلاثين ومائتين .

نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ السيوطى ، موجودة فى الخزانه الجرمنية . ومجلدان كاملان من هذا الكتاب ، موجودان فى المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة .

قال فى كشف الظنون : مصنف فى الحديث للإمام أبى بكر عبد الله المذكور وهو كتاب كبير جداً ، جمع فيه فتاوى التابعين ، وأقوال الصحابة وأحاديث الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، على طريقة المحدثين بالأسانيد ، مرتباً على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه ، ولعبد الرزاق بن همام بن نافع الحميرى الصنعانى أحد الأعلام ، المتوفى سنة ٢١١ إحدى عشرة ومائتين ، وهو أصغر من مصنف ابن أبى شيبة ، وهو كذلك مرتب على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه ، ولأبى على الحافظ سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادى ، المتوفى سنة ٣٥٣ ثلاث وخمسين وثلاثمائة انتهى .

ومنها : « مصنف عبد الرزاق » ، وهو الإمام عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميرى الصنعانى ، المتوفى سنة ٢١ إحدى عشرة ومائتين . نسخة كاملة من هذا الكتاب ، مكتوبة بخط الإمام الشوكانى موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها : « مصنف ابن السكن » وهو الإمام الحافظ أبو على سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادى المذكور فى كلام صاحب الكشف . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الإمام السيوطى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها : « معجم ابن قانع » وهو الإمام الحافظ أبو الحسين عبد الباقى بن قانع بن مرزوق البغدادى ، المتوفى سنة ٣٥١ إحدى وخمسين وثلاثمائة .

نسخة كاملة من هذا الكتاب موجودة فى الخزانة الجرمنية ، وهى مكتوبة بخط الإمام الشوكانى .

ومنها : « معجم أبى نعيم الأصفهانى» وهو الإمام الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهانى ، المتوفى سنة ٤٣٠ ثلاثين وأربعمائة ، وهو معجم شيوخه ، قال فى كشف الظنون : وجمعه الحافظ أبو بكر محمد بن يوسف بن موسى الغرناطى ، المعروف بابن مسدى ، المتوفى سنة ٦٦٣ ثلاث وستين وستمائة فى ثلاث مجلدات ، وهو كثير الفوائد ، إلا أنه لا يكاد يذكر أحداً من الأعيان إلا ثلاثة انتهى مافى الكشف . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الإمام الحافظ المنذرى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها : « سنن أبى مسلم » الكشى وهو الإمام الحافظ إبراهيم بن عبدالله ابن مسلم البصرى ، المتوفى سنة اثنتين وتسعين ومائتين ، نسخة كاملة من هذا الكتاب موجودة فى الخزانة الجرمنية ، وهى مكتوبة بخط الشيخ يحيى أفندى .

ومنها : « السنن الكبيرة » للامام النسائى . نسخة كاملة منها مكتوبة بخط الإمام السيوطى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنهـــا : « سنن سعيد بن منصور » ، وهو الحافظ سعيد بن منصور الخراسانى ، المتوفى سنة ٢٢٧ سبع وعشرين ومائتين ، نسخة كاملة من هذا الكتاب موجودة فى الخزانة الجرمنية ، وهى مكتوبة بخط الإمام الشوكانى .

ومنها : « مبسوط فى الحديث » للامام البخارى ، وهو مكتوب بخط الحافظ ابن منده ، نسخة من هذا الكتاب موجودة فى الخزانة الجرمنية ، قال فى كشف الظنون : مبسوط فى الحديث للامام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى ، ذكره الخليلى فى الإرشاد ، وأن وهب بن سليم رواه عنه فى كتاب العلل ، وذكره أبو القاسم ابن منده أيضاً ، وأنه يرويه عن محمد بن عبد الله ابن حمدون ، عن أبى محمد عبدالله بن الشرقى عنه انتهى .

ومنها : « المختارة فى الحديث » للامام الحافظ ضياء الدين المقدسى .

نسخة كاملة من هذا الكتاب موجودة فى الخزانة الجرمنية ، وهى مكتوبة بخط الحافظ ابن كثير .

ومنها : « كتاب العلل » للامام الدارقطنى ، نسخة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر، موجودة فى الخزانة الجرمنية .

قد تم الباب الأول بعون الله وحسن توفيقه

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثانى

فى فوائد خاصة متعلقة بالإمام الترمذى وجامعه

وفيه سبعة عشر فصلا

الفصل الأول

فى ترجمة الإمام الترمذى رحمه الله تعالى

قال الحافظ ابن الأثير فى جامع الأصول : هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى الضرير البوغى الترمذى ، الحافظ المشهور ، مصنف «الجامع» و «كتاب العلل الكبير» و «الشمائل» أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث وأحد العلماء الحفاظ الأعلام ولد سنة مائتين انتهى .

وقال الحافظ فى تهذيب التهذيب : أحد الأئمة ، طاف البلاد ، وسمع خلقاً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين ، وقد ذكروا فى هذا الكتاب : روى عنه أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزى التاجر ، والهيثم بن كليب الشاشى ، ومحمد بن محبوب أبو العباس المحبوبى المروزى ، وأحمد بن يوسف النسفى ، وأبو الحارث أسد بن حمدويه ، وداود بن نصر بن سهيل البرزوى ، وعبد بن محمد بن محمود النسفى ، ومحمود بن نمير وابنه محمد بن محمود ، ومحمد بن مكى بن نوح ، وأبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر النسفيون ، ومحمد بن المنذر بن سعيد الهروى ، وآخرون انتهى .

وقال العلامة البقاعى فى الكشف : أصله من مرو ، وانتقل جده منها أيام

الليث بن السيار ، واستوطن مدينة ترمذ ، وولد بها ونشأ انتهى . وقال الحافظ الذهبي فى تذكرة الحفاظ : سمع الترمذى قتيبة بن سعيد ، وأبا مصعب ، وإبراهيم ابن عبد الله الهروى ، وإسماعيل بن موسى السدى ، وسويد بن نصر ، وعلى بن حجر ، ومحمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب ، وعبد الله بن معاوية الجمحى وطبقتهم ، وتفقه فى الحديث بالبخارى .

قلت : وسمع الترمذى من الإمام مسلم صاحب الصحيح أيضاً ، لكن لم يرو فى جامعه عنه إلا حديثاً واحداً . قال الذهبى فى التذكرة فى ترجمة الإمام مسلم : روى عنه الترمذى حديثاً واحداً انتهى .

وقال الحافظ العراقى فى شرح الترمذى : لم يرو المصنف فى كتابه شيئاً عن مسلم صاحب الصحيح إلا هذا الحديث ، يعنى حديث : « احصوا هلال شعبان لرمضان » . وهو من رواية الأقران ، فإنهما اشتركا فى كثير من شيوخهما ؛ انتهى كلام العراقى . قال الذهبى : حدث عن مكحول بن الفضل ، ومحمد بن محمود بن عنبر ، وحماد بن شاكر ، وعبد بن محمد النسفيون ، والهيثم بن كليب الشاشى ، وأحمد بن على بن حسنويه ، وأبو العباس المحبوبى ، وخلق سواهم .

قلت : وحدث عن الإمام البخارى أيضاً حديثين ، أحدهما حديث ابن عباس فى قول الله عز وجل : (ماقطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها) قال اللينة : النخلة ، الحديث . قال الترمذى بعد إخراجه فى تفسير سورة الحشر : سمع منى محمد بن إسماعيل هـذا الحديث انتهى . والثانى حديث أبى سعيد : « يا علىّ لا يحل لأحد أن يجنب فى هذا المسجد غيرى وغيرك » . قال الترمذى بعد إخراجه فى مناقب علىّ : قد سمع محمد بن إسماعيل منى هذا الحديث انتهى. قال الذهبى : قال ابن حبان فى كتاب الثقات : كان أبو عيسى ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر . وقال أبو سعيد الإدريسى : كان أبو عيسى يضرب به المثل فى الحفظ . وقال الحاكم : سمعت عمر بن علك يقول : مات البخارى فلم يخلف

بخراسان مثل أبي عيسى فى العلم والحفظ والورع والزهد ، بكى حتى عمى ، وبقى ضريراً سنين . قال وقيل إن بعض المحدثين امتحن أبا عيسى بأن قرأ له أربعين حديثاً من غرائب حديثه ، فأعادها من صدره ، فقال : مارأيت مثلك انتهى.

وقال الحافظ فى تهذيب التهذيب : قال الإدريسى : كان الترمذى أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث ، صنف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن ، كان يضرب به المثل فى الحفظ . قال الإدريسى : فسمعت أبا بكر بن أحمد بن محمد بن الحارث المروزى الفقيه يقول ، سمعت أحمد بن عبد الله بن داود يقول ، سمعت أبا عيسى الترمذى يقول : كنت فى طريق مكة وكنت قد كتبت جزأين من أحاديث شيخ ، فمر بنا ذلك الشيخ ، فسألت عنه فقالوا فلان ، فرحت إليه وأنا أظن أن الجزأين معى ، وإنما حملت معى فى محملى جزأين غيرهما شبههما ، فلما ظفرت سألته السماع ، فأجاب وأخذ يقرأ من حفظه ، ثم لمح فرأى البياض فى يدى ، فقال : أما تستحيي منى ، فقصصت عليه القصة ، وقلت له : إنى أحفظه كله ، فقال : اقرأ فقرأته عليه على الولاء. فقال : هل استظهرت قبل أن تجىء إلىّ ؟ قلت : لا ، ثم قلت له : حدثنى بغيره ، فقرأ علىّ أربعين حديثاً من غرائب حديثه ، ثم قال : هات ، فقرأت عليه من أوله إلى آخره ، فقال : ما رأيت مثلك انتهى .

قلت : هذه القصة هكذا مذكورة فى تذكرة الحفاظ وغيرها من كتب الرجال والتراجم ، وقد ذكر هذه القصة صاحب العرف الشذى ، فسخها ، فإنه قد زاد فيها من عند نفسه ونقص وغير ، فقال : وله مناقب فى الحفظ ، منها أنه سافر للحج فلقيه بعض المحدثين فى الطريق والتمس منه التحديث ، قال الشيخ : جىء بالقلم والدواة فالتمس الترمذى فلم يجدها ، فجلس بين يدى شيخه وجعل يجر أصبعه على القرطاس ، وأخذ الشيخ فى التحديث ، وروى له قريب ستين حديثاً ، فإذ وقع نظر الشيخ على القرطاس فوجده خالياً صافياً ، فغضب على

الترمذى وأخذ يقول : إنك تضيع أوقاتى ؛ فقال الترمذى : حفظت الأحاديث ؟ فقرأ الأحاديث المسموعة انتهى . فانظر كيف مسخ صورة هذه القصة بزيادة ونقص وتغيير وتبديل .

وقلده صاحب الطيب[1] الشذى ، فنقلها عنه هكذا ، فالعجب من المقلد والمقلد كيف اجتريا على مسخها وتحريفها ولم يراجعا كتب الرجال .

وقال فيه قال أبو الفضل البيلمانى : سمعت نصر بن محمد الشيركوهى يقول ، سمعت محمد بن عيسى الترمذى يقول ، قال لى محمد بن إسماعيل : ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بى . وقال العلامة الشاه عبد العزيز الدهلوى فى بستان المحدثين : ترمذى شاكرد رشيد بخارى است وروش أورا آموخته واز مسلم وأبى داود وشيوخ ايشان نيز روايت دارد ودور بصره وكوفه وواسط ورى وخراسان وحجاز سالها درطلب علم حديث بسر بردة وتصانيف بسياردرين فن شريف ازوى يادكاراست واين جامع بهترين آن كتب است وبلكه ببعضى وجوه وحيثيات از جميع كتب حديث خوب تر واقع شده وترمذى را خليفة بخارى كفته اند وتورع وزهد بحدى داشت كه فوق ان متصور نيست بخوف الهى بسيار كريه وزارى كردونا بينا شد انتهى ملخصه .

قلت أجل تصانيفه وأنفعها هو كتابه الجامع ، وفى آخره كتاب العلل ، وقد جمع فيه فوائد حسنة لايخفى قدرها على من وقف عليها . ومن تصانيفه :

« العلل الكبير » وهو مستغن عن التوصيف ، وفيه معظم النقل عن شيخه البخارى .

ومنها : « شمائل النبى صلى الله عليه وسلم » وهو أحسن الكتب المؤلفة فى هذا الباب كثير الميامن والبركات . وقال الشيخ عبد الحق فى أشعة اللمعات : وخواندن ان براى مهمات مجرب ا كابراست انتهى .

---

(١) هكذا ورد بالأصل ، ولعله أراد صاحب العرف الشذى . (المصحح)

وله كتاب جليل فى التفسير .

وله من التصانيف التاريخ والزهد والأسماء والكنى كما فى التدريب . قال ابن خلكان قال السمعانى : توفى بقرية بوغ فى سنة ٢٧٩ تسع وسبعين ومائتين ، وذكره فى كتاب الأنساب فى نسبة البوغى ، وبوغ بضم الباء الموحدة وسكون الواو وبعدها غين معجمة : وهى قرية من قرى ترمذ على ستة فراسخ منها انتهى .

وقال فى ترجمة أبى جعفر بن محمد بن أحمد بن نصر الترمذى الفقيه الشافعى ، قال السمعانى فى نسبة الترمذى : هذه النسبة إلى مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذى يقال له جيحون ، والناس يختلفون فى كيفية هذه النسبة ، بعضهم يقول بفتح التاء ، وبعضهم يقول بضمها ، وبعضهم يقول بكسرها ، والمتداول على لسان أهل تلك المدينة بفتح التاء وكسر الميم ، والذى كنا نعرفه قديماً كسر التاء والميم جميعاً . والذى يقوله المتفوقون وأهل المعرفة بضم التاء والميم ، وكل واحد يقول معنى لما يدعيه . هذا كله كلام السمعانى . وسألت من رآها هل هى فى ناحية خوارزم أم فى ناحية ما وراء النهر ؟ فقال : بل هى فى حساب ماوراء النهر من ذلك الجانب ، انتهى كلام ابن خلكان .

وفى بستان المحدثين : والمراد بلفظ ما وراء النهر هو نهر بلخ انتهى .

وقال الحافظ الذهبى فى تذكرة الحفاظ ، قال شيخنا ابن دقيق العيد : وترمذ بالكسر : هو المستفيض حتى يكون كالمتواتر . وقال مؤتمن الساجى ، سمعت محمد بن عبد الله الأنصارى يقول : هو بضم التاء انتهى . والسلمى نسبة إلى بنى سليم بالتصغير قبيلة من عيلان ، ذكره ابن عساكر ، وسورة بفتح السين وسكون الواو بعدها راء مهملة : اسم جد الترمذى .

﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن الإمام أباعيسى الترمذى ، إمام مشهور ثقة ، حافظ متقن متفق عليه . قال الحافظ فى التقريب : أحد الأئمة ثقة حافظ انتهى . وقال الحافظ

أبو يعلى : محمد بن عيسى بن سورة بن شداد ، الحافظ ثقة متفق عليه ، له كتاب فى السنن ، وكلام فى الجرح والتعديل . روى عنه ابن محبوب وأجلاء بمرو . وسمعنا سننه من بعض المراوزة عن ابن محبوب عنه ، وهو إمام مشهور بالأمانة والعلم والديانة انتهى .

والعجب من ابن حزم أنه لم يعرف الترمذى وقال هو مجهول ، فرد عليه المحققون من أهل العلم بالحديث . قال الحافظ الذهبى فى ميزان الاعتدال : محمد ابن عيسى بن سورة الحافظ العلم ، أبو عيسى الترمذى صاحب الجامع ، ثقة مجمع عليه ، ولاالتفات إلىقول أبى محمد بن حزم فيه فىالفرائض من كتاب « الاتصال » إنه مجهول ، فإنه ماعرف ولا درى بوجود الجامع والعلل التى له انتهى . وقال فى « سير النبلاء » فى ترجمة الحافظ ابن حزم بعد ماذكر مناقبه ومعائبه مالفظه : وإنى أنا أميل إلى محبة أبى محمد لمحبته بالحديث الصحيح ومعرفته به ، وإن كنت لاأوافقه فى كثير ممايقوله فىالرجال والعلل والمسائلالبشعة فىالأصول والفروع ، وأقطع بخطئه فى غير مسألة ، ولكن لا أكفره ولا أضلله ، وأرجو له العفو والمسامحة ، وأخضع لفرط ذكائه وسعة علمه . ورأيته ذكر قول من يقولأجل المصنفاتالموطأ ، فقال بلأولى الكتب بالتعظيمصحيحا البخارى ومسلم ، وصحيح ابن السكن ، ومنتقى ابن الجارود ، والمنتقى لقاسم بن أصبغ ، ثم بعدها كتاب أبى داود ، وكتاب النسائى . ومصنف القاسم بن أصبغ ، ومصنف أبى جعفر الطحاوى ، قلت ماذكر سنن ابن ماجه ولا جامع أبى عيسى الترمذى ، فإنه مارآهما ولا أدخلا إلى الأندلس إلا بعد موته ، انتهى ما فى سير النبلاء .

قلت : ولم يكن عند الحافظ أبى بكر البيهقى ، أيضاً جامع الترمذى . قال الذهبى فى تذكرة الحفاظ فى ترجمته مالفظه : ولم يكن عنده سنن النسائى ، ولا جامع الترمذى ، ولاسنن ابن ماجه ، بلى كان عنده الحاكم فأكثر عنه انتهى .

وقالالحافظ فى تهذيب التهذيب : قال الخليلى ثقة متفق عليه . وأما أبومحمد

ابن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع فقال فى كتاب « الفرائض من الاتصال » محمد بن عيسى بن سورة مجهول ، ولا يقولن قائل لعله ما عرف الترمذى ولا اطلع الترمذى على حفظه ولا على تصانيفه ، فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة فى خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ : كأبى القاسم البغوى ، وإسماعيل بن محمد الصفار ، وأبى العباس الأصم وغيرهم . والعجب أن الحافظ ابن الفرضى ذكره فى كتابه « المؤتلف والمختلف » ونبه على قدره ، فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه ، انتهى .

﴿ فائدة ﴾ كان أبو عيسى الترمذى فى آخر عمره ضريراً لا اختلاف فيه ، وإنما الاختلاف فى أنه هل ولد أكمه ، أو صار ضريراً بعد أن كان بصيراً ، فقيل : إنه ولد أكمه ، وقيل: لا ، بل أضر فى آخر عمره ، والحق الثانى . قال الحافظ فى تهذيب التهذيب : قال يوسف بن أحمد البغدادى الحافظ : أضر أبو عيسى فى آخر عمره ، وقال وهذا مع الحكاية المتقدمة عن الترمذى (يعنى فى حفظه) يرد على من زعم أنه ولد أكمه انتهى . قلت ويرده أيضاً ماقال العلامة الشاه عبد العزيز فى البستان : تورع وزهد بحدى داشت كه فوق ان متصور نيست بخوف الهى بسيار كريه وزارى كردونا بيناشد . ويرده أيضاً ماقال الحاكم عن عمر بن علك : بكى حتى عمى وبقى ضريراً سنين .

فائدة أخرى : قد عرفت أن اسم الترمذى محمد ، وكنيته أبو عيسى ، وقد اختار الترمذى كنيته على اسمه فإنه لا يعبر عن نفسه إلا بأبى عيسى . وقد كره بعض العلماء التكنى بأبى عيسى لما أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه فى باب مايكره للرجل أن يكتنى بأبى عيسى ، حدثنا الفضل بن دكين ، عن موسى بن على ، عن أبيه : أن رجلا اكتنى بأبى عيسى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن عيسى لا أب له .

وأخرج أيضاً : حدثنا الفضل بن دكين ، عن عبد الله بن عمر بن حفص

عن زيد بن أسلم ، عن أبيه . أن عمر بن الخطاب ضرب ابناً له اكتنى بأبى عيسى ، فقال : إن عيسى ليس له أب .

وقد أجاب عنه بعض الأعلام بأن الحديث الأول مرسل والثانى موقوف وعلى فرض صحة الحديث المرفوع فليس فيه النهى عن الاكتناء بأبى عيسى ، بل فيه بيان الأمر الواقع بأن عيسى لا أب له ، وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك له مزاحاً . كما قال لرجل استحمله : إنى حاملك على ولد الناقة ، فقال يارسول الله ما أصنع بولد الناقة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هل تلد الإبل إلا النوق ، أخرجه الترمذى فى باب المزاح . وأخرج أيضاً عن أبى هريرة قال : قالوا يارسول الله إنك تداعبنا ، قال : «إنى لاأقول إلا حقاً» وقوله تداعبنا : يعنى تمازحنا .

ويؤيد الجواز ما أخرجه أبو داود فى «كتاب الأدب» فى باب من يتكنى بأبى عيسى ، من طريق هشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه : أن عمر ابن الخطاب ضرب ابناً له تكنى أبا عيسى . وأن المغيرة بن شعبة تكنى بأبى عيسى ، فقال له عمر : أما يكفيك أن تكنى بأبى عبد الله ؟ فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كنانى ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وإنا فى جلجتنا ، فلم يزل يكنى بأبى عبد الله حتى هلك . وقوله «فى جلجتنا» أى فى عدد من أمثالنا لاندرى مايصنع بنا .

وفى «الإصابة فى تمييز الصحابة» للحافظ ابن حجر ذكر البغوى من طريق زيد بن أسلم أن المغيرة استأذن على عمر ، فقال أبو عيسى ، قال من أبو عيسى ؟ قال المغيرة بن شعبة . قال هل لعيسى من أب ؟ فشهد له بعض الصحابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكنيه بها ، فقال : إن النبى صلى الله عليه وسلم غفر له ، وإنا لاندرى مايفعل بنا ، وكناه أبو عبد الله انتهى .

فأخبر المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كناه بأبى عيسى

وشهد له بعض الصحابة ، فأى دليل يكون أعظم من هذا للجواز ؟ وأما عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ففهم الكراهة من قوله صلى الله عليه وسلم : « إن عيسى لا أب له » ولذا ضرب ابنه وأنكر على المغيرة بن شعبة بتكنيتهما به ، وتأول تكنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبى عيسى وقال : ما كناه به بل إنما دعاه به بعض الأحيان ، وهذا لا يستدل به على الجواز ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم ربما فعل شيئاً وإن كان خلافه أولى ، ويكون هذا فى حقه مسلوب الكراهة . وهذا معنى قوله : غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر .

قلت : ليس فى النهى عن التكنى بأبى عيسى حديث مرفوع متصل صحيح صريح ، فالظاهر هو الجواز . وأما أثر عمر رضى الله عنه فليس فى حكم المرفوع كما لا يخفى ، والله تعالى أعلم .

فائدة أخرى : قال العلامة الشاه عبد العزيز فى « بستان المحدثين » الحكيم الترمذى صاحب نوادر الأصول ، غير أبى عيسى الترمذى صاحب الجامع ، وهو يعنى جامع الترمذى ، معدود فى الصحاح الستة ، وأما نوادر الأصول فأكثر أحاديثه ضعاف غير معتبرة ، وأكثر الجهال يظنون أن الحكيم الترمذى هو أبو عيسى الترمذى ، فينسبون الأحاديث الواهية إلى أبى عيسى الترمذى ، ويزعمون أنها فى جامع الترمذى . ثم ذكر ترجمة الحكيم الترمذى وترجمة كتابه « نوادر الأصول » .

قلت : المشهور بالترمذى من أئمة الحديث ثلاثة :

الأول — أبو عيسى الترمذى صاحب الجامع .

والثانى — أبو الحسن أحمد بن الحسن المشهور بالترمذى الكبير . قال الحافظ الذهبى فى « تذكرة الحفاظ » : الترمذى الكبير ، هو الحافظ العلم أبو الحسن أحمد بن الحسن بن جنيدب الترمذى ، سمع يعلى بن عبيد ، وأبا النضر ، وعبد الله بن موسى ، وسعيد بن أبى مريم ، وطبقتهم فأكثر ؛ وأكثر

الترحال ، حدث عنه البخارى وأبوعيسى الترمذى وابن ماجه وغيرهم ، وسألوه عن العلل والرجال والفقه ، وكان من أصحاب أحمد بن حنبل، ورواية البخارى عنه عن أحمد بن حنبل فى المغازى من صحيحه . توفى سنة بضع وأربعين ومائتين انتهى . وقال الحافظ فى « تهذيب التهذيب » : قال الحاكم : ورد نيسابور سنة إحدى وأربعين ومائتين ، فحدث فى ميدان الحسين ، ثم حج وانصرف إلى نيسابور ، فكتب عنه كافة مشائخنا ، وسألوه عن علل الحديث والجرح والتعديل . وقال ابن خزيمة : كان أحد أوعية الحديث . قال وقال أبو حاتم : صدوق . وذكره ابن حبان فى الثقات انتهى .

والثالث — الحكيم الترمذى أبو عبد الله محمد بن على بن الحسن بن بشر ، الزاهد الحافظ المؤذن ، صاحب التصانيف ، وهو مشهور بالحكيم الترمذى . قال الذهبى : فى « تذكرة الحفاظ » فى ترجمته : روى عن أبيه ، وقتيبة ابن سعيد ، والحسن بن عمر بن شقيق ، وصالح بن عبد الله الترمذى ، ويحيى ابن موسى بن خت ، وعتبة بن عبد الله المروزى ، وعباد بن يعقوب الرواجنى وطبقتهم . وعنى بهذا الشأن ، ورحل فيه وروى عنه يحيى بن منصور القاضى ، والحسن بن على ، وعلماء نيسابور ، فإنه قدمها فى سنة خمس وثمانين ومائتين . قال السلمى : نفوه من ترمذ بسبب تأليفه كتاب « ختم الولاية » وكتاب « علل الشريعة » . وقالوا : زعم أن للأولياء خاتمة ، وأنه يفضل الولاية . واحتج بقوله عليه السلام « يغبطهم النبيون والشهداء » وقال : لو لم يكونوا أفضل لما غبطوهم ، فجاء إلى بلخ فأكرموه لموافقته إياهم فى المذهب ، قلت : عاش نحواً من ثمانين سنة ، انتهى كلام الذهبى .

وأما كتابه « نوادر الأصول » فقد رتبه على ثلاثمائة أصل، إلا اثنى عشر، وهو الملقب « بسلوة العارفين وبستان الموحدين » . روى أنه قال : ما وضعت حرفاً لينقل عنى ، ولا لينسب إلىّ شىء منه ، ولكن كان إذا اشتد علىّ وقتى

أنسلى به . وفى تصانيفه يلوح صدق ما يقول ، لا سيما فى هذا الكتاب ، حيث لم يقدم خطبة ولا ترتيباً ، وهى ثمان وثمانون ومائتى أصل . وقد قيل : إن الأصول ثلاثمـائة وستون ، وهو موجود فى كتب ورثة الشرف الطوسى بالرى ، كذا قال القشيرى فى فهرست هذا الكتاب ، وله مختصر على قدر ثلاثة ، قاله فى كشف الظنون ص ٦١٥ ج ٢ .

فائدة أخرى : اعلم أن الإمام أبا عيسى الترمذى مع إمامته وجلالتـه فى علوم الحديث ، وكونه من أئمة هذا الشأن ، متساهل فى تصحيح الأحاديث وتحسينها . قال الذهبى فى « ميزان الاعتدال » فى ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزنى ، قال ابن معين : ليس بشىء ، وقال الشافعى وأبو داود : ركن من أركان الكذب . وضرب أحمد على حديثه . وقال الدارقطنى وغيره متروك . وقال أبو حاتم : ليس بالمتين . وقال النسائى : ليس بثقـة . وقال مطرف بن عبد الله المدنى : رأيته وكان كثير الخصومة ، لم يكن أحد من أصحابنا يإخذ عنه (إلى قوله) وأما الترمذى فروى من حديثه : الصلح جائز بين المسلمين ، وصححه . فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذى انتهى . وقال فى ترجمة يحيى بن يمان بعـد ذكر حديث ابن عباس : إن النبى صلى الله عليه وسلم دخل قبراً ليلا ، فأسرج له سراج ، حسنه الترمذى مع ضعف ثلاثة فيه ، فلا يغتر بتحسين الترمذى انتهى .

وقال فى ترجمة محمد الحسن بن أبى يزيد الهمدانى الكوفى ، قال ابن معين : قد سمعنا منه ، ولم يكن بثقة ، وقال مرة كان يـكذب . وقال أحمد : ما أراه يسوى شيئاً . وقال النسائى : متروك ، وقال أبو داود ضعيف ، وقال مرة : كذاب . ثم قال بعد ذكر حديث أبى سعيد ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول الرب تبارك وتعالى : « من شغله القرآن عن ذكرى ومسألتى ، أعطيته أفضل ما أعطى السائلين » الحديث ، حسنه الترمذى فلم يحسن . وقال

الحافظ الزيلعى فى « نصب الراية » ص ٣٦٣ ج ١ : روى الترمذى من حديث المنهال بن خليفة ، عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عباس : أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل قبراً ليلا فأسرج له سراج ، الحديث . قال حديث حسن ، وأنكر عليه لأن مداره على الحجاج بن أرطاة وهو مدلس ولم يذكر سماعاً . قال ابن القطان ومنهال بن خليفة : ضعفه ابن معين . وقال البخارى رحمه الله : فيه نظر انتهى .

قلت : عدم اعتمادهم على تصحيح الترمذى وتحسينه ، إنما هو إذا تفرد بالتصحيح أو التحسين ، وأما إذا وافقه فى ذلك غيره من أئمة الحديث فلا .

فائدة أخرى : اعلم أن أبا عبد الله الحاكم أيضاً متساهل فى تصحيح الحديث وتحسينه ، كما أن الترمذى متساهل فيها لكنهما ليسا بمتساويين فى ذلك ، ففى تخريج الهداية وتوثيق الحاكم لا يعارض ما ثبت فى الصحيح خلافه ، لما عرف من تساهله ، حتى قيل إن تصحيحه دون تصحيح الترمذى والدارقطنى ، بل تصحيحه كتحسين الترمذى ، وأحياناً يكون دونه ، وأما ابن خزيمة وابن حبان : فتصحيحهما أرجح من تصحيح الحاكم بلا نزاع ، فكيف تصحيح البخارى ومسلم انتهى .

فائدة أخرى : قال القارى فى أوائل المرقاة شرح المشكاة ، أعلى أسانيد الترمذى : ما يكون واسطتان بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم ، وله حديث واحد فى سننه بهذا الطريق ، وهو : « يأتى على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالقابض على الجمر » فإسناده أقرب من إسناد البخارى ومسلم وأبى داود ، فإن لهم ثلاثيات انتهى .

قلت : ليس الأمر كما قال القارى ، فإن الترمذى روى هذا الحديث فى جامعه فى كتاب « الفتن » هكذا حدثنا إسماعيل بن موسى الفزارى ابن ابنة السدى الكوفى ، حدثنا عمر بن شاكر عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم : « يأتى على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالقابض على الجمر » هذا حديث غريب من هـذا الوجه انتهى . فليس بين الترمذى وبين النبى صلى الله عليه وسلم فى إسناد هذا الحديث واسطتان ، بل فيه ثلاث وسائط : إسماعيل بن موسى ، وعمر بن شاكر ، وأنس بن مالك . فهـذا الحديث ثلاثى ، وليس إسناده أقرب من إسناد البخارى ومسلم وأبى داود كما زعم القارى .

فائدة أخرى : اعـلم أنه ليس فى جامع الترمذى ثلاثى غير حديث أنس المذكور ، وأما فى صحيح البخارى فاثنان وعشرون ثلاثياً قد أفرزها العلماء بالتأليف ، كعلى القارى الهروى وغيره . قال صاحب « كشف الظنون » : وتنحصر الثلاثيات فى صحيح البخارى فى اثنين وعشرين حديثاً ، الغالب عن مكى بن إبراهيم ، وهو ممن حدثه عن التابعين وهم فى الطبقة الأولى من شيوخه ، مثل : محمد بن عبد الله الأنصارى ، وأبى عاصم النبيل ، وأبى نعيم ، وخلاد بن يحيى ، وعلى بن عباس ، وعليه شرح لطيف لمحمد شاه بن حاج حسن ، المتوفى سنة تسع وثلاثين وتسعمائة انتهى . وأما صحيح مسلم ، فليس فيه ثلاثى . وكذا أبو داود والنسائى ليس فيهما أيضاً ثلاثى . وأما ابن ماجه ففيه عدة ثلاثيات ، وهذه الثلاثيات من طريق جبارة بن المغلس . وأما الدارمى : فثلاثياته أكثر من ثلاثيات البخـارى ، كذا فى « الحطة » ص ١١٣ . وقال فى « كشف الظنون » : ثلاثيات الدارمى ، هى خمسة عشر حديثاً ، وقعت فى مسنده بسنده انتهى ، فلينظر :

وأما مسند أحمد : فثلاثياته تزيد على ثلاثمائة حديث . وليعلم أن بينى وبين رسول الله صلى الله عليه وسـلم فى إسناد ثلاثى الترمذى المذكـور ، اثنين وعشرين واسطة شيخنا .

(١) السيد محمد نذير حسين .

(٢) الشاه محمد إسحاق .

(٣) الشاه عبد العزيز .

(٤) الشاه ولى الله . . . الدهلويون .

(٥) الشيخ أبو طاهر المدنى .

(٦) الشيخ إبراهيم الكردى .

(٧) الشيخ المزاحى .

(٨) الشهاب أحمد السبلى .

(٩) الشيخ النجم الغيطى .

(١٠) الزين زكريا .

(١١) العز عبد الرحيم .

(١٢) الشيخ عمر المراغى .

(١٣) الفخر بن البخارى .

(١٤) عمر بن طبرزد البغدادى .

(١٥) أبو الفتح عبد الملك .

(١٦) أبو عامر محمود بن القاسم .

(١٧) أبو محمد عبد الجبار الجراحى المروزى .

(١٨) أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبى المروزى .

(١٩) أبو عيسى الترمذى .

(٢٠) إسماعيل بن موسى الفزارى .

(٢١) عمر بن شاكر .

(٢٢) أنس بن مالك رضى الله عنه وعن جميعهم .

فائدة أخرى : اعلم أن بعض العلماء الحنفية ، زعموا أن الإمام أبا عيسى

الترمذى كان شافعى المذهب ، وبعضهم قالوا إنه كان حنبلى المذهب ، وهـذا قولهم بأفواههم وباطل ما يزعمون . والحق أنه لم يكن شافعياً ولا حنبلياً ، كما أنه لم يكن مالـكياً ولا حنفياً ، بل كان هو رحمه الله تعالى من أصحاب الحديث متبعاً للسنة عاملا بها ، مجتهداً غير مقلد لأحد من الرجال ، وهذا ظاهر لمن قرأ جامعه وأمعن النظر وتدبر فيه .

والعجب أنهم كيف زعموا أنه كان شافعياً أو حنبلياً . ألم يعلموا أنه لو كان شافعياً مقلداً للإمام الشافعى ، لرجح مذهب إمامه الشافعى فى جميع المواضع المختلف فيها أو أكثرها على مذهب غيره ، وحماه ونصره وأيده كما هو شأن المقلدين ، لـكنه لم يفعل ذلك ، بل رد فى بعض المواضع من كتابه قول الشافعى ، ألا ترى أنه قال فى باب تأخير الظهر فى شـدة الحر ، بعـد رواية حديث الإبراد : وقد اختار قوم من أهل العلم تأخير صلاة الظهر فى شدة الحر وهو قول ابن المبارك وأحمد وإسحاق . وقال الشافعى : إنما الإبراد بصلاة الظهر إذا كان مسجداً ينتاب أهله من البعد ، فأما المصلى وحده والذى يصلى فى مسجد قومه ، فالذى أحب له أن لا يؤخر الصلاة فى شدة الحر . ومعنى من ذهب إلى تأخير الظهر فى شدة الحر ، وهو أولى وأشبه بالاتباع .

وأما ماذهب إليـه الشافعى أن الرخصة لمن ينتاب من البعد والمشقة على الناس ، فإن فى حديث أبى ذر ما يدل على خلاف ما قال الشافعى . قال أبو ذر : كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم فى سفر فأذن بلال بصلاة الظهر ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « يا بلال أبرد ثم أبرد » ، فلو كان الأمر على ما ذهب إليـه الشافعى لم يـكن للإبراد فى ذلك الوقت معنى لاجتماعهم فى السفر ، وكانوا لا يحتاجون أن ينتابوا من البعد ، انتهى كلام الترمذى .

وأليس لهم علم بأنه قال فى باب الذى يصلى الفريضة ، ثم يؤم الناس بعد ذلك ، والعمل على هذا عند أصحابنا الشافعى وأحمد وإسحاق انتهى .

وقال فى باب الرجل يسلم وعنده عشر نسوة ، والعمل على حديث غيلان عند أصحابنا ، منهم الشافعى وأحمد وإسحاق انتهى .

وقال فى باب النهى عن المحاقلة والمزابنة ، وهو قول الشافعى وأصحابنا انتهى .

وقال فى باب ما جاء فى الصلاة فى مرابض الغنم وأعطان الإبل ، وعليه العمل عند أصحابنا ، وبه يقول أحمد وإسحاق ، فأقوال الترمذى هـذه تنادى بأعلى نداء أنه لم يكن شافعياً ولا حنبلياً ، وتبطل قول من زعم خلاف ذلك إبطالاً بيناً .

فإن قلت : فما المراد بقوله أصحابنا ؟

قلت : كان أبو عيسى الترمذى من أهل الحديث ، وكان مذهبه مذهب أهل الحديث ، والمراد بقوله أصحابنا : أهل الحديث . قال القارى فى « المرقاة شرح المشكاة » فى شرح قول الترمذى فى خارجة الراوى : وهو ليس بالقوى عند أصحابنا ، أى أهل الحديث ، قاله الطيبى انتهى .

قلت : وهذا هو الحق وعليه يدل أقوال الترمذى المذكورة .

وقال : بعض الحنفية فى تعليقه على جامع الترمذى : أما مذاهب أرباب الصحاح ، فقيل إن البخارى شافعى ، ولـكن الحق أن البخارى مجتهد . وأما مسلم : فلا أعلم مذهبه بالتحقيق . وأما ابن ماجه فلعله شافعى ، والترمذى شافعى . وأما أبو داود والنسائى : فالمشهور أنهما شافعيان ، ولـكن الحق أنهما حنبليان . وقد شحنت كتب الحنابلة بروايات أبى داود عن أحمد انتهى كلامه .

قلت : كما أن البخارى رحمه الله تعالى كان متبعاً للسنة عاملا بها ، مجتهداً غير مقلد لأحد من الأئمة الأربعة وغيرهم . كذلك مسلم والترمذى وأبو داود والنسائى وابن ماجه ، كلهم كانوا متبعين للسنة عاملين بها ، مجتهدين غير مقلدين لأحد .

وأما الاستدلال على أن الحق أن أبا داود والنسائى حنبليان ، بدليل أن كتب الحنابلة مشحونة بروايات أبى داود عن أحمد فباطل جداً ، لأنه لو سلم أن كتب الحنابلة مشحونة برواية أبى داود ، ولا يستلزم كونه حنبلياً ، فضلا أن يكونا حنبليين . ألا ترى أن كتب الحنفية مشحونة ومملوءة بروايات الإمام أبى يوسف وبروايات الإمام محمد ، ومع ذلك لم يكونا حنفيين مقلدين للإمام أبى حنيفة .

واعلم أن هذا البعض قد ادعى أن الإمام أبى داود والنسائى كانا حنبليين يعنى مقلدين للإمام أحمد بن حنبل مطلقاً من غير تقييد ، ثم تنبه فتنزل فقال فى موضع آخر من تعليقه على الترمذى ما لفظه : يحيى بن سعيد حنفى مذهباً كما فى تاريخ ابن خلكان ، إلا أن تقليد السلف كان التقليد فى الاجتهاديات التى لم يثبت فيها المرفوع والموقوف ، لا كتقليدنا ، وهذا ظنى انتهى .

قلت : لم يثبت أيضاً بدليل صحيح كون الإمام أبى داود والنسائى مقلدين للإمام أحمد بن حنبل فى الاجتهاديات ، وإنما هو ظن من هذا البعض ، وإن الظن لايغنى من الحق شيئاً . وقوله : وأما ابن ماجه فلعله شافعى يدل على أنه لم يكن عند هذا البعض دليل على كون ابن ماجه شافعياً . قال بعض الحنفية فى مقدمة شرحه لصحيح مسلم نقلا عن توجيه النظر مالفظه : قال بعض البارعين فى علم الأثر : أما البخارى وأبو داود : فإمامان فى الفقه ، وكانا من أهل الاجتهاد . وأما مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن خزيمة وأبو يعلى والبزار ونحوهم : فهم على مذهب أهل الحديث ، ليسوا مقلدين لواحد بعينه من العلماء ، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق ، بل يميلون إلى قول أئمة الحديث ، كالشافعى وأحمد وإسحاق وأبى عبيد وأمثالهم ، وهم إلى مذاهب أهل الحجاز أميل منهم إلى مذاهب أهل العراق . وأما أبو داود الطيالسى ؛ فأقدم من هؤلاء كلهم من طبقة يحيى بن سعيد القطان ، ويزيد بن هارون الواسطى ،

وعبد الرحمن بن مهدى ، وأمثال هؤلاء من طبقة شيوخ الإمام أحمد ، وهؤلاء كلهم لا يألون جهداً فى اتباع السنة . غير أن منهم من يميل إلى مذهب العراقيين كوكيع ويحيى بن سعيد ومنهم من يميل إلى مذهب المدنيين كعبد الرحمن بن مهدى . وأما الدارقطنى : فإنه كان يميل إلى مذهب الشافعى ، إلا أن له اجتهاداً وكان من أئمة الحديث والسنة ، ولم يكن حاله كحال أحد من كبار المحدثين ، ممن جاء على أثره ، فالتزم التقليد فى عامة الأقوال ، إلا فى قليل منها مما يعد ويحصر ، فإن الدارقطنى كان أقوى فى الاجتهاد منه ، وكان أفقه وأعلم منه انتهى . وقال : والظاهر أن أبا داود أقرب إلى الحنبلية ؛ فإن كتب الحنابلة مشحونة برواياته عن أحمد ، نقله عن العرف الشذى ، وقد عرفت جوابه .

فإن قلت : فإذا لم يكن الإمام البخارى شافعياً مقلداً للإمام الشافعى ؛ فلم عدوه من الشافعية ؟ولم يذكره أهل الطبقات الشافعية فى طبقاتهم ؟

قلت: قال العلامة الشاه ولى الله الدهلوى فى «حجة الله البالغة ص١٢٢ ج ١ : وكان أصحاب الحديث قد ينسب إلى أحد المذاهب لكثرة موافقته له ، كالنسائى والبيهقى، ينسبان إلى الشافعى » انتهى بلفظه . وقال فى رسالته « الإنصاف » : ومعنى انتسابه إلى الشافعى ، أنه جرى على طريقته فى الاجتهاد واستقراء الأدلة ، وترتيب بعضها على بعض وافق اجتهاده اجتهاده ، وإذا خالف أحياناً لم يبال بالمخالفة ، ولم يخرج عن طريقته إلا فى مسائل ، وذلك لا يقدح فى دخوله فى مذهب الشافعى . ومن هذا القبيل محمد بن إسماعيل البخارى ، فإنه معدود فى طبقات الشافعية للشيخ تاج الدين السبكى . وقال : إنه تفقه بالحميدى ، والحميدى تفقه بالشافعى انتهى بلفظه . وقال العلامة الشيخ إسماعيل العجلونى فى كتابه « الفوائد الدرارى » : تنبيه ما تقدم آنفاً من أخذ البخارى عن الكرابيسى والزعفرانى وأبى ثور أن يكون شافعياً . وقد اختلف فى مذهبه ، فقيل إنه شافعى المذهب ، وجرى عليه التاج السبكى فى طبقاته فقال : وذكره أبو عاصم فى طبقات الشافعية ، وقال : إنه سمع من الكرابيسى وأبى ثور والزعفرانى ،

وتفقه على الحميدى ، وكلهم من أصحاب الشافعى انتهى . وقيل : إنه حنبلى ، وذكره أبو الحسن بن العراقى فى أصحاب الإمام أحمد بن حنبل ، وأسند عن البخارى أنه قال : دخلت بغداد ثمان مرات وفى كل ذلك أجالس أحمد ابن حنبل ؟ فقال لى آخر ما ودعته : يا أبا عبد الله أتترك العلم والناس وتصير إلى خراسان ؟ فقال البخارى : فأنا الآن أذكر قوله ، وقال : وقيل كان مجتهداً مطلقاً ، واختاره السخاوى . قال : وأميل بكونه مجتهداً . صرح به تقى الدين ابن تيمية فقال : إنه إمام فى الفقه من أجل الاجتهاد انتهى .

الفصل الثانى

فى فضائل جامع الترمذى ومحاسنه

قال الحافظ الذهبى فى «تذكرة الحفاظ» ، عن أبى على منصور بن عبد الله الخالدى ، قال قال أبو عيسى الترمذى : أصنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به ، وعرضته على علماء العراق فرضوا به ، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به ، ومن كان فى بيته هذا الكتاب فكأنما فى بيته نبى يتكلم ، انتهى .

قال الحافظ ابن الأثير فى « جامع الأصول » : كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة ، وأحسنها ترتيباً وأقلها تكراراً ، وفيه ماليس فى غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال ، وتبيين أحوال الحديث من الصحيح والسقيم والغريب ، وفيه جرح وتعديل انتهى .

وقال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروى : كتاب أبى عيسى الترمذى عندنا أفيد من كتاب البخارى ومسلم . قيل ولم ذلك ؟ قال كان كتابهما لا يصل إلى الفائدة منهما لا يكون من أهل المعرفة التامة ، وهذا كتاب قد شرح أحاديثه وبينها ، فيصل إلى الفائدة كل أحد من الناس من الفقهاء والمحدثين وغيرهما انتهى .

وقال السيوطى فى « قوت المغتذى » : قال الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر ابن رشيد : الذى عندى أن الأقرب إلى التحقيق ، والأحرى على واضح الطريق أن يقال : إن كتاب الترمذى يضمن الحديث مصفاً على الأبواب وهو علم برأسه . والفقه علم ثان ، وعلل الحديث ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم وما بينهما من المراتب علم ثالث ، والأسماء والكنى رابع ، والتعديل والتجريح خامس ، ومن أدرك النبى صلى الله عليه وسلم ممن لم يدركه ومن أسند عنه فى كتابه سادس ، وتعديد من روى ذلك الحديث سابع ، هذه علومه المجملة . وأما التفصيلية متعدية وبالجملة فمنفعته كثيرة وفوائده غزيرة ، انتهى.

قال الحافظ فتح الدين بن سيد الناس : ومما لم يذكره ماتضمنه من الشذوذ وهو نوع ثامن ، ومن الموقوف وهو تاسع ، ومن المدرج وهو عاشر ، وهذه الأنواع مما يكثر فوائده . وأما مايقل فيه وجوده من الوفيات ، والتنبيه على معرفة الطبقات أو ما يجرى مجرى ذلك ، فداخل فيما أشار إليه من فوائده التفصيلية انتهى .

وقال فيه قال القاضى أبو بكر بن العربى فى أول شرح الترمذى : اعلموا أنار الله أفئدتكم أن كتاب الجعفى هو الأصل الثانى فى هذا الباب ، والموطأ هو الأول ، وعليهما بنى الجميع ، كالقشيرى والترمذى ، وليس فى قدر كتاب أبى عيسى مثله حلاوة مقطع ، ونفاسة منزع ، وعذوبة مشرع . وفيه أربعة عشر علماً على فوائد : صنف وذلك أقرب إلى العمل ، وأسند وصحح ، وأسقم ، وعدد الطرق ، وجرح ، وعدل ، وأسمى ، وأكنى ، ووصل ، وقطع ، وأوضح والمعمول به والمتروك ، وبين اختلاف العلماء فى الرد والقبول لآثاره ، وذكر اختلافهم فى تأويله .

وكل من هذه العلوم أصل فى بابه ، وفرد فى نصابه ، فالقارىء له لايزال فى رياض مونقة ، وعلوم متدفقة انتهى .

وقال الشيخ إبراهيم البيجورى فى « المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية » : وناهيك بجامعه الصحيح الجامع للفوائد الحديثية والفقهية ، والمذاهب السلفية والخلفية ، فهو كاف المجتهدين ، مغن المقلدين ، انتهى .

وقال العلامة الشاه ولى الله محدث الهند فى « حجة الله البالغة » : وكان أوسعهم علماً عندى وأنفعهم تصنيفاً ، وأشهرهم ذكراً ، رجال أربعة متقاربون فى العصر .

أولهم : أبو عبد الله البخارى : وكان غرضه تجريد الأحاديث الصحاح المستفيضة المتصلة من غيرها ، واستنباط الفقه والسيرة والتفسير منها ، فصنف جامعه الصحيح ، ووفى بما شرط . ولعمرى إنه نال من الشهرة والقبول درجة لا يرام فوقها .

وثانيهم : مسلم النيسابورى : توخى تجريد الصحاح المجمع عليها بين المحدثين المتصلة المرفوعة مما يستنبط منها السنة ، وأراد تقريبها إلى الأذهان ، وتسهيل الاستنباط منها فرتب ترتيباً جيداً ، وجمع طرق كل حديث فى موضع واحد ليتضح اختلاف المتون ، وتشعب الأسانيد أصرح ما يكون .

وثالثهم : أبو داود السجستانى : وكان همته جمع الأحاديث التى استدل بها الفقهاء ، ودارت فيهم وبنى عليها الأحكام علماء الأمصار . فصنف سننه ، وجمع فيها الصحيح والحسن ، واللين الصالح للعمل . قال أبو داود : ما ذكرت فى كتابى حديثاً أجمع الناس على تركه ، وما كان منها ضعيفاً صرح بضعفه ، وما كان فيه علة بينها بوجه الخائض فى هذا الشأن ، وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم ، وذهب إليه ذاهب .

ورابعهم : أبو عيسى الترمذى : وكأنه استحسن طريقة الشيخين ، حيث بينا وما أبهما . وطريقة أبى داود حيث جمع كل ماذهب إليه ذاهب ، فجمع كلتا الطريقتين ، وزاد عليهما بيان مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، فجمع

كتاباً جامعاً ، واختصر طرق الحديث اختصاراً لطيفاً . فذكر واحداً وأومأ إلى ما عداه ؛ وبين أمر كل حديث من أنه صحيح أو حسن أو ضعيف أو منكر ، وبين وجه الضعيف ليكون الطالب على بصيرة ، فيعرف ما يصلح للاعتبار عما دونه وذكر أنه مستفيض أو غريب ، وذكر مذاهب الصحابة وفقهاء الأمصار لمن وسمى من يحتاج إلى التسمية ، وكنى من يحتاج إلى الكنية ، ولم يدع خفاء هو من رجال العلم ، ولذلك يقال : إنه كاف للمجتهد مغن المقلد ، انتهى .

وقال العلامة الشاه عبد العزيز فى « بستان المحدثين » : تصانيف الترمذى فى هذا الفن كثيرة ، وأحسنها هذا الجامع ، بل هو أحسن من جميع كتب الحديث من وجوه .

الأول : من جهة حسن الترتيب وعدم التكرار .

والثانى : من جهة ذكر مذاهب الفقهاء ووجوه الاستدلال لكل أحد من أهل المذاهب .

والثالث : من جهة بيان أنواع الحديث عن الصحيح والحسن ، والضعيف والغريب ، والمعلل .

والرابع : من جهة بيان أسماء الرواة وألقابهم وكناهم . والفوائد الأخرى المتعلقة بعلم الرجال انتهى .

وقال الحافظ قطب الدين القسطلانى :

أحاديث الرسول جلا الهموم ... وبرء المرء من ألم الكلوم
فلا تبغ بها أبداً بديلا ... وعرف بالصحيح من السقيم
وأن الترمذى لقد تصدى ... لعلم الشرع مغن عن علوم
غدا خضراً نضيراً فى المعانى ... فأضحى روضه عطر الشميم
فمن جرح وتعديل حواه ... ومن علل ومن فقه قويم
ومن أثر ومن أسماء قوم ... ومن ذكر الكنى لصد فهيم

ومن نسخ ومشتبه الأسامى ومن فرق ومن جمع فهيم
ومن قول الصحاب وتابعيهم بحل أو بتحريم عميم
ومن نقل إلى الفقهاء يعزى ومن معنى بديع مستقيم
ومن طبقات أعصار تقضت ومن حل لمنعقد عقيم
وقسم ما روى حسناً صحيحاً غريباً فارتضاه ذوو الفهوم
ففاق مصنفات الناس قدماً وراق فكان كالعقد النظيم
وجاء كأنه بدر تلالا ينير غياهب الجهل العظيم
فنافس فى اقتباس من نفيس بأنفاس ودع قول الخصوم
فإن الحق أبلج ليس يخفى طلاوته على الذهن السليم
وفضل العلم يظهر حين يأتى عن الأرواح مألوف الجسوم
فقارى العلم يرقى للثريا ويبقى بالثرى أثر الرسوم
وليس العلم ينفع من حواه بلا عمل يعين على القدوم
كتاب الترمذى غدا كتاباً يعطر نشره مر النسيم
وإسنادى له فى العصر يعلو أساوى فيه ذا سن قديم
فربى الله أحمد كل حين على إيلاء أفضال عميم
وصل مدى الزمان على رسول يفوح لذكره أرج النسيم

وقال بعضهم :

كتاب الترمذى رياض علم جلت أزهاره زهر النجوم
به الآثار واضحة أبينت بألقاب أقيمت كالرسوم
فأعلاها الصحاح وقد أنارت نجوم للخصوص وللعموم
ومن حسن يليها أو غريب وقد بان الصحيح من السقيم
فعلله أبو عيسى مبيناً معالمه لطلاب العلوم
وطرزه بآثار صحاح تخيرها أولو النظر السليم

(١) الحسن والبهجة .

من العلماء والفقهاء قدماً ... وأهل الفضل والنهج القويم
فجاء كتابه علقاً نفيساً ... تنافس فيه أرباب العلوم
ويقتبسون منه نفيس علم ... يفيد نفوسهم أسنى الرسوم
كتبناه رويناه لنروى ... من التسنيم فى دار النعيم
وغاص الفكر فى بحر المعانى ... فأدرك كل معنى مستقيم
فأخرج جوهراً يلتاح نوراً ... فقلد عقده أهل الفهوم
ليصعد بالمعانى للمعالى ... بسعد بعد توديع الجسوم
محل العلم لا يأوى تراباً ... ولا يبلى على الزمن القديم
فمن قرأ العلوم ومن رواها ... لتنقله إلى المعنى المقيم
فإن الروح تألف كل روح ... وريحاً منه عاطرة النسيم
تحلى من عقائده عقوداً ... منظمة بياقوت وتوم
وتدرك نفسه أسنى ضياء ... من العلم النفيس لدى العليم
ويحيى جسمه أحلى لذاذ ... محياه[1] على الخير الجسيم
جزى الرحمن خيراً بعد خير ... أبا عيسى على الفعل الكريم
وألحقه بصالح من حواه ... مصنفه من الجمل[2] العظيم
وكان سميه فيه شفيعاً ... محمد المسمى بالرحيم
صلاة الله تورثه علاء ... فإن لذكره أزكى النسيم

الفصل الثالث

فى ذكر رواة جامع الترمذى

قال الحافظ أبو جعفر بن الزبير فى برنامجه : روى هذا الكتاب عن الترمذى ستة رجال فيما علمته : أبو العباس محمد بن أحمد محبوب ، وأبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشى ، وأبو ذر محمد بن إبراهيم ، وأبو محمد الحسن بن إبراهيم

(١) المحيا : الوجه .   (٢) الجمل : الجماعة من الناس .

القطان ، وأبو حامد أحمد بن عبد الله التاجر ، وأبو الحسن الفزارى .

قال : وأما ماذكره بعض الناس من أنه لايصح سماع أحد فى هذا المصنف من أبى عيسى ولا روايته عنه ، وهو كلام يعزى إلى أبى محمد بن عتاب ، عن أبى عمرو السفاقسى ، عن أبى عبدالله الفسوى ؛ فهو باطل ، قاله من قاله . فإن الروايات فى الكتاب منتشرة متتابعة عن جملة معروفين عن المصنف . ثم إن أبا عبدالله بن عتاب ، وابنه أبامحمد المذكور ، والحافظ أبا على الغسانى وغيرهم من أئمة هذا الشأن ، قد أسندوا الكتاب فى فهارسهم ، وما تعرضوا لشىء مما ذكره من تقدم كلامه من جهل الكتاب وانقطاع الرواية ، ولا ذكروا ذلك عن أحد انتهى .

الفصل الرابع

فى بيان شرط الترمذى فى كتابه الجامع

قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر فى كتاب « شروط الأئمة » : لم ينقل عن واحد من الأئمة الخمسة أنه قال : شرطت فى كتابى هذا أن أخرج على كذا ، لكن لما سبرت كتبهم ، علم بذلك شرط كل واحد منهم .

فشرط البخارى ومسلم : أن يخرجا الحديث المجمع على ثقة نقلته إلى الصحابى المشهور .

أما أبو داود والنسائى : فإن كتابيهما ينقسمان على ثلاثة أقسام :

الأول — الصحيح المخرج فى الصحيحين .

والقسم الثانى — صحيح على شرطهما . وقد حكى أبو عبد الله بن منده أن شرطهما إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال ، فيكون هذا القسم من الصحيح ، إلا أنه طريق لا يكون طريق ماأخرج البخارى ومسلم فى صحيحيهما ، بل طريقه طريق

ما ترك البخارى ومسلم من الصحيح : لما بينا أنهما تركا كثيراً من الصحيح الذى حفظاه .

والقسم الثالث — أحاديث أخرجاها من غير قطع منهما بصحتها ، وقد أبانا علتها بما بينه أهل المعرفة ، وإنما أودعا هذا القسم فى كتابيهما لرواية قوم لها واحتجاجهم بها ، فأورداها وبينا سقمها لتزول الشبهة ، وذلك إذا لم يجدا لها طريقاً غيره ، لأنه أقوى عندهما من رأى الرجال .

وأما أبو عيسى الترمذى : فكتابه على أربعة أقسام :

الأول — ما هو صحيح مقطوع به ، وهو ما وافق البخارى ومسلماً .

والثانى — ما هو شرط أبى داود والنسائى كما بينا فى القسم الثانى لهما .

وقسم ثالث — كالقسم الثالث لهما أخرجه وأبان علته .

وقسم رابع — أبان هو عنه وقال : ما أخرجت فى كتابى إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء . فعلى هذا الأصل كل حديث احتج به محتج ، أو عمل بموجبه عامل أخرجه ، سواء صح طريقه أو لم يصح ، وقد أزاح عن نفسه ، فإنه تكلم على كل حديث بما فيه ، وكان من طريقه أن يترجم باباً فيه حديث مشهور عن صحابى قد صح الطريق إليه ، وأخرج حديثه فى الكتب الصحاح ، فيورد فى الباب ذلك الحكم من حديث صحابى آخر لم يخرجوه من حديثه ، ولا يكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول ، إلا أن الحكم صحيح ، ثم يتبعه بأن يقول : وفى الباب عن فلان وفلان ويعد جماعة ، منهم الصحابى الذى أخرج ذلك الحكم من حديثه ، وقلما يسلك هذه الطريق إلا فى أبواب معدودة انتهى .

وقال الحافظ الحازمى فى «شروط الأئمة» : مذهب من خرج الصحيح أن يعتبر حال الراوى العدل فى مشائخه ، وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً ، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجه . وعن بعضهم مدخول لا يصلح

إخراجه إلا فى الشواهد والمتابعات . قال : وهذا باب فيه غموض ، وطريق إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوى الأصل ومراتب مداركهم ، فانوضح ذلك بمثال ، وهو أن تعلم أن أصحاب الزهرى مثلا على خمس طبقات ، ولكل طبقة منها مزية على التى تليها .

فالأولى : فى غاية الصحة ، نحو مالك وابن عيينة وعبد الله بن عمر ويونس وعقيل ونحوهم ، وهى مقصد البخارى .

والثانية : شاركت الأولى فى الثبت ، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان ، وبين طول الملازمة للزهرى ؛ كان فيهم من يلازمه فى السفر ويلازمه فى الحضر ، والثانية لم تلازم الزهرى إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه ، وكانوا فى الإتقان دون الطبقة الأولى ، وهذه شرط مسلم نحو الأوزاعى ، والليث بن سعد ، والنعمان بن راشد ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، وابن أبى ذئب .

والثالثة : جماعة لزموا الزهرى كالطبقة الأولى ، غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح ، فهم بين الرد والقبول نحو : سفيان بن حسين ، وجعفر ابن برقان ، وإسحاق بن يحيى الكلبى ، وهم شرط أبى داود والنسائى .

والرابعة : قوم شاركوا أهل الثالثة فى الجرح والتعديل ، وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهرى لأنهم لم يصاحبوا الزهرى كثيراً ، وهم شرط الترمذى . قال : وفى الحقيقة شرط الترمذى أبلغ من شرط أبى داود ، لأن الحديث إذا كان ضعيفاً أو من حديث أهل الطبقة الرابعة ، فإنه يبين ضعفه وينبه عليه ، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات ، ويكون اعتماده على ماصح عند الجماعة . ومن هذه الطبقة زمعة بن صالح ، ومعاوية بن يحيى الصدفى ، والمثنى بن الصباح .

والخامسة : قوم من الضعفاء والمجهولين لايجوز أن يخرج لهم إلا على سبيل

الاعتبار والاستشهاد عند أبى داود ، فمن دون ، فأما عند الشيخين فلا ، كبحر ابن كنيز السقاء ، والحكم بن عبد الله الأبلى ، وعبد القدوس بن حبيب ، ومحمد بن سعيد المصلوب . وقد يخرج البخارى أحياناً عن أعيان الطبقة الثانية ، ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة ، وأبو داود عن مشاهير الرابعة ، وذلك لأسباب اقتضته .

الفصل الخامس

فى بيان أن رتبة جامع الترمذى هل هى بعد الصحيحين أو بعد سنن أبى داود أو بعد سنن النسائى ؟

قال فى « كشف الظنون » جامع الصحيح للامام الحافظ أبى عيسى محمد ابن عيسى الترمذى ، وهو ثالث الكتب الستة فى الحديث ، يعنى أن رتبته بعد الصحيحين ، وقال السيوطى فى التدريب ص٥٦ قال الذهبى : انحطت رتبة جامع الترمذى عن سنن أبى داود والنسائى لإخراجه حديث المصلوب والكلبى وأمثالهما انتهى .

ويفهم من رموز التقريب ، وتهذيب التهذيب ، والخلاصة وتذكرة الحفاظ ، أن رتبة جامع الترمذى بعد سنن أبى داود ، وقبل سنن النسائى : فإن أصحاب هذه الكتب يكتبون « د » « ت » « س » مشيرين إلى سنن أبى داود وجامع الترمذى وسنن النسائى . وقال السيوطى فى كتابه الجامع الصغير فى بيان رموزه « خ » للبخارى « م » لمسلم « ق » لهما « د » لأبى داود « ت » للترمذى « ن » للنسائى انتهى . قال المناوى فى شرحه فيض القدير : صنيع المؤلف قاض بأن جامع الترمذى بين أبى داود والنسائى فى الرتبة انتهى .

قلت : فيما قال الحافظ الذهبى من انحطاط رتبة جامع الترمذى عن سنن أبى داود والنسائى عندى نظر ، والظاهر هو ما فى « كشف الظنون » من أنه

ثالث الكتب الصحاح الستة ، فإن الترمذى وإن أخرج حديث المصلوب والكلبى وأمثالها ، لكنه بين ضعفه ، فيكون حديث المصلوب وأمثاله عنده من باب الشواهد والمتابعات . فقد عرفت أن الحافظ الحازمى قال : إن شرط الترمذى أبلغ من شرط أبى داود ، لأن الحديث إذا كان ضعيفاً أو من حديث أهل الطبقة الرابعة ، فإنه يبين وينبه عليه ، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد ، واعتماده على ما صح عن الجماعة انتهى . ومع هذا فجامع الترمذى أكثر نفعاً وأجمع فائدة من سنن أبى داود والنسائى . فالظاهر هو ما قال صاحب كشف الظنون والله تعالى أعلم .

الفصل السادس

فى بيان أنه ليس فى جامع الترمذى حديث موضوع

اعلم زادك الله علماً نافعاً أن الحافظ ابن الجوزى قد ذكر فى موضوعاته ثلاثة وعشرين حديثاً مما أخرجه الترمذى فى جامعه ، وحكم عليها بالوضع . والتحقيق أنها ليست بموضوعة كما حققه الحافظ السيوطى فى كتابه « القول الحسن فى الذب عن السنن » ولا تعجب من ابن الجوزى أنه كيف حكم عليها بالوضع وهى فى جامع الترمذى ، فإنه قد حكم على حديث بالوضع وهو فى صحيح مسلم ، ولا شك أنه متساهل فى الحكم بالوضع ، كما أن الحاكم متساهل فى الحكم بالتصحيح ، وتساهلهما مشهور . قال الحافظ ابن حجر : غالب ما فى كتاب ابن الجوزى موضوع ، والذى ينتقد عليه بالنسبة إلى ما لا ينتقد قليل جداً .

قال : وفيه من الضرر أن يظن ما ليس بموضوع موضوعاً عكس الضرر بمستدرك الحاكم ، فإنه يظن ما ليس بصحيح صحيحاً . قال : ويتعين الاعتناء بانتقاد الكتابين ، فإن الكلام فى تساهلهما أعدم الانتفاع بهما إلا لعالم بالفن

لأنه ما من حـديث إلا ويمكن أن يكون قد وقع فيـه تساهل ، انتهى . قال السيوطى فى « التدريب » بعد ذكر كلام الحـافظ هذا مالفظه : قد اختصرت هذا الـكتاب ـ يعنى موضوعات ابن الجوزى ـ فعلقت أسانيده ، وذكرت منها موضع الحـاجة ، وأتيت بالمتون ، وكلام ابن الجوزى عليها ، وتعقبت كثيراً منها ، وتتبعت كلام الحفاظ فى تلك الأحاديث خصوصاً شيخ الإسلام يعنى الحـافظ ابن حجر فى تصانيفه وأماليه ، ثم أفردت الأحاديث المتعقبة فى تأليف ، وذلك أن شيخ الإسـلام ألف « القول المسدد فى الذب عن المسند » أورد فيه أربعة وعشرين حديثـاً فى المسند ، وهى فى الموضوعات ، وانتقدها حديثاً حديثاً . ومنها حديث فى صحيح مسلم ، وهو ماروواه من طريق أبى عامر العقدى ، عن أفلح بن سعيد ، عن عبد الله بن رافع عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قوماً يغدون فى سخط الله ويروحون فى لعنته فى أيديهم مثل أذناب البقر » قال شيخ الإسلام : لم أقف فى كتاب الموضوعات على شىء حـكم عليه بالوضع وهو فى أحد الصحيحين غير هذا الحديث ، وإنهـا لغفلة شديدة . ثم تكلم عليه وعلى شواهده ؛ قال السيوطى : وذيلت على هذا الـكتاب بذيل فى الأحاديث التى بقيت فى الموضوعات من المسند وهى أربعة عشر مع الـكلام عليها ، ثم ألفت ذيلا لهذين الـكتابين سميته « القول الحسن فى الذب عن السنن » أوردت فيه مائة وبضعة وعشرين حديثاً ليست بموضوعة منهـا ما هو فى سنن أبى داود ، وهى أربعة أحاديث : منهـا حـديث صلاة التسبيح ، ومنهـا ما هو فى جامع الترمذى ، وهو ثلاثة وعشرون حديثاً ، ومنها ما هو فى سنن النسائى ، وهو حديث واحد . ومنها ماهو فى ابن ماجه ، وهو ستةعشر حديثاً . ومنها ماهو فى صحيح البخارى رواية حماد بن شاكر ، وهو حديث ابن عمر . « كيف بك ياابن عمر إذا عمرت بين قوم يخبئون رزق سنتهم » هذا الحديث أورده الديلمى

فى مسند الفردوس ، وعزاه للبخارى وذكر سنده إلى ابن عمر . ورأيت بخط العراقى أنه ليس فى الرواية المشهورة وأن المزى ذكر أنه فى رواية حماد بن شاكر فهذا حديث ثان من أحاديث الصحيحين . ومنها ماهو فى تأليف البخارى غير الصحيح ، أو فى مؤلف أطلق عليه اسم الصحيح إلى أن قال السيوطى : وقد حررت الكلام على ذلك حديثاً حديثاً فجاء كتاباً حافلا انتهى .

قلت : الأحاديث الضعاف موجودة فى جامع الترمذى ، وقد بين الترمذى نفسه ضعفها ، وأبان علتها ، وأما وجود الموضوع فيه فكلا ثم كلا والله أعلم .

الفصل السابع

فى بيان أن جميع أحاديث جامع الترمذى كلها معمول بها أم بعضها غير معمول به

اعلم بارك الله لك أن الترمذى قال فى « كتاب العلل » الذى فى آخر جامعه: جميع مافى هذا الكتاب ، يعنى جامعه من الحديث هو معمول به ، وبه أخذ بعض أهل العلم ماخلا حديثين : حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة ، والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر ولا سفر . وحديث النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد فى الرابعة فاقتلوه » . قال وقد بينا علة الحديثين جميعاً فى الكتاب انتهى .

قلت : قد تعقب الملامعين فى كتابه «دراسات اللبيب» على كلام الترمذى هذا وقد أثبت أن هذين الحديثين كليهما معمول بهما ، والحق مع الملامعين عندى والله تعالى أعلم . وقد استوفينا الكلام فى هذا فى شرح كتاب « العلل الصغير » الذى ألحقه الترمذى بآخر الجامع .

﴿ تنبيه ﴾ قال فى « السعاية شرح الوقاية » فى كتاب الرد على صلاة القفال

لشرف الدين أبى القاسم بن عبد العليم القربتى : قال الترمــذى كل ماذكرته فى كتابى هذا حجة إلا أربعة أحاديث انتهى .

قلت : لم أجد قول الترمذى هذا فى جامعه ولا فى كتابه «العلل الصغير» الذى فى آخر الجامع ، والظاهر أن هذا وهم من شرف الدين أبى القاسم المذكور والله تعالى أعلم .

الفصل الثامن

فى بيان اسم كتاب الترمذى هذا

قال صاحب كشف الظنون فى ذكر جامع الترمذى : قد اشتهر بالنسبة إلى مؤلفه ، فيقال جامع الترمذى ، ويقال له السنن أيضاً والأول أكثر انتهى .

قلت : وقد أطلق الحاكم عليه الجامع الصحيح ، وأطلق الخطيب عليه وعلى النسائى اسم الصحيح كما فى التدريب . فإن قلت : كيف أطلق على جامع الترمذى اسم الجامع الصحيح واسم الصحيح وفيه الأحاديث الضعيفة أيضاً ؟ قلت : أكثر أحاديث جامع الترمذى صحيحة قابلة للاحتجاج ، وأحاديثه الضعيفة قليلة بالنسبة إليها ، فقيل له الجامع الصحيح على التغليب ، كما قيل للكتب الستة المشهورة ، أعنى صحيح البخارى ، وصحيح مسلم ، والجامع للترمذى ، والسنن لأبى داود ، والنسائى ، وابن ماجه ، الصحاح الست ؛ مع أن فى السنن الأربعة أقساماً من الأحاديث من الصحاح والحسان والضعاف فتسميتها بالصحاح الست بطريق التغليب . وقد ذكر معنى الجامع والسنن فى الباب الأول فى بيان أنواع كتب الحديث .

الفصل التاسع

فى بيان شرح جامع الترمذى وتراجم مصنفيها

اعلم أن الجامع الترمذى شروحاً وتعليقات ، وله مختصرات وعليه مستخرجات ، فاذكر ههنا ماوقفت عليه من ذلك .

فمن شروحه : شرح للقاضى أبى بكر بن العربى المالكى سماه « عارضة الأحوذى » أوله : الحمد لله مبلغ الحمد ، إذ لايستطيع العبد أن يبلغ كنه الحمد الخ . قال السيوطى فى « قوت المغتذى » : لا نعلم أنه شرحه أحد كاملا إلا القاضى أبو بكر بن العربى فى كتابه « عارضة الأحوذى » انتهى . قلت : عارضه الأحوذى هذا من أشهر شروح الترمذى ، قد نقل منه الحافظ ابن حجر وغيره من الأعلام فى تصانيفهم كلمات مفيدة ، وفوائد عديدة ، والقاضى أبو بكر بن العربى هذا ذكر ترجمته القاضى بن خلكان فى « وفيات الأعلام » فقال : هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربى المعافرى الأندلسى الأشبيلى ، الحافظ المشهور ، ذكره ابن بشكوال فى كتاب « الصلة » فقال : هو الحافظ المستبحر ، ختام علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها ، لقيته بمدينة أشبيلية ضحوة يوم الاثنين لليلتين خلتا من جمادى الآخرة سنة ست عشرة وخمس مائة ، فأخبرنى أنه رحل إلى المشرق مع أبيه يوم الأحد مستهل شهر ربيع الأول سنة خمس وثمانين وأربعمائة ؛ وأنه دخل الشام ولقى بها أبا بكر محمد بن الوليد الطرطوشى ، وتفقه عنده ، ودخل بغداد وسمع بها من جماعة من أعيان مشائخها ، ثم دخل الحجاز فحج فى موسم سنة تسع وثمانين ثم عاد إلى بغداد صحب بها أبا بكر الشاشى ، وأبا حامد الغزالى وغيرهما من العلماء والأدباء ثم صدر عنهم ولقى بمصر والإسكندرية جماعة من المحدثين ، فكتب عنهم

واستفاد منهم وأفادهم . ثم عاد إلى الأندلس سنة ثلاث وتسعين ، وقدم إلى أشبيلية بعلم كثير ، لم يدخل أحد قبله بمثله ممن كانت له رحلة إلى المشرق .

وكان من أهل التفنن فى العلوم والاستبحار فيها والجمع لها مقدماً فى المعارف كلها ، متكلماً فى أنواعها ، نافذاً فى جميعها ، حريصاً على أدائها ونشرها ، ثاقب الذهن فى تمييز الصواب منها . ويجمع إلى ذلك كله آداب الأخلاق مع حسن المعاشرة ، ولين الكنف وكثرة الاحتمال ، وكرم النفس وحسن العهد وثبات الود ، واستقضى ببلده ، فنفع الله به أهلها لصرامته وشدته ، ونفوذ أحكامه . وكانت له فى الظالمين سورة مرهوبة . ثم صرف عن القضاء وأقبل على نشر العلم وسألته عن مولده فقال : ولدت ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ثمان وستين وأربعمائة ، وتوفى بالغداة ، ودفن بمدينة فاس فى شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة ، رحمه الله تعالى انتهى كلام ابن بشكوال .

قال ابن خلكان : وهذا الحافظ له مصنفات منها كتاب عارضة الأحوذى فى شرح الترمذى ، وغيره من الكتب وكانت ولادته بأشبيلية ، وقيل إن ولادته كانت سنة تسع وستين ، وقيل إن وفاته كانت فى جمادى الأولى على مرحلة من فاس عند رجوعه من مراكش ، ونقل إلى فاس ودفن بمقبرة الجيانى . وتوفى والده بمصر منصرفاً عن المشرق فى السفرة التى كان والده المذكور فى صحبته ، وذلك فى المحرم سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة ، ومولده سنة خمس وثلاثين وأربعمائة . وكان من أهل الآداب الواسعة ، والبراعة والكتابة ، رحمه الله تعالى

وأما معنى « عارضة الأحوذى » فالعارضة القدرة على الكلام ، يقال فلان شديد العارضة إذا كان ذا قدرة على الكلام . والأحوذى : الخفيف على الشىء لحذقه . وقال الأصمعى : الأحوذى المشمر فى الأمور القاهر لها لا يشذ عليه منها شىء ، وهو بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال

المعجمة وفى آخره ياء مشددة انتهى كلام ابن خلكان .

قلت : ذكر الحافظ الذهبى ترجمة ابن العربى هذا فى « تذكرة الحفاظ » وقال فيه : وكان أبو بكر أحد من بلغ رتبة الاجتهاد فيما قيل . قال ابن النجار : حدث ببغداد بيسير ، وصنف فى الحديث والفقه والأصول ، وعلوم القرآن والأدب والنحو ، والتواريخ ، واتسع حاله وكثرت أفضاله انتهى .

قلت : نسخة قلمية من كتاب « عارضة الأحوذى » موجودة فى خزانة الكتب فى بلدة محمد آباد المعروف بنونك . وقد طبع جزء من هذا الشرح مع شروح أخرى لجامع الترمذى فى المطبعة النظامية فى الهند ، وأيضاً قد طبع هذا الشرح كاملا بمصر .

ومنها : شرح للحافظ ابن سيد الناس ، قال صاحب كشف الظنون : بلغ فيه إلى دون ثلثى الجامع فى نحو عشرة مجلدات ولم يتم . ولو اقتصر على فن الحديث لكان تماماً ، ثم كمله الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى انتهى . قلت : قد صرح الحافظ السيوطى أن الحافظ زين الدين العراقى أيضاً لم لم يتم انتهى . وقال القاضى الشوكانى فى « البدر الطالع » ، فى ترجمة ابن سيد الناس ما لفظه : وشرع بشرح الترمذى كتب منه مجلداً إلى أوائل الصلاة وقفت عليه بخطه الحسن . ولعل تلك النسخة التى وقفت عليها هى المسودة ، فإنها كثيرة الضرب والتصحيح ، وهو متمتع فى جميع ما تكلم عليه من فن الحديث وغيره ، مع التزامه لإخراج الأحاديث التى يشير إليها الترمذى بقوله : وفى الباب عن فلان وفلان الخ . ولما وقفت على الجزء الذى من شرح الترمذى الذى يلى هذا الجزء لزين العراقى ، بهرنى ذلك ، ورأيته فوق ما شرحه صاحب الترجمة بدرجات انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر فى « الدرر الكامنة » فى ترجمته : وشرع لشرح الترمذى ، ولو اختصر فيه على فن الحديث من الكلام على الأسانيد لكمل ،

لكنه قصد أن يتبع شيخه ابن دقيق العيد ، فوقف دون ما يريد .

وابن سيد الناس : هذا هو محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن سيد الناس، الإمام الحافظ المحدث فتح الدين أبو الفتح اليعمرى ، سمع وقرأ وارتحل وكتب وحدث فأجاز . قال فى «آثار الأدهار» : وكان إماماً محدثاً حافظاً فصيحاً وهو من بيت علم ، أجاز له جماعة من الشيوخ له كتاب « المنقح الشذى فى شرح الترمذى » وكان ينظم الشعر وله فيه حسنات انتهى . قال البرزالى : كان أحد الأعيان إتقاناً وحفظاً للحديث ، وتفهماً فى علله وأسانيده ، عالما بصحيحه وسقيمه ، مستحضراً للسيرة ، له الشعر الرائق والنثر الفائق . وكان محباً لطلبة الحديث ، له تصانيف ، منها : السيرة النبوية ، وشرح الترمذى . قال الصفدى: أقمت عنده بالظاهرية قريباً من سنتين فكنت أراه يصلى كل صلاة مرات كثيرة فسألته عن ذلك فقال : خطر لى أن أصلى كل صلاة مرتين ففعلت ، ثم ثلاثاً ففعلت ، وسهل علىّ ، ثم أربعاً ففعلت قال : وأشك هل قال خمساً انتهى .

قال الشوكانى : وهذا وإن كان فيه الاستكثار من الصلاة التى هى خير موضوع وأجر مرفوع ، ولكن الأولى أن يتعود النوافل بعد الفرائض على غير صفة الفريضة ، فإن حديث النهى عن أن تصلى صلاة فى يوم مرتين ربما كان شاملا لمثل صورة صلاة صاحب الترجمة ، ولعله يجعله خاصاً بتكرير الفريضة بنية الافتراض انتهى .

ومنها : شرح للحافظ زين الدين العراقى ، وهو تكملة شرح ابن سيد الناس .

والحافظ زين الدين العراقى هذا هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحيم بن أبى بكر بن إبراهيم بن الزين أبو الفضل ، الكردى الأصل الشافعى ، الحافظ الكبير ، وُلد فى حادى وعشرين جمادى الأولى سنة خمس وعشرين وسبعمائة بمصر بعد أن تحول والده إليها ، وسمع من القاضى سنجر ، والقاضى تقى الدين

الأحبائى المالكى ، وسمع من آخرين وحفظ الحاوى والإلمام لابن دقيق العيد، وكان ربما حفظ فى اليوم أربعمائة سطر ، ولازم الشيوخ فى الدراية فقرأ القراءات السبع ونظر فى الفقه وأصوله على جماعة كابن عدلان ، والإسنوى . وفى أثناء ذلك أقبل على علم الحديث ، فأخذ عن جماعة منهم العلاء التركمانى وبه انتفع ، ورحل إلى بيت المقدس ومكة والشام ، فأخذ عن شيوخ هذه الجهات ، وحبب الله إليه هذا الشأن ، فأكب عليه من سنة (٧٥٢) حتى غلب عليه وتوغل فيه ، وصار لا يعرف إلا به ، وتفرد مع وجود شيوخه .

وقال العز بن جماعة : وهو من شيوخه : كل من يدعى الحديث بالديار المصرية سواه فهو مدفوع . وتصدى للتصنيف والتدريس ،ومن جملة مصنفاته تخاريج أحاديث الإحياء ، والألفية فى علم الحديث وشرحها ، ونظم منظومة فى السيرة النبوية وأخرى فى غرائب القرآن ، ونظم الاقتراح لابن دقيق العيد ، وشرح الترمذى لابن سيد الناس ، فكتب منه تسعة مجلدات ولم يكمل ، وشرع فيه من أوائل كتاب الصلاة من حيث بلغ الحافظ ابن سيد الناس ، لأنه قد كان شرع فى شرح الترمذى ، فكتب مجلداً بلغ فيه إلى أوائل كتاب الصلاة ، ووقفت عليه بخطه رحمه الله . ووقفت على المجلد الأول من شرح صاحب الترجمة وهو إلى أواخر كتاب الصلاة ؛ وهذا المجلد الذى وقفت عليه بخط الحافظ ابن حجر ، وفيه بخط مصنفه ، وهو شرح حافل ممتع فيه فوائد لا توجد فى غيره ، ولا سيا فى الكلام على أحاديث الترمذى ، وجميع ما يشير إليه فى الباب ، وفى نقل المذاهب على نمط غريب وأسلوب عجيب .

ومن مصنفاته « الاستعاذة بالواحد من إقامة جمعتين فى مقام واحد » وتكملة شرح المهذب للنووى ، واستدرك على المهمات للإسنوى ، ونظم المنهاج للبيضاوى ، وغير ذلك . وولى تدريس الحديث بدار الحديث الكاملية والظاهرية وجامع ابن طولون ، وحج مراراً وجاور وأملى هنالك . وولى

قضاء المدينة النبوية ، وخطابتها وإمامتها فى ثانى عشر جمادى الأولى سنة (٧٨٨) ، ثم صرف بعد مضى ثلاث سنين وخمسة أشهر ، وعاد إلى القاهرة فشرع فى الإملاء من سنة (٧٩٥) فأملى أربع مائة مجلس وستةعشر مجلساً . وكان منور الشيبة جميل الصورة ، كثير الوقار نذير الكلام ، طارحاً للتكلف ضيق العيش شديد التوقى فى الطهارة لا يعتمد إلا على نفسه أو على رفيقه الهيثمى . وكان كثير الحياء منجمعاً عن الناس ، حسن النادرة والفكاهة .

قال تلميذه الحافظ ابن حجر : وقد لازمته مدة فلم أره ترك قيام الليل بل صار كالمألوف ، ويتطوع بصيام ثلاثة أيام فى كل شهر ، وقد رزق السعادة فى ولده الولى ، فإنه كان إماماً ، وفى رفيقه الهيثمى ، فإنه كان حافظاً كبيراً . ورزق أيضاً السعادة فى تلامذته ، فإن منهم الحافظ ابن حجر وطبقته .

وكان عالماً بالنحو واللغة ، والغريب والقراءات ، والفقه وأصوله ، غير أنه غلب عليه الحديث فاشتهر به وانفرد بمعرفته ، وقد ترجمه جماعة من معاصريه . ومن تلامذته ومن بعدهم ، وأثنوا عليه جميعاً وبالغوا فى تعظيمه ، ورثاه ابن الجزرى فقال :

رحمة الله للعراقى تترى   حافظ الأرض حبرها باتفاق

إننى منقسم إليه صدق   لم يكن فى البلاد مثل العراق

مات عقيب خروجه من الحمام فى ليلة الأربعاء ثامن شعبان سنة ست وثمانمائة بالقاهرة ، ودفن بها ؛ كذا فى البدر الطالع .

ومنها شرح للحافظ ابن الملقن : وهو شرح زوائده على الصحيحين وأبى داود .

والحافظ ابن الملقن هذا هو عمر بن على بن أحمد بن محمد بن عبد الله السراج ، الأنصارى الأندلسى التكرورى الأصل ، المصرى الشافعى . ولد فى ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة بالقاهرة ، وكان أصل أبيه من

الأندلس ، فتحول منها إلى التكرور ، ثم قدم القاهرة ، ثم مات بعد أن رلد له صاحب الترجمة بسنة ، فأوصى به إلى الشيخ عيسى المغربى ، وكان يلقن القرآن فنسب إليه . وكان يغضب من ذلك ولم يكتبه بخطه ، إنما كان يكتب ابن النحوى ، وبها اشتهر فى بعض البلاد كاليمن ، ونشأ فى كفالة زوج أمه وصيه ، وتفقه بالتقى السبكى والعز بن جماعة وغيرهما ، وأخذ فى العربية عن أبى حيان والجمال بن هشام وغيرهما ، وفى القراءات عن البرهان الرشيدى . قال البرهان الحلبى : إنه اشتغل فى كل فن حتى قرأ فى كل مذهب كتاباً ، وسمع على الحفاظ كابن سيد الناس والقطب الحلبى وغيرهما ، وأجاز له جماعة كالمزى، ورحل إلى الشام وبيت المقدس ، وله مصنفات كثيرة منها : « تخريج أحاديث الرافعى » فى سبع مجلدات ، و « مختصر الخلاصة » فى مجلد ، ومختصره للمنتقى فى جزء و « تخريج أحاديث الوسيط » للغزالى المسمى « بتذكرة الأحبار بما فى الوسيط من الأخبار » فى مجلد ، وتخريج أحاديث المهذب المسمى « بالمحرر المذهب فى تخريج أحاديث المهذب » فى مجلدين و « تخريج أحاديث المنهاج الأصلى » فى جزء و « تخريج أحاديث مختصر المنتهى لابن الحاجب » فى جزء وشرح العمدة المسمى « بأعلام » فى ثلاثة مجلدات ، وأسماء رجالها فى مجلد ، وقطعة من شرح « المنتقى فى الأحكام » للمجد بن تيمية ولكنه قال صاحب الترجمة فى تخريج الرافعى إنه إنما كتب شيئاً من ذلك على هوامش نسخة كالتخريج لأحاديث المنتقى ، ثم رغب من يأتى بعده فى شرح هذا الكتاب حسبما نقلته من كلامه فى أوائل شرحى للمنتقى .

ومن مصنفاته « طبقات الفقهاء الشافعية » و « طبقات المحدثين » ، وفى الفقه « شرح المنهاج » وقال ابن حجر : إن صاحب الترجمة شرح المنهاج عدة شروح ، أكبرها فى ثمانية مجلدات وأصغرها فى مجلد . والتنبيه كذلك والبخارى فى عشرين مجلداً ، وشرح زوائد مسلم على البخارى فى أربعة أجزاء

وزوائد أبي داود على الصحيحين فى مجلدين ، وزوائد الترمذى على الثلاثة كتب منه قطعة ، وزوائد النسائى على الأربعة كتب منه جزءاً ، وزوائد بن ماجه على الخمسة فى ثلاث مجلدات ، وإكمال تهذيب الكمال . قال ابن حجر : إنه لم يقف عليه . وقال السخاوى : إنه وقف منه على مجلد ، وله مصنفات غير هذه . وقد اشتهر صيته وطار ذكره وسارت مؤلفاته فى الدنيا .

وحكى السخاوى أنه طلب الاستقلال بالقضاء وخدعه بعض الناس حتى كتب بخطه بمال على ذلك ، فغضب برقوق عليه بمزيد اختصاصه به كونه لم يعلمه بذلك ، ولو أعلمه لكان يأخذه له بلا بذل ، وأراد الإيقاع به فسلمه الله من ذلك . ثم استقر فى التدريس بأماكن . وقد ترجمه جماعة من أقرانه الذين ماتوا قبله ، كالعثمانى قاضى صفد فإنه قال فى طبقات الفقهاء : إنه أحد مشائخ الإسلام ، صاحب التصانيف التى ما فتح على غيره بمثلها فى هذه الأوقات . وقال البرهان الحلبى : كان فريد وقته فى كثرة التصنيف ، وعبارته فيها جلية جيدة ، وغرائبه كثيرة . وقال ابن حجر فى أنبائه : إنه كان موسعاً عليه فى الدنيا ، مشهوراً بكثرة التصانيف حتى كان يقال إنها بلغت ثلاثمائة مجلدة ما بين كبير وصغير . وعنده من الكتب مالا يدخل تحت الحصر ، منها ماهو ملكه ، ومنها ماهو من أوقاف المدارس ، ثم إنها احترقت مع أكثر مسوداته فى آخر عمره ففقد أكثرها ، وتغير حاله بعدها فحجبه ولده إلى أن مات .

قال : إن العراقى والبلقينى وصاحب الترجمة كانوا أعجوبة ذلك العصر .

الأول — فى معرفة الحديث وفنونه .

والثانى — فى التوسع فى معرفة مذهب الشافعى .

والثالث — فى كثرة تصانيفه ، وكل واحد من الثلاثة ولد قبل الآخر بسنة ، ومات قبله بسنة ، فأولهم ابن الملقن ، ثم البلقينى ، ثم العراقى . ومات فى ليلة الجمعة سادس عشر ربيع الأول سنة أربع وثمانمائة ، ذكره فى البدر الطالع .

ومنها : شرح للشيخ الإمام الحافظ أبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد بن حسن بن رجب البغدادي الحنبلي . قال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : ولد ابن رجب ببغداد في ربيع الأول سنة ٧٠٦ ست وسبعمائة ، وقدم دمشق مع والده فسمع معه من محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن الخباز ، وإبراهيم بن داود العطار وغيرهما . وبمصر من أبي الفتح الميدومي ، ومن أبي الحزم القلانسي وغيرهما ، وأكثر من المسموع ، وأكثر الاشتغال حتى مهر ، وصنف شرح الترمذي ، وقطعة من البخاري . وذيل الطبقات للحنابلة، واللطائف في وظائف الأيام بطريق الوعظ وفيه فوائد . والقواعد الفقهية أجاد فيه ، وقرأ القرآن بالروايات ، وأكثر عن الشيوخ ، وخرج لنفسه مشيخة مفيدة . ومات في شهر رجب سنة خمس وتسعين وسبعمائة ، ويقال إنه جاء إلى شخص حفار وقال له احفر لي هنا لحداً وأشار إلى بقعة ، قال الحفار : فحفرت له فنزل فيه وأعجبه واضطجع وقال هذا جيد ، فمات بعد أيام فدفن فيه انتهى . وفي « الروضة الغناء في تاريخ دمشق الفيحاء » هو الإمام الأصولي المحدث الفقيه الواعظ الشهير ، كان إماماً عالماً في العلوم ، له مصنفات كثيرة : منها شرح البخاري ، وشرح الأربعين النووية ، وطبقات الحنابلة والقواعد ، ورياض الأنس ، وغيرها . مات بدمشق ودفن بباب الصغير عند قبر معاوية رضي الله عنه انتهى .

قلت : ذكر الحافظ ابن رجب شرح الترمذي له في شرح حديث : ماذئبان جائعان الخ ، حيث قال : خرج الإمام أحمد والنسائي والترمذي وابن حبان في صحيحه ، من حديث كعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ماذئبان جائعان أرسلا في غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال والشرف لدينه » قال الترمذي : حسن صحيح . وروى من وجه آخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حديث ابن عمر

وابن عباس وأبى هريرة وأسامة بن زيد وجابر وأبى سعيد الخدرى وعاصم ابن عدى الأنصارى رضى الله عنهم أجمعين . وقد ذكرتها كلها مع الكلام عليها فى كتاب شرح الترمذى انتهى .

ومنها : شرح الحافظ ابن حجر العسقلانى ، قال فى « فتح البارى » فى شرح حديث حذيفة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم سباطة قوم فبال قائماً ، مالفظه : ولم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم فى النهى عنه أى عن البول قائماً شىء كما بينته فى أوائل شرح الترمذى انتهى . وله شرح نفيس لقول الترمذى وفى الباب سماه « اللباب » .

والحافظ ابن حجر هذا هو إمام الحفاظ فى زمانه قاضى القضاة شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن محمد بن محمد بن الكنانى العسقلانى ثم المصرى . ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة ، وعانى أولا الأدب وتعلم الشعر فبلغ فيه الغاية ، ثم طلب الحديث فسمع الكثير ، ورحل وتخرج بالحافظ أبى الفضل العراقى وبرع فيه ، وتقدم فى جميع فنونه ، وانتهت إليه الرحلة والرياسة فى الحديث فى الدنيا بأسرها فلم يكن فى عصره حافظ سواه . وألف كتباً كثيرة كشرح البخارى ، وتعليق التعليق ، وتهذيب التهذيب ، وتقريب التهذيب ، ولسان الميزان ، والإصابة فى الصحابة ، ونكت ابن الصلاح ، ورجال الأربعة والنخبة وشرحها والألقاب ، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه ، وتقريب المنهج بترتيب المدرج ، وأملى أكثر من ألف مجلس . توفى فى ذى الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمان مائة . قاله الجلال السيوطى فى « حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة .

وقال فى طبقات الحفاظ : ولد سنة ٧٧٣ . وحكى أنه شرب ماء زمزم ليصل إلى رتبة الذهبى فبلغها وزاد . ولما حضرت العراقى الوفاة قيل له من تخلف بعدك ؟ قال : ابن حجر ثم ابنى أبا زرعة ثم الهيثمى . وصنف التصانيف التى

عم النفع بها : كشرح البخارى الذى لم يصنف أحد فى الأولين ولا فى الآخرين مثله ، والتشويق إلى وصل التعليق ، والتوفيق فيه أيضاً وأسباب النزول ، وتعجيل المنفعة ، والمدرج والمقترب فى المضطرب ، وأشياء كثيرة جداً تزيد على المائة . وولى القضاء بالديار المصرية والتدريس بعدة أماكن ، وخرج أحاديث الرافعى والهداية والكشاف والفردوس ، وعمل أطراف الكتب العشرة والمسند الحنبلى ، وعمل زوائد المسانيد الثمانية انتهى .

وقال فى « نظم العقيان فى أعيان الأعيان » : حبب إليه فن الحديث ، فأقبل عليه سماعاً وكتابة وتخريجاً وتعليقاً وتصنيفاً ، ولازم حافظ عهده زين الدين العراقى حتى تخرج به ، وأكب عليه إكباباً لامزيد عليه حتى رأس فيه فى حياة شيوخه حتى شهدوا له بالحفظ . تفقه على الشيخ سراج الدين البلقينى ، والشيخ سراج الدين بن الملقن ، والشيخ برهان الدين الأبناسى وأخذ الأصول وغيره عن عز الدين بن جماعة ولازمه طويلا ، ورحل إلى الشام والحجاز ، ودخل باليمن فاجتمع بالعلامة مجد الدين الشيرازى صاحب القاموس ، ثم رجع فأقبل بكليته على الحديث وصنف فيه التصانيف الباهرة ، وولى وظائف سنية لتدريس الحديث بالشيخونية ، ومجامع القلعة بالجمالية ، وبالبيبرسية ، وتدريس الفقه بالمؤيدية ، وبالشيخونية ، وولى مسجد الشيوخ بالبيبرسية ، ومسجد الصلاحية بجوار مشهد الإمام الشافعى رضى الله عنه ، وولى قضاء القضاة بالديار المصرية ، وأول ماوليه سنة سبع وعشرين انتهى .

وقال الشوكانى فى « بدر الطالع » : أحمد بن على بن محمد بن محمد بن على ابن أحمد الشهاب أبو الفضل ، الكنانى العسقلانى القاهرى الشافعى ، المعروف بابن حجر ، وهو لقب لبعض آبائه ــ الحافظ الكبير الشهير ، الإمام المنفرد بمعرفة الحديث وعلله فى الأزمنة المتأخرة . ولد فى ثانى عشر شعبان سنة ٧٧٣ ثلاث وسبعين وسبعمائة بمصر ، ونشأ بها يتيما فى كنف أحد أوصيائه ،

فحفظ القرآن وهو ابن تسع ، ثم حفظ العمدة وألفية الحديث للعراقى والحاوى الصغير ، ومختصر ابن الحاجب فى الأصول والملحة وبحث فى ذلك على الشيوخ وتفقه بالبلقينى والبرماوى وابن الملقن والعز بن جماعة ، وعليه أخذ غالب علوم الآلية والأصولية ، كالمنهاج وجمع الجوامع وشرح المختصر والمطول ، ثم حبب الله إليه فن الحديث فأقبل عليه بكليته وطلبه من سنة ٧٩٣ وما بعدها فعكف على الزين العراقى ، وحمل عنه جملة نافعة من علم الحديث ، سنداً ومتناً وعللا واصطلاحاً . وارتحل إلى بلاد الشام والحجاز واليمن ومكة وما بين هذه النواحى وأكثر جداً من المسموع والشيوخ ، وسمع العالى والنازل ، واجتمع له من ذلك ما لم يجتمع لغيره ، وأدرك من الشيوخ جماعة كل واحد رأس فى فنه الذى اشتهر به .

فالتنوخى فى معرفة القراءات ، والعراقى فى الحديث ، والبلقينى فى سعة الحفظ وكثرة الاطلاع ، وابن الملقن فى كثرة التصانيف ، والمجد صاحب القاموس فى حفظ اللغة ، والعز بن جماعة فى تفننه فى علوم كثيرة بحيث كان يقول : أنا أقرأ فى خمسة عشر علماً لا يعرف علماء عصرى أسماءها . ثم تصدى لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالعة وإقراء وتصنيفاً وإفتاء وتفرد بذلك . وشهد له بالحفظ والإتقان القريب والبعيد والعدو والصديق حتى صار إطلاق لفظ الحافظ عليه كلمة إجماع ، ورحل الطلبة إليه من الأقطار ، وطارت مؤلفاته فى حياته وانتشرت فى البلاد ، وتكاتبت الملوك من قطر إلى قطر فى شأنها ، وهى كثيرة جداً . منها ما كمل ومنها ما لم يكمل ، وقد عددها السخاوى فى « الضوء اللامع » وكذلك عدد مصنفاته فى الأربعينيات والمعاجم ، وتخريج الشيوخ والأطراف والطرق والشروح ، وعلوم الحديث وفنونه ورجاله فى أوراق من ترجمته . ونقل عنه أنه قال : لست راضياً عن شىء من تصانيفى لأنى عملتها فى ابتداء الأمر ، ثم لم يتهيأ لى من يحررها معى سوى شرح

البخارى ومقدمته ، والمشتبه ، والتهـذيب ، ولسان الميزان ، وروى عنه فى موضع آخر أنه أثنى على شرح البخارى والتعليق والنخبة .

ولا ريب أن أجل مصنفاته « فتح البـارى » وكان شروعه فى تصنيفه سنة ٨١٧ على طريق الإملاء ، ثم صار يكتب من خطه يداوله بين الطلبة شيئاً فشيئاً والاجتماع فى يوم من الأسبوع للمقابلة والمباحثة إلى أن انتهى فى أول يوم من رجب سنة ٨٤٢ سوى ما ألحق فيـه بعد ذلك وجاء بخطه فى ثلاثة عشر سفراً وبيض فى عشرة وعشرين وثلاثين وأقل وأكثر : وقد سبقه إلى هذه التسمية شيخه صاحب القاموس ، فإنه وجد له فى أسماء مصنفاته أن من جملتها « فتح البارى فى شرح صحيح البخارى » وأنه كمل ربعه فى عشرين مجلداً ، وله مؤلفات فى الفقـه وأصوله ، والعروض ، والآداب سردها السخاوى . وقال بعد ذلك إنها تهادت تصانيفه الملوك بسؤال علـمائهم لهم فى ذلك حتى ورد كتاب فى سـنة ٨٣٣ من شاه رخ بن تيمور ملك الشرق ، يستدعى من السلطان الأشرف برسباى هدايا من جملتها فتح البارى فجهز له صاحب الترجمة ثلاث مجلدات من أوائله ، ثم أعاد الطلب فى سنة ٨٣٩ ولم يتفق أن الكتاب قد كمل فأرسل إليه أيضاً قطعـة أخرى ، ثم فى زمن الظاهر جقمق جهزت له نسخة أخرى كاملة .

وكـذا وقع لسلطان المغرب أبى فارس عبد العزيز الحفصى ، فإنه أرسل يستدعيه ، فجهز له ما كمل من الكتاب ، وكان يجهز لـكتبه الشرح ولجمـاعة مجلس الإملاء ذهباً يفرق عليهم ، هذا ومصنفه حى رحمه الله . ولما أكمل من شرح البخارى تصنيفاً وقراءة عمل مصنفه رحمه الله وليمة عظيمة بالمكان الذى بناه المؤيد خارج القاهرة فى يوم السبت ثامن شعبان سنة ٨٤٢ ، وقرأ المجلس الأخير هنالك ، وجلس المصنف على الـكرسى ، قال تلميذه السخاوى : وكان يوماً مشهوداً لم يعهد أهل العصر مثله بمحضر من العلمـاء والقضـاة والرؤساء

والفضلاء ، وقال الشعراء فى ذلك فأكثروا وفرق عليهم الذهب ، وكان المستغرق فى الوليمة المذكورة نحو خمسمائة دينار . قال : وقد درس بمواطن متعددة ، واشتهر ذكره وبعد صيته ، وارتحل إليه العلماء ، وتبجح الأعيان بلقائه والأخذ عنه ، وأخذ الناس عنه طبقة بعد طبقة ، وألحق الأصاغر بالأكابر ، وامتدحه الكبار وتبجح فحول الشعراء بمطارحته ، واستمر على طريقته حتى مات فى أواخر ذى الحجة سنة ٨٥٢ اثنتين وخمسين وثمان مائة وكان له مشهد لم ير مثله من حضره من الشيوخ فضلا عمن دونهم ، وشهده أمير المؤمنين والسلطان فمن دونهما ، وقدم الخليفة للصلاة عليه ، ودفن تجاه تربة الديلمى بالقرافة ، وتزاحم الأمراء والكبراء على حمل نعشه انتهى .

ومنها شرح الحافظ عمر بن رسلان البلقينى : قال « صاحب كشف الظنون » ومن شروح الترمذى شرح سراج الدين عمر بن رسلان البلقينى الشافعى ، المتوفى سنة خمس وثمان مائة ، كتب منه قطعة ولم يكمله وسماه «العرف الشذى على جامع الترمذى » انتهى . وقال الشوكانى فى البدر الطالع ص ٥٠٦ ج ١ : عمر بن رسلان بن بصير بن صالح بن شهاب بن عبد الخالق ابن عبد الحق السراج البلقينى ، ثم القاهرى الشافعى . ولد فى ليلة الجمعة سنة أربع وعشرين وسبعمائة ببلقينة ، فحفظ بها القرآن وهو ابن سبع ، والشاطبية والمحرر والكافية والشافية والمختصر الأصلى ، ثم أقدمه أبوه القاهرة وهو ابن اثنتى عشرة سنة ، فعرض محافيظه على جماعة : كالتقى السبكى ، والجلال القزوينى ، وفاق بذكائه وكثرة محفوظاته وسرعة فهمه ، ثم رجع به أبوه ثم عاد معه وقد ناهز الاحتلام ، فاستوطن القاهرة وقرأ على أعيان العلماء فى الفنون كالشيخين المتقدمين والعز بن جماعة وابن عدلان ، وسمع من خلق ، وأجازله الأكابر وله تصانيف كثيرة لم تتم لأنه يبتدىء كتاباً فيصنف منه قطعة ثم يتركه وقد ذكر الشوكانى ترجمته طويلة من شاء الوقوف عليها فليراجع البدرى .

ومنها شرح الحافظ السيوطى سماه « قوت المغتذى على جامع الترمذى »
والحافظ السيوطى هـذا اسمه جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبى بكر بن
محمد بن سابق السيوطى ؛ ولد بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع
وأربعين وثمان مائة أخذ العلوم عن علم الدين البلقينى وشرف الدين المناوى وتقى
الدين الشمنى ومحى الدين الـكافيجى ، وجلال الدين المحلى ، والقاضى عز الدين
أحمد بن إبراهيم .

قال صاحب الترجمـة الأولى فى « حسن المحاضرة » : بلغت مؤلفاتى إلى
الآن ثلاثمائة كتاب سوى ماغسلته ورجعت عنه ، وسافرت بحمد الله تعالى
إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب . ولما حججت شربت من ماء
زمزم لأمور ؛ منها : أن أصل فى الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقينى ،
وفى الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر ، ورزقت التبحر فى سبعة علوم : الحديث
والتفسير والفقه والنحو والمعانى والبيان والبديع على طريقة العرب والبلغاء ،
لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة . والذى أعتقده أن الذى وصلت إليه من
هذه العلوم الستة سوى الفقه والنقول التى اطلعت عليها فيها ، لم يصل إليه أحد
من أشياخى ، فضلا عمن دونهم ، وقد كملت عندى الآن آلات الاجتهاد
بحمد الله تعالى ، أقول ذلك تحديثاً بنعمة الله تعالى لافخراً ، انتهى بتلخيصه .

وله مؤلفات جليلة فى العلوم السبعة ، ولنكتف على بعضها . ففى التفسير :
« الدر المنثور » و « الإتقان » و « تـكملة الشيخ جـلال الدين المحلى »
و« مفحمات الأقران » و « الإكليل» وغير ذلك . وفى فن الحديث : « كشف
المغطى فى شرح الموطا » و « تنوير الحوالك على موطإ مالك » و « وإسعاف
المبطا فى رجال الموطا » و « مرقاة الصعود حاشية سنن أبى داود » و « زهر
الربى على سنن المجتبى » و « التوشيح على الجامع الصحيح » ، و « الديباج
على مسلم بن الحجاج » و « مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه » و « قوت
المغتذى على جامع الترمذى » ، و « اللآلى المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة »

و « الجامع الصغير » وغير ذلك مما هو مذكور فى « حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة » . وتوفى الشيخ يوم الجمعة إحدى عشرة بعد تسع مائة وقت العصر تاسع جمادى الأولى .

ومنها شرح العلامة محمد طاهر صاحب مجمع البحار قال فيه توفى تعليق للترمذى عن شرحه الأحوذى ، خص الخلاء بالاستعاذة لكونه مظنة للوحدة وخلوه عن الذكر للقذر ، ولذا يستغفر إذا خرج انتهى .

قلت : لم أقف على حال تعليقه ، ولا علم لى أنه أتمه أم لا . ومحمد طاهر هذا هو شيخ الإسلام ، حجة الأنام جمال ، الدين الشيخ محمد بن طاهر بن على الصديقى الفتنى . ولد فى بلدة نهرواله سنة أربع عشرة وتسع مائة ، وحصل الفنون من عظماء الدهر ، مثل أستاذ الزمان مهته ، ومولانا الشيخ الناكورى ومولانا برهان الدين السمهودى ، ومولانا يد الله السوهى . فسافر بعده سنة أربع وأربعين وتسع مائة إلى زيارة الحرمين الشريفين ، وحج واعتمر وزار الروضة الشريفة ، وأخذ علوم الحديث من فضلاء تلك الأمكنة الشريفة ، كالشيخ أبى عبيد الله الزبيدى ، والسيد عبد الله العدنى ، والشيخ عبيد الله الحضرمى ، والشيخ جار الله المكى ، والشيخ ابن حجر المصرى ثم المكى ، والشيخ على المدنى ، والشيخ برخور دار السندى ، والشيخ على بن حسام الدين المتقى ، والشيخ أبى الحسن البكرى ، وغيرهم ، فنشره فى البلاد الكجراتية ، وصنف تصانيف رائقة معجبة ، وكان عالماً عاملا فاضلا آمراً بالمعروف ، وناهياً عن المنكر ، مجاهداً فى سبيل الله . استشهد مسافراً لابتغاء مرضاة الله فى بلاد مالوه عند أجّين بأيدى القرامطة ، وكان وصاله فى سنة ست وثمانين وتسعمائة ، تقبل الله ماسعى .

وقال الشيخ عبد الحق الدهلوى فى « أخبار الأخيار » ميال محمد طاهر هر دربين كجرات بوده ازقوم بو بهيره كه درال ديار اندحق سبحانه وتعالى أورا

علم وفضل دار الرين شريفين رفت ومشائخ آل ديار شريف را دريافت تحصيل وتكميل علم حديث نمور بأشيخ على متقى رحمة الله عليه صحبت داشت ومريد شددر علم حديث تواليف مفيده جمع كرده أزال جمله كتابيست كه متكفل شرح صحاح است مسمى لمجمع البحار ورسالة ديكر مختصر مسمى بمغنى كه تصحيح اسماء رجال كرده بى تعرض به بيان أحوال بغايت مختصر ومفيد ورخطبهاى أين كتب مدح شيخ على متقى بسيار كرده وولى بوصيت شيخ سياسى لجبهت إمداد طلبه راست هى كردودروقت ورس نيز بحل كردن مشغول مى بودتادست نيز دركار باشد وبإزالة بدع وآهل بدع كه درال ديار بودند تقصير نكروه وآخرهم بدست آل جماعة درسنه هفت وثمانين وتسع مائة بشهادت رسيد شكر الله سعيه وجزاه الله عن المسلمين خيراً انتهى .

ومنها شرح أبى الطيب السندى .

ومنها شرح الشيخ سراج أحمد السرهندى وهو بالفارسية ، قد طبع قطعة منه ومن شرح أبى الطيب السندى فى المطبعة النظامية فى الهند .

ومنها : شرح أبى الحسن بن عبدالهادى السندى المدنى المتوفى سنة ١١٣٩ تسع وثلاثين ومائة وألف بالحرم النبوى ، وهو شرح لطيف بالقول كذا فى كشف الظنون .

قلت : قد طبع هذا الشرح مع جامع الترمذى بمصر .

﴿فائدة﴾ اعلم أن للصحيحين ولسنن أبى داود مختصرات عديدة اختصرها أهل العلم ، فتتبعت هل لجامع الترمذى مختصر أم لا ؟ فوقفت على ثلاث مختصرات له ذكرها صاحب كشف الظنون ص ٣٧٦ ج ١ حيث قال : له أى لجامع الترمذى مختصرات : منها مختصر الجامع لنجم الدين محمد بن عقيل البالسى الشافعى ، المتوفى سنة تسع وعشرين وسبعمائة ، ومختصر الجامع أيضاً لنجم الدين سليمان بن عبد القوى الطوفى الحنبلى المتوفى سنة عشرة وسبعمائة ، ومائة حديث

منتقاة منه عوالى للحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدى العلائى انتهى .

ووقفت على مستخرج على جامع الترمذى ، قال السيوطى فى التدريب : لايختص المستخرج بالصحيحين ، فقد استخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبى داود ، وأبو على الطوسى على الترمذى ، وأبو نعيم على التوحيد لابن خزيمة . وأملى الحافظ أبو الفضل العراقى على المستدرك مستخرجاً لم يكمل انتهى . وقد عرفت معنى المستخرج فى الباب الأول .

الفصل العاشر

فى بيان بعض عادات الترمذى فى جامعه

فمنها : أنه يترجم الباب الذى فيه حديث مشهور عن صحابى قد صح الطريق إليه ، وأخرج حديثه فى الكتب الصحاح ، فيورد فى الباب ذلك الحكم من حديث صحابى آخر لم يخرجوه من حديثه ، ولا يكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول ، إلا أن الحكم صحيح ، ثم يتبعه بأن يقول : وفى الباب عن فلان وفلان ويعد جماعة ، منهم الصحابى الذى أخرج ذلك الحكم من حديثه كذا فى قوت المغتذى .

قلت : فى اختيار الترمذى هذا الصنيع فوائد .

منها . أن يطلع الناس على هذا الحديث الغير المشهور . ومنها إظهار ما فى سنده من علة ، ومنها بيان لما فى هذا الحديث من زيادة أو شىء آخر . ومنها أنه يعقد الباب أولا ثم يروى حديثاً واحداً أو أكثر ، ثم إن كان فيه كلام يتكلم ثم يقول وفى الباب عن فلان وفلان .

قال السيوطى فى تدريب الراوى : لا يريد ذلك الحديث المعين بل يريد أحاديث أخر يصح أن تكتب فى الباب . قال العراقى : وهو عمل صحيح إلا

أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سمى من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه وليس كذلك ، بل قد يكون كذلك ، وقد يكون حديثاً آخر يصح إيراده فى ذلك الباب انتهى . ومنها أنه يقول وفى الباب عن فلان وفلان ، أى يذكر أسماء الصحابة ، وقد يقول عن فلان عن أبيه أى يذكر اسم ابن الصحابى الراوى ، كما قال فى باب لاتقبل صلاة بغير طهور . وفى الباب عن أبى المليح عن أبيه ، فصنيعه هذا لأمور : منها أن من الصحابة من يتفرد ابنه برواية عنه ولا يروى عنه غيره ، كأبى المليح ، فأبوه هو أسامة بن عمير الهذلى البصرى يروى عنه أبو المليح فقط . وكما قال فى باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى منع الزكاة من التشديد . وفى الباب عن قبيصة بن هلب عن أبيه ، فهلب هذا هو الطائى لا يروى عنه إلا ابنه . ومنها الاختلاف فى اسم الصحابى مثلا يقول فى باب سهم الخيل . وفى الباب عن أبى عمرة عن أبيه ، فأبو عمرة هذا صحابى أنصارى نجارى ، يروى عنه ابنه فقط . واختلفوا فى اسمه . قال الحافظ فى « تهذيب التهذيب » فى ترجمة ابنه عبد الرحمن : واسم أبى عمرة عمرو بن محصن ، وقيل ثعلبة بن عمرو بن محصن ، وقيل أسيد ابن مالك ، وقيل يسير بن عمرو بن محصن بن عتيك بن عمرو بن مبذول بن مالك بن النجار ، قاله ابن سعد . وقال فى ترجمته : قال ابن عبد البر : يقال اسمه رشيد وقال العسكرى يقال إنه أبى عمرة بن عمرو بن محصن ويقال أسامة بن مالك .

ومنها : الاختلاف فى اسم والد ذلك الصحابى أو نسبته أو غير ذلك مثلا ، يقول فى باب كان إذا أراد الحاجة أبعد فى المذهب . وفى الباب عن يحيى بن عبيد عن أبيه ، فعبيد والد يحيى هذا اختلفوا فيه ، فقال بعضهم : عبيد رحى بالراء والحاء المهملتين مصغراً ويقال فى اسم أبيه دحى بالدال بدل الراء . ومنهم من قال فى أبيه صيفى . وأما فى نسبته فقيل الجهضمى وقيل الجهنى . وأخرج

ابن قانع والحارث بن أبى أسامة وابن منده وغيرهم بسندهم عن يحيى بن عبيد ابن دحى عن أبيه قال : كان النبى صلى الله عليه وسلم يتبوأ لبوله كما يتبوأ لمنزله . قال الحافظ : وفى رواية إبراهيم الحربى صيفى بدل رحى . وعند ابن عبد البر : دحى بالدال . وعند ابن منده الجهنى بدل الجهضمى . وقال ابن أبى حاتم فى المراسيل : سمعت أبا زرعة يقول : ليس لوالد يحيى صحبة ، إلى قوله فذكر حديثاً فأحب الترمذى أن لايذكر اسم ذلك الصحابى ، لأن فى ذكر اسمه من غير ذكر أبيه مظنة الالتباس بالآخر الذى هو سميه . وما طاب نفسه بذكر اسم والد ذلك الصحابى لأجل عدم التيقن ، فأزاح بذكر ولده ، لأن والد ذلك الصحابى لم يختلفوا فى اسمه ، ولكن هذه قاعدة ليست بمطردة فى جميع المواضع بل فى بعض المواضع ما يخالفه .

ومنها : عدم شهرة اسم ذلك الصحابى إلا بذكر ولده .

ومنها : أنه إذا روى حديثاً عن صحابى فى باب فلايعيد ذكر ذلك الصحابى بعد قوله . وفى الباب مثلا إذا روى فى باب حديثا عن أبى هريرة ، فلا يقول بعد روايته وفى الباب عن أبى هريرة إلا أنه خالف عادته هذه فى عدة أبواب منها باب صفة شجر الجنة ، فقد روى فيه عن أبى سعيد الخدرى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « فى الجنة شجرة يسير الراكب فى ظلها مائة عام » الحديث ، ثم قال الترمذى : وفى الباب عن أبى سعيد . فالظاهر أنه أراد حديثاً آخر لأبى سعيد غير الحديث الذى قدمه وهو مارواه ابن حبان فى صحيحه عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال له رجل : يارسول الله ماطوبى ؟ قال : « شجرة مسيرة مائة سنة » الحديث .

ومنها باب كراهية خاتم الذهب ، فقد روى فيه عن على بن أبى طالب قال : « نهانى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التختم بالذهب ، وعن لباس القسى » الحديث . ثم روى حديث عمران بن حصين قال نهى : « رسول

الله صلى الله عليه وسلم عن التختم بالذهب » ثم قال : وفى الباب عن علي وابن عمر الخ . فالظاهر أنه أشار إلى حديث آخر لعلى سوى ماتقدم ، وهو ماروى عنه أحمد وأبو داود والنسائى أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ حريراً فجعله فى يمينه وأخذ ذهباً فجعله فى شماله ثم قال : « إن هذين حرام على ذكور أمتى » ومنها باب الركعتين : إذا جاء الرجل والإمام يخطب ، فإنه روى فى هذا الباب عن جابر بن عبد الله قال : « بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم أصليت » الحديث . ثم قال الترمذى : وفى الباب عن جابر . قال الحافظ العراقى : لعله أراد حديثاً آخر لجابر غير الحديث الذى قدمه ، وهو ما رواه الطبرانى من طريق الأعمش عن أبى سفيان عن جابر قال : « دخل النعمان بن نوفل ورسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر يخطب يوم الجمعة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صل ركعتين الحديث » انتهى كلام العراقى . قلت ما قاله الحافظ العراقى من أن الترمذى يريد حديثاً آخر لذلك الصحابى غير الحديث الذى يقدمه هو المعتمد .

ومنها : أنه يترجم الباب ثم يقول بعد إيراد الحديث : وفى الباب عن فلان أى يذكر اسم صحابى ، ثم يروى عن ذلك الصحابى الذى أشار إلى حديثه بقوله . وفى الباب عن فلان ، والظاهر من صنيعه هذا أنه يريد بحديث ذلك الصحابى المشار إليه حديثه الذى يروى عنه بعد مثلا قال فى باب زكاة البقر بعد رواية حديث ابن مسعود مرفوعاً فى « ثلاثين من البقر تبيع » الحديث . وفى الباب عن معاذ بن جبل ، ثم روى عنه أنه قال : « بعثنى النبي صلى الله علية وسلم إلى اليمن ، فأمرنى أن آخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً » الحديث . وقال فى باب الأربع قبل العصر بعد رواية حديث على : وفى الباب عن ابن عمر ، ثم ذكر مذاهب الأئمة ثم روى عنه مرفوعاً : « رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً » .

ومنها : أنه قد يقول فى باب واحد، وفى الباب مرتين كما فى باب استكمال الإيمان والزيادة والنقصان قال فإن قال فيه بعد إيراد حديث عائشة مرفوعاً « إن من أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً » الحديث وفى الباب عن أبى هريرة وأنس ، ثم أورد فى هذا الباب حديث أبى هريرة وقال بعده : وفى الباب عن أبى سعيد وابن عمرو كما فى باب أكل لحوم الجلالة وألبانها فإنه أورد فيه أولا حديث ابن عمر ، ثم قال وفى الباب عن ابن عباس ، ثم روى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المجسمة وعن لبن الجلالة الحديث ، ثم قال بعد تحسين حديثه وتصحيحه : وفى الباب عن عبد الله بن عمرو والظاهر أنه يريد بقوله وفى الباب الثانى : أى فى معنى الحديث الذى قبله ، فأشار بحديث عبد الله بن عمرو وإلى ما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائى والحاكم والدارقطنى والبيهقى عنه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمر الأهلية وعن الجلالة عن ركوبها ولحومها » .

ومنها : أنه قد يعقد باباً بغير ترجمة ، ثم يورد فيه حديثاً ثم يقول : وفى الباب عن فلان فيشير بقوله وفى الباب إلى حديث يكون فى معنى الحديث الذى ذكره فى هذا الباب كما فى أوائل القدر ، فإنه عقد باباً بغير ترجمة ، وأورد فيه حديث أبى هريرة مرفوعاً : أحتج آدم وموسى ـ الحديث . ثم قال : وفى الباب عن عمرو وجندب وكما فى أواخر الفتن فى عدة أبواب .

ومنها : أنه إذا اختصر بعض الأحاديث يشير إلى أنه مطول بقوله وفيه قصة أو فيه كلام أكثر من هذا أو نحوه .

ومنهـا : أنه يبين الفرق بين الأسمـاء المشتركة : كيزيد الفارسى ويزيد الرقاشى ، أو الـكنى المشتركة ، كأبى حازم الزاهد وهو مدينى ، واسمه سلمة ابن دينار ، وأبى حازم الأشجعى وهو كوفى ، واسمه سلمان .

ومنها : أنه قد يعقد باباً ويورد فيه حديثاً اختلف فى رفعه ووقفه ويكون

فى الباب حديث مرفوع صحيح لم يختلف فى رفعه ووقفه ، فلا يورده فيه ، بل يشير إليه وكذلك يورد فى باب حديثاً ضعيفاً وفيه حديث صحيح فلا يورد الحديث الصحيح فيه بل يشير إليه بعد قوله : وفى الباب . فأما صنيعه الأول : فقيل فى توجيهه أنه أخرج المختلف فيه واستشهد بما لم يختلف فيه ، لأن الاستشهاد لايحسن بالمختلف فيه ، وأما صنيعه الثانى : فاينبه على ذلك الحديث الضعيف ، ويبين مافيه من الكلام ويستشهد بالصحيح .

ومنها . أنه قد يحسن الحديث الضعيف الذى يكون ضعفه ظاهراً لجهالة بعض رواته أو لضعفه أو للانقطاع أو لغير ذلك من وجوه الضعف . فأما تحسينه مافى إسناده مجهول فيحتمل أن الترمذى عرفه .

قال ابن الملقن فى شرح المنهاج جواباً على من أنكر على الترمذى تحسين الحديث يعنى حديث زيد بن ثابت : إنه رأى النبى صلى الله عليه وسلم تجرد لإهلاله واغتسل : لعله إنما حسنه لأنه عرف عبد الله بن يعقوب الذى فى إسناده ، أى عرف حاله انتهى . وروى الترمذى حديثاً عن رجل من الأنصار أن النبى صلى الله عليه وسلم باع حلساً ــ الحديث . وفى سنده أبو بكر الحنفى وهو مجهول .

قال ابن القطان : والحديث معلول بأبى بكر الحنفى فإنى لاأعرف نقل عدالته فهو مجهول الحال وإنما حسن الترمذى حديثه على عادته فى قبول المشاهير كذا فى نصب الراية . وأما تحسينه مافى إسناده ضعيف أو انقطاع فلمجيئه من وجه آخر ولشواهده . قال السيوطى فى التدريب : إذا روى الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها إنه حسن بل ما كان ضعفه لضعف رواية الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر وعرفنا بذلك أنه قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه . وصار الحديث حسنا بذلك كما رواه الترمذى وحسنه من طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن امرأة من بنى فزارة تزوجت على نعلين ، فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم : أرضيت من نفسك ومالك بنعلين ؟ قالت : نعم ، فأجاز .

قال الترمذى : وفى الباب عن عمر وأبى هريرة وعائشة وأبى حدرد فعاصم ضعيف لسوء حفظه وقد حسن له الترمذى هذا الحديث لمجيئه من غير وجه ، وكذا إذا كان ضعفها لإرسال أو تدليس أو جهالة رجال كما زاده شيخ الإسلام زال بمجيئه من وجه آخر وكان دون الحسن لذاته . مثال الأول يأتى فى نوع المرسل . ومثال الثانى مارواه الترمذى وحسنه من طريق هشيم عن يزيد بن أبى زياد عن عبـد الرحمن بن أبى ليلى عن البراء بن عازب مرفوعاً : إن حقاً على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة ويمس أحدهم من طيب أهله ، فإن لم يجد فالماء له طيب . فهشيم موصوف بالتدليس لـكن لما تابعه عند الترمذى أبو يحيى التيمى وكان للمتن شواهد من حديث أبى سعيد الخدرى وغيره حسنه انتهى .

وقال الحافظ فى التلخيص : وأما رواية عمران بن حصين فرواها أبو داود والترمذى والبيهقى من حديث على بن زيد بن جدعان عن أبى نضرة عن عمران ابن حصين قال : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح فأقام ثمانى عشرة ـ الحديث حسنه الترمذى . وعلى ضعيف وإنما حسن الترمذى حـديثه لشواهده ولم يعتبر الاختـلاف فى المدة كما عرف من عادة المحدثين من اعتبارهم الاتفاق على الأسانيد دون السياق انتهى .

قلت : والظاهر أن الترمذى إنما حسنه لأن على بن زيد بن جدعان ليس بضعيف عنده بل هو عنده صدوق كما صرح به الترمذى نفسه حيث قال فى باب الأخذ بالسنة واجتناب البدعة من أبواب العلم بعد رواية حديث أنس من طريق على بن زيد عن سعيد بن المسيب عنه مالفظه : هذا حديث حسن غريب من هـذا الوجـه .

قال : وعلى بن زيد صدوق إلا أنه يرفع الشىء الذى يوقفه غيره انتهى .

قلت : ولأجل ذلك صحح حديثه فى موضع آخر من كتابه الجامع حيث قال:

وفى باب التسليم إذا دخل بيته بعد رواية حديث أنس من طريق على بن زيد عن سعيد بن المسيب عنه مرفوعاً : يابنى إذا دخلت على أهلك فسلم تكون بركة عليك وعلى أهلك . هذا حديث حسن صحيح غريب انتهى .

وقال الحافظ فى الفتح : زعم ابن بطال أن حديث معاذ المرفوع : إن فى كل ثلاثين بقرة تبيعاً ، وفى كل أربعين مسنة . متصل صحيح وفى كلامه نظر فإن حديث معاذ أخرجه أصحاب السنن ، (يعنى من طريق أبى وائل عن مسروق عن معاذ) وقال الترمذى حسن وأخرجه الحاكم فى المستدرك وفى الحكم بصحته نظر ، لأن مسروقاً لم يلق معاذاً وإنما حسنه الترمذى لشواهده انتهى .

ومنها : أنه يقول فى أكثر الأبواب بعد رواية الحديث والحكم عليه بالصحة أو الحسن : والعمل على هذا عند أهل العلم وأكثر أهل العلم ، أو عند بعض أهل العلم ، وهذا من عادته المستمرة ، فهل يشترط عمل أهل العلم فى صحة الحديث أو فى حسنه أم لا ؟

قال صاحب دراسات اللبيب فى الدراسة السابعة : وأما ما استمر عليه دأب الإمام الجليل أبى عيسى بن عيسى بن سورة الترمذى فى أكثر الأحاديث من قوله « والعمل على هذا عند أهل العلم » أو أكثره أو بعضه يأتى به بعد الفراغ من الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن ، أو بهما ، أو غير ذلك مما يحكم به على اصطلاحه فهو ليس عنده مما يشترط فى صلب ماحكم به ولا شك فى أن كون الحديث معمولا به عند الصحابة ومن بعدهم من العلماء مما يؤيد أمر ثبوته ، وليس الكلام فى ذلك وإنما الكلام فى أنه ليس مما يشترط فى الحسن والصحة . حتى إذا لم يأخذ به أجلة القوم منهم يعد بذلك معلولا ، وإن كان الترمذى يرى ذلك فهو مما يختص به على خلاف جماهير العلماء قال : ومما يثقل على هذا العبد الضعيف من صنيعه فى سننه أن ربما يسند الحديث ويحكم عليه بالحسن أو الصحة ثم يقول : ولم يأخذ به أهل العلم أو بعض أهل العلم ، فيذكر

قولهم المخالف بالحديث ثم ربما يذكر حديثاً تمسكوا به خلاف هذا الحديث ولا انتقاد عليه فى ذلك فإنه من باب ترجيح أحد الحديثين . وربما يسكت من متمسكهم من الحديث فيقع قولهم العزبة أى الخالى عن تمسك معارضاً بالحديث فينتقض به إن شاء الله تعالى ظهر من ذوقنا فى كتابنا هذا ذوقة إذ لامعارضة لأحد كائنا[1] من كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأهل التأديب بحضرة القدس العلية يحترزون كل التحزز فى أقوالهم وأعمالهم عما يتضمن صورة المعارضة ، وإن لم يكن فى الواقع من العلماء معارضة لفوزهم بحديث هو إمامهم فيما ذهبوا إليه من خلاف هذا الحديث ، ولم يذكره الترمذى أيضاً إلا بهذا اللحاظ ، لكنه حسن ظن إليهم على جواز أن لايبلغهم هذا الحديث رأساً ، فلا يمهد عذراً فى هذا الصنيع والله تعالى أعلم انتهى كلامه .

وقال فى أول هذه الدراسة : اعلم سددك الله سبحانه إلى سواء السبيل ، وأذاقك حلاوة صفوة الدليل ، أنك إذا عرفت ماقدمنا فى المباحث السابقة من أنه حجة لأحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وترسخ عندك أساس مابيناه من الدلائل علمت أنه كما يجب ترك قول إمام واحد مخالف بالحديث ، كذلك يجب ترك قول مائة إمام مثلا إذا كان مخالفاً بالحديث الصحيح . فلو وجدنا حديثاً صحيحاً خالفه الأئمة الأربعة ، وجب علينا ترك أقوالهم فوراً بعين ماذكرنا ، من الدراسات المتقدمة ، إلى أن يظهر له عندنا معارضة منهم لهذا الحديث بحديث آخر رجحوه عليه أو جواب يتسترون به عن ورود الحديث حجة عليهم ، واحتمال أنه لم يبلغهم الحديث كائن ههنا أيضاً ولو على ضعف لاستيفاء المذاهب الأربعة أكثر ماثبت من السنة الصحيحة . فكذلك احتمال أن واحداً منهم أو أكثر أخذ بهذا الحديث بعد العلم به فى قوله الجديد ورجع عما خالفه لم يرتفع بعدم نقله إلينا بل ولا بعد وصول ذلك إلى أتباعه

(٢) أى الصريحة المحضة

جميعاً . والشافعي لايتحقق لقوله خلاف بالحديث الصحيح بعد ماقال وصح عنه : إذا وجد الحديث الصحيح فهو مذهبي . وبهـذا القول اتخذ أصحابه فينسبون إليه ماثبت فى الصحيح أنه مذهبه وذلك فى عدة مواضع وكذا الأئمة الثلاثة صح عنهم ماصح عن الشافعى . لـكن أتباعه قـد خصوا من بين أتباعهم بإقرار ذلك وترك ماخالف الحديث من أقواله . وعلى كل حال نعتقد أن للأئمة الأربعة أعذاراً موجهة عن هذا الحديث ، وذلك مما أوجب حسن الظن إليهم لاترك الحديث لقولهم ، فيعمل بالحديث ويترك قولهم . وذلك لو تحققت الأمر على ماهو عليه تركت أقوالهم بقولهم عند صحة الحديث أنه يجب ترك قولهم وخلاف الأئمة الأربعة ليس مما عد دليلا على علة خفية فى الحديث ، بل ولا خلاف أكثير منهم من العلماء ، ولا عدم أخذهم للحديث إذا ثبت من حذاق الفن الحـكم عليه بالصحة أو بالحسن ، وليس أحد من المحدثين يلتفت فى صحة الحديث وحسنه إلى اشتراط أخذ أهل العلم له انتهى .

ومنها : أنه قد يقول بعد رواية الحديث : هذا حديث حسن ، وقد يقول هذا حديث صحيح ، وقد يجمع بين هذين اللفظين ويقول : هذا حديث حسن صحيح ؛ فتتبعت فوجدت أنه إذا كان الحديث مروياً فى الصحيحين أو فى أحدهما ، فيقول بعد روايته : هذا حديث حسن صحيح بجمع اللفظين ، هذا هو الغالب من عادته ، وقد يخالفه .

ومنها : أن الحديث إذا يكون عنده حسناً مع الغرابة فيقول : هذا حديث حسن غريب ، فيقدم وصف الحسن على الغرابة ، وقد عكس هذا فى بعض المواضع كما قال فى باب ماجاء فى الأربع قبل العصر بعد رواية حديث ابن عمر مرفوعاً : رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً . هذا حديث غريب حسن ، كذا وقع فى بعض النسخ . قال العراقى : جرت عادة المصنف أن يقدم الوصف بالحسن على الغرابة ، وقدم ههنا غريب على الحسن . والظاهر أنه يقدم الوصف

الغالب على الحديث ، فإن غلب عليه الحسن قدمه ، وإن غلبت عليه الغرابة قدمها . وهذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه وانتفت فيه وجوه المتابعات والشواهد ، فغلب عليه وصف الغرابة انتهى كلامه . قلت [1] . .

ومنها : أنه يقول حديث حسن صحيح . حديث غريب حسن . حديث حسن غريب صحيح . وسيأتى الكلام مفصلا فى الفصل الذى يليه فى بحث اجتماع الحسن والغرابة والصحة .

الفصل الحادى عشر

فى شرح بعض الألفاظ التى استعملها الترمذى فى هذا الكتاب فيما يتعلق بتصحيح الأحاديث وتضعيفها والجرح والتعديل وفى بيان المذاهب وغير ذلك

فمنها قوله : فيه مقال . أو فى إسناده مقال . معناه أن فيه موضع قول للمحدثين ، أى تكلموا فيه وطعنوا فى صحته .

ومنها قوله : ذاهب الحديث . قال الطيبى : أى ذاهب حديثه ، غير حافظ للحديث .

ومنها قوله : هو مقارب الحديث . قال القاضى أبو بكر بن العربى فى شرح الترمذى : يروى بفتح الراء وكسرها وبفتحها قرأته ، فمن فتح أراد غيره يقاربه فى الحفظ ، ومن كسر أراد أنه يقارب غيره ، فهو فى الأول مفعول ، وفى الثانى فاعل ، والمعنى واحد انتهى . وقال الحافظ السيوطى فى تدريب الراوى : قولهم مقارب الحديث . قال العراقى : ضبط فى الأصول الصحيحة بكسر الراء ، وقيل أن ابن السيد حكى فيه الفتح والكسر ، وأن

---

(١) ههنا بياض فى الأصل .

الـكسر من ألفاظ التعديل ، والفتح من ألفاظ التجريح ، قال وليس ذلك بصحيح ، بل الفتح والـكسر معروفان . حكاهما ابن العربى فى شرح الترمذى وهما على كل حال من ألفاظ التعديل ، وممن ذكر ذلك الذهبى . قال : وكأن قائل ذلك فهم من فتح الراء أن الشىء المقارب هو الردىء ، وهذا من كلام العوام وليس معروفاً فى اللغة ، وإنما هو على الوجهين من قوله صلى الله عليه وسلم : « سددوا وقاربوا » فمن كسر قال : إن معناه حديثه مقارب لحديث غيره ، ومن فتح قال : معناه إن حديثه يقاربه حديث غيره ، ومادة فاعل تقتضى المشاركة انتهى . وممن جزم بأن الفتح تجريح ، البلقينى فى محاسن الاصطلاح قال : حكى ثعلب هو مقارب ، أى ردىء انتهى .

ومنها قوله فى الحارث بن وجيه : هو شيخ ليس بذاك . قال الطيبى : أى شيخ كبير غلب عليه النسيان ليس بذاك المقام الذى يوثق به ، أى روايته ليست بقوية انتهى . وقال القارى فى المرقاة شرح المشكاة : وظاهره يقتضى أن قوله : هو شيخ للجرح ، وهو مخالف لما عليه عامة أصحاب الجرح والتعديل من أن قولهم : هو شيخ ، من ألفاظ مراتب التعديل . فعلى هذا يجىء إشكال آخر فى قول الترمذى ، لأن قولهم ليس بذاك من ألفاظ الجرح اتفاقاً . فالجمع بينهما فى شخص واحد جمع بين المتنافيين . فالصواب أن يحمل قوله : وهو شيخ على الجرح بقرينة مقارنته بقوله : ليس بذاك . وإن كان من ألفاظ التعديل ، ولإشعاره بالجرح ، لأنهم وإن عدوه فى ألفاظ التعديل صرحوا أيضاً بإشعاره بالقرب من التجريح ، أو نقول لا بد فى كون الشخص ثقة من شيئين : العدالة والضبط كما بين فى موضعه . فإذا وجد فى الشخص العدالة دون الضبط يجوز أن يعدل باعتبار الصفة الأولى ، ويجوز أن يجرح باعتبار الصفة الثانية ، فإذا كان كذلك لا يكون الجمع بينهما جمعاً بين المتنافيين ، كذا فى السيد جمال الدين رحمه الله تعالى ، انتهى كلام القارى .

قلت : الظاهر أن مراد الترمذى بقوله هو شيخ : معناه اللغوى لا معناه المصطلح عند المحدثين ، وإليه أشار الطيبى بقوله : أى شيخ كبير غاب عليه النسيان ، فلا إشكال . وأما قول السيد جمال الدين : فإذا وجد فى الشخص العدالة دون الضبط ، يجوز أن يعدل الخ صحيح . وقال الترمذى فى كتاب العلل الصغير : قد تكلم بعض أهل الحديث فى قوم من أجلة أهل العلم وضعفوهم من قبل حفظهم ، ووثقهم آخرون بجلالتهم وصدقهم انتهى .

ومنها قوله : إسناده ليس بذاك . أى بذاك القوى . قال الطيبى : المشار إليه بذاك ما فى ذهن من يعتنى بعلم الحديث ويعتد بالإسناد القوى انتهى .

ومنها قوله : هذا حديث غريب إسناداً ، أى لا متناً ، والمراد به حديث يعرف متنه عن جماعة من الصحابة ، وانفرد واحد بروايته عن صحابى آخر . قال فى تدريب الراوى : وينقسم (أى الغريب) أيضاً إلى غريب متناً وإسناداً ، كما لو انفرد بمتنه راو واحد ، وإلى غريب إسناداً لا متناً ، كحديث معروف ، روى متنه جماعة من الصحابة انفرد واحد بروايته عن صحابى آخر ، وفيه يقول الترمذى غريب من هذا الوجه انتهى .

ومنها قوله : هذا حديث غريب من هذا الوجه ، أى من هذا الإسناد ، وأراد به ما أراد بقوله : هذا حديث غريب إسناداً . قال ابن الصلاح : الحديث الذى يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب ، وكذلك الحديث الذى يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره ، إما فى متنه وإما فى إسناده . ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح كالأفراد المخرجة فى الصحيح ، وإلى غير صحيح ، وذلك هو الغالب على الغرائب . وينقسم الغريب أيضاً من وجه آخر ، فمنه ما هو غريب متناً وإسناداً ، وهو الحديث الصحيح الذى تفرد برواية متنه راو واحد ، ومنه ما هو غريب إسناداً لا متناً كالحديث الذى متنه معروف مروى عن جماعة من الصحابة ، إذا انفرد بعضهم بروايته عن صحابى آخر كان غريباً من ذلك

الوجه ، مع أن متنه غير غريب : ومن ذلك غرائب الشيخ فى أسانيد المتون الصحيحة ، وهذا الذى يقول فيه الترمذى غريب من هذا الوجه ، ولا أرى هذا النوع ينعكس ، فلا يوجد إذاً ما هو غريب متناً لا إسناداً ، إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عمن تفرد به فرواه عدد كثيرون ، فإنه غريباً مشهوراً ، وغريباً متناً ، وغير غريب إسناداً . لكن بالنظر إلى أحد طرفى الإسناد ، فإن إسناده متصف بالغرابة فى طرفه الأول ، متصف بالشهرة فى طرفه الآخر كحديث «إنما الأعمال بالنيات» . وكسائر الغرائب التى اشتملت عليها التصانيف المشتهرة انتهى .

ومنها قوله : هذا حديث مرسل . الحديث المرسل هو الحديث الذى رواه التابعى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر الصحابى ، واستعمل الترمذى لفظ المرسل بمعنى المنقطع فى كثير من المواضع ، وكذلك غيره من المحدثين قد استعملوا المرسل بمعنى المنقطع .

ومنها قوله : هذا حديث جيد . قال الحافظ السيوطى فى التدريب : قال شيخ الإسلام فى الكلام على أصح الأسانيد : كما حكى ابن الصلاح عن أحمد ابن حنبل أن أصحها الزهرى عن سالم عن أبيه عبارة أحمد أجود الأسانيد ، كذا أخرجه عنه الحاكم ، قال : وهذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح . ولذا قال البلقينى بعد أن نقل ذلك : من ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة . وفى جامع الترمذى فى الطب : هذا حديث جيد حسن . وكذا قال غيره لامغايرة بين جيد وصحيح عندهم ، إلا أن الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة ، كأن يرتقى الحديث عنده عن الحسن لذاته ، ويتردد فى بلوغه الصحيح . فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح ، وكذا القوى انتهى .

ومنها قوله : بعد ذكر الحديثين أو القولين : هذا أصح من ذلك . ظاهر معناه أن الحديثين أو القولين كليهما صحيحان . لكن هذا أقوى وأثبت من

ذاك ، لكن الترمذى قد يستعمل أصح فى قوله هذا أصح من ذاك فى هذا المعنى ، وهو معناه الأصلى ، أعنى التفضيل . وقد يستعمل هذا اللفظ فى معنى الصحيح . فمعنى قوله هذا أصح من ذاك أى هذا صحيح بالنسبة إلى ذاك فهو غير صحيح ، كما قال البخارى فى صحيحه . وكره ابن سيرين أن يقول فاتتنا الصلاة وليقل لم ندرك ، وقول النبى صلى الله عليه وسلم أصح .

قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى : قوله أصح : معناه صحيح ، أى بالنسبة إلى قول ابن سيرين ، فإنه غير صحيح لثبوت النص بخلافه انتهى . قال العينى فى عمدة القارى : ليس المراد منه أفعل التفضيل ، لأنه إذا أريد به التفضيل يلزم أن يكون قول ابن سيرين صحيحاً ، وقول النبى صلى الله عليه وسلم أصح منه وليس كذلك ، وإنما المراد بالأصح الصحيح ، لأنه قد يذكر أفعل ويراد به التوضيح لا التفضيل انتهى . وقد يستعمله فى معنى أرجح ، وذلك فيما إذا كان الحديثان أو القولان ضعيفين ، لكن هذا أرجح وأقل ضعفاً من ذاك . فمعنى قوله : هذا أصح من ذاك ، أى هذا أقل ضعفاً من ذاك . كما قال أبو داود فى سننه فى كتاب الطلاق فى باب البتة بعد رواية حديث ركانة : إنه طلق امرأته البتة إلخ ما لفظه . قال ابو داود : وهذا اصح من حديث ابن جريج أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً انتهى . قال الحافظ ابن القيم فى حاشية السنن : إن أبا داود لم يحكم بصحته ، وإنما قال بعد روايته هذا أصح من حديث ابن جريج إنه طلق امرأته ثلاثاً . وهذا لايدل على ان الحديث عنده صحيح ، فإن حديث ابن جريج ضعيف ، وهذا ضعيف ايضاً ، فهو أصح الضعيفين عنده . وكثيراً مايطلق أهل الحديث هذه العبارة على أرجح الحديثين الضعيفين ، وهو كثير من كلام المتقدمين ، ولو لم يكن اصطلاحاً لهم لم تدل اللغة على إطلاق الصحة عليه ، فإنك تقول لأحد المريضين : هذا أصح من هذا ، ولايدل أنه صحيح مطلقاً ، انتهى كلام ابن القيم .

وإذا عرفت هذا كله ، ظهر لك أن قول الترمذى : هـذا أصح من ذاك . لايستلزم أن يـكون هذا صحيحاً عنده .

ومنها قوله : هذا الحديث أصح شىء فى هذا الباب وأحسن ، ليس معناه أن كل ماورد فى هذا الباب فهو صحيح ، وهذا الحديث أصح من الـكل ، بل معناه أن هذا الحديث أرجح من كل ما ورد فى هذا الباب ، سواء كان كل ماورد فيه صحيحاً أو ضعيفاً ، فإن كان كل ماورد فى الباب صحيحاً فهذا الحديث أرجح فى الصحة من الكل وإن كان كله ضعيفاً فهذا الحديث أرجح من الكل أى أقل ضعفاً من الـكل . قال السيوطى فى التدريب فى بيان أصح الأسانيد مما يناسب هذه المسألة : أصح الأحاديث المقيدة كقولهم : أصح شىء فى الباب كذا ، وهذا يوجد فى جامع الترمذى كثيراً . وفى تاريخ البخارى: وقال المصنف (يعنى النووى) وفى الأذكار : لايلزم من هذه العبارة صحة الحديث ، فإنهم يقولون هذا أصح ماجاء فى الباب وإن كان ضعيفاً ، ومرادهم أرجحه أو أقله ضعفاً ، ذكر ذلك عقب قول الدارقطنى : أصح شىء فى فضائل السور فضل قل هو الله أحد . وأصح شىء فى فضائل الصلوات فضل صلاة التسبيح انتهى .

ومنها قوله: هذا حديث فيه اضطراب . وهذا حديث مضطرب . الحديث المضطرب : هو الذى يروى على أوجه مختلفة من راو واحد مرتين أو أكثر ، ومن راو ثان أو رواة متقاربة ، فإن رجحت إحدى الروايتين أو الروايات بحفظ راويها مثلا ، أو كثرة صحبة المروى عنه ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات ، فالحـكم للراجحة ولا يكون الحديث مضطرباً لا الرواية الراجحة كما هو ظاهر ولا المرجوحة ؛ بل هى شاذة أو منكرة . والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط من رواته الذى هو شرط فى الصحة والحسن ، ويقع الاضطراب فى الإسناد تارة ، وفى المتن أخرى ، ويقع فيهما معاً من راو واحد أو راويين أو جماعة ، كذا فى تدريب الراوى .

ومنها قوله : هذا حديث غير محفوظ . قال الحافظ فى شرح النخبة : فإن خولف (أى راوى الحسن أو الصحيح) بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أوغير ذلك من وجوه الترجيحات . فالراجح يقال له المحفوظ ، ومقابله وهو المرجوح يقال له الشاذ .

مثال ذلك مارواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلا توفى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه الحديث . وتابع ابن‌عيينة على وصله ابن جريج وغيره ، وخالفه حماد بن زيد ، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس . قال أبو حاتم : المحفوظ حديث بن عيينة انتهى كلامه . فحماد بن زيد من‌أهل العدالة والضبط ، ومع‌ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه وعرف من هذا التقرير أن الشاذ ماروا ه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه ، وهذا هو المعتمد فى تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح انتهى كلام الحافظ .

قلت : فالمراد بقول الترمذى : هذا الحديث غير محفوظ ، أى شاذ ، ثم قال الحافظ : وإن وقعت المخالفة مع الضعف ، فالراجح يقال له المعروف ، ومقابله يقال له المنكر .

مثاله مارواه ابن أبى حاتم من طريق حبيب بن حبيب ، وهو أخو حمزة ابن حبيب الزيات المقرى عن أبى‌إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن‌عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام وقرى الضيف دخل الجنة » . قال أبو حاتم : هو منكر لأن غيره من الثقات رواه عن أبى إسحاق موقوفاً ، وهو المعروف . وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من وجه ، لأن بينهما اجتماعاً فى اشتراط المخالفة ، وافتراقاً فى أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق ، والمنكر رواية ضعيف .

وقد غفل من سوى بينهما انتهى كلامه .

﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن الشاذ يطلق على معنيين :

الأول — ما عرفت فى كلام الحافظ المذكور .

الثانى — ما يتفرد به ثقة حافظ من غير مخالفة . فالشاذ بالمعنى الأول غير مقبول ، والشاذ بالمعنى الثانى مقبول . قال الحافظ ابن الصلاح فى علوم الحديث بعد ذكر معانى الشاذ ما لفظه : إذ انفرد الراوى بشىء نظر فيه ، فإن كان ماانفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط ، كان ماانفرد به شاذاً مردوداً ، وإن لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره . وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره ، فينظر فى هذا الراوى المنفرد ، فإن كان عدلا حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه ، قبل ماانفرد به ولم يقدح الانفراد فيه ، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذى انفرد به ، كان انفراده به خارماً له مزحزحاً له عن حيز الصحيح انتهى كلامه .

ومنها قوله : هذا حديث حسن ، وقوله هذا حديث صحيح ، وقوله هذا حديث ضعيف . أما الحديث الحسن والحديث الصحيح : فقال الحافظ فى تعريفهما فى شرح النخبة ما لفظه : وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ ، هو الصحيح لذاته . وهذا أول تقسيم المقبول إلى أربعة أنواع ، لأنه إما أن يشتمل من صفات المقبول على أعلاها أول الأول الصحيح لذاته ، والثانى إن وجد ما يجبر ذلك القصور ككثرة الطرق فهو الصحيح أيضاً لكن لذاته ، وحيث لاجبران فهو الحسن لذاته ، وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن أيضاً . لكن لا لذاته . وقدم الكلام على الصحيح لالذاته لعلو رتبته . والمراد بالعدل من له ملكة تحمله على التقوى والمروءة ، والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة . والضبط ضبطان : ضبط صدر : وهو أن يثبت ماسمعه بحيث يتمكن

من استحضاره متى شاء ، وضبط كتاب : وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤديه منه وقيده بالتام إشارة إلى الرتبة العليا فى ذلك ، والمتصل : ما سلم إسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروى من شيخه ، والمعلل لغة : مافيه علة . واصطلاحاً : مافيه علة خفية قادحة ، والشاذ لغة : الفرد . واصطلاحاً : ما يخالف فيه الراوى من هو أرجح منه .

قال : فإن خف الضبط أى قد يقال خف القوم خفوفاً قلوا ، والمراد مع بقية الشروط المتقدمة فى حد الصحيح فهو الحسن لذاته لا لشىء خارج وهو الذى يكون حسنه بسبب الاعتضاد ، نحو حديث المستور إذا تعددت طرقه ، وخرج باشتراط باقى الأوصاف الضعيف انتهى . وأما الحديث الضعيف : فهو مالم يجمع صفة الحسن .

﴿ تنبيه ﴾ : تعريف الحسن المذكور هو عند غير الترمذى ، وأما تعريفه عند الترمذى ، فهو ماذكره فى كتابه « العلل الصغير » بقوله : وما ذكرنا فى هذا الكتاب حديث حسن ، فإنما أردنا حسن إسناده عندنا . كل حديث لايروى لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذاك ، فهو عندنا حديث حسن .

﴿ تنبيه آخر ﴾ : قال ابن الصلاح فى علوم الحديث : كتاب أبى عيسى الترمذى أصل فى معرفة الحديث الحسن ، وهو الذى نوه باسمه وأكثر من ذكره فى جامعه ، ويوجد فى متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التى قبله كأحمد بن حنبل والبخارى وغيرهما ، ويختلف النسخ من كلام الترمذى فى قوله : هذا حديث حسن ، وهذا حديث حسن صحيح ، ونحو ذلك . فينبغى أن تصحح أصلك بجماعة أصول ، وتعتمد ما اتفقت عليه .

وقال الحافظ ابن حجر فى نكته على ابن الصلاح : قد أكثر على ابن

المديني من وصف الأحاديث بالصحة وبالحسن في مسنده، وفي علله، وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخارى، ويعقوب بن شيبة، وغير واحد. وعن البخارى أخذ الترمذى فاستمداد الترمذى لذلك إنما هو من البخارى، ولكن الترمذى أكثر منه، وأشار بذكره وأظهر الاصطلاح فيه، وصار أشهر به من غيره.

ومنها قوله: هذا حديث حسن صحيح. وقوله: هذا حديث حسن غريب. وقوله: هذا حديث حسن غريب صحيح.

قال الشيخ عبدالحق الدهلوى فى مقدمة شرحه المشكاة: من عادة الترمذى أن يقول فى جامعه حديث حسن صحيح، حديث غريب حسن، حديث حسن غريب صحيح. ولاشبهة فى جواز اجتماع الحسن والصحة بأن يكون حسناً لذاته صحيحاً لغيره. وكذلك فى اجتماع الغرابة والصحة كما أسلفنا، وأما اجتماع الغرابة والحسن فيستشكلونه بأن الترمذى اعتبر فى الحسن تعدد الطرق، فكيف يكون غريباً. ويجيبون بأن اعتبار تعدد الطرق فى الحسن ليس على الإطلاق بل فى قسم منه، وحيث حكم باجتماع الحسن والغرابة المراد قسم آخر. وقال بعضهم: أشار بذلك إلى اختلاف الطرق بأن جاء فى بعض الطرق غريباً وفى بعضها حسناً. وقيل: الواو بمعنى أو بأنه يشك ويتردد فى أنه غريب أو حسن لعدم معرفته جزماً. وقيل: المراد بالحسن ههنا ليس معناه الاصطلاحى بل اللغوى، بمعنى ما يميل إليه الطبع، وهذا القول بعيد جداً انتهى.

وقال ابن الصلاح: قول الترمذى وغيره هذا حديث حسن صحيح فيه إشكال، لأن الحسن قاصر عن الصحيح، ففى الجمع بينهما فى حديث واحد، جمع بين نفى ذلك القصور وإثباته. قال: وجوابه أن ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا روى الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح استقام أن يقال فيه إنه حديث حسن صحيح، أى إنه حسن بالنسبة إلى إسناد

صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر ، على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوى ، وهو ماتميل إليه النفس ولا يأباه القلب ، دون المعنى الاصطلاحى الذى نحن بصدده انتهى .

وقال ابن دقيق العيد فى الاقتراح : يرد على الجواب الأول : الأحاديث التى قيل فيها حسن صحيح ، مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد .

قال : وفى كلام الترمذى فى مواضع يقول : هذا حديث حسن صحيح ، لاتعرف إلا من هذا الوجه .

قال : والذى أقول فى جواب هـذا السؤال إنه لايشترط فى الحسن قيد القصور عن الصحيح ، وإنما يجيئه القصور ويفهم ذلك فيه إذا اقتصر على قوله حسن . فالقصور يأتيه من قيد الاقتصار لا من حيث حقيقته وذاته ، وشرح ذلك وبيانه أن ههنا صفات للرواة تقتضى قبول الرواية ، ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض ، كالتيقظ والحفظ والإتقان مثلا ؛ فوجود الدرجة الدنيا كالصدق وعدم التهمة بالـكذب لاينافيه وجود ما هو أعلى منه كالحفظ والإتقان . فإذا وجدت الدرجة العليا لم يناف ذلك وجود الدنيا كالحفظ مع الصدق ، فيصح أن يقال فى هذا إنه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا وهى الصدق مثلا ، صحيح باعتبار الصفـة العليا وهى الحفظ والإتقان ، ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسناً ، ويؤيده ورود قولهم : هذا حديث حسن فى الأحاديث الصحيحة ، وهذا موجود فى كلام المتقدمين انتهى .

وقال الحافظ عماد الدين بن كثير : أصل هذا السؤال غير متجه ، لأن الجمع بين الحسن والصحة فى حديث واحد رتبة متوسطة بين الصحيح والحسن.

قال : فالمقبول ثلاث مراتب : الصحيح أعلاها ، والحسن أدناها ، والثالثة ما يتسرب من كل منهما ، فإن كل ما كان فيه شبه من شيئين ولم يتمحض لأحدهما ، اختص برتبة مفردة ، كقولهم للمز ، وهو ما فيه حلاوة

وحموضة ، هذا حلو حامض ؛ أى مز .

قال : فعلى هذا يكون مايقول فيه حسن صحيح أعلى رتبة عنده من الحسن. ويكون حكمه بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن .

قال الحافظ أبو الفضل العراقى فى نكته على ابن الصلاح : وهذا الذى قاله ابن كثير تحكم لادليل عليه ، وهو بعيد من فهمهم معنى كلام الترمذى .

وقال الإمام بدر الدين الزركشى والحافظ أبوالفضل ابن حجر : كلاهما فى النكت على ابن الصلاح : هـذا يقتضى إثبات قسم ثالث ولا قائل به ، وعبارة الزركشى وهو خرق لإجماعهم ، ثم إنه يلزم عليه أن لا يكون فى كتاب الترمذى حديث صحيح إلا قليلا ، لقلة اقتصاره على قوله هـذا حديث صحيح ، مع أن الذى يعبر فيه بالصحة والحسن أكثره موجود فى الصحيحين .

وقال الشيخ سراج الدين البلقينى فى محاسن الاصطلاح أيضاً : فى هـذا الجواب نظر ، لكن جزم به الإمام شمس الدين بن الجزرى فى الهداية ، فقال: والذى قال فيه الترمذى حسن صحيح أراد به ماشابه الصحة والحسن ، فهو إذن دون الصحيح معنى .

وقال الزركشى : فإن قلت فما عندك فى رفع هذا الإشكال ؟ قلت : يحتمل أن يريد بقوله حسن صحيح فى هذه الصورة الخاصة الترادف ، واستعمال هذا قليلا دليل على جوازه . كما استعمله بعضهم ، حيث وصف الحسن بالصحة على قول من أدرج الحسن فى قسم الصحيح ، ويجوز أن يريد حقيقتهما فى إسناد واحد ، باعتبار حالين وزمانين . فيجوز أن يكون سمع هذا الحديث من رجل مرة فى حال كونه مستوراً أو مشهوراً بالصدق والأمانة ، ثم ارتقى وارتفع حاله إلى درجة العدالة ، فسمعه منه مرة أخرى فأخبر بالوصفين . وقد روى عن غير واحد أنه سمع الحديث الواحد على شيخ واحد غير مرة .

قال : وهذا الاحتمال وإن كان بعيداً فهو أشبه ما يقال . قال : ويحتمل أن

يكون الترمذى أدى اجتهاده إلى حسنه ، وأدى اجتهاده إلى صحته أو بالعكس .
وأن الحديث فى أعلى درجات الحسن وأول درجات الصحيح ، فجمعهما باعتبار مذهبين . وأنت إذا تأملت تصرف الترمذى لعلك تسكن إلى أن هذا قصده انتهى كلام الزركشى .

وقال الحافظ ابن حجر فى النكت : قد أجاب بعض المتأخرين عن أصل الإشكال بأنه باعتبار صدق الوصفين على الحديث بالنسبة إلى أحوال رواته عند أئمة الحديث ، فإذا كان فيهم من يكون حديثه صحيحاً عند قوم وحسناً عند قوم ، يقال فيه ذلك . قال : ويتعقب هـذا بأنه لو أراد ذلك لأتى بالواو التى للجمع ، فيقول حسن وصحيح . قال : ثم إن الذى يتبادر إليه الفهم ، أن الترمذى إنما يحكم على الحديث بالنسبة إلى ما عنده ، لا بالنسبة إلى غيره ، فهـذا يقدح فى الجواب . ويتوقف أيضاً على اعتبار الأحاديث التى جمع الترمذى فيها بين الوصفين ، فإن كان فى بعضها ما لا اختلاف فيه عند جميعهم فى صحته قدح فى الجواب أيضاً ، لكن لو سلم هذا الجواب لكان أقرب إذاً من غيره . قال : وإنى لأميل إليه وأرتضيه ، والجواب عما يرد عليه ممكن .
قال وقيل : يجوز أن يكون مراده أن ذلك باعتبار وصفين مختلفين ، وهما الإسناد والحكم ، فيجوز أن يكون قوله حسن أى باعتبار إسناده صحيح ، أى باعتبار حكمه ، لأنه من قبل المقبول وكل مقبول يجوز أن يطلق عليه اسم الصحة ، وهـذا يمشى على قول ، من لا يفرد الحسن من الصحيح ، بل يسمى الكل صحيحاً ، لكن يرد عليه ما أوردناه أولا من أن الترمذى أكثر من الحكم بذلك على الأحاديث الصحيحة الإسناد .

قال : وأجاب بعض المتأخرين بأنه أراد حسن على طريقة من يفرق بين النوعين لقصور رتبة راويه عن درجة الصحة المصطلحة ، صحيح على طريقة من لا يفرق . قال : ويرد عليه ما أوردناه فيما سبق : قال : واختار بعض

من أدركناه أن اللفظين عنده مترادفان ، ويكون إتيانه باللفظ الثانى بعد الأول على سبيل التأكيد له ، كما يقال صحيح ثابت أو جيد قوى أو غير ذلك. قال : وهذا قد يقدح فيه القاعدة فإن الحمل على التأسيس خير من الحمل على التأكيد ، لأن الأصل عدم التأكيد ، لكن قد يندفع القدح بوجود القرينة الدالة على ذلك ، وقد وجدنا فى عبارة غير واحد كالدارقطنى هذا حديث صحيح ثابت . قال : وفى الجملة أقوى الأجوبة ما أجاب به ابن دقيق العيد . انتهى كلام الحافظ ابن حجر فى النكت .

وقال فى شرح النخبة : إذا اجتمع الصحيح والحسن فى وصف واحد فللتردد الحاصل من المجتهد فى الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها ؟ وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية . قال : ومحصل الجواب أن تردد أئمة الحديث فى ناقليه اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين ، فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم ، صحيح باعتبار وصفه عند قوم ، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد ، لأن حقه أن يقول حسن أو صحيح ، وهذا كما حذف حرف العطف من الذى بعده . وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح ، لأن الجزم أقوى من التردد وهذا حيث التفرد ، وإلا إذا لم يحصل التفرد فإطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادين ، أحدهما صحيح والآخر حسن . وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط إذا كان فرداً ، لأن كثرة الطرق تقوى ، فإن قيل قد صرح الترمذى بأن شرط الحسن أن يروى من غير وجه ، فكيف يقول فى بعض الأحاديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . فالجواب أن الترمذى لم يعرف الحسن مطلقاً ، وإنما عرف بنوع خاص منه وقع فى كتابه ، وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة أخرى ، وذلك أنه يقول فى بعض الأحاديث حسن صحيح غريب ، وتعريفه إنما وقع على الأول فقط ، وعبارته ترشد إلى ذلك حيث

قال فى أواخر كتابه : وما قلنا فى كتابنا حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا ، كل حديث يروى لا يكون راويه متهماً بكذب ، ويروى من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذاً ، فهو عندنا حديث حسن يعرف بهذا إنه إنما عرف الذى يقول فيه حسن فقط . أما ما يقول فيه حسن صحيح أو حسن غريب ، أو حسن صحيح غريب ، فلم يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط ، أو غريب فقط . وكأنه تركه استغناء بشهرته عند أهل الفن واقتصر على تعريف ما يقول فيه فى كتابه حسن فقط إما لغموضه ، وإما لأنه اصطلاح جديد . ولذلك قيد بقوله عندنا ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابى . وبهذا التقرير يندفع كثير من الإيرادات التى طال البحث فيها ، ولم يستقر وجه توجيهها فلله الحمد على ما ألهم وعلم .

قلت : وظهر لى توجيهان آخران أحدهما أن المراد حسن لذاته صحيح لغيره والآخر : أن المراد حسن باعتبار إسناده صحيح ، أى أنه أصح شىء ورد فى الباب ، فإنه يقال أصح ماورد كذا وإن كان حسناً أو ضعيفاً ، فالمراد أرجحه أو أقله ضعفاً ، ثم إن الترمذى لم ينفرد بهذا المصطلح بل سبقه إليه شيخه البخارى ، كما نقله ابن الصلاح فى غير مختصره والزركشى وابن حجر فى نكتهما .

قال الزركشى : واعلم أن هذا السؤال يرد بعينه فى قول الترمذى هذا حديث حسن غريب ، لأن من شرط الحسن أن يكون معروفاً من غير وجه ، والغريب ما انفرد به أحد رواته وبينهما تناف ، قال : وجوابه أن الغريب يطلق على أقسام غريب من جهة المتن ، وغريب من جهة الإسناد ، والمراد هنا الثانى دون الأول ، لأن هذا الغريب معروف عن جماعة من الصحابة لكن تفرد بعضهم بروايته عن صحابى ، فبحسب المتن حسن ، وبحسب الإسناد غريب ، لأنه لم يروه من تلك الجماعة إلا واحد ، ولا منافاة بين الغريب بهذا

المعنى وبين الحسن ، بخلاف سائر الغرائب فإنها تنافى الحسن .

وقال الحافظ أبو العباس أحمد بن عبدالمحسن القرافى فى كتابه معتمدالنبيه : قول أبى عيسى هذا حديث حسن صحيح غريب ، وهذا حديث حسن غريب إنما يريد به ضيق المخرج أنه لم يخرج إلا من جهة واحدة ، ولم تتعدد طرق خروجه ، إلا أن راويه ثقة فلا يضر ذلك ، فيستغرب بهو لقلة المتابعة ، وهؤلاء الأئمة شروطهم عجيبة . وقد يخرج الشيخان أحاديث يقول أبوعيسى فيها هذا حديث حسن ، وتارة حسن غريب كما قال فى حديث أبى بكر : قلت يارسول الله علمنى دعاء أدعو به فى صلاتى . الحديث . فهذا حديث حسن مع أنه متفق عليه انتهى . كذا فى قوت المغتذى .

ومن الألفاظ التى استعملها الترمذى فى هذا الكتاب لفظ : الكراهة والكراهية . فقال: باب كراهية الاستنجاء باليمين . وقال : باب ماجاء فى كراهية البول فى المغتسل . وقال : باب ماجاء فى كراهية النوم قبل العشاء . وقال : باب فى كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر . وقال: باب ماجاء فى كراهية الأذان بغير وضوء . وقال: باب ماجاء فى كراهية أن يبادر الإمام فى الركوع والسجود، وهكذا قد أكثر استعمال هذا اللفظ فى تراجم الأبواب . فاعلم أن الإمام الترمذى لم يرد بهذا اللفظ ما هو المشهور ، أعنى التنزيه وترك الأولى ، بل أراد بهذا اللفظ معنى عاماً شاملا للتنزيه والحرمة . وقد جاء هذا اللفظ فى كلام السلف بمعنى الحرمة كثيراً .

قال العينى فى عمدة القارى ص ٣٨٧ ج ٣ : المتقدمون يطلقون الكراهة ويريدون كراهة التحريم انتهى . وقال صاحب الدين الخالص فى شرح حديث ابن مسعود : الطيرة شرك . هذا صريح فى تحريم الطيرة وأنها من الشرك لما فيها من تعلق القلب على غير الله . ومن قال إنها تكره ، فالكراهة فى اصطلاح

السلف بمعنى الحرام ، انتهى . ولنا أن نذكر كلام الحافظ ابن القيم فى هذا الباب فإنه نافع جداً ، قال فى إعلام الموقعين . وقد حرم الله سبحانه وتعالى القول عليه بغير علم فى الفتيا والقضاء فقال تعالى : « قل إنما حرم ربى الفواحش ماظهر منها وما بطن والإثم والبغى بغير الحق وأن تشركوا بالله مالم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون » . وهذا يعم القول عليه سبحانه بلا علم فى أسمائه وصفاته وأفعاله ، وفى دينه وشرعه ، وقال تعالى : « ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون . متاع قليل ولهم عذاب أليم » .

فتقدم إليهم سبحانه بالوعيد على الكذب عليه فى أحكامه وقولهم لما لم يحرمه : هذا حرام ؛ ولما لم يحله هذا حلال ، وهذا بيان منه سبحانه أن لا يجوز للعبد أن يقول هذا حلال وهذا حرام إلا بما علم أن الله سبحانه أحله وحرمه . فلا ينبغى أن يقول لما لا يعلم ورود الوحى المبين بتحليله وتحريمه ، أحله الله وحرمه الله لمجرد التقليد أو بالتأويل . وقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح أميره بريدة أن ينزل عدوه إذا حاصرهم على حكم الله ، وقال: فإنك لا تدرى أتصيب حكم الله فيهم أم لا ، ولكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك . فتأمل كيف فرق بين حكم الله وحكم الأمير المجتهد . ونهى أن يسمى حكم المجتهدين حكم الله . ومن هذا لما كتب الكاتب بين يدى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه حكماً حكم به فقال : هذا ما أرى الله أمير المؤمنين عمر . فقال : لا تقل هكذا ، ولكن قل : هذا ما رأى أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب .

وقال ابن وهب : سمعت مالكاً يقول : لم يكن من أمر الناس ، ولا من مضى من سلفنا ، ولا أدركت أحداً أقتدى به ، يقول فى شىء هذا حلال وهذا حرام ، ما كانوا يجترئون على ذلك ، وإنما كانوا يقولون : نكره كذا

ونرى هذا حسناً فينبغى هذا ولا نرى هذا . ورواه عنه عتيق بن يعقوب وزاد: ولا يقولون حلال ولا حرام . أما سمعت قول الله تعالى : « قل أفرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالا قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون ». الحلال ما أحله الله ورسوله ، والحرام ما حرمه الله ورسوله .

قال الحافظ ابن القيم : وقد غلط كثير من المتأخرين من أتباع الأئمة على أئمتهم بسبب ذلك حيث تورع الأئمة عن إطلاق لفظ التحريم ، وأطلقوا لفظ الكراهة ، فنفى المتأخرون التحريم عما أطلق عليه الأئمة الكراهة ، ثم سهل عليهم لفظ الكراهة وخفت مؤنته عليهم ، فحمله بعضهم على التنزيه وتجاوز به آخرون إلى كراهة ترك الأولى ، وهذا كثير جداً فى تصرفاتهم ، فحصل بسببه غلط عظيم على الشريعة وعلى الأئمة .

وقد قال الإمام أحمد فى الجمع بين الأختين بملك اليمين : أكرهه ولا أقول هو حرام ، ومذهبه تحريمه ، وإنما تورع عن إطلاق لفظ التحريم لأجل قول عثمان .

وقال فى رواية أبى داود : يستحب ألا يدخل الحمام إلا بمئزر له ، وهذا استحباب وجوب .

وقال فى رواية إسحاق بن منصور : إذا كان أكثر مال الرجل حراماً ، فلا يعجبنى أن يؤكل ماله ، وهذا على سبيل التحريم .

وقال فى رواية ابنه عبد الله : لا يعجبنى أكل ما ذبح للزهرة والكواكب ولا الكنيسة ، وكل شىء ذبح لغير الله . قال الله عز وجل : « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به » فتأمل كيف قال لا يعجبنى فى ما نص الله سبحانه على تحريمه ، واحتج هو أيضاً بتحريم الله له فى كتابه .

وقال فى رواية الأثرم : أكره لحوم الجلالة وألبانها ، وقد صرح بالتحريم فى رواية حنبل وغيره .

وقال فى رواية ابنه عبد الله : أكره أكل لحم الحية والعقرب ، لأن الحية لها ناب والعقرب لها حمة . ولايختلف مذهبه فى تحريمه .

وقال فى رواية حرب : إذا صاد الكلب من غير أن يرسل فلا يعجبنى ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا أرسلت كلبك وسميت ، فقد أطلق لفظ لايعجبنى على ما هو حرام عنده .

وقال فى رواية جعفر بن محمد النسائى : لايعجبنى المكحلة والمرود ، يعنى من الفضة . وقد صرح فى التحريم فى عدة مواضع وهو مذهبه بلا خلاف .

وقال جعفر بن محمد أيضاً: سمعت أبا عبدالله سئل عن رجل قال لامرأته: كل امرأة أتزوجها أو جارية أشتريها للوطء . وأنت حية ، فالجارية حرة والمرأة طالق . قال : إن تزوج لم آمره أن يفارقها ، والعتق أخشى أن يلزمه لأنه مخالف للطلاق . قيل يهب رجل جارية ، قال هذا على طريق الحيلة ، وكرهه ، مع أن مذهبه تحريم الحيل وأنها لا تخلص من الأيمان .

ونص على كراهة البطة من جلود الحمر وقال : تكون ذكية ، ولايختلف مذهبه فى التحريم .

وسئل عن شعر الخنزير فقال : لايعجبنى ، وهذا على التحريم .

وقال : يكره القدر من جلود الحمير ذكيا وغير ذكى . لأنه لا يكون ذكياً وأكرهه لمن يعمل وللمستعمل .

وسئل عن رجل حلف لاينتفع بكذا فباعه واشترى به غيره ، فكره ذلك ، وهذا عنده لايجوز .

وسئل عن ألبان الأتن ، فكره وهو حرام عنده .

وسئل عن الخمر يتخذ خلا فقال : لايعجبنى ، وهذا على التحريم عنده .

وسئل عن بيع الماء فكرهه ، وهذا فى أجوبته أكثر من أن يستقصى وكذلك غيره من الأئمة .

وقد نص محمد بن الحسن أن كل مكروه فهو حرام إلا أنه لما لم يجد فيه نصاً قاطعاً لم يطلق عليه لفظ الحرام . وروى محمد أيضاً عن أبى حنيفة وأبى يوسف أنه إلى الحرام أقرب . وقد قال فى الجامع الكبير : يكره الشرب فى آنية الذهب والفضة للرجال والنساء ومراده التحريم .

وكذلك قال أبو يوسف ومحمد : يكره النوم على فرش الحرير والتوسد على وسائده ، ومرادهما التحريم . وقال أبو حنيفة وصاحباه : يكره أن يلبس الذكور من الصبيان الذهب والحرير ، وقد صرح الأصحاب أنه حرام ، وقالوا: إن التحريم لما ثبت فى حق الذكور وتحريم اللبس يحرم الإلباس ، كالخمر لما حرم شربها حرم سقيها .

وكذلك قالوا : يكره منديل الحرير الذى يتمخط فيه ويتمسح من الوضوء ، ومرادهم التحريم .

وقالوا : يكره بيع العذرة ، ومرادهم التحريم .

وقالوا : يكره الاحتكار فى أقوات الآدميين والبهائم إذا أضربهم وضيق عليهم ، ومرادهم التحريم .

وقالوا : يكره بيع السلاح فى أيام الفتنة ، ومرادهم التحريم .

وقال أبو حنيفة : يكره بيع أرض مكة ، ومراده التحريم عندهم .

قالوا : ويكره اللعب بالشطرنج ، وهو حرام عندهم .

قالوا : ويكره أن يجعل الرجل فى عنق عبده أو غيره طوق الحديد الذى يمنعه من التحرك وهو الغل ، وهو حرام . وهذا كثير فى كلامهم جداً .

وأما أصحاب مالك: فالمكروه عندهم مرتبة بين الحرام والمباح ، ولا يطلقون عليه اسم الجواز ، ويقولون إن أكل كل ذى ناب من السبع مكروه غير مباح .

وقد قال مالك : فى كثير من أجوبته أكره كذا وهو حرام .

فمنها : أن مالكاً نص على كراهة الشطرنج ، وهذا عند أكثر أصحابه

على التحريم ، وحمله بعضهم على الكراهة التى هى دون التحريم .

قال الشافعى فى اللعب بالشطرنج : إنه لهو شبه الباطل، أكرهه ولا يتبين لى تحريمه ، فقد نص على كراهته وتوقف فى تحريمه ، فلا يجوز أن ينسب إليه وإلى مذهبه أن اللعب بها جائز ، وأنه مباح ، فإنه لم يقل هذا ولا يدل عليه . والحق أن يقال إنه كرهها وتوقف فى تحريمها . فأين هذا من أن يقال إن مذهبه جواز اللعب بها وإباحته .

ومن هذا أيضاً أنه نص على كراهة تزوج الرجل من بنته من ماء الزنا ، ولم يقل قط إنه مباح ولا جائز ، والذى يليق بجلالته وإمامته ومنصبه الذى أجله الله به من الدين ، أن هذه الكراهة منه على وجه التحريم ، وأطلق لفظ الكراهة ، لأن الحرام يكرهه الله ورسوله ، وقد قال تعالى عقيب ذكر ماحرمه من المحرمات من عند قوله : « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه — إلى قوله — ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما — إلى قوله — ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق — إلى قوله — ولا تقربوا الزنا — إلى قوله — ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق — إلى قوله — ولا تقربوا مال اليتيم — إلى قوله — ولا تقف ماليس لك به علم » إلى آخر الآيات ، ثم قال : « كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها » . وفى الصحيح : أن الله عز وجل كره لكم : قيل وقال ، وكثرة السؤال وإضاعة المال .

فالسلف كانوا يستعملون الكراهة فى معناها الذى استعمل فيه كلام الله ورسوله ، ولكن المتأخرون اصطلحوا على تخصيص الكراهه بما ليس بمحرم، وتركه أرجح من فعله . ثم حمل من منهم كلام الأئمة على الاصطلاح الحادث، فغلط فى ذلك . وأقبح غلطاً منه من حمل لفظ الكراهة أو لفظ لاينبغى فى كلام الله ورسوله على المعنى الاصطلاحى الحادث . وقد اطرد فى كلام الله

ورسوله استعمال لاينبغى فى المحظور شرعاً وقدراً ، وفى المستحيل الممتنع كقوله تعالى : « وما ينبغى للرحمن أن يتخذ ولداً » وقوله : « وما علمناه الشعر وما ينبغى له » وقوله : « وماتنزلت به الشياطين وما ينبغى لهم » وقوله على لسان نبيه « كذبنى ابن آدم ومايبنغى له ، وشتمنى ابن آدم وما ينبغى له » . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الله لاينام ، ولا ينبغى له أن ينام » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى لباس الحرير : « ولا ينبغى هذا للمتقين » . وأمثال ذلك ، انتهى كلام الحافظ ابن القيم .

ومنها لفظ أهل الرأى : قال الترمذى فى باب إشعار البدن ، سمعت يوسف ابن عيسى يقول ، سمعت وكيعاً يقول حين روى هذا الحديث فقال : لاتنظروا إلى قول أهل الرأى فى هذا ، فإن الإشعار سنة وقولهم بدعة . فعليك أن تعلم أن أهل الرأى من هم ، ولم يقال لهم أهل الرأى ؟ فاعلم أن أهل الرأى هم العلماء الحنفية . وأما وجه تسميتهم بذلك فادعى بعض الحنفية أنهم إنما سموا بذلك لدقة رأيهم وحذاقة عقلهم . قال القارى فى المرقاة : تحت حديث عبد الله بن عمر ، إن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لايمنعن رجل أهله أن يأتوا المساجد » فقال ابن لعبد الله بن عمر : فإنا نمنعهن ، فقال عبد الله : أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول هذا ، فما كلمه عبد الله حتى مات .

قال الطيبى : عجبت ممن يتسمى بالسنى إذا سمع من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وله رأى ، رجح رأيه عليها ، وأى فرق بينه وبين المبتدع ، أما سمع : « لايؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به » وها هو ابن عمر وهو من أكابر الصحابة وفقهائهم ، كيف غضب لله ورسوله ، وهجر فلذة كبده لتلك الهنة عبرة لأولى الألباب .

قال القارى معترضاً على كلام الطيبى مالفظه : يشم من كلام الطيبى رائحة

الكتابة الاعتراضية على العلماء الحنفية ، ظناً منه أنهم يقدمون الرأى على الحديث ، ولذا يسمون أصحاب الرأى ، ولم يدر أنهم إنما سموا بذلك لدقة رأيهم وحذاقة عقلهم انتهى .

وقال الجزرى فى النهاية فى مادة الراء : والمحدثون يسمون أصحاب القياس أصحاب الرأى يعنون أنهم يأخذون برأيهم فيما يشكل من الحديث ، أو مالم يأت فيه حديث ولا أثر ، انتهى .

وقال الذهبى فى التذكرة فى ترجمة ربيعة بن أبى عبد الرحمن المعروف بربيعة الرأى . وكان إماماً حافظاً فقيهاً مجتهداً بصيراً بالرأى ، ولذلك يقال له ربيعة الرأى انتهى .

وقال ابن خلدون فى مقدمته : انقسم الفقه إلى طريقتين : طريقة أهل الرأى والقياس . وهم أهل العراق ، وطريقة أهل الحديث : وهم أهل الحجاز وكان الحديث قليلا فى أهل العراق لما قدمنا ، فاستكثروا من القياس ومهروا فيه ، فلذلك يقال لهم أهل الرأى .

وقال الشاه ولى الله المحدث الدهلوى فى حجة الله البالغة : اعلم أنه كان من العلماء فى عصر سعيد بن المسيب وإبراهيم والزهرى وفى عصر مالك وسفيان ، وبعد ذلك قوم يكرهون الخوض بالرأى ، ويهابون الفتيا والاستنباط إلا لضرورة لايجدون منها بداً ، وكان أكبرهمهم ، رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

سئل عبد الله بن مسعود عن شىء فقال : إنى لأكره أن أحل لك شيئاً حرمه الله عليك ، أو أحرم ماأحله الله لك .

وقال معاذ بن جبل . ياأيها الناس لا تعجلوا بالبلاء قبل نزوله ، فإنه لم

ينفك المسلمون أن يكون فيهم من إذا سئل سرد . وروى نحو ذلك عن عمر وعلى وابن عباس وابن مسعود فى كراهة التكلم فيما لم ينزل . وقال ابن عمر لجابر بن زيد : إنك من فقهاء البصرة ، فلا تفت إلا بقرآن ناطق أو سنة ماضية ، فإنك إن فعلت غير ذلك هلكت وأهلكت .

وقال أبو النضر : لما قدم أبو سلمة البصرة أتيته أنا والحسن ، فقال للحسن أنت الحسن ، ما كان أحد بالبصرة أحب إلى لقاء منك ، وذلك أنه بلغنى أنك تفتى برأيك ، فلا تفت برأيك إلا أن يكون سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كتاب منزل .

وقال ابن المنكدر إن العالم يدخل فيما بين الله وبين عباده ، فليطلب لنفسه المخرج . وسئل الشعبى : كيف كنتم تصنعون إذا سئلتم؟ قال : على الخبير وقعت ؛ كان إذا سئل الرجل قال لصاحبه أفتهم ، فلا يزال حتى يرجع إلى الأول .

وقال الشعبى : ماحدثوك هؤلاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فخذ به ، وما قالوه برأيهم فألقه فى الحش .

أخرج هذه الآثار عن آخرها الدارمى ، فوقع شيوع تدوين الحديث والأثر فى بلدان الإسلام ، وكتابة الصحف والنسخ ، حتى قل من يكون أهل الرواية إلا كان له تدوين أو صحيفة أو نسخة من حاجتهم لموقع عظيم ، فطاف من أدرك من عظمائهم ذلك الزمان بلاد الحجاز والشام والعراق ومصر واليمن وخراسان ، وجمعوا الكتب وتتبعوا النسخ وأمعنوا فى الفحص عن غريب الحديث ونوادر الأثر ، فاجتمع باهتمام أولئك من الحديث والآثار ما لم يجتمع لأحد قبلهم ، وتيسر لهم ما لم يتيسر لأحد قبلهم ، وخلص إليهم من طرق الأحاديث شىء كثير حتى كان يكثر من الأحاديث عندهم مائة طريق فما فوقها فكشف بعض الطرق ما استتر فى بعضها الآخر ، وعرفوا محل كل حديث من الغرابة والاستفاضة ، وأمكن لهم النظر فى المتابعات والشواهد ، وظهر عليهم

أحاديث صحيحة كثيرة لم تظهر على أهل الفتوى من قبل . قال الشافعي لأحمد : أنتم أعلم بالأخبار الصحيحة منا ، فإذا كان خبر صحيح فأعلمونى حتى أذهب إليه كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً . حكاه ابن الهمام ، وذلك لأنه كم من حديث صحيح لا يرويه إلا أهل بلد خاصة ، كأفراد الشاميين والعراقيين ، أو أهل بيت خاصة كنسخة بريد عن أبى بردة عن أبى موسى ، ونسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أو كان الصحابى مقلا خاملا لم يحمل عنه إلا شرذمة قليلون، فمثل هذه الأحاديث يغفل عنها عامة أهل الفتوى ، واجتمعت عندهم آثار فقهاء كل بلد من الصحابة والتابعين .

وكان الرجل فيما قبلهم لا يتمكن إلا من جمع حديث بلده وأصحابه . وكان من قبلهم يعتمدون فى معرفة أسماء الرجال ومراتب عدالتهم على ما يخلص إليهم من مشاهدة الحال وتتبع القرائن ، وأمعن هذه الطبقة فى هذا الفن وجعلوه شيئاً مستقلا بالتدوين والبحث ، وناظروا فى الحكم بالصحة وغيرها ، فانكشف عليهم بهذا التدوين والمناظرة ما كان خافياً حال الاتصال والانقطاع . وكان سفيان ووكيع وأمثالهما يجتهدون غاية الاجتهاد فلا يتمكنون من الحديث المرفوع المتصل إلا من دون ألف حديث ، كما ذكره أبو داود السجستانى فى رسالته إلى أهل مكة . وكان أهل هذه الطبقة يروون أربعين ألف حديث فما يقرب منها ، بل صح عن البخارى أنه اختصر صحيحه من ستة آلاف حديث .

وعن أبى داود : أنه اختصر سننه من خمسة آلاف حديث ، وجعل أحمد مسنده ميزاناً يعرف به حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فما وجد فيه ولو بطريق واحد منه فله أصل وإلا فلا أصل له . فكان رؤوس هؤلاء : عبد الرحمن ابن مهدى ، ويحيى بن سعيد القطان ، ويزيد بن هرون ، وعبد الرزاق ، وأبو بكر بن أبى شيبة ، ومسدد ، وهناد ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، والفضل بن دكين ، وعلى المدينى وأقرانه . وهذه الطبقة هى الطراز

الأول من طبقات المحدثين ، فرجع المحققون منهم بعد إحكام فن الرواية، ومعرفة مراتب الحديث إلى الفقه ، فلم يكن عندهم من الرأى أن يجمع على تقليد رجل ممن مضى ، مع مايروون من الأحاديث والآثار المناقضة فى كل مذهب من تلك المذاهب . فأخذوا يتبعون أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم وآثار الصحابة والتابعين والمجتهدين ، على قواعد أحكموها فى نفوسهم (إلى أن قال) وكان بإزاء هؤلاء فى عصر مالك وسفيان وبعدهم قوم لايكرهون المسائل ولايهابون الفتيا ، ويقولون على الفقه بناء الدين ، فلابد من إشاعته ، ويهابون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والرفع إليه ، حتى قال الشعبى : على من دون النبى صلى الله عليه وسلم أحب إلينا ، فإن كان فيه زيادة أو نقصان كان على من دون النبى صلى الله عليه وسلم : وقال إبراهيم : أقول قال عبد الله ، وقال علقمة : أحب إلينا . وكان ابن مسعود إذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تربد وجهه ، وقال هكذا أو نحوه .

وقال عمر حين بعث رهطاً من الأنصار إلى الكوفة : إنكم تأتون الكوفة فتأتون قوماً لهم أزيز القرآن فيأتونكم فيقولون قدم أصحاب محمد ، قدم أصحاب محمد ، فيأتونكم فيسألونكم عن الحديث ، فأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال ابن عون : كان الشعبى إذا جاءه شىء اتقى . وكان إبراهيم يقول ويقول أخرج هذه الآثار الدارمى ، فوقع تدوين الحديث والفقه والمسائل من حاجتهم بموقع من وجه آخر ، وذلك أنه لم يكن عندهم من الأحاديث والآثار ما يقدرون به على استنباط الفقه على الأصول التى اختارها أهل الحديث ، ولم تنشرح صدورهم للنظر فى أقوال علماء البلدان وجمعها ، والبحث عنها ، واتهموا أنفسهم فى ذلك ، وكانوا اعتقدوا فى أئمتهم أنهم فى الدرجة العليا من التحقيق ، وكانت قلوبهم أميل شىء إلى أصحابهم ، كما قال علقمة : هل أحد منهم أثبت من عبد الله .

وقال أبو حنيفة : إبراهيم أفقه من سالم ولولا فضل الصحبة لقلت علقمة أفقه من ابن عمر . وكان عندهم من الفطانة والحدس وسرعة انتقال الذهن من شيء إلى شيء ، مايقدرون به على تخريج جواب المسائل على أقوال أصحابهم وكل ميسر لما خلق له ، وكل حزب بما لديهم فرحون . فمهدوا الفقه على قاعدة التخريج ، وذلك أن يحفظ كل أحد كتاب من هو لسان أصحابه ، وأعرفهم بأقوال القوم ، وأصحهم نظراً فى الترجيح ، فيتأمل فى كل مسألة وجه الحكم فكلما سئل عن شيء أو احتاج إلى شيء ، رأى فيما يحفظ من تصريحات أصحابه ، فإن وجد الجواب فيها ، وإلا نظر إلى عموم كلامهم فأجراه على هذه الصورة أو إشارة ضمنية لكلام فاستنبط منها ، وربما كان لبعض الكلام إيماء أو اقتضاء يفهم المقصود ، وربما كان للمسألة المصرح بها نظير يحمل عليها وربما نظروا فى علة الحكم المصرح به بالتخريج أو باليسر والحذف ، فأداروا حكمه على غير المصرح به ، وربما كان له كلامان لو اجتمعا على هيئة القياس الاقترانى أو الشرطى انتجا جواب المسألة ، وربما كان فى كلامهم ما هو معلوم بالمثال والقسمة غير معلوم بالحد الجامع المانع ، فيرجعون إلى أهل اللسان ، ويتكلفون فى تحصيل ذاتياته وترتيب حد جامع مانع له ، وضبط مبهمه ، وتمييز مشكله ، وربما كان كلامهم محتملا بوجهين ، فينظرون فى ترجيح أحد المحتملين وربما يكون تقريب الدلائل خفياً فيبينون ذلك ، وربما استدل بعض المخرجين من فعل أئمتهم وسكوتهم ونحو ذلك ، فهذا هو التخريج ، ويقال له القول المخرج لفلان كذا ، ويقال على مذهب فلان ، أو على أصل فلان ، أو على قول فلان جواب المسألة كذا وكذا ، ويقال لهؤلاء المجتهدون فى المذهب ، وعنى هذا الاجتهاد على هذا الأصل من قال من حفظ المبسوط كان مجتهداً أى وإن لم يكن له علم برواية أصلا ، ولا بحديث واحد ، فوقع التخريج فى كل مذهب وكثر ، فأى مذهب كان أصحابه مشهورين وسد إليهم

القضاء والإفتاء ، واشتهر تصانيفهم فى الناس ، ودرسوا درساً ظاهراً انتشر فى أقطار الأرض ، ولم يزل ينتشر كل حين ، وأى مذهب كان أصحابه خاملين ولم يولوا القضاء والإفتاء ولم يرغب فيهم الناس، اندرس بعد حين انتهى .

ومنها لفظ أهل الكوفة ، وقد أكثر استعمال لفظ أهل الكوفة فى بيان المذاهب . قيل أراد الترمذى بهذا اللفظ أبا حنيفة رحمه الله تعالى ، ولم يصرح باسمه للتعصب . قال الشيخ سراج أحمد السرهندى الحنفى فى شرحه لجامع الترمذى مالفظه : هرجا كه مصنف يعنى امام ترمذى لفظ بعض اهل كوفه ذكر كرده مراد امام ابى حنيفه رحمة الله عليه باشدواين ازجهت غايت تعصب است در جناب امام اعظم انتهى . وقال الشيخ عبد الحق الدهلوى فى شرح سفر السعادة مالفظه : « وبانا كه اين مرد العينى تراندى رابا ائمه اهل قياس واجتهاد تعصبى بود خصوصا باامام اعظم ابى حنيفه كوفى رحمة الله عليه ولهذا ذكر اين امام اجل واصحاب وىدر كتاب خودهر جا كه آورده ببعض اهل الكوفة تعبير نموده وتصريح باسم شريف وى ورسيج جانه كرده باوجود ذكر امثال واقران ايشال وظاهرا آنجا كه اهل كوفه مى كويد ايشال را اراده نموده است » انتهى بلفظه قلت . قولهما هذا ليس بصحيح .أما قول السرهندى «هرجا كه مصنف لفظ بعض اهل كوفه ذكر كردهمرادامام ابى حنيفه باشد» فباطل قطعاً ، ألا ترى أن الترمذى روى فى باب ماجاء أنه يبدأ بمؤخر الرأس حديث الربيع بنت معوذ : أن النبى صلى الله عليه وسلم مسح برأسه مرتين ، بدأ بمؤخر رأسه ، ثم بمقدمه إلخ . ثم قال : وقد ذهب أهل الكوفة إلى هذا الحديث منهم وكيع بن الجراح انتهى . فقال الترمذى : ههنا لفظ بعض أهل الكوفة وليس المراد به أبا حنيفة البتة ، فلما بطل قول السرهندى هذا ظهر بطلان قوله « واين ازجهت غايت تعصب است » أيضاً .

وأما قول الشيخ الدهلوى «مانا كه اين مردرابا ائمه اهل قياس واجتهاد تعصبى

بود » فباطل أيضاً ، فإن مراد الشيخ بقوله : « ائمه اهل قياس واجتهاد » أن كلام الأئمة المجتهدين كالإمام الشافعى ومالك وأحمد بن حنبل وغيرهم فبطلانه ظاهر ، فإنه قد ذكر أسماءهم ومذاهبهم وإن كان مراده بهم الإمام أبا حنيفة وأصحابه فهو أيضاً باطل ، فإنه لم يثبت ماذكره من تعصبه بهم ، وأما الظن بذلك لأجل أنه لم يصرح باسم الإمام أبى حنيفة ، فهذا ظن السوء ، وإن بعض الظن إثم . وأما قوله « وتصريح باسم شريف دى درسج جانه كرده » فغير صحيح ، فإن الترمذى قد صرح باسمه الشريف فى آخر جامعه حيث قال : حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو يحيى الحمانى قال : سمعت أبا حنيفة يقول : ما رأيت أكذب من جابر الجعفى ولا أفضل من عطاء بن أبى رباح ، وقول الترمذى هذا وإن لم يقع فى نسخ الترمذى المطبوعة فى الهند ، لكنه وقع فى النسخة المصرية .

وقد صرح الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب بكون قول الترمذى هذا فى جامعه حيث قال فيه فى ترجمة الإمام أبى حنيفه ما لفظه له فى كتاب الترمذى من رواية عبد الحميد الحمانى عنه ، قال قال : ما رأيت أكذب من جابر الجعفى ولا أفضل من عطاء بن أبى رباح انتهى . فقول الشيخ الدهلوى : وتصريح باسم شريف وى دراسيح جانه كرده باطل جداً .

قلت : الصحيح أن الترمذى أراد بأهل الكوفة من كان فيها من أهل العلم ، كالإمام أبى حنيفة والسفيانين وغيرهم ، وأراد ببعض أهل الكوفة بعضهم ولم يرد بأهل الكوفة أو ببعض أهل الكوفة الإمام أبى حنيفة وحده ، ولم يتفرد الترمذى بالتعبير بهذا اللفظ عنهم غير واحد من أهل العلم . قال الحازمى فى كتاب الاعتبار فى باب تثنية الإقامة ص ٦٨ وهو قول سفيان الثورى وأبى حنيفة وأهل الكوفة . وقال فى باب نسخ الالتفات فى الصلاة ، وإليه ذهب عطاء ومالك وأبو حنيفة وأصحابه والأوزاعى وأهل الكوفة . وقال فى باب

مرور الحمار قدام المصلى ص ٢٥ ، وإليه ذهب مالك وأهل المدينة والشافعى وأصحابه ، وأكثر أهل الحجاز وسفيان وأبو حنيفة وأهل الكوفة . وقد أكثر الحازمى استعمال هذا اللفظ فى هذا الكتاب وأراد به من كان فيها من أهل العلم واستعمالهم لفظ أهل الكوفة كاستعمالهم لفظ الكوفيين ولا فرق بين مدلوليهما . وقد استعمل الحنفية أيضاً لفظ الكوفيين . قال العينى فى عمدة القارى أبو حنيفة لم يتفرد بترك العمل بحديث المصراة ، بل مذهب الكوفيين وأبى ليلى ومالك فى رواية مثل مذهب أبى حنيفة انتهى . وكذلك استعمل العينى لفظ الكوفيين فى مواضع كثيرة من هذا الكتاب وأراد بهم من أراد الترمذى بلفظ أهل الكوفة .

ومنها : لفظ أصحابنا ، وقد أكثر الترمذى استعمال هذا اللفظ فى بيان المذاهب وأراد به أهل الحديث ، قال فى باب ترك الوضوء من القبلة ، بعد رواية حديث عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ ، ما لفظه . وهو قول سفيان الثورى وأهل الكوفة قالوا : ليس فى القبلة وضوء . وقال مالك بن أنس والأوزاعى والشافعى وأحمد وإسحاق فى القبلة وضوء ، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم والتابعين ، وإنما ترك أصحابنا حديث عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم فى هذا لأنه لا يصح عندهم لحال الإسناد انتهى كلام الترمذى . فكلام الترمذى هذا يدل دلالة ظاهرة على أنه أراد بقوله أصحابنا أهل الحديث كالإمام مالك والشافعى وأحمد وإسحاق وغيرهم فإن هؤلاء كلهم من أهل الحديث . قال الحافظ فى الفتح فى شرح حديث أبى هريرة : لا يمنع جار جار أن يغرز خشبه فى جداره ، استدل به على أن الجدار إذا كان لواحد وله جار فأراد أن يضع جذعه عليه ، جاز . سواء أذن المالك أم لا ، فإن امتنع أجبر . وبه قال أحمد وإسحاق وغيرهما من أهل الحديث انتهى .

قال الشيخ سراج أحمد السرهندى فى شرح قول الترمذى: إنما ترك أصحابنا حديث عائشة الخ مالفظه وجزين نيست كه ترك كروند أصحاب ماهل حديث حديث عائشة الخ .

وقال أبو الطيب السندى فى شرح الترمذى قوله : وإنما ترك أصحابنا أى من أهل الحديث أو من الشافعية ، كذا قال بعض العلماء ، لكن الظاهر هو الأول انتهى .

قلت : بل هو المتعين . وقال الترمذى فى باب ما جاء فيمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس بعد رواية حديث أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح » الخ مالفظه . .وبه يقول أصحابنا الشافعى وأحمد وإسحاق انتهى. وقول الترمذى هذا صريح فى أن المراد بقوله أصحابنا أهل الحديث كالشافعى وأحمد وإسحاق وغيرهم . وقال الترمذى فى باب ماجاء فى المصراة بعد رواية حديث أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم : « من اشترى مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام » الخ مالفظه . والعمل على هذا الحديث عند أصحابنا منهم الشافعى وأحمد وإسحاق انتهى . فقول الترمذى هذا أيضاً صريح فى أن المراد بقول أصحابنا أهل الحديث . وكذلك قال فى باب ماجاء فى الرجل يسلم وعنده عشر نسوة ، بعد رواية حديث ابن عمر ؛ أن غيلان ابن سلمة الثقفى . أسلم وله عشر نسوة فى الجاهلية فأسلمن معه ، فأمر النبى صلى الله عليه وسلم أن يتخير منهن أربعاً مالفظه : والعمل على حديث غيلان بن سلمة عند أصحابنا ، منهم الشافعى وأحمد وإسحاق انتهى . وكذلك قال فى باب بعد باب ماجاء فى الدعاء عند افتتاح الصلاة بالليل ، بعد رواية حديث على بن أبى طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة رفع يديه حذو منكبيه الخ ما لفظه : والعمل على هذا الحديث عند الشافعى وبعض أصحابنا

انتهى . وكذلك قال فى باب الذى يصلي الفريضة ثم يؤم الناس بعد ذلك بعد رواية حديث جابر بن عبد الله : أن معاذ بن جبل كان يصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ، ثم يرجع إلى قومه فيؤمهم ما لفظه : والعمل على هذا عند أصحابنا الشافعى وأحمد وإسحاق انتهى . وقال فى باب كراهية الإسراف فى الوضوء وخارجه ليس بالقوى عند أصحابنا انتهى . قال الطيبى أى أهل الحديث كذا فى المرقاة .

قلت : الأمر كما قال الطيبى ، فظهر بهذا كله أن المراد بقول الترمذى أصحابنا أهل الحديث ، وقول من قال إن المراد به الحنابلة أو الشافعية باطل جداً ، كيف ولم يكن أحد من أصحاب الكتب الستة من أصحاب التقليد ، بل كانوا من أهل التحقيق متبعين للكتاب والسنة كما عرفت فيما تقدم .

ومنها : لفظ الفقهاء . قال الترمذى فى باب غسل الميت : الفقهاء أعلم بمعانى الحديث ، وفهم بعض الناس منه أن المراد من الفقهاء فى كلام الترمذى هذا الفقهاء الحنفية ، وهو غلط صريح منشؤه الجهل ، بل المراد بالفقهاء فى كلامه فقهاء المحدثين رحمهم الله تعالى كسفيان الثورى ومالك بن أنس والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهم ، فقد قال الترمذى فى أوائل كتاب العلل : وماذكرنا فى هذا الكتاب من اختيار الفقهاء ، فما كان فيه من قول سفيان الثورى فأكثره ماحدثنا به محمد بن عثمان الكوفى ، حدثنا عبيد الله بن موسى عن سفيان . وما كان من قول مالك بن أنس فأكثره ماحدثنا به إسحاق بن موسى الأنصارى أخبرنا معن بن عيسى القزاز عن مالك ابن أنس . وما كان فيه من قول ابن المبارك فهو ما حدثنا به أحمد بن عبدة الأملى عن أصحاب ابن المبارك عنه . وما كان فيه من قول الشافعى فأكثره ما أخبرنى به الحسن بن محمد الزعفرانى عن الشافعى . وما كان فيه من قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ، فهو ما أخبرنا به إسحاق بن منصور عن أحمد وإسحاق انتهى كلام الترمذى مختصراً .

الفصل الثانى عشر

فى ذكر تراجم فقهاء المحدثين الذين ذكرهم الترمذى فى ذكر المذاهب

وتراجم أئمة الحديث النقاد الذين ذكرهم فى بيان الجرح والتعديل وعلل الحديث . رحمهم الله تعالى

وأنا أذكر تراجمهم على ترتيب حروف التهجى ، ملتقطاً من تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر وتذكرة الحفاظ الذهبى ، ووفيات الأعيان للقاضى ابن خلكان وغيرها .

فنهم الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيبانى المروزى ، ثم البغدادى . ولد سنة أربع وستين ومائة ، سمع هشيما وإبراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة وعباد بن عباد ويحيى بن أبى زائدة وطبقتهم . وعن البخارى ومسلم وأبو داود وأبو زرعه ومطين وعبد الله بن أحمد وأبو القاسم البغوى وخلق عظيم . قال القاضى ابن خلكان : خرجت أمه من مرو وهى حامل به فولدته فى بغداد فى شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة ، وقيل إنه ولد بمرو وحمل إلى بغداد وهو رضيع ، وكان إمام المحدثين . صنف كتابه المسند وجمع فيه مالم يتفق لغيره ، وقيل إنه كان يحفظ ألف ألف حديث ، وكان من أصحاب الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنهما وخواصه ، ولم يزل مصاحبه إلى أن ارتحل الشافعى إلى مصر . وقال فى حقه : خرجت من بغداد وماخلفت بها أتقى وأفقه من ابن حنبل ، ودعى إلى القول بخلق القرآن فلم يجب ، فضرب وحبس وهو مصر على الامتناع ، وكان ضربه فى العشر الأخير من شهر رمضان سنة عشرين ومائتين ، وكان حسن الوجه ربعة ، يخضب بالحناء خضباً ليس بالقانى ، فى لحيته شعيرات سود أخذ عنه الحديث جماعة من الأماثل ، منهم :

محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج النيسابورى ، ولم يكن فى آخر عصره مثله فى العلم والورع . توفى ضحوة نهار الجمعة لثنتى عشرة ليـلة خلت من شهر ربيع الأول . وقيل بل لثلاث عشرة ليلة بقين من الشهر المذكور . وقيل من ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين ببغداد ، ودفن بمقبرة باب حرب . وقبر أحمد بن حنبل مشهور بها يزار رحمـه الله تعالى ، وحزر من حضر جنازته من الرجال فكانوا ثمانمائة ألف ، ومن النساء ستين ألفاً . وكان له ولدان عالمـان وهما صـالح وعبد الله ، فأما صالح فتقدمت وفاته فى شهر رمضان سنة ست وستين ومائتين ، وكان قاضى أصبهان فمات بها ، ومولده فى سنة ثلاث ومائتين . وأما عبد الله فإنه بقى إلى سنة تسعين ومائتين وتوفى يوم الأحـد لثمان بقين من جمادى الأولى ، وقيل الآخرة ، وله سبع وسبعون سنة ، وكنيته أبو عبد الرحمن ، وبه كان يكنى الإمام أحمد رحمهم الله تعالى أجمعين انتهى.

وقال الحافظ فى تهذيب التهذيب : قال الشـافعى : خرجت من بغداد وماخلفت بها أفقه ولا أزهد ولا أروع ولا أعلم من أحمـد بن حنبل . وقال العباس العنبرى : حجة . وقال ابن المدينى : ليس فى أصحابنا أحفظ منه . وقال قتيبة : أحمد إمام الدنيا ، وقال أبو عبيد : لست أعلم فى الإسلام مثله . وقال يحيى بن معين : لو جلسنا مجلساً بالثناء عليه ، ماذكرنا فضـائله بكمالها . وقال العجلى : ثقة ثبت فى الحديث ، نزه النفس ، فقيه فى الحديث متبع الآثار ، صاحب سنة وخير . وقال العباس بن الوليد بن مزيد ، قلت لأبى مسهر هل تعرف أحداً يحفظ على هذه الأمة أمر دينها ، قال : لا إلا شـاب فى ناحية المشرق — يعنى أحمد — وقال بشر بن الحارث : أدخل الكير فخرج ذهباً أحمر ، وقال حجاج بن الشاعر : مارأيت عيناى روحاً فى جسد أفضل من أحمد ابن حنبل . وقال أحمد الدورقى : من سمعتموه يذكر أحمد بسوء فاتهموه على الإسلام . وقال أبو زرعة الرازى : كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث ، فقيل له

وما يدريك ؟ قال : أخذت عليه الأبواب . وقال هلال بن العلاء مَنّ الله على هذه الأمة بأربعة فى زمانهم . الشافعى تفقه بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأحمد ثبت فى المحنة ، ولولا ذلك لكفر الناس ، وبيحيى بن معين : نفى الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وبأبى عبيد . فسر الغريب . انتهى مافى تهذيب التهذيب . وقال الذهبى : سيرة أبى عبد الله — يعنى الإمام أحمد — قد أفردها البيهقى فى مجلد ، وأفردها ابن الجوزى فى مجلد ، وأفردها شيخ الإسلام الأنصارى فى مجلد لطيف انتهى . وقال الحافظ : لم يسبق المؤلف — يعنى مصنف التهذيب — قصة المحنة ، وقد استوفاها ابن الجوزى فى مناقبه فى مجلد ، وقبله شيخ الإسلام الهروى وترجمته فى تاريخ بغداد مستوفاة .

ومنهم إبراهيم النخعى — قال الذهبى : إبراهيم النخعى فقيه العراق ، أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود الكوفى ، روى عن علقمة ومسروق والأسود وطائفة . ودخل على أم المؤمنين عائشة وهو صبى ، أخذ عنه حماد بن سليمان الفقيه ، وسماك بن حرب ، والحكم بن عتيبة ، وابن عون ، والأعمش ومنصور وخلق . وكان من العلماء ذوى الإخلاص . قال مغيرة : كنا نهاب إبراهيم كما نهاب الأمير . وقال الأعمش : ربما رأيت إبراهيم يصلى ثم يأتينا فيبقى ساعة كأنه مريض . وقال : كان إبراهيم صيرفياً فى الحديث . وكان يتوقى الشهرة ولا يجلس إلى أسطوانة . وقال الشعبى لما بلغه موت إبراهيم : ماخلف بعده مثله . وروى أبو حنيفة قال : بشرت إبراهيم بموت الحجاج ، فسجد وبكى من الفرح . وقال عبد الملك بن أبى سليمان ، سمعت سعيد ابن جبير يقول : تستفتونى وفيكم إبراهيم النخعى ؟ وقالت هنيدة زوجة إبراهيم : إنه كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ، وجاء من وجوه عن إبراهيم أنه كان لا يتكلم فى العلم إلا أن يسأل . مات إبراهيم فى آخر سنة خمس وتسعين كهلا قبل الشيخوخة انتهى . وقال الحافظ : روى عن خاليه الأسود وعبد الرحمن

ابنى يزيد ومسروق وعلقمة وأبى معمر وهمام بن الحارث وشريح القاضى ومنهم ابن منجاب وجماعة . وروى عن عائشة ولم يثبت سماعه منها ، روى عن الأعمش ومنصور وابن عون وزبيد اليامى وحماد بن سليمان ومغيرة بن مقسم الضبي وخلق . قال العجلى : رأى عائشة رؤيا . وكان مفتى أهل الكوفة ، وكان رجلا صالحاً فقيهاً متوقياً ، قليل التكلف ، ومات وهو مختلف من الحجاج ، انتهى .

قلت : قال الذهبى فى الميزان : استقر الأمر على أن إبراهيم حجة ، وأنه إذا أرسل عن ابن مسعود وغيره فليس ذلك بحسن . وكان لايحكم العربية ربما لحن ، ونقموا عليه قوله لم يكن أبو هريرة فقيهاً .

ومنهم إسحاق بن راهويه . قال الحافظ فى تهذيب التهذيب : إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر أبو يعقوب الحنظلى ، المعروف بابن راهويه المروزى ، نزيل نيسابور ، أحد الأئمة ، طاف البلاد وروى عن ابن عيينة وابن علية وجرير وبشر بن المفضل وحفص بن غياث وسليمان بن نافع العبدى ولأبيه رؤية ، ومعتمر بن سليمان وابن إدريس وابن المبارك وعبد الرزاق والدراوردى وعتاب بن بشير وعيسى بن يونس وأبى معاوية وغندر وبقية وشعيب بن إسحاق وخلق ، وعنه الجماعة سوى ابن ماجه ، وبقية بن الوليد ويحيى بن آدم وهما من شيوخه . وأحمد بن حنبل وإسحاق الكوسج ومحمد بن رافع ويحيى بن معين ، وهؤلاء من أقرانه . والذهلى وزكرياء السجزى ومحمد بن أفلح وأبو العباس السراج ، وهو آخر من حدث عنه . قال أحمد : لا أعرف له بالعراق نظيراً . وقال مرة لما سئل عنه : إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين . وقال محمد بن أسلم الطوسى : لما مات كان أعلم الناس ، ولو عاش الثورى لاحتاج إلى إسحاق . وقال النسائى : إسحاق أحد الأئمة . وقال أيضاً : ثقة مأمون . وقال أبو داود الخفاف : سمعت إسحاق يقول : لكأنى أنظر إلى

مائة ألف حديث فى كتبى وثلاثين ألفاً أسردها . وقال أملى علينا إسحاق أحد عشر ألف حديث من حفظه ، ثم قرأها علينا ، فما زاد حرفاً ولا نقص حرفاً . وقال أبو حاتم : ذكرت لأبى زرعة إسحاق وحفظه للأسانيد والمتون ، فقال أبو زرعة : ما رؤى أحفظ من إسحاق . قال أبو حاتم : والعجب من إتقانه وسلامته من الغلط مع مارزق من الحفظ . وقال أحمد بن سلمة : قلت لأبى حاتم إنه أملى التفسير عن ظهر قلبه ، فقال أبو حاتم : وهذا أعجب ، فإن ضبط الأحاديث المسندة أسهل وأهون من ضبط أسانيد التفسير وألفاظهم . وقال إبراهيم بن أبى طالب : أملى المسند كله من حفظه مرة ، وقرأه من حفظه مرة . وقال ابن حبان فى الثقات : كان من إسحاق من سادات أهل زمانه فقهاً وعلماً وحفظاً ، وصنف الكتب وفرع على السنن وذب عنها وقمع من خالفها انتهى مافى تهذيب التهذيب .

وقال ابن عدى : ركب إسحاق بن راهويه دين ، فخرج من مرو وجاء نيسابور ، فكلم أصحاب الحديث يحيى بن يحيى فى أمر إسحاق ، فقال ماتريدون؟ قالوا تكتب إلى عبد الله بن طاهر رقعة ، وكان عبد الله أمير خراسان وكان بنيسابور ، فقال يحيى : ما كتبت إليه قط ، فألحوا عليه فكتب فى رقعة إلى عبدالله بن طاهر : أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم رجل من أهل العلم والصلاح ، فحمل إسحاق الرقعة إلى عبد الله بن طاهر ، فلما جاء إلى الباب قال للحاجب : معى رقعة يحيى بن يحيى إلى الأمير ، فدخل الحاجب ، فقال له : رجل بالباب زعم أن معه رقعة يحيى بن يحيى إلى الأمير ، فقال يحيى بن يحيى ؟ قال نعم ، قال أدخله ، فدخل إسحاق وناوله الرقعة ، فأخذها عبد الله وقبلها وأقعد إسحاق بجنبه ، وقضى دينه ثلاثين ألف درهم ، وصيره من ندمائه .

وقال ابن خلكان : جمع بين الحديث والفقه والورع ، وكان أحد أئمة الإسلام ، ذكره الدارقطنى فيمن روى عن الشافعى رضى الله عنه ، وعده

البيهقى فى أصحاب الشافعى ، وكان قد ناظر الشافعى فى مسألة جواز بيع دور مكة ، وقد استوفى الشيخ فخر الدين الرازى صورة ذلك المجلس الذى جرى بينهما فى كتابه الذى سماه : مناقب الإمام الشافعى رضى الله عنه . فلما عرف فضله نسخ كتبه وجمع مصنفاته بمصر .

قال أحمد بن حنبل رضى الله عنه : إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين ، وما عبر الجسر أفقه من إسحاق . وقال إسحاق : أحفظ سبعين ألف حديث وأذاكر بمائة ألف حديث ، وما سمعت شيئاً قط إلا حفظته ، ولاحفظت شيئاً قط فنسيته . وله مسند مشهور . وكان قد رحل إلى الحجاز والعراق واليمن والشام ، وسمع من سفيان بن عيينة ومن فى طبقته ، وسمع منه البخارى ومسلم والترمذى . وكانت ولادته سنة ١٦١ إحدى وستين ومائة وقيل سنة ١٦٣ ثلاث وستين . وقيل سنة ١٦٦ ست وستين ومائة، وسكن فى آخر عمره نيسابور[1]، وتوفى بها ليلة الخميس النصف من شعبان . وقيل الأحد . وقيل السبت سنة ثمان وقيل سبع وثلاثين ومائتين . وقيل سنه ثلاثين ومائتين رحمه الله تعالى . وراهويه بفتح الراء وبعد الألف هاء ساكنة ثم واو مفتوحة وبعدها ياء مثناة من تحتها ساكنة وبعدها هاء ساكنة ، لقب أبيه أبى الحسن إبراهيم ، وإنما لقب بذلك لأنه ولد فى طريق مكة ، والطريق بالفارسية راه وويه معناه وجد ، فكأنه وجد فى الطريق . وقيل فيه أيضاً راهويه بضم الهاء وسكون الواو وفتح الياء . وقال إسحاق المذكور : قال لى عبد الله بن طاهر أمير خراسان ، لم قيل لك ابن راهويه : وما معنى هذا ، وهل تكره أن يقال لك هذا . قلت : اعلم أيها الأمير أن أبى ولد فى الطريق ، فقالت المراوزة راهويه ، لأنه ولد فى الطريق، وكان أبى يكره هذا ، وأما أنا فلست أكره ذلك . ومخلد بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام وبعدها دال مهملة . والحنظلى بفتح الحاء المهملة وسكون

---

(١) كذا ورد فى الأصل .

النون وفتح الظاء المعجمة وبعدها لام ، هذه النسبة إلى حنظلة بن مالك ينسب إليه بطن من تميم .

ومنهم أيوب السختيانى : قال الحافظ أيوب بن أبى تميمة كيسان السختيانى أبو بكر البصرى ، مولى عنزة ، ويقال مولى جهينة . رأى أنس ابن مالك وروى عن عمرو بن سلمة الجرمى وحميد بن هلال وأبى قلابة والقاسم ابن محمد وعبد الرحمن بن القاسم وغيرهم . وعنه الأعمش من أقرانه ، وقتادة وهو من شيوخه ، والحمادان والسفيانان وشعبة وعبد الوارث ومالك وابن إسحاق وسعيد بن أبى عروبة وابن علية وخلق كثير . وقال علىّ بن المدينى : له نحو ثمان مائة حديث . وأما ابن علية فكان يقول : حديثه ألفا حديث ، فما أقل ماذهب على منهما . وقال الجعد أبو عثمان : سمعت الحسن يقول : أيوب سيد شباب أهل البصرة . وقال أبو الوليد عن شعبة حدثنى أيوب ، وكان سيد الفقهاء . وقال ابن الطباع : عن حماد بن زيد : كان أيوب عندى أفضل من جالسته وأشده اتباعاً للسنة . ، وقال أبو حاتم : سئل ابن المدينى من أثبت أصحاب نافع ؟ قال: أيوب وفضله ، ومالك وإتقانه ، وعبيد الله وحفظه . وقال ابن البراء عن ابن المدينى : أيوب فى ابن سيرين أثبت من خالد الحذاء . وقال ابن سعد : كان ثقة ثبتاً فى الحديث جامعاً ، كثير العلم ، حجة عدلا . وقال أبو حاتم : هو أحب إلى فى كل شىء من خالد الحذاء ، وهو ثقة لايسأل عن مثله ، وهو أكبر من سليمان . وقال النسائى : ثقة ثبت . وروى أن شعبة سأله عن حديث فقال : أشك فيه ، فقال له شكك أحب إلى من يبين غيرك . وقال مالك : كان من العالمين العاملين الخاشعين . وقال هشام بن عروة : مارأيت بالبصرة مثله . وقال الذهلى عن ابن مهدى : أيوب حجة أهل البصرة. وقال الدار قطنى : أيوب من الحفاظ الأثبات . وقال الآجرى : قيل لأبى داود سمع أيوب من عطاء بن يسار ؟ قال لا ، قال أبو داود : قلت لأحمد: تقدم

أيوب على مالك ؟ قال نعم ، انتهى .

وقال الذهبي فى ترجمته عن هشام بن حسان قال : حج أيوب السختيانى أربعين حجة . سعيد بن عامر الضبي عن سلام قال : كان أيوب السختيانى يقوم الليل كله يخفى ذلك ، فإذا كان عند الصبح رفع صوته كأنه قام تلك الساعة . ابن مهدى أخبرنا حماد بن زين ، سمعت أيوب وقيل له مالك لاتنظر فى هذا ، يعنى الرأى ؟ قال : قيل للحمار لاتجتر ؟ قال أكره مضغ الباطل . وقال ابن عقيل فى شمائل الزهاد أخبرنا محمد بن إبراهيم أخبرنا أبو الربيع ، سمعت أبا يعمر بالرى يقول : كان أيوب فى طريق مكة فأصاب الناس عطش وخافوا ، فقال أيوب تكتمون على ؟ قالوا نعم ، فدور دارة ودعا ، فنبع الماء فرووا ورووا الجمال ، ثم أمر يده على الموضع فصار كما كان . قال أبو الربيع : فلما رجعت إلى البصرة حدثت حماد بن زيد بهذا ، فقال: حدثنى عبد الواحد بن زياد أنه مع أيوب فى هذه السفرة التى كان هذا فيها ، عن النصر ابن كثير السعدى ، حدثنا عبدالواحد بن زيد قال : كنت مع أيوب فعطشت عطشاً شديداً ، فقال تستر علىّ ؟ فقلت نعم ، فغمز برجله على حراء فنبع الماء ، فشربت حتى رويت ، وحملت معى . مات أيوب سنة إحدى وثلاثين ومائة فى الطاعون ، وله ثلاث وستون سنة انتهى .

قلت : وولد أيوب سنة (٦٦) . وقيل سنة (٦٨) .

ومنهم : جعفر بن محمد بن على بن الشهيد الحسين بن على بن أبى طالب ، الإمام أبو عبد الله العلوى المدنى الصادق ، أحد السادة الأعلام ، وابن بنت القاسم بن محمد وابن أمه هى أسماء بنت عبد الرحمن بن أبى بكر ، فلذلك كان يقول ولدنى أبو بكر الصديق مرتين . حدث عن جده القاسم وعن أبيه أبى جعفر الباقر وعبيد الله بن أبى رافع وعروة بن الزبير وعطاء ونافع وعدة ، وعنه مالك والسفيانان وحاتم بن إسماعيل ويحيى القطان وأبو عاصم النبيل

وخلق كثير . قيل مولده سنة ثمانين . فالظاهر أنه رأى سهل بن سعد الساعدى، وثقه الشافعى ويحيى بن معين ، وعن أبى حنيفة قال : مارأيت أفقه من جعفر ابن محمد . وقال أبو حاتم : ثقة لا يسأل عن مثله . وعن صالح بن أبى الأسود سمعت جعفر بن محمد يقول : سلونى قبل أن تفقدونى ، فإنه لا يحدثكم أحد بعدى بمثل حديثى . وقال هياج بن بسطام : كان جعفر الصادق يطعم حتى لا يبقى لعياله شىء .

قال الذهبى : مناقب هذا السيد جمة ، ومن أحسنها رواية حفص بن غياث أنه سمعه يقول : ما أرجو من شفاعة على شيئاً إلا وأنا أرجو من شفاعة أبى بكر مثله ، لقد ولدنى مرتين . توفى سنة ثمان وأربعين ومائة ، لم يحتج به البخارى ، واحتج به سائر الأمة ، ثم ذكر بإسناده عن سفيان: دخلت على جعفر ابن محمد وعليه جبة خز وكساء خزدخانى ، فقلت : ياابن رسول الله ليس هذا من لباس آبائك ؟ قال : كان على قدر إقتار الزمان ، وهذا زمان قد أسبل عزاليه ، ثم حسر عن جبة صوف تحت وقال : ياثورى لبسنا هذا لله وهذا لكم ، فما كان لله أخفيناه ، وما كان لكم أبديناه انتهى .

وقال ابن خلكان : كان من سادات أهل البيت ، ولقب بالصادق لصدقه فى مقالته ، وفضله أشهر من أن يذكر . وكانت ولادته سنة ثمانين للهجرة ، وهى سنة سيل الجحاف . وقيل ولد يوم الثلاثاء قبل طلوع الشمس ثامن شهر رمضان سنة ثلاث وثمانين . وأمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق رضى الله عنهم أجمعين . وحكى كشاجم فى كتاب المصايد والمطارد أن جعفر المذكور سأل أباحنيفة رضى الله عنهما فقال : ماتقول فى محرم كسر رباعية ظبى؟ فقال ياابن رسول الله : ما أعلم مافيه ، فقال له : أنت تتداهى ولا تعلم أن الظبى لا يكون له رباعية وهو ثنى أبداً .

ومنهم الحسن البصرى : قال الذهبى : الحسن بن أبى الحسن يسار الإمام

شيخ الإسلام أبو سعيد البصرى ، يقال مولى زيد بن ثابت ، ويقال مولى جميل بن قطنة ، وأمه خيرة مولاة أم سلمة . نشأ بالمدينة وحفظ كتاب الله فى خلافة عثمان وسمعه يخطب مرات ، وكان يوم الدار ابن أربع عشر سنة ، ثم كبر ولازم الجهاد ، ولازم العلم والعمل ، وكان أحد الشجعان الموصوفين ، يذكر مع قطرى بن الفجاءة ، وصار كاتباً فى دولة معاوية لوالى خراسان الربيع بن زياد ، حدث عن عثمان وعمران بن حصين والمغيرة بن شعبة وعبد الرحمن بن سمرة وسمرة بن جندب البجلى وابن عباس وابن عمر وأبى بكرة وعمر بن تغلب وجابر وطائفة كبيرة ، حدث عنه قتادة وأيوب وابن عون ويونس خالد الحذاء وهشام بن حسان وحميد الطويل وجرير بن حازم وشيبان النحوى ويزيد بن إبراهيم التسترى ومبارك بن فضالة والربيع بن صبيح وأبان العطار وقرة بن خالد وأمم سواهم . قال ابن سعد : كان عالماً رفيعاً ثقة حجة مأموناً عابداً ناسكاً كبير العلم ، فصيحاً جميلا وسيما ، إلى أن قال : وما أرسله فليس هو بحجة ، قال وهو مدلس ، فلا يحتج بقوله عن من لم يدركه ، وقد يدلس عمن لقيه ، ويسقط من بينه وبينه والله أعلم ، ولكنه حافظ علامة من بحور العلم ، فقيه النفس كبير الشأن ، عديم النظير ، مليح التذكير ، بليغ الموعظة ، رأس فى أنواع الخير ، وقال : وقد كنت أفردت ترجمته فى جزء سميته الزخرف القصرى . مات سنة عشر ومائة ، وله ثمان وثمانون سنة رحمة الله عليه انتهى .

قال الخزرجى فى الخلاصة : الحسن بن أبى الحسن البصرى أبو سعيد الإمام أحد أئمة الهدى والسنة ، رمى بالقدر ، ولا يصح عن جندب بن عبد الله وأنس وعبد الرحمن بن سمرة ومعقل بن يسار وأبى بكرة وسمرة . قال سعيد : لم يسمع منه وأرسل عن خلق من الصحابة . وروى عنه أيوب وحميد ويونس وقتادة ومطر الوراق وخلائق . قال ابن علية : مات سنة عشر ومائة ، قيل ولد سنة إحدى وعشرين لسنتين بقيتا من خلافة عمر . قال أبو زرعة : كل شىء

قال الحسن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وجدت له أصلا مليا خلا أربعة أحاديث انتهى . وقال الذهبي فى الميزان : كان الحسن كثير التدليس ، فإذا قال فى حديث عن فلان ضعف احتجاجه ، ولا سيما عمن قيل إنه لم يسمع منهم كأبى هريرة ونحوه ، فعدوا ما كان له عن أبى هريرة فى جملة المنقطع والله أعلم . انتهى .

وفى هامش الخلاصة : قال محمد بن أحمد بن محمد بن أبى بكر المقدمى ، سمعت على بن المدينى يقول: مرسلات يحيي بن أبى كثير شبه الريح ، ومرسلات الحسن البصرى التى رواها عنه الثقات صحاح ماأقل مايسقط منها . وقال يونس ابن عبيد . سألت الحسن قلت يا أبا سعيد : إنك تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنك لم تدركه ؟ قال يابن أخى : لقد سألتنى عن شىء ما سألنى عنه أحد قبلك ، ولولا منزلتك منى ماأخبرتك إنى فى زمان كما ترى ، وكان فى عمل الحجاج كل شىء سمعتنى أقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو عن على بن أبى طالب ، غير أنى فى زمان لا أستطيع أن أذكر عليا انتهى .

قال الحافظ فى طبقات المدلسين : الحسن بن أبى الحسن البصرى ، الإمام المشهور من سادات التابعين ، رأى عثمان وسمع خطبته ، ورأى عليا ولم يثبت سماعه منه ، كان مكثراً من الحديث ويرسل كثيراً عن كل أحد وصفه بتدليس . الإسناد النسائى وغيره انتهى .

وقال ابن أبى حاتم فى كتاب المراسيل : سئل أبو زرعة عن الحسن لقى أحداً من البدريين ؟ قال : رآهم رؤية ، رأى عثمان ابن عفان وعلياً ، قلت : سمع منهما حديثاً ؟ قال : لا . وكان الحسن البصرى يوم بويع لعلى رضى الله عنه ابن أربع عشرة ، ورأى علياً بالمدينة ثم خرج على إلى الكوفة والبصرة ، ولم يلقه الحسن بعد ذلك . وقال الحسن : رأيت الزبير يبايع علياً رضى الله عنه انتهى .

وقال فيه : سمعت أبى وأبا زرعة يقولان : لا يحتج بالمراسيل ولا يقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المرسلة .

ومنهم سالم بن عبد الله بن عمر ؛ قال الذهبى : سالم بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب أبو عمر ، ويقال أبو عبدالله العدوى العمرى المدنى الفقيه الحجة ، أحد من جمع بين العلم والعمل والزهد والشرف ، سمع أباه وعائشة وأبا هريرة ورافع بن خديج وسفينة وسعيد بن المسيب ، وعنه عمرو بن دينار والزهرى وعبيد الله بن عمر وصالح بن كيسان وموسى بن عقبة وحنظلة بن أبى سفيان وخلق كثير ، وكان شديد الأدمة علج الخلق خشن العيش ، يلبس الصوف تواضعاً ويهنأ بعيرة ومحاسنه كثيرة . قال مالك : لم يكن أحد فى زمانه أشبه منه بمن مضى من الصالحين فى الزهد والفضل . وقال أحمد وإسحاق : أصح الطرق الزهرى عن سالم عن أبيه ، وقيل كان سالم يشترى الثوب بدرهمين ، وقال له سليمان بن عبد الملك . أى شىء تأكل ؟ قال الخبز والزيت ، فإذا وجدت اللحم أكلته . وعن ميمون بن مهران قال : كان سالم على سمت أبيه وعدم رفاهيته . وقيل كان يشترى فى السوق ويتجر . وقيل إنه دخل فى ثياب رثة غليظة على سليمان فأجلسه معه على سرير الخلافة . مات سنة ست ومائة ، وقد شاخ ، انتهى .

وقال ابن خلكان : هو أحد فقهاء المدينة من سادات التابعين وعلمائهم وثقاتهم ، روى عن أبيه وغيره ، وروى عن الزهرى ونافع . قال سالم : دخلت على الوليد بن عبد الملك فقال : ما أحسن جسمك فما طعامك ؟ قلت : الكعك والزيت ، قال : وتشتهيه ؟ قلت أدعه حتى أشتهيه ، فإذا اشتهيته أكلته . قال ودخل سليمان بن عبد الملك الكعبة فرأى سالماً ، فقال له سلنى حوائجك ؟ فقال : والله لاسألت فى بيت الله غير الله ، انتهى . وقال الحافظ : قال الأصمعى عن ابن أبى الزناد : كان أهل المدينة يكرهون اتخاذ أمهات الأولاد

حتى نشأ فيهم القراء السادة على بن الحسين بن على بن أبى طالب والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله ، ففاقوا أهل المدينة علماً وتقى وعبادة وورعاً ، فرغب الناس حينئذ فى السرارى . وقال على بن الحسن عن ابن المبارك : كان فقهاء أهل المدينة سبعة[1] فذكره فيهم . قال وكانوا إذا جاءتهم المسألة دخلوا فيها جميعاً فنظروا فيها ، ولا يقضى القاضى حتى يرفع إليهم ، فينظرون فيها فيصدرون وقال مالك : كان ابن عمر يخرج إلى السوق فيشترى ، وكان سالم دهره يشترى فى الأسواق ، وكان من أفضل أهل زمانه .

وقال البخارى فى التاريخ الصغير : لا أدرى سالم عن أبى رافع صحيح أم لا . وقال غيره : لما قدم سبى فارس على عمر كان فيه بنات يزدجرد ، فقومن فأخذهن على فأعطى واحدة لابن عمر فولدت له سالماً ، وأعطى أختها لولده الحسين فولدت له علياً ، وأعطى أختها لمحمد بن أبى بكر فولدت له القاسم .

ومنهم سعيد بن جبير بن هشام الأسدى الوالبى ، مولاهم أبو محمد ، ويقال أبو عبد الله الكوفى أحد أعلام التابعين ، أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر رضى الله عنهم . قال له ابن عباس . حدث فقال : أحدث وأنت ههنا ؟ فقال : أليس من نعمة الله عليك أن تحدث وأنا شاهد ، فإن أصبت فذاك ، وإن أخطأت علمتك . وكان لا يستطيع أن يكتب مع ابن العباس فى الفتيا ، فلما عمى ابن عباس كتب ، فبلغه ذلك فغضب . وعن ابن عباس رضى الله عنهما . أخذ القراءة عرضاً ، وسمع منه التفسير وأكثر روايته عنه . وروى عن سعيد القراءة عرضاً المنهال بن عمرو بن العلاء . قال وفاء بن إياس: قال لى سعيد فى رمضان أمسك علىّ القرآن ، فما قام من مجلسه حتى ختمه . وقال سعيد : قرأت القرآن فى ركعة فى البيت الحرام .

---

(١) قد نظمهم القائل حيث قال :

إذا قيل من فى العلم سبعة أبحر ... روايتهم ليست عن الحق خارجه
فقل هم عبيد الله عروة قاسم ... سعيد أبو بكر سليمان خارجه

وقال إسماعيل بن عبد الملك : كان سعيد بن جبير يؤمنا فى شهر رمضان ، فيقرأ ليلة بقراءة عبد الله بن مسعود ، وليلة بقراءة زيد بن ثابت ، وليلة بقراءة غيره هكذا أبداً . وسأله رجل أن يكتب له تفسير القرآن فغضب وقال : لأن يسقط شقى أحب إلى من ذلك . وقال خصيف ، كان من أعلم التابعين بالطلاق سعيد بن المسيب ، وبالحج عطاء ، وبالحلال والحرام طاوس ، وبالتفسير أبو الحجاج مجاهد ابن جبر ، وأجمعهم لذلك كله سعيد بن جبير . وكان سعيد فى أول أمره كاتباً لعبد الله بن عتبة بن مسعود ، ثم كتب لأبى بردة بن أبى موسى الأشعرى .

وذكره أبو نعيم الأصبهانى فى تاريخ أصبهان فقال : دخل أصبهان ، أقام بها مدة ، ثم ارتحل منها إلى العراق وسكن قرية سنبلان . وروى محمد بن حبيب : أن سعيد بن جبير كان بأصبهان يسألونه عن الحديث فلا يحدث ، فلما رجع إلى الكوفة حدث ، فقيل له : يا أبا محمد كنت بأصبهان لا تحدث ، وأنت بالكوفة تحدث ، فقال : انشر بزك حيث يُعرف . وكان سعيد بن جبير مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بن قيس لما خرج على عبد الملك بن مروان ، فلما قتل عبد الرحمن وانهزم أصحابه من دير الجماجم ، هرب فالحق بمكة ، وكان واليها يومئذ خالد بن عبد الله القسرى ، فأخذه وبعث به إلى الحجاج بن يوسف الثقفى مع إسماعيل بن واسط البجلى ، فقال له الحجاج : ما اسمك ؟ قال سعيد ابن جبير . قال بل أنت شقى ابن كسير ، قال : بل كانت أمى أعلم باسمى منك . قال شقيت أمك وشقيت أنت ، قال الغيب يعلمه غيرك ، قال لأبدلنك بالدنيا ناراً تلظى ، قال : لو علمت أن ذلك بيدك لاتخذتك إلهاً ، قال فما قولك فى محمد ؟ قال نبى الرحمة وإمام الهدى . قال فما قولك فى على ، أهو فى الجنة . أو هو فى النار ؟ قال : لو دخلتها وعرفت من فيها عرفت أهلها . قال فما قولك فى الخلفاء ؟ قال : لست عليهم بوكيل . قال : فأيهم أعجب إليك . قال : أرضاهم لخالقى ؟ قال : فأيهم أرضى للخالق ؟ قال : علم ذلك عند الذى يعلم سرهم ونجواهم ، قال:

أحب أن تصدقنى . قال : إن لم أحبك لن أكذبك . قال فما بالك لم تضحك ، قال : وكيف يضحك مخلوق خلق من طين والطين تأكله النار . قال : فما بالنا نضحك ؟ قال لم تستو القلوب ، ثم أمر الحجاج باللؤلؤ والزبرجد والياقوت فجمعه بين يديه ، فقال : سعيد إن كنت جمعت هـذا لتتقى به فزع يوم القيامة فصالح ، وإلا فزعة واحدة تذهل كل مرضعة عما أرضعت ولا خير فى شىء جمع للدنيا إلا ماطاب وزكا . ثم دعا الحجاج بالعود والناى فلما ضرب بالعود ونفخ فى الناى بكى سعيد ، فقال مايبكيك هو اللعب ؟ قال سعيد : هو الحزن ، أما النفخ فذكرنى يوماً عظيماً يوم النفخ فى الصور ، وأما العود فشجرة قطعت فى غير حق ، وأما الأوتار : فمن الشاه تبعث معها يوم القيامة . قال الحجاج : ويلك ياسعيد . قال : لا ويل لمن زحزح عن النار وأدخل الجنة . قال الحجاج: اختر ياسعيد أية قتلة أقتلك ؟ قال : اختر لنفسك ياحجاج ، والله لاتقتلنى قتلة إلا قتلك الله مثلها فى الآخرة . قال أفتريد أن أعفو عنك ؟ قال إن كان العفو فمن الله ، وأما أنت فلا براءة لك ولا عذر . قال الحجاج : اذهبوا به فاقتلوه . فلما خرج ضحك ، فأخبر الحجاج بذلك ، فرده وقال : ما أضحكك ؟ قال : عجبت من جرأتك على الله وحلم الله عليك ، فأمر بالنطع فبسط وقال اقتلوه . فقال سعيد : وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيفاً وماأنا من المشركين . قال : وجهوا به لغير القبلة ؟ قال سعيد : فأينما تولوا فثم وجه الله . قال كبوه لوجهه . قال سعيد : منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى . قال الحجاج : اذبحوه ، قال سعيد : أما أنى أشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له وأن محمداً عبده ورسوله ، خذها منى حتى تلقانى يوم القيامة ، ثم دعا سعيد فقال : اللهم لاتسلطه على أحد يقتله بعدى . وكان قتله فى شعبان سنة خمس وتسعين للهجرة بواسط ، ومات الحجاج بعده فى شهر رمضان من السنة المذكورة ، ولم يسلطه الله عز وجل بعده على قتل أحد إلى أن مات .

وكان سعيد يقول يوم أخذ وشى بى واش فى بلد الله الحرام أكِلُهُ إلى الله تعالى — يعنى خالد بن عبد الله القسرى . وقيل إن الحجاج قال له لما أحضر إليه . أما قدمت الكوفة وليس بها إلا عربى ، فجعلتك إماماً ؟ فقال : بلى ، قال أما وليتك القضاء ، فضج أهل الكوفة وقالوا لا يصلح للقضاء إلا عربى فاستقضيت أبا بردة بن أبى موسى الأشعرى وأمرته أن لا يقطع أمر دونك ؟ قال : بلى ، قال : أما جعلتك فى سمارى وكلهم رؤوس االعرب ؟ قال : بلى ، قال : أما أعطيتك مائة ألف درهم تفرقها فى أهل الحاجة فى أول ما رأيتك ، ثم لم أسألك عن شىء منها ؟ قال : بلى ، قال : فما أخرجك علىَّ ؟ قال : بيعة كانت فى عنقى لابن الأشعث ، فغضب الحجاج ثم قال : أفما كانت بيعة أمير المؤمنين عبد الملك فى عنقك من قبل ، والله لأقتلنك ، ياحرسى أضرب عنقه . فضرب عنقه . وذلك فى شعبان سنة خمس وتسعين . وقيل سنة أربع وتسعين للهجرة بواسط ، ودفن فى ظاهرها ، وقبره يزار بها رضى عنه ، وله تسع وأربعون سنة .

وقال أحمد بن حنبل : قتل الحجاج سعيد بن جبير وما على وجه الأرض أحد إلا وهو مفتقر إلى علمه ، ثم مات الحجاج بعده فى شهر رمضان من السنة ، وقيل بل مات بعده بستة أشهر ولم يسلطه الله تعالى بعده على قتل أحد حتى مات . ولما قتله سال منه دم كثير ، فاستدعى الحجاج الأطباء وسألهم عنه ، وعمن كان قتله قبله ، فإنه كان يسيل منهم دم قليل ، فقالوا له : هذا قتلته ونفسه معه والدم تبع للنفس ، ومن كنت تقتله قبله كانت نفسه تذهب من الخوف فلذلك قل دمهم ، كذا فى وفيات الأعيان .

ومنهم : سعيد بن المسيب بن حزن بن أبى وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم أبو محمد القرشى المخزومى ، فقيه المدينة وأجل التابعين . ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر ، وسمع من عمر شيئاً وهو يخطب . وسمع من عثمان

وزيد بن ثابت وعائشة وسعد وأبى هريرة وخلق . وكان واسع العلم وافر الحرمة متين الديانة ، قوالا بالحق فقيه النفس ، روى أسامة بن يزيد عن نافع عن ابن عمر قال : سعيد بن المسيب أحد المفتين . وقال أحمد بن حنبل وغيره : مرسلات سعيد صحاح . وقال قتادة : ما رأيت أحداً أعلم من سعيد بن المسيب ، وكذا قال الزهرى ومكحول وغيره واحد وقال على بن المدينى . لا أعلم فى التابعين أوسع علماً من سعيد هو عندى أجل التابعين . وقال العجلى وغيره : كان لايقبل جوائز السلطان ، وله أربعمائة دينار يتجر فيها بالزيت وغيره .

قال سعيد بن إبراهيم : سمعت سعيد بن المسيب يقول : ما أحد أعلم بقضاء قضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر وعمر منى . وروَى معمر عن الزهرى : كان سعيد أعلم الناس بقضاء عمر وعثمان . وعن قتادة قال : كان الحسن إذا أشكل عليه شىء كتب إلى سعيد بن المسيب يسأله . قال حماد بن زيد عن يزيد بن حازم أن ابن المسيب كان يسرد الصوم . وقال عبد الرحمن بن حرملة : سمعت سعيداً يقول : حججت أربعين حجة . قال مالك : بلغنى أن سعيد بن المسيب قال : إن كنت لأسير الأيام والليالى فى طلب الحديث الواحد، قال مصعب بن عبد الله حدثنى مصعب بن عثمان أن الذى شهد لسعيد بن المسيب حين أراد مسلم بن عقبة قتله عمرو بن عثمان ومروان بن الحكم شهدا أنه مجنون فخلا سبيله . قال أبو يونس القوى : دخلت المسجد فإذا سعيد بن المسيب جالس وحده ، قلت ما شأنه ؟ قالوا نهى أن يجالسه أحد . قاله الذهبى : وقال قد أفردت سيرة سعيد فى مؤلف انتهى .

وقال الحافظ قال ابن شهاب : قال لى عبد الله بن ثعلبة بن أبى صعير : إن كنت تريد هذا ــ يعنى الفقه ، فعليك بهذا الشيخ سعيد بن المسيب . وقال قتادة : ما رأيت أحد قط أعلم بالحلال والحرام منه . وقال محمد بن إسحاق ، عن مكحول طفت الأرض كلها فى طلب العلم ، فما لقيت أعلم منه . وقال

سليمان بن موسى . كان أفقه التابعين . وقال عثمان الحارثى عن أحمد : أفضل التابعين سعيد بن المسيب . وقال الليث عن يحيى بن سعيد : كان ابن المسيب يسمى راوية عمر كان أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته .

وقال إبراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد : مابقى أحد أعلم بكل قضاء قضاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وكل قضاء قضـاه أبو بكر ، وكل قضاء قضاه عمر ، قال إبراهيم : وأحسبه قال . وكل قضاء قضـاه عثمان منى . وقال ابن حبان فى الثقات : كان من سادات التابعين فقهاً وديناً وورعاً وعبادة وفضلا . وكان أفقـه أهل الحجاز وأعبر النـاس للرؤيا ، ما نودى بالصلاة من أربعين سنة إلا وسعيد فى المسجد ، فلما بايع عبد الملك للوليد وسليمان وأبى سعيدٌ ذلك ، فضربه هشام بن إسماعيل المخزومى ثلاثين سوطاً وألبسه ثيـاباً من شعر ، وأمر به فطيف به ثم سجن . قال الواقدى . مات سنة أربع وتسعين فى خلافة الوليد ، وهو ابن خمس وسبعين سنة . وقال أبو نعيم . مات سنة ثلاث وتسعين ، قال على تقدير ماذكروا عنه أن مولده لسنتين مضتا من خلافة عمر ، والإسناد إليه صحيح يكون مبلغ عمره ثمـانين سنة إلا سنة لا كما قال الواقدى .

ومما يؤيده ماذكره ابن أبى شيبة عنه : بلغت ثمانين سنة وإن أخوف ما أخاف على النساء . وحكى أبو بكر بن أبى خيثمة عن ابن معين : أنه مات سنة (١٠٠) انتهى . وقال ابن خلكان : المسيب بفتح الياء المثناة من تحتها المشددة ، وروى عنه أنه كان يقول بكسر الياء ، ويقول سيب الله من يسيب أبى انتهى .

ومنهم : سفيان الثورى : وهو سفيان بن سـعيد بن مسروق ، الإمام شيخ الإسلام سيد الحفاظ أبو عبد الله الثورى ، ثور مضر لا ثور همـدان ، الـكوفى الفقيه حـدث عن أبيه وزبيد بن الحارث وحبيب بن أبى ثابت

والأسود بن قيس وزياد بن علاقة ومحارب بن دثار وطبقتهم . وعنه ابن المبارك ويحيى القطان وابن وهب ووكيع والفريابى وقبيصة وأبو نعيم ومحمد بن كثير وأحمد بن يونس اليربوعى وخلائق . وقال شعبة ويحيى بن معين وجماعة سفيان أمير المؤمنين فى الحديث . وقال ابن المبارك : كتبت عن ألف ومائة شيخ مافيهم أفضل من سفيان . وكان شعبة يقول : سفيان أحفظ منى . وقال ورقاء لم ير الثورى مثل نفسه . وقال أحمد : لم يتقدمه فى قلبى أحد . وقال القطان : مارأيت أحفظ منه كنت إذا سألته عن حديث ليس عنده اشتد عليه . وقال عبد الرزاق قال سفيان : ما استودعت قلبى شيئاً قط فخاننى . وقال الأوزاعى : لم يبق من تجتمع عليه الأمة بالرضى والصحة إلا سفيان . وقال ابن المبارك : لاأعلم على وجه الأرض أعلم من سفيان . وقال وكيع كان سفيان بحراً. وقال القطان : سفيان فوق مالك فى كل شىء . قال الثورى : وددت أنى نجوت من العلم لا علىّ ولا لى ، وما من عمل أنا أخوف علىّ منه — يعنى الحديث . قال يحيى بن يمان : سمعت سفيان يقول : العالم طبيب الدين ،والدرهم داء الدين ، فإذا اجتر الطبيب الداء إليه متى يداوى غيره . قال الخرينى : سمعت الثورى يقول : ليس شىء أنفع للناس من الحديث .

وقال أبو أسامة : سمعت سفيان يقول : ليس طلب الحديث من عُدة الموت ، لكنه علة يتشاغل بها الرجل . قال الذهبى : صدق والله ، إن طلب الحديث شىء غير الحديث ، فطلب الحديث اسم عرفى لأمور زائدة على مايحصل ماهية الحديث ، وكثير منها مراق إلى العلم ، وأكثرها أمور يشغف بها المحدث من تحصيل النسخ المليحة ، وتطلب المعالى ، وتكثير الشيوخ ، والفرح بالألقاب والثناء ، وتمنى العمر الطويل ليروى ، وحب التفرد إلى أمور لازمة للأغراض النفسانية لا الأعمال الربانية . فإذا كان طلبك للعلم الحديث النبوى محفوفاً بهذه الآفات ، فمتى خلاصك إلى الإخلاص . وإذا كان علم

الآثار مدخولا ، فما ظنك بعلم المنطق والجدل ، وحكمة الأوائل التي تسلب الإيمان ، وتورث الشكوك ، والحيرة التي لم تكن والله من علم الصحابة ولا التابعين ولا علم الأوزاعي والثوري ومالك وأبي حنيفة وابن أبي ذئب وشعبة ولا والله عرفها ابن المبارك ولا أبو يوسف القائل : من طلب الدين بالكلام تزندق ، ولا وكيع ولا ابن مهدي ولا ابن وهب ولا الشافعي ولا عفان ولا أبو عبيد ولا ابن المديني وأحمد وأبو ثور والمزني والبخاري والأثرم ومسلم والنسائي وابن خزيمة وابن شريح وابن المنذر وأمثالهم ، بل كانت علومهم القرآن والحديث والفقه والنحو وشبه ذلك ، نعم . وقال سفيان أيضاً فيما سمعه منه الفريابي : ما من عمل أفضل من الحديث إذا صحت النية فيه .

وقال الفريابي : سمعت سفيان يقول : دخلت على المهدي فقلت : بلغني أن عمر أنفق في حجته اثني عشر ديناراً ، وأنت فيما أنت فيه . فغضب وقال : تريد أن أكون في مثل الذي أنت فيه ؟ قلت : فإن لم تكن في مثل ما أنا فيه ، ففيه دون ما أنت فيه . قال ضمرة : سمعت مالكا يقول : إنما كانت العراق تجيش علينا بالدراهم والثياب ، ثم صارت تجيش علينا بسفيان الثوري . قال صالح : جزرة سفيان أحفظ وأكثر من مالك ، لكن مالك ينتقي الرجال وسفيان أحفظ من شعبة ، يبلغ حديثه ثلاثين ألفاً ، وحديث شعبة نحو عشرة آلاف . وقد صح عن معدان عن الثوري في قوله : وهو معكم قال : علمه . وهكذا جاء عن جماعة من المفسرين اللالكائي في السنة ، حدثنا المخلص ، حدثنا أبو الفضل شعيب بن محمد ، حدثنا علي بن حرب بن بسام ، سمعت شعيب بن جرير يقول : قلت لسفيان الثوري حدث بحديث السنة ينفعني الله به ، فإذا وقفت بين يديه قلت يارب حدثني بهذا سفيان فأنجو أنا وتؤخذ . قال اكتب : بسم الله الرحمن الرحيم القرآن كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود ، من قال غير هذا فهو كافر ، والإيمان قول وعمل ونية يزيد وينقص ، وتقدمة الشيخين إلى أن قال :

ياشعيب لا ينفعك ما كتبت ، حتى ترى المسح على الخفين ، وحتى ترى أن إخفاء بسم الله الرحمن الرحيم أفضل من الجهر به ، وحتى تؤمن بالقدر ، وحتى ترى الصلاة خلف كل بر وفاجر ، والجهاد ماض إلى يوم القيامة ، والصبر تحت لواء السلطان جائر أو عدل ، فقلت : يا أبا عبدالله الصلاة كلها ؟ قال : لا ، ولكن صلاة الجمعة والعيدين ، صلى خلف من أدركت ، وأما سائر ذلك فأنت مخير لا تصلى إلا خلف من تثق به ، وتعلم أنه من أهل السنة ، إذا وقفت بين يدى الله فسألك عن هذا فقل يارب حدثنى بهذا سفيان الثورى ، ثم خل بينى و بين الله عز وجل .

قال الذهبي : هذا ثابت عن سفيان وشيخ المخلص ثقة . مولد سفيان فى سنة سبع وتسعين ، وطلب العلم وهو حدث فإن أباه كان من علماء الكوفة ، مات فى البصرة فى الاختفاء من المهدى ، فإنه كان قوالا بالحق شديد الإنكار ، مات فى شعبان سنة إحدى وستين ومائة رضى الله عنه .

قال مناقب : هذا الإمام فى مجلد لابن الجوزى ، وقد اختصرته وسقت جملة حسنة من ذلك فى تاريخه انتهى . وقال ابن خلكان : كان سفيان إماماً فى علم الحديث وغيره من العلوم ، وأجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته ، وهو أحد الأئمة المجتهدين ، ويقال إن الشيخ أبا القاسم الجنيد كان على مذهبه . قال سفيان بن عيينة : ما رأيت رجلا أعلم بالحلال والحرام من سفيان الثورى ، ويقال كان عمر بن الخطاب فى زمانه رأس الناس ، و بعده عبد الله بن عباس رضى الله عنهما ، وبعده الشعبى ، وبعده سفيان الثورى . سمع سفيان الثورى الحديث من أبى إسحاق السبيعى والأعمش ومن فى طبقتهما ، وسمع منه الأوزاعى وابن جرير ومحمد بن إسحاق ومالك . وتلك الطبقة . وحكى عن أبى صالح شعيب بن حرب المدائنى ، وكان أحد السادة الأئمة الأكابر فى الحفظ والدين أنه قال : إننى لأحسب يجاء بسفيان الثورى يوم القيامة حجة من الله

على الخلق ، يقال لهم لم تدركوا نبيكم عليه أفضل الصلاة والسلام ، فلقد رأيتم سفيان الثورى ألا اقتديتم به ، انتهى .

ومنهم سفيان بن عيينة بن ميمون ، العلامة الحافظ شيخ الإسلام أبو محمد الهلالى الكوفى ، محدث الحرم ، مولى محمد بن مزاحم . ولد سنة ١٠٧ سبع ومائة ، وطلب العلم فى صغره . سمع عمرو بن دينار والزهرى وزياد بن علاقة وأبا إسحاق والأسود بن قيس وزيد بن أسلم وعبد الله بن دينار ومنصور بن المعتمر وعبد الرحمن بن القاسم وأمماً سواهم . حدث عنه الأعمش وابن جريج وشعبة وغيرهم ، ومن شيوخه ابن المبارك وابن مهدى والشافعى وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وإسحاق بن راهويه وأحمد بن صالح وابن نمير وأبو خيثمة والفلاس والزعفرانى وابن موسى وابن عبد الأعلى ، وخلق لايحصرون . فقد كان خلق يحجون والباعث لهم لقاء ابن عيينة فيزدحمون عليه فى أيام الحج ، وكان إماماً حجة حافظاً واسع العلم كبير القدر . قال الشافعى : لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز .

وعن الشافعى قال : وجدت أحاديث الأحكام كلها عند مالك ، سوى ثلاثين حديثاً ، ووجدتها كلها عند ابن عيينة ، سوى ستة أحاديث . قال عبد الرحمن بن مهدى : كان ابن عيينة أحفظ من حماد بن زيد . قال حرملة سمعت الشافعى يقول : ما رأيت أحداً أعلم بالتفسير منه . وقال أحمد : مارأيت أعلم بالسنن منه . وقال ابن المدينى : مافى أصحاب الزهرى أتقن من ابن عيينة . قال أحمد : دخل ابن عيينة اليمن على معن بن زائدة ووعظه ، ولم يكن سفيان تلطخ بعد بجوائزهم . قال العجلى : كان ابن عيينة ثبتاً فى الحديث وحديثه نحو من سبعة آلاف ، ولم يكن له كتب . وقال بهز بن أسد : مارأيت مثله ولا شعبة . قال يحيى بن معين : هو أثبت الناس فى عمرو بن دينار . وقال ابن مهدى : عند سفيان بن عيينة من المعرفة بالقرآن وتفسير الحديث ، ما لم

يكن عند الثورى . اتفقت الأئمة على الاحتجاج بابن عيينة لحفظه وأمانته ، حج سبعين سنة ، وكان مدلساً لكن عن الثقات . مات فى جمادى الآخرة سنة ٨٠٩ هـ ثمان وتسعين ومائة ، كذا فى التذكرة .

ومنهم شريح القاضى : وهو شريح بن الحارث بن قيس أبو أمية الكندى الكوفى الفقيه ، ويقال شريح بن شرحبيل من المخضرمين ، استقضاه عمر على الكوفة ، ثم على فمن بعده . وحدث عن عمر وعن على وابن مسعود ، وعنه الشعبى والنخعى وعبد العزيز بن رفيع ومحمد بن سيرين وطائفة . استعفى من القضاء قبل موته بسنة من الحجاج ، وعاش مائة وعشرين سنة ، وثقه يحيى ابن معين ، وكان فقيهاً شاعراً فائقاً فيه دعابة . مات سنة ثمان وسبعين ، وقيل فى سنة ثمانين كذا فى التذكرة . وقال ابن خلكان : كان من كبار التابعين وأدرك الجاهلية واستقضاه عمر بن الخطاب رضى الله عنه على الكوفة ، فأقام قاضياً خمساً وسبعين سنة لم يتعطل فيها إلا ثلاث سنين ، امتنع فيها من القضاء فى فتنة ابن الزبير ، واستعفى الحجاج بن يوسف من القضاء فأعفاه ولم يقض بين اثنين حتى مات ، وكان أعلم الناس بالقضاء ، ذا فطنة وذكاء ، ومعرفة وعقل وإصابة . قال ابن عبد البر : وكان شاعراً محسناً ، وهو أحد السادات الطلس وهم أربعة : عبد الله بن الزبير ، وقيس بن سعد بن عبادة ، والأحنف بن قيس الذى يضرب به المثل فى الحلم ، والقاضى شريح المذكور . والأطلس : الذى لاشعر فى وجهه ، وكان مزاحاً ، دخل عليه عدى بن أرطاة فقال له : أين أنت أصلحك الله ، فقال : بينك وبين الحائط ، قال : استمع منى ، قال : قل أسمع ، قال : إنى رجل من أهل الشام ، قال : من مكان سحيق ، قال : تزوجت عندكم ، قال : بالرفاء والبنين ، قال : وأردت أن أرحلها ، قال : الرجل أحق بأهله ، قال : وشرطت لها دارها ، قال : الشرط أملك ، قال : فاحكم الآن بيننا ، قال : قد فعلت ، قال : فعلى من حكمت ؟ قال : على ابن أمك ، قال :

بشهادة من قال : بشهادة ابن أخت خالتك . وروى أن على بن أبى طالب رضى الله عنه دخل مع خصم له ذمى إلى القاضى شريح ، فقام له ، فقال : هـذا أول جورك فأسند ظهره إلى الجدار ، وقال : أما إن خصمى لو كان مسلماً لجلست بجنبـه . وروى أن علياً رضى الله عنه قال : اجمعوا إلىّ القراء ، فاجتمعوا فى رحبة المسجد ، فقال : إنى أوشك أن أفارقـكم ، فجعل يسألهم ماتقولون فى كذا ؟ ما تقولون فى كذا ؟ وشريح ساكت ، ثم سأله ، فلما فرغ منهم قال : اذهب فأنت من أفضـل الناس أو من أفضل العرب . وتزوج شريح امرأة من بنى تميم تسمى زينب فنقم عليها شيئاً فضربها ، ثم ندم ، وقال :

رأيت رجالا يضربون نساءهم ... فشلّت يمينى يوم أضرب زينبـا

أأضربها من غير ذنب أتت به ... فما العدل منى ضرب من ليس مذنبا

فزينب شمس والنساء كواكب ... إذا طلعت لم تبق منهن كوكبا

هكذا ذكر هذه الحكاية صاحب العقد . ويروى أن زياد بن أبيه كتب إلى معاوية : ياأمير المؤمنين ، قـد ضبطت لك العراق بشمالى ، وفرغت يمينى لطاعتك ، فولنى الحجاز . فبـلغ ذلك عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، وكان مقيماً بمكة ، فقال : اللهم اشغل عنا يمين زياد ، فأصابه الطاعون فى يمينه ، فجمع الأطباء واستشارهم فأشاروا عليه بقطعها ، فاستدعى القاضى شريحاً وعرض عليه ما أشار به الأطباء ، فقال لتلك رزق معلوم وأجـل محتوم ، وإنى أكره إن كانت لك مدة أن تعيش فى الدنيا بلا يمـين ، وإن كان قد دنا أجلك أن تلقى ربك مقطوع اليد ، فإذا سألك لم قطعتها ، قلت بغضاً فى لقائك ، وفراراً من قضائك ، فمات زياد من يومه . فلام الناس شريحاً على منعه من القطع لبغضهم له ، فقال : إنه استشارنى والمستشار مؤتمن ، ولولا الأمانة فى المشورة لوددت أنه قطع يده يوماً ورجله يوماً ، وسائر جسده يوماً يوماً . وكانت وفاة القاضى شريح سنة سبع وثمانين للهجرة ، وهو ابن مائة سنة ، وقيل سنة اثنتين

وثمانين ، وقيل سنة ثمان وسبعين ، وقيل سنة ثمانين وسنة تسع وسبعين ، وقيل سنة ست وسبعين ، وهو ابن مائة وعشرين ، وقيل مائة وثمان سنين انتهى .

ومنهم : شعبة بن الحجاج بن الورد الحافظ ، شيخ الإسلام ، أبو بسطام الأزدى العتكى مولاهم ، الواسطى نزيل البصرة ومحدثها ، سمع من الحسن مسائل ، وسمع من معاوية بن قرة وعمرو بن مرة والحكم وسلمة بن كهيل وأنس بن سيرين ويحيى بن أبى كثير وخلق كثير . وعنه أيوب السختيانى وسفيان الثورى وابن المبارك وغندر وآدم وعفان وأبو داود وسليمان بن حرب وعلى بن الجعد وأمم لايحصون . قال ابن المدينى : له نحو ألفى حديث ، وكان الثورى يقول : شعبة أمير المؤمنين فى الحديث . وقال الشافعى : لولا شعبة لما عرف الحديث بالعراق . قال أبو بكر البكراوى[1] : ما رأيت أحداً أعبد لله من شعبة ، لقد عبد الله حتى جف جلده على عظمه واسود . وقال عمر بن هرون : كان شعبة يصوم الدهر . وقال أبو قطن : ما رأيت شعبة قد ركع إلا ظننت أنه نسى ولا سجد إلا قلت نسى . قال يحيى بن القطان كان رقيقاً يعطى السائل ما أمكنه . قال أبو قطن : كانت ثيابه لونها كالتراب ، وكان كثير الصلاة .

قال الحاكم فى ترجمته : شعبة رأى أنس بن مالك وعمر بن سلمة ، وسمع من أربعمائة من التابعين ، وحدث عنه من التابعين سعيد بن إبراهيم ومنصور ابن المعتمر والأعمش وأيوب وداود بن أبى هند . قال أبو زيد الهارونى : ولد شعبة سنة ثنتين وثمانين . قال أبو قتيبة : قدمت الكوفة فقال لى سفيان : مافعل أستاذنا شعبة ، قال أبو قلابة أنبأنا أبى أنبأنا حماد بن زيد : أنه كان إذا حدث عن شعبة قال : حدثنا الضخم عن الضخام شعبة الخير أبو بسطام . قال أبو الوليد ، قال لى حماد بن زيد : إذا خالفنى شعبة تبعته ، لأنه كان لايرضى

---

(١) وفى تهذيب التهذيب ص ٢٣٠ ـ ٢٣٣ : أبو بحر البكراوى

أن يسمع الحديث عشرين مرة ، وأنا أرضى أن أسمعه مرة . قال أبو زيد المروى : سمعت شعبة يقول: لأن أقع من السماء فأتقطع ، أحب إلى من أن أدلس . عبد الرحمن بن يونس المستملى ، سمعت ابن عيينة يقول ، سمعت شعبة يقول : من طلب الحديث أفلس ، بعت طست أمى بسبعة دنانير .

قال : أحمد بن حنبل : كان شعبة أمة وحده فى هذا ـ يعنى فى الرجال وبصره بالحديث . قال أبو الوليد الطيالسى ، قلت ليحيى بن سعيد : رأيت أحداً أحسن حديثاً من شعبة ؟ قال : لا ، قلت : كم صحبته ؟ قال : عشرين سنة . سلم بن قتيبة ، قال شعبة : ياقوم كلما تقدمتم فى الحديث تأخرتم فى القرآن . قال ابن المدينى : شعبة أحفظ للمشائخ ، وسفيان أحفظ للأبواب . روى عبدان بن عثمان ، عن أبيه قال : قومنا حمار شعبة وسرجه ولجامه بضعة عشر درهماً . قال أبو داود الطيالسى : جاء سليمان بن المغيرة يبكى وقال لشعبة : مات حمارى ، وذهبت منى الجمعة ، وذهبت حوائجى ، قال بكم أخذته ؟ قال بثلاثة دنانير ، فقال : عندى ثلاثة دنانير ما أملك غيرها ، ثم قام ودفعها إلى سليمان . وروى سليمان بن أبى شيخ ، عن صالح بن سليمان قال : منشأ شعبة واسط ، وعلمه كوفى ، وله ابن اسمه سعد ، وله أخوان بشار وحماد ، يعالجان الصرف . وكان شعبة يقول لأصحابه : ويلكم الزموا السوق فإنما أنا عيال على أخوى ، قال : وما أكل شعبة من كسبه درهماً قط .

قال أبو العباس السراج : أنبانا محمد بن عمرو ، سمعت أصحابنا يقولون ، وهب المهدى شعبة ثلاثين ألف درهم ، فقسمها ، وأقطعه ألف جريت بالبصرة ، فقدم البصرة فلم يجد شيئاً يطيب له فتركها ، قال الأصمعى : لم ير أحد قط أعلم بالشعر من شعبة ، قال لى : كنت ألزم الطرماح أسأله عن الشعر كذا فى التذكرة . وقال الحافظ ، قال حماد بن زيد قال لنا أيوب : الآن يقدم عليكم رجل من أهل واسط هو فارس فى الحديث فخذوا عنه . وقال أبو الوليد

الطيالسى ، قال لى حماد بن سلمة : إذا أردت الحديث فالزم شعبة . وقال حماد ابن زيد : ما أبالى من خالفنى إذا وافقنى شعبة ، فإذا خالفنى شعبة فى شىء تركته . وقال يزيد بن زريع : كان شعبة من أصدق الناس فى الحديث . وقال مسلم بن إبراهيم : ما دخلت على شعبة فى وقت صلاة قط إلا رأيته قائماً يصلى . وقال النضر بن شميل : مارأيت أرحم بمسكين منه . وقال قراد أبو نوح : رأى على شعبة قميصاً فقال : بكم أخذت هذا ؟ قلت بثمانية دراهم ، قال لى : ويحك ، أما تتقى الله تلبس قميصاً بثمانية ، ألا اشتريت قميصاً بأربعة وتصدقت بأربعة ، قلت : إنا مع قوم نتجمل لهم ، قال إيش تتجمل لهم . وقال وكيع : إنى لأرجو أن يرفع الله لشعبة فى الجنة درجات ، لذبه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقال يحيى القطان : ما رأيت أحداً قط أحسن حديثاً من شعبة .

وقال ابن المدينى : سألت يحيى بن سعيد ، أيهما كان أحفظ للأحاديث الطوال ، سفيان أو شعبة ، فقال كان شعبة أمر فيها ، قال وسمعت يحيى يقول : كان شعبة أعلم بالرجال فلان عن فلان ، وكان سفيان صاحب أبواب . وقال أبو داود : لامات شعبة . قال سفيان : مات الحديث . وقال ابن سعد : كان ثقة مأمونا ثبتاً حجة ، صاحب حديث . وقال العجلى : ثقة ثبت فى الحديث ، وكان يخطىء فى أسماء الرجال قليلا . وقال صالح جزرة : أول من تكلم فى الرجال شعبة ، ثم تبعه القطان ثم أحمد ويحيى . وقال ابن سعد : توفى أول سنة ١٧٠ بالبصرة . وقال أبو بكر بن منجويه : ولد سنة ٨٢ ومات سنة ١٦٠ ، وله ٢٢ سنة ، وكان من سادات أهل زمانه حفظاً وإتقاناً وورعاً وفضلا ، وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين ، وجانب الضعفاء والمتروكين ، وصار علماً يقتدى به ، وتبعه بعده أهل العراق . قال أما ماتقدم من أنه كان يخطىء فى الأسماء فقد قال الدارقطنى فى العلل : كان شعبة يخطىء فى أسماء الرجال كثيراً لتشاغله بحفظ المتون . وفى تاريخ ابن أبى خيثمة ، قال شعبة : مارويت عن

رجل حديثاً إلا أتيته أكثر من مرة والذى رويت عنه عشرة أتيته أكثر من عشر مرار . وقيل لابن عوف : مالك لا تحدث عن فلان ؟ قال : لأن أبا بسطام تركه . وقال الحاكم : شعبة إمام الأئمة فى معرفة الحديث بالبصرة ، رأى أنس بن مالك وعمر بن سلمة الصحابيين ، وسمع من أربعمائة من التابعين .

ومنهم : طاوس بن كيسان الخولانى ، أبو عبد الرحمن الهمدانى اليمانى من أبناء الفرس أحد الأعلام التابعين سمع ابن عباس وأباهريرة رضى الله عنهما ، وروى عنه مجاهد وعمرو بن دينار ، وكان فقيهاً جليل القدر نبيه الذكر . قال ابن عيينة : قلت لعبد الله بن يزيد مع من تدخل على ابن عباس ؟ قال مع عطاء وأصحابه ، قلت : وطاوس قال أيهات ذلك يدخل مع الخواص . وقال عمرو بن دينار مارأيت أحداً قط مثل طاوس ، ولما ولى عمر بن عبد العزيز الخلافة كتب إليه طاوس المذكور : إن أردت أن يكون عملك خيراً كله ، فاستعمل أهل الخير ، فقال عمر : كفى بها موعظة . وتوفى حاجاً بمكة قبل يوم التروية بيوم ، وصلى عليه هشام بن عبد الملك ، وذلك فى سنة ست ومائة . وقيل سنة أربع ومائة رضى الله عنه .

وقال بعض العلماء : مات طاوس بمكة ، فلم يتهيأ إخراج جنازته لكثرة الناس حتى وجه إبراهيم بن هشام المخزومى أمير مكة بالحارث ، فلقد رأيت عبد الله بن الحسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم ، يحمل السرير على كاهله وقد سقطت قلنسوته ، كانت على رأسه ، ومزق رداءه من خلفه . ورأيت بمدينة بعلبك داخل البلد قبراً يزار وأهل البلد يزعمون أنه طاوس المذكور وهو غلط . قال الفرج بن الجوزى فى كتاب الألقاب : أن اسمه ذكوان وطاوس لقبه وإنما لقب به لأن كان طاوس القراء والمشهور أنه اسمه . وروى أن أمير المؤمنين أبا جعفر المنصور استدعى عبد الله بن طاوس ومالك بن أنس رضى الله عنهما فلما دخلا عليه أطرق ساعة ، ثم التفت إلى ابن طاوس وقال له لتحدثنى

عن أبيك ، فقال حدثنى أبى : أن أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل أشركه الله تعالى فى سلطان فأدخل عليه الجور فى حكمه ، فأمسك أبو جعفر ساعة . قال مالك فضممت ثيابى خوفاً أن يصيبنى دمه ، ثم قال له المنصور : ناولنى تلك الدواة ثلاث مرات ، فلم يفعل ، فقال له : لم لا تناولنى ؟ فقال أخاف أن تكتب بها معصية فأكون قد شاركتك فيها ، فلما سمع ذلك قال : قوما عنى ، قال ذلك ما كنا نبغى ، قال مالك : فما زلت أعرف لابن طاوس فضله من ذلك اليوم . كذا فى وفيات الأعيان .

وقال الحافظ : قال عبدالملك بن ميسرة عنه : أدركت خمسين من الصحابة . وقال ابن جريج ، عن عطاء عن ابن عباس : إنى لأظن طاوساً من أهل الجنة . وقال ليث بن أبى سليم : كان طاوس يعد الحديث حرفاً حرفاً . وقال إسحاق ابن منصور ، عن ابن معين : ثقة ، وكذا قال أبو زرعة . وقال ابن حبان : كان من عباد أهل اليمن ومن سادات التابعين ، وكان قد حج أربعين حجة ، وكان مستجاب الدعوة . وقال ضمرة عن ابن شوذب : أشهدت جنازة طاوس بمكة سنة مائة ، فجعلوا يقولون : رحم الله أبا عبد الرحمن ، حج أربعين حجة . وقال عمرو بن دينار : ما رأيت أحداً أعف عما فى أيدى الناس من طاوس . وقال ابن عيينة متجنبو السلطان ثلاثة : أبو ذر فى زمانه ، وطاوس فى زمانه ، والثورى فى زمانه ، انتهى .

ومنهم الشعبى : وهو عامر بن شراحيل بن عبد . وقيل عامر بن عبد الله ابن شراحيل الحميرى ، أبو عمرو الكوفى ، من شعب همدان . قال ابن خلكان : هو تابعى جليل القدر ، وافر العلم .

روى أن ابن عمر رضى الله عنه مر به يوماً وهو يحدث بالمغازى ، فقال : شهدت القوم وإنه لأعلم بها منى . وقال الزهرى : العلماء أربعة : ابن المسيب بالمدينة ، والشعبى بالكوفة ، والحسن البصرى بالبصرة ، ومكحول

بالشام ، ويقال إنه أدرك خمسمائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وحكى الشعبي قال : أنفذني عبد الملك بن مروان إلى ملك الروم ، فلما وصلت إليه جعل لا يسألني عن شيء إلا أجبته ، وكانت الرسل لا تطيل الإقامة عنده ، فحبسني أياماً كثيرة حتى استحثثت خروجي . فلما أردت الانصراف قال لي : أمن أهل بيت المملكة أنت ؟ فقلت : لا ، ولكني رجل من العرب فى الجملة ، فهمس بشيء فدفعت إليّ رقعةٌ ، وقال لي : إذا أديت الرسائل إلى صاحبك فأوصل إليه هذه الرقعة . قال : فأديت الرسائل عند وصولي إلى عبد الملك ، وأنسيت الرقعة ، فلما صرت فى بعض الدار أريد الخروج تذكرتها ، فرجعت فأوصلتها إليه ، فلما قرأها قال لي : أقال لك شيئاً قبل أن يدفعها إليك ؟ قلت : نعم ، قال لي : أمن أهل بيت المملكة أنت ؟ قلت : لا ولكني من العرب فى الجملة ، ثم خرجت من عنده ، فلما بلغت الباب رددت ، فلما مثلت بين يديه قال لي : أتدرى ما فى الرقعة ، قلت : لا ، قال : اقرأها ، فقرأتها فإذا فيها : عجبت من قوم فيهم مثل هذا كيف ملكوا غيره ، فقلت له : والله لو علمت ما فيها ما حملتها ، وإنما قال هذا لأنه لم يرك . قال : فتدرى لم كتبها ؟ قلت : لا ، قال : حسدني عليك وأراد أن يغريني بقتلك ، قال فتأدى ذلك إلى ملك الروم فقال : ما أردت إلا ما قال . وكلم الشعبي عمرو بن هبيرة أمير العراق فى قوم حبسهم ليطلقهم فأبى ، فقال له : أيها الأمير إن حبستهم بالباطل فالحق يخرجهم ، وإن حبستهم بالحق فالعفو يسعهم ، فأطلقهم . وقال قتادة : ولد الشعبي لأربع سنين بقين من خلافة عمر رضى الله عنه .

وقال خليفة بن خياط : ولد الشعبي والحسن البصرى فى سنة إحدى وعشرين . وقال الأصمعى : فى سنة سبع عشرة بالكوفة ، وكان ضئيلا نحيفاً ، قيل له يوماً ما لنا نراك ضئيلا ؟ فقال : زوحمت فى الرحم ، وكان قد ولد هو وأخ آخر فى بطن واحد ، وأقام فى البطن سنتين ، ذكره فى كتاب المعارف . ويقال

إن الحجاج بن يوسف الثقفى قال له يوماً : كم عطاؤك فى السنة ؟ فقال ألفين . فقال : ويحك كم عطاؤك ؟ فقال : ألفان . قال : كيف حتى لحنت أولا ؟ قال : لحن الأمير فلحنت . فلما أعرب . أعربت وما أمكن أن يلحن الأمير وأعرب أنا . فاستحسن ذلك منه وأجازه . وكان مزاحاً يحكى أن رجلا دخل عليه وهو مع امرأته فى البيت ، فقال : أيكما الشعبى ؟ فقال هـذه . وكانت ولادته لست سنين خلون من خلافة عثمان رضى الله عنه . وقيل سنة عشرين للهجرة . وقيل إحدى وثلاثين . وروى عنه أنه قال : ولدت سنة جلولاء ، وهى سنة تسع عشرة ، وتوفى بالكوفة سنة أربع ، وقيل ثلاث ، وقيل ست ، وقيل سبع ، وقيل خمس ومائة . وكانت وفاته فجأة ، وكانت أمه من سبى جلولاء .

والشعبى بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة وبعدها باء موحدة ، هذه النسبة إلى شعب ، وهو بطن من همدان ، وقال الجوهرى : هذه النسبة إلى جبل باليمن نزله حسان بن عمرو الحميرى هو وولده ، ودفن به وهو ذو شعبين فمن كان بالكوفة منهم قيل لهم شعبيون ، ومن كان منهم بمصر والمغرب ، قيل لهم الأشعوب ، ومن كان منهم بالشام قيل لهم شعبانيون ، ومن كان باليمن قيل لهم آل ذى شعبين . وجلولاء : بفتح الجيم وضم اللام ومد آخره : قرية بناحية فارس ، كانت بها الوقعة المشهورة من الصحابة رضى الله عنهم ، وكان كثيراً مايتمثل بقول مسكين الدارمى :

ليست الأحلام فى حال الرضا　　إنما الأحلام فى حال الغضب . انتهى

وقال الحافظ : قال أشعث بن سوار : لقى الحسن الشعبى فقال : كان والله كثير العلم عظيم الحلم قديم السلم من الإسلام بمكان . وقال عبد الملك بن عمير : مر ابن عمر على الشعبى وهو يحدث بالمغازى فقال : لقد شهدت القوم فلهو أحفظ لها وأعلم بها . وقال مكحول : مارأيت أفقه منه . وقال ابن عيينة :

كانت الناس تقول : بعد الصحابة ابن عباس فى زمانه ، والشعبى فى زمانه ، والثورى فى زمانه . وقال ابن شبرمة ، سمعت الشعبي يقول : ما كتبت سوداء فى بيضاء ، ولا حدثنى رجل بحديث إلا حفظته ، ولا حدثنى رجل بحديث فأحببت أن يعيده علىّ . وقال ابن معين : إذا حدث عن رجل فسماه فهو ثقة يحتج بحديثه انتهى .

ومنهم الإمام الدارمى : وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام ابن عبد الصمد التميمى ، أبو محمد السمرقندى الحافظ ، صاحب المسند العالى ، الذى فى طبقة منتخب مسند عبد بن حميد ، مولده عام توفى ابن المبارك سنة إحدى وثمانين ومائة . سمع النضر بن شميل ويزيد بن هارون وسعيد بن عامر الضبعى وجعفر بن عون وزيد بن يحيى بن عبيد الدمشقى ووهب بن جرير وطبقتهم بالحرمين وخراسان والشام والعراق ومصر حدث عنه مسلم وأبو داود والترمذى ومطين وجعفر الفريابى وعمر بن بجير والنسائى خارج سننه ، وحفص ابن أحمد بن فارس الأصبهانى وعبد الله بن أحمد بن حنبل وعيسى بن عمر السمرقندى وآخرون .

قال الخطيب : كان أحد الحفاظ والرحالين ، موصوفاً بالثقة والورع والزهد ، استقضى على سمرقند فقضى قضية واحدة ، ثم استعفى فأعفى ، إلى أن قال : وكان على غاية العقل وفى نهاية الفضل ، يضرب به المثل فى الديانة والحلم ، والاجتهاد والعبادة والتقلل ، صنف المسند والتفسير وكتاب الجامع . قال أبو حاتم : ثقة صدوق . وعن أحمد بن حنبل وذكر الدارمى فقال : عرضت عليه الدنيا فلم يقبل . وقال رجاء بن مرجى : رأيت الشاذكونى وابن راهويه وسمى جماعة ، فما رأيت أحفظ من عبد الله الدارمى ، كذا فى التذكرة . وقال الحافظ ، قال الإمام أحمد بن حنبل : إمام . وقال الآخر : عليك بذاك السيد عبد الله بن عبد الرحمن يكررها . وقال محمد بن عبد الله بن نمير : غلبنا بالحفظ والورع .

وقال أبو سعيد الأشج : إمامنا . وقال عثمان بن أبي شيبة : أمره أظهر مما يقولون من الحفظ والبصر وصيانة النفس ، وعده بندار في حفاظ الدنيا . وقال إسحاق بن أحمد بن زيرك ، عن أبي حاتم الرازي سمعته يقول : محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق ، ومحمد بن يحيى أعلم من بخراسان اليوم ، ومحمد بن أسلم أورعهم ، وعبد الرحمن أثبتهم . وقال ابن أبي حاتم ، عن أبيه : إمام أهل زمانه . وقال ابن الشرقي : إنما أخرجت خراسان من أئمة الحديث خمسة ، فذكره فيهم . وقال محمد بن إبراهيم بن منصور الشيرازي : كان على غاية من العقل والديانة ، ممن يضرب به المثل في الحكم والدراية ، والحفظ والعبادة والزهد ، أظهر علم الحديث والآثار بسمرقند ، وذب عنها الكذب ، وكان مفسراً كاملا ، وفقيها عالماً . وقال أحمد بن سيار : كان حسن المعرفة ، قد دوّن المسند والتفسير . مات سنة خمس وخمسين ومائتين يوم التروية ، ودفن يوم عرفة يوم الجمعة وهو ابن أربع وسبعين سنة ، وكذا أرخه غير واحد . وقيل مات سنة ٥٠ وهو وهم . وقال أبو حاتم بن حبان : كان من الحفاظ المتقنين ، وأهل الورع في الدين ، ممن حفظ وجمع ، وتفقه وصنف وحدث ، وأظهر السنة في بلده ، ودعا إليها ، وذب عن حريمها وقمع من خالفها انتهى .

ومنهم عبد الله بن المبارك بن واضح . الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام فخر المجاهدين ، قدوة الزاهدين ، أبو عبد الرحمن الحنبلي مولاهم ، المروزي التركي الأب الخوارزمي ، الإمام التاجر السفار ، صاحب التصانيف النافعة ، والرحلات الشاسعة . ولد سنة ثماني عشرة ومائة أو بعدها بعام ، وأفنى عمره في الأسفار حاجاً ومجاهداً وتاجراً . سمع سليمان التيمي وعاصماً الأحول وحميد الطويل والربيع بن أنس وهشام بن عروة والجريري وإسماعيل بن أبي خالد وخالد الحذاء ويزيد بن عبد الله بن أبي بردة وأمماً سواهم ، حتى كتب عمن هو أصغر منه دون العلم في الأبواب والفقه ، وفي الغزو والزهد والرقائق وغير ذلك .

حدث عنه خلق لا يحصون من أهل الأقاليم ، فإنه من صباه مافتر عن السفر .
منهم:عبد الرحمن بن مهدى ويحيى بن معين وحيان بن موسى وأبو بكر بن أبى شيبة وأخوه عثمان وأحمد بن منيع وأحمد بن حنبل المروزى والحسن بن عيسى ابن ماسرجس والحسين بن الحسن المروزى والحسن بن عرفة .

قال ابن مهدى : الأئمة أربعة مالك والثورى وحماد بن زيد وابن المبارك ، وفضله ابن مهدى أيضاً على الثورى . وقال مرة حدثنا ابن المبارك وكان نسيج وحده . قال أحمد بن حنبل : لم يكن فى زمان ابن المبارك ، أطلب للعلم منه . وعن شعيب بن حرب قال : مالقى ابن المبارك مثل نفسه . وقال شعبة : ماقدم علينا مثل ابن المبارك . وقال أبو إسحاق الفزارى : ابن المبارك إمام المسلمين. وقال ابن معين : وكان ثقة متثبتاً ، وكانت كتبه التى حدث بها نحواً من عشرين ألف حديث . قال يحيى بن آدم : إذا طلب الدقيق من المسائل فلم أجده فى كتب ابن المبارك أيست فيه .

قال عباس بن مصعب : جمع ابن المبارك الحديث والفقه والعربية وأيام الناس والشجاعة والسخاء ومحبة الفرق له . وقال شعيب بن حرب : لو جهدت جهدى أن أكون فى السنة ثلاثة أيام مثل ابن المبارك لم أقدر . وقال أبو أسامة : هو أمير المؤمنين فى الحديث . قال الحسن بن عيسى بن ماسرجس : اجتمع جماعة من أصحاب ابن المبارك فقالوا : عدوا خصال ابن المبارك ، فقالوا : جمع العلم ، والفقه ، والأدب، والنحو ، واللغة ، والزهد ، والشجاعة ، والسمعة ، والفصاحة ، وقيام الليل ، والعبادة ، والحج ، والغزو ، والفروسية ، وترك الكلام فيما لايعنيه ، والإنصاف ، وقلة الخلاف على أصحابه .

روى العباس بن مصعب فى تاريخه : عن إبراهيم بن إسحاق ، عن ابن المبارك قال : حملت عن أربعة آلاف شيخ ، فرويت عن ألف منهم . قال العباس : وقع لى من شيوخه ثمانمائة . نعيم بن حماد : سمعت عبد الله يقول :

قال لى أبى : لئن وجدت كتبك حرقتها ، فقلت : وما علىّ ، هى فى صدرى . على ابن الحسن بن شقيق : قمت مع ابن المبارك ليلة باردة ليخرج من المسجد ، فذاكرنى عند الباب بحديث وذاكرته ، فما زال يذكرنى حتى جاء المؤذن فأذن للفجر . أحمد بن أبى الحوارى قال : جاء رجل من بنى هاشم ليسمع من ابن المبارك فامتنع ، فقال الهاشمى لغلامه : قم بنا ، فلما أراد الركوب جاء ابن المبارك ليمسك بركابه ، فقال يا أبا عبد الرحمن ، لا ترى أن تحدثنى وتمسك بركابى ؟ قال : رأيت أن أذل لك بدنى ولا أذل لك الحديث .

مات ابن المبارك بهيت فى رمضان سنة إحدى وثمانين ومائة . قال الذهبى : مناقب هذا السيد جمة فى تاريخ دمشق وفى تاريخ نيسابور وفى الحلية وفى تاريخ الخطيب انتهى . وقال ابن خلكان : كان قد جمع بين العلم والزهد ، وتفقه على سفيان الثورى ومالك بن أنس رضى الله عنهما ، وروى عنه الموطأ ، وكان كثير الانقطاع محباً للخلوة شديد التورع ، وكذلك كان أبوه . ويحكى عن أبيه أنه كان يعمل فى بستان لمولاه وأقام فيه زماناً ، ثم إن مولاه جاءه يوماً وقال : أريد رماناً حلواً فمضى إلى بعض الشجر وأحضر منها رماناً فكسره فوجده حامضاً ، فحرد عليه وقال : أطلب الحلو فتحضر لى الحامض ، هات حلواً ، فمضى وقطع من شجرة أخرى ، فلما كسره وجده أيضاً حامضاً ، فاشتد حرده عليه ، وفعل ذلك دفعة ثالثة ، فقال له بعد ذلك : أنت ما تعرف الحلو من الحامض ؟ فقال . لا . فقال : كيف ذلك ؟ قال لأنى ما أكلت منه شيئاً حتى أعرفه ، فقال ولم لم تأكل ؟ قال : لأنك ما أذنت لى ، فكشف عن ذلك فوجده حقاً ، فعظم فى عينه وزوجه ابنته . ويقال : إن عبد الله رزقه من تلك الابنة فنمت بركة ابنه .

ونقل أبو على الغسانى الجيانى أن عبد الله بن المبارك المذكور ، سئل أيما أفضل : معاوية بن أبى سفيان ، أم عمر بن عبد العزيز ؟ فقال : والله إن الغبار الذى دخل فى أنف معاوية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أفضل من عمر

بألف مرة ، صلى معاوية خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : سمع الله لمن حمده ، فقال معاوية : ربنا ولك الحمد ، فما بعد هذا . قال : وقفت فى كتاب النصوص على مراتب أهل الخصوص عن أشعث بن شعبة المصيصى قال : قدم هارون الرشيد الرقة ، فانجفل الناس خلف عبد الله بن المبارك ، وتقطعت النعال وارتفعت الغبرة ، فأشرفت أم ولد أمير المؤمنين من برج الخشب ، فلما رأت الناس قالت : ما هذا ؟ قالوا عالم أهل خراسان قدم الرقة ، يقال له عبد الله بن المبارك ، فقالت : هذا والله الملك ، لا ملك هارون الذى لا يجمع الناس إلا بشرط وأعوان ، انتهى .

ومنهم الأوزاعى : وهو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمِدَ أبو عمرو الدمشقى. قال ابن خلكان : إمام أهل الشام ، لم يكن بالشام أعلم منه . قيل إنه أجاب فى سبعين ألف مسألة ، وكان يسكن بيروت . روى أن سفيان الثورى بلغه مقدم الأوزاعى ، فخرج حتى لقيه بذى طوى فحل سفيان رأس بعيره من القطار ووضعه على رقبته ، فكان إذا مر بجماعة قال : الطريق للشيخ . سمع من الزهرى وعطاء ، وروى عنه الثورى ، وأخذ عنه عبد الله بن المبارك وجماعة كثيرة . وكانت ولادته ببعلبك سنة ثمان وثمانين للهجرة . وقيل سنة ثلاث وتسعين ، ومنشأه بالبقاع ، ثم نقلته إلى بيروت ، وكان فوق الربعة خفيف اللحية به سمرة ، وكان يخضب بالحناء . وتوفى سنة سبع وخمسين ومائة يوم الأحد لليلتين بقيتا من صفر . وقيل فى شهر ربيع الأول بمدينة بيروت رحمه الله تعالى ، وقبره فى قرية على باب بيروت يقال لها حنتوس وأهلها مسلمون ، وهو مدفون فى قبلة المسجد ، وأهل القرية لا يعرفون ، بل يقولون ههنا رجل صالح ينزل عليه النور ، ولا يعرفه إلا الخواص من الناس ، ورثاه بعضهم بقوله :

جاد الحيا بالشام كل عشية   قبراً تضمن لحده الأوزاعى
قبراً تضمن فيه طود شريعة   سقياً له ، من عالم نفاع

عرضت له الدنيا فأعرض مقدماً عنها بزهد أيما إقلاع

ذكر الحافظ ابن عساكر فى تاريخ دمشق : أن الأوزاعى دخل الحمام ببيروت ، وكان لصاحب الحمام شغل فأغلق الحمام عليه وذهب ، ثم جاء ففتح الباب فوجده ميتاً قد وضع يده اليمين تحت خده وهو مستقبل القبلة . وقيل إن امرأته فعلت ذلك ولم تكن عامدة لذلك ، فأمرها سعيد بن عبد العزيز بعتق رقبة . ويحمد : بضم الياء المثناة من تحتها وسكون الحاء المهملة وكسر الميم وبعدها دال مهملة . والأوزاعى : بفتح الهمزة وسكون الواو وفتح الزاى وبعد الألف عين مهملة ، هذه النسبة إلى أوزاع ، وهى بطن من ذى الكلاع من اليمن . وقيل بطن من همدان ، واسمه مرثد بن زيد . وقيل الأوزاع قرية بدمشق على طريق باب الفراديس ، ولم يكن أبو عمرو منهم ، وإنما نزل فيهم فنسب إليهم ، وهو من سبى اليمن . وبيروت : بفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحتها وضم الراء وسكون الواو وفى آخرها تاء مثناة من فوقها ، وهى بليدة بساحل الشام أخذها الفرنج من المسلمين يوم الجمعة عاشر ذى الحجة سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة . وحنتوس : بفتح الحاء المهملة وسكون النون وضم التاء المثناة من فوقها وسكون الواو ثم سين مهملة ، انتهى .

وقال الحافظ : قال أبو زرعة الدمشقى كان اسم الأوزاعى عبدالعزيز فسمى نفسه عبد الرحمن ، وكان أصله من سبى السند ، وكان ينزل الأوزاع فغلب ذلك عليه وإليه فتوى الفقه لأهل الشام لفضله فيهم وكثرة روايته ، وبلغ سبعين سنة ، وكان فصيحاً ورسائله تؤثر . وقال عمرو بن على عن ابن مهدى : الأئمة فى الحديث أربعة : الأوزاعى ، ومالك ، والثورى ، وحماد بن زيد . وقال أبو عبيد عن ابن مهدى : ما كان بالشام أعلم بالسنة منه . وقال عثمان الدارمى عن ابن معين : ثقة ، ما أقل ماروى عن الزهرى . وقال أبو حاتم : إمام متبع لما سمع . وقال أبو مسهر عن هقل بن زياد : أجاب الأوزاعى فى سبعين ألف .

ومنهم : عبد الرحمن بن مهدى حسان بن عبد الرحمن العنبرى ، وقيل الأزدى ، مولاهم أبو سعيد البصرى اللؤلؤى الحافظ الإمام العلم .

قال الذهبى: مولده سنة خمس وثلاثين ومائة ، سمع أيمن ابن نابل وهشاماً الدستوائى ومعاوية بن صالح وأبا خلدة وشعبة وسفيان وأمماً ، حدث عنه ابن المبارك وأحمد وإسحاق وابن المدينى وبندار وعبد الرحمن بن رسته ومحمد بن يحيى وعبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثى وخلق سواهم . قال أحمد بن حنبل : هو أفقه من يحيى القطان ، وهو أثبت من وكيع ، لأنه أقرب عهداً بالكتاب ، اختلفا فى نحو من خمسين حديثاً للثورى ، فنظرنا فإذا عامة الصواب مع عبد الرحمن . وقال أيوب بن المتوكل : كنا إذا أردنا أن ننظر إلى الدين والدنيا ، ذهبنا إلى دار عبد الرحمن بن مهدى . قال محمد بن أبى بكر المقدمى : ما رأيت أحداً أتقن لما سمع ولما لم يسمع ولحديث الناس من عبد الرحمن بن مهدى ، إمام ثبت أثبت من يحيى بن سعيد وكان عرض حديثه على سفيان . قال القواريرى : أملى على ابن مهدى عشرين ألف حديث حفظاً. وقال إبراهيم بن زياد سبلان ، قال لى ابن مهدى : لو كان لى سلطان لألقيت من يقول إن القرآن مخلوق فى دجلة بعد أن أضرب عنقه .

قال أحمد بن حنبل : عبد الرحمن أكثر حديثاً من يحيى القطان . قال نعيم بن حماد : قلت لابن مهدى كيف تعرف الكذاب قال : كما يعرف الطبيب المجنون . وكان عبد الرحمن فقيهاً بصيراً بالفتوى ، عظيم الشأن . قال أحمد بن سنان : كان عبد الرحمن لا يتحدث فى مجلسه ، ولا يبرى قلماً ولا يقوم ، كأنما على رؤوسهم الطير أو كأنهم فى صلاة . قال ابن المدينى : لو حلفت بين الركن والمقام ، لحلفت أنى لم أر مثل عبد الرحمن بن مهدى ، وكان يقول : علم الناس بقول الفقهاء السبعة : الزهرى ، ثم بعده مالك ثم بعده ابن مهدى وكان ورده كل ليلة نصف القرآن . وقال الذهلى : ما رأيت فى يد عبد الرحمن بن مهدى

كتاباً قط . قال ابن نمير سمعت ابن مهدى يقول : معرفة الحديث إلهام . مات فى جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين ومائة انتهى .

وقال الحافظ ، قال على بن المدينى : إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن ابن مهدى على ترك رجل ، لم أحدث عنه ، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن لأنه أقصدهما . وكان فى يحيى تشدد . وقال على بن نصر ، عن على بن المدينى : كان يحيى بن سعيد أعلم الرجال ، وكان عبد الرحمن أعلم بالحديث ، وما شبهت علم عبد الرحمن بالحديث إلا بالسحر . قال وذكره بن حبان فى الثقات وقال : كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع فى الدين ، ممن حفظ وجمع ، وتفقه وصنف ، وحدث ، وأبى الرواية إلا عن الثقات . وقال الشافعى : لا أعرف له نظيراً فى الدنيا انتهى .

ومنهم : أبو زرعة الرازى عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشى مولاهم ، سمع أبانعيم وقبيصة وخلاد بن يحيى ومسلم بن إبراهيم والقعنبى ومحمد بن سابق ، وطبقتهم بالحرمين والعراق والشام والجزيرة وخراسان ومصر وكان من أفراد الدهر ، حفظاً وذكاء ، وديناً وإخلاصاً ، وعلماً وعملا . حدث عنه من شيوخه حرملة وأبو حفص الفلاس وجماعة ، ومسلم وابن خالته الحافظ أبو حاتم والترمذى وابن ماجه والنسائى وابن أبى داود وأبو عوانة وسعيد ابن عمرو البرذعى وابن أبى حاتم ومحمد بن الحسين القطان وآخرون . وفى السابق واللاحق رواية إبراهيم بن أورمة الحافظ عن الفلاس عن أبى زرعة الرازى .

قال البخارى : سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : نزل أبو زرعة عندنا فقال لى أبى : يابنى قد اعتضت عن نوافلى بمذاكرة هذا الشيخ . قال صالح بن محمد سمعت أبا زرعة يقول كتبت عن ابن أبى شيبة مائة ألف حديث . وعن إبراهيم بن موسى الرازى : مائة ألف ، قلت : تقدر أن تملى علىّ ألف حديث من حفظك ؟ قال لا ، ولكنى إذا ألقى علىّ عرفت . وعن أبى زرعة :

أن رجلا استفتاه أن حلف بالطلاق أنك تحفظ مائة ألف حديث ، فقال: تمسك بامرأتك ابن عقدة . أخبرنا مطين عن أبي بكر بن أبي شيبة قال : مارأيت أحفظ من أبي زرعة . وعن الصنعاني : أبو زرعة عندنا يشبه بأحمد بن حنبل وقال على بن الجنيد : مارأيت أعلم من أبي زرعة . وقال أبو يعلى الموصلى : كان أبو زرعة مشاهدته أكبر من اسمه ، يحفظ الأبواب والشيوخ والتفسير . وقال صالح جزرة : سمعت أبا زرعة يقول : أحفظ فى القراءات عشرة آلاف حديث . وقال يونس بن عبد الأعلى : مارأيت أكثر تواضعاً من أبي زرعة . وقال عبد الواحد لابن غياث : ما رأى أبو زرعة مثل نفسه .

وقال أبو حاتم : ما خلف أبو زرعة بعده مثله ، ولا أعلم من كان يفهم هذا الشأن مثله ، وقل من رأيت فى زهده ، كذا فى التذكرة . وقال الحافظ ، قال النسائى : ثقة . وقال أبو حاتم : إمام . وقال الخطيب : كان إماماً ربانياً حافظاً مكثراً صادقاً . قال عبد الله بن أحمد : لما قدم أبو زرعة نزل عند أبي ، وكان كثير المذاكرة له ، فسمعت أبي يقول يوماً : ماصليت غير الفرض ، استأثرت بمذاكرة أبي زرعة . وقال عبد الله بن أحمد سمعته يقول : ماجازنى الجسر أفقه من إسحاق ، ولا أحفظ من أبي زرعة . وقال ابن وارة : سمعت إسحاق بن راهويه يقول : كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل . وقال أبو جعفر التسترى سمعت أبا زرعة يقول : ماسمعت أذنى شيئاً من العلم إلا وعاه قلبي ، وإن كنت لأمشى فى سوق بغداد فأسمع من الغرف صوت المغنيات فأضع أصبعى فى أذنى مخافة أن يعيه قلبي .

وقال أبو حاتم : حدثنى أبو زرعة وما خلف بعده مثله علماً وفقهاً وفهما وصيانة وصدقاً ، ولا أعلم فى المشرق والمغرب من كان يفهم هذا الشأن مثله . وروى البيهقى عن ابن وارة قال : كنا عند إسحاق بنيسابور ، فقال رجل : سمعت أحمد يقول : صح من الحديث سبعمائة ألف حديث وكسر ، وهذا الفتى

- يعنى أبا زرعة - قد حفظ ستمائة ألف حديث . قال البيهقى وإنما أراد ماصح من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأقاويل الصحابة ، وفتاوى من أخذ عنهم من التابعين . وقال محمد بن جعفر بن حمكويه ، قال أبو زرعة : أحفظ مائه ألف حديث كما يحفظ الإنسان قل هو الله أحد . وقال أبو جعفر التسترى ، سمعت أبازرعة يقول : إن فى بيتى ماكتبته ولم أطالعه منذ كتبته ، وإنى أعلم فى أى كتاب هو ، فى أى ورقة هو ، فى أى صفح هو ، فى أى سطر هو .

وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم : حضر عند أبى زرعة محمد بن مسلم - يعنى ابن وارة والفضل بن العباس المعروف بفضلك - فجرى بينهم مذاكرة ، فذكر محمد بن مسلم حديثاً ، فأنكر فضلك الصائغ ، فقال : يا أبا عبد الله ليس هكذا هو . فقال : كيف هو ؟ فذكر رواية أخرى فقال محمد بن مسلم لأبى زرعة : إيش تقول ؟ فسكت فألح فقال : هاتوا أبا القاسم ابن أخى ، فدعى به فقال : اذهب فأدخل بيت الكتب ، فدع القمطر الأول والثانى والثالث وعد ستة عشر جزءاً وأتنى بالجزء السابع عشر ، فذهب فجاء بالدفتر ، فتصفح أبو زرعة وأخرج الحديث ، فدفعه إلى محمد بن مسلم فقرأه ، وقال : نعم غلطنا . قال أبو سعيد بن يونس : مات بالرى آخر يوم من ذى الحجة سنة أربع وستين ومائتين . وقال ابن المنادى : كان مولده سنة مئتين انتهى .

ومنهم عطاء بن أبى رباح : مفتى أهل مكة ومحدثهم ، القدوة العلم أبو محمد بن أسلم القرشى ، مولاهم المكى الأسود . قال ابن خلكان : كان من أجلاء الفقهاء وتابعى مكة وزهادها ، سمع جابر بن عبد الله الأنصارى وعبد الله ابن عباس وعبد الله بن الزبير وخلقاً كثيراً من الصحابة رضوان الله عليهم. وروى عنه عمرو بن دينار والزهرى وقتادة ومالك بن دينار والأعمش والأوزاعى وخلق كثير رحمهم الله تعالى ، وإليه وإلى مجاهد انتهت فتوى مكة

فى زمانهما . وقال قتادة : أعلم الناس بالمناسك عطاء . وقال إبراهيم بن كيسان أذكرهم فى زمان بنى أمية يأمرون فى الحج صائحاً يصيح لا يفتى الناس إلا عطاء ابن أبى رباح ، وإياه عنى الشاعر بقوله :

سل المفتى المكى هل فى تزاور — وضمة مشتاق الفؤاد جناح

فقال معاذ الله أن يذهب التقى — تلاصق أكباد بهن جراح

فلما بلغه البيتان قال : والله ما قلت شيئاً من هذا ، كان أسود أعور أفطس أشل أعرج ، ثم عمى ، مفلفل الشعر . قال سليمان بن رفيع دخلت المسجد الحرام والناس مجتمعون على رجل ، فاطلعت فإذا عطاء بن أبى رباح جالس كأنه غراب أسود . وحكى وكيع قال : قال لى أبو حنيفة النعمان بن ثابت : أخطأت فى خمسة أبواب من المناسك بمكة ، فعلمنيها حجام ، وذلك أنى أردت أن أحلق رأسى ، قال لى : أعرابى أنت ؟ قلت : نعم ، وكنت قد قلت له بكم تحلق رأسى . فقال : النسك لا يشارط فيه اجلس ، فجلست منحرفاً عن القبلة ، فأومأ إلىّ باستقبال القبلة ، وأردت أن أحلق رأسى من الجانب الأيسر ، فقال أدر شقك الأيمن من رأسك ، فأدرته ، وجعل يحلق رأسى وأنا ساكت ، فقال لى : كبر ، فجعلت أكبر حتى قمت لأذهب ، فقال : أين تريد ؟ قلت : رحلى ، فقال صل ركعتين ثم أمض ، فقلت ما ينبغى أن يكون هذا من مثل هذا الحجام إلا ومعه علم ، فقلت : من أين لك ما رأيتك أمرتنى به ؟ فقال : رأيت عطاء ابن أبى رباح يفعل هذا . توفى سنة خمس عشرة ومائة . وقيل أربع عشرة ومائة ، وعمره ثمان وثمانون سنة رضى الله عنه انتهى .

وقال الذهبى : ولد فى خلافة عثمان ، وقيل فى خلافة عمر ، وهو أشبه ، سمع عائشة وأبا هريرة وابن عباس وأبا سعيد وأم سلمة وطائفة : وعنه أيوب وحسين المعلم وابن جريج وابن إسحاق والأوزاعى وأبو حنيفة وهمام بن يحيى

وجرير بن حازم وخلق كثير . قال : مناقب عطاء فى العلم والزهد والتأله كثيرة ، انتهى .

وقال الحافظ ، قال خالد بن أبى نوف عن عطاء : أدركت مائتين من الصحابة . وعن ابن عباس أنه كان يقول : تجتمعون إلىَّ يا أهل مكة وعندكم عطاء ؟ وكذا روى عن ابن عمر . وقال إسماعيل بن أمية : كان عطاء يطيل الصمت ، فإذا تكلم يخيل إلينا أنه يؤيد . وقال عبد الحميد الحمانى ، عن أبى حنيفة : مارأيت فيمن لقيت أفضل من عطاء ، ولا لقيب فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفى . وقال الديباج : ما رأيت مفتياً خيراً من عطاء . وقال الأوزاعى : مات عطاء يوم مات وهو أرضى أهل الأرض عند الناس . وقال يحيى بن سعيد عن ابن جريج : كان المسجد فراش عطاء عشرين سنة ، وكان من أحسن الناس صلاة . وقال عبد العزيز بن رفيع : سئل عطاء عن مسألة فقال لا أدرى ، فقيل له : ألا تقول فيها برأيك قال ؟ إنى أستحيي من الله أن يدان فى الأرض برأيى ؛ انتهى .

ومنهم ابن المدينى : قال الذهبى : على بن المدينى حافظ العصر ، وقدوة أرباب هذا الشأن ، أبو الحسن على بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدى ، مولاهم المدينى ثم البصرى ، صاحب التصانيف ، ولد سنة إحدى وستين ومائة ، سمع أباه وحماد بن زيد وهشيما وابن عيينة وطبقتهم ، وعنه الذهلى والبخارى وأبو داود وإسماعيل القاضى وأبو يعلى والبغوى وأمم .

قال أبو حاتم : كان ابن المدينى علماً فى الناس ، فى معرفة الحديث والعلل ، وما سمعت أحمد بن حنبل سماه قط ، إنما كان يكنيه تبجيلا له . وعن ابن عيينة قال : يلومونى على حب على بن المدينى ، والله لما أتعلم منه أكثر مما يتعلم منى . وقال أحمد بن سيار : كان ابن عيينة يسمى علياً حية الواى . قال روح بن عبد المؤمن ، سمعت عبد الرحمن مهدى يقول : على بن المدينى أعلم الناس بحديث

رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال القواريرى ، سمعت يحيى القطان يقول : أنا أتعلم من على أكثر مما يتعلم منى . قال النسائى : كأن على بن المدينى خلق لهذا الشأن . وقال إبراهيم بن معقل : سمعت البخارى يقول : ما استصغرت نفسى عند أحد إلا عند على بن المدينى . وقال أبو داود : ابن المدينى أعلم من أحمد باختلاف الحديث ، انتهى .

ومنهم : عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم : الإمام أمير المؤمنين أبو حفص الأموى القرشى ، مولده بالمدينة زمن يزيد ، ونشأ فى مصر فى ولاية أبيه عليها ، وحدث عن عبد الله بن جعفر وأنس بن مالك وأبى بكر ابن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وطائفة ، وكان إماماً فقيهاً مجتهداً ، عارفاً بالسنن كبير الشأن ، ثبتاً حجة حافظاً قانتاً لله أواهاً منيباً . حدث عنه ابناه عبد الله وعبد العزيز والزهرى وأيوب وحميد وإبراهيم بن أبى عبلة وأبو بكر بن حزم وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وهما من شيوخه . وأمه هى أم عاصم بنت عمر بن الخطاب ، وكان مليحاً أبيض جميل الشكل حسن اللحية ، بجبهته أثر حافر فرس شجه فى صغره ، ولذا كان يقال له أشج بنى أمية . وفى آخر أيامه وخطه الشيب . عاش أربعين سنة ، وبعدله وزهده يضرب المثل رضى الله .

قال الشافعى الخلفاء خمسة : أبو بكر ، وعمر وعثمان وعلى وعمر بن عبد العزيز . وقد ولى أولا إمرة المدينة فى خلافة الوليد ، وبنى المسجد وزخرفه ، وكان إذ ذاك لا يذكر بكثير عدل ولا زهد ، ولكن تجدد له لما استخلف وقلبه الله فصار بعد فى حسن السيرة والقيام بالقسط ، مع جده لأمه عمر . وفى الزهد مع الحسن البصرى ، وفى العلم مع الزهرى ، ولكن موته قرب من موت شيوخه فلم ينتشر علمه . عن أبى جعفر الباقر قال : إن نجيب بنى أمية عمر بن عبد العزيز إنه يبعث يوم القيامة أمة وحده . وقال مجاهد : أتيناه لنعلمه فما برحنا حتى

تعلمنا منه . وقال ميمون بن مهران : ما كانت العلماء عند عمر بن عبد العزيز إلا تلامذة . وقال غيره : استخلف عمر بن عبد العزيز فانقشع عنه الشعراء والخطباء ، وثبت معه الزهاد والعلماء وقالوا : ما وسعنا فراقه حتى يخالف فعله قوله ، ذكره الذهبي .

وقال الحافظ فى تهذيب التهذيب فى ترجمته : روى عن أنس والسائب ابن يزيد وعبد الله بن جعفر ويوسف بن عبدالله بن سلام وخولة بنت حكيم مرسل ، وعقبة بن عامر الجهنى يقال مرسل ، واستوهب من سهل بن سعد قدحاً شرب منه النبى صلى الله عليه وآله وسلم . وروى أيضاً عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ويقال إبراهيم بن عبد الله بن قارظ والربيع بن سبرة الجهنى وعروة بن الزبير وأبى سلمة بن عبد الرحمن وأبى بكر بن الحارث بن هشام وعدة ، وعنه أبو سلمة بن عبد الرحمن وهو من شيوخة ، وابناه عبد الله وعبد العزيز ابنا عمر بن عبد العزيز ، وأخوه زبان بن عبد العزيز وابن عمه مسلمة بن عبد الملك بن مروان وأبو بكر محمد بن عمرو بن حزم والزهرى وعنبسة بن سعيد بن العاص وتمام بن نجيح وتوبة العنبرى وعمرو بن عبد مهاجر وغيلان بن أنس وليث بن أبى رقية الثقفى كاتبه ، ومحمد بن قيس قاصه والنضر بن عربى ونعيم بن عبد الله القينى وهلال أبو طعمة مولى عمر ابن عبد العزيز ويعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس ومحمد بن الزبير الحنظلى وأيوب السختيانى وإبراهيم بن أبى عبلة وعبد الملك ابن الطفيل الجزرى فيما كتب إليه ، وآخرون .

قال ابن سعد قالوا : ولد سنة ٦٣ ، وكان ثقة مأموناً له فقه وعلم وورع ، وروى حديثاً كثيراً ، وكان إمام عدل . وقال عمرو بن على ، سمعت عبد الله بن داود يقول : ولد مقتل الحسين سنة (٦١) . وذكر سعيد بن عفير أنه كان أسمر دقيق الوجه نحيف الجسم حسن اللحية ، بجبهته أثر نفخة دابة ، قد وخطه الشيب .

وقال مالك بن أنس : كان سعيد بن المسيب لا يأتى أحداً من الأمراء غيره . وقال نوح بن قيس ، سمعت أيوب يقول : لا نعلم أحداً ممن أدركنا كان أخذ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منه ، وقال أنس : ما رأيت أحداً أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الفتى . وقال سعيد بن عامر الضبعى ، عن ابن عون : لما ولى عمر بن عبد العزيز الخلافة قام على المنبر فقال : يأيها الناس إن كرهتمونى لم أقم عليكم ؟ فقالوا : رضينا رضينا . فقال ابن عون : الآن حين طاب الأمر . وقال يحيى بن حمزة : حدثنا سليمان بن داود أنَّ عبدة ابن أبى لبابة بعث معه بدراهم يفرقها فى فقراء الأمصار ، قال فأتيت ابن الماجشون فسألته فقال : ماأعلم أن فيهم اليوم محتاجاً أغناهم عمر بن عبد العزيز. وقال جعفر بن سليمان ، عن هشام بن حسان : لما جاء نعى عمر بن عبد العزيز قال الحسن : مات خير الناس ، انتهى . وقال الذهبي : سيرته تحتمل مجلداً ، ومات بدير سمعان وقبره هناك يزار ،ومات فى رجب سنة إحدى ومائة ، وله أربعون سنة سوى ستة أشهر رحمه الله .

ومنهم ابن سيرين : وهو الإمام الربانى محمد بن سيرين ، مولى أنس بن مالك ، وأصل سيرين من جرجرايا ، قال أنس بن سيرين : ولد أخى لسنتين بقيتا من خلافة عثمان ، وولدت بعده بسنة . سمع محمد أبا هريرة وعمران بن حصين وابن عباس وابن عمر وطائفة ، وعنه أيوب وابن عون وقرة بن خالد وأبو هلال محمد بن سليم وعوف وهشام بن حسان ويونس ومهدى بن ميمون وجرير بن حازم وخلق كثير . وكان فقيهاً إماماً غزير العلم ، ثقة ثبتاً ، علامة فى التعبير ، ورأساً فى الورع ، وأمه صفية مولاة لأبى بكر الصديق . قال مورق العجلى : مارأيت أحداً أفقه فى ورعه ، ولا أورع فى فقهه ، من ابن سيرين . وقال أبو قلابة : من يطيق مثل مايطيق محمد ، يركب مثل حد السنان .

قال شعيب بن الحبحاب ، قال لى الشعبي : عليك بذاك الأصم ، يعنى ابن

سيرين . وقال ابن عون : لم ترعيناى مثل ابن سيرين والقاسم ورجاء بن حيوة . وقال أبو عوانة: رأيت ابن سيرين ، فما رآه أحد إلا ذكر الله تعالى . وذكر الثورى عن زهير الأقطع قال : كان ابن سيرين إذا ذكر الموت ، مات كل عضو منه . وقال يونس : كان ابن سيرين صاحب ضحك ومزاح . توفى بعد محمد بن الحسن بمائة يوم فى شوال سنة عشر ومائة ، وهو أثبت من الحسن ، كذا فى التذكرة . وقال الحافظ فى تهذيب التهذيب ، قال الأنصارى عن ابن عون : كان ابن سيرين يحدث بالحديث على حروفه . وقال ابن سعد : سألت محمد بن عبد الله الأنصارى عن السبب الذى حبس محمد لأجله ، فقال : كان اشترى طعاماً بأربعين ألفاً ، فأخبر عن أصله بشىء كرهه ، فتصدق به ، وبقى المال عليه ، فحبس ، حبسته امرأة انتهى . وقال ابن خلكان : كان محمد المذكور صاحب الحسن البصرى ، ثم تهاجرا فى آخر الأمر ، فلما مات الحسن لم يشهد ابن سيرين جنازته ، وكان بزازاً ، وحبس بدين كان عليه .

ومنهم ابن أبى ليلى : وهو الإمام العلم مفتى الكوفة وقاضيها ، أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، الفقيه المقرئ ، حدث عن الشعبى وعطاء والحكم ونافع وعمرو بن مرة وطائفة ، وكان أبوه من كبار التابعين فلم يدرك الأخذ عنه ، حدث عنه شعبه والسفيانان وزائدة ووكيع والحربى وأبو نعيم وخلائق . قال أحمد بن يونس : كان ابن أبى ليلى أفقه أهل الدنيا . وقال العجلى : كان فقيهاً صدوقاً صاحب سنة جائز الحديث ، قارئاً عالماً بالقرآن ، قرأ عليه حمزة . وقال أبو زرعة : ليس هو بأقوى ما يكون . وقال أحمد : مضطرب الحديث . قال الذهبى : حديثه فى وزن الحسن ولا يرتقى إلى الصحة لأنه ليس بالمتقن عندهم ، ومناقبه كثيرة . مات فى شهر رمضان سنة ثمان وأربعين ومائة .

وقال أبو حفص الأبار عنه : قال دخلت على عطاء فجعل يسألنى ، وكأن

أصحابه أنكروا ذلك ، فقال : وما تنكرون ؟ هو أعلم منى ، انتهى . وقال ابن خلكان : كان محمد المذكور من أصحاب الرأى ، وتولى القضاء بالكوفة ، وأقام حاكماً ثلاثاً وثلاثين سنة ، ولى لبنى أمية ثم لبنى العباس ، وكان فقيهاً مفتياً . وقال لا أعقل من شأن أبى شيئاً ، غير أنى أعرف أنه كانت له امرأتان وكان له حبان أخضران ، فينبذ عند هذه يوماً ، وعند هذه يوماً . وتفقه محمد بالشعبى ، وأخذ عنه سفيان الثورى . وقال الثورى : فقهاؤنا ابن أبى ليلى وابن شبرمة ، وكانت بينه وبين أبى حنيفة وحشة يسيرة ، وكان يجلس للحكم فى مسجد الكوفة ، انتهى . وقال الحافظ فى الفتح ص ٩٥٣ ج ٢٩ : اتفقوا على ضعف حديثه من قبل سوء حفظه . وقال الساجى : كان يمدح فى قضائه ، فأما فى الحديث فليس بحجة . وقال أحمد : فقه ابن أبى ليلى أحب إلى من حديثه ، وحديثه فى السنن الأربعة ، انتهى .

ومنهم . مجاهد بن جبر ، يأتى ترجمته فى تراجم الأئمة المفسرين .

ومنهم : الزهرى وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب ابن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشى ، أبو بكر الحافظ المدنى ، أحد الأئمة الأعلام ، وعالم الحجاز والشام . ولد سنة خمسين وحدث عن ابن عمر وسهل بن سعد وأنس بن مالك ومحمود بن الربيع وسعيد بن المسيب وأبى أمامة ابن سهل ، وطبقتهم من صغار الصحابة وكبار التابعين . وعن عقيل ويونس والزبيدى وصالح بن كيسان ومعمر وشعيب بن أبى حمزة والأوزاعى والليث ومالك وابن أبى ذئب وعمرو بن الحارث وإبراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة وأمم سواهم . قال أبو داود . حديثه ألفان ومائتان النصف فيها مسند . وقال معمر : سمع الزهرى من ابن عمر حديثين : قال الزهرى : جالست ابن المسيب ثمان سنين . قال أبو الزناد : كنا نطوف مع الزهرى على العلماء ومعه الألواح والصحف يكتب كلما سمع .

روى أبو صالح عن الليث قال : مارأيت عالماً قط أجمع من الزهرى يحدث فى الترغيب فتقول : لايحسن إلا هذا ، وإن حدث عن العرب والأنساب قلت : لايحسن إلا هـذا ، وإن حدث عن القرآن والسنة فكذلك . روى إسحاق المسيبى عن نافع : أنه عرض القرآن على الزهرى . قال الليث ، قال الزهرى : ما صبر أحد على العلم صبرى ، ولا نشره أحد نشرى . قال عمر بن عبد العزيز : لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية من الزهرى . روى الليث عنه قال : مااستودعت قلبى علماً فنسيته . قال مالك : بقى ابن شهاب وماله فى الدنيا نظير . قال أيوب السختيانى : مارأيت أعلم منه . وقال عمرو بن دينار : مارأيت الدينار والدرهم عند أحد أهون منه عند الزهرى ، كأنها بمنزلة البعر . قال الليث : كان من أسخى الناس ، وقال غيره : كان الزهرى : جندياً جليلا ، وكان يخضب بحناء وكتم . قال سعيد بن عبد العزيز : أدى هشام عن الزهرى سبعة آلاف دينار ديناً ، وكان يؤدب ولده ويجالسه ، ومن حفظ الزهرى أنه حفظ القرآن فى ثمانين ليلة ، روى ذلك عنه ابن أخيه محمد ابن عبد الله .

وعن الزهرى قال : ما استعدت عالماً قط . عقيل عن ابن شهاب قال : من سنة الصلاة أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم فاتحة الكتاب ، ثم بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم سورة ، وكان يقول : أول من قرأ بسم الله الرحمن الرحيم سراً بالمدينة عمرو بن سعيد بن العاص . وقال الليث : كان ابن شهاب يكثر شرب العسل ولا يأكل التفاح . قال ابن المدينى : دار علم الثقات على الزهرى ، وعمرو بن دينار بالحجاز ، وقتادة ويحيى بن أبى كثير بالبصرة ، وأبى إسحاق والأعمش بالكوفة ؛ يعنى أن غالب الأحاديث الصحاح لا تخرج عن هؤلاء الستة . قال محمد بن العزيز ، قلت للوليد بن محمد الموقرى : صف لى الزهرى ، قال : كان قصيراً أعمش ، له جمة وفصاحة ، قلت له يوماً :

ياأبا بكر لا أعرف لك عيباً إلا الدين ، قال : وماعليّ من الدَّين ، عليّ أربعون ألف دينار ولى أربعة أعين ، كل عين خير من أربعين ألف دينار ، ولا يرثنى إلا ابن ابن ، ووددت ألا يرثنى أحد . عن إسماعيل المكى عن الزهرى قال : من سره أن يحفظ الحديث فليأ كل الزبيب . توفى فى رمضان سنة أربع وعشرين ومائة .

ومنهم مكحول الشامى : وهو أبو عبد الله بن أبى مسلم الهذلى ، الفقيه الحافظ ، مولى امرأة من هذيل ، وأصله من كابل ، وقيل هو من أولاد كسرى ، وداره بدمشق بطرف سوق الأحد ، يرسل كثيراً ، ويدلس عن أبى بن كعب وعبادة بن الصامت وعائشة والكبار . وروى عن أبى أمامة الباهلى وواثلة بن الأسقع وأنس بن مالك ومحمود بن الربيع وعبد الرحمن بن غنم وأبى إدريس الخولانى وأبى سلام ممطور وخلق . وعنه أيوب بن موسى والعلاء بن الحارث وثور بن يزيد وحجاج بن أرطاة والأوزاعى وآخرون كثيرون . قال ابن إسحاق ، سمعت مكحولا يقول : طفت الأرض فى طلب العلم . وروى أبو وهب عن مكحول قال : عتقت بمصر فلم أدع بها علماً إلا حويته فيما أرى ، ثم أتيت العراق ، ثم المدينة ، فلم أدع بهما علماً إلا حويت عليه فيما أرى ، ثم أتيت الشام فغربلتها .

وقال الزهرى : العلماء ثلاثة ، فذكر منهم مكحولا . وقال أبو حاتم : ماأعلم أفقه من مكحول . قال ابن زرير ، سمعت مكحولا يقول : كنت عبداً لسعيد بن العاص فوهبنى لامرأة من هذيل بمصر ، فما خرجت من مصر حتى ظننت أن ليس بها علم إلا وقد سمعته ، ولم أر مثل الشعبى . قال سعيد بن عبد العزيز ، قال مكحول : مااستودعت صدرى شيئاً إلا وجدته حين أريد ، ثم قال سعيد : كان مكحول أفقه من الزهرى ، وكان بريئاً من القدر . وقال سعيد بن عبد العزيز : أعطى مكحول عشرة آلاف دينار ، فكان يعطى

الرجل خمسين ديناراً ثمن الفرس ، وقيل كان فى لسانه لكنة ، يجعل القاف كافاً . قال أبو مسهر وجماعة : توفى مكحول سنة ثلاث عشرة ومائة . وقال أبو نعيم ودحيم : سنة اثنتى عشرة . وقيل غير ذلك ، كذا فى التذكرة .

وقال ابن خلكان ، قال ابن عائشة : كان مولى لامرأة من قيس ، وكان سندياً لايفصح . وقال الواقدى : كان مولى لامرأة من هذيل ، وقيل هو مولى سعيد بن العاص ، وقيل مولى لبنى ليث . قال الخطيب : كان جده ساول من أهل هراة ، فتزوج ابنة لملك من ملوك كابل ، ثم هلك عنها وهى حامل ، فانصرفت إلى أهلها فولدت سهراز[1] ، فلم يزل فى أخواله بكابل حتى ولد له مكحول ، فلما ترعرع سبى ، ثم وقع إلى سعيد بن العاص فوهبه لامرأة من هذيل فأعتقته ، وكان معلم الأوزاعى المقدم ذكره فى حرف الهمزة ، وسعيد ابن عبدالعزيز . قال الزهرى : العلماء أربعة سعيد بن المسيب بالمدينة ، والشعبى بالكوفة ، والحسن البصرى بالبصرة ومكحول بالشام ، ولم يكن فى زمنه أبصر منه بالفتيا ، وكان لايفتى حتى يقول : لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، هذا رأى ، والرأى يخطئ ويصيب .

وسمع أنس بن مالك وواثلة بن الأسقع وأبا هند الرازى وغيرهم ، وكان مقامه بدمشق ، وكان فى لسانه عجمة ظاهرة ويبدل بعض الحروف بغيره . قال نوح بن قيس : سأله بعض الأمراء عن القدر فقال : أساهر أنا ؟ يريد أساحر أنا ؟ . وكان يقول بالقدر ورجع عنه . وقال معقل بن عبد الأعلى القرشى ، سمعته يقول لرجل : مافعلت تلك الهاجة ؟ يريد الحاجة — وهذه تغلب على أهل السند ، انتهى .

ومنهم : وكيع بن الجراح بن مليح ، الإمام الحافظ الثبت ، محدث

---

(١) وفى تهذيب التهذيب ص ٢٩١ ج ١٠ يقال : كان اسم أبيه سهراب

العراق أبو سفيان الرواسى الكوفى ، ورواس : بطن من قيس عيلان . ولد سنة تسع وعشرين ومائة ، سمع هشام بن عروة والأعمش وإسماعيل بن أبى خالد وابن عون وابن جريج وسفيان والأودى وخلائق . وعنه ابن المبارك مع تقدمه ، وأحمد وابن المدينى ويحيى وإسحاق وزهير وأبناء أبى شيبة وأبو كريب وعبيد الله بن هاشم وإبراهيم بن عبد الله القصار وأمم سواهم . وكان أبوه على بيت المال وأراد الرشيد أن يولى وكيعاً قضاء الكوفة ، فامتنع . قال يحيى بن يمان : لما مات سفيان جلس وكيع موضعه . وقال القعنبى : كنا عند حماد بن زيد ، فلما خرج وكيع قالوا : هذا راوية سفيان ، فقال : هذا إن شئتم أرجح من سفيان . وعن يحيى بن أيوب المقابرى قال : ورث وكيع من أمه مائة ألف درهم . والفضل ابن محمد الشعرانى ، سمعت يحيى ابن أكثم قال : صحبت وكيعاً فى السفر والحضر ، فكان يصوم الدهر ويختم القرآن كل ليلة .

قال يحيى بن معين . وكيع فى زمانه كالأوزاعى فى زمانه . وقال أحمد : مارأيت أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع . وقال يحيى : مارأيت أفضل منه ، يقوم الليل ويسرد الصوم ويفتى[1] بقول أبى حنيفة : وكان يحيى القطان يفتى بقول أبى حنيفة أيضاً . قال سلم بن جنادة : جالست وكيعاً سبع سنين ، فما

---

(١) قيل : قول يحيى هذا يدل على أن وكيعاً كان حنفياً ، وأجاب عنه شيخنا رحمه الله تعالى فى شرح الترمذى ص ١٠٦ ج ٢ بأن المراد بقوله : ويفتى بقول أبى حنيفة هو الإفتاء بجواز شرب نبيذ الكوفيين ، فإن وكيعاً كان يشربه ويفتى بجوازه على قول أبى حنيفة كما يدل عليه قول الذهبى مافيه (أى وكيع) إلا شربه نبيذ الكوفيين الخ . والحاصل أن المراد بقوله يفتى بقول أبى حنيفة الخصوص لا العموم ، ولو سلم أن المراد به العموم، فلا شك أن المراد أنه كان يفتى بقول أبى حنيفة الذى ليس مخالفاً للحديث ، والدليل عليه قول وكيع فى الإشعار لاتنظروا إلى قول أهل الرأى فى هذا ، فإن الإشعار سنة وقولهم بدعة وقوله أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويقول أبو حنيفة هو مثلة على سبيل الإنكار على أبى حنيفة رحمه الله .

رأيته بزق ولا مس حصاة ولا جلس مجلسه فتحرك ، ولا رأيته إلا مستقبل القبلة ، وما رأيته يحلف بالله كذا ذكره الذهبي . وقال مافيه إلا شربه لنبيذ الكوفيين وملازمته له ، جاء ذلك من غير وجه عنه . قال إبراهيم بن شماس : لو تمنيت كنت أتمنى عقل ابن المبارك و ورعه ، وزهد ابن فضيل ورقته ، وعبادة وكيع وحفظه ، وخشوع عيسى بن يونس ، وصبر حسين الجعفى ، ثم قال : كان وكيع أفقه الناس ، وقال مروان بن محمد الطاطرى : مارأيت أخشع من وكيع ، وماوصف لى أحد إلا رأيته دون الصفة إلا وكيع ، فإنى رأيته فوق ماوصف لى . قال سعيد بن منصور : قدم وكيع مكة وكان سميناً ، فقال له الفضيل بن عياض : ماهذا السمن وأنت راهب العراق ؟ قال : هذا من فرحى بالإسلام فأفحمه ، قال ابن عمار : ما كان بالكوفة فى زمان وكيع أفقه ولا أعلم بالحديث منه . وقال أبو داود : مارئى لوكيع كتاب قط . قال أحمد بن حنبل : مارأت عينى مثل وكيع قط ، يحفظ الحديث ويذاكر بالفقه فيحسن ، مع ورع واجتهاد ، ولا يتكلم فى أحد . توفى وكيع بفيد راجعاً من الحج سنة ١٩٧سبع وتسعين ومائة يوم عاشوراء . قال وكيع : الجهر بالبسملة بدعة ، سمعه منه أبو سعيد الأشج .

ومنهم : يحيى بن سعيد بن فروخ ، الإمام العلم سيد الحفاظ أبو سعيد التميمى مولاهم البصرى القطان . ولد سنة عشرين ومائه ، سمع هشام بن عروة وعطاء بن السائب وحسيناً المعلم وخيثمة بن عراك وحميد الطويل وسليمان التيمى ويحيى بن سعيد الأنصارى والأعمش وطبقتهم فأكثر جداً . وعنه ابن مهدى وعفان ومسدد وأحمد وإسحاق ويحيى وعلى والفلاس وبندار وإسحاق الكوسج ومحمد بن شداد المسمعى وأمم سواهم . قال أحمد : مارأيت بعينى مثل يحيى بن سعيد القطان . وقال ابن معين : لاترى بعينك مثل يحيى القطان . وقال ابن المدينى : مارأيت أحداً أعلم بالرجال منه . وقال بندار : هو

إمام أهل زمانه . وقال ابن عمار : كنت إذا نظرت إلى يحيى بن سعيد ظننت أنه لا يحسن شيئاً ، كان يشبه التجار ، فإذا تكلم أنصت له الفقهاء . وقال أحمد ابن محمد بن يحيى : لم يكن جدى يمزح ولا يضحك إلا تبسما ، ولا دخل حماماً ، وكان يخضب .

وقال ابن معين : قام يحيى عشرين سنة يختم كل ليلة ختمة . وقال بندار ، اختلفت إليه عشرين سنة ، فما أظن أنه عصى الله قط . وقال محمد بن أبى صفوان ، كانت نفقة يحيى القطان من حنطة وشعير وتمر . قال يحيى بن معين : لم يفت الزوال فى المسجد يحيى بن سعيد أربعين سنة . وقال العجلى : كان نقى الحديث لا يحدث إلا عن ثقة . قال أبو قدامة السرخسى ، سمعت يحيى بن سعيد يقول : كل من أدركت يقولون : الإيمان قول وعمل ، ويكفرون الجهمية ويقدمون أبا بكر وعمر . وقال ابن معين : كان يحيى إذا قرىء القرآن عنده سقط حتى يصيب وجهه الأرض ، وقال : ما دخلت كنيفاً قط إلا ومعى امرأة [1] . قال ابن معين : كان ضعيف القلب ، وكان له جار فوقع فيه وشتمه ، فجعل يحيى يبكى ويقول : صدق من أنا وما أنا ، قال وكان له مسبحة يسبح بها . وقال ابن مهدى : اختلفوا يوماً عند شعبة — فقالوا اجعل بيننا وبينك حكماً ، قال : قد رضيت بالأحول — يعنى يحيى بن سعيد ، فما برحنا حتى جاء وقضى على شعبة ، فقال : ومن يطيق نقدك يا أحول ؟ قال ابن سعد : كان ثقة حجة رفيعاً مأموناً . قال ابن المدينى : كنا عند يحيى فقرأ رجل سورة الدخان فصعق وغشى عليه . قال النسائى : أمناء الله على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : مالك ، وشعبة ، ويحيى القطان . وقال أحمد : إلى يحيى القطان المنتهى فى التثبت . توفى يحيى فى صفر سنة ١٩٨ ثمان وتسعين ومائة ، كذا فى التذكرة . وقال ابن الحافظ ، قال ابن منجويه : كان من سادات

---

(١) المقصود امرأته أو إحدى ذوات محارمه . . . المصحح .

أهل زمانه حفظاً وورعاً وفهماً وفضلا وديناً وعلماً ، وهو الذى مهد لأهل العراق رسم الحديث وأمعن فى البحث عن الثقات وترك الضعفاء ، انتهى .

﴿ فائدة ﴾ اعلم أن يحيى القطان من أجلة الأئمة فى نقد الرجال ، لكنه متعنت قال الحافظ الذهبى فى الميزان ص ٣٥٥ ج ١ فى ترجمة سفيان بن عيينة : أن يحيى ـ أى القطان ـ متعنت جداً فى الرجال . وقال فى ترجمة سيف بن سليمان المكى : حدث يحيى القطان مع تعنته عن سيف . انتهى .

﴿ تنبيه ﴾ قد ادعى صاحب العرف الشذى وغيره من العلماء الحنفية أن الإمام يحيى القطان كان حنفياً تبعاً لما قال ابن خلكان فى وفيات الأعيان . قلت : الإمام يحيى القطان لم يكن حنفياً مقلداً للإمام أبى حنيفة ولا لغيره ، بل كان من أصحاب الحديث متبعاً للسنة مجتهداً . وأما قول ابن خلكان: إنه كان حنفياً فإن ثبت فقد عرفت معنى كونه حنفياً فى كلام الشاه ولى الله فى كتابه « حجة الله البالغة » وفى كتابه « الإنصاف » فى الفصل الأول من هذا الباب .

﴿ تنبيه آخر ﴾ اعلم أن يحيى بن سعيد القطان هذا غير ابن القطان مصنف الوهم والإيهام ، وقد يلتبس أحدهما بالآخر عند من لا ممارسة له فى هذا الشأن ، وقد ذكرنا ترجمته فى الباب الأول .

ومنهم أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المرى البغدادى الحافظ المشهور ، كان إماماً عالماً حافظاً متقناً ، قيل إنه من قرية نحو الأنبار تسمى نقياى ، وكان أبوه كاتباً لعبد الله بن مالك وقيل إنه كان على خراج الرى ، فمات فخلف لابنه يحيى المذكور ألف ألف درهم وخمسين ألف درهم ، فأنفق جميع المال على الحديث . وسئل يحيى المذكور كم كتبت من الحديث ؟ قال : كتبت بيدى هذه ستمائة ألف حديث . وقال راوى الخبر ، وهو أحمد بن عقبة : وإنى أظن أن الحديث قد كتبوا له بأيديهم ستمائة ألف حديث وست مائة ألف ، وخلف من الكتب مائة قمطر وأربع

حبـاب شرابية مملوءة كتباً ، وهو صاحب الجرح والتعـديل . وروى عنه الحديث كبار الأئمة ، منهم أبو عبـد الله محمد بن إسماعيـل البخارى ، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى ، وأبو داود السجستانى وغـيرهم من الحفاظ ، وكان بينه وبين الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه من الصحبة والألفة والاشتراك بالاشتغال بعـلوم الحديث ماهو مشهور ، ولا حاجـة إلى الإطالة فيه . وروى عنه هو وأبو خيثمة وكانا من أقرانه . وقال على بن المدينى : انتهى العلم بالبصرة إلى يحيى بن أبى كثير وقتادة ، وعلم الـكوفة إلى إسحاق والأعمش ، وانتهى علم الحجاز إلى ابن شهاب وعمرو بن دينار ، وصار علم هؤلاء الستة بالبصرة إلى سعيد بن أبى عروبة وشعبة ومعمر وحمـاد بن سلمة وأبى عوانه . ومن أهل الـكوفة إلى سفيان الثورى وسفيان بن عيينة ومالك ابن أنس . ومن أهل الشام إلى الأوزاعى ، وانتهى علم هؤلاء إلى محمد بن إسحاق وهشيم ويحيى بن سعيد وابن أبى زائدة ووكيع وابن المبارك وهو أوسع هؤلاء علمـاً ، وابن مهدى ويحيى بن آدم ، وصار عـلم هؤلاء جميعاً إلى يحيى بن معين .

وقال أحمد بن حنبل : كل حـديث لايعرفه يحيى بن معين ، فليس هو بحديث . وكان يقول : ههنا رجل خلقه الله لهذا الشأن يظهر كذب الـكذابين يعنى يحيى بن معـين . وقال يحيى : مارأيت على رجـل قط خطأ إلا سترته وأحببت أن أزين أمره ، وما استقبلت رجلا فى وجهه بأمر يكرهه ، ولـكن أبين له خطأه فيما بينى وبينه ، فإن قبل ذلك وإلا تركته . وكان يقول : كتبنا عن الـكذابين وسجرنا به التنور ، وأخرجنا به خـبزاً نضيجاً ، وكان ينشد كثيراً :

المـال يذهب حـله وحرامه ... طـرا ويبقى فى غـد آثامه
ليس التقى بمتق لإلهـه ... حتى يطيب شرابه وطعـامه
ويطيب مايحوى وتكسب كفه ... ويكون فى حسن الحديث كلامه

نطق النبي لنا به عن ربه   فعلى النبي صلاته وسلامه

كذا فى وفيات الأعيان . وقال الحافظ ، قال هارون بن بشير الرازى : رأيت يحيى بن معين استقبل القبلة رافعاً يديه يقول : اللهم إن كنت تكلمت فى رجل وليس هو كذاباً فلا تغفر لى . وقال أبو حاتم : إذا رأيت البغدادى يحب أحمد ، فاعلم أنه صاحب سنة ، وإذا رأيته يبغض ابن معين فاعلم أنه كذاب . وقال محمد بن هارون الفلاس : إذا رأيت الرجل يقع فى ابن معين فاعلم أنه كذاب إنما يبغضه لما بين من أمر الكذابين . وقال ابن حبان فى الثقات : أصله من سرخس ، وكان من أهل الدين والفضل وممن رفض الدنيا فى جمع السنن ، وكثرت عنايته بها ، وجمعه وحفظه إياها حتى صار علماً يقتدى به فى الأخبار ، وإماماً يرجع إليه فى الآثار . وقال العجلى : ماخلق الله تعالى أحداً كان أعرف بالحديث من يحيى بن معين ، ولقد كان يجتمع مع أحمد وابن المدينى ونظرائهم ، فكان هو الذى ينتخب لهم الأحاديث ، لايتقدمه منهم أحد ، ولقد كان يؤتى بالأحاديث قد خلطت وتلبست فيقول: هذا الحديث كذا ، وهذا كذا ، فيكون كما قال .وقال أبو بكر بن أبى خيثمة : ولد يحيى بن معين سنة ثمان وخمسين ومائة ، ومات بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سنة ثلاث وثلاثين ومائتين ، وله سبع وسبعون سنة إلا نحواً من عشرة أيام .

تم بحمد الله الجزء الأول

ويليه الجزء الثانى

وأوله : الفصل الثالث عشر فى ذكر

تراجم أئمة التفسير المذكورين فى جامع الترمذى

فهرست
مقدمة تحفة الأحوذى

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع